

فهرسة الجزء الاول من فتح العلام
لشرح بلوغ المرام

صيفة	
٧	(كتاب الطهارة)
٧	باب الماء
١٤	باب الآسنة
١٧	باب ازالة النجاسة ويائها
٢١	باب الوضوء
٢٥	باب المسح على الخفين
٢٩	باب فواقض الوضوء
٤٨	باب آداب قضاء الحاجة
٥٧	باب الغسل
٦٣	باب التيمم
٧٠	باب الجبض
٧٥	(كتاب الصلاة)
٧٦	باب المواقيت
٨٥	باب الاذان
٩٦	باب شروط الصلاة
١٠٥	باب سعة المصلي
١٠٩	باب الحث على التخلوع في الصلاة
١١٢	باب المساجد
١١٩	باب صفة الصلاة
١٥٣	باب سجود السهو وغيره من سجود التلاوة والشكر
١٦١	باب صلاة التطوع
١٧٤	باب صلاة الجماعة والامامة
١٩٠	باب صلاة المسافر والمريض
١٩٦	باب الجمعة
٢٠٩	باب صلاة الخوف
٢١٣	باب صلاة العيدين
٢٢١	باب صلاة الكسوف
٢٢٥	باب صلاة الاستسقاء
٢٣٠	باب اللباس
٢٣٤	(كتاب الجنائز)

- ٢٦٢ • (كتاب الزكاة) •
 ٢٧٧ باب صدقة القطر
 ٢٧٩ باب صدقة التطوع
 ٢٨٣ باب قسمة الصدقات
 ٢٨٧ • (كتاب الصيام) •
 ٣٠١ باب صوم التطوع وما نهى عن صومه
 ٣٠٧ باب الاعتكاف
 ٣١٠ • (كتاب الحج) •
 ٣١١ باب بيان فضله ومن فرض عليه
 ٣١٧ باب المواقيت
 ٣١٩ باب وجوه الاحرام
 ٣٢٠ باب الاحرام
 ٣٢٨ باب صفة الحج ودخول مكة
 ٣٤٤ باب الفوات والاحصار

• (عن) •

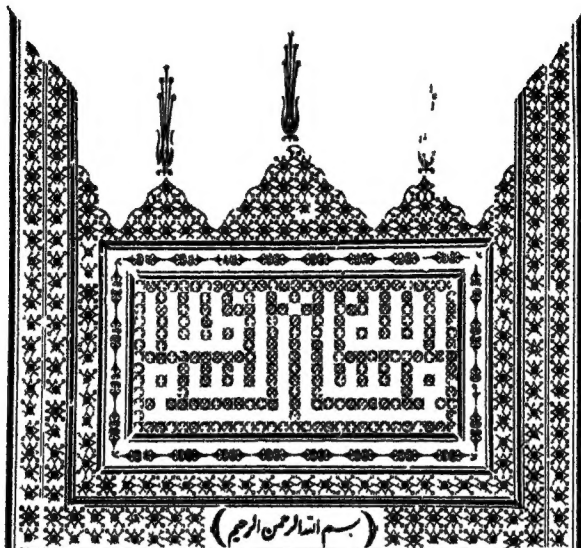
(الجزء الاول)

من فتح العلام لشرح بلوغ المرام للسيد الامام العلامة شجرة بيت الكرامة زينة أهل
الاستقامة أبي الخير نور الحسن خان ابن السيد الكريم ذي الخلق العظيم والمجد
الاثيل القويم حكم هذه الامة وزعيمها وزعيم تلك الملّة وحكيمها
مسند الوقت الحاضر ومستند الاكابر أولى المقاهر أبي
الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني البخاري
القنوجي المخاطب بنوآب أمير الملة عالي
الجاه بها ورفيع الله في مدتها
وبارئ في عدتها
آمين

٤١٥
٤١٨

(الطبعة الاولى)

بالطبعة الميرية بـ بولاق مصر المحمية
سنة ١٣٠٢ هجرية



(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله عز وجل والصلاة والسلام على نبيه المرسل وعلى آله وصحبه وأولي المنهج الأعدل
والمهيع الأول وبعد في هذا شرح لطيف يسبح في فتح العلام على كتاب بلوغ المرام تأليف
الحافظ شيخ الإسلام أحمد بن علي بن حجر أحله الله دار السلام اقتصرت فيه من سبيل السلام
على حل ألفاظه وبيان معانيه وشرح غرضه وضبط مبادئه كما اختصره السيد العلامة من
البدر التمام وحذف من معذاهب الهدوية والرد على ما وزدت فيه بعض الزيادة المناسبة للمقام
ومرادنا بالسيد صاحب السبيل وبالشارح صاحب البدر التمام قاصداً إلى وجه الله تعالى
ثم التقريب للطالعين له والناظرين فيه معرضاً عن إطالة القول والقبيل إلا ما اضطررنا به السبيل
وارتبط به الدليل متجنباً للإيجاز الخلل والأطاب الممل وقد أتى بالقائدة الزائدة على ما في
الأصل رجا للعائدة والله أسأل أن يجعله خالص الوجهة نافعا لمن توجه إليه وتمسك به قال رضي
الله تعالى عنه (الحمد لله) اقتضيه كلامه امتثالاً لما أخرجه ابن حبان والعسكري في الأمثال من
حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع وأخرج
أبو داود بلفظ كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أجزم من حديث أبي هريرة أيضاً وأخرجه ابن
ماجه والطبراني بلفظ كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد أقطع ورباً بركة تأليفه لأن كل أمر لا يبدأ
بالحمد منزع البركة كما وردت به تلك الأخبار واقتصد بكتاب الله وسلك العلماء المؤلفين
قال المناوي الحمد العوي الوصف بفضيلة على فضيلة على جهة التعظيم باللسان والحمد العرفي
فعل يشعر بتعظيم المنعم لكونه منعماً والحمد القولي جدد اللسان وثأوه على الحق بما أنفى به على
نفسه على لسان أنبيائه ورسله والحمد الفعلي الاتيان بالأعمال البدنية ابتغاء وجه الله تعالى اهـ

والله اسم المعبود المستحق لجميع الحمد (على نعمه) جمع نعمة قار النعمة المتفعة
 المقولة على جهة الاحسان الى الغير وقيل النعم بالكسر المنعم به وبفتح الذاء شتم ومنه نعمة
 كانوا فيها كعقوب وضبطها السرور (الطاهرة والباطنة) أخرج البهي في شعب الايمان عن ابن
 عباس في قوله تعالى وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة يرفعه قال أما الظاهرة فما سوى من خلقك
 وأما الباطنة فما ستر من عورتك ولو أبداها لقلنا أهلك من سواهم وفي رواية عنه موقوفة
 الطاهرة الاسلام والباطنة كل ما ستر عليك من الذنوب والعيوب والحدود أخرجها ابن مردويه
 وأخرج الديلمي وابن الجار عن مرفوعاً أما الظاهرة فالاسلام وما سوى من خلقك وما أسبغ عليك
 من رزقه والباطنة ما ستر من عمتك وقال مجاهد الطاهرة هي لا اله الا الله على اللسان وباطنها
 في القلب وفسرهما الشارح بما هو معروف (١) ورأينا التفسير المرفوع وتفسير السقا وأبو
 بالا اعتماد (قديم واحد حديث) حالان من نعمه والقديم ما تقدم زمانه على الزمن الحاضر والحديث
 ما حضر منه ونعم الرب قديمة على عبده من حين نفع فيه الروح ثم في كل آن من آيات زمانه فهي
 مسبوغة عليه في قدم زمانه وحديثه وحال تكلمه قال تعالى وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة
 أو المراد بقديم النعم ما أتى به على الآباء فأنتم على الآباء كما أمر بنى اسرائيل بل ذكر نعمه التي أنعم
 بها على آباءهم فقال اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم الآيات في مواضع من القرآن الكريم
 وبالحدس ما أنعم الله على عبده من حين نفع فيه الروح فهي حادثة تنظر الى النعمة على الآباء
 (والصلاة والسلام) لما كانت الكمالات الدينية والسياسة وما فيه صلاح المعاش والمعاد فاضة
 من الجنب الاقدس الالهى على العباد بواسطة هذا الرسول الكريم صلى الله عليه وآله وسلم ناسب
 ايراد الحمد لله بالصلاة عليه والتسليم لذلك وامتنالاً (٢) لا يه صلوا عليه وسلوا تسلياً وحديث
 كل كلام لا بد ذكره فيه ولا يصلح على فيه فهو أقطع كعب محروق البركة والصلاة من اقل رسوله
 تشريفه وزيادة تكملة وقيل المراد منها آية الوسيلة التي طلب صلى الله عليه وآله وسلم من
 العباد أن يسألوها وقوله والصلاة عطف اسمية على اسمية وهل هما خبرتان أو اثنا ثبتان فيه
 خلاف بين المحققين والحق أنهما خبرتان لتضاربا فيهما الانشاء وقوله السلام قال الراغب
 هو السلامة التعري من الآفات الباطنة والظاهرة والسلامة الحقيقية لا تكون الا في الجنة
 لان فيها بقاء بلا فناء وغناء بلا فقر وعز بلاذل وصحة بلا سقم (على نبيه) وهو النبي عن الله بما
 تسكن اليه العقول الزاكية وقطم من القلوب السليمة والنبوة سفارة بين الله وبين عباده لازمة
 عليهم في معاشهم ومعادهم وإزالة ظلمهم في دينهم ودنياهم (ورسوله) قال البغوي الرسول من
 بعثه الله بشريعة محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم (والاضافة الى ضميره تعالى في رسوله وما
 قبله عهدية اذا المعهود هو محمد صلى الله عليه وآله وسلم وزاده يا ناقوله (محمد) قاله عطف بيان على
 نبيه وهو علم مشتق من جد أي كثير الخصال التي يحمده عليها فهو بلغ من محمود لان هذا ما أخذ
 من الميزد الذي من الثلاث وأبلغ من أحمده لانه أفضل تفضيل من الحمد وفي المسئلة خلاف
 وجدال والختمار ما ذكرناه وقرره المحققون وأطال فيه ابن القيم في أوائل الهدى النبوي (وآله)
 جاء به امتثالاً لحديث التعليم وفيه الدعاء لآل بعد الدعاء صلى الله عليه وآله وسلم (وصحبه) اسم
 جمع لصاحب وفي المراد بهم أقوال اختار المسائل في التخصية أن الصحابي من اتى النبي وكان مؤمناً

(١) فقال الطاهرة المشاهدة
 المدركة بالحواس والباطنة
 المعقولة أو الطاهرة ما يعرف
 والباطنة ما لا يعرف
 أبو النصر على حسن خان

(٢) عطف على قوله لذلك
 فهو تعليل للاثنيان بالصلاة
 بأمرين أحدهما مجازاة
 لمن فاضت على يديه الخيرات
 للأنام والثاني أنه للاشتغال
 لقوله صلوا عليه الآية
 أبو النصر

ومات على الآل شئنا عليهم وعلى الآل بالدعاء لهم هو الوجه في الشئنا عليهم صلى الله عليه وآله وسلم بعد انشاء : في الرب لانهم الواسطة في ابلاغ الشرائع الى العباد فاستحقوا الاحسان اليهم بالدعاء لهم بن : في نصرة دينه (صفة لهما والمراد بالسيرة هنا الحد والاجتهاد والنصر والنصرة العون ، زرع ، الهى يدعو اولى الالباب الى القبول بما جاء به الرسول وفي وصفهم بهذا الاشارة الى انهم استحقوا الذكروا بالدعاء بذلك (سيرا) مصدر نوى لوصفه بقوله (حنينا) فان المصدر اذا اضعف او وصف كان للنوع والحديث السريع كافي للقاموس (وعلى اتباعهم) أى اتباع الآل والاصحاب (الذين ورووا عنهم) وهو علم الكتاب والسنة (والعلماء ورثة الانبياء) اقتباس من قوله صلى الله عليه وآله وسلم العلماء ورثة الانبياء أخرجه أبو داود وقد ضعف واياه أشار بعض علماء الآل فقال

العلم ميراث النبي كذا فى * فى النحر والعلماء هم وراثه
ما خلف المختار غير حديثه * فينا فذلك متاعه وأمانه

(أكرمهم) فعل تعجب (وارثا) نصب على التمييز وهو ناظر الى الاتباع (وموروثا) ناظر الى من تقدمهم وفيه من البديع الملق والتشريح مشوشا ويحتمل عود الصفتين الى الكل من الآل والعصب والاتباع فان الآل والعصب ورثوا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وورثوه للاتباع فهم وارثون وموروثون وكذلك الاتباع ورووا عنهم من قبلهم وورثوه لاتباع الاتباع ولعل هذا أولى لعمومه . (أما بعد فهذا مختصر) فى القاموس اختصر الكلام أو جزه (يشتمل) يحتوى (على أصول) جمع أصل وهو أسفل الشئ كفى القاموس وفى الاصطلاح ما يبنى عليه غيره (الأدلة) جمع دليل وهو فى عرف الأصوليين ما يمكن التوصل بالنظر الصحيح فيه الى مطلوب خبري وعند الميزانيين ما يبنى من العلم به على شئ آخر وإضافة الأصول الى الأدلة بيانية وهى اثنان الكتاب والسنة فقط وأما الاجماع فيستعذر وأما القياس فالجلى منه (الحديثية) صفة للأصول مخصصة من غير الحديثية وهى نسبة الى حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وما أكرم هذه النسبة وأشرفها (للاحكام) جمع حكم وهو عند أهل الأصول خطاب الله تعالى المتعلق بافعال المكلف من حيث انه مكلف وهى خمسة الوجوب والتحريم والنسب والكرهية والاباحة (الشرعية) وصف للاحكام يخصها أيضا عن العقلية القياسية والشرع ما شرعه الله لعباده كفى القاموس وفى غيره الشرع النهج الطريق الواضح واستعمل للطريقة الالهية من الدين (حررية) الضمير للمختصر وفى القاموس تحرير الكلام وغيره تقويمه وفى غيره تهذيب الكلام وتنقيحه (محررا) مصدر نوى لوصفه بقوله (بالغا) فى القاموس البالغ الجيد (ليصير) على تحريره (من يحفظه من بين أقرانه) جمع قرن بكسر القاف وسكون الراء هو الكف والمثل (ناغيا) من نبغ قال فى القاموس النابغة الرجل العظيم الشأن (ويستعين) عطف على يصير (به الطالب) لادلة الاحكام الشرعية الحديثية (المبتدى) فانه قد قرب له الأدلة وهذمها (ولا يستغنى عنه الراغب) فى العلوم السنية السنية (المتن) البالغ نهاية مطلوبه لان رغبته تعينه على أن لا يستغنى عن شئ فيه سيما ما قد هذب وقرب (وقدينت عقب) من عقبه اذا خلفه كفى القاموس أى فى آخر (كل حديث من أخرجه من الأئمة) من ذكر اسناده وسياق طريقه (لارادة نصح الامه) على ذلك كرم

خرج الحديث لان في ذكر من أخرجه عنه نصائح اللامة منها بيان أن -
 الاسلام ومنها أن قد تداولته الأئمة الاعلام ومنها أنه قد تنبع طرقه
 تصحيح وتحسين واعلال ومنها ارشاد المنتهى أن يرجع أصولها التي منها في هذا المختصر وكان
 يحسن أن يقول المصنف بعد قوله من أخرجه من الأئمة وما قبل في الحديث من تصحيح وتحسين
 وتضعيف فإنه يذكر ذلك بعد ذكر من خرج الحديث في غالب الاحاديث (فالمراد أي مرادى
 بالسبعة) حيث يقول عقب الحديث أخرجه السبعة هم الذين بينهم بالابدال من لفظ العدد
 (أحمد) بن محمد بن حنبل ولد في شهر ربيع الاول سنة ١٦٤ وطلب هذا الشأن صغيرا ورحل
 طلبه الى الشام واطاروا اليه وغيره حتى أجمع على امامته وتقواه وورعه وزهاده قال أبو زرعة
 كان يحفظ ألف ألف حديث وألف المسند الكبير أعظم المسانيد وأحسنها وضعاً واتقاداً فانه لم
 يدخل فيه إلا ما يحتج به مع كونه انتقاه من أكثر من سبع مائة ألف حديث وخمسين ألف حديث
 توفي سنة ٢٤١ على الأصح بغداد وقبرها معروف وقد ألفت في ترجمته كتب مستقلة بسيطة
 قال الشافعي خرجت من بغداد وما خلفت بها أتقى ولا زهد ولا ورع ولا أعلم منه (والبخاري)
 هو الامام القدوة في هذا الشأن محمد بن اسمعيل البخاري مولده في شوال سنة ١٩٤ طلب هذا
 الشأن صغيرا ورد على بعض مشايخه غلطا وهو في إحدى عشرة سنة فاصح كتابه من حفظه سمع
 الحديث يلد بخاري ثم رحل الى عدة أماكن وسمع الكثير الطيب وألف الصحيح منه من زهاء
 ست مائة ألف حديث بمكة وقال ما أدخلت فيه الا صحيحا وحفظ ما ألف حديث صحيح وما تاتي
 ألف حديث غير صحيح وقد أفراد السيد محمد بن اسمعيل الامير ترجمته بالنأليف وذكر المصنف منها
 شرط اصالح في مقدمة فتح الباري وكانت وفاته بقرب حمر قند وقت العشاء ليلة السبت ليلة عيد
 الفطر سنة ٢٥٦ عند اثنين وستين سنة الاثلاثة عشر يوما ولم يخلف ولدا (ومسلم) هو الامام
 الشهير مسلم بن الحجاج القشيري أحد أئمة هذا الشأن ولد سنة ٢٠٤ وطلب علم الحديث صغيرا
 وسمع من مشايخ البخاري وغيرهم وروى عنه أئمة من كبار عصره وحفاظه وألف المؤلفات النافعة
 وأنفعها صحيحة الذي فاق بحسن ترتيبه وحسن سياقه وبديع طريقته وحاز نقائس التحقيق
 والعلماء في المفاضلة بينهم وبين صحيح البخاري خلاف وأنصف بعض العلماء في قوله

تشابح قوم في البخاري ومسلم • لذي وقالوا أي ذين يقدم

فقلت لقد فاق البخاري صحة • كما فاق في حسن الصنعة مسلم

وكانت وفاته عشية الاحد لاربع بقين من شهر رجب سنة ٢٦١ ودفن يوم الاثنين بيسابور وقبره
 بهامته ورمزور (وأبو داود) هو سليمان بن الأشعث السجستاني مولده سنة ٢٠٣ سمع
 الحديث من أجداد وغيره وعنه خلائق كالترمذي والنسائي قال كتب عن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم خمسمائة ألف حديث انقص منها ما تضمنه كتاب السنن وأحاديثه أربعة آلاف حديث
 ونمائة تليس فيها حديث أجمع الناس على تركه روى سننه بغداد وأخذها أهلها عنه وعرضها
 على أجداد استبعاد واستحسنه قال الخطاي هو أحسن وضعاً وأكثر تفهماً للصحيحين وقال ابن
 الاعرابي من عنده كتاب الله وسنن أي داود لم ينجح الى شيء معهم مامن العلم ومن ثم صرح الغزالي
 بأنه يكفي الجهل في أحاديث الاحكام وتبعه أئمة على ذلك توفي سنة ٢٢٥ (والترمذي) هو أبو

عيسى محمد بن عيسى . . . تسمية الى مدينة قديمة على طرف جيصون نهر طم يذ كر الذهبى ولا ابن
الامير ولادته مع . . . عن البخارى وشيوخه وكان اماما متباجه ألف كتاب السنن وكتاب العلم
وكان ضريرا قال سمى كتابي هذا على علمه الخجاز والعراق وخراسان فرضا به ومن كان في بيته
فكانما في بيته نحي يتكلم توفي بترمذيا و آخر رجب سنة ٢٦٢ (والقاسى) هو أحمد بن شعيب
انخراسانى ذكر الذهبى ان مولده سنة ٢١٥ سمع من أئمة هذا الشأن في عدة أماكن وبرع وتفرد
بالعرفة والاثقان وعلاوا الاسناد واستوطن مصر قال أئمة انه كان أحفظ من مسلم صاحب الصحيح
وسنة أقل السنن بعد الصحيحين حديثا ضعيفا توفي يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت من صفر سنة
٣٠٣ بالرملة ودفن ببيت المقدس (وابن ماجه) هو محمد بن يزيد بن عبد الله القزويني مولده
سنة ٢٠٢ طلب هذا الشأن وطاف البلاد وسمع أصحاب مالك والشافعي والليثي عنه خلائق وكان
أحد الاعلام وألف السنن وفيها أحاديث ضعيفة بل منكورة نقل عن الحافظ المزى ان غالبا تفرد به
الضعف ولذا جرى كثير من القدماء على إضافة الموطأ الى الخمسة وأول من أضاف ابن ماجه الى
الخمسة أبو الفضل بن طاهر في الاطراف ثم الحافظ عبد الغنى في كتابه أسماء الرجال توفي يوم الثلاثاء
لثمان يمين من رمضان سنة ثلاث أو خمس وسبعين ومائتين (فائدة) هو هؤلاء الأئمة السبعة هم من
أهل القرون الاربعة المشهود لها بالخبر بناء على حديث أخرجه مسلم في صحيحه في هذا الشأن وهم
قد بلغوا فوق ما استرطوه للمجتهد المطلق من شروط الاجتهاد وآلانه وأسبابه ومعداته وانه
يختص برحمتهم يشاء وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وأما مؤلفاتهم النافعة الممتعة من أنواع
العصاح والسنن فهي من أفضل الكتب الشريفة الموقوفة في مله الاسلام بعد كتاب الله تعالى
وما أجمع للمسلمين الانعاض عن ذلك والاعتكاف على أساطير الرأي ودساتير القياس وما هنالك
(وبالسنن) اذا قال أخرجه الستة (من عدا أحمد) وهم المعروفون بأصحاب الامهات الست
(وبالخمسة من هذا البخارى ومسلم وقد أقول) عوضا عن قوله الخمسة (الاربعة) وهم أهل
السنن اذا قيل أصحاب السنن (وأحمد) المراد (بالاربعة) عند اطلاقه لهم (من عدا الثلاثة
الاول) الشيخين وأحمد (و) المراد (بالثلاثة) عند اطلاقه لهم (من عداهم) أى الشيخين
وأحمد والذى عداهم هم الاربعة أصحاب السنن (وعدا الاخير) وهو ابن ماجه فيراد بالثلاثة
أبو داود والترمذى والنسائى (و) المراد (بالمحقق) اذا قال متفق عليه (البخارى ومسلم) فانهما
اذا أخرجا الحديث جميعا من طريق صحابي واحد قبل له متفق عليه أى بين الشيخين وقدا لا ذكر
معهما أى الشيخين (غيرهما) كان يريد أنه قد يخرج الحديث السبعة وأقل فيمكنني بنسبته
الى الشيخين (وما عدا ذلك) أى ما أخرجه غير من ذكر كان خزيمة واليهبى والدارقطنى (فهو
ميين) بذكر مصر يحا (وسميته) أى المختصر (بلوغ المرام) هو من بلغ المكان بلوغا وصل
اليه كافي القاموس والمرام الطلب والمعى الاضافى وصولي الطلب بمعنى المطالب أى فالمراد وصولي
مطلوبى (من) جمع (أدلة الاحكام) ثم جعله اسما للمختصر وهو يحتمل انه أضافه الى منعهول المصدر
أى بلوغ الطالب مطلوبه من أدلة الاحكام (والله) بالنصب مفعول (أسأله) قدم عليه لافادة
الحصر أى لأسأل غيره (أن لا يجعل ما علمنا علينا وبالا) بفتح الواو الشدة والنقل كافي القاموس
أى لا يجعله شدة في الحساب وثقلنا من جعله الاوزارا اذا الاعمال الصالحة اذا لم تخلص لوجه الله

انقلب أوزاراً وأثاماً (وان برزقنا العمل عارضة سبحانه وتعالى) كل قبيح وأثمت له العلو على كل عال في جميع صفاته وكثير ما قرن التسبيح بصفة العلو كجسد ... على وسبح اسم ربك الأعلى

• (كتاب الطهارة) •

بدأ بالطهارة تسليماً للسنة المصنفة في ذلك وتقدماً للامور الدينية على غيرها واهتماماً بأهمها وهي الصلاة ثم لما كان الماء هو المأمور بالطهيرة به أصالة فقدمه فقال

• (باب المياه) •

الباب لفظة ما يدخل منه ويخرج وهو هنا مجاز والماء جمع ماء أصله موه وهو خفس يقع على القليل والكثير إلا أنه جمع لاختلاف أنواعه باعتبار حكم الشرع فإن فيه ما ينهى عنه وفيه ما يكره. (عن أبي هريرة) رضى الله عنه اختلف في اسمه واسم أبيه على نحو من ثلاثين قولاً قال ابن عبد البر في الاستيعاب إلا أن عبد الله أو عبد الرحمن هو الذي يسكن إليه القلب في اسمه في الإسلام ثم قال فيه مات في المدينة سنة ٥٩ وهو ابن ثمان وسبعين سنة ودفن بالصقيع وقيل بالعقيق (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في البصر) أي في حكمه والبصر الماء الكثير أو المالح فقط كما في القاموس (هو الطهور) بفتح الطاء هو المصدر اسم ما يطهر به أو الطاهر المطهر كما في القاموس قال سيبويه أنه يقال قهرلها لم يذكره صاحب القاموس ولا الجوهري بالضم (ماؤه والحل) مصدر حل الشيء ضد حرم ولفظ الدار قطي الحلال (مبته) قال الزرقاني في شرح الموطن هذا الحديث أصل من أصول الإسلام تلقته الأمة بالقبول وتداولته فقهاء الأمصار في سائر الأعصار في جميع الأقطار ورواه الأئمة الكبار ثم عدل من رواه ومن صححه والحديث وقع جواباً عن سؤال كافي الموطن أبا هريرة قال جاء رجل وفي مسند أحمد من بني مدج وعند الطبراني اسمه عبد الله إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله أأترك البصر وتحمل معنا القليل من الماء فإن تواضأناه عطشنا أقتضوا جأه وفي لفظ أبي داود جاء البصر فقال صلى الله عليه وآله وسلم هو الطهور الحديث فأفاد أن ماء البصر طاهر مطهر لا يخرج عن الطهورية إلا ما سبأ في من تخصيصه بما إذا تغيرت أحد أو صافه وأجاب به أولم يقل نعم ليقرن الحكم بعلمته وهي الطهورية المتناهية في بابها وزاد محكماً يسأل عنه وهو حل مبته قال ابن العربي وذلك من محاسن الفتوى أن يجيب في الجواب بأكثر مما سأل عنه تنميماً للفتاوى وإفادة لعلم آخر غير المسؤل عنه ويتأكد ذلك عند ظهور الحاجة إلى الحكم والمراد بمبته ما مات فيمن دوابه مما لا يعيش الأفيه (أخرجه الأربعة وابن أبي شيبة) هو أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة صاحب المسند والمصنف هو من شيخ الشيخين وأبي داود وابن ماجه قال الذهبي في حقه الحافظ العديم التطير الثبت التحرير (والفظلة) أي لابن أبي شيبة وغيره عن ذكر أبن جوهري عنه (وابن خزيمة) قال الذهبي الحافظ الكبير امام الأئمة شيخ الإسلام أبو بكر محمد ابن اسحق بن خزيمة انتهت إليه الإمامة والحفظ في عصره بخراسان (والترمذي) وقال في عقب سرده هذا حديث حسن صحيح وسألت محمد بن اسمعيل البخاري عن هذا الحديث فقال حديث صحيح هذا الفظة كما في مختصر السنن الحافظ المنذري وحقيقة الصحيح عند المحدثين ما نقله عدل تام الضبط عن مثله متصل السند غير معطل ولا شاذ هذا وقد ذكر المصنف لهذا الحديث في التخصيص

تسع طرق عن تسعة من الصحابة ولم تخل طريق منها عن مقال الآله قد جزم بجمعة من سمعت
وصحبه ابن عبد الله وابن منده وابن المنذروا أبو محمد البغوي قال المصنف وقد حكم بجمعة بجملة من
الاحاديث لا تبلغ درجة هذا ولا تقاربه * (وعن أبي سعيد) اسمه سعد بن مالك بن سنان الخزرجي
الانصاري (الخدري) بضم الخاء المعجمة وسكون الدال نسبة الى خدره حتى من الانصار كما في
القاموس عاش ٨٦ سنة ومات في أول سنة ٢٤ حدث عنه جماعة من الصحابة له في الصحبة
أربعة وثلاثون حديثا (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الماء طهور لا ينجسه شيء
أخرجه الثلاثة) هم أصحاب السنن ماعدا ابن ماجه (وصحبه أحمد) قال المنذري في مختصر السنن
انه تكلم فيه بعضهم وحكى عن أحاده قال حديث بترضاة صحيح وقال الترمذي حسن وقد
جوده أبو أسامة ولم يرو حديث أبي سعيد في بترضاة أحسن مما يروى أبو أسامة وقد روى من غير
وجه عن أبي سعيد وفي الباب عن ابن عباس وعائشة انتهى والحديث له سبب وهو انه قيل لرسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم أتوسأ من بترضاة وهي بترطرح فيها الحيض ولحم الكلاب والنتن
فقال الماء طهور الحديث هكذا في سنن أبي داود وفي لفظ فيه ان الماء كما ساقه المصنف رحمه الله
تعالى * (فائدة) قد وردت أحاديث يؤخذ منها أحكام المياه فورد حديث الباب وحديث القلتين
وحديث صبغ ثوب من ماء على بول الاعراب وحديث الاستيقاظ وحديث البول في الماء الدائم
وحديث ولغ الكلب في الماء وهي أحاديث فائدة سما في جمعها في كلام المصنف ثم اختلفت آراء
العلماء في الماء اذا غلطه نجاسة ولم تغبر أحدأ وصافه فذهب مالك والظاهرية الى أنه طهور قليل كان
أو كثيرا عمل بحديث الباب وانما حكموا بعدم طهورية ما غبرت نجاسة أحدأ وصافه لادلة أخرى
أو اجماع على ذلك وذهبت الحنفية والشافعية الى قسمة الماء الى قليل تغبره النجاسة مطلقا وكثير
لا تغبره الا ما غبرت بعض أو صافه وتحدد القليل والكثير لم ينض على حدودهما دليل فاقرب
الافاويل بالنظر الى الدليل ما أسلفناه وهو قول جماعة من الصحابة * (وعن أبي أمامة) بضم الهمزة
اسمه صدق (الباهلي) نسبة الى باهله قوم كما في القاموس واسم أبيه بجلان قال ابن عبد البر لم
يختلفوا في ذلك سكن حص ومات بها سنة ٨١ أو سنة ٨٦ قيل هو آخر من مات من الصحابة بالشام
(قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الماء لا ينجسه شيء الا ما غلب على ريحه وطعمه
ولونه) المراد أحداه كما يفسره حديث البيهقي (أخرجه ابن ماجه وضعفه أبو حاتم) هو محمد بن
ادريس بن المنذر الحنظلي أحد الاعلام ولد سنة ١٩٥ قال النسائي ثقة توفي في شعبان سنة ٢٢٢
وله اثنتان وثلاثون سنة وانما ضعف الحديث لانه من رواية رشدين بن سعد وهو متروك وحقيقة
الحديث الضعيف هو ما اختلف فيه أحد شروط الصحيح والحسن وله ستة أسباب معروفة في الاصول
(وليس في) أبي بكر أحمد بن الحسين شيخ خراسان له التصانيف التي لم يسبق الى مثلها ويبقى
بلد قريب نيسابور أي رواه بلفظ (الماء طهور الا ان تغبر ريحه أو طعمه أو لونه بنجاسة) أي بسببها
(تحدث فيه) قال الدارقطني لا يثبت هذا الحديث وقال الشافعي يروى عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم من وجه لا يثبت أهل الحديث مثله وقال النووي اتفق المحدثون على تضعيفه والمراد
تضعيف رواية الاستثناء لأصل الحديث فقد ثبت في حديث بترضاة ولكن هذه الزيادة قد
أجمع العلماء على القول بحكمها قال ابن المنذر أجمع العلماء على ان الماء القليل والكثير اذا وقعت
فيه نجاسة فغيره له طعم أو لونه أو ريح فهو نجس فالاجماع هو الدليل لاهذه الزيادة * (وعن

عبد الله بن عمر) بن الخطاب رضي الله عنهما كان من أوعية العلم توفي بحكمة سنة ٢٣ ودفن بهافي مقبرة المهاجرين (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان الماء قلتين لم يحصل الخبث) بفتح المجهدة والموحدة (وفي لفظ لم نجس) بفتح الجيم وضمها كافي القاموس (أخرجه الأربعة ومجمعه ابن خزيمة والحاكم) محمد بن عبد الله النيسابوري المعروف بابن السبع ولد سنة ٢٢١ طلب هذا الشأن ورحل إلى العراق وجم جماله في خراسان وما وراء النهر وسمع من أبي شيخ أو نحو ذلك حدث عنه الدارقطني وأبو يعلى الخليلي والبيهقي وخلائق له التصانيف الفاتحة مع التقوى والبيان وتاريخ نيسابور وغير ذلك توفي في صفر سنة ٤٠٥ (وابن حبان) بكسر الحاء وتشديد الموحدة هو الحافظ العلامة أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي سمع أئمة لا يحصون من مصر إلى خراسان حدث عنه الحاكيم وغيره وكان من حفاظ الآثار وفقهاء الدين وفنون العلم صنف المسند الصحيح وكتاب الضعفاء وفقه الناس بسمرقند قال الحاكم كان من أوعية العلم والفقه والمقة والوعظ ومن عقلاء الرجال توفي في شوال سنة ٥٥٤ وهو في عشر الثمانين وقد ذهب إلى هذا الحديث الشافعية في جعلهم الكثير ما بلغ قلتين قال الترمذي وهو قول الشافعي وأجدوا صحق قالوا إذا كان الماء قلتين لم نجسه شيء مما لم يغير ريحه أو طعمه أو لونه قالوا ليكون نحو من خمس قرب انتهى قال محمد بن اسحق القلة هي الجرار والقلة التي يستقي فيها وغيرهم اعتدوا عن العمل بها للاضطراب في منه وبجهالة قدر القلة وباحتمال معناه وبكونه ليس في العصبين وقد أجاب الشافعية عن هذا كله إلا أن أريج الأقاليل كلها في هذه المسئلة قول مالك وله دلالة (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقتل أحدكم في الماء الدائم) هو الزا كذا الساكن ويأتي وصفه بأه الذي يجري (وهو جنب أخرجه) بهذا اللفظ (مسلم والبخاري) رواية بلفظ (لا يولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يقتل فيه) برفع اللام على أنه خبر محمد بن أبي ثمر وهو جوز جرمه خطفا على موضع يولن ونسبه بتقدير أن على الحاق ثم بالواو والذي تقتضيه قواعد العربية أن النهي في الحديث إنما هو عن الجمع بين البول ثم الاقتسال فيه سواء رفعت اللام أو نصبت ولا يستفاد النهي عن كل واحد على انفراده من رواية البخاري إنما تنفد النهي عن الجمع ورواية مسلم تنفد النهي عن الاقتسال إذا لم تنفد رواية البخاري ثم رواية أبي داود بلفظ لا يولن أحدكم في الماء الدائم ولا يقتل فيه تنفد النهي عن كل واحد على انفراده (ولمسلم) في رواية (منه) بدلا عن قوله فيه قالوا لا يقتل فيه بالانغماس مثلا ولثانية تنفد أنه لا يتناول منه ويغتسل خارجه (ولا يداود) بلفظ (ولا يغتسل فيه) عوض من ثم يغتسل (من الجنابة) عوضا عن قوله وهو جنب وقوله هنا ولا يغتسل ليدال على النهي عن كل واحد من الأمرين على انفراده قال المالكية النهي عنه للتعبد هو طاهر في نفسه ويجوز التطهر به لأن النهي عندهم للكرهية وعند الظاهرية أنه للتعريم وإن كان النهي تعبد إلا لاجل التحميس لكن الأصل في النهي التعريم وفي البول في الماء أهوال وهو أنه لا يحصر في الكثير البخاري كما يقتضيه مفهوم هذا الحديث والأولى اجتنابه إلا أن في مجمع الزوائد عن جابر قال نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يبال في الماء البخاري ورواه الطبراني ورجاله ثقات والنهي يدل على التعريم أنه الأصل فيه وأما القليل

الجارى فقيل بكره وقبل يحرم وهو الاول قال في الشرح ولو قيل بالتحريم أى في الكثير الرأى كد
 لكان أظهر وأوفق لظاهر النهى وإن كان قليلا كذا قال الصحيح التحريم للحديث قال أحمد لا يلحق
 به غيره بل يختص بالحكم بالبول وقال الجهم ويرى يلحق به غيره كالغائط قالوا إذا بال في الماء لم يلحق
 الماء الدائم فالحكم واحد وحكم الوضوء فيه أى في الماء الدائم الذى بال فيه من يريد الوضوء محكم
 النفس اذ الحكم واحد وقدر في رواية ثم يتوضأ منه أخرجهما عبد الرزاق وأحمد وابن أبي شيبة
 والترمذى وقال حسن صحيح من حديث أبي هريرة مرفوعا وأخرجه الطحاوى وابن حبان
 والبيهقى بزيادة ويشرب (وعن رجل سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال نهى رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم أن يغسل المرأة بغسل الرجل) أى بالماء الذى يغسل من غسل الرجل
 (أو الرجل بغسل المرأة) مثله (وليغترقا) من الماء عند اغتسالهما منه (جميعا أخرجه أبو داود
 والنسائى وإسناده صحيح) إشارة إلى رد قول البيهقى حيث قال: فى معنى المرسى وقول ابن حزم
 أن أحدراته ضعیف أما الأول فلأن إجماع الصحابة لا يضرون الصلاة كلهم عدول عند
 الحديثين وأما الثانى فلأنه أراد ابن حزم بالضعيف داود بن عبد الله الأودى وهو ثقة قال المصنف
 فى فتح البارى إن رجاله ثقات ولم نقف له على عملة فلهذا قال هنا وهو صحيح نعم هو معارض لما يأتى
 قوله فى الحديث التالى (وعن ابن عباس) رضى الله عنهم ما هو حيث أطلق بغير الامة وجبرها
 عبد الله بن عباس ولد قبل الهجرة بثلاث سنين وشهرة امامته فى العلم ببركات الدعوة النبوية
 بالحكمة والفقه فى الدين والتأويل يغنى عن التعريف به وفى الطائفة سنة ٦٨ فى آخر أيام
 ابن الزبير بعد أن كب بصره (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يغتسل بفضل ميمونة أخرجه
 مسلم) من رواية عمرو بن دينار بلفظ قال على والذي يحظر على بالى أن يأبى الشعثاء أخبرنى وذكر
 الحديث وأعله قوم بهذا التردد ولكنه قد ثبت عند الشافعى بلفظ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وميمونة كانا يغتسلان من إناء واحد ولا تعارض لأن لا يحتمل أنهما كانا يغتسلان معانيم المعارض قوله
 (ولا صحاب السنن) أى من حديث ابن عباس كما أخرجه الترمذى ونسبه إلى أبي داود (أحمد بن
 بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى حنيفة فها) أى إلى صلى الله عليه وآله وسلم
 (ليغتسل منها فقالت إلى كنت جنباً) أى وقد اغتسلت منها (فقال إن الماء لا يجنب) فى
 القادم من جنب أى كفرح وجنب أى ككره فيجوز فتح النون وشبهها هذا إن جعلته من الثلاثى
 ويصحب من أجنب يجنب وأما اجتنب فلم يأت بهذا المعنى وهو أصابة الجنابة (ومعه الترمذى)
 وقال هو قول سفيان الثورى ومالك والشافعى (وابن خزيمة) ومعنى الحديث قد ورد من طرق وقد
 أقادت معارضة الحديث المسمى وأنه يجوز غسل الرجل بغسل المرأة ويقاس عليه العكس
 لمساواة له وفى الأمرين خلاف والأظهر حواز الأمرين وإن النهى محمول على التنزيه (قال
 الترمذى) فى حديث ميمونة كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من إناء واحد
 من الجنابة هذا حديث حسن صحيح وهو قول عامة الفقهاء أن لا بأس أن يغتسل الرجل من إناء
 واحد قال وعن رجل من غفار قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن فضل طهور المرأة
 قال وكره بعض الفقهاء الوضوء بفضل طهور المرأة وهو قول أحمد وأصح كراهة فضل ما هو رها
 ولم يربا بفضل سواها أباسا (وعن أبي هريرة) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم ظهور) الاظهر فيه ضم الطعام يقال يفضها لقنات (انما اُحْكَم اذا ولغ فيه الكلب)
 في القاموس ولغ الكلب في الاناء في الشراب بلغ كهب وبالغ وكورث ودخل شرب ما فيه
 باطراف لسانه أو أدخل لسانه فيه فركه (ان يغسله) أي الاناء (سبع مرات أو لاهن
 بالتراب أخرجه مسلم وفي لفظه فليرقه) أي الماء الذي ولغ فيه (ولترمذي أخره) أي
 السبع (أو لاهن) وانظروا في حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يغسل الاناء
 اذا ولغ فيه الكلب سبع مرات أو لاهن أو أخره بالتراب قال هذا حديث حسن صحيح وهو
 قول الشافعي وأحمد وإسحق انتهى دل الحديث على أحكام أولها نجاسة فم الكلب والحق
 به سائر بدنه قياسا عليه والقول بنجاسته قول الجماهير الثاني وجوب سبع غسلات للاناء
 وهو واضح الثالث وجوب الترتيب للاناء وقوله انما اُحْكَم الاضافة ملغاة فلان حكم
 الطهارة والنجاسة لا يتوقف على ملك الاناء وكذا قوله ان يغسله لا يتوقف على ان يكون مالك
 الاناء هو الغاسل وقوله في لفظ فليرقه من الفاظ رواية مسلم وهي امر باراقة الماء الذي
 واغ فيه الكلب أو الطعام وهي أقوى الأدلة على النجاسة اذا المراق أعمن أن يكون ماء أو طعاما
 فلو كان طاهرا لم يؤمر باراقته لمعرفت الآن المصنف نقل في القمع عدم صحة هذه اللفظة عند
 الحفاظ قال ابن عبد البر لم ينقلها أحد من الحفاظ من أصحاب الأعمش وقال ابن منده لا يعرف
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بوجه من الوجوه قلت وأهمل المصنف ذكر الغسل الثامنة
 وقد ثبت عند مسلم وعمره والثامنة بالتراب قال ابن دقيق العيد انه قال به الحسن البصري ولم يقل
 بها غيره ولعل المراد بذلك من المتقدمين والحديث قوى فيها ومن لم يقل به يحتاج الى تأويل بوجه
 فيه استكراه انتهى قلت والوجه في تأويله ذكر النووي والديميري في شرح المنهاج ولا يخفى
 ان طي المصنف لذكرها وتأويل من أخرجهما الى الجواز كل ذلك محاماة على المذهب والحق مع
 الحسن البصري وهو ظاهر الحديث والله أعلم (وعن أبي قتادة) بفتح القاف اسم في أكثر
 الاقوال الحارث بن ربي بكسر الراء الا نصارى فارس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهد
 أحدا وما بعد ما توفي سنة ٥٤ بالمدينة وقيل بالكوفة في خلافة علي عليه السلام وشهد معه
 حروبه كلها (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في الهمزة) والحديث له سبب وهو أن باقتادة
 سكب له وضوء فحارثة تشرب منه فاصفى لها الاناء حتى شربت فقبيل له في ذلك فقال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (انها ليست بغير) أي فلا يغيب ما لا يست (انما هي
 من الطوافين) جمع طواف (عليكم) قال ابن الاثير الطائف الخادم الذي يخدمك برفق وعناية
 والطواف فعال منه شبهها بالخادم الذي يطوف على مولا ويود رحوله أخذ من قوله تعالى
 بعد من طوافون عليكم يعني الخدم والمالك وفي رواية مالك وأحمد وابن حبان والحاكم وغيرهم
 زيادة لفظ والطوافات جمع الاول مذكر اسم الما تظر الى ذكر الهرو والثاني مؤنثا لما تنظر الى
 انما وفي التعليل اشارة الى انه تعالى لما جعلها بمنزلة الخادم في كثرة اتصالها بأهل المنزل وملاستها
 لهم ولباق منزلهم خفف على عبادته جعلها غير نجس رفعا للرجح (أخرجه الاربعه وصححه
 الترمذي وابن خزيمة) وصححه أيضا البخاري والعقيلي والدارقطني قال الترمذي وهو قول أكثر
 العلماء من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين ومن بعدهم مثل الشافعي وأحمد

واصحق لم يروا بسور الهرة بأسا وهذا أحسن شيء في هذا الباب وقد جرد مالك هذا الحديث عن
 اسحق بن عبد الله بن أبي طاهر ولم يأت به أحد منهم من مالك انتهى وبالجملة فالحديث دليل على طهارة
 الهرة وسور رهاوان ما شرت نجسا وأنه لا تقيد لطهارتها زمانا وقيل لا يطهر فيها إلا بعض زمان
 من ليله أو يوم أو ساعة أو شهر بالماء أو غيبتها حتى يحصل ظن بذلك أو بن وال عين النجاسة من
 فيها وهذا الأخير أوضح الأقوال لأن مع بقاء عين النجاسة في فيها فالحكم بالنجاسة لتلك العين
 لالتصها فان زالت العين فقد حكم الشارع بانها ليست بنجس * (وعن أنس بن مالك) رضي الله
 عنه هو أبو حنيفة أنصارى تجارى خزر بنى خادم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منذ قدم المدينة
 الى وفاته صلى الله عليه وآله وسلم وقدم صلى الله عليه وآله وسلم وهو ابن عشرين أو تسعا أو ثمان أقوال
 سكن البصر من خلافة عمر ليفقه الناس وطال عمره الى مائة وثلاث سنين وقيل أقل من ذلك قال
 ابن عبد البر أصح ما قيل تسعون سنة وهو آخر من مات بالبصر من الصحابة سنة احدى
 أو اثنتين أو ثلاث وتسعين (قال جابر بن عبد الله) بفتح الهمزة نسبة الى الأعراب وهم سكان البادية
 سواء كانوا عربا أو عجماء وقد ورد تسميته أنه ذو النطوب بصره العيانى وكان رجلا حافيا وقيل الاقرع
 ابن حابس وقيل عبيدة بن حصن (فقال في طائفة المسجد) ناحيته والطائفة القطعة من الشيء
 (فذكره الناس) بالزاي وجيم فراء أى نهروه وفي لفظ فقام اليه الناس ليقعوا به وفي أخرى
 فقال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم معه (فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم) بقوله لهم دعوه وفي لفظ لا تزموه (فلما قضى بوله أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذي نوب)
 بفتح الذال المجهدة وهى الدلو الملائى ما هو قيل العظيمة (من ماء) نأ كيدوا لا فقد أهاده لفظ الذنوب
 وفي رواية مجعلا بفتح السين وسكون الجيم وهى بمعنى الذنوب (فأهرق عليه) أصله فارق عليه
 ثم أبدلت الياء من الهمزة فصار فهرق عليه وهو رواية ثم زيدت همزة أخرى بعد ابدال الاولى
 فقيل فاهريق (متفق عليه) عبد الشجين كما عرفت وروى نحوه الترمذى عن أبي هريرة وقال
 هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وهو قول أحدواصحق انتهى قلت
 دل الحديث على نجاسة البول الأذى وهو إجماع وعلى أن الأرض اذا انصبت طهرت بالماء كسائر
 المتنجسات وحديث كذا كذا الأرض يسها ذ كره ابن أبى شيبة موقوف ليس من كلامه صلى الله
 عليه وآله وسلم كما ذكر عبد الرزاق حديث أبى قلابه موقوف عليه بلفظ جفوف الأرض طهورها
 فلا تقوم بهم حاجة والحديث ظاهر فى أن صب الماء يطهر الأرض رخوة كانت أو صلبة وقيل لا بد
 من غسل الصلبة وورد في بعض طرق هذا الحديث أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم خذوا ما بال
 عليهم من التراب فالقهوه واهر يقوا على مكانه ماء قال المصنف فى التخصيص له استنادان موصولان
 وفيهما مقال انتهى وفى الحديث فوائد منها احترام المساجد ومنها الرفق بالجاهل وعدم التعنيف
 ومنها حسن خلقه صلى الله عليه وآله وسلم ولطفه فى التعليم ومنها أن الأبعاد عند قضاء الحاجة
 انما هو لمن يريد الغائط لا البول فانه كان عرف العرب عدم ذلك وأقره الشارع صلى الله عليه وآله
 وسلم وقيل صلى الله عليه وآله وسلم وجعل رجلا عند عقبه يستتره ومنها دفع أعظم المضرتين
 بأخفهما لأن البول قطع عليه بوله لا ضربه وكان يحصل من تقويمه من محله ما قد حصل من تعيس
 المسجد تعيس بنده وتياه ومواضع من المسجد غير الذى وقع فيه البول أولا (وعن ابن عمر)

رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحلت لنا أي بعد تحريمهما الذي
 دلت عليه الآيات (ميتتان ودمان فأما الميتتان فالجراد) أي ميتته (والخوت) أي ميتته
 وأما الدمان (فالطحال) بزنة كآب (والكبد أخرجه أحمد وابن ماجه وفيه ضعف) لأنه
 رواه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر قال أجد حديثه مذكروا وصححه انه موقوف كما
 قاله أبو زرعة وأبو حاتم وإذا ثبت انه موقوف فله حكم الرفع لان قول الصحابي أحل لنا كذا وحرم
 علينا كذا مثل قوله أمرنا ثم ينابيه فيتم به الاحتجاج ويدل على حل ميتة الجراد على أي حال وجد
 فلا يعتبر في الجراد شي سوا مات حنف أفعه أو بسبب والحديث حجة على من اشتراط موتها
 بسبب أدى أو يقطع رأسها والآخر من وكذلك يدل على حل ميتة الخوت على أي صفة وجد طافيا
 كان أو غيره هذا الحديث وحديث الحل ميتته وأما حديث وماتت فيه فطفا فلا تأكلوه أخرجه
 أحمد وأبو داود وسنن حديث جابر بطوله فضعيف باتفاق أئمة الحديث قال النووي لا يجوز
 الاحتجاج به لو لم يدره شيء كيف وهو معارض فلا يخص به العام ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم
 أكل من العنبرة التي قذفها البحر لاصحاب السرية ولم يسأل بأي سبب كان موتها كما هو معروف
 في كتب الحديث والسيرة والكبد حلال بالاجاع وكذلك تعطلها الطحال فانه حلال (وعن أبي
 هريرة) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا وقع الذباب في شراب
 أحدهم وفي لفظ في طعام (فليغمسه) زاد في رواية البخاري كله وفي لفظ أبي داود فأمقلوه
 وفي لفظ ابن السكن فليقله (ثم لينزعه) فيه ان يهمل في نزعه بعد غمسه (فان في أحد جناحيه
 داء وفي الآخر شفاء) هذا تعليل للأمر بغمسه ولفظ البخاري ثم ليطره فان في أحد جناحيه
 شفاء وفي الآخر داء وفي لفظهما (أخرجه البخاري وأبو داود وروادونه يتفق بجناحه الذي فيه الداء)
 وعند أحمد وابن ماجه فانه يقدم السم ويؤخر الشفاء والحديث دليل ظاهر على جواز نزله دفعا
 لضرره وأنه يطرح ولا يؤكل وان الذباب إذا مات في مائع فانه لا يجسه لاهم صلى الله عليه وآله
 وسلم أمر بغمسه ومعلوم انه يموت من ذلك ولا سيما إذا كان الطعام حارا ثم عدى هذا الحكم
 الى كل ما لا نفس له سائلة كالخلة والزبور والعنكبوت وأشبه ذلك إذا الحكم بعموم علته
 وينتفي باتقاس سببه ذكر بعض العلماء انه تأمل فوجد أنه يتفق بجناحه الايسر فعرف ان الايمن هو
 الذي فيه الشفاء والمناسبة في ذلك ظاهرة وقد ذكر غير واحد من الأطباء ان لسعة العقرب والزبور
 إذا دلت موضعه بالذباب نفع منه فغايينا ويسكنه وما ذاك الا المادة الذي فيمن الشفاء فالوا
 ومن عجيب أمره ان رجيعه يقع على الثوب الابيض أسود وبالعكس وهو من أكثر الطيور سفادا
 وربما بقي عامة اليوم على الاتيم (وعن أبي واقد) رضى الله عنه انه امره بالحرث بن خوف الليثي من
 أقوال قبل انه شهيد بدارا وقيل انمن مسلمة الفتح والاول أصح مات سنة ثمان أو خمس وستين بمكة
 والليثي نسبة الى ليث لا نعم بن عامر بن ليث قال قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة وهم
 يجيئون أسنة الابل ويقطعون ألياب الغنم فقال ما يقطع الخ هذا لفظ الترمذي ولفظ أحمد والحاكم
 قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة فجهاناس يعمدون الى ألياب الغنم وأسنة الابل
 (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما قطع من البهيمة) في القاصموس البهيمة كل ذات
 أربع قوائم وفي المساء كل حي لا يعزى البهيمة أو لاد الضأن والمعز ولعل المراد هنا الاخير والاول

لم يأت بيانه (وهي حيسة فهو) أي المقطوع (ميت أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه) أي قال أنه حسن (واللفظ له) أي للترمذي قال والعمل على هذا عند أهل العلم انتهى ورواه أيضاً أحمد والحاكم بلفظ فهو ميتة والحديث قد روى من أربع طرق عن أربعة من الصحابة أي سعيد وأبي واقد وابن عمر ونعيم الداري والحديث دليل على أنه محرم وسبب الحديث دال على أنه أريد بالبهجة ذات الأربع وهو المعنى الأول لا ذكره الأبل فيه لا المعنى الأخير الذي ذكره القاموس لكنه مخصوص بما بين من السمك ان كانت ذات أربع أو يراد به المعنى الأوسط وهو كل شيء لا يميز فيخص منه الجراد السمك وما بين عمالده وقد أضاف قوله فهو ميتة أنه لا بد ان تحمل المقطوع الحياة لان الميت هو ما من شأنه أن يكون حياً

• (باب الآتية) •

جمع انما هو معروف وانما يوب لها لان الشارع قد نهى عن بعضها فقد تعلقت بها أحكام (عن حذيفة) بضم الحاء (ابن اليان) وهما صحابيان جليلان شهدا أحداً وحذيفة صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مات بالمداثر بعد قتل عثمان بربعين ليلة تسعة خمس أو ست وثلاثين (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تشربوا في آتية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافهما) جمع صحفة قال الكسائي أعظم القصاع الجففة ثم القصعة تليها تسبع العشرة ثم لصفحة تسبع الخمسة ثم المثكلة تسبع الرجلين والثلاثة ثم الصحيفة تسبع الرجل (فانهما) أنا وهما وصحافهما (لهم) أي للشركين وإن لم يذكروا فهم معلومون (في الدنيا) اخبار عارهاهم عليه لانه اخبار لجهالهم (ولكن في الآخرة متفق عليه بين الشيخين) دل الحديث على تحريم الشرب والاكل في آتية الذهب والفضة وصحافهما سواء كان الاناء خالصاً ذهباً ومخلوطاً بالفضة اذ هو مما يشبهه انما ذهب وفضة قال النووي انه انعقد الاجماع على تحريم الاكل والشرب فيهما واختلف في المطلق بهما هل يلحق بهما في التحريم فقيل ان كان يمكن فصلهما حرماً اجماعاً والا لم يحرم والا قرب انه اذا أطلق عليه انما ذهباً وفضة ويسمى به بشمله لفظ الحديث والافلا والعبرة بتسميته في عصر النبوة فان جهلت فالاصل الحل وأما المصيب بهما فانه يجوز الاكل والشرب فيه اجماعاً وهذا الاخلاق فيه في الاكل والشرب وأما غيره مما من سائر الاستعمالات فقيل يحرم قياساً لانتم فيمن روطه والحق عدم تحريم غيرهما ودعوى الاجماع غير صحيحة وهذا من شؤم تبديل اللفظ السوي بغيره لانه ورد بتحريم الاكل والشرب في بعض مواضعه الى الاستعمال ومجبروا العبارة النبوية وجازاً بلفظ عام من تلقائهم ولها تنطأ ترى عباراتهم وكأنه ذكر المستنف هذا الحديث هنا لافادة تحريم الوضوء في آتية الذهب والفضة لانه استعمال لهما على مذهب في تحريم ذلك والاقباب هذا الحديث باب الاطعمة والاشربة ثم هل يلحق بالذهب والفضة نقائس الاجار كاليو اقبية والجو يعرفه خلاف والظاهر عدم الحاقه وجوازه على أصل الاباحة وعدم الدليل الناقل عنها (وعن أم سلمة) رضي الله عنها هي أم المؤمنين زوج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجمها هديت أمية كانت تحت أبي سلمة بن عبد الاسد هاجرت الى أرض الحبشة مع زوجها وتوفى عنها في المدينة بعد عودهما من الحبشة وتزوجها النبي صلى الله عليه وآله وسلم

بالمدينة سنة أربع من الهجرة ونوفيت سنة ٥٩ أوسنة ٦٢ ودفت بالبقيع وعمرها
 أربع وثمانون سنة (قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي يشرب في آناه القصة)
 هكذا عند الشيخين وانفرد مسلم في رواية أخرى بقوله في آناه القصة والذهب (انما يجربو)
 بضم التحتية والجرجرة صوت وقوع الماء في الخوف وصوت البعير عند الجرجرجل الشرب
 والجرجرجرة (في بطنه نار جهنم تتفق عليه) بين الشيخين قال الزمخشري يروي برفع النون
 على أنها فاعل مجاز والاكثر على نصبها وفاعل الجرجرجرة هو الشارب قال النووي نصب هو
 الصبي المشهور الذي عليه الشارحون وأهل الغرب واللغة وحزم به الأزهري وجهته بحمية
 لا تنصرف للتأنيث والعلة أنه علم لطبقته من طبقات النار أعادنا الله منها والحديث يدل على
 ما دل عليه حديث حذيفة الأول (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما (قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم إذا دبغ الأهاب) بزنة كتاب الجلد أو ما دبغ كافي القاموس ومثله في
 النهاية (فقد طهر) بفتح الطاء والهاء ويجوز ضمهما كما يقيد القاموس (أخرجه مسلم)
 بهذا اللفظ (وعند الأربعة) وهم أهل السنن (أيما أهاب دبغ) تمامه فقد طهر فالحديث
 أخرجه النجاشية إنما اختلف لفظه وقد روي بالقاطوذ كره بسبب وهو أنه صلى الله عليه وآله وسلم مر
 بشاة لمجونة ميتة فقال ألا استمتعتم بأهبا فماذا دبغ الأديم طهوره وروي البخاري من حديث
 سورة قالت ماتت لنا شاة فلنبغها مسكها ثم ما زلنا نتبذ فيه حتى صار لنا والحديث دليل على أن
 الدباغ مطهر للدمية كل حيوان وأنه لا يظهر ظاهره وباطنه وبه قال علي وابن مسعود وفي
 المسئلة سبعة أقوال هذا أولاها وأما حديث ابن عكيم برفعه لا تتفقوا من الميتة بأهاب ولا عصب
 أخرجه الترمذي وحسنه الحديث مضطرب في سنده وأيضا في متنه ثم معلى أيضا بالارسل
 وبالاتقطاع ولا تترك أحد القول به آخر أو كان يذهب إليه أولا كما قاله عنه الترمذي
 ولا تعارض الأمع الاستواء وهو موقوف هنا وأيما أهاب عام في المأكول وغيره (وعن سلمة بن
 المحبق) بضم الميم وفتح الحاء ثم شيد الموحدة المكسورة والقاف رضي الله عنه معناه يعد في
 البصريين روى عنه ابنه سنان (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دباغ جلود الميتة
 طهورها معصية ابن حبان) أي أخرجه وصحبه وقد أخرجه غيره بالقاطوذ عند أحمد وأبي داود
 والنسائي والبيهقي وابن حبان بلفظ دباغ الأديم ذكره وفي لفظ دباغها ذكاتها وفي أخرى دباغها
 طهورها وفي لفظ ذكاة الأديم دباغها وفي الباب أحاديث بعناء وهو يدل على ما دل عليه حديث
 ابن عباس وفي تشبيه الدباغ بالذكاة إعلام بأن الدباغ في التطهير بمنزلة ذكاة الشاة في الإحلال
 لأن الذبح يظهرها ويحل أكلها (وعن مجونة) أم المؤمنين بنت الحارث الهلالية كان اسمها
 برة فسمها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مجونة تزوجها في شهر ردى القعدة سنة سبع في
 عمرة القصية ووفاتها سنة ٦١ وقيل سنة ٥١ وقيل سنة ٦٦ وقيل غير ذلك وهي خالة ابن
 عباس ولم يتزوج صلى الله عليه وآله وسلم بعدها (قالت مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم بشاة يجزونها فقال لو أخذتم أهابا فقالوا أنها ميتة فقال يطهرها الماء والقرظ
 أخرجه أبو داود والنسائي) وفي لفظ عنه الدار قطن عن ابن عباس أليس في الماء والقرظ
 ما يطهرها وأما رواية أليس في الشاة والقرظ ما يطهرها فقال النووي أنه بهذا اللفظ باطل

لأصل له وقال في شرح مسلم يجوز الباغ بكل شيء ينشف فضلات الجسد ويطيبه ويمنع
من ورود الماء عليه كالشعر والقرط وقشور الرمان وغير ذلك من الأدوية الطاهرة (وعن أبي
ثعلبة) يفتح الناس وسكون العين وفتح اللام (الخشي) يضم الخاء وفتح السين نسبة إلى خشين بن
الجرم من قضاة واسمه جرمهم يضم الجيم ابن ناشب يبيع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعة الرضوان
وضرب له سهم يوم خيبر وأرسله إلى قومه فاسلموا ونزل الشام ومات بها سنة ٢٥ وقبل غز ذلك
(قال قلت يا رسول الله أنا بارض قوم أهل كلب أفتأكل يا أيهم قال لا تأكلوا فيها إلا أن لا يتحدوا
غيرها فافعلوها وكلوا فيها متفق عليه) بين الشيخين دل الحديث على نجاسة آية أهل الكتاب
وهل هو نجاسة رطوبة أم لا ولو أكلهم فيها الخنزير وشرب الخمر أو الكراهة فذهب إلى الأول
جماعة وذهب بعضهم إلى طهارة آياتهم وعلى طهارة رطوبتهم وهو الحق لقوله تعالى وطعام الذين
أوتوا الكتاب حل لكم ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم نوضا من مزادة مشركة والحديث جابر عند
أحمد وأبي داود كان فيهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصيبي من آية المشركين
وأسقيتهم ولا يعيب ذلك علينا وقد أخرج أحمد من حديث أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم دعاه
يهودي إلى خبز شعير واهله ففقه الشيخين والسنن فيهم ففقه الشيخين والسنن فيهم ففقه الشيخين
الباب محمول على الكراهة لا كل في آياتهم للاستقذار وفي رواية لابي داود وأحمد بلفظ أنا بما جاور
أهل الكتاب وهم يطبخون في قدرهم الخنزير ويشربون في آياتهم الخمر فقال صلى الله عليه وآله وسلم
إن وجدت غير هذا الحديث وحديثه الأول مطلق وهذا مقيد بآية يطبخ فيها ما ذكروا ويشرب فيهم
المطلق على المقيد (وعن عمران بن حصين) تصغير حصن وعمران هو أبو عبيد تصغير نجدة الخمر أي
الكعبة أسلم عام خيبر وسكن البصرة إلى أن مات بها سنة ٥١ أو سنة ٥٢ وكان من فضلاء
العصابة وفقهاهم (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نوضا من مزادة) يفتح الميم فزاي وهي الرواية
لا تكون إلا من جلد بن تقام بثالث بينهما التسع كما في القاموس (أمرنا أن نضركم متفق عليه) بين
الشيخين (في حديث طويل) أخرجه البخاري بالقاض وهو دليل لما سلف من طهارة آية المشركين
ويدل أيضا على طهارة جلد الميتة بالباغ لأن المزادتين من جلود ناضج المشركين ويدل على طهارة
رطوبة المشركين فإن المرأة المشركة قد باشرت المأموه ودون القلتين فأنهم صرحوا بأنه لا يحمل
الجل قدر القلتين ومن يقول إن رطوبتهم نجسة ويقول لا ينحس الماء إلا ما غره فالحديث
دليل على ذلك (وعن أنس بن مالك رضى الله عنه أن قدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم انكسر
فاتخذ مكان الشعب) يفتح الشين لفظ مشترك بين معان المراد هنا المصدع والشق (سلسلة من
فضة) في القاموس السلسلة يفتح أوله وسكون اللام اتصال الشيء بالشيء وبكسر أوله وأرمن
حليد ونحوه والظاهر أن المراد الأول فقرة أفتح أوله (أخرجه البخاري) وهو دليل على جواز
تضييب الأنا بالفضة ولا خلاف في جوازه والذي جعلها هو أنس بن مالك حكاه البيهقي وجرم به ابن
الصلاح وقال المصنف فيه نظر قال ابن سيرين أنه كان فيه حلقة من حديد فأراد أنس أن يجعل
مكانها حلقة من ذهب أو فضة فقال له أبو طلحة لا تعبرن شئ ما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم فتركه هذا القاض البخاري قلت السلسلة غير الحلقة التي أراد أنس تغييرها فالظاهر أن الضمير في
قوله في حديث عاصم الأحول رأيت قدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند أنس بن مالك وكان

قد انصدع فسلله بقصة رواه البخاري للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو حجة لما ذكر

«(باب ازالة الجباسة ويانها)»

أي بيان الجباسات ومطهراتها» (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن النحر) أي بعد نحرهما (تخذ خلا فقال لا أخرجه مسلم والترمذي وقال حسن صحيح) فسر الاختذاب للعلاج لها وقد صارت خراومثله حديث أبي طلحة فأنهم لما حرمت النحر سأل أبو طلحة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن نحر عنده لا يتم هل يخلها فامرهم بارتقاها أخرجه أبو داود والترمذي والعمل بالحديث هو رأي الشافعي لدلالة الحديث على ذلك فلو خلوها لم تحصل وظاهرها بآي علاج كان ولو ينقلها من الظل الى الشمس أو عكسه وأما ما تخطت بنفسه من غير علاج فأنها حلال و«علم أن العمل في نحر ثلاثه أقوال الاول اذا تخطت النحر بغير قصد حل وإذا خالطت بالقصد حرم خلوها الثاني تحريم كل خل ولو لدن نحر مطلقا الثالث ان الخل حلال مع تولده من الخمر سواء قصد أم لا الا ان فاعلها آمن ان تركها بعد ان صارت خرا عاصى الله مجروح العدة لانه لم يراقتها حال خمرها فانه واجب كادله حديث أبي طلحة وأما الدليل على انه يصل الخل الكائن عن الخمر فلا نخل لغته وبشر عاقل فاذا أراد جعل خل لا يضر فيه صر العنب ثم يلقى عليه قبل ان يخل من ثلثه خلا صا فانه يخل ولا يصير خرا أصلا (وعنه) أي عن أنس بن مالك رضي الله عنه (قال لما كان يوم خيبر أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأب طلحة فنادى ان الله ورسوله يثيبانكم) بثنية الضمير لله ورسوله وقد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم قال الخطيب الذي قال في خطبته ومن يعصهما بشي خطيب القوم أنت وقال قبل ومن يعص الله ورسوله والواقع هنا يعارضه وقد وقع في كلامه صلى الله عليه وآله وسلم التثنية أيضا بلفظ ان يكون الله ورسوله أحب اليه مما سواهما وأوجب بأنه نهي الخطيب لان مقام الخطابة يقتضي البسط والايضاح فأرشده الى انه يأتي بالاسم الظاهر لا بالضمير وانه ليس العنب عليه من حيث جعده بين ضميره تعالى وضمير رسوله والثاني انه صلى الله عليه وآله وسلم ان يجمع بين الضميرين وليس لغيره لعله بجلال ربه وعظمته قلت فان صحت تأخر الجمع كان ناسخا للاول (عن لحم الجرا الهلية فأنهم ارجس متفق عليه) وقامه في حديث أنس في البخاري فأكفشت القدور وانها تغور بالسم وهذا انتهى ثابت من حديث جماعة من الصحابة في دواوين الاسلام وهي دالة على تحريم أكلها وتحريمها هو قول الجمهور من الصحابة والتابعين ومن بعدهم لهذه الدالة والآية تخص عمومها الاحاديث العجيبة وحديث ابي داود في قصة غالب بن ابيجر الدالة على حلها مضطرب مختلف فيه اختلافا كثيرا قال البيهقي في السنن بعد ذكره انه اختلف في استناده قال ومثله لا تعارض به الاحاديث العجيبة انتهى وان صحت حل على الاكل منها عند الضرورة والخصصة وذكر المصنف لهذين الحديثين في باب الجباسات مبني على ان التحريم من لازمه التحيس وهو قول الاكثر وفيه خلاف والحق ان الاصل في الاعيان الطاهرة وان التحريم لا يلزمه الجباسة فان الحشيشة محرمة طاهرة وكذلك الخسدرات والسموم الثلاث لا دليل على نجاستها وأما الجباسة في لازمها التحريم فكل نجس محرم ولا عكس لان الحكم في الجباسة هو المنع عن ملاستها على كل حال فالحكم بنجاسة العين

حكم بغيرها بخلاف الحكم بالتحريم فإنه يحصر لبس الحرير والذهب وهما طاهران ضرورة
 شرعية واجبا فإذا عرفت هذا فحصر الحر والحرير الذي دلت عليه التصوص لا يلزم منه نجاستهما
 بل لا بد من دليل آخر عليه والابقيا على الأصل المتفق عليه من الطهارة فنأدى خلافه
 فالدليل عليه وكذلك نقول لأحاجة إلى اثبات المصنف بحديث عمرو بن خارجة إلا في قريبا
 مستدلا به على طهارة ألعاب الراحلة وأما الميتة فلا والله ورد دباغ الأديم ظهوره وإنما هاب دباغ فقد
 طهر لقلنا بطهارتها إذا وارد في القرآن تحريماً كماها لكن حكماً بنجاستها لما قام عليها دليل غير
 دليل تحريمها (وعن عمرو بن خارجة) رضى الله عنه هو صحابي أنصاري عداة في أهل الشام وهو
 الذي روى عنه عبد الرحمن بن غنم أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول في خطبة إن
 الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث (قال خطيبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يعني وهو على راحلته) بالخاء المهملة من الأبل الصالحة لأن ترحل (ولعابها) بضم اللام هو ما سال
 من القم (يسبل على كتي أنخرجه أحمد والترمذي وصححه) والحديث دليل على أن ألعاب ما يؤكل
 له طاهر قيل وهو أجاج وهو أيضاً الأصل فذكر الحديث بيان للأصل ثم هذا مبني على أنه صلى
 الله عليه وآله وسلم علم سيلان اللعاب عليه ليكون تقريراً (وعن عائشة) رضى الله عنها هي أم
 المؤمنين الصديقة بنت أبي بكر الصديق أمها أم رومان ابنة عامر خطيب النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم بمكة وتزوجها في شوال سنة عشر من النبوة وهي بنت ثعلبة من بني أبي المدي بنسبة
 اثنتين من الهجرة وقيل غير ذلك وبقيت معه تسع سنين ومات عنها ولها ثمان عشرة سنة ولم
 يتزوج بكراً غيرها وكانت فقيهة عالمة فضيحة فاضلة كثيرة الحديث عنه صلى الله عليه وآله وسلم
 عارفاً بآيام العرب وأشعارها روى عنها جماعة من الصحابة والتابعين نزلت برأيتها من السماء في
 سورة النور وفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ميتاودفن فيه وماتت بالمدينة سنة ٥٧ أو
 سنة ٥٨ ليلة الثلاثاء لسبع عشرة خلت من رمضان ودفنت بالبقيع صلى الله عليه وآله وسلم رورة وكان
 خليفة مر وان بالمدينة فنظن فيها فقد جاحد القرآن وخالف السنة وحر بها مع على عليه
 السلام له محامل حسنة وقد نص الكتاب على إيمان البغاة أن صح بغيرها ولكن أي لهم ذلك وأي
 دليل لهم على ما هنالك (قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغسل المني ثم يخرج إلى
 الصلاة في ذلك الثوب وأنا أنظر إلى أثر الغسل متفق عليه) وأخرجه البخاري من حديث عائشة
 بالقاظ مختلفة وإنما كانت تغسل المني من ثوبه صلى الله عليه وآله وسلم وفي بعضها أثر الغسل في
 ثوبه بقم الماء في لفظ فيضج إلى الصلاة وأن بقم الماء في ثوبه وفي لفظ ثم أراه فيه بقعة أو بقعا وهذا
 الحديث استدلل به من قال بنجاسة المني وهم الخنفية ومالك ورواية عن أحمد قالوا لأن الغسل
 لا يكون إلا من نجس وقياسا على غيره من فضلات البدن المستقذرة من البول والغائط لأنصابها
 الجميع إلى مقروا وتخللها عن الغذاء ولأن الأحداث الموجبة للطهارة نجسة والمني منها ولا يجرى
 من يجرى البول فتعين غسله بالماء كغيره من النجاسات وثأ ولو أيا في مجابده قوله (ولم) أي
 عن عائشة رواية انفرد بلفظها عن البخاري وهي قولها (لقد كنت أفرقه من ثوب رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم فركا) مصدرنا كيدى يقرأونها كانت تفرقه وتحمكه والفرك الثلاث يقال فركه
 الثوب إذا دلكه (فيصلى فيه وفي لفظه) أي لمسلم عن عائشة (لقد كنت أحكه) أي المني حال كونه

(بابسا نظري من ثوبه) اختصر مسلم باخراجه رواية الفرق ولم يخرجها البخاري وقدرى الحث والفرق أيضا البيهقي والدارقطني وابن خزيمة وابن الجوزي من حديث عائشة ولفظ البيهقي رجحا حثه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي ولفظ الدارقطني وابن خزيمة أنها كانت تحت المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي ولفظ ابن حبان لقد رأيته في الفرق المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي ورجاله رجال الصريح وقرئ بمن هذا حديث ابن عباس عند الدارقطني والبيهقي مثل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المني يصيب الثوب فقال انما هو بمنزلة الخاط والبراق والبصاق وقال انما يكفيل ان تمسحه بخمرة أو اذخرة قال البيهقي بعد اخر اجهر واه وكيع عن ابن أبي ليلى موقفا على ابن عباس وهو الصريح انتهى قال القائلون بنجاسة المني تأولوا حديث الفرق هذه بان المراد فكره مع غسله بالماء وهو بعيد وقالت الشافعية المني طاهر واستدلوا على طهارة المني بهذه الاحاديث قالوا واحديث غسله بحمالة على التدب وليس الغسل دليل النجاسة فقد يكون لاجل النظافة وازالة الدرن ونحوه وتشبيهه بالخطاط والبراق دليل على طهارته أيضا والامر بمسحه بخمرة أو اذخرة لاجل ازالة الدرن المستكره بقاؤ في ثوب المصلي ولو كان نجسا لما أجزأ مسحه وأما تشبيهه بالفضلات المستقدرة فلا قياس مع النقص قال الاولون انما هي في منتهى صلى الله عليه وآله وسلم وقضائه طاهرة فلا يطبق بغيره وأجيب عنه بان عائشة أخبرت عن فرق المني من ثوبه والظاهر انه عن جامع وقد خالطه من المرأة والاحتلام على الانبياء وغيرهم ولئن قيل انه لم يخالطه غيره فهو محتمل ولا دليل مع الاحتمال وذهبت الحنفية الى نجاسة المني كغيرهم ولكن قالوا يطهره الغسل أو الفرق أو الازالة بالاذخرة والخمرة علما بالحديثين وقد يقال هذا الاحتمال مشترك فلا يثبت به الاستدلال على طهارة المني والحق ان الأصل الطهارة والدليل على القائل بالنجاسة فخص بالقون على الأصل قاله السيد رحمه الله وبين الفريقين مجادلات ومناطرات واستدلالات طويلة لا تاتي بغائدة كثيرة والذي ظهر لي ان ههنا المسئلة من المشتبهات لتعارض الأدلة ولكل وجه فهو مولىا ويحصل العمل بالحديث بازائه بأي نوع كان سواء كان المني طاهرا أو نجسا ولا ينبغي ان يترك ازالته لعدم الدليل على ذلك والله اعلم بالصواب (عن أبي السمع) يفتح السين اسمها اياها بكسر الهمزة وضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغسل من بول الجارية) في القاموس ان الجارية فتية النساء قال في مجمع البحار الجارية بمن النساء من لم تلغ الحبل انتهى وهي المرادة هنا (ويرش من بول الغلام أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم) وأخرجه أيضا البراز وابن ماجه وابن خزيمة من حديث أبي السمع قال كنت اخذ من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاني بحسن او حسن فبال على صدره فبغت اغسله فقال يغسل من بول الجارية الحديث وقدر واه ايضا احمد وابوداود وابن خزيمة وابن ماجه والحاكم من حديث لبيبة بنت الحرث قالت كان الحسين الحديث وفيه يغسل من بول الاثني وينضح من بول الذكر وروى ابن حبان من حديث علي عليه السلام يرفعه ينضح بول الغلام ويغسل بول الجارية قال قتادة رايه بهذا ما لم يطعما فاذا اطعما غسلا في التمسيد بالطعام لهما حديث مرفوعة وموقوفة وهي كما قال البيهقي اذا ضم بعضها الى بعض قوية والحديث دل على الفرق بين البول في الحكم وللعلاني ذلك ثلاثة

مذاهب أولاهما مدلل عليه الحديث وبه قال الشافعية وهو قول علي وعطاء والحسن وأحمد واسحق وغيرهم وأما وجه التفرقة بين قولهما فقال في شرح المصابيح أن أحسن فرق في ذلك أن النفوس أطلق بالذكور فيكثر حملهم فنامب التضييف إلا كثرة ما انتزع للرجل انتهى وأما هل يول الصبي طاهراً أو نجساً فالأكثر على أنه نجس وإنما خفف الشارع في تطهيره وأعلم أن التضييع كما قاله النووي في شرح مسلم هو أن الشيء الذي أصابه البول يغمر ويكثر بالماء مكثرة لا تبلغ جريان الماء وتردده وتقاطره بخلاف المكثرة في غيره فإنه يشترط بحيث يجري بعض الماء ويتقاطر من المثل وان لم يشترط عصره وهذا هو الصحيح المختار وهو قول إمام الحرمين والحقين (عن أسماء) بفتح الهمزة (بنت أبي بكر) هي أم عبد الله بن الزبير أملت بمكة قديماً وبايعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي كبر من عاتشة بعشر سنين وماتت بمكة بعد أن قتل ابنها بأقل من شهر ولها من العمر مائة سنة وذلك سنة ٧٣ ولم تسقط لها من ولا تغير لها عقل وكانت قد عمت (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في دم الحيض يصيب الثوب تحته) بفتح التاء وضم الحاء وتشديد التاء أي تحته والمراد بذلك إزالة عيبه (ثم تقرصه بالماء) أي الثوب وهو يفتح التاء واسكان القاف وضم الراء أي تدلك اليد على أطراف أصابعها لتعطى بذلك ويغسل ما شرب به الثوب منه (ثم تنضجه) بفتح الضاد أي تغسله بالماء وإنما غفرنا التضييع هنا بالغسل لوروده بالنظ الغسل في أحداث كثيرة كما تراها فلا يقال بعكس ذلك (ثم تصلى فيه متفق عليه) ورواه ابن ماجه بلقطاً قرصه واغسله وصلى فيه ولا بن أبي شيبه بلقطاً قرصه بالماء واغسله وصلى فيه وروى أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان من حديث أم قيس بنت محسن أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن دم الحيض يصيب الثوب فقال حكيمه بصلع واغسله به ماء وسدر قال ابن القطان أسنده في غاية الصحة ولا أعلم له علة وقوله بصلع بصاد مهملة مفتوحة ولا م ساكنة وعين مهملة الجحر والحديث دليل على نجاسة دم الحيض وعلى وجوب غسله والمبالغة في إزالته بما ذكر من الحث والقرص والنضج لأذهاب أثره وظاهره أنه لا يجب غير ذلك وأن بقي من العين بقية فلا يجب الحاذ لا ذهابها لعدم ذكره في الحديث أي حديث أسماء وهو محل البيان ولأنه قد ورد في غيره ولا يضر ذكر أثره كما يأتي (عن أبي هريرة قال قالت خولة) بفتح الخاء وسكون الواو هي بنت يسار كما ألقاه ابن عبد البر في الاستيعاب (بارسول الله فإن لم يذهب الدم قال يمسكك الماء ولا يضره أثره أخرجه الترمذي وسنده ضعيف) وكذلك أخرجه البيهقي لأن فيه ابن لهيعة قال إبراهيم الحارثي لم نسمع بخولة بنت يسار إلا في هذا الحديث ورواه الطبراني في الكبير من حديث خولة بنت حكيم بإسناد أصح من الأول وأخرج الدارمي من حديث عائشة موقوفا عليها إذا غسلت المرأة الدم فلم يذهب فتغيره بمسفرة أو زعفران أو ما أودعها موقوفاً أيضاً وتغيره بمسح باليس لقطع عيبيه بل لتغطية لونه تنزهاً عنه والحديث دليل على أنه لا يجب استعمال الحاذ لقطع أثر النجاسة وأزالته عنها وبه أخذ جماعة من الحنفية والشافعية وقد يقال قد ورد الأمر بالغسل لدم الحيض بالماء والسدر والسدر من الحوادث والحديث الواردة في غاية الصحة فيعديه ما أطلق من غيره ويحتص استعمال الحاذ بدم الحيض ولا يقاس عليه غيره من النجاسات في ذلك لعدم تحقق شروط القياس ويحمل الحديث الباب وحديث عائشة وقولها فلم يذهب أي بعد الحاذ وإذا اختاره السيد في منحة الغفار

فهذه الأحاديث في هذا الباب اشتملت من التعامات على الخبر ولطوم الجهر الإلهية والمخى وبول
الجارية والسلام ودم الحيف ولوادخل المصنف بول الأعرابي في المسجد ودياغ الأديم ونحوه
في هذا الباب لكان أوجه

(باب الوضوء)

في القاموس الوضوء بالضم الفعل وبالفتح مأوؤه مصدر أيضاً ولقتان ويعنى بهما المصدر وقد يعنى
بهما الماء وتوضأت للصلاة ووضيت لغية أو لثغة قالوا الوضوء من أعظم شروط الصلاة وقد ثبت عند
الشيخين من حديث أبي هريرة مرفوعاً أن الله لا يقبل صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ
وثبت حديث الوضوء شرط الإيمان وأنزل الله فرضيته من السماء في قوله سبحانه إذا قمتم إلى
الصلاة فاغسلوا الأتية وهي مندية والمحققون على أنه فرض بالمدينة لعدم النص الناهض على
خلافه وورد في الوضوء فضائل كثيرة منها حديث أبي هريرة عندهما ك وغيره مرفوعاً إذا توضأ
العبد المسلم أو المؤمن فغسل وجهه خرجت من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينه مع الماء أو مع
آخر قطر الماء فإذا غسل يديه خرجت من يديه كل خطيئة بطشتها يداه مع الماء أو مع آخر قطر الماء
فإذا غسل رجليه خرجت كل خطيئة مشتملها رجليه مع الماء أو مع آخر قطر الماء حتى يخرج نقياً
من الذنوب وأشمل منه ما أخرجه مالك أيضاً من حديث عبد الله الصنابحي بضم الصاد وفتح النون
وكسر الباء نسبة إلى صنابح بطن من همدان وهو صحابي قال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال إذا توضأ العبد المؤمن فتمضمض خرجت الخطايا من فيه وإذا استنثر خرجت الخطايا من
أنفه فإذا غسل وجهه خرجت الخطايا من وجهه حتى تخرج من تحت أشفار عينيه فإذا غسل يديه
خرجت الخطايا من يديه حتى تخرج من تحت أطفار يديه فإذا مسح برأسه خرجت الخطايا من
رأسه حتى تخرج من أذنيه فإذا غسل رجليه خرجت الخطايا من رجليه حتى تخرج من تحت
أطفار رجليه ثم كان مشيه إلى المسجد وصلاته نافذة وفي معناها عدة أحاديث والمحققون على أن
الوضوء ليس من خصائص هذه الأمة إنما الذي من خصائصها الغزوة والتجسس (عن أبي هريرة)
رضي الله عنه (عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) لو أن أشق على امتي لأمرتهم بالسواك مع
كل وضوء أخرجه مالك وأحمد والنسائي وحسنه ابن خزيمة) قال في الشرح الحديث متفق عليه
عند الشيخين من حديث أبي هريرة وهذا القوله قال ابن منده أسنده مجمع على صحته قال النووي
غلط بعض الكافرون أن البخاري لم يخرجه قلت ظاهر منيع المصنف هنا يقضى بأنه لم يخرجه
واحد من الشيخين حيث لم ينسبه إلى أحد منهما ونسبه إلى غيرهما فإن المعروف من قاعدة
المحدثين أنه إذا خرج الشيخان الحديث نسبوه إليهما ولا يكتبون برواية غيرهما إلا لعدم
إخراجهما وهو من أحاديث عدة الأحكام التي لا يذكرفها إلا ما أخرجه الشيخان إلا أنه بلقظ
عند كل صلاة وفي شرح الدميري على المنهاج أنه أخرجه البخاري تعليقاً في كتاب الصيام لأمسدا
كما وهم فيه عبد الحق في الجمع بين الصحيحين وقال المصنف في فتح الباري والحديث في الصحيحين
عن أبي هريرة بغير هذا اللفظ من غير هذا الوجه انتهى وفي معناه عدة أحاديث عن عدة من
الصحابية منها عن علي بن أحمد وعن زيد بن خالد عند الترمذي وعن أم حبيبة عند أحمد وعن ابن

عمر وسهل بن سعد وجابر وأُس عند أبي نعيم وعن أبي أيوب عند أحمد والترمذي ومن حديث ابن عباس عند مسلم وأبي داود ورودا الأُمر به في حديث تسو كوافان السوال مطهرة للقم من ضارة للرب أخرجه ابن ماجه وفيه ضعف ولكن له شواهد عديدة قدالة على ان للأُمر به أصلا وورد في الاحاديث ان السوال من سنن المرسلين وأنه من تحصيل القطرة وأنه من الطهارات وان فضل الصلاة التي يستاك لها على الصلاة التي لا يستاك لها سمعون ضعفا أخرجه أحمد وابن خزيمة والحاكم والدارقطني وغيرهم قال في البدر المنير وقد ذكر في السوال زيادة على مائة حديث فواجب السنة تأتي فيها الاحاديث الكثيرة ثم يملها كثير من الناس بل كثير من الفقهاء فهذه خبيسة عظيمة هذا ولفظ السوال بكسر السين في اللغة يطلق على الفعل وعلى الآلة ويذكر ويؤنس ويجمعه سول ككتاب وكتب ويراد به في اصطلاح العلماء استعمال عود او نحوه في الاسنان لتذهب الصفرة وغيرها قلت وعند ذهاب الاستبان بشرع أيضا الحديث عائشة قلت يا رسول الله الرجل يذهب فوة يستاك قال نعم قلت كيف يصنع قال يدخل اصبعه فيه أخرجه الطبراني في الاوسط وفيه ضعف واما حكمه فهو سنة عند جابر العلم وقيل بوجوبه وحديث الباب دال على عدم وجوبه لقوله في الحديث لا امر تم أي أمر ايجاب فانه الذي ترك الامر به لاجل المشقة لا أمر التنب فانه قد ثبت بالامرية والحديث حل على تعيين وقته وهو عند كل وضوء وبشئ استدعيابه في خمسة أوقات عند الصلاة وعند الوضوء وعند قراءة القرآن وعند الاستيقاظ من النوم وعند تغير القم ثم ظاهر الحديث انها لا تختص صلاة عن استحباب السوال لها في أقطار ولا صيام وبسن ذلك للمصلي وان كان متوضئا كما يدل عليه حديث عند كل صلاة وقيل عند الوضوء الحديث الباب والاحسن أن يكون عودا أو الوسطا لا شديد اليس فيجرح اللثة ولا شديد الرطوبة فلا يلزم ما يراد ازالتة (عن جرّان) بضم الحاء هو ابن أبيان بفتح الهمزة وتحتفیف الموحّد وهو مولی عثمان بن عفان أرسله له خالد بن الوليد من بعض من سباه في غزاه فاعقبه عثمان رضي الله عنه (ان عثمان) بن عفان رضي الله عنه (دعا بوضوء) أي بما يتوضأ به (فقبل كفيه ثلاث مرات) هذا من سنن الوضوء باتفاق العلماء وليس هو غسلهما عند الاستيقاظ الذي سيأتي حديثه بل هذا سنة الوضوء فلاواستيقظ وأراد الوضوء فظاهر الحديثين أنه يغسلهما للاستيقاظ ثلاث مرات ثم للوضوء كذلك ويحتمل تدخلهما (ثم تمضمض) المنخفضة ان يجعل الماء في القم ثم يبيعه وكالها ان يجعل الماء فيه ثم يديره ثم يجمع في القماوس المنخفضة تخرج الماء في القم فجعل من مسماها التكريك ولم يجعل منه الميج ولم يذ كر في حديث عثمان هل فعل ذلك مرة أو ثلاثا لكن في حديث علي أنه مضمض واستنشق وتريده اليسرى فجعل هذا ثلاثا ثم قال هذا طهور في الله صلى الله عليه وآله وسلم (واستنشق) الاستنشاق ايصال الماء الى داخل الانف وجذبه بالنفس الى أنفاه (واستنثر) الاستنثار عند جهورا هل اللغة والمحدثين والفقهاء اخرج الماهن من الاتق بعد الاستنشاق (ثم غسل وجهه ثلاث مرات ثم غسل يده اليمنى) فيه بيان لما اجل في الآية من قوله وأيديكم الآية وأنه يقدم اليمنى (الى المرفق) بكسر الميم وفتح فانه وبفضهما وكلمة الى في الاصل للانتهاء وقد تستعمل بمعنى مع وينت الاحاديث أنه المراد كما في حديث جابر كان يدير الماء على من فقيهه أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخرجه الدارقطني بسند ضعيف

وأخرج بسند حسن في صفة وضوء عثمان أنه غسل يديه إلى المرفقين حتى مسح أطراف
العصدين وهو عند البراء والطبراني من حديث وائل بن حجر في صفة الوضوء وغسل ذراعيه حتى
جاوز المرافق وفي الطحاوي والطبراني من حديث ثعلبة بن عباد عن أبيه ثم غسل ذراعيه حتى مال
الماء على مرفقيه فهذه الأحاديث يقوى بعضها بعضاً قال إسحق بن زاهويه إلى في الآية يحتمل أن
يكون بمعنى الغاية ويحتمل أن يكون بمعنى مع فيبيت السنة أنهم بمعنى مع قال الشافعي لا أعلم
خلافاً في إيجاب دخول المرفقين في الوضوء وبهذا عرفت أن الدليل قد قام على دخول المرافق قال
الزمخشري لفظ إلى يفيد معنى الغاية مطلقاً فامدخولها في الحكم وخر وجهها فامر يدور مع الدليل
ثم ذكر أمثلة لذلك وقد عرفت أنه قد قام ههنا الدليل على دخولها (ثلاث مرات ثم اليسرى مثل
ذلك) أي إلى المرافق ثلاث مرات (ثم مسح برأسه) هو موافق للآية في الأيمان بالياء ومسح
يتعدى بها بنفسه قال القرطبي إن الباء ههنا لا عدية يجوز حذفها وإثباتها والآية تشمل جميع
الرأس أو بعضها ولا دلالة في الآية على امتناعها لكن من قال يجوز مسح بعضه قال إن السنة
وردت مبنية لأحد أحكام الآية وهو ما رواه الشافعي من حديث عطاء بن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم تواتراً فخر العمامة عن رأسه ومسح مقدم رأسه وهو وإن كان من سلا فقد اعتضد
بجيشه مرفوعاً من حديث أنس وهو وإن كان في سنده مجهول فقد عضده ما أخرجه سعيد بن
منصور من حديث عثمان في صفة الوضوء أنه مسح مقدم رأسه وفيه راو مختلف فيه وثبت عن ابن
عمر الاكتفاء بمسح بعض الرأس قال ابن المنذر وغيره ولم ينكر عليه أحد من العلماء ومن العلماء
من يقول لا بد من مسح البعض من التكميل على العمامة لحديث المغيرة وجابر عند مسلم ولم يذكر
في هذه الرواية تكرر مسح الرأس كما ذكر في غيره وإن كان قد طوى ذكر التكرار أيضاً في
المهضة كما عرفت وعدم ذلك كالدليل فيه (ثم غسل رجله اليمنى إلى الكعبين ثلاث مرات)
الكلام في ذلك كما تقدم في اليد اليمنى إلى المرافق إلا أن المرافق قد اتفق على سماها بقضالاف
الكعبين فوقع في المراد بهما هنا خلاف فالمشهور أنه العظم الناشز عند ملتقى الساق وهو قول
الأكثروحكى عن أبي حنيفة أنه العظم الذي في ظهر القدم عنده عقد الشرائك وفي المسئلة
منها طرات ومقاولات طويلة ومن أوضح الأدلة على ما قاله الجمهور حديث النعمان بن بشير في
صفة الصف في الصلاة فرأيت الرجل منا يلق كعبه بكعب صاحبه وقد أيد اليسرى مضخة الفقار
مذهب الجمهور بإدلة ههناك (ثم اليسرى مثل ذلك) أي إلى الكعبين ثلاث مرات (ثم قال) أي
عثمان رضي الله عنه (رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تواتراً وضوء في هذا متفق
عليه) وتعام الحديث فقال أي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من تواتراً وضوء في هذا أم
صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه أي بأمور الدنيا وما لا تعلق له بالصلاة فخر له ما تقدم من ذنبه ولو
عرض له حديث فاعرض عنه مجرد وضوءه عنى عنه ولا يعتد بحد ثالثة هـ واعلم أن الحديث قد
أفاد الترتيب بين الأجزاء المعطوفة بهم وأفاد التثنية ولم يدل على الوجوب لأنه إنما هو صفة فعل
ترتب عليه فضيلة ولم يرتب عليه عدم اجزاء الصلاة إلا إذا كان بصفته ولا يرد بلفظ يدل على إيجاب
صفاته ويدل له حديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم تواتراً من مرتين ومرتبة مرة وبعض الأعضاء
ثلثها وبعض بخلاف ذلك وصرح في وضوءه مرة أنه لا يقبل الله الصلاة إلا به وأما المضمضة

والاستشاق فقيسلي بيجان الثبوت الامر بهما في حديث أبي داود باسناد صحيح وفيه وبالغ في الاستشاق الا ان تكون صاعدا ولا نه صلى الله عليه وآله وسلم واظب عليهم في جميع وضوئه وقيل انهم اسنة والاول اولى قال الترمذي واختلف اهل العلم في ترك المضمضة والاستشاق فقال طائفة منهم اذا تركهما في الوضوء حتى صلى أعادوا واذلك في الوضوء والجناية به يقول ابن أبي ليلى وعبد الله بن المبارك وأجدوا وصح وقال أحمد الاستشاق أو كدمن المضمضة (وعن علي رضي الله عنه) هو أمير المؤمنين أبو الحسن علي بن أبي طالب ابن همام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهد المشاهد كلها الا تبوء فآماه صلى الله عليه وآله وسلم في المدينة خليفته عنه وقال اما ترى ان تكون مني بمنزلة هارون من موسى استخلف يوم قتل عثمان يوم الجمعة لثمان عشرة خلت من شهر ربيع الثاني سنة ٣٥ واستشهد صبح يوم الجمعة بكوفة لبعث عشرة خلت من شهر رمضان سنة ٤٠ ومات بعد ثلاث من ضربة السقي ابن ملجم وقبل غير ذلك وخلافته أربع سنين وسبعة أشهر وأيام (في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ومسح برأسه واحدة أخرجه أبو داود) هو قطعة من حديث طويل استوفى فيه صفة الوضوء من أوله الى آخره وهو شديد ما أفاده حديث عثمان رضي الله عنه وانما في المصنف بما فيه التصريح صلا لم يصرح به في حديث عثمان وهو مسح الرأس مرة فانه نص أنه واحد تقع تصريحه بثلاث ما عدا من الاعضاء وحديث الباب أخرجه أيضا النسائي والترمذي باسناد صحيح بل قال الترمذي انه اصح شيء في الباب وأحسن وبه يقول الشافعي وأجدوا وصح انتهى وأخرجه أبو داود من ست طرق وفي بعض طرقه لم يذكر المضمضة والاستشاق وفي بعض ومسح على رأسه حتى لم يقطر وروى الترمذي عن الربيع بنت معوذتها رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ قالت مسح رأسه ومسح ما أقبل منه وما أدبره وصغبه وأذنيه مرة واحدة قال حديث الربيع حديث حسن وقد روى من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه مسح برأسه مرة واحدة على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن بعدهم وبه يقول جعفر بن محمد يعني الصادق وسفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحق وأبو مسطح الرأس مرة واحدة وقد اختلف العلماء في ذلك فقال قوم يثلث مسحه كما يثلث غيره من الاعضاء اذ هو من جملتها وقد ثبت في الحديث ثلثيته وان لم يذكر في كل حديث ذكر فيه ثلثت الاعضاء فانه قد أخرجه أبو داود من حديث عثمان في ثلثت المسح أخرجه من وجهين صحيح أحدهما ابن خزيمة وذلك كاف في ثبوت هذه السنة وقيل لا يشرع ثلثيته لان حديث عثمان الصحيح كلها كما قال أبو داود تدل على مسح الرأس مرة واحدة وبان المسح مبنى على التخصيف فلا يقاس على الغسل وبان العدد لو اعتبر في المسح لصار في صورة الغسل واجب بان كلام أبي داود ينقصه ما رواه وهو صححه ابن خزيمة كما ذكرناه والقول بان المسح مبنى على النخبة قياس في مقابلة النص فلا يسمع والقول بانه يصير في صورة الغسل لا يباي بعد ثبوته عن الشارع ثم رواية الترك لا تعارض رواية الفعل وان كثرت رواية الترك اذ الكلام انه غير واجب بل سنة من شأنه ان يفعل أحيانا وتركه أحيانا (وعن عبد الله بن زيد بن عاصم) هو الانصاري المازني من بني مازن بن الجراح شهد أحد وهو الذي قتل مسيلة الكذاب وشاركه وحشي وقتل عبد الله يوم الحرة سنة ٦٣ وهو غير عبد الله

(١) هوسيان بن عينة

٨١

ابن زيد بن عبد ربه الذي حديث في الاذان وقد غلط فيه بعض (١) أئمة الحديث فلذا ثبتنا عليه
 (في صفه الوضوء) قال ومسح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برأسه فاقبل بيده وأدبر متفرق
 عليه) فسر الاقبال بما يراه بدأ من مؤخر رأسه فان الاقبال اذا كان مقصداً يكون من مؤخر
 الرأس الا انه ورد في البخاري بلفظ وأدبر بيده وأقبل واللفظ الآخر في قوله (وفي لفظ له ما بدأ
 بمقدم رأسه حتى ذهب بهما) أي اليدين (الى اتجاه ثم ردهما الى المكان الذي بدأ منه) الحديث
 يفيد صحة المسح للرأس وهو ان يأخذ المله بيده فيقبل بهما ويدبر ولعله ثلاثة أقوال أحدها
 الذي يعطيه ظاهر هذا الحديث وهو ان يبدأ بمقدم رأسه الذي يلي الوجه فيذهب الى النفا ثم
 يردهما الى المكان الذي بدأ منه وهو مبتدأ الشعر من حد الوجه لا قال انه أدبر بهما وأقبل لان
 الواو لا تقتضي الترتيب فالتقدير أدبر وأقبل والثاني انه يبدأ بمؤخر رأسه موبر الى جهة الوجه ثم
 يرجع الى المؤخر محافظة على ظاهر لفظ أقبل وأدبر فالاقبال الى مقدم الوجه والاندبار الى ناحية
 المؤخر وقد وردت هذه الصفة في الحديث الصحيح بدأ بمؤخر رأسه وبمحل الاختلاف في لفظ
 الاحاديث على تعدد الحالات والثالث انه يبدأ بالناحية ويذهب الى الناحية الوجه ثم يذهب الى
 جهة مؤخر الرأس ثم يعود الى ما بدأ منه وهو الناحية وبمحل قائل هذا قصد المحافظة على قوله بدأ
 بمقدم رأسه مع المحافظة على ظاهر لفظ أقبل وأدبر لا هذا بدأ بالناحية صدق ان بدأ بمقدم رأسه
 وصدق انه أقبل أيضاً فانه ذهب الى ناحية الوجه وهو القبل وقد أخرج أبو داود من حديث
 المقدم انه صلى الله عليه وآله وسلم لما بلغ مسح رأسه وضع كفيه على مقدم رأسه فأمرهما حتى
 بلغ التقاء ثم ردهما الى المكان الذي بدأ منه وهي عبارة واضحة في المراد والتأخر ان هذا من العمل
 الخبير فيه وانما المقصود من ذلك تعمير الرأس بالمسح (وعن عبد الله بن عمرو) بفتح العين ابن
 العاص بن وائل السهمي القرشي يلتقي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في كعب بن لؤي أسلم
 عبد الله قبل أيامه وكان أوماً كبيره ثلاث عشرة سنة وكان عبد الله عالماً عاقلًا عابداً وكانت
 وفاته سنة ٦٣ وقبل سنة ٧٠ بمكة أو الطائف ومصر وغير ذلك (في صفه الوضوء) قال ثم
 مسح أي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (برأسه وأدخل أصبعيه السابحتين) تنبيه
 سبحانه وأراد به ما مضى اليد اليمنى واليسرى ومميت سباحة لانه يشار بها عند التسليم غلب
 اليمنى على اليسرى والافقشني عن التسليم باليسرى معها (في أذنيه ومسح بهما بهما) أي
 ابهامي يديه (ظاهر أذنيه أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة) والحديث كالأحاديث
 الاول في صفه الوضوء الا انه اتي به المصنف لما ذكر من افاد مسح الاذنين التي لم تقده الاحاديث
 التي سلفت وانما انصرف على ذلك من الحديث ومسح الاذنين قد ورد في بعضها من الاحاديث من
 حديث المقدم ابن معد يكرب عند أبي داود والطحاوي باسناد حسن ومن حديث الربيع
 أخرجه أبو داود أيضاً ومن حديث أنس عند دارقطني والحاكم ومن حديث عبد الله بن زيد
 وفيه انه صلى الله عليه وآله وسلم مسح أذنيه بماء غير الماء الذي مسح به رأسه وسبأني وقال فيه
 البهني هذا اسناد صحيح وان كان قد نفعه ابن رزين العبد وقال الذي في الحديث ومسح رأسه
 بماء غير فضل يديه ولابد ذكر الاذنين وأما المصنف فانه عند ابن حبان والترمذي كذلك قال الترمذي
 والعمل على هذا اعتدأ كثر أهل العلم وأما ما أخذوا منه ما مجيد انتهى قلت الاحاديث قد

وردت بهذا وبذلك أي يحتمل أن يقبض ما مسح به الرأس ويأق الكلام عليه قريبا وفي حديث ابن عباس عند الترمذي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما قال الترمذي حديث حسن صحيح والعمل على هذا عندنا ~~كثير~~ أهل العلم برون مسح الأذنين ظهروهما وبطنهما **❦** (وعن أبي هريرة) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا استيقظ أحدكم من منامه) ظاهره ليلا أو نهارا (فليستثر ثلاثا) في القاموس استثر استنشق الماء ثم استخرج ذلك بنفس الأنف انتهى وقد جمع بينهما في بعض الأحاديث فجمع براد من الاستنثار دفع الماس من الأنف ومن الاستنشاق جذب إلى الأنف (فان الشيطان يبيت على خيشومه) هو أعلى الأنف وقيل الأنف كله وقيل عظام رفاق لينة في أقصى الأنف بينه وبين الدماغ وقيل غير ذلك (متفق عليه) دل الحديث على وجوب الاستنثار عند القيام من النوم مطلقا الآن في رواية للبخاري إذا استيقظ أحدكم من منامه فتوضأ فليستثر ثلاثا فإن الشيطان الحديث فيقيد الأمر المطلق به هنا بإرادة الوضوء ويقيد النوم بتمام الليل كما يفيد لفظ يبيت إذا لبيتوته فيه وقد يقال أنه خرج على الغالب فلا فرق بين نوم الليل ونوم النهار وهذا الحديث من أدلة القائلين بوجوب الاستنثار دون الغضضة وهو مذهب أحمد وجماعة وقال لجهول ولا يجب بل الأمر للندب واستدلوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم للآخراني توضأ كما أمر الله وعين له ذلك في قوله لا يتم صلاة أحد حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ويمسح برأسه ورجليه إلى الكعبين كما أخرجه أبو داود ومن حديث رفاعة ولأنه قد ثبت من روایات وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم من حديث عبد الله بن زيد وعثمان بن عمرو ابن العاص عدم ذكرهما مع استيفاء صفة وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم وثبت ذكرهما أيضا وذلك من أدلة الندب وقوله يبيت الشيطان قال القاضي عياض يحتمل أن يكون بمعنى قوله يبيت على حقيقته فإن الأنف أحد منافذ الجسم التي يتوصل إلى القلب منها بالاشمام وليس من منافذ الجسم ما ليس عليه غلق سواء وسوى الأذنين وفي الحديث أن الشيطان لا يفتح غلقا ولا جافى الثأوب الأمر بكلمته من أجل دخول الشيطان حيث نطق الفم ويحتمل الاستعارة فإن الذي يعتقد من الغبار من رطوبة الشياشيم قدارة توافق الشيطان قلت والاول أظهر وبه قال السيد في الشرح **❦** (وعنه) أي عن أبي هريرة عند الشيخين أيضا (إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده) خرج ما إذا أدخل يده بالمعرفة ليستخرج الماء فإنه جائز ألا يغمس فيه يده وقد ورد بلفظ لا يدخل لكن يراد به ادخالها للغمس لا الأخذ (في الإناه) يخرج البرك والخياض (حتى يغسلها ثلاثا) فانه لا يدري أين باتت يده متفق عليه وهذا لفظ مسلم دل الحديث على استحباب غسل اليد على من قام من نومه ليلا أو نهارا وقال بذلك من نوم الليل أحمد لقوله باتت فانه قريبة أراد نوم الليل كما سلف ولانه قد ورد بلفظ إذا قام أحدكم من الليل عند أبي داود والترمذي من وجه آخر صحيح لكن يرد عليه أن التعليل يقتضي الحاق نوم النهار بنوم الليل وذهب غيره وهو الشافعي ومالك وغيرهما إلى أن الآخر في رواية فليغسل للندب والنهي في هذه الرواية للكراهة والقرينة عليه ذكر العدد فإن ذكره في غير التماس العينة دليل للندب ولانه هلل بأمر يقتضي الشك والشك لا يقتضي الوجوب في هذا الحكم استعماما بالأصل الطهارة ولا تزول

الكرامة الاثلاث الغلات وهذا في المستيقظ من النوم وأما من يريد الوضوء من غير نوم
فيستحب له الأمر في صفة الوضوء ولا يكره الترتيب لعدم ورود انتهى فيه والجواب على ان انتهى
والأمر لاحتمال النجاسة في البدن أو لودى ابن تيمية كمن تعطلها خرقه فاستيقظ وهي على
حالتها فلا يكره غمس يده وان كان غمسها مستحباً كما في المستيقظ والمراد المستيقظ غير النائم
لا القائم من نومه وغيرهم يقولون الأمر بالفصل فصله فلا فرق بين الشاك والمتيقن وقولهم أظهر كما
سلف (وعن لقيط) بفتح اللام وكسر القاف ابن عاصم (ابن صبرة) بفتح الصاد وكسر اللوحدة
كنيته أبو يزيد كما قاله ابن عبد البر صحابي مشهور عدا في أهل الطائف (قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم أسبغ الوضوء) الاستسباغ الاتمالم واستكمال الأعضاء (قال في القلموس
أسبغ الوضوء بلفظه موضع وفي كل عضو حق وفي غيره مثله (وخلل بين الأصابع) ظاهر في
أرادة أصابع اليد بين الرجلين وقد صرح بهما في حديث ابن عباس إذا توضأت فخلل أصابع يديك
ورجليك (١) (وبالغ في الاستسباق الان تكون صامخاً) أخرجه (الأربعة وصحبه ابن خزيمة
ولابن داود في رواية إذا توضأت فخصض) وأخرجه أحمد والشافعي وابن الجارود وابن حبان
والبيهقي وصحبه الترمذي والبخاري وابن القطان والحديث دليل على وجوب أسباغ الوضوء هو
اتملمه واستكمال الأعضاء فليس التثليث للأعضاء من معناه ولكن التثليث مندوب ولا يزيد على
الثلاث فان شك هل غسل العضو مرتين أو ثلاثاً جعلها مرتين وقال الجوزي يجعل ذلك ثلاثاً
ولا يزيد عليها بخلاف من ارتكاب البدعة أو ما راوى عن ابن عمر أنه كان يغسل رجله سبعاً ففعل
صهاى لا يجتمع فيه ومحمول على أنه كان يغسل الأربع من نجاسة لا تزول إلا بالثلاث دليل على إيجاب
تخليل الأصابع وقد ثبت من حديث ابن عباس أيضاً الذي أخرجه الترمذي وأحمد وابن ماجه
وأما كرم وحسنه البخاري وكيفية ان يتخلل يده اليسرى بالخنصر منها أو ما كون التخليل باليد
اليسرى غلب في النص وقد روى أبو داود والترمذي من حديث المستور بن شداد أن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا توضأ بالثلاث بخصص مابين أصابع رجله وفي لفظ لابن ماجه يتخلل
بذلك قال الترمذي هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة انتهى قال المنذرى
في مختصر السنن وابن لهيعة يضعف في الحديث انتهى قال الترمذي في حديث لقيط إذا توضأت
فخلل الأصابع هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم أنه يتخلل أصابع رجله في
الوضوء به يقول أحمد وإسحق وقال إسحق يتخلل أصابع يديه ورجليه ودليل على وجوب المبالغة
في الاستسباق لغة الصائم واتمالم تكن في حقه المبالغة فلا ينزل إلى حلقه ما يقطع مود ذلك على
ان المبالغة ليست بأجوبة أدل كانت واجبة لوجوب عليه التحرى ولم يجز تركها ودليل على
وجوب المفضضة وهو ظاهر ومن قال لا يجب جعل الأمر للثب بقرينة حديثه فاعين رافع
في أمره صلى الله عليه وآله وسلم للأعرابي بصفة الوضوء التي لا تجزى الصلاة إلا به ولم يذكر فيه
المفضضة والاستساق قلت المطلق محمول على المتيقظهما واجبان (عن عثمان رضى الله
عنه) ابن عثان الاموى القرشي ثالث الخلفاء وأحد العشرة أسلم في أول الاسلام وهاجر إلى
الحبشة الهجرتين وتزوج بنتي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رقية وأولادها ثمانية وعشرون
صلى الله عليه وآله وسلم بأم كلثوم استقبل أول يوم من المحرم سنة ٢٤ وقل يوم الجمعة ثمانى

(١) وباقى قرآن من أخرجه

هـ

عشر قطعت من ذى الحجة سنة ٣٥ ودفن ليلة السبت في البقيع وعمره اثنتان وثمانون سنة
وقبل غير ذلك (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يحلل لحيته) اللعبة بالكسر شعر اللعين
والذقن كذا في القاموس (في الوضوء أخرجه الترمذي وصححه ابن خزيمة) قال الترمذي هذا
حديث حسن صحيح وقال محمد بن اسماعيل أصح شيء في هذا الباب حديث عاصم بن ثقيف عن
أبي وائل عن عثمان وقال بهذا أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن
بعدهم رأوا تحليل اللعبة وبه يقول الشافعي وقال أحمد بن سباعن التحليل فهو جائز وقال أصح
ان تركه فاسبا ومتأولا جراه وان تركه عامدا أعادته ورواه أبو داود عن رواية أنس وكانت
لحيته الشريفة غزيرة وفي سنن أبي داود بأسنا حسن صحيح كافي المجموع أنه صلى الله عليه وآله
وسلم كان اذا توضأ أخذ كف من ماء فأدخله تحت حنكته يحلل به وقال هكذا أمرني ربي والمراد
باللعبة هنا ما يشعل العارضين وحديث الباب أخرجه أيضا الحاكم والدارقطني وابن حبان من
رواية عاصم بن ثقيف قال البخاري حديثه حسن وقال الحاكم لا نعلم فيه طعنا وجمعن الوجوه
هذا كلامه وقد ضعفه ابن معين وقد روى الحاكم الحديث شواهد عن أنس وعائشة وعلي وعمار
قال المصنف وفيه أيضا عن أم سلمة وأبي أيوب وأبي أمامة وابن عمر وجابر وابن عباس وأبي الدرداء
وقد تسلم على جميعها بالتضعيف الا حديث عائشة وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه ليس في تحليل
اللعبة شيء صحيح كافي التلخيص وقال ابن أبي ساتم عن أبيه لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
في تحليل اللعبة شيء وحديث عثمان هذا دل على مشروعية تحليل اللعبة لا على وجوبه لانها
أحاديث ما سلمت من الاعلال والتضعيف فلم تنتفع في الاجاب (وعن عبد الله بن زيد) رضى
الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بثلاثي مد) بصم الميم وتشديد الدال في القاموس
ميكال وهو رطلان أو رطل وثلاث أومل كف الانسان المعتدل اذا ملاهما وميديه بهما ومنه
هي مدا وقد جرت ذلك فوجده صححا انتهى هكذا عبارة القاموس باقراد الكف واليد
وثنية الظهر كانه أراد جنس الكف واليد والمراد كفي الانسان وبديه (جعل بذلك ذراعيه
أخرجه أحمد وصححه ابن خزيمة) وقد أخرجه أبو داود من حديث أم عمار الانصارية بإسناد
حسن انه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ بما فيه قدر ثلثي مدا ورواه البيهقي من حديث عبد الله بن
زيد فقلنا الدال أقل ما روى عنه أنه توضأ به صلى الله عليه وآله وسلم وأما حديث أنه توضأ بثلاثي مد
فلا أصل له وقد صحح أبو زرعة من حديث عائشة وجابر انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يغتسل
بالصاع ويتوضأ بالمدا وأخرج مسلم نحوه من حديث سفينة وأبو داود من حديث أنس توضأ من اناه
يسع رطلين والترمذي بلفظ يجزئ في الوضوء رطلان وهي كلها قاضية بالتخفيف في ماء الوضوء وقد
علم نهي صلى الله عليه وآله وسلم عن الاصراف في الماء واخباره انه ساق قوم يعتقدون في الوضوء
فمن جاوز ما قال الشارع أنه يجزئ فقد أسرف فصرم وقول من قال ان هذا أقرب لالتحديم ما هو
يبعد لكن الاحسن بالمشرع محكا كذا أخلاقه صلى الله عليه وآله وسلم والاقتداء به في كمية ذلك
وفيه دليل على شرعية الدلك لا أعضاء الوضوء وفيه خلاف فمن قال بوجوبه استدلل بهذا ومن قال
لا يجب قال لان المأمور به في الآية الغسل وليس الدلك من سماء ولعله يأتي ذلك والاول أولى
(وعنه) أي عن عبد الله بن زيد (انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأخذ لحيته ماء غير

له الذي أخذ له رأسه أخرجه اليه (وهو) أي هذا الحديث (عند مسلم من هذا الوجه بلفظ
 ومصحح برأسه بما غير فضل يديه وهو المحفوظ) وذلك أنه ذكر المصنف في التلخيص عن ابن دقيق
 العيدان الذي رآه في الرواية هو بهذا اللفظ الذي قال المصنف أنه المحفوظ قال المصنف أيضاً أنه
 الذي في صحيح ابن حبان وفي رواية الترمذي ولم يذكر في التلخيص أنه أخرجه مسلم ولا رآه في مسلم
 وإذا كان كذلك فآخذنا ما جدد للرأس هو أمر لا يمتنع وهو الذي حلت عليه الأحاديث قال
 الترمذي في حديث ابن زيد بلفظ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نوضاً وأنه مسح برأسه بما
 غير فضل يديه هذا حديث حسن صحيح وقد روى من غيره عنه وعن غيره أن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم أخذ لرأسه ما جديداً وأعمل على هذا عندنا كثر أهل العلم وأما ما أخذ لرأسه ما
 جديداً انتهى وحديث البيهقي هذا دليل أحدهما الشافعي في أنه يؤخذ للاثنين ما جديداً وهو دليل
 ظاهر وتلك الأحاديث التي سلفت غايمة ما فيها أنه لم يذكر أحد أنه صلى الله عليه وآله وسلم أخذ ما
 جديداً وعدم ذلك كليس دليلاً على عدم الفعل إلا أن قول الرواة من العصابة ومصحح رأسه وأذنيه
 مرة واحدة ظاهر أنه واحد وحديث الأذنان من الرأس وإن كان في أسانيد مقال إلا أن
 كثرة طرقه يشد بعضها بعضاً ويشهد لها أحاديث مسجها مع الرأس مرة واحدة وهي أحاديث
 كثيرة عن علي وابن عباس والربيع وعثمان كلهم متفقون على أنه مسحهم مع الرأس مرة واحدة
 أي معاً واحداً كما هو ظاهر لفظ مرة اذ لو كان يؤخذ للاثنين ما جديداً ما صدق أنه مسح رأسه
 وأذنيه مرة واحدة وان احتل أن المراد أنه لم يكرر مسحهما وأنه أخذ لهما ما جديداً فهو احتمال
 بعيد وتأويل حديث أنه أخذ لهما ما خلافاً الذي مسح برأسه أقرب ما يقال فيه أنه لم يمسح في
 يديه بله تكفي لمسح الأذنين فأخذ لهما ما جديداً (وعن أبي هريرة) رضى الله عنه (قال سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إن امتي يا نون يوم القيامة غفراً) بضم الغين وتشديد الراء
 جمع أعراى وزغرة وأصلها لغة يضاء تكون في جهة القرم وفي النهاية يريد بياض وجوههم
 بنور الوضوء يوم القيامة ونصبه على أنه حال من فاعل يا نون وعلى رواية يدهون يحقل المقعولة
 (مجبلي) بالمهمله والجيم من التحليل في النهاية أي يضيء مواضع الوضوء من الأيدي والأقدام
 استعاراً أثر الوضوء في الوجه واليدين والرجلين للإنسان من البياض الذي يكون في وجه القرم
 ويديه ورجليه (من أثر الوضوء) يضيء الواو لأنه الماهو يجوز الضم عند البعض (فن استطاع
 منكم أن يطبل غزته) أي وتجيده وأما اقتصر على أحدهما دلالة على الآخر وأثر الغرة
 وهي مؤنثة على التجليل وهو ذلك كثر في موضعها وفي رواية لمسلم فليطبل غزته وتجيده
 (فليقل متفق عليه واللفظ لمسلم) ظاهر السياق أن قوله فن استطاع إلى آخره من الحديث
 وهو يدل على عدم الوجوب اذ هو في قوتهم شامكم ولو كان واجبا ما قيد بها إذا استطاعة
 بذلك محقة قطعاً وقال نعيم أحد رواة أنه لا أدري قوله فن استطاع إلى آخره من قول النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم أو من قول أبي هريرة في القمقم اذهذه الجمل في رواية أحد من روى هذا الحديث
 من العصابة وهم عشرة ولا يمتنع رواه عن أبي هريرة غير رواية نعيم هذه والحديث دليل على
 مشروعية الطلوع واختلاف في القدر المستحب من ذلك فقيل في البدن إلى المنكب وفي الرجلين
 إلى الركبة وقد ثبت هذا عن أبي هريرة رواية ورأيت من فعل ابن عمر أخرجه أبو عبيد وابن أبي

شبهة باسناد حسن وقيل الى نصف العضد والساق والفرقة في الوجه ان يغسل الى صفحتي العنق
والقول بعدم مشروعيتهما قال ابن بطال وطائفة من المالكية وتأويل حديث أبي هريرة خلاف
الظاهر ولا وجه لتضييقه ثبت الوضوء لمن قبل هذه الأمانة قبل فالتى اختصت به هذه الأمانة
الفرقة والتجديد ويندله حديث مسلم من فروع اسمعيل است لاحتدغ كهم والسحاب بكسر السين
العلامة (وعن عائشة) رضى الله عنها (قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحبه
التيمن) أى تقديم اليمين والتيمن بلا ألف والتمن بالالف الاخذ على جهة اليمين (في تنعله)
لبس نعله (وترجله) بالجم أى مشط شعره (وطهوره وفي شأنه كله) نعميم بعد التخصيص (منفق
عليه) قال ابن دقيق العيد هو عام مخصوص بدخول الخلاء وانخروج من المسجد ونحوه
قائه يدافيا باليسار والتأ كيد بكه يدل على بقاء التعميم ورفع التجوز عن البعض فيجتمه أن
يشال حقيقة الشأن ما كان فعلا مقصودا وما يستحب فيه التيسار ليس من الأفعال المقصودة بل
هى اماتروك واما غير مقصودة والحديث دليل على استحباب البداءة بشق الرأس الاين في
الترجل والغسل والخلق والميا من في الوضوء والغسل والا كل والشرب وغير ذلك قال النووي
فاحدة الشرع المسقرة البداءة الميعن في كل ما كان من باب التكريم والتزيين وما كان بضدها
استحب فيه التيسار انتهى وهذا الدلالة للحديث مبنية على ان لفظ يحبه يدل على استحباب ذلك
شرعا (وعن أبي هريرة) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا
توضأت فابدؤا بيمينكم أخرجه الاربعة وصححه ابن خزيمة) وأخرجه أحمد وابن حبان والبيهقي
وزاد فيه واذا لبستم قال ابن دقيق العيد وهو حقيق بان يصح والحديث دليل على البداءة بالميا من
عند الوضوء في غسل اليدين والرجلين وأما غيره مما كلوجه الرأس فظاهره أيضا هو لهما الا انه
لم يقل أحده فيهما ولا ورد في أحاديث التعلیم بخلاف اليدين والرجلين فاحديث التعلیم وردت
بتقديم اليمين على اليسرى في حديث عثمان الذى مضى وغيره والاية محكمة ينتهها السنة وظاهر
الحديث وجوب ذلك لانه بلفظ الآخر وهو للوجوب فى أصله وباسناده رافعه صلى الله عليه وآله
وسلم فانه ما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ مرة واحدة بخلافه الا ما باقى من حديث ابن
عباس ولا نفعه صلى الله عليه وآله وسلم ياتى بالواجب فيجب وحديث ابن عمر وزيد بن ثابت وأبي
هريرة انه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ على الولا مريدوا الى بين الاعضاء فقدم اليمين من اليدين
والرجلين ثم قال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به طرق يشد بعضها بعضها قالت الحنفية
وجاعة لا يجب الترتيب بين أعضاء الوضوء ولا بين اليمين واليسرى من اليدين والرجلين قالوا الواو
لا تقتضى الترتيب وبانه قد روى عن علي عليه السلام انه بدأ بيمينه موبانه قال ما بالى ينحالى
بدأت أم يميني اذا أتممت الوضوء أخرجه الدارقطني والبيهقي وقال انه منقطع وكذا رواية الثعلب
أخرجه البيهقي وأجيب عنه بانهم ما أئران غير ثابتين فلا تقوم بهم حاجة ولا يقاومان ما سبق وان
كان الدارقطني قد أخرج حديث علي ولم يضعفه وأخرجه من طرق بالفاظ ولكنهم موقوفة كلها
(وعن المغيرة) بضم الميم وكسر الفين أسلم عالم الخندق وقدم مهاجرا وأول مشاهدته الحديبية
وفاته سنة خمس من الهجرة بالكوفة وكان عاملا عليها من قبل معاوية وهو (ابن شعبة) بضم
السين (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضأ فمضى بناصيته) في القاموس الناصية والناصاة

قصاص الشعر (وعلى العمامة والخفين) أى مسح عليهما (آخر جهه مسلم) ولم يخرج
 البخارى ورواه من نسب اليهما الحديث دليل على عدم جواز الاختصار على مسح الناصية وقال
 زيد بن علي وأبو حنيفة يجوز الاختصار قال ابن القيم رحمه الله ولم يصح عنه صلى الله عليه وآله وسلم
 في حديث واحد أنه اقتصر على مسح بعض رأسه البتة لكن كان إذا مسح بناصرته كحل على العمامة
 كما في حديث المغيرة هذا وقد ذكر الدارقطني أنه رواه عن سنان بن جراح الساري عن المصنف
 ولم أجده في التلخيص ولا في سنن الدارقطني وأما الاختصار على العمامة بالمسح فلم يقل به الجمهور
 وقال ابن القيم أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يمسح على رأسه تارة وعلى العمامة تارة وعلى الناصية
 والعمامة تارة والمسح على الخفين يأتي له باب مستقل ويأتي حديث المسح على العصابة (وعن
 جابر رضي الله عنه) هو ابن عبد الله بن عمرو بن حرام الانصاري السلي من مشاهير العصابة ذكر
 البخارى أنه شهد بدرا وكان ينقل الماء يومئذ ثم شهد بعد هامة النبي صلى الله عليه وآله وسلم غزاه
 عشرة غزوات وشهد صفين مع علي وكان من المكتة بن الحفاظ كعب بصري آخر عمره توفي سنة أربع
 أو سبع وسبعين بالمدينة وعمره أربع وتسعون سنة وهو آخر من مات بالمدينة ضمن العصابة
 (في صفته حج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) يشير إلى حديث جليل شريف سياق إن شاء الله
 تعالى في الحج (قال) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (ابدؤا بعباد الله به أخرجه النسائي هكذا
 بلقب الامر وهو عند مسلم بلقب الخبر) أى بلقب أبدأ فعلا مضارعاً ذكر المصنف هذه القطعة
 هنا لأنها أفاضل ما بدأ الله به ذكر أبدأ فعلا فان كلامه كلام حكيم لا يبدأ ذكر الأفعال استحق
 البدء به فعلا فإنه مقتضى البلاغة قال سيبويه أنهم أى العرب يقدمون ما هم بشأنهم وهم به
 أعنى فان اللفظ عام والعالم لا يقصر على سببه أعنى عباداً لله لان كلمة موصولة والموصولات
 من ألفاظ العموم وآية الموضوع هي قوله فأغسلوا الخ داخل تحت الامر بقوله ابدؤا بعباد الله به
 فوجب البداء بغسل الوجه ثم ما بعده على الترتيب وان كانت الآية لم تقدم تقديم النبي على
 اليسرى من اليدين والرجلين وتقدم القول فيه قريبا وذهب الحنفية وأخرون إلى ان الترتيب
 بين أعضاء الموضوع غير واجب واستدل لهم بحديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ
 فغسل وجهه ويديه ثم رجليه ثم مسح رأسه بفضله وضوئه وأجيب بأنه لا تعرف له طريق صحيحة
 حتى يتم به الاستدلال ثم لا يخفى أنه كان الأولى تقديم حديث جابر هذا على حديث المغيرة وجعله
 متصلاً بحديث أبي هريرة لتقاربهما في الدلالة (وعنه) أى جابر بن عبد الله (قال كان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه أخرجه الدارقطني) هو الحافظ الكبير
 الامام العديم التوفي في حقه ابو الحسين علي بن عمر بن أحمد البغدادى صاحب السنن مولاه
 سنة ٣٠٦ قال الحافظ كما شهد أنه لم يخلق على آدم الارض مثله قال الخطيب انتهى إليه علم الاثر
 والمعرفة بالعلل وأسماء الرجال مع الصدق والثقة وحملة الاعتقاد وقد أطل الله الحديث الشامل
 هذا الرجل كانت وفاته في ثامن ذى القعدة سنة ٢٨٥ (بأسناد ضعيف) وأخرجه البيهقي أيضا
 بأسناد الدارقطني وفي الاسنادين معا القاسم بن محمد بن عقيل وهو متروك وضعفه أحمد وابن معين
 وغيرهما وعنه ابن حبان في الثقات لكن الجراح أولى وان ذكر العدل وهنا الجراح أكثر وصرح
 بضعف الحديث جماعة من الحفاظ كللت بنزى وابن الصلاح والنووى وغيرهم قال المصنف وبقي

عنه حديث أبي هريرة عند مسلم أنه توضأ حتى شرع في العنود وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ الحديث قلت ولوأني به هنا لكان أولى (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه بإسناد ضعيف) هذا قطع من الحديث الذي أخرجه المذكورون فانهم أخرجه بلفظ لا صلاح لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه والحديث مروى من طريق يعقوب بن سلمة عن أبيه عن أبي هريرة وهو يعقوب البستي هكذا في التقريب للمصنف ومثله في سنن البيهقي ووقع في التلخيص ابن أبي سلمة ولعله غلط قال البخاري لا يعرف له سماع من أبيه ولا لايه من أبي هريرة وله طريق أخرى عند الدارقطني والبيهقي ولكنها كلها ضعيفة وعند الطبراني من حديث أبي هريرة بلفظ الأمر إذا وضأت فقل بسم الله والحمد لله فان حفظتك لا تزال تكتب لك الحسنات حتى يحدث من ذلك الوضوء ولكن سنده واه (والترمذي) لم يقل والترمذي (عن سعيد بن زيد) هو ابن عمرو بن قنيل أحد العشرة المشهود لهم بالحنيفة بحسب جليل القدر لأنه لم يروه في السنن بل رواه في العلل فغير المصنف في العبارة لهذه الإشارة قاله السدي الشرح لسكنه رواه الترمذي في السنن قال ولأنه لم يروه عن أبي هريرة (وأبي سعيد نحوه قال أحد لا ثبت فيه شيء) وأخرج حديث سعيد بن زيد أيضاً البزار وأحمد وابن ماجه والدارقطني وغيرهم قال الترمذي أنه قال محمد يعني البخاري أنه أحسن شيء في هذا الباب لكنه ضعف لأن في روايته مجهولين ورواية أبي سعيد الخدري أخرجهما الترمذي في العلل وغيره من رواية كثير بن زيد عن ربيع بن عبد الرحمن ابن أبي سعيد ولكنه قدح في كثير وفي ربيع أيضاً وقد روى الحديث في التسمية من حديث عائشة وسهل بن سعد وأبي سبرة وأم سبرة على وأنس وفي الجميع مقال إلا أن هذه الروايات يقوى بعضها بعضها فلا تخالفون قوة وإذا قال ابن أبي شيبة ثبت لنا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قاله وإذا عرفت هذا فالحديث قد دل على مشروعية التسمية في الوضوء ونظاير قوله لا وضوء أنه لا يصح ولا يوجد من دونها إذا الأصل في النية الحقيقة وقد اختلف العلماء في ذلك فذهبت الحنفية والشافعية إلى أنها سنة لحديث أبي هريرة من ذكره في أول وضوئه طهر جسده وإذا لم يذكر اسم الله لم يظهر منه الأموضع الوضوء أخرجه الدارقطني وغيره وهو ضعيف قال البيهقي في السنن بعد أخرجه وهذا أيضاً ضعيف أبو بكر الداهري يرد أحدهما بغير ثقة عند أهل العلم بالحديث وبه استدلل من فرق بين الذكركم والناسي فائلاً أن الأول في حق العامد وهذا في حق الناسي وحديث أبي هريرة هذا الأخير وإن كان ضعيفاً فقد عضده في الدلالة على عدم القرصية حديث توضأ كما أمر الله وقد تقدم وهو الدليل على تأويل النية في حديث الباب بأن المراد لا وضوء كامل على أنه قد روى هذا الحديث بلفظ لا وضوء كامل إلا أنه قال المصنف لم يروه هذا اللفظ وأما القول بأن هذا مثبت ودال على الإيجاب فيرجح فيه أنه لم يثبت ثبوتاً يقضي بالإيجاب بل طريقه كما عرفت وقد دل على السنة حديث كل أمر ذي مال فيمتاعه وهو حديث الباب على مطلق الشرعية وأقلها التذيق وقال أحمد والظاهرية أنها فرض على الذكركم بل وعلى الناسي وفي نيل المطالب من فروغ الحساب أنها واجبة على الذكركم وتسقط سهواً فإن ذكر في أثناءه ابتداء انتهى ولم يعد هافراً قال الترمذي قال أصح أن ترك التسمية عامداً أعاد الوضوء وإن كان ناسياً أو متأولاً أجزاء (وعن طلحة بن

(مصرف عن أبيه) مصرف (عن جده) كعب بن عمرو والهمداني ومنهم من يقول ابن عمر بن
 العيينة قال ابن عبد البر والاشهر ابن عمرو له محبة ومنهم من يشكرها ولا وجه له (قال رأيت رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم يفصل بين المضمضة والاستنشاق أخرجه أبو داود بأسنا ضعيف) لانه
 من روايته كثر من أبي سليم وهو ضعيف قال النووي اتفق العلماء على ضعفه ولان مصرفا والدالمة
 مجهول الحال قال أبو داود وسعته احدى يقول ابن عينة زعموا كان يشكره ويقول ايش هذا طلبة
 ابن مصرف عن أبيه عن جده والحديث دليل على الفصل بينهما بان يؤخذ لكل واحد ماء جديد
 وقد دلل له أيضا حديث علي وعثمان انهما أفردا المضمضة والاستنشاق ثم قالاهكذا رأى رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم توشأ أخرجه أبو علي بن السكن في مصاحبه وذهب الى هذا جماعة ووردت
 احاديث دلت على الجمع بينهما بغرفة وكف واحدة وفي لفظ البخاري ثلاث مرات من غرفة واحدة
 ومع ورود الراءيتين الجمع وعدمه فالاقرب التخيير وأن السكك سنة وان كان رواية الجمع أكثر وأصح
 وأعلم ان الجمع قد يكون بغرفة واحدة وقد يكون بالجمع بثلاث غرفات لكل واحدة من الثلاث المرات غرفة كما هو
 صريح حديث عثمان عند ابن حبان ثلاث مرات من ثلاث حفات قال الترمذي قال بعض أهل
 العلم المضمضة والاستنشاق من كف واحد يجزئ وقال بعضهم يفرقهما أحب الينا قال الشافعي ان
 جمعهما في كف واحد فهو جائز وان فرقهما فهو أحب الينا انتهى قال البيهقي في السنن بعد ذكره
 الحديث يعني والله أعلم انه مضمض واستنثر كل مرة من غرفة واحدة ثم فعل ذلك ثلاثا من ثلاث
 غرفات قال ويدل له حديث عبد الله بن زيد ثم ساقه بسنده وفيه ثم أدخل يده في الماء فمضمض
 واستنشق واستنثر ثلاث مرات من ثلاث غرفات من ماء ثم قال رواه البخاري في الصحيح وبه يتضح
 أنه يتعين هذا الاحتمال (وعن علي) عليه السلام (في صفة الوضوء ثم غصص) صلى الله عليه
 وآله وسلم (واستنثر ثلاثا فمضمض واستنثر ثلاثا ثم غسل يده في الماء أخرجه أبو داود والنسائي)
 هذا من أدلة الجمع ويحتمل انه من غرفة واحدة أو من ثلاث غرفات (وعن عبد الله بن زيد في صفة
 الوضوء) أي وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم (ثم أدخل) صلى الله عليه وآله وسلم (يده) أي في الماء
 (فمضمض واستنشق) لم يذكر الاستنثار لان المراد انما هو الاكفاه بكف واحد من الماء
 ليخله القم والاتف وأما دفع الماء فليس من مقصود الحديث (من كف واحد) الكف يذ كر
 ويؤث (يفعل ذلك ثلاثا متفق عليه) هو ظاهر في أنه كفى كف واحد ثلاث المرات وان كان
 يحتمل انه أراد به فعل كلاهما من كف واحد بغرفة في كل مرة واحدة من الثلاث والحديث
 كالاول من أدلة الجمع وهذا الحديث والاول مقتطعان من الحديثين الطويلين في صفة الوضوء وقد
 تقدم مثل هذا لان المصنف انما يقتصر على موضع الحجة التي يريد بها الجمع هنا (وعن أنس
 رضي الله عنه قال رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلا وفي قدمه مثل الطفر) يضم الظاء والقاف
 وفيه لفات اخر اجودها ما ذكر وجهه انظار وجع الجمع انظار (لم يصبه الماء) أي ماء وضوئه
 (فقال) له (ارجع فأحسن وضوءك أخرجه أبو داود والنسائي) وقد أخرج مثله مسلم من حديث
 جابر عن عمر الا انه قل انعموقوف على عمر وقد أخرج أبو داود من طريق خالد بن معدان عن بعض
 أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يصلي وفي ظهر

قدمه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يعيد الوضوء والصلاة
 قال أحمد بن حنبل لم استسئل عن استناد حديثي وهو دليل على وجوب استيعاب أعضاء الوضوء
 بالماء نصافي الرجل وقياسا في غيرها وقد ثبت حديثي ويل للاعتاب من النار قال صلى الله عليه
 وآله وسلم في جماعة لم يمس أعقابهم الماء والى هذا ذهب الجمهور وروى عن أبي حنيفة أنه يعنى عن
 نصف العضو أو ربعه أو أقل من الدرهم روايات حكمت عنه هكذا في كتب المقاتلات وأنكرها
 أصحابه الموجودون في هذا العصر وقالوا أنه ليس بقول أبي حنيفة ولا أحسن أتباعه والله أعلم
 وقد استدل بالحديث أيضا على وجوب الموالاة حيث أمره أن يعيد الوضوء لم يقتصر على أمره
 بفعل ما تركه قبل ولا دليل فيه لأنه أراد التشديد عليه في الابتكار والاشارة إلى أن من ترك شيئا فكتبه
 ترك الكل ولا يخفى ضعف هذا القول فالأحسن أن يقال إن قول الراوى أمره أن يعيد الوضوء
 أى غسل ما تركه ومعه إعادة باعتبار ظن المتوضي فإنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يترك شيئا من
 وضوء أو قوله يعيد الوضوء لأنه وضوء لغة وفي الحديث دليل على أن الجاهل والناسي حكمهما في
 الترك حكم العامد (وعنه) أى عن أنس بن مالك رضى الله عنه (قال كان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم يتوضأ بالماء يغسل بالصابغ) وهو أربعة أمداد أو ثلاثة (الى خمسة أمداد) وتقدم
 تحقيق قدر المدة (متفق عليه) قال ابن حجر وجاء بسند حسن أنه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ بأناه
 فيه قدر ثلثي مد وهو أقل ما قدر به ماء وضوئه وروى الطبراني بأنا فيه نصف مد فيعمل الحديث
 المتفق عليه على أنه غالب أحواله صلى الله عليه وآله وسلم ولو أخر المصنف ذلك الحديث الى هنا
 أو قدم هذا المكان أو فرق حسن الترتيب وظاهر هذا الحديث أن هذا غاية ما كان ينهى اليه وضوءه
 صلى الله عليه وآله وسلم وغسله ولا ينافيه حديث عائشة الذي أخرجه البخارى أنه صلى الله عليه
 وآله وسلم توضأ من أناء واحد يقال له الفرق يفتح الفاء والراء هو أناء يسع تسعة عشر رطلا
 ليس في حديثه أنه كان ملائما بل قولها من أناء يدل على تبعض ما توضأ به وحديث أنس هذا
 والحديث الذي سلف عن عبد الله بن زيد يشدان الى تقليل ماء الوضوء والا كفاهما ليسر منه وقد
 قال البخارى وكره أهل العلم فيه أى في ماء الوضوء أن يتجاوز فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 (عن عمر رضى الله عنه) ابن الخطاب القرشى قالى الخلفاء يجتمع مع النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم في كعب بن لؤى أسلم سنة ست من النبوة وقيل سنة خمس بعدار بعين رجلا وشهد المشاهد
 كلها مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وله مشاهد في الاسلام وفتوحات في العراق والشام توفي في
 غرة المحرم سنة ٢١ طعنه أبو الولوث غلام المغيرة بن شعبه وخلفته عشرين سنة (قال قال
 ر. ول الله صلى الله عليه وآله وسلم ماء نسك من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء) تقدم أنه اتعاه
 (ثم يقول) بعد اتعاه (أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله
 الا فقت له أبواب الجنة) هو من باب ونفع في الصور عبر عن الآتى بالماضى لتحق وقوعه والمراد
 تفتح له يوم القيامة (يدخل من أيها شاء) قرئ فقت مختلفة وبالتشديد للتكثير وتكرر الفعل لتعدد
 الابواب قال ابن عسلا قال ابن سيد الناس قصه والدعاء بها تشرىف وتتوبه بكر من حصل
 له ذلك على رؤس الاشهاد وهو نظير من يتلقى من أبواب متعددة وكل يطلبه للدخول ويدخل هو
 من حيث شاء انتهى (أخرجه مسلم) وأبو داود وابن حبان (والترمذى وزاد اللهم اجعلنى من

التوابع واجعلني من المتطهرين) وهذه الرواية وان قال الترمذي بعد أخرجه الحديث في
 أسناده اضطراب فصدرا الحديث ثابت في مسلم وهذه الزيادة قد رواها الزار والطبراني في الاوسط
 من طريق ثوبان بلفظ من دعا وضوء فتوضأ فمسح برأسه وضوءه يقول أشهد أني قدوة للمتطهرين
 ورواه ابن ماجه من حديث أنس وابن السني في عمل اليوم والليلة والحاكم في المستدرک من
 حديث أبي سعيد بلفظ من توضأ فقال سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله الا أنت أستغفرک
 وأتوب اليک کتب في رقى ثم طبع بطابع فلا يكسر الى يوم القيامة ومعهم النساء انهم موقوف وهذا
 الذي كعب الوضوء قال الزوري ويحسب أيضا عتب الغسل انتهى يعني قياسا الى هنا انتهى باب
 الوضوء ولم يذكر المصنف من الاذکار الاحديث التسمية في أوله وهذا الذي كرفي آخره وأما حديث
 الذي كرم غسل كل عضو فلم يذكره للاتفاق على ضعفه قال الزوري الادعية في أثناء الوضوء لا أصل
 لها ولم يذكرها المتقدمون وقال ابن الصلاح لم يصح فيه حديث هذا ولا ينبغي حسن ختم المصنف
 باب الوضوء بهذا الدعاء الذي يقال عند تقام الوضوء ولا نقاله عند تقام أدلتها ناليفا وعقب
 الوضوء بالمسح على الخفين لانه من أحكام الوضوء فقال

• (باب المسح على الخفين) •

أي بآبذ كرادلة شرعية ذلك والخلف بالضم فعل من آدم يغطي الكعبين (عن المغيرة بن شعبه)
 رضى الله عنه (قال كنت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي في سفر كما صرح به البخاري وعند
 مالك وأبي داود تعيين السفر انه في غزوة وتولية وتعيين الصلاة انها صلاة التيمم (فتوضأ) أي أخذ
 في الوضوء كما صرح به الاحاديث في لفظ تمضمض واستنشق ثلاث مرات وفي أخرى فمسح برأسه
 فالمراد بقوله توضأ أخذ فيه لأنه استكمل كما هو ظاهر اللفظ (فأهويت) أي سددت يدي
 أو قصدت الهوى من القيام الى القعود (لا تزعج خفيه) كأنه لم يكن قد علم برخصة المسح أو علم بها
 وظن أنه صلى الله عليه وآله وسلم سيفعل الأفضل بناء على ان الغسل أفضل وياتي فيه اختلاف
 أو يجوز انه لم يحصل شرط المسح وهذا الأخير أقرب لقوله (فقال دعهما) أي الخفين (فاني
 أدخلتهما ما طهرتني) حال من القدمين كما تبين من رواية أبي داود فاني أدخلت القدمين الخفين
 وهما طاهرتان (فمسح عليهما متفق عليه) ونقله هنا البخاري وذكر الزار أنه روى عن المغيرة عن
 سبعة طريقا وذكر منها ابن منده خمسة وأربعين طريقا والحديث دليل على جواز المسح على
 الخفين في السفر لان هذا الحديث ظاهر فيه وأما في الحضر فيأتي الكلام عليه في الحديث الثالث
 وقد اختلف العلماء في ذلك فالأكثر على جواز سفرهما لهذا الحديث وحضرا لغيره من الاحاديث
 قال أحمد بن حنبل فيه أربعون حديثا عن الصحابة مرفوعة وقال ابن أبي حاتم فيه عن أحد
 وأربعين صحابيا وقال ابن عبد البر في الاستدكار روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم المسح على
 الخفين نحو من أربعين من الصحابة ونقل ابن المنذر عن الحسن البصري قال حدثني سبعون من
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يمسح على الخفين وذكر أبو القاسم بن منده أسماء
 من رواه في ذلك ثم نقلوا ثمانين صحابيا والقول بالمسح قول أمير المؤمنين علي عليه السلام
 وسعد بن أبي وقاص وبلال وحذيفة وبريد بن خزيمة بن ثابت وسلمان وجرير الجيلي وغيرهم رضى

الله عنهم قال ابن المبارك ليس في المسح على الخفين بين الصحابة اختلاف لأن كل من روى عنه
 أنكاره فقد روى عنه أثباته قال ابن عبد البر لا أعلم روى عن أحد من السلف أنكاره إلا عن
 مالك مع أن الرواية الصحيحة تنسب مصرحة بأثباته قال المصنف صرح جمع من الحفاظ بأن
 المسح متواتر وقال به أبو خنيفة والشافعي وغيرهما مستدلين بما سمعوا وإذا عرفت هذا فلا يمسح
 عند القائلين به شرطان الأول ما أشار إليه الحديث وهو ليس الخفين مع كمال طهارة القدمين
 وذلك بأن يلبسهما وهو على طهارة تامة بأن يتوضأ حتى يكمل وضوءه ثم يلبسهما فإذا أحدث بعد
 ذلك حدثنا أصغر جاز المسح على سماناء على أنه أريد بطاهرتين الطهارة الكاملة وقد قبل بل
 يحتمل أنه طاهر ثان عن العجاسة بروى عن داود وبأن من الأحاديث ما يقوى القول الأول
 الثاني مستند من سمى الخلف فإن المراد به الكامل لأنه المتبادر عند الإطلاق وذلك بأن يكون
 ساترا قويا مانعا فهو الماء غير محرق فلا يمسح على ما لا يترفعين ولا على محرق يبد منه محل
 الفرض ولا على منسوج لا يمنع نفوذ الماء ولا غصوب لوجوب نزعه هذا وحديث المغيرة لم يبين
 كيفية المسح ولا كمية ولا محله ولكن أفاده قول المصنف (وللاربعة إلا النسائي أن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم مسح على الخف وأسفله وفي أسناده ضعف) بين أن محل المسح أعلى الخف
 وأسفله وبأن من ذهب إليه ولكن قد أشار إلى ضعفه قديين وجه ضعفه في التخصيص وأن أئمة
 الحديث ضعفوه بكتاب المغيرة وكذلك بين محل المسح وعارض حديث المغيرة هذا قوله (وهن
 على) عليه السلام (أنه قال لو كان الدين بالرأى) أي بالقياس وملاحظة المعالي (لكان أسفل
 الخف وأنى بالمسح من أعلاه) أي ماتحت القدمين أحق بالمسح من الذي هو أعلاه لأنه الذي
 يباشر المشي ويقع على ما ينبغي إزالته بخلاف أعلاه وهو ما على ظهر القدم (وقد رأيت رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم يمسح على ظاهر خفيه أخرجه أبو داود بإسناد حسن) قال المصنف في
 التخصيص أنه حديث صحيح والحديث فيه بآنية تحمل المسح على الخفين وأنه ظاهرهما لا غير ولا يمسح
 أسفلهما وللعلامة في ذلك قولان أحدهما أنه يغمس يديه في الماء ثم يضع باطن كفه اليسرى تحت
 عقب الخف وكفه اليمنى على أطراف أصابعه ثم يمر اليمنى إلى سافه اليسرى إلى أطراف أصابعه
 وهذا للشافعي واستدل لهذه الكيفية بما ورد في حديث المغيرة أنه صلى الله عليه وآله وسلم مسح
 على خفيه ووضع يده اليمنى على خفيه الأيمن ويده اليسرى على خفيه الأيسر ثم مسح أعلاه
 مسحة واحدة كافي أنظر أصابعه على الخفين رواه البيهقي وهو منقطع على أنه لا ينبغي تلك الصفة
 وثانيهما مسح أعلى الخف دون أسفله وهي التي أفادها حديث علي هذا وأما القدر المجزئ من ذلك
 فقل لا يجزئ إلا قدر ثلاث أصابع ثلاث أصابع وقيل ثلاث ولو بأصبع وقيل لا يجزئ إلا إذا
 مسح أكثره وحديث علي وحديث المغيرة المذكوران في الأصل ليس فيهما تعريض لذلك نعم قد
 روى عن علي أيضا أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمسح على ظهر الخف خطوطا بالأصابع
 قال النووي أنه حديث ضعيف وروى عن جابر أنه صلى الله عليه وآله وسلم أرى بعض من علمه
 المسح أن يمسح يده من مقدم الخفين إلى أصل الساق مرة وقرح بين أصابعه قال المصنف أسنده
 ضعيف جدا فعرفت أنه لم يرد في الكيفية ولا الكمية حديث يعتمد عليه الأحاديث على في بيان
 محل المسح واطهاره أنه إذا فعل المكف ما يسمى مسحها على الخف لغلة أجره قال الترمذي تحت

حديث المغيرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح على الخف وأسفله هذا قول غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين وبه يقول مالك والشافعي وأحمد وحديث معاذ بن سفيان وأبو زرعة ومحمد بن عيسى هذا الحديث فقال ليس بصحيح لأنه يروى عن كاتب المغيرة ولم يذكر فيه المغيرة من روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتهى وأما مقدار زمان جواز المسح فقد أفاده قوله **﴿وَعَنْ صفوان﴾** بفتح الصاد وسكون الفاء (ابن عسالة) بفتح العين وتشديد السين المرادى سكن الكوفة (قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأمركم إذا كاسفرا) جمع سافر كثير جمع تاجر (ان لا تفرغ خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن الا من جنابة) أي فتنزعها ولو قبل مرور الثلاث (ولكن) أي لا تنزعهن (من غائط أو بول ونوم) أي لأجل هذه الاحداث اذا امرت المدة المقدرة (أخرجه النسائي والترمذي واللفظه) ولفظه بعد رواية الحديث هذا حديث حسن صحيح قال محمد أحسن شيء في هذا الباب حديث صفوان بن عسال قال أبو عيسى وهو قول العلماء من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء مثل سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وأحمد بن حنبل قالوا يصح المقيم يوما ولياليه والمسافر ثلاثة أيام ولياليهن إلى قوله والتوقيت أصح انتهى (وابن خزيمة رحمه الله) أي الترمذي وابن خزيمة وزوا والشافعي وأحمد وابن ماجه وابن حبان والدارقطني والبيهقي وصححه الخطابي والحديث دليل على توقيت اباحة المسح على الخفين للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وفيه دلالة على اختصاصه بالوضوء دون الغسل وهو مجمع على ذلك وظاهر قوله يأمركم بالوجوب ولكن الاجماع صرفه عن ظاهره ففي الاباحة والتدب وقد اختلف العلماء هل الأفضل المسح على الخفين أو غسلهما وغسل القدمين قال المصنف عن ابن المنذر والذهي أختاراهن المسح أفضل وقالت الشافعية الغسل أفضل بشرط أن لا يترك المسح رغبة من السنة كما قالوا في تفصيل القصر على الاتمام **﴿وَعَنْ علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال جعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوما ولياليه للمقيم يعني في المسح على الخفين﴾** هذا مدرج من كلام علي عليه السلام أو من غيره من الرواة (أخرجه مسلم) وكذلك أخرجه أبو داود والترمذي وابن حبان والحديث دليل على توقيت المسح على الخفين للمسافر كما سلف في الحديث الذي قبله ودليل على مشروعية المسح للمقيم أيضا وعلى تقدير زمان اباحته يوم ولياليه وانما زاد صلى الله عليه وآله وسلم في المدة للمسافر لأنه أحق بالرخصة من المقيم لمشقة السفر وهذا التوقيت قال الجمهور من العلماء من العصاة ومن بعدهم وأبي حنيفة والشافعي وأحمد رحمهم الله تعالى **﴿وَعَنْ ثوبان﴾** تنبيه ثوب هو أبو عبد الله أو أبو عبد الرحمن قال ابن عبد البر الأول أصح ابن مجاهد يضمن اليأس سكون الجيم وضم الدال وقيل ابن مجاهد بفتح الجيم وسكون الحاء وهو من أهل السراة موضع بين مكة والمدينة وقيل من جبرأ صابه سبي فاشتراه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاعتقه ولم ير له لازما لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سفر أو حضر إلى أن توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنزل الشام ثم انتقل إلى حصن فتوفي بها سنة ٥٤ (قال بهت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سرية فامرهم أن يمسحوا على العصاب يعني العمام) سميت عصابة لانه يعصب بها الرأس (والتساخين) بفتح التاء جمع تحضن قال في القاموس هي المرأجل الخفاف وفسر ها راوى بقوله (يعني الخفاف) جمع خف والظاهر انه وما قبله يعني العمام

مدرج في الحديث من كلام الراوى (روا ما جدوا أبو داود وصححه الحاكم) والحديث ظاهر في أنه يجوز المسح على العمامة كل مسح على الخفين وهل يشترط فيها الطهارة للرأس والتوقيت كالتخفين لم نجد فيه كلاما للعلماء ثم رأيت في حواشي القاضى عبد الرحمن الخبى على بلوغ المرام أنه يشترط فيه أن يعتم المسامع بعد كمال الطهارة كما يفعل المسامع على الخفين قال وذهب إلى المسح على العمامة بعض العلماء ولم يذكروا ادعاء دليل لا انتهى وظاهره أيضا أنه لا يشترط للمسح عليها عذر وأنه يجوز مسحها وإن لم يمس الرأس ماصلا قال ابن القيم أنه صلى الله عليه وآله وسلم مسح على العمامة فقط ومسح على الناصية وكل على العمامة انتهى وقيل لا يكون ذلك إلا للعدولان في الحديث عند أبي داود أنه صلى الله عليه وآله وسلم بعث سريفة فاصابهم البرد فلما قدموا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرهم أن يمسحوا على العصابة والتساخين فيجعل ذلك على العذوف هذا الجمل بعد لأنه قد ثبت المسح على العمامة وعلى الخفين من غير عذر في غير هذا الحديث (وعن عمر رضى الله عنه موقوفا) الموقوف هو ما كان من كلام العصاب ولم ينسب إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وعن أنس مرفوعا) إليه صلى الله عليه وآله وسلم (إذا توضأ أحدكم فلبس خفيه فليمسح عليهما) تنبيه المسح واللبس بعد الوضوء دليل على أنه لا يريد بطاهر تين في حديث المغيرة وما في معناه الطهارة المحققة من الحدث الأصغر (وليس فيهما ولا يتخلعهما إن شاء) قيدهما بالمشية دفعا لما يفسده ظاهر الأمر من الوجوب وظاهر النهي من التحريم (الامن جنابة) فقد عرفت أنه يجب خلعهما (أنخرجه الدارقطنى والحاكم وصححه) والحديث قدما فالشرطية الطهارة وأطلقه عن التوقيت وهو مقيد به كما يفيد حديث حفص بن غسان وحديث علي رضى الله عنهما (وعن أبي بكر) بفتح الموحدة وسكون الكاف اسمه فبيع بضم التون ابن مسروح وقيل ابن الحرث (رضي الله عنه) وكان يقول أنا مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبأبي أن يتسب وكان نزل من حصن الطائف عند حصاره صلى الله عليه وآله وسلم له في جماعة من غلمان أهل الطائف وأسلم وأعتقه صلى الله عليه وآله وسلم وكان من فضلاء الصحابة مات بالبصرة سنة ٥١ أو سنة ٥٢ وكان أولاده أشهر أفاض البصرة قبال علم والولايات وله عقب كثير (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه رخص للمسافر ثلاثة أيام وليالهن) أى في المسح على الخفين (ولامقيم يوما وليلة إذا نظهر) أى كل من المقيم والمسافر من الحدث الأصغر (فلبس خفيه) ليس المراد من الفاء التعقيب بل مجرد العطف لأنه معلوم أنه ليس شرطاً في المسح (أن يمسح عليهما) أنخرجه الدارقطنى وصححه ابن خزيمة (وصححه الخطيب) أيضا ونقل البيهقى أن الشافعى صححه وأنخرجه ابن حبان وابن الجارود وابن أبي شيبه والبيهقى والترمذى في العلل والحديث مثل حديث علي رضى الله عنه في إفادته مقدرا لمدة المسافر والمقيم ومثل حديث عمر وأتت في شرطية الطهارة وفيه إبانة أن المسح رخصة لتسمية العصابي له بذلك (وعن أبي) بضم الهمزة وتشديد الياء (ابن عمارة) بكسر العين وهو المشهور وقد بضم قال المصنف في التقریب مدنى سكن مصر له حجة في إسناد حديثه اضطراب انتهى يريد هذا الحديث ومثله قال ابن عبد البر في الاستيعاب (أنه قال يا رسول الله أ مسح على الخفين قال نعم قال يوما قال نعم قال ويومين قال نعم قال وثلاثة أيام قال نعم وما شئت أنخرجه أبو داود وقال ليس بالقوى) قال الحافظ المنذرى في مختصر السنن وبعناه قال البخارى

وقال الامام أحمد رجالة لا يعرفون وقال الدارقطني هذا اسناد لا يثبت انتهى وقال ابن حبان
 لست أعتمد على اسناد خبره وقال ابن عبد البر لا يثبت وليس له اسناد فاتهم بالغ ابن الجوزي فعدته
 في الموضوعات وهو دلييل على عدم توقيت المسح في حضر ولا سفر وهو مروي عن مالك وقديم
 قول الشافعي ولكن الحديث لا يقاوم مفاهيم الاحاديث التي سلفت ولا يثبتها ولو ثبت لكان
 اطلاقه مقبداً بتلك الاحاديث كما يقيد هذا بشرطية الطهارة التي أتاهته

• (باب نواقض الوضوء) •

جمع ناقض والنقض في الاصل حل المبرم ثم استعمل في ابطال الوضوء بجماعه الشارع بطلاً مجازاً
 ثم صار حقيقة عرفية وناقض الوضوء ناقض للتميم فانه بدل عنه (عن أنس بن مالك) رضي الله
 عنه (قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على عهد من ينتظرون العشاء حتى يتحقق
 رؤسهم) من باب ضرب يضرب أي تميل من النوم (ثم يصابون ولا يتوضئون) أخرجه أبو داود وصححه
 الدارقطني وأصله في مسلم (وأخرجه الترمذي وفيه يوقفون للصلاة وفيه حتى اتى لسمع لاحدهم
 غطيطاً ثم يقومون فيصاؤون ولا يتوضئون) وحل ذلك على نوم الجالس مدفوع بان في رواية عن أنس
 يضحون جنبهم رواه يحيى القطان قال ابن دقيق العيد يجعل على النوم الخفيف وردبانه
 لا يناسب ذكر الغطيط والاقباط فانهما لا يكونان الا في نوم مستغرق وإذا عرفت هذا قال الاحاديث
 قد اشتملت على خففة الرأس وعلى الغطيط وعلى الاقباط وعلى وضع الجنب وكلها وصفت انهم
 كانوا لا يتوضئون من ذلك فاختلف العلماء في ذلك على أقوال ثمانية لا يأتي ذكرها بكثير فائدة ولا
 يخالو عن قدح وأقربها أن النوم ناقض لحديث صفوان ولكن لفظ النوم في حديثه مطلق ودلالة
 الاقتران ضعيفة فيقيد بالنوم المستغرق الذي لا يبقى معه ادراك ويؤول حديث أنس بعدم
 الاستغراق فقد يغط من هو في مبادئ نوم من استغراقه ووضع الجنب لا يستلزم الاستغراق
 والاقباط قد يكون لمن هو في مبادئ النوم فينتبه فلا يستغرق النوم هذا وقد أطلق بالنوم الاغواء
 والجنون والسكران أي مسكر بجامع زوال العقل قيل هذه الامور ناقضة فان صح كان الدليل الاجماع
 قال الترمذي اختلف العلماء في الوضوء من النوم فرأى اكثرهم انه لا يجب عليه الوضوء اذا نام فاعدا
 أو فاعداً حتى ينام مضطجاً به يقول الثوري وابن المبارك واجدوا قال بعضهم اذا نام حتى غلب على
 عقله وجب عليه الوضوء به يقول الحسن وقال الشافعي من نام فاعداً فرأى رؤياً أو زالت مقعدته
 لو من النوم فعليه الوضوء انتهى (ومن عاتشه رضى الله عنها قالت جاءت فاطمة بنت أبي حبيش
 بضم الحاء فوقع الباء وسكون الياء فمرشدة أسدية وهي زوج عبد الله بن جحش) الى النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله اني امرأة أستهاض من الاستحاضة وهي جريان الدم من فرج
 المرأة في غير أوانه (فلا طهر أفاض الصلاة قال لا تمام ذلك) بكسر الكاف خطاب بلوث (عرف)
 بكسر العين وسكون الراء وفي فتح الباري ان هذا العرق يسمى العاذل بعين مهملة وذال مهملة
 ويقال عاذر بالراء لا يعلل اللام كافي القاموس (وليس بجحش) فان الحيض يخرج من قعر رحم
 المرأة فهو اخبار باختلاف المخربين وبانه ليس بجحش وانها طاهرة قلنهما الصلاة (فاذا أقبلت
 حبضت) بفتح الحاء ويجوز كسرها والمراد بالاقبال ابتداء دم الحيض (فدعي الصلاة) يتضمن
 نهى الخائض عن الصلاة وتخير ذلك عليها وفساد ملائمتها وهو اجماع (واذا أدبرت) هو ابتداء

انقطاعها (فاغسل عنك الدم) أى واغتسل وهو مستقادم من أدلة أخرى (ثم صلى متفق عليه)
الحديث دليل على وقوع الاستحاضة وعلى ان لها حكماً يخالف حكم الحيض وقد بينه صلى الله
عليه وآله وسلم أكمل بيان فانه أقامها بانها لا تدع الصلاة مع جريان الدم وانها تنتظر وقت اقبال
حيضها فتعزل الصلاة فيها واذا أدبرت غسلت الدم واغتسلت كما ورد في بعض طرق البخارى
واغتسل في بعضها كرواية المصنف هنا الاقتصار على غسل الدم والحاصل انه قد ذكر الامر ان
في الاحاديث الصحيحة غسل الدم والاعتسال ثم أمرها بالصلاة بعد ذلك وللعلماء قولان أحدهما
انها يترك ذلك بالرجوع الى عادتها وورد الرادى ايام العادة في حديث فاطمة في بعض الروايات بلقظ
دعى الصلاة قدر الايام التى كنت تحيضين فيها الثانى ترجع الى صفة الدم كما في حديث عائشة في
قصة فاطمة هذه بلقظ ان دم الحيض أسود يعرف فاذا كان ذلك فامسكى عن الصلاة واذا كان
الآخر قوضى وصلى فيكون اقبال الحيضة اقبال الصفة واديارها اديارها (وللبخارى) أى من
حديث عائشة هذا زيادة (ثم توضئ لكل صلاة وأشار مسلم الى انه حذفها عمداً) فانه قال في محضه
بعد سياق الحديث وفي حديث حماد حرف تركا ذكره قال البيهقي هو قوله توضئ لكل صلاة لانها
زيادة غير محفوظة وانه تفرد بها بعض الرواة عن غيره ممن روى الحديث لكنه قرر المصنف في الفتح
انها ثابتة من طرق يتفق معها تفرد من قاله مسلم «واعلم ان المصنف ساق حديث الاستحاضة في
باب التواضع وليس المناسب للباب الا هذه الزيادة لأصل الحديث فانه من أحكام باب
الاستحاضة والحيض وسبب هذه الزيادة هي الجملة على ان دم الاستحاضة حدث من
جمله الاحداث ناقض للوضوء ولذا أمر الشارع بالوضوء لكل صلاة لانه لا يرفع الوضوء محكمه
لأجل الصلاة فاذا فرغت من الصلاة نقص وضوءها وهذا قول الجمهور انها توضأ لكل صلاة
وذهبت الخفيفة الى انها توضأ لوقت كل صلاة وان الوضوء متعلق بالوقت وانها تصلى به القرينة
الحاضرة وما شئت من التوافل وتجمع بين القرينتين على وجه الجواز عند من يجيز ذلك
أولعزوقاها والحديث فيه مضاف «قدر وهو لوقت كل صلاة فهو من مجاز الحذف ولكن لا بد
من قرينة وقد تكلف في الشرح الى ذكر ما عليه يقال انه قرينة للعنف وضعه وذهبت المالكية
الى انه يستحب الوضوء ولا يجب الا يحدث آخر وبأن تحقيق ذلك في حديث حنة في باب الحيض
وتأى احكام الاستحاضة التى تجوز لها وتفارق بها الحائض هنالك فهو محمل الكلام عليها وفي
الشرح سردها هنا وأما هنا فاذ كر حديثها الا باعتبار نقص الاستحاضة للوضوء (وعن علي بن أبي
طالب رضي الله عنه قال كنت رجلاً مذاه) بزنة ضراب صيغة مبالغة من المذى بفتح الميم وسكون
الذال المعجمة وتخفيف اليا وهما ماء بيض لزج رقيق يخرج عند الملاعبة أو تذكرة الجماع
أو ارادته يقال مذى زيد يمدى مثل مضى يمضى وأمدى يمدى مثل أعطى يعطى (فأمرت المقداد)
وهو ابن الاسود الكندي (ان يسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أى عما يجب على من أمدى
(فسأله فقال فيه الوضوء متفق عليه واللفظ للبخارى) وفي بعض النسخة عند البخارى بعد هذا
فأستحييت ان أسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي لفظ لكان يستمنى وفي النسخة لكان فاطمة
ووقع عند أبي داود والنسائي وابن خزيمة عن علي بلقظ كنت رجلاً مذاه فجعلت أغتسل منه في
الستامة حتى تشقق ظهري وزاد في لفظ البخارى فقال توضأ وأمسك ذكره وفي مسلم اغسل

ذكر لئو توضحاً وقد وقع اختلاف في السائل هل هو المقداد كما في هذه الرواية أو عمار كما في رواية أخرى
وفي رواية أخرى أن علياً هو السائل وجمع ابن حبان بين ذلك بان علياً أمر المقداد أن يسأل ثم سأل
بنفسه ألا أنه تعقب بأن قوله فاستحييت دال على أنه لم يباشر السؤال فنسب السؤال إليه في رواية
من قال ان علياً سأل مجاز لكونه الأمر بالسؤال والحديث دليل على ان المذي ينقض الوضوء
ولاجله ذكره المصنف في هذا الباب وروى الترمذي عن علي قال سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عن المذي فقال من المذي الوضوء ومن المني الغسل قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح وقد
روى عن علي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غير وجه وهو قول عامة أهل العلم من أصحاب
النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين وبه يقول الشافعي وأحمد وأحق انتهى ودليل على أنه
لا يوجب غسله وهو إجماع ورواية توضحاً وغسل ذكر لا لا يقتضي تقديم الوضوء لان الواو لا تقتضي
الترتيب ولان رواية مسلم بين المراد أو ما اطلاق لفظ ذكر كلفه وظاهر في غسل الذكر كله وليس
كذلك اذ الواجب غسل محل الخارج وانما هو من اطلاق لفظ الكل على البعض والقرينة ما علم
من قواعد الشرع وذهب البعض الى أنه يغسله كله عملاً بلفظ الحديث وأبده رواية أبي داود يغسل
ذكره وأنتبه وتوضاً وعنده أيضاً تغسل من ذلك فرجيك وأنتيك وتوضاً للصلاة الا ان زيادة
غسل الاثنين قد طعن فيها وذلك انها من رواية عروة عن علي وعروة لم يسمع من علي الا انه رواه
أبو عروانة في صحيحه من طريق جيدة عن علي بالزيادة قال المصنف في التلخيص واسناده لا طعن
فيه فمعصته لا عذر عن القول بها قبل والحكمة فيه انه اذا غسله كله تغلص فبطل خروج
المذي واستدل بالحديث على نجاسة المذي (عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قبل بعض نسائه ثم خرج الى الصلاة ولم توضأ أخرجه أحمد وضعفه البخاري) وأخرجه
أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه قال الترمذي وقد روى نحوه هذا عن غير واحد من أهل
العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة
قالوا ليس في القبلة وضوء قال وسعت محمد بن اسمعيل يضعف هذا الحديث وأبو داود أخرجه
من طريق إبراهيم عن عائشة ولم يسمع منها شيئاً فهو مرسل وقال النسائي ليس في هذا الباب
حديث أحسن منه ولكنه مرسل قال المصنف روى من عشرة أوجه عن عائشة أو ردها البيهقي
في الخلافات وضعفها وقال الترمذي وابن حزم لا يصح في هذا الباب شيء وان صح فهو محمول على
ما كان عليه الامر قبل نزول الوضوء من اللبس اذا عرفت هذا فالحديث دليل على ان لمس المرأة
وتقبيله لا ينقض الوضوء وهذا هو الاصل فالحديث مقرر للاصل وذهب الشافعية الى أن
لمس من لا يحرم نكاحها ناقض للوضوء مستلدين بقوله تعالى أو لاستم النساء فلم يزل الوضوء من
اللمس قالوا واللمس حقيقة في البلويث يذيقه على معناه هذا قراءة ولمستم فانها ظاهرة في مجرد
لمس الرجل من دون أن يكون من المرأة فعل وهذا يتحقق بقا اللفظ على معناه الحقيقي فقرأت
أو لاستم كذلك اذا اصل اتفاق معنى القراءتين وأجيب عن ذلك بصرف اللفظ عن معناه
الحقيقي للقرينة فيصم على المجاز وهو ناجل الملاسة على الجماع واللمس كذلك والقرينة
حديث عائشة المذكور وهو وان قد حقه لماسعت فطرقه يقوى بعضها بعضاً وحديث عائشة في
البخاري في أنها كانت تعترض في قبلته فاذا قام يصلي فغزها فقبضت رجلها أي عند سجوده يؤيد

حديث الباب ويؤيد بقاء الاصل ويدل على انه ليس اللمس بشاقض وأما اعتذار المصنف في فتح
الباري عن حديثه هذا بأنه يحتمل أنه كان بجائل أو أنه خاص به فهو بعيد عن مخالفة الظاهر وقد فسر
على عليه السلام الملامسة بالجماع وفسرها ابن عباس بذلك فأخرج عنه عبيد بن حميد أنه فسر
اللامسة بمعدن وضع أصبعيه في أذنيه ألا وهو النكح وأخرج عنه الطستي أنه سأله نافع بن
الازرق عن الملامسة ففسرها بالجماع مع أن تركيب الآية الشريفة وأسلوبها يقتضي أن يراد
بالملامسة الجماع فإنه تعالى عد من مقتضيات التيمم المني من الغائط تنبيهاً على الحدث الأصغر
وعند الملامسة تنبيهاً على الحدث الأكبر وهو مقابل لقوله تعالى في الأمر بالغسل بالماء ما إن كنتم
جنباً فاطهروا ولو جلست الملامسة على اللمس الناقض للوضوء لكانت التنبيه على أن التراب يقوم
مقام الماء في رفعه الحدث الأكبر وخاف صدور الآية والعنفية تفاسيل لا ينتهض عليها دليل
(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا وجد أحدكم في
بطنه شيئاً فاشكل عليه أخرجه منه شئاً أم لا فلا يخرج من المسجد) إذا كان فيه لأعادة الوضوء
(حتى يسمع صوتاً) للخارج (أو يجدها أخرجه مسلم) وليس السمع أو وجدان الريح شرطاً في
ذلك بل المراد حصول اليقين وهذا الحديث الحديث الحليل أصل من أصول الاسلام وقاعدة جلية من
قواعد الفقه وهو أنه دل على أن الاشياء يحكم بقائهما على أصولها حتى يتيقن خلاف ذلك وأنه
لا أثر لذلك الظارئ عقباً فمن حصل له شك أو ظن بأنه أحدث وهو على يقين من طهارته لم يضره
ذلك حتى يحصل له اليقين كما أفاده قوله حتى يسمع صوتاً أو يجدها فإنه علقه بحصول ما يحسه
وذكرهما قتيلاً لا لا وكذلك سائر النواقض كالذي والودي ويأتي حديث ابن عباس أن الشيطان
يأتي أحدكم فينفض في مقعده فيفضل إليه أنه أحدث ولم يحدث فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو
يجدها والحديث عام لمن كان في الصلاة أو خارجها وهو قول الجاهل والمالكية تفاسيل وفروق
بين من كان داخل الصلاة وخارجها لا ينتهض عليها دليل (وعن طلق) بفتح الطاء وسكون اللام
(ابن علقم) الحنفى الجاهلي قال ابن عبد البر انهم من أهل اليمامة (قال قال رجل مستدركي أو
قال الرجل يسد ذكر في الصلاة عليه الوضوء فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا) أي لا وضوء
عليه (انما هو) أي الذكر (بضعة) بفتح الباء وسكون الصاد (منك) أي كاليد والرجل وتحوها
وقد علم أنه لا وضوء من مس البضعة منك (أخرجه الترمذي وصححه ابن حبان وقال ابن المديني)
بفتح الميم نسبة إلى جده والافهوعلى بن عبد الله قال الذهبي هو حافظ العصر قدوة أهل هذا الشأن
ولنسنة ١٦١ ومن تلاميذه البخاري وأبو داود قال ابن مهدي هو أعلم الناس بحديث رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قال النسائي كان خلق لهذا الشأن قال النووي له نحو من مائة مصنف
(هو أحسن من حديث بسرة) بضم الباء وسكون السين ويأتي حديثاً قريباً من هذا الحديث رواه
أيضاً أحمد والدارقطني قال الطحاوي اسنادهم مستقيم غير مضطرب وصححه الطبراني وابن حزم
وضعه الشافعي وأبو حاتم وأبو زرعة والدارقطني والبيهقي وابن الجوزي والحديث دليل على ما هو
الأصل من عدم نقض لمس الذك للوضوء وهو مروى عن علي والحنفية قال الترمذي وقد روى
عن غيره واحداً من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبعض التابعين أنهم لم يروا الوضوء من مس
الذك وهو قول أهل الكوفة وابن المبارك وهذا الحديث أحسن شئ روي في هذا الباب انتهى

وذهب الى ان مسه يقض الوضوء جماعة من الصحابة والتابعين ومن أئمة المذاهب أجدوا الشافعي
 مستدلين بحديث بكرة وهو قوله **(يعني وعن بكرة بنت صفوان)** بن نوفل القرشي الاسدي كانت من
 المبايعات لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم روى عنها ابن عمر وغيره **(أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من مس ذكره فليستوا أخرجه الحنفية وصححه الترمذي وابن حبان وقال البخاري هو أصح شيء في هذا الباب)** وأخرجه أيضاً الشافعي وأجدوا ابن خزيمة والخالك وابن الخارود
 وقال القارظي صحيح ثابت وصححه يحيى بن معين **(١)** والبيهقي والخاريزي والقدر فبه بأنه رواه
 عروة عن ممران أو عن رجل مجهول غير صحيح فقد ثبت ان عروة سمع من بكرة عن غير واسطة كما
 برز به ابن خزيمة وغيره من أئمة الحديث وكذلك القدر فبه بأن هشام بن عروة الراوي له عن أبيه
 لم يسمعه من أبيه غير صحيح فقد ثبت أنه سمعه من أبيه فاندفع القدر وصح الحديث به استدلالاً من
 سمعت من الصحابة والتابعين وأجدوا الشافعي على نقض من ذكر للوضوء والمراد منه من غير
 حائل لأنه أخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة إذا أفشى أحدكم يده الى فرجه ليس
 دونها نجس ولا يستغسل عليه الوضوء وصححه ألكم وابن عبد البر قال ابن السكن هو أجدوا
 ما روى في هذا الباب قال ابن حبان وغيره وخبر طلق في عدم النقض منسوخ قاله ابن النقيب في
 أدلة المتأخرين وزعمت الشافعية ان الإفضاء لا يكون الا بالسلطان الكفو له لا نقض اذا لم يذكر
 بظاهر كفه ورد عليهم المحققون بان الإفضاء لغة الوصول أعم من أن يكون سلطان الكفو أو ظاهرها
 قال ابن حزم لا دليل على ما قالوه لا من كتاب ولا من قول ولا من قياس ولا رأى
 صحيح وأيد حديث بكرة أحاديث أخر عن سبعة عشر صحابياً أخرجه في كتب الحديث ومنهم طلق
 ابن علي راوي هدم النقض روى عنه النقض أيضاً وتناول من ذكر حديثه في عدم النقض بأنه كان
 في أول الامر فانه قدم في أول الهجرة قبل غارته صلى الله عليه وآله وسلم مصدبه حديثه منسوخ
 بحديث بكرة فانها متأخرة الاسلام وأحسن من القول بالنسخ القول بالرجوع فان حديث بكرة
 أرجح لكثرة من صحبه من الأئمة ولكثرة فتواه له لان بكرة حديثه في دار المهاجرين والانصار
 وهم متوافرون ولم يرفع أحد بل علمنا ان بعضهم صار اليه وصار اليه عروة عن روايته فانه رجوع
 الى قولها وكان قبل ذلك يرفعها وكان ابن عمر يحدث عنها ولم يزل يتوضأ من مس ذكره حتى مات
 قال البيهقي في ترجيح حديث بكرة على حديث طلق بن علي انه لم يخرج صحابياً صحيحاً ولم يصح
 بأحد من رواه وقد احتجنا بجميع رواة حديث بكرة ثم ان حديث طلق من رواية قيس بن طلق
 قال الشافعي **(٢)** قدسنا عن قيس بن طلق فلم نجد من يعرفه بما يكون لنا قبول خبره وقال أبو حاتم
 وأبو زرعة قيس بن طلق ليس ممن تقدم به حجة وهياه وأما مالك فليستوا أخرجه الحديثان عنده قال
 بالوضوء من مس الذكر كما لا يجزأ **(يعني وعن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من مس ذكره فليستوا أخرجه ابن ماجه وضعفه أجدوا وغيره)** ورواه الترمذي من
 حال انصرفه ووضوءه **(لا يتكلم أخرجه ابن ماجه وضعفه أجدوا وغيره)** ورواه الترمذي من
 حديث أبي الدرداء ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال **(يعني وعن أبي عيسى وقد رأى غير
 واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وغيرهم من التابعين الوضوء من**

(١) هذا هو الحق وان كان
 المهدي في البحر ذكر أن
 ابن معين ضعفه فحادث
 نقض من ذكر والحق
 ما هنا انه صحبه وقد أوضحه
 السيد حواشي البصر
 أبو النصر على حسن حال

(٢) عبارة الشافعي كانت
 عنه انزكشي بلفظ ولا يصحها
 ابن عمر لم يزل يتوضأ منه
 حتى مات على حسن حال

التي موالعاف وهو قول صفوان الثوري وابن المبارك وأحمد وأحمد وقد جرد حسين المعلم هذا
 الحديث وحديث حسين أصح شيء في هذا الباب انتهى وحاصل ما ضعفوا حديث الباب به أن
 وصله غلط والصحيح أنه مرسل قال أحمد والبيهقي المرسل الصواب فمن يقول إن المرسل جهة قال
 ينقض ما ذكره والنقض بالنفي مذهب الحنفية وشرط أن يكون من المعدة إذا لم يسم قبا
 إلا ما كان منها وأن يكون مل القم دفعة تلور ودما بقصد المطلق هنا وهو في ذار عيلا القم كما في
 حديث عمار وإن كان قد ضعف وذهب الشافعي ومالك إلى أن التي من غير ناقص لعدم ثبوت حديث
 عائشة هذا أمر فوعا والاصل عدم النقض فلا يخرج عنه الأدليل قوي وأما الرافعي فنفي نقضه
 الخلاف أيضا في قال بنقصه فهو عمل بهذا الحديث ومن قال بعدم نقضه فانه عمل بالاصل ولم
 يرفع هذا الحديث لضعفه وأما الدم الخارج من أي موضع من البدن غير السيلين فيأتي الكلام
 عليه في حديث أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم احتجم وصلى ولم يمسح وأما القلس وهو ما يخرج
 من الخلق مثل القم أو دونه وليس في مكان عاقفهو التي قاله الجوهري في المعجم وابن الأثير في
 النهاية قال أكثر على أنه غير ناقص لعدم موضوع الدليل فلا يخرج عن الأصل وأما المني فقد تقدم
 الكلام فيه وأنه ناقص إجماعاً وأما آقاده الحديث من البناء على الصلاة بعد الخروج منها وإعادة
 الوضوء حيث لم يتكلم فمخلاف فروى عن الحنفية والمالكية وقدم قول الشافعي أنه يبقى ولا
 نقصد صلاته بشرط أن لا يفعل مفسداً كما أشار إليه الحديث بقوله لا يتكلم وقال الشافعي في آخر
 قوله إن الحديث بقصد الصلاة قلنا سمي من حديث طلق بن علي إذا فسد أحدكم في الصلاة
 فليستصرف وليتوضأ وبعد الصلاة رواه أبو داود وبقي الكلام عليه إن شاء الله تعالى (وعن
 جابر بن مرة) بفتح السين وضم الميم العاصري زل الكوفة ومات بمأسنة ٢٤ وقيل سنة ٦٦ (أن
 رجلا سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أوضأ من لحوم الغنم) أي من أكلها (قال أنشئت قال
 أوضأ من لحوم الأبل قال نعم) (آخر جملة) وروى نحوه أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم
 من حديث البراء بن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أوضأ من لحوم الأبل
 ولا توضأ من لحوم الغنم قال ابن خزيمة لم أر خلافاً في علم الحديث أن هذا الخبر صحيح من جهة
 النقل لهذا لا نقله والحدوثان دليلان على نقض الوضوء من لحوم الأبل وإن من أكلها امتنع
 وضوءه وقال بهذا أحمد وأحمد وأحمد وابن المنذر وابن خزيمة واختاره البيهقي وحكاه عن أصحاب
 الحديث مطلقاً وعكس عن الشافعي أنه قال إن صحت الحديث في لحوم الأبل قلت به قال البيهقي قد
 صح فيه حديثان حديث جابر وحديث البراء وذهب إلى خلاف جماعة من الصحابة والتابعين
 ويروي عن الشافعي وأبي حنيفة قالوا والحدوثان ما نسوخا بحديث أنه كان آخر الأمرين
 منه صلى الله عليه وآله وسلم عدم الوضوء مما استناراً خرج به الأربعة وإن كان من حديث
 جابر قال النووي دعوى التسخ بطلان هذا الأخير عام وذلك خاص والخاص يقدم على
 العام وكلامه هذا مبني على تقديم الخاص على العام مطلقاً تقدم الخاص أو أخرجه مستثناة
 خلافاً في الأصول أو أن المراد بالوضوء التطهير وهو بفعل اليد لاجل الزهومة كما جاء
 في الوضوء من اللبن وإن لم يسم والواو في اللبن المختص من شربه وذهب البعض إلى أن الأمر
 بالوضوء من لحوم الأبل للاستعجاب لا للإيجاب وهو خلاف ظاهر الأمر وأما لحوم الغنم فلا تنقض

(١) قال الزركشي وإنما أمر
 الشارع بالوضوء من لحوم
 الأبل لأنها خلقت من الحان
 ولذا أمر بالتسمية عند ركوعها
 فأمر بالوضوء من أكلها كما
 أمر بالوضوء عند الغضب
 ليزول استيلاء الغضب اه
 قلت وقد ورد أنها خلقت
 من الشياطين وإن على
 قدره كل يعبر شيطان اه
 على حسن خان

بأكلها بالاتفاق كذا قيل ولكن حكى في شرح السنة وجوب الوضوء مما مست النار عن عمر بن
 عبد العزيز فإنه كان يوضأ من السكر قلت وفي الحديث مأخذ لتجديد الوضوء على الوضوء فإنه
 حكم به لم يقض الأكل من لحوم الغنم وأجاز له الوضوء وهذا تجديد للوضوء على الوضوء والله
 أعلم (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غسل ميتا
 فليغتسل ومن جملة فليغتسل أخرجه أحمد والنسائي والترمذي وحسنه وقال أحمد لا يصح في هذا
 الباب شيء) وذلك أنه أخرجه أحمد عن طريقين فيها ضعيف ولكن قد حسنه الترمذي وصححه ابن
 حبان وبورود عن طريقين فيها ضعيف وذكر الماوردي أن بعض أصحاب الحديث خرج له مائة
 وعشرين طريقا وقال أحمد أنه منسوخ بما رواه البيهقي عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم
 قال ليس عليكم في غسل ميتكم غسل إذا غسلتموه إن ميتكم يموت طاهرا وليس ينبغي فحسبكم
 أن تغسلوا أيديكم ولكن ضعفه البيهقي وتعقبه المصنف لأنه قال البيهقي هذا ضعيف والحل فيه
 على أبي شعبة فقال المصنف أبو شعبة هو إبراهيم بن أبي بكر بن شعبة أحجبه النسائي ووثقه الناس
 ومن فوقه أحجبه البخاري إلى أن قال فالحديث حسن ثم قال فالجرح عنه وبين الأمر في حديث
 أبي هريرة أن الأمر للندب انتهى قلت وقرئ حديث ابن عباس هذا وحديث ابن عمر عند
 عبد الله بن أحمد كأن غسل الميت ثمان يغتسل ومئمان لا يغتسل قال المصنف أسنده صحيح وهو
 أحسن ما جرح به بين هذه الأحاديث وأما قوله من جملة فليغتسل فلا أعلم تأيلا بأنه يجب الوضوء من
 جملة ولا يستدب أنتهي قلت ولكنه مع نصوص الحديث لا عذر عن العمل به وبفسر الوضوء
 بغسل اليدين كما أخرجه حديث ابن عباس ويكون للندب كما يفيد التعليل بقوله إن ميتكم يموت
 طاهرا فإن لمس الطاهر لا يوجب غسل اليدين منه فيكون في محل الميت غسل اليدين نيبا والمراد
 إذا جملة مباشر البدن بقرينة السياق ولقوله يموت طاهرا فإنه لا يناسب ذلك الأمن مباشرة بالجل
 (وعن عبد الله بن أبي بكر رضي الله عنهما) أمه وأم أسماء واحدة أسلم قديما وشهد مع رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم الطائف وأصابهم انتقاض بعد سنين فثابت منه في سنة ١١ وصلى
 عليه أبو بكر الصديق رضي الله عنه (أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم لعمر بن حزم) بن زيد الخزازي البصري يكنى أبا الفضل أول ما شهدنا الخندق واستعمله
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على نجران وهو ابن سبع عشرة سنة ليقتطعهم في الدين ويعلمهم
 القرآن الكريم ويأخذ صدقاتهم وكتب له كتابا فيه القرائن والسنة والصدقات والديات ونوفى
 عمرو بن حزم في خلافة عمر بالمدينة ذكر هذا ابن عبد البر في الاستيعاب (أن لا يمس القرآن الا طاهر
 رواه مالك في مسنده وسلا وسلا والنسائي وابن حبان وهو معقول) حقيقة المعاول الحديث الذي يطلع
 على الوهم فيما يقرأ من جميع الطرق فيقال له معقول ومعلول والوجود أن يقال معقول من أجله والله
 عبارة عن أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فآثرت فيه وقدحت وهو من أغص أنواع
 علوم الحديث وأدقها ولا يقوم بذلك الأمن رزقه الله فهما ناقبا وحفظا واسعا ومعرفة تامة بمراتب
 الرواة ومملكه تقوى بالأسانيد والمتون وانما قال المصنف أن هذا الحديث معقول لأنه من رواية
 سليمان بن داود وهو متفق على تركه كما قاله ابن حزم وهو حق ذلك فإنه ظن أنه سليمان بن داود البجلي
 وليس كذلك بل هو سليمان بن داود الخولاني وهو ثقة أثني عليه أبو زرعة وأبو حاتم وعثمان بن

سعيد وجماعة من الحفاظ والماتى هو المتفق على ضعفه وكأب عمرو بن حزم تلقاه الناس بالقبول
 قال ابن عبد البر انه أشبه المتواتر لتلقى الناس بالقبول وقال يعقوب بن سفيان لا أعلم كتاباً أصح
 من هذا الكتاب فان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين يرجعون اليه ويدعون
 رأيهم وقال الحاكم شهد عمر بن عبد العزيز وامام عصره الزهري بالعصمة لهذا الكتاب وفي الباب
 من حديث حكيم بن حزام لا يمس القرآن الا طاهر وان كلن في اسناده مقال الا انه ذكر الهيثمي في
 مجمع الزوائد من حديث عبد الله بن عمر انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يمس
 القرآن الا طاهر قال الهيثمي رجاله موثقون ذكره شاهدين ولكنه بقي في النظر في المراد من الطاهر
 فانه لفظ مشترك يطلق على الطاهر من الحديث الاكبر والطاهر من الاصغر ويطلق على المؤمن
 وعلى من ليس على يده نجاسة ولا بد له على معين من قرينة وأما قوله سبحانه لا يمس الا الطهرون
 فالأوضح ان الضمير للكتاب المكنون الذي سبق ذكره في صدر الآية وان الطهرون هم الملائكة
 فالمراد به الوج محفوظ مثل قوله تعالى في مصحفه مطهرة بأيدي سفرة كرام بررة (١) وعن عائشة
 رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يذكر الله على كل أحيائه رواه مسلم وعلقه
 البخاري) والحديث مقرر للاصل وهو ذكر الله على كل حال من الاحوال وهو ظاهر في عموم الذ كر
 فيدخل تلاوة القرآن ولو كان جنباً الا انه قد خصه حديث على عليه السلام الا في باب
 الغسل كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ القرآن ما لم يكن جنباً واحديث آخر فيه
 تناقض وكذلك هو مخصص بحالة الغائط والبول والجماع هذا اذا جاز الذ كر في هذا الحديث على ذ كر
 اللسان وأما ذ كر في الجنان فلا مانع من ذلك قال العارفي ابن عمر بن صاحب التتمعات
 لكن يكون الذ كر في حال الجنابة مختصاً بالباطن الذي هو ذ كر الاله وهو في سائر حالاته مختص بالمقام
 وانما وقع اللبس على من لا معرفة له بأحوال أهل الكمال فتفرقوا واختلفوا قال ولنا من نسخة مبراة
 وافرق تنقيح الحافظ على ذلك انتهى والمراد بكل أحيائه معظمها كما قال تعالى يذكر الله قياماً
 وقعوداً على جنوبهم والمهنف ذكر الحديث ثلثاً يتوهم ان نواقض الوضوء مائة من ذ كر الله تعالى
 (٢) وعن أنس بن مالك رضي الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم احتجم وصلى ولم يتوضأ
 أخرجه الدارقطني ولبسته) أي قال هولاء وذلك ان في اسناده صالح بن مقاتل وليس بالقوى وذكره
 النووي في فصل الضعيف والحديث دليل (١) ومقرر للاصل على ان خروج الدم من البدن غير
 الفرجين لا ينقض الوضوء وفي الباب أحاديث تفيد عدم نقضه عن ابن عمر وابن عباس وابن أبي
 أوفى وقد اختلف العلماء في ذلك قال الشافعي ومالك وجماعة من الصحابة والتابعين ان خروج الدم
 من البدن من غير السيلين ليس بناقض لحديث أنس هذا وما أيدهم من الآثار عن ذ كرناه وقوله
 صلى الله عليه وآله وسلم لا وضوء الا من ربح أو ربح أو ربح أخرجه أجدو الترمذي وصححه وأجد
 والطبراني بلفظ لا وضوء الا من ربح أو ربح ولان الأصل عدم النقض حتى يقوم ما يرفع الأصل
 ولم يحم دليل على ذلك (٢) (وعن معاوية) هو ابن أبي سفيان صخر بن حرب هو أبو من مسلمة الفتح
 ومن الموثقة قالوا بهم ولده عمر الشام بعد موت يزيد بن أبي سفيان ولم يزل يهايمتوليا أربعين سنة الى
 ان مات سنة ستين في شهر رجب بمشقة وله ثمان وسبعون سنة رحمه الله تعالى فقد تجاوز الحد

(١) قال النووي لم يصح
 بالنسبة والضعف في
 الصلوات ولا في عدم ذلك
 حديث صحيح اه أبو النصر

في حربه مع علي رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العين) أراد بالنفس والمراد العينان من كل إنسان (وكأنه) يكسر الواو والماء (الس) بفتح السين ويكسر الهاء هي الذر والوكاء ما ترط به الخريطة أو نحوها (فإذا نامت العينان استطلق الوكاه) أي انحل (رواه احمد والطبراني وزاد) أي الطبراني (ومن نام فليتوضأ وهذه الزيادة في هذا الحديث) وهو قوله ومن نام فليتوضأ (عند أبي داود من حديث علي) عليه السلام ولقظه العين وكاه السه في نام فليتوضأ (دون قوله استطلق الوكاه في كلا الاسنادين ضعف) اسناد حديث معاوية حديث علي رضي الله عنهم ما قال في اسناد حديث معاوية بقية عن أبي بكر بن أبي حريم وهو ضعيف وفي حديث علي أيضا بقية عن الوضين بن عطاء قال ابن أبي حاتم سألت أبي عن هذين الحديثين فقال ليسا بقويين وقال احمد حديث علي أثبت من حديث معاوية وحسن المنذري والنووي وابن الصلاح حديث علي والحديثان يدلان على أن النوم ليس بتقص بنفسه وانما هو مظنة التقص فهم من أدلة القائلين بذلك ودليل على أنه لا ينقص الا النوم المستغرق وكان الاولى بحسن الترتيب ان يذكر المصنف هذا الحديث عقب حديث أنس في أول باب النواقض كما لا يخفى (ولأن داود ابضاع ابن عباس مرفوعا انما الموضوع على من نام مضطجعا وفي اسناده ضعف أيضا) لأنه قال ابوداود انه حديث منكر وبين وجه تكارره في السنن وفيه المحصر على أنه لا ينقص الا النوم المضطجع لا غير ولو استغرقه النوم فالجمع بينهما وبين ما مضى من الاحاديث انه خرج على الاغلب فان الاغلب على من أراد النوم الاضطجاع فلا عارضة (وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يأتي أحدكم الشيطان في صلاته) أي حال كونه فيها (فينفخ في مقعده فيجعل اليه) يحتمل انه مبني للفاعل وفيه ضمير للشيطان وأنه الذي يجعل أي يوقع في خيال المصلي ويحتمل انه مبني للمفعول ونائبه (انه أحدث ولم يحدث فاذا وجد ذلك فلا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجدر بها أخرجه البزار) بفتح الباء وتشديد الزاي وبعد الانقراء هو الحافظ العسامة أبو بكر أحد بن عمرو بن عبد الخالق البصري صاحب المستند الكبير الملقب أخذ عن الطبراني وغيره وذكره الدارقطني وأثنى عليه ولم يذكره في ولادته ولا وفاته والحديث تقدم ما يفيد معناه وهو اعلام من الشارع بتسليط الشيطان على العباد حتى في أشرف العبادات ليقصد ما عليهم وأنه لا يضرهم ذلك ولا يخرجون عن الطهارة الا يقين (وأصله في المعصية من حديث عبد الله بن زيد) ولمسلم عن أبي هريرة نحوه (تقدم حديث أبي هريرة في هذا الباب) وللإمام عن أبي سعيد (هو المنذري رضي الله عنه) مرفوعا اذا جاء أحدكم الشيطان فقال (أي وسوس له قائلا) انك أحدثت فليقل كذبت) يحتمل ان يقوله لفظا أو في نفسه ولكن قوله (وأخرجه ابن حبان بلفظ فليقل في نفسه) يثبت ان المراد الاخر منه وقد روى حديث الحاكم بن زيادة بعد قوله ككذبت الا ما وجد بها وجمع صوتا بأنه وتقدم ما تنبيه هذه الاحاديث ولو ضم المصنف هذه الروايات الى حديث أبي هريرة الذي قدمه وأشار اليه هناك كان أولى بحسن الترتيب لما عرفت وهذه الاحاديث دالة على حرص الشيطان على افساد عبادة بني آدم خصوصا الصلوات وما يتعلق بها وأنه لا يأنهم غالب الا من باب التشكيك في الطهارة تارة بالقول وتارة بالفعل ومن هنا تعرف ان أهل الوسواس في الطهارات امتثلوا ما فعله وقاله

(باب آداب قضاء الحاجة)

الحاجة كتابه عن خروج البول والغائط وهو مأخوذ من قوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قعد أحدكم لحاجته وبعبصره الفقه بإياب الاستطابة للحديث ولا يستطيب بيمنه والمحدثون بإياب التخلي مأخوذ من قوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل أحدكم الخلاء والتبرز من قوله البراز في الموارد فالكل من العبارات صحيح ولو عبر بإياب المذهب لكان له وجه أيضا لقوله في الحديث كان إذا ذهب المذهب أبعد عنه (عن أنس بن مالك) رضى الله عنه (قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل الخلاء) بمدد المكان الخالي كانوا يقصدونه لقضاء الحاجة (وضع خاتمه أخرجه الأربعة وهو معلول) وذلك لأن من رواية همام عن ابن جريج عن الزهري عن أنس ورواته ثقات لكن ابن جريج لم يسمع من الزهري بل سمعه من زياد بن سعد عن الزهري عن أنس ولكن بلفظ آخر وهو أنه صلى الله عليه وآله وسلم اتخذ خاتما من ورق ثم ألقاه والوهم فيه من همام كما قاله أبو داود وهمام ثقة كما قاله ابن معين وقال أحمد ثبت في كل المشايخ وقدرى الحديث عرفوا وموقوف على أنس من غير طريق همام وأرداه البيهقي شاهدا إلا أنه قال بعد سماعه هذا شاهد ضعيف ورواه الحاكم أيضا بلفظ أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لبس خاتما نقشه محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان إذا دخل الخلاء وضعه والحديث دليل على الإبعاد عند قضاء الحاجة كما يرشد إليه لفظ الخلاء فإنه يطلق على المكان الخالي وعلى المكان المعتد لقضاء الحاجة وبأن في حديث المغيرة ما هو أصرح من هذا بالفظ فانطلق حتى تبارى وعند أبي داود كان إذا أراد البراز فطلق حتى لا يراه أحد ودليل على تعبد ما فيه ذكر الله عند قضاء الحاجة قال بعضهم يحرم إدخال المصنف الخلاء لغير ضرورة قيل فلو عطل عن تعبد ما فيه ذكر الله حتى اشتغل بقضاء حاجته غيبه في فيه أو بعمامة أو نحوها وهذا فعل منه صلى الله عليه وآله وسلم وقد عرف وجهه وهو صيانة ما فيه ذكر الله عن المجلات المستحبة قبل على نبيه وليس خاصا بالخاتم بل في كل ملبوس فيه ذكر الله في (وعنه) أي عن أنس بن مالك رضى الله عنه (قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل الخلاء) أي أراد دخوله (قال اللهم اني أعوذ بك من الخبث) بصحين ويجوز أن كان الباء جمع خبث (والخبثات) جمع خبيثة يريد بالاولى ذكر الشياطين وبالثانية أناتهم قال الشيخ زكريا في فتح العلام استعاذة النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك أنما هي اظهار للعبودية وتعليم للامة والافهم معصوم منه ونسب التسمية قبله وقد جاء في رواية من حديث أنس بسم الله اللهم الخ انتهى (أخرجه السبعة) ولسعيد بن منصور كان يقول بسم الله اللهم للحديث قال المصنف في الفتح ورواه المعمرى واستأذنه على شرط مسلم وفيه زيادة التسمية ولم أرها في غيره وإنما قلنا إذا أراد دخوله لقوله دخل لانه بعد دخول الخلاء لا يقول ذلك وقد صرح بما قرناه البزار في الادب المفرد من حديث أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أراد أن يدخل الخلاء الحديث وشو هذا في الامكنة المعدة لذلك بقرينة الدخول ولذا قال ابن بطال رواية إذا أتى أهم لشهولها وبشرع هذا الذي في غير الاماكن المعتد لقضاء الحاجة وإن كان الحديث ورد في الحشوش وإنما تحضرها الشياطين

أخرج البيهقي في السنن بإسناده إلى زيد بن أرقم أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال إن هذه الحشوش
مختصرة فإذا أتى أحدكم الخلا فليقل أعوذ بالله الخ والحشوش الكنف ومواضع قضاء الحاجة
الواحد حش بالفتح وأصله من حش البستان لانهم كانوا يغتطون في البساتين أقامه في النهاية
ويشرح القول بهذا في غير الأماكن المصنوعة عند إرادة رفع ثيابه وفيها قبل دخولها وظاهر
حديث أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يحجر بهذا الذكر فيصن الجهر به (وعن أنس)
رضي الله عنه وكله ترك الأضمار فليقل وعنه بعد الاسم الظاهر بخلافه في الثاني وفي بعض
النسخ من بلوغ المرام وعنه بالأضمار أيضا وهو كذلك في نسخة مقروءة على الشيخ زكريا الأنصاري
رحمه الله (قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدخل الخلا فاجلأ أو غلام) الغلام
هو المراهق قبل إلى الحد السبع السنين وقيل إلى الالتمام وطلق على غيره مجازا (نحو
ادواة) بكسر الهمزة والأصغير من جلد ينضج لهما (من ماء وعسرة) يفتح العين وفتح النون هي
عصا طوله في أسفلها نحر ويقال رخم قصير (فيستحي بالماء متفق عليه) المراد بالخلا هنا الفضاء
بقربه العزة لأنه كان ذاتوا صلى إليهما في القضاء ويستتر بهما إن يضع عليهما ياء أو لم يوضع ذلك
من قضاء الحاجات التي تعرض له ولأن حديثه في البيوت يخص بأهله والغلام الآخر اختلف
فيه فقيل ابن مسعود وأطلق عليه ذلك مجازا أو بعده قوله نحوي فإن ابن مسعود كان كبيرا فليس
نحو أنس في سننه ويحتمل أنه أراد نحوي في كونه يخدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيسمع فإن
ابن مسعود كان صاحب سواد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحمل نعله وسواكه وألانه
مجاز وقيل أبو هريرة وقيل جابر بن عبد الله والحديث دليل على جواز الاستفاد بالصغير وعلى
الاستصحاب لما به وقد أثبت الأحاديث ذلك فلا ممانع لا تكرار ما ليل وعلى الأمر رجح من الاستصحاب
بالخبرة وكأه أخذ من زيادة التكاف بحمل الماء ولو كان يساوي بالخبرة أو هي أرجح منه لما
احتاج إلى ذلك والجهور من العلماء على أن الأفضل الجمع بين الخبرين والله فإن اقتصر على
أحدهما قالما أفضل حيث لم يردا الصلاة فإن أرادها خلاف فنقول تجزئ الخبرين بالخبرة لا يوجب
ومن يقول لا تجزئ يوجب ومن آداب الاستصحاب لما سمع السبلات من بعده كما أخرج أبو داود
من حديث أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أتى الخلا أتته بماء في نور
أو ركوة فاستنح منه ثم مسح يده على الأرض وأخرج الترمذي من حديث جابر قال كتبت
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأتى الخلا ففقد حاجته ثم قال يا جبرهات طمورا فأتته بماء
فاستنح ثم قال بيده فذلك بها الأرض وبأني مثله في الغسل (وعن المغيرة بن شعبه رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خذ الادواة فاطلق) أي النبي صلى الله عليه وآله
وسلم (حتى توارى عني ففقد حاجته متفق عليه) الحديث دليل على التوارى عند قضاء الحاجة
ولا يجب الأدل دليل ففقد ولا يقتضي الوجوب لكنه يجب من أدلة ستر العورات عن الاعين وقد
ورد الأمر بالاستئذان من حديث أبي هريرة عند أحمد وأبي داود وابن ماجه أنه صلى الله عليه وآله
وسلم قال من أتى الغائط فليستع ثم لم يجد إلا أن يجمع ثيابه رمل فليستع بدبره فإن الشيطان
يلعب بمقاعدي آدم من فصل فقد أحسن ومن لا فلا يخرج فقد على استحباب الاستئذان كما رفع
الحرج ولكن هذا غير التوارى عن الناس بل هذا (٣) خاص بقربه فإن الشيطان فلا كان في

(٣) قوله خاص أي بالخلا
وبدله أنه ترجمه أبو داود
باب الاستئذان في الخلا
وذكر هذا الحديث الخ
هـ أبو التمر

فضاء ليس فيه انسان استحب ان يستربشى مولو بجمع كتيب من رمل قال الخطابي معناه ان
الشیطان يحضر تلك الامكنة ويرصدها بالاذی والفساد لانها ماضع بهجر فيها ذكرا لله
وتكشف فيها العورات وهو معنى قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان هذه الحشوش محضرة فأمر
صلى الله عليه وآله وسلم بالاستمرار ما أمكن وان لا يكون قعود الانسان في براجم الارض يقع
عليه أبصار النافارين فيعرض لانتهاك الستر وتهيب عليه الريح فيصيبه البول والخلاء فيسلوث
به ذنبا وآثما به وكل ذلك من لعب الشيطان بمقعدته وقصده أذاه بالاذی والفساد (وعن أبي
هريرة رضي الله عنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اتقوا اللاعنين بصيغة التثنية
اذ في رواية لمسلم قالوا وما اللاعنان يا رسول الله قال (الذي يقفلى في طريق الناس أو يظلمهم
رواه مسلم) قال الخطابي يريد باللاعنين الامر من الجالين للعن الحاملين الناس عليه والداعين
اليه وذلك ان من فعله ما لعن وشتم يعنى ان عادة الناس لعنه فهو وسب فانتساب اللعن اليهما
من الجواز العقلي قال وقد يكون اللاعن يعنى الملعون فهو كذلك من الجواز والمراد يتعوط فيما يتر به
الناس فانه يؤذيه بقتله واستفادته ويؤدى الى لعنه فان كان لعنه جائزا فقد تسبب الى الدعاء
عليه بابعاده عن الرحمة وان كان غير جائز فقد تسبب الى تأنيب غيره بلعنه فان قلت فاي الامر من
أريد هنا قلت أخرج الطبراني في الكبير بإسناد حسنه الحافظ المنذرى عن حذيفة بن أسيد بن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أذى المسلمين في طرقهم وجبت عليه لعنتهم وأخرج في
في الأوسط والبيهقي وغيرهما برجال ثقات الامحمد بن عمرو الانصاري وقدر ثقه ابن معين من
حديث أبي هريرة سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من سب شخصيته على طريق
من طرق المسلمين فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين والشخصية بفتح السين العذرة فهذه
الاحاديث دالة على استحقاقه اللعنة والمراد بالطل هنا مستظل الناس الذي اتخذوه مقبلا ومناخا
ينزلونه ويقعدون فيه اذ ليس كل ظل يحرم القعود اقتضاء الحاجة تحته فقد قدع النبي صلى الله
عليه وآله وسلم تحت حائش النخل لحاجة وله ظل يلاشك قلت يدل له حديث أحمد وأجل يستظل
به وحائش النخل هو النخل الملقب بالجمع كانه لا تقا فيه يحوش بعضه الى بعض قال الخطابي
والحائش لا محالة له ظل وانما ورد النهى عن ذلك في ظل يكون مقبلا للناس وببرز الهمة بأوون
اليه انتهى (وزاد أبو داود عن معاذ والموارد ولفظه اتقوا الملاعن الثلاثة البراز) بفتح الموحدة
وهو المتسع من الارض يكتى به عن الغائط وبالكسر المارزة في الحرب (في الموارد) جمع مورد
وهو الموضع الذي ياتيه الناس من رأس عين أو نهر لشرب الماء أو التوضي (وقارعة الطريق)
المراد الطريق الواسع الذي يقرعه الناس بأرجلهم أي يدقونه ويمرّون عليه (والطل) تقدم
المراد به (ولاحد عن ابن عباس أوقع ماء) بفتح النون وسكون القاف ولفظه بعد قوله اتقوا
الملاعن الثلاث ان يقعد أحدكم في ظل يستظل به أو في طريق أو تقع ماء ونقع الماء المراد به
الجمع كافي النهاية (وفيها ضعف) أي في حديث أبي داود وأحمد حديث أبي داود قلانه قال
أبو داود وعقبه وهو مرسل وذلك لانه من رواية أبي سعيد الجعري ولم يدرك معاذ فيكون منقطعا
وقد أخرجه ابن ماجه من هذه الطريق وأما حديث أحمد فلان فيه ابن لهيعة والراوى عن
ابن عباس مبهم (وأخرج الطبراني) قال الذهبي هو الامام الحجة أبو القاسم سليمان بن أحمد

مسند الدنيا ولحسنه ٢٦٠ وجمع سنة ٧٣ وهلم جرا بعد اثنى الشام والحرمين واليمن ومصر
وبغداد والبصرة وأصبهان والجزيرة وغير ذلك وحدث عنه أئمة شيوخ أو يزيدون وكان من
فرسان هذا الشأن مع الصدوق والأمانة وأثنى عليه الأئمة (التهذيب) عن فضله الحاجة (تحت
الاشجار الثمينة) وإن لم تكن ظلالا لحد (وضفة) بفتح الصاد وكسر هاء جيب (النهر الجاري
من حديث ابن عمر بسند ضعيف) لأن في روايته متروكا وهو فرات بن السائب ذكره المصنف
في التلخيص إذا عرفت هذا فالذي يحصل من الأحاديث ستة مواضع منهي عن التبرزها قارة
الطريق ويقيد مطلق الطريق بالقارعة والقتل والموارد ونقع الماء والاشجار الثمينة
وجانب النهر وزاد أبو داود في مر أسبغ من حديث مكحول عن رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم عن ابن زياد باب أبواب المساجد (وعن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم إذا تقوط الرجلان فليستوا ري) أي يستتروا وهو من المهموز جزم يحذف همزته
(كل واحد منهما من صاحبه) والأمر للإيجاب (ولا ينفذنا) حال تقوطهما (فإن الله
يحب على ذلك) والفتى أشد البغض (رواه وصححه ابن السكن) بفتح السين وفتح الكاف هو
الحافظ أحمد أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي نزيل مصر والسنة ٢٩٤
وعني بهذا الشأن وجمع ومصنف وبعدمته روى عنه أئمة من أهل الحديث توفي سنة ٢٥٣
(وابن القطان) بفتح القاف وتشديد الطاء هو الحافظ العلامة أبو الحسن علي بن محمد بن
عبد الملك القاضي كان من أبصر الناس بصناعة الحديث وأحفظهم لأسماء الرجال وأشدهم
عناية بالرواية كآب الوهم والأيهام وضعه على الأحكام الكبرى لعبد الحق يدل على حفظه
وقوة فهمه لكنه تعنت في أحوال الرجال توفي سنة ٦٣٨ (وهو معال) لبيد كفي الشرح
العله وهي ما هالة أبو داود ولم يسند الأعمدة بن عمار الجهلي الباقى وقد احتج بمسلم في صححه
وضعف بعض الحفظة حديث عكرمة هذا عن يحيى بن كثير وقد أخرج مسلم حديثه عن
يحيى بن كثير واستشهد البخاري بحديثه عنه وقدرى حديث التهذيب عن الكلام حال قضاء
الحاجة أبو داود وابن ماجه من حديث أبي سعيد وابن خزيمة في صححه إلا أنهم سروه وكلهم من
رواية عياض بن هلال أو هلال بن عياض قال الحافظ المنذرى لأعرفه فيصير ولا عهد له وهو
من أعيان المداهميين والحديث دليل على وجوب ستر العورة والتهذيب عن القصد حال قضاء
الحاجة الأصل فيه التحريم وتعليقه بفتح الله عليه أي شبه نفسه لعله في ذلك زيادة في بيان
التحريم وادعى في البراءة لأجرام الجاهل أن التهذيب للكرامة فإن مع الإجماع والأفلاصل
التحريم وقد ترك صلى الله عليه وآله وسلم رد السلام الذي هو واجب عند ذلك فأخرج الجماعة
الإباضية عن ابن عمر أن رجلا رمى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو رسول فسلم عليه فلم
يرد عليه (وعن أبي قتادة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يمسك
وفي نسخة ولا يمسك) (أحدكم ذكره يمينه وهو رسول ولا يمسك من انخلاء يمينه) فلا يمسك
الفاظ كما عرفت أنه أحل ما يطلن عليه (ولا يبتس) بفتح ح نفسه (في الأية) عند شربه منه
(متفق عليه واللفظ لمسلم) فيه دليل على تحريم من الذكرا يمين حال البول لأنه الأصل في التهذيب
وتحريم التمسح به من الفاظ وكذلك من البول لما يأتي من حديث ملان وتحريم النفس

قوله فليستوا ري وقوله بعده
وهو من المهموز الخ كذا يابسه
والأولى أن يقول وهو من
العتل جزم يحذف الحرف كجمع
اثبات حرف العلة أو الالف
للاشباع هـ

في الاماحال الشرب والى التحريم ذهب أهل الظاهر في الكل عملا به وكذلك جملة من الشافعية في الاستحباب وذهب الجمهور الى التسنيزه وأجل البصري في الترجمة فقال باب النهي عن الاستحباب وذ ك حديث الكتاب قال المصنف في الفتح عبر بالنهي اشارة الى أنه لم يظهر له هل للتحريم أو للتسنيزه أو ان القرينة المصارفة للنهي عن التحريم لم تظهر وهذا حيث استنبى بالة كالمعروف بالاخبار ما لو باشر سيده فانه حرام اجلاء وهذا تنبيه على شرف الدين وصيانتها عن الاقدار والنهي عن النفس في الامانة لا يقدره على غيره أو يسقط من فقهه أو تنفع ما بنفسه على الغرر وظاهره انه للتحريم وجهه الجاهير على الادب (وعن سليمان رضي الله عنه) هو أبو عبد الله سليمان الفارسي ويقال لسليمان الخير مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أصله من فارس سافر لطلب الدين ونصرت وقرأ الكتب وله أخبار طريفة فقيسة ثم تنقل حتى انتهى الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فآمن به وحسن اسلامه وكان دأى أهل الاسلام وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيه سليمان منا أهل البيت وولاه عمر المدائن وكان من العمر من وقيل عاشر مائتين وخسين وقيل ثلثمائة وخسين سنة وكل يأكل من عمل يده ويتصدق بعماله أي ما يعطيه عمر رضي الله عنه ملت بالمدينة سنة خمس وقيل اثنتين وثلاثين (قال لقيتها نارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان مستقبل القبلة بغائط أو بول) والمراد ان مستقبل بفر وجنا عند خروج غائط أو بول (أو ان تستحي باليمين) وهذا غير النهي عن مس الذكر باليمين عند البول الذي مر (أو ان تستحي باقل من ثلاثة أحجار) الاستحباب ازالة الجوع بالماء أو الحجارة (أو ان تستحي برجيع) وهو الروث (أو عظم روم مسلم) الحديث فيه النهي عن استقبال القبلة وهي الكعبة كما نمرها حديث أبي أيوب في قوله فوجدنا من احض قنيت فشقوا الكعبة فتعرف ونستغفر الله ثم قد ورد النهي عن استدبارها أيضا كما في حديث أبي هريرة عند مسلم مر فوعا اذا جلس أحدكم لحاجته فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها وغيره من الاحاديث واختلف العلماء هل هذا النهي التحريم أو لا على خمسة أقوال أقربها الرابع وهو أنه يحرم في العسارى دون العمران لان أحاديث الاباحه وردت في العمران فملت عليه وأحاديث النهي عن ذلك في القضاء فإذا كان ينكح بين القبلة شي يستل فلا بأس رواه أبو داود وغيره وهذا القول ليس بالبعيد لبقاء أحاديث النهي على بابها وأحاديث الاباحه كذلك وقد ذكر عن الشعبي ان سبب النهي في العصر انهم لا يتكلمون معص من ملأوا وانسى أو حتى فرع ما وقع بصره على عورته رواه البيهقي وقد مثل عن اختلاف الحديثين حديث ابن عمر أنه رأى صلى الله عليه وآله وسلم مستدبر القبلة وحديث أبي هريرة في النهي فقال صدق جميعا أما قول أبي هريرة فهو في العصر ان كان عبادا ملائكة وخياصون فلا يستقبلهم أحد يسول ولا غائط ولا يستدبرهم وأما كنفكم هذه فانما هي ثبت لاقبله فيها وهذا خاص بالكعبة وقد ألحق بها بيت المقدس لحديث أبي داود نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن استقبال القبلة بغائط أو بول وهو حديث ضعيف لا يقوى على رفع الأصل وأضعف منه القول بكرامة استقبال القمرين ودل قوله بثلاثة أحجار على أنه لا يجوز أقل منها وقد ورد كيفية استعمال الثلاث في حديث ابن عباس بنجران للصفتين وعجرا المسربة وهي بسين مهملة ورا مضبوطة أو مقنونة بحرى الحديث من الدرر ذهب الشافعي

قوله فانه حرام اجلاء فيه ان مباشرة التلبسة فيه خلاف عند المالكية بالكرامة والتحريم انه

الى انه مخير بين الماء والحجارة أيهما فعل أجزأه وإذا اكتفى بالحجارة فلا بد عندهم من الثلاث
 المصححات ولو زالت العين بدونها وقبل إذا حصل الاتقاء بدون الثلاث أجزأه إذا لم يحصل
 بالثلاث فلا بد من الزيادة ويندب الأتيار وبحسب التثليث في القبل والذبر فتكون ستة أحجار
 وورد ذلك في حديث قلت الآن الأحاديث لم تأت في طلبه صلى الله عليه وآله وسلم لابن مسعود
 وأبي هريرة وغيرهما إلا ثلاثة أحجار وبيان كيفية استعمالها في الذبر ولم تأت في القبل
 ولو كانت الست مائة لطلبها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند إرادته التبرؤ ولو في بعض
 الحالات فلو كان حجه ستة أحرف أجزأ السبعها ويقوم غير الحجارة بما ينق مقامها خلافا
 للظاهره فقالوا يوجب الأحجار تسكاظا لظاهر الحديث وأجيب بأنه خرج على الغالب لأنه
 التيسر ويبلغ على ذلك نيه صلى الله عليه وآله وسلم أن يستحي برجميع أو عظم ولو تعينت الحجارة
 نهى عما سواها وكذا نهى عن الحجم فعند أبي داود مرأى أنك أن لا يستجواب ربه أو حجة فإن الله
 جعل لتأنيها رزقا فنهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك وكذلك ورد في العظم أنه من
 طعام الجن كما أخرجه مسلم من حديث ابن مسعود وفيه أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم للجن
 لما سأله الزاد لكم كل عظم ذكرا من الله عليه أو فرما يكون لهما وكل بعرة علف لدايكم ولا ينافيه
 تعطيل الروثة بأنها ركس في حديث ابن مسعود لما طلب منه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن
 ياتيه ثلاثة أحجار فأنه يحجز من روثه فأنى الروثة وقال أنها ركس فقد بطل الأمر الواحد
 بعلل كثيرة ولا مانع أيضا أن تكون درجسا وتحمل لهواب الجن أ كلا ومما يدل على عدم النهي
 عن استقبال القمر بن قوله (ولسبعة عن أبي أيوب) أحده خالد بن زيد بن كليب الأنصاري عن
 أ كابر العبادة شهيد برأونزل النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين قدم المدينة عليه ما نغازا
 بالروم سنة ٥٠ وقيل بعدها والحديث مرفوع أوله قال صلى الله عليه وآله وسلم إذا أتيت
 الغائط الخ وفي آخره من كلام أبي أيوب قال فقد سنا الشام فوجدناهم أحض قد بنيت نحو
 الكعبة الحديث (فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها بغائط أو بول ولكن شرقا أو غربا)
 صريح في جواز استقبال القمر بن واستدبارهما إذا لم يكن في الشرق والغرب غائبا (وعن
 عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أتى الغائط فليستبر ورواه أبو داود) هذا
 الحديث في السنن نسبه إلى أبي هريرة وقد كان في التلخيص (١) وقال مداره على أبي سعيد الخدري
 المحصى وفيه اختلاف قيل أنه يحصى ولا يصح والروى عنه مختلف فيه والحديث كالذي سبق
 دال على وجوب الاستتار ولفظه في السنن عن أبي هريرة في حديث طوي بل من أتى الغائط فليستبر
 فإن لم يجد إلا أن يجتمع كتيبان رمل فليستبره فإن الشيطان يلعب بقتاع عذري آدم من فعل
 فقد أحسن ومن لا فلا خرج وليس له هنا عن عائشة رواية ثم هو مضعف عن سمعت فكان على
 المصنف أن يعزوه إلى أبي هريرة وأن يشبه إلى ما فيه على عادة في الإشارة إلى ما قيل في الحديث
 وكلمة ترك ذلك لأنه قال في الفتح أن أسنادهم حسن وفي البدو المتبراه حديث صحيح محصيه جماعات
 منهم ابن حبان والحاكم والترمذي ولا يفتي أن هذا عذر في عدم الإشارة إلى ما قيل ولا عذر له عن
 الأول (وعنها) أي عن عائشة رضي الله عنها (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا خرج من
 الغائط قال غفرانك بالنسب) أي أطلب غفرانك (أخرجه الخمسة وصححه أبو حاتم والحاكم)

(١) كذا في الشرح قلا
 عن التلخيص والذي في
 سنن أبي داود ومن البيهقي
 عن حسين الخدري عن
 أبي سعيد الخدري قال أبو داود
 رواه أبو عاصم عن ثور قال
 حسين الخدري ورواه
 عبد الملك بن الصباح عن
 ثور فقال أبو سعيد الخدري
 فحصل أنه يقال أبو سعيد
 وأبو سعيد الخدري قيل سمعه
 عامر وقيل عمر وقال ابن
 السكن أحسنه زياد وقال
 أبو داود وأبو سعيد الخدري هو
 من أصحاب النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم فإنه في غير
 السنن له أبو النضر على
 حسن خان

ولفظه تخرج تشعرا بالخروج من المكان لكن المراد أهم منه ولو كان في العمر أو يفسر المراد بالاستغفار حديث أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا خرج من الخلاء قال الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني ر واما ابن ماجه فعنه التوبة من تقصيره في شكر نعمته التي أنعم بها عليه أطلعهم ثم هضمهم ثم سهل خروج الأذى منه فرأى شكره قاصرا عن بلوغ حق هذه النعمة ففزع إلى الاستغفار منه وقيل استغفاره من ترك ذلك كراهته أنه في وقت قضاء حاجته فتداركه بالاستغفار قلت ولا مانع من جملة على الأمرين معا وفي الباب حديث أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول الحمد لله الذي أحسن في أوله وآخره وحديث ابن عمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول إذا خرج الحمد لله الذي أذاقني لذته وأبقني في قوته وأذهب عني أذاؤه وكل أسأله رهاضه فإنه قال أبو حاتم أصح ما فيه حديث عائشة قلت نعم لكن لا بأس بالإنسان بها جميعا شكرا لله تعالى على النعمة ولا تشترط صحة الحديث في مثل هذا (وعن ابن مسعود) هو عبد الله ابن مسعود قال الذهبي هو الامام الرباني أبو عبد الرحمن بن أم عبد الله بن أبي صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخادمه أحد السابقين الأولين ومن كبار البدرين ومن نبلاء الفقهاء والمقرين أسلم قديما وحفظ من في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبعين سورة توفي بالمدينة سنة ٣٢ وله نحو من ستين سنة (قال أبي النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الغائط فأمرني أن آتية بثلاثة أحجار فوجدت حجرين ولم أجد ثالثا فأتيت به بروثة فأخذتهما وألقي الروثة) زاد ابن خزيمة أنها كانت بروثة حمار (وقال انهار كس) بكسر الراء في القاموس أنه الرجم (أخرجه البخاري زاد أحمد والدارقطني اتفقوا بغیرها) أخذ بهذا الحديث الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث فاشتروا أن لا تنقص الأحجار عن الثلاث مع مراعاة الاتقان وإذا لم يحصل بها زاد حتى ينق ويشتب الإتيار ولا يجب لحديث أبي داود ون لا خلاف خرج قال الخطابي لو كان القصد الاتقان فقط فلا ذكر اشتراط العدد عن القائدة فلما اشترط العدد لفظا وعلم الاتقان معنى دل على إيجاب الأمرين وأما قول الطحاوي لو كان الثلاث شرطا لطلب صلى الله عليه وآله وسلم ثالثا فجوابه أنه قد طلب صلى الله عليه وآله وسلم الثالث كما في رواية أحمد والدارقطني المذكورة في كلام المصنف وقد قال في الفتح رجا له ثقافت على أنه لو لم تثبت الزيادة فالجواب عن الطحاوي أنه صلى الله عليه وآله وسلم أكتفى بالأمر الأول في طلب الثلاث وحين ألقى الروثة علم ابن مسعود أنه لم يتم امتثاله الأمر حتى يأتي بثالثة ثم يحتمل أنه صلى الله عليه وآله وسلم أكتفى بأحدا طرف الحجرين فسمح به المسحة الثالثة إذا لم يطلب نلت المسح ولو بأطرف حجر واحد وهذه الثلاث لأحد السبيلين ويشترط للاثر ثلاث فيكون ستا لحديث ورد بذلك في مسند أحمد على أن في النفس من اثبات ست أحجار شيئا فإنه صلى الله عليه وآله وسلم ما علم أنه طلب ست أحجار مع تكرار ذلك منه مع أبي هريرة وابن مسعود وغيرهما والاحاديث بلفظ من أتى الغائط كحديث عائشة إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليستطبع بثلاثة أحجار فإنها تجزئ عنه عند أحمد والنسائي وأبي داود والدارقطني وقال اسناده صحيح مع أن الغائط إذا أطلق ظاهر في خارج الدبر وخارج القبل ولازمه وفي حديث خزيمة بن ثابت أنه صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن الاستطابة فقال بثلاثة أحجار ليس فيها ربيع آخرجه أبو داود والسؤال عام للمخرجين معا وأحدهما وأجل محل بيان

وحديث سلمان بلطف أمرنا ان لا نكتفي بأقل من ثلاثة أحجار أخرجه مسلم وهو مطلق في المخرجين
ومن اشترط الست فلحديث أخرجه أحد قال السجد ولا أدري ما صحته فثبت عنه ثم تابعته
الاحاديث الواردة في الامر بثلاثة أحجار والنهي عن أقل منها فاذا هي كلها في خارج الدبر فانها
بلطف النهي عن الاستنجاء بأقل من ثلاثة أحجار وبلطف الاستطابة بثلاثة أحجار وبلطف الاستجمار
اذا استجمر أحدكم فليستجمر ثلاثا وبلطف التمسح نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان
يتمسح بعظم قلت ومن أدلة اشترط الست حديث سلمان عند ابن أبي شيبة والضياء المقدسي
في آخر حديث مرفوع ولا يكتفي ولا يستني من بول أو غائط بأقل من ثلاثة أحجار وظاهر هذا
لزوم ثلاثة لكل من المخرجين اجتماعا واقترا فابل هو ظاهر ما ترا الاحاديث وظاهر كلام الفقهاء
ان الاستنجاء صادق على كل من الفرجين وهم متفقون على الثلاثة الاجزاء مع الانفراد بها
أو وجوبها فيلزم مع الاجتماع ستة أو ما في معناها ولا وجه للزوم التعرض لحالة الاجتماع في
الاحاديث وفي كلام الفقهاء اقتضاه لا بد من ثلاثة أحجار لكل من الفرجين كذا في المنايا اذا
عرفت هذا فلا استنجاء لفسة ازالة البجوه والغائط والغائط كناية عن العذرة خارج الدبر في
القاموس النجوم ما يخرج من البطن من رشح أو غائط واستنحي اغتسل بالماء أو تمسح بالجحر وفيه
استطاب استنحي واستجمر استنحي وفيه التمسح امر ارا لا بد لزالة السائل أو المتلطف انتهى وبهذا
يعرف ان الثلاثة الاجزاء لم يرز الامر بها والنهي عن أقل منها الا في ازالة خارج الدبر لا غيره ولم
يأت دليل بها في خارج القبل والاصل عدم التقدير بعسديل المطلوب ازالة لآثر البول من الذكر
فيكتفي فيه واحدة مع انه قد ورد بان استعمال الثلاث بأن واحدة في المسربة واثنين للصغتين
وما ذاك الاختصاص بهما والله أعلم (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم نهي ان يستني بعظم أو روث قال انه سما لا يطهران رواه الدارقطني وصححه)
وأخرجه ابن خزيمة بلطفه هذا والبخاري بقرب منه وزاد فيه انه قال له أبو هريرة لما فرغ ما بال
العظم والروث قال هي من طعام الجن وأخرجه البيهقي مطولا وفي الباب عن ابن الزبير وجابر وسهل
ابن حنيف وغيرهم بأسانيد في مقال والجويع يشهد بعضها البعض وعلل بأنهم لا يطهران
وبأنهم اطعموا الجن وعلت الروية بأنها ركس والتعليل بعدم التطهير فيها عائد الى كونها ركسا
وأما عدم تطهير العظم فانه لزج لا يكاد يتماسك فلا ينشف الجحاسة ويقطع البله وفيه دليل على
ان الاستنجاء بالاجزاء طهارة لا يلزم معها الماء وان استحب لانه علل بأنهم لا يطهران فأفاد ان
غيرهما يطهران (وعن أبي هريرة رضي الله عنه) وكان الاحسن ان يقول وعنه (قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استنحوا) من التزوه وهو العبد يعني تزوه أو بمعنى اطلبوا
التزاه (من البول فان عامة عذاب القبر) أي أكثر من يعذب فيه (منه) أي بسبب ملاسته
له وعدم التزعه عنه (رواه الدارقطني) والحديث أمر بالبعد عن البول وان عقوبة عدم التزعه
منه تعجل في القبر وقد ثبت حديث العيص بن جندب ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مر بقبرين يعذبان ثم
أخبر ان عذاب أحدهما انه كان لا يستنزه من البول أو لانه لا يستنزه من بوله أو لانه لا يستنزه
أو لانه لا يتوقاه وكلها ألقاظ واردة في الروايات والكل مفيد التحريم ملاسة البول وعدم التحرز
منه وقد اختلف الفقهاء على ازالة الجحاسة فرض أو لا قال مالك انزالها ليست بفرض وقال

الشافعي ازالها فرض ما عدا ما يعني عندها واستدل على الفرضية بحديث التعذيب على عدم
التزم من البول وهو وعيد لا يكون الا على ترك فرض واعتذر لما لك عن الحديث بأنه محتمل انه
عذب لانه كان يترك البول يسيل عليه فيصلي بغير طهور لان الوضوء لا يصح مع وجوده ولا يخفى
ان احاديث الامر بالذهاب الى الخارج بالاجار والامر بالاستطابة دال على وجوب ازالة نجاسة
وقبه دلالة على نجاسة البول والحديث نص في بول الانسان لان الاقواء الام في حديث الباب
عوض عن المضاف اليه أي عن بوله بدليل حديث البخاري في صاحب القبرين بلطف كان
لا يستتر عن بوله ومن جملة على جميع الابوال وأدخل فيه ابوال الابل كالمصنف في فتح الباري
فقد تصف وقد بين السدوجه تصفه في هوامش فتح الباري * (ولما حكم) أي من حديث أبي
هريرة (أكثر عذاب القبرين البول وهو صحيح الاستناد) هذا كلامه هنا وفي التلخيص مالم يلفظه
ولما حكم وأحمد وابن ماجه أكثر عذاب القبرين البول وأعلموا بحاتم وقال ان رفعه باطل انتهى
ولم يتبعه بمجرد وهذا جرم بعضه فاختلف كلامه كما ترى ولم يتبعه الشارح رحمه الله ذلك فأقر
كلامه هنا والحديث يفيد ما أفاده الاول واختلف في عدم الاستنزاه هل هو من الكبار أو من
الصغار وبسبب الاختلاف حديث صاحب القبر فان فيه وما يعتذر في كبير بل انه كبير بعد ان
ذكر ان أحدهما عذب بسبب عدم الاستنزاه من البول فقبل ان يقيه صلى الله عليه وآله وسلم
كبر ما يعتذر فيه يدل انهم الصغار وورد هذا بأن قوله بل انه كبير يرد هذا وقيل بل أراد انه ليس
بكبير في اعتقادهما وفي اعتقاد المخاطبين وهو عند الله كبير وقيل بل أراد انه ليس بكبير في مشقة
الاحتراز وجرم هذا البغوى ورجحه ابن دقيق العيد وقيل غير ذلك على هذا فهو من الكبار
* (وعن سراقه) بضم السين هو أبو مسفيان سراقه (بن مالك) بن جعشم بضم الجيم وسكون
العين وضم الشين وهو الذي ساخت قوائمه فرسه لما لحق برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين
خرج فاراً من مكة والقصة مشهورة قال سراقه في ذلك يخاطب أبا جهل

أبا حكم لو كنت والله شاهدا * لامر جوادى حين ساخت قوائمه
علمت ولم تشكك بأن محمدا * رسول سبرهان فمن ذا يقاومه

من أبيات نوفي سراقه سنة ٢١ في صدر خلافة عثمان (رضي الله عنه قال علمنا رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم في الخلاء ان تقعد على اليسرى) من الرجلين (وتنصب اليمنى رواء
اليمنى بسند ضعيف) وأخرجه الطبراني قال الحازمي في سنده من لا يعرف ولا يعلم في الباب
غيره قبل والحكمة في ذلك أنه يكون أعون على خروج الخارج لان المعدة في الجانب الايسر
وقيل ليكون معتددا على اليسرى وقيل مع ذلك استعمال اليمنى لشرفها * (وعن عيسى بن
برداد) قبل بالموحدة وضبط بخصية والذي في التقريب بعنة فتحة فزاي فدا ل ويقال ابن أزداد
بالمهزة عوضا عن الياء (عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا بال أحدكم
فليترد ذكره ثلاث مرات رواه ابن ماجه بسند ضعيف) ورواه أحمد في مسنده والبيهقي وابن
قانع وأبو نعيم في المعرفة وأبو داود في المراسيل والعقيلي في الضعفاء كلهم من رواية عيسى
المذكور قال ابن معين لا يعرف عيسى ولا أبوه وقال العقيلي لا يتابع عليه ولا يعرف الاب * وقال
النووي في شرح المذهب اتفقوا على انه ضعيف الا أن معناه في الصحيحين في رواية صاحبي

القبرين على رواية ابن عساكر كان لا يستبرئ من بوله نحو حنيفة ساكنة أي لا يستترغ البول
جهده بعد فراغه منه فيخرج منه بعد وضوءه والحكمة في ذلك حصول الطين بأنه لم يبق في الخرج
ما يخاف من خروجه وقد أوجب بعضهم الاستبرأ الحديث أحد صاحبي القبرين هذا وهو شاهد
لحديث الباب (وعن ابن عباس) رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سأل أهل
قباء) بضم القاف مدودمذ كرمصروف وفيه لغة بالقصر وعدم الصرف (فقالوا أنا نتبع
الحجار والماء واه الزار لا نعلم أحدا رواه عن الزهري الامجد بن محمد
العزير ولا عنه الابن ومحمد بن حنبل ضعيف) قال الزار لاننا نعلم أحدا رواه عن الزهري الامجد بن محمد
داود) والذين في السنن عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال نزلت هذه الآية في
أهل قباء فيه رجال يحبون أن يتطهروا قال كانوا يستقون بالماء فنزلت فيهم هذه الآية قال
المسند بن زاذان المذني غريب وأخرجه ابن ماجه (ومعه ابن خزيمة من حديث أبي هريرة
بدون ذكر الحجارة) قال النووي في شرح المذهب المعروف في طرق الحديث أنهم كانوا
يستحبون الماء وليس فيه أنهم كانوا يجمعون بين الماء والحجارة وسعه ابن الرقعة وقال لا يوجد
هذا في كتب الحديث وكذا قال المحب الطبري ونحوه قال المصنف ورواية الزار واردة عليهم
وان كانت ضعيفة قلت أنهم يريدون لا يوجد في كتب الحديث بسند صحيح ولكن الأولى الرديئة
في الامام (١) لا بد في الحقيقة مع ذلك قال في البدر المنير والنووي معذوران في رواية ذلك
غريسة في روايا وخبايا لوقعت اليها أكاد الابل لكان قليلا قلت يحصل من هذا كلامان
الاستعانة بالماء أفضل من الحجارة والجمع بينهما أفضل من الكل بعد صحة ما في الامام ولم يجد عنه
صلى الله عليه وآله وسلم أنه جمع بينهما قاله السيد محمد بن اسمعيل قال ابنه عبد الله رحمه الله وروى
والذي في قوله أنه جمع ذلك فلم يصح بل ضعفه كذا وأما الرد على النووي لما قال أنه لم يرد في كتب
الحديث جمع أهل قباء بين الماء والحجارة فرد عليه أنه قد ورد وقوله لم يجد أنه صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم جمع بينهما كأنه الذي أراد الاعتراض على ابن القيم فإنه قال في الهدى وكان يعني النبي صلى
الله عليه وآله وسلم يستحب بالماء نأرقه يستحب بالحجارة نأرقه ويجمع بينهما تارة انتهى فاما الأولان
فتايتان وأما الجمع من فعله فلم يثبت ولو ثبت لما احتاج من قال ان الأفضل الجمع بينهما الى
الاستدلال بحديث أهل قباء الذي أخرجه الزار مع ضعفه وكان الدليل على الأفضلية لو ثبت
والله أعلم انتهى

باب الغسل

بضم الغين اسم للاغتسال وقيل اذا أراد به الماء فهو مضموم وأما المصدر فيوزن بالضم والقح
وقيل المصدر بالفتح والاعتسال بالضم وقيل انه بالفتح فعل المغتسل بالضم الذي يغتسل به
وبالكسر ما يجعل مع الماء كالاشنان (وحكم الجنب) أي الاحكام المتعلقة بجن أصابته جنابة
(عن أبي سعيد الخدري) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المومن
الماء واهل مسلم وأهله في البخاري) أي الاغتسال من الانزال فالماء الاول المعروف والثاني المني
وقيمن البديع الخناس التام حقيقة الاغتسال فاضة الماء على الأعضاء واختلف وجوب
ذلك فليل يجب وقيل لا يجب والتحقيق ان المسئلة لغوية فان الوارد في القرآن الغسل في أعضاء

(١) قال في البدر المنير
والشيخ في الدين بن دقيق
الصد هو أول منسب لذلك
يعني جمع أهل قباين الحجارة
والماء فانه ذكره كذلك يعني
حديث ابن عباس في كتاب
الامام الذي ليس له نظير في
بابه اه أبو النضر

الوضوء فيوقف اثبات ذلك فيه على انه من مسماه وأما الغسل فورد بلفظ ان كستم جنباً فاطهروا وهذا اللفظ زيادة على مسمى الغسل وأقله ذلك وما عدل عز وجل في العبارة الا لا فائدة التفرقة بين الامر بن فاما الغسل فالظاهر انه ليس من مسماه ذلك اذ يقال غسله العرق وغسله المطر فلا بد من دليل خارجي على شرطية ذلك في غسل اعضاء الوضوء بخلاف غسل الجنابة والحيض فقد ورد فيه بلفظ التطهر كما سمعت وفي الحيض فاذا تطهروا الا انه سيأتي في حديث عائشة وميمونة ما يدل على انه صلى الله عليه وآله وسلم اكتفى في ازالة الجنابة بمجرد افاضة الماء من دون ذلك فاقاله اعلم بالنكتة التي لاجلها عبر في التنزيل عن غسل اعضاء الوضوء بما يغسل وعن ازالة الجنابة بالتطهر مع الاتحاد في الكيفية وأما المسح فانه الامر ارجى الشئ بالسبب صاب ويخطئ ما خطأ فلا يقال لاي فرق بين الغسل والمسح اذ لم يشترط ذلك وحديث الكتاب ذكره مسلم كانه سبه المصنف اليه في قصة عتيبان بن مالك ورواه ابو داود وابن خزيمة وابن حبان باللفظ الكتاب وروي البخاري القصة ولم يذكر الحديث ولذا قال المصنف امله في البخاري وهو انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لعتيبان بن مالك اذا أمعت أو أطحط فغسل الوضوء والحديث له طرق عن جماعة من الصحابة عن أيوب وعن رافع بن خديج وعن عتيبان بن مالك وعن أبي هريرة وعن أنس والحديث دال بجهوده المحصر المستفاد من تعريف المسند اليه وقد ورد عنده مسلم لم يلفظ انما الماء من الماء على انه لا يغسل الا من الاثرال ولا غسل من التقاء الختان وباليه ذهب داود وقيل من الصحابة والتابعين وفي البخاري انه سئل عثمان عن مجامع امرأته فلم يجز فقال يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويغسل ذكره وقال عثمان سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعنه قال علي والزبير وطه وعائذ بن كعب وأبو أيوب ورفعوا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم قال البخاري والغسل أحوط وقال الجمهور هذا المذهب ومنسوخ بحديث أبي هريرة وعقوله (وعن أبي هريرة) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا جلس) أي الرجل المذنب من السابق وفي نسخة أحدكم (بين شعبها) أي المراءضة ضم الشين وفتح العين جمع شعبة (الاربع ثم جهدها) بفتح الجيم والهاء معناه كدها بحركته أو ببلغ جهده في العمل (فقدوجب الغسل) وفي مسلم ثم اجتمع وعند أبي داود وأزرق الختان بالختان بدل ثم جهدها قال المصنف في الفتح وهذا يدل ان الجهد هنا كناية عن عابطة الايلاج (متفق عليه وزاد مسلم وان لم ينزل) والشعب الاربعة قيل يداها ورجلاها وقيل ساقيها ونحوها وقيل غز ذلك قال ابن دقيق العيد والاقرب عندى الاولان لانهما اقرب الى الحقيقة اذ هما حقيقة في الخلق بين الاربعة بخلاف ما عدها وقال غيره الاولى الاربعة وهو نواحى الفرج الاربعة قلت الكل كناية عن الجماع فهذا الحديث استدلل به الجمهور على نسخ نههم حديث الماء من الماء واستدلوا على ان هذا آخر الامر بن بما رواه أحمد وغيره من طريق الزهري عن أبي بن كعب انه قال ان انقضا التي كانوا يقولون الماء من الماء رخصة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص بها في أول الاسلام ثم أمر بالاعتسال بعد صحبه ابن خزيمة وابن حبان وقول الاسماعيلي انه صحيح على شرط البخاري وهو صحيح في النسخ على ان حديث الغسل وان لم ينزل أريج ولم يثبت النسخ لانه منطوق في ايجاب الغسل وذلك مفهوم والمنطوق مقدم على العمل بالمفهوم وان كان

المفهوم موافقا للبرائة الاصلية والاية الشريفة تعضد المنطوق في ايجاب الغسل فانه تعالى قال
وان كنتم جنبا فاطهروا قال الشافعي كلام العرب يقتضي ان الجنابة تطلق بالحقيقة على الجماع
وان لم يكن فيه ازال قال فان كل من خوطب بان فلانا اُجنب عن فلانة عقل انه اصابها وان لم
ينزل قال ولم يختلفان الزنا الذي يجنب به الجملده والجماع ولو لم يكن منه ازال انتمى فتعاضد
الكتاب والسنة على ايجاب الغسل من الايلاج ﴿٢﴾ وعن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم في المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل قال تغتسل متفق عليه زاد مسلم
قالت أم سلمة رضي الله عنها ان أم سلمة وهي امرأة أبي طلحة قالت يا رسول الله ان الله لا يستحي
من الحق فهل على المرأة الغسل اذا احتلمت قال نعم اذا رأت الماء الحديث متفق عليه لم يذكر
السيد ولا الشارح هذا الحديث ولم يتكلم عليه وينسره الحديث الا في وهو قوله ﴿٢﴾ وعن
أم سلمة وهل يكون هذا قال نعم فمن أين يكون الشبه بكسر الشين وسكون الباء يفتحهما الغتان
اتفق الشيفان على انهما من طرق عن أم سلمة وعائشة وأنس ووقعت هذه المسئلة للنساء من
الصحيات لحولة بنت حكيم عندها حمدا والنسائي وابن ماجه ونظ حديثها انهما سألت النبي صلى
الله عليه وآله وسلم عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل فقال ليس عليها غسل حتى تنزل كما ان
الرجل ليس عليه غسل حتى ينزل ولسملة بنت سهيل عند الطبراني ولسملة بنت صفوان عند ابن
أبي شيبة والحديث دليل على ان المرأة ترى ما يراه الرجل في منامه والمراد اذا نزلت الماء كما في
الأنباري قال نعم اذا رأت الماء أي المني بعد الاستنقاظ وفي رواية بن شقاف قال الرجال أخرجه
انيسة الا للنسائي من حديث عائشة وفيه قالت أم سلمة المرأة ترى ذلك عليها غسل قال صلى الله
عليه وآله وسلم نعم انما النساء شقائق الرجال وفيه ما يدل على ان ذلك غالب من حال النساء كالرجال
وروى عن من روى عن منى المرأة لا يبرز وقوله فمن أين يكون الشبه استفهام انكار وتقرير اذا اوله
تارة يشبه آباءه وتارة يشبه أمه وأخواله فاي المايين غلب كان الشبه للغالب ﴿٢﴾ وعن عائشة
رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل من أربع من الجنابة ويوم
الجمعة ومن الحجامة ومن غل الميت روى أبو داود وصححه ابن حزيمة ورواه أحمد والبيهقي وفي
استاده مصعب بن شيبة وفيه قال والحديث دليل على مشروعية الغسل في هذه الاربعة فاما
الجنابة فالوجوب ظاهر وأما الجمعة ففي حكمه ووقته خلاف لها حكمه فالجمهور على انه مسنون
لحديث سمرة من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل بالغسل أفضل يا في قرية ما وقال داود
وجماعته انه واجب لحديث غسل الجمعة واجب على كل محتلم يا في قرية أخرجه السبعة من حديث
أبي سعيد وأجيب بأنه يحمل الوجوب على تأكد السنة قلت الراجح الوجوب والتأويل يخرج
لنظ النص عن منطوقه الظاهر وحديث من أي الجمعة فليغتسل دليل الثاني وحديث عائشة هذا
يناسب الاول وأما وقته ففيه خلاف ايضا قالوا انه للصلاة فلا يشرع بعدها وعند داود انه يستمر
الى غروب الشمس ونصره ابن حزم وحقق ضعفه السيد رحمه الله في حواشي شرح العمدة وأما
الغسل من الحجامة فقبل سنة وتقدم حديث أنس انه صلى الله عليه وآله وسلم أحقهم وصلى ولم
يتوضأ فدل على انه سنة يفعل تارة كما افاده حديث عائشة هذا ويتركه أخرى كما في حديث أنس
ويروى عن علي عليه السلام الغسل من الحجامة سنة وان تطهرت أجزأك وأما الغسل من الميت

فتقدم الكلام فيه وفيه ثلاثة أقوال أنه سنة وهو أقربها وأنه واجب وأنه لا يستحب (وعن أبي هريرة رضي الله عنه) أنه قال (في قصة ثمانية) بضم الثاء وتخفيف الميم (ابن أمثال) بضم الهمزة وفتح المثناة وهو الحنفى سيد أهل اليمامة (عندما أسلم) أى عند إسلامه (وأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يقتل رواده عبد الرزاق) هو الحافظ الكبير ابن همام الصنعاني صاحب التصانيف روى عنه أحمد وأحمد بن حنبل وابن معين والذهلي قال الذهبي وثقه غير واحد وحديثه مخرج في الصحاح كان من أوعية العلم مات في شوال سنة ٢١١ (واصله متفق عليه) بين الشيخين والحديث دليل على شرعية الغسل بعد الإسلام وقوله أمره يدل على الإيجاب وقد اختلف العلماء في ذلك أنه إذا كان قد أجنب فعند الحنفية أن كان قد اغتسل حال كفره فلا غسل عليه وعند الشافعية وغيرهم لا يجب عليه الغسل بعد إسلامه للجنابة للعديت المذكور وهو أن الإسلام يجب ما قبله وأما إذا لم يكن جنباً حال كفره فإنه يستحب له الاغتسال لا غيره وأما أحمد فقال عليه مطلقاً ظاهر حديث الكتاب ولما أخرجه أبو داود من حديث قيس بن عاصم قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أريد الإسلام فأمرني أن أغتسل بماء وسدسوا أخرجه الترمذي والنسائي بضمه (وعن أبي سعيد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال غسل الجمعة واجب) وفي نسخة غسل يوم الجمعة واجب (على كل محتلم) أخرجه السبعة هذا دليل داود في إيجابه غسل الجمعة والجمهور يتأولونه بما عرفت قريباً وقد قيل أنه كان الإيجاب أول الأمر بالغسل لما كانوا فيهم من ضيق الحال وغالب لباسهم الصوف وهم في أرض حارة الهواء فكانوا يعرقون عند الاجتماع صلاة الجمعة فأمرهم صلى الله عليه وآله وسلم بالغسل فلما وسع الله عليهم لبسوا القطن رخص لهم في ذلك والمحتلم البالغ وقال بعضهم الوجوب وجوب احتياط لا الزام (وعن سمرة بن جندب) بضم الجيم وسكون النون وفتح الدال هو أبو سعيد في أكثر الأقوال الفزارى حليف الأنصار رزق الكوفة وولى البصرة كان من الحفاظ المكثرين مات بالبصرة آخر سنة ٥٩ (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من توضأ يوم الجمعة فبها) أى بالسنة أخذ (ونعمت) السنة أو بالرخصة أخذ ونعمت الرخصة لأن السنة الغسل أو بالقرضة أخذ ونعمت القرضه فإن الوضوء هو القرضه (ومن اغتسل بالغسل أفضل رواء الجمعة وحسنه الترمذي) ومن صحح سماع الحسن من سمرة قال الحديث صحيح وفي سماعه خلاف وللعلامة في ذلك ثلاثة أقوال ثالثها أنه سمع منه حديث الحقيقة فقط والحديث دليل على عدم وجوب الغسل وهو دليل الجمهور على ذلك وعلى تأويل حديث الإيجاب إلا أن فيه سؤالا وهو أنه كيف يفضل الغسل وهو سنة على الوضوء وهو فريضة والقرضه أفضل أجماعاً والجواب أنه ليس التفصيل على الوضوء نفسه بل على الوضوء الذي لا غسل معه كأنه قال من توضأ واغتسل فهو أفضل عن توضأ فقط ودل لعدم القرضه أيضاً حديث مسلم من توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وأنصت غفر له ما بين الجمعة إلى الجمعة وزيادة ثلاثة أيام ولأودان يقول هو مقيد بحديث الإيجاب فالدليل الناهض حديث سمرة وإن كان حديث الإيجاب أصبح فإنه أخرجه السبعة بخلاف حديث سمرة فلم يخرجوه الشيخان فالأحوط للمؤمن أن لا يترك غسل الجمعة وفي الهدى النبوي الأمر بالغسل يوم الجمعة مؤكداً وجوبه أقوى من وجوب الوتر وقراءة

البسطة في الصلاة وجوب الوضوء من التماس وجوبه من من الذكرو وجوب الوضوء
 من القهقهة في الصلاة ومن الرعاف والحمأة والقيء (وعن علي عليه السلام) قال كان
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرئنا القرآن ما لم يكن جنباً رواه أحمد وأبو الحسن
 نسخ بلوغ المرام والأولى الأربعة وقد وجد في بعضها كذلك (وهذا القبط الترمذي وحسنه
 وصححه ابن حبان) ذكر المصنف في التلخيص أنه حكم بحسنه الترمذي وابن السكن وعبد الحق
 والبغوي وروى ابن خزيمة بإسناد عن شعبة أنه قال هذا الحديث ثلثاً من ما رواه وما أحدث
 بحديث أحسن منه وأما قول النووي خالف الترمذي إلا كثرة تضعفوا هذا الحديث فقد قال
 المصنف إن تخصيصه للترمذي بأنه صحيحه دليل على أنه لم يرتفعه لغیره وقد قدمنا من صحيحه غير
 الترمذي وروى الدارقطني عن علي رضي الله عنه موقوفاً أقرؤا القرآن ما لم تصب أحدكم جنابة
 قال أصابته جنابة فلا ولا حرفاً وهذا بعض حديث الباب إلا أنه قال ابن خزيمة لا حاجة في الحديث
 لمن منع الجنب من القراءة لأنه ليس فيه منهي وانما هي حكاية فعل ولم يبين النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم أنه انما امتنع من ذلك لأجل الجنابة وروى البخاري عن ابن عباس أنه لم يقرأ
 للجنب بأساً والقول بان رواية لم يكن يحجب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو يحجز من القرآن شيء
 سوى الجنابة أخرجه أحمد وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبرزاق والدارقطني
 والبيهقي أصرح في الدليل على تحريم القراءة على الجنب من حديث السكاب غير ظاهراً فان الالفاظ
 كلها اخبار عن تركه صلى الله عليه وآله وسلم القرآن حال الجنابة ولا دليل في الترتل على حكم معين
 وتقدم حديث عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يذكر الله على كل أحيائه وقدمنا أنه
 مخصص بحديث على هذا ولكن الحق أنه لا ينعض على التحريم بل يحفل أنه ترك ذلك حال الجنابة
 للكره أو شحوا إلا أنه أخرج أبو يعلى من حديث علي قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم يقرأ شيئاً من القرآن قال هكذا لمن ليس بجنب فاما الجنب فلا ولا آية قال الهيثمي رجاله
 موثقون وهو يدل على التحريم لأنه مني وأصله ذلك ويعاضده ما سلف وأما حديث ابن عباس
 مرفوعاً لو أن أحدكم إذا أتى أهله قال بسم الله الحديث أخرجه الشيخان والترمذي وأبو داود فلا
 دلالة فيه على جواز القراءة للجنب لأنه يأتي بهذا اللفظ غير فاصد للتلوة ولأنه قبل غشيانه أهله
 وصبر ورثه جنباً وحديث ابن أبي شيبه أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا غشى أهله فأنزل قال
 اللهم لا تجعل للشيطان فيما رزقني نصيباً فيليس فيه تسمية فلا يرد به اشكال (وعن أبي سعيد
 الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن
 يعود إلى أتيانها (فليتوضأ بينهما وضوءاً) كأنه أكله لأنه قد يطلق على غسل بعض الأعضاء
 فأبان بالتأكيده أنه أراد به الشرعي وقد ورد في رواية لابن خزيمة والبيهقي وضوء للصلاة (رواه
 مسلم زاد الحاكم) عن أبي سعيد (فانه أنشط للعود) فيه دلالة على شرعية الوضوء لمن أراد معاودة
 أهله وقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم غشى نساءه لم يحدث وضوءاً بين القعلين وثبت أنه
 اغتسل بعد غشيانه عند كل واحدة قال كل جائز وإن كان الوضوء مندوباً وانما صرف الأمانة عن
 الوجوب التعليل وفعله صلى الله عليه وآله وسلم وفيه دليل على جواز المعالجة لزيادة الباء
 (وللاربعة عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نام وهو جنب

من غير ان يمس ما هو معاول) بين المصنف العلة بانه من رواية ابي اسحق عن الاسود عن عائشة قال احذانه ليس بصحيح وقال ابو داود وهم ووجهه ان ابا اسحق لم يسمعه من الاسود وقد صححه البيهقي وقال ان ابا اسحق سمعه من الاسود فبطل القول بانه اجمع المحدثون انه خطأ من ابي اسحق قال الترمذي وعلى تقدير صحة حديثه فيحصل ان المراد به لا يمس ماء الغسل قلت فيوافق حديث الصحيحين فانه مصرح بانه يتوضأ ويغتسل فرجه لاجل النوم والا كل والشرب والجماع وقد اختلف العلماء هل هو واجب او غير واجب فالجمهور قالوا بالنفي لحديث الباب هذا فانه صريح انه لا يمس ماء وحديث طوافه على نائه بغسل واحد كذا قيل ولا يخفى انه ليس على المدعي هناك دليل وذهب داود وجاعة الى وجوبه لورود الامر بالوضوء عند غسله ليتوضأ ثم يلين وفي البخاري اغسل فرجك ثم توضأ وأصله الايجاب وتأوله الجمهور بانه للاستحباب جمع بين الادلة ولما رواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهم ما من حديث ابن عمر انه سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان ينام أحذانه هو جنب قال نعم ويتوضأ ان شاء وأصله في الصحيحين دون قوله ان شاء الا ان تعميم من ذكرها واخراجها في الصحيح من كفاية كافي في العمل ويؤيد حديث ولا تمس ما ولا يحتاج الى تأويل الترمذي وبعضه الاصل وهو عدم وجوب الوضوء على من اراد النوم جنباً كما قاله الجمهور (وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اغتسل من الجنابة) أي أراد ذلك (يبدأ فيغسل يديه) في حديث ميمونة هي قبي أو ثلثاً (ثم يقرغ) أي الماء (يمسحه على شماله فيغسل فرجه ثم يتوضأ) في حديث ميمونة وضوءه للصلاة (ثم يأخذ الماء فيدخل أصابعه في أصول الشعر) أي شعر رأسه وفي رواية البيهقي يحلل بها شق رأسه الايمن فيتبع بها أصول الشعر ثم يفعل بشق الرأس الايسر كذلك (ثم يحقن على رأسه ثلاث حفنات) الحفنة ملء الكف كما في النهاية وبكسر الحاء وفتحها كما في القاموس وفي حديث ميمونة ثم أفرغ على رأسه ثلاث حفنات ملء كفيه الا ان أكثر روايات مسلم ملء كنهما بالافراد (ثم أفاض) أي الماء (على سائر جسده) أي بقيته ولقطة حديث ميمونة ثم غسل يديه أفاض (ثم غسل رجله متفق عليه واللفظ لمسلم ولهما) أي للشيخين (من حديث ميمونة) في صفة الغسل من ابتدائه الى انتهائه الا ان المصنف اقتصر على ما لم يذكر في حديث عائشة فقط (ثم أفرغ على فرجه وغسله بشماله ثم ضرب به الارض وفي رواية فغصها بالتراب وفي آخره ثم أتيتها بالمندبل) بكسر الميم وهو معروف (فرقه وقبحة فجعل ينفض الماء يده) وقيل هذا اللفظ في حديثها ثم تنحى عن مقامه ذلك فغسل رجله ثم أتيتها الى آخره وهذا الحديثان مشتملان على كيفية الغسل من ابتدائه الى انتهائه فابتدأ وغسل اليدين قبل ادخالهما في الاناء اذا كان مستقيماً من النوم كما ورد صريحاً وكان الغسل من الاناء وقد قيده في حديث ميمونة بمرقن أو ثلثاً ثم غسل الفرج والحديثان ظاهران في كفاية غسل اعضاء الوضوء مرة واحدة عن الجنابة والوضوء وانه لا يشترط في صحة الوضوء رفع الحدث الاكبر ومن قال انه يتوضأ بعد كمال الغسل لم ينهض له على ذلك دليل وقد ثبت في سنن ابى داود انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يغتسل ويصلي الركعتين وصلاة الغداة ولا يمس ماء فبطل القول بانه ليس في حديث ميمونة وعائشة انه صلى بعد ذلك الغسل وقد ثبت في حديث السنن صلاته ثم لم يذكر في وضوء الغسل انه مسح رأسه الا ان يقال انه قد شمله قول

ميمونة وضوءه للصلاة وقولها ثم أقام الماء الأفاضة الاسالة وقد استدلل به على عدم وجوب
الدلك قال الماوردي لا يتم الاستدلال بذلك لان عائشة عبرت بالأفاضة وأفاض بمعنى غسل
وعبرت ميمونة بالغسل والخلاف في الغسل قائم وأما هل تكرر غسل الاعضاء ثلاثا عند وضوء
الغسل فلم يذ كر ذلك في حديث عائشة وميمونة قال القاضي عياض انه لم يأت في شيء من الروايات
ذلك قال المصنف بل قد ورد ذلك في رواية صحيحة عن عائشة وفي قول ميمونة انه صلى الله عليه
 وآله وسلم آخر غسل الرجلين ولم يرد في روايات عائشة قبل يحتمل انه أعاد غسل رجله بعد ان
غسلهما أو لا للوضوء لظاهر قولها وضوءه للصلاة فانه ظاهر في دخول الرجلين في ذلك ففهم
من اختار غسلهما أو لا ومنهم من اختار تأخير ذلك وقد أخذ منه جواز تكرير أعضاء الوضوء
وفي رد المسدود دليل على عدم شرعية التمشيف للأعضاء وفيه أقوال الأشهر انه يستحب تركه
 وفيه دلالة على ان نقض البدن ماء الوضوء لا يأم به وقد عارضه حديث لا تنقضوا أيديكم
 فانها ارواح الشيطان الا انه حديث ضعيف لا يقاوم حديث الباب (وعن أم سلمة رضي
 الله عنها قالت قلت يا رسول الله اني امرأة أشد شعرا رأسى أمأتنه لغسل الجنابة وفي رواية
 والحيفة فقال الانما يكفيك ان تحصى على رأسك ثلاث حنثيات رواه مسلم) لكن لفظه أشد
 ضفر رأسى بدل شعروا كأنه رواه المصنف بالمعنى وضفر بفتح الضاد وسكون الفاء هو المشهور
 وقال ابن العربي صوابه فتح اناء وهو الشئ المضفر وقال ابن بري صوابه ضم الضاد وانما جمع
 ضفيرة كسفن جمع سفينة والحديث دليل على انه لا يجب نقض الشعر على المرأة في غسلها
 من جنابة أو حيض وانه لا يشترط وصول الماء الى أصوله وهي مسئلة خلاف وفيها حديث
 واضح فانه اخرج الدارقطني في الافراد والطبراني والخطيب في الخصائص والضميمة المقدمة من
 حديث أنس مرفوعا اذا اغتسلت المرأة من حوضها نقضت شعرها نقضا وغسلته بقطمى واشنان
 وان اغتسلت من جنابة صببت الماء على رأسها صبا وعصرته فهذا الحديث مع اخراج الضميمة
 وهو يشترط الصفة فيما يخرج به من الطن بالعمل به ويجعل هذا على اللبس كذا الخطمي والاشنان
 اذ لا قائل بوجوبهما فهو قرية على الندب وحديث أم سلمة محمول على الایجاب كما قال انما
 يكفك فاذا زادت نقض الشعر كان ندبا ويدل على عدم وجوب النقض ما أخرجه مسلم وأحمد
 انه بلغ عائشة ان ابن عمر وكان يأمر النساء اذا اغتسلن ان ينقضن رؤسهن فقالت يا ابن عمر
 كف هو يأمر النساء ان ينقض شعرهن أفلا يأمرهن ان يحلقن رؤسهن لقد كنت أغتسل
 أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أنا واحد فلما أزيد أن أفرغ على رأسي ثلاث افراتحات
 وان كان حديثها في غسلها من الجنابة وطاهر ما نقل عن ابن عمر وانه كان يأمر النساء بنقض
 الشعر مطلقا في حيض وجنابة (وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم اني لأحل المسجد أي دخوله والبناء فيه (لحائض ولا جنب رواه أبو داود
 وصححه ابن خزيمة) ولا سماع اقول ابن الرفعة ان في روايته متروكا لانه قد ردد قوله بعض الأئمة
 وفي الحديث دليل على انه لا يجوز للحائض والجنب دخول المسجد وهو قول الجمهور وقال داود
 وغيره يجوز وكأنه يفتي على البراءة الاملية وان هذا الحديث لا يرفعها وأما عبورهما المسجد
 فقبل يجوز لقوله تعالى الاعبارى سبيلا في الجنب ويقاس الحائض عليه والمراد به مواضع الصلاة

وأجيب بان الآية فيمن أجنب في السجدة فإنه يخرج منه للغسل وهو خلاف الظاهر وفيها تأويل آخر (وعنها) أي عائشة (قالت كذا أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الماء واحد تختلف أيدينا فيه) أي في الاعتراف منه (من الجنابة) بيان لا تغسل (متفق عليه زاد ابن جبان وتلقى) أي تلتقي أيدينا فيه وهو دليل على جواز اغتسال الرجل والمرأة من ماء واحد في الماء واحد والجواز هو الأصل (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (كان قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تحت كل شجرة جنابة فأغسلوا الشعر) لانه اذا كان تحته جنابة قبلاً إلى انهاء فيه فخرج غسل الشعر على الحكم بان تحت كل شجرة جنابة (وألقوا البشر رواه ابوداود والترمذي وضعاه) لانه عندهما من رواية الحرث بن وبيد وهو حديث شيخ ليس بذلك وقال الشافعي هذا الحديث ليس بثابت وقال البيهقي أنكره أهل العلم بالحديث البخاري وأبو داود وغيرهما ولكن في الباب من حديث علي بن مرة عن موضع شعرة من جنابة لم يغسلها فقل به كذا وكذا في ثمة عادت رأيي في ثمة عادت رأيي ثلاثاً وكان يحزه واساده صحيح كما قال المصنف ولكن قال ابن كثير في الارشاد ان حديث علي هذا من رواية عطاء بن السائب وهو سبي الحفظ قال النووي انه حديث ضعيف قلت وسبب اختلاف الأئمة في تضعيفه وتضعيفه ان عطاء بن السائب اختلف في آخر عمره فمن روى عنه قبل اختلافه فروايت عنه صحيحة ومن روى عنه بعد اختلافه فروايت عنه ضعيفة وحديث علي هذا اختلفوا هل رواه قبل اختلافه أو بعده فلذا اختلفوا في تضعيفه وتضعيفه والحق الوقف عن تضعيفه وتضعيفه حتى يتبين الحال فيه وقيل الصواب وقفه على علي عليه السلام والحديث دليل على انه يجب غسل جميع البدن في الجنابة ولا يعني عن شيء منه قبل وهو اجماع الا المفضضة والاستساق فمهما خلا في قيل يجبان لهذا الحديث وقيل لا يجبان لحديث عائشة وميمونة وحديث ابي جابر ما هذا غير صحيح لا يقاوم ذلك وأما أنه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ وضوء الصلاة ففعل لا ينقض على الايجاب الا ان يقال انه يمان لمعمل فان الغسل مجمل في القرآن بينه الفعل (ولا جد عن عائشة رضي الله عنها نحوه وفيه راجح) لم يذكر المصنف في التلخيص ولا عين من فيه واذا كان فيه مجهول فلا تنوم به حجة

❦ (باب التيمم) ❦

هو في اللغة القصد وفي الشرع القصد إلى الصلح الوجه واليدين بنية استباحة الصلاة ونحوها قالوا هو لعدم المسح مرة وللعذر خصة (عن جابر رضي الله عنه) هو اذا أطلق جابر بن عبد الله (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال) متحدثاً بنعمة الله ومشتتاً لا يحكم شرعته (أعطيت) حذف الفاعل للعلم به (خمساً) أي خمس خصال أو فضائل أو خصائص والآخر يناسب قوله (لم يعطهن أحد قلبي) ومعلوم انه لا يعطاهن أحد بعده فتكون خصائص له اذا الخاصة ما يوجد في الشيء ولا يوجد في غيره ومفهوم العدد غير مراد لانه قد ثبت انه أعطى أكثر من الخمس وقد عدها السيوطي في الخصائص فبلغت زيادة على المائتين وهذا الجمل فصله بقوله (نصرت بالرعب) وهو الخوف (مسيرة شهر) أي بيني وبين العدو وصافه شهر وأخرج الطبراني نصرت بالرعب على عدوى مسيرة شهرين وأخرج ايضا تفسير ذلك عن السائب بن يزيد بلفظ شهر

خلقني وشهر أمانى قبل وانما جعل مسافة شهر لانه لم يكن بينه صلى الله عليه وآله وسلم وبين أحد
 من أعدائهم كثر من هذه المسافة وهي حاصلة له وان كان وحده وفي كونه حاصلة لآفته خلاف
 (وجعلت في الأرض مسجدا) أي موضع سجود فلا يختص به موضع دون غيره وهذا لم تكن
 لغیره صلى الله عليه وآله وسلم كما صرح به في رواية وكان من قبلي انما كانوا يصلون في كثرتهم
 وفي أخرى ولم يكن أحد من الأتباع يصل حتى يبلغ محرابه وحرص انهم لم تكن هذه الخاصة لأحد
 من الأتباع قبله (وطهورا) بفتح الطاء أي مطهرة تستباح بها الله الاتوفيه دليل ان التراب يرفع
 الحدث كذا لا شترأ كهما في الطهورية ولقد نعت ذلك وقال الذي له من الطهورية استباحة
 الصلاة كلما ويدل على جواز التيمم بجميع اجزاء الأرض وفي رواية وجعلت في الأرض كلها
 ولا في مسجد أو طهورا وهو من حديث أبي امامة عند أحمد وغيره وأما من منع من ذلك فاستدلوا
 بقوله في بعض روايات الصحيح وجعلت تربتها طهورا أخرجه مسلم فلا دليل فيه على اشتراط
 التراب لما عرفت في الأصول من ان ذكر بعض افراد العام لا يختص به ثم هو مفهوم لقب
 لا يعمل به عند المحققين نعم في قوله تعالى في آية التيمم في المائدة عند دليل على ان المراد التراب وذلك
 ان كتمان البعض كما قال الكشاف انه لا يفهم أحد من العرب من قول القائل مسحت برأسي
 من الدهن والتراب الا معني التبعيض انتهى والتبعيض لا يتحقق الا في المسح من التراب لامن
 اجزائة أو نحوها (فأيا رجل) هو للعموم في قوة كل رجل (أدركته الصلاة فليصل)
 أي على كل حال وان لم يجد مسجدا ولا ماء أي بالتيمم كما ينهرواية أبي امامة فأيما رجل من أمي
 أدركته الصلاة فلم يجد ماء أو وجد الأرض طهورا ومسجدا في لفظ فعدّه طهورا ومسجدا وفيه
 انه لا يجب على فاقد الماء طلبه (وذكر الحديث) أي ذكر جابر بقية الحديث ولذا كوفي
 الاصل اثنتان ولذا كريمة الخمس فالثالثة قوله وأحلت في الغنائم وقد راية للعام قال
 الخطابي كان من تقدم على ضربين منهم من لم يؤذن له في الجهاد فلم تكن لهم مقام ومنهم من أذن
 لهم فيه ولكن اذا غنوا شيئا لم يصل لهم أن يأكلوه وجاءت بأرقا قرته وقيل أجزئي التصرف
 فيها بالتقيل والاصطفا والصرف في الغنائم كما قال تعالى قل الا فقال الله والرسول والارابعة قوله
 وأعطيت الشفاعة فقد عرفت في البدر تمام الشناعات اثنتي عشرة شفاعاة واختار ان الكل من
 حيث هو مختص به وان كان بعض أنواعها يكون لغیره ويحتمل انه صلى الله عليه وآله وسلم أراد بها
 الشفاعة العظمى في اراحة الناس من الموقف لانها الفرد الكامل وهي التي يظهر شرها للكل
 من في الموقف الخامسة وكان النبي يثبث في قومه خاصة وبعث الى الناس كافة فعموم الرسالة
 خاصة به صلى الله عليه وآله وسلم وأما نوح عليه السلام فانه يثبث الى قومه خاصة نعم صار بعد
 اغراق من كذبهم معوننا الى أهل الأرض لانه لم يبق الا من كان مؤمنا ولكن ليس العموم في
 أصل البعثة وقيل غير ذلك قال ابن دقيق العيد يجوز ان تكون شريعتهم عامة بمعنى بالنسبة
 الى التوحيد وان كانت خاصة بالنسبة الى فروع الدين ولذا عم الهلاك وهذا عرفت أنه صلى
 الله عليه وآله وسلم مختص بكل واحد من هذه الخمس لانه مختص بالمجموع وأما الافراد فقد
 شاركها غيره كما قيل فانه قول مرووفي الحديث فوائده جليلة مبينة في الكتب المطولة وكان ينبغي
 للمصنف أن يقول بعد قوله وذكر الحديث متفق عليه ثم يعطف عليه قوله وفي حديث حذيفة

وأنت جنب وقول الصحابة صلى الله عليه وآله وسلم إن عرا صلى بهم وهو جنب فأقرهم على
تسميته جنباً ومنهم من قال بل التراب حكمه حكم الماء يرفع الجنابة ويصلي به ما شاء وإذا وجد
الماء لم يجب عليه أن يسه الاستقبال من الصلاة واستدلوا بأنه تعالى جعله بدلاً من الماء فحكمه
حكمه وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم سجد طهوراً وسجد وضوءاً كما سجد قريشاً والحق أن التيمم
يقوم مقام الماء ويرفع الجنابة فرفعاً موقفاً إلى حال وجدان الماء أما أنه قائم مقام الماء فلا نه تعالى
جعله عوضاً عنه علمه والاصل أنه قائم مقامه في جميع أحكامه فلا يخرج عن ذلك الابدليل وأما
أنه إذا وجد الماء اغتسل فلتسميته صلى الله عليه وآله وسلم له جنباً ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم
فإذا وجد الماء فليستق الله فالتأخر أنه أمره باسمه الماء ليسب تقدم على وجدان الماء إذا ساسه
من أسباب وجوب الغسل أو الوضوء معلوم من الكتاب والسنة والتأسيين خير من التأكيد
﴿والتزمى عن أبي ذر﴾ بذال مجتمعة مقنونة فقرأ اسمه جنباً بن جندب بن جندة بضم الجيم وتحتيف
التون وأبو ذر من أعيان الصحابة وزهادهم والمهاجرين وهو أول من حيا النبي صلى الله عليه وآله
وسلم بقية الإسلام وأسلم قديماً بمكة يقال كان خامساً في الإسلام ثم سكن بعد وفاته صلى الله عليه
وآله وسلم الرينة إلى أن مات بها سنة ٣٢ في خلافة عثمان وصلى عليه ابن مسعود ويقال أنه
مات بعده بعشرة أيام (نحوه) أي نحو حديث أبي هريرة قوله فقلت قال أبو ذر اجتويت المدينة
فأمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بابل فكنت فيما أفانيت رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم فقلت هلك أبو ذر فقال ما حاله فقلت كنت أترض الجنابة وليس قري بها قال الصعد طهور
لمن لم يجد الماء ولو لعشرين (ومعه) أي حديث أبي هريرة (الترمذي) والحاكم أيضاً قال
المصنف في القح أنه سمعه ابن حبان والدارقطني ﴿وعن أبي سعيد الخدري﴾ رضي الله عنه
(قال خرج رجلان في سفر فحضرت الصلاة) أي وقتها (وليس معهما ماء فتجسعا صعيداً طيباً)
هو الطاهر الحلال وقد قيد الله الصعيد به في الآيتين في القرآن فاطلاقه في حديث أبي هريرة
مقيد بالآيات والأحاديث (فصلياً فوجد الماء في الوقت) أي وقت الصلاة التي صليها (فأعاد
أحدهما الصلاة والوضوء) سجد إعادة تغليبا والاف لم يكن قد نوضاً أو سجد التيمم وضوءاً كما تقدم
تسميته (ولم يعد الاخر ثم أتيا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك فقال للذي لم يعد
أصبت السنة) أي الطريقة الشرعية (وأجزأتك صلاتك) لأنها وقعت في وقتها والماء مفقود
فالواجب التراب (وقال للاخر) أي للذي أعادهما (لأنك أجر مرتين) أجر الصلاة بالتراب
وأجر الصلاة بالماء (رواه أبو داود والنسائي) وفي مختصر السنن للمنذرى أنه أخرجه النسائي
مسنداً ومرسلاً وقال أبو داود أنه مرسل عن عطاء بن يسار لكن قال المصنف هذه الرواية
رواه ابن السكن في صحيحه وله شاهد من حديث ابن عباس رواه أصح في مسنده أنه صلى الله
عليه وآله وسلم بال ثم تيمم فقيل له إن الماء قريب منك قال فلعلى لا أبلغه والحديث دليل على جواز
الاجتهاد في عصره صلى الله عليه وآله وسلم وعلى أنه لا يجب الطلب والتلزم له أي الانتظار ودل
على أنه لا يجب الإعادة على من صلى بالتراب ثم وجد الماء في الوقت بعد الفراغ من الصلاة
وقبل بل بعد الواجب في الوقت لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فإذا وجد الماء فليستق الله وليس
بشرته وهذا أقدم وجد الماء وأجيب بأنه مطلق فيمن وجد الماء بعد الوقت وقبل خروجه وحال

الصلاة وبعدها وحديث أني سعيد هذا فيمن لم يجد الماء في الوقت حال صلاته فهو مقصد فيصلى
 عليه المطلق فيكون معناه فإذا وجدت الماء قبل الصلاة في الوقت فأمس به بشرتك أي إذا وجدت
 وعليك جنا بة مستقدمة في قبضه كما قلناه واستدل القائل بالأعاد في الوقت بقوله تعالى إذا قمتم إلى
 الصلاة فاغسلوا وأخطأ من وجع مع بقاء الوقت واجب بانه بعد فعل الصلاة لم يبق للخطاب توجيه
 إلى فاعلها وكيف وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم وأجزأتك صلاتك الذي لم يعد إذا لاجر اجابرة
 عن كون الفعل مستقلا لوجوب إعادة العبادة والحق أنه قد جازأه ﴿وعن ابن عباس رضي
 الله عنهما في قوله عز وجل وإن كنتم مرضى أو على سفر قال إذا كانت بالرجل الجراحة في سبيل
 الله أي الجهاد (والقروح) جمع قرح وهي البثور التي تخرج في الأبدان كالجلدي وشعره
 (فيجب) تصيبه الجنابة (فيضاف) يظن (أن يموت) ان اغتسل تيمم رواه الدارقطني موقوفاً
 على ابن عباس (ورفعه) إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (البزار وصححه ابن خزيمة
 والحاكم) وقال أبو زرعة وأبو ساتم أخطأ فيه علي بن عاصم وقال البزار لا نعلم رفعه عن عطام
 الثقات الجري وقد قال ابن معين أنه سمع من عطام بعد الاختلاط وحينئذ فلا يتم رفعه والحديث
 فيه دليل على شرعية التيمم في حق الجنابة خاف الموت فإن لم يحق إلا الضرر والآية وهي قوله
 وإن كنتم مرضى أو على إباحة المرض للتيمم سواء خاف نلقا أو دونه والتنصيص في كلام ابن
 عباس على الجراحة والقروح انما هو مجرد مثال والافضل مرض كذلك ويحتمل ان ابن عباس
 يخص هذين من بين الامراض وكذلك كونها في سبيل الله مثال والافلو كانت الجراحة من
 سقطلة فالحكم واحد وإذا كان مثالا فلا يمتنع جواز التيمم خشية الضرر الآن قوله ان يموت يدل
 انه لا يجوز التيمم إلا بخافة الموت وهو قول أحمد وأحد قولي الشافعي وأما مالك وأحد قولي الشافعي
 والخنفية فاجازوا التيمم خشية الضرر والاطلاق الآية وذهبوا إلى إباحته للمرض وإن لم
 يحق ضررا وهو ظاهر الآية ﴿وعن علي﴾ عليه السلام (قال انكسرت إحدى زني)
 بتشديد الياء تنية زني هو موصول طرف الذراع في الكف فسألت رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم أي عن الواجب من الوضوء في ذلك فأمرني ان أمسح على الجبائر هي ما يجبر به العظم
 المكسور ويعلق عليه (رواه ابن ماجه بسند واحد) بكسر الجيم وتشديد الدال هو منصوب على
 المصدر أي أجده ضعفه جدا والجدا التصديق كما في القاموس فالمراد أحقق ضعفه تحقيقا والحديث
 أنكره يحيى بن معين وأجدو غيرهما قالوا وذلك أنهم من رواية عمرو بن خالد الواسطي وهو كذاب
 ورواه الدارقطني والبيهقي من طريقين أو هي منه قال النووي اتفق الحفاظ على ضعف هذا
 الحديث وقال الشافعي لو عرفت اسنادها بالصحة لقلت به وهذا إنما استخبر الله فيه وفي معناه
 أحاديث أخر قال البيهقي انه لا يصح منه شيء إلا أن الحديث الآتي يقويه وهو قوله ﴿وعن
 جابر رضي الله عنه في الرجل الذي شج﴾ بضم الشين من شجبه يشجبه بكسر الشين وضمها كسره
 كما في القاموس (فاعتسل فمات) إنما كان يكفيه ان يتيمم ويعصب على جرحه خرقه ثم يمسح عليها
 ويغسل سائر جسده (قال في القاموس السائر الباقي لا الجميع كما وهم جماعات) (رواه أبو داود
 بسند فيه ضعف) لانه قد ربه الزبير بن خرقه بضم الخاء المعجمة قال الدارقطني ليس بقوي

قلت قال الذهبي انه صدوق (وفيه اختلاف على راويه) وهو عطاء فانه رواه عن الزبير بن
خريق عن جابر ورواه الاوزاعي بلا عا عن عطاء عن ابن عباس قال لا اختلاف وقع في رواية عطاء
هل عن جابر أو عن ابن عباس وفي إحدى الروايتين ما ليس في الأخرى وهذا الحديث وحديث علي
الأول قد تعاضدا على وجوب المسح على الجبائر بالماء وفيه خلاف بين العلماء فمنهم من قال يمسح
لهذين الحديثين وإن كان فيه ما ضعف فقد تعاضدا ولأنه عضو تغذره غسله بالماء مسح ما فوقه كشعر
الرأس وقياسا على المسح على الخفين وعلى العمامة وهذا القياس بقوة النص قلت من قال
بالمسح قوى عنده المسح على الجبائر وهو الظاهر ثم في حديث جابر دليل على أنه يجمع بين التيمم
والمسح والغسل وهو مشكل حيث جمع بين التيمم والغسل قبل فيحصل على أن أعضاء التيمم كانت
جارية تحتها مساسها بالماء فعدل إلى التيمم ثم أقاض الماء على بقية جسده وأما الشجة فقد
كانت في الرأس والواجب فيه الغسل لكن تغذ لا لجل الشجة فكان الواجب عليه عصها
والمسح عليها إلا أنه قد قال المصنف في التلخيص أنه لم يقع في رواية عطاء عن ابن عباس ذكر التيمم
فثبت أن الزبير بن خريق قد ربه عنه على ذلك ابن القطان ثم قال ولم يقع في رواية عطاء ذكر المسح
على الجبيرة فهو من أفراد الزبير أيضا انتهى ثم في سياق المصنف لحديث جابر ما يدل على أن قوله إنما
كان يكفيه غير مرفوع وإنما اختصره المصنف أنه العبارة التي على عدم رفعه وهو حديث
فيه قصة ولقطها عند أبي داود عن جابر قال خرجنا في سفر فأصاب رجلا منا حجر فشجه في رأسه
ثم احتلم فسأل أصحابه هل تجدون لي رخصة في التيمم فقالوا ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء
فاغتسل فمات فلما قمنا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بذلك فقال قتلوه قتلهم الله
ألا سألوا إذا لم يعلموا فأنشأه إلى السؤال إنما كان يكفيه الخ (وعن ابن عباس رضي
الله عنهما قال من السنة) أي سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمراد طريقته وشرعه (أن
لا يصل الرجل) والمرأة أيضا بالتيمم (الاصلاة واحدة ثم تيمم للصلاة الأخرى رواه الدارقطني
باسناد ضعيف) لأن من رواية الحسن بن عمار وهو ضعيف (جدا) نصب على المصدر كما
عرفت وفي الباب عن علي وابن عمر وحديثان ضعيفان وإن قيل أن اثر ابن عمر أصح فهو موقوف
فلا تقوم بالجسح حجة والاصل أنه تعالى جعل التراب قائما لمقام الماء وقد علم أنه لا يجب الوضوء
بالماء إلا من الحدث فالتيمم مثله وإلى هذا ذهب جماعة من أئمة الحديث وغيرهم وهو الأقوم
دليلا

باب الحيض

هو مصدر حاضت المرأة حيض حيضا وحيضا فهي حائض ولما كانت له أحكام شرعية من أفعال
وتروك عقدية بإساق ما ورد فيه من أحكامه (عن عائشة) رضي الله عنها (أن فاطمة بنت أبي
حبيش) تقدم ضبطه في أول باب النواقض (كانت تستحاض) تقدم أن الاستحاضة جريان
الدم من فرج المرأة غير أنه وتقدم فيه أن فاطمة جاءت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت
أني امرأة استحاض فلا أظفر فأدع الصلاة (فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن دم
الحيض دم أسود يعرف) بضم حرف المضارعة وكسر الراء أي له عرف بورائحة وقيل بفتح الراء

أي يعرفه النساء (فإذا كان ذلك) بكسر الكاف (فأسكن عن الصلاة فإذا كان الأسحر)
 أي الذي ليس بتلك الصفة (فتوضئ وصل) وفي قوله دم أسود دلالة على اعتبار التمييز بهذه
 الصفة وقد ذهب إلى ذلك الشافعي في حق المستدأ (رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان
 والحاكم) وقال صحيح على شرط مسلم (واستكره أبو حاتم) لأنه من حديث علي بن ثابت عن
 أبيه عن جده وجده لا يعرف وقد ضعف الحديث أبو داود وقال ابن حزم حديث صحيح وقال
 ابن الصلاح حديث صحيح به وقال ابن دقيق العيد في الامام بعدان عزاه إلى رواية النسائي رجاله
 رجال مسلم وهذا الحديث غير رد المستحاضة إلى صفة الدم بأنه إذا كان بتلك الصفة فهو حيض والا
 فهو استحاضة وقد قال به الشافعي في حق المستدأ وتقدم في النواقض أنه على الله عليه وآله وسلم
 قال له إنما ذلك عرق فإذا أقبل حيضك فذهي الصلاة وإذا أدبرت فاعسلي عنك الدم ولا يساغبه
 هذا الحديث فإنه يكون قوله إن دم الحيض أسود يعرف بها الوقت إقبال الحيضة وإدبارها
 فالستحاضة إذا ميزت أيام حيضها فاما بصفة الدم وأبوابه في وقت عادت ما إن كانت معتادة وعملت
 عاداتها فقاطعة هذه يحتمل أنها كانت متدامة فيكون قوله فإذا أقبل حيضك أي بالعادة أو غير
 معتادة فإدخال إقبال حيضها بالصفة ولما منع من اجتماع المعرفين في حقها وحق غيرها هذا
 وللمستحاضة أحكام منها جواز وطئها في حال جريان الدم أي دم الاستحاضة عند جماهير العلماء
 لأنها كالطاهر في الصلاة والصوم وغيرهما فكذا في الجماع ولأنه لا يحرم الاصل دليل ولم يأت دليل
 بتحريم جماعها قال ابن عباس المستحاضة بآئنها زوجها إذا صلت الصلاة أعظم بر إذا جازت
 لها الصلاة وقد جماهروا في أعظم ما ينسقط لها الطهارة جازيها عنها ومنها أنها تؤمر بالاحتياط
 في طهارة الحدث والتجسس فتعسل فرجها قبل الوضوء والتيمم قبل وتضم فرجها بمغفرة أو قطن
 دفاً للنجاسة وتقلل لها فإذا لم يندفع الدم بذلك شئت مع ذلك على فرجها وتلعبت واستغفرت كما
 هو معروف في الكتب المطولة وليس بواجب عليها وإنما هو الأولى لتقليلها للنجاسة بحسب
 القدرة ثم توضأ بعد ذلك ومنها أنه ليس لها الوضوء قبل دخول وقت الصلاة عند الجمهور وإذا
 طهرتها ضرورية فليس لها تقديمها قبل وقت الحائض (وفي حديث أسماء بنت عيسى) بضم
 المهملة وفتح الميم وسكون الباء هي أمراة جعفر بن أبي طالب هاجرت معه إلى الحبشة وولدت له
 هنالك أولاداً منهم عبد الله ثم لما قتل جعفر تزوجها أبو بكر الصديق فولدت له محمداً فلما مات أبو
 جعفر تزوجت علي بن أبي طالب فولدت له يحيى (عند أبي داود وتجلس) هو عطف على
 ما قبله في الحديث لأن المصنف انما ساق شطر حديث أسماء لكس لفظ أبي داود عنها هكذا سجعان
 الله هذا من الشيطان لتجلس إلى آخره بدون واو وهي نسخة في بلوغ المرام (في مر كن) بكسر
 الميم الإجابة التي تغسل فيها الثياب (فإذا رأيت صفرة فوق الماء) التي تقع فيه فيصب عليها
 الماء فأنها تظهر الصفرة فوق الماء (فلتغتسل لظهور العصر غسلاً واحداً وتغتسل للمغرب
 والعشاء غسلاً واحداً وتغتسل للصبح غسلاً وتوضأ فيها بين ذلك) هذا الحديث وحديث
 جنة الآتي فيه الأمر بالاعتسال في اليوم والليله ثلاث مرات وقد بين في حديث جنة أن المراد
 إذا أخرت الظهر والمغرب ومعهما أنها إذا وقت اغتسلت لكل فرضة وإلى هذا ذهب
 جماعة من الصحابة والتابعين قالوا أنه يجب عليها الاعتسال لكل صلاة وذهب الجمهور أنه

لا يجب عليها ذلك وقالوا رواية أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمرها بالفصل لكل صلاة ضعيفة
وبين البيهقي ضعفها وقيل بل هو حديث منسوخ بحديث فاطمة بنت أبي حبيش أنها توسل
لكل صلاة قلت الآن النسخ يحتاج إلى معرفة المتأخر ثم أنه قال المنذرى أن حديث أسماء بنت
عميس حسن فالجمع بين حديثي فاطمة بنت أبي حبيش أن يقال إن الفصل مندوب
ببرئته عدم أمر فاطمة به واقتصاره على أمرها بالوضوء فالوضوء هو الواجب وقد جع الشافعي
إلى هذا (وعن حنة) بفتح الحاء وسكون الميم (بنت جحش) بفتح الجيم وسكون الحاء فحش
مجة هي أخت زينب أم المؤمنين وأمرأة طلحة بن عبيد الله (قالت كنت أستاذ حنيفة
كثيرة شديدة) في سنن أبي داود بيان كثرتها قالت أنما أنجب مجا (فأيت النبي صلى الله عليه
وآله وسلم أستقيمه فقال أنما هي ركضت من الشيطان) معناه إن الشيطان قد وجد سبيلا إلى
التليس عليا في أمر دينها وطهرها وصلاتها حتى أنساها عاداتها وصارت في التقدير كأنها ركضت
منه ولا ينافي ما تقدم من أنه عرق يقال له العاذل لأنه يعمل على أن الشيطان ركضه حتى انقبض
والأظهر أنها ركضت منه حقيقة إذ لا مانع من جعلها عليه (تقصي ستة أيام أو سبعة أيام ثم
اغتسلي فإذا استتقت فلي أربعين وعشرين) إن كانت أيام الحيض ستا (أو ثلاثة
وعشرين) إن كانت سبعا (وصوى وصلى) أي ما شئت من فريضة وتطوع (فإن ذلك يجزئك
وكذلك فاعلي) فيا يستقبل من الشهور ولفظ أبي داود فاعلي كل شهر (كما تحيض النساء)
في سنن أبي داود زيادة وكما يطهرن ميعات حيضهن وطهرهن فيه الرد إلى غالب أحوال النساء
(فإن قويت) أي قدرت (على أن تؤخرى الطهور وتجيلى العصر) هذا لفظ أبي داود يريد أن
تؤخر الطهر أي فتأخيرها في آخر وقتها قبل خروجه وتجل العصر أي فتأخيرها في أول وقته فتكون
قد أتت بكل صلاة وقفتها وجمعت بينهما جميعا (ثم تغتسلي حتى تطهرن) هذا اللفظ ليس
في سنن أبي داود بل لفظه هكذا فتغتسلين فتصعين بين الصلاتين الطهور والعصر أي جميعا
عرفت (وتصلين الطهور والعصر جميعا) هذا غير لفظ أبي داود كما عرفت (ثم تؤخرين المغرب
والعشاء) لفظ أبي داود وتؤخرين المغرب وتجلين العشاء وما كان يحسن من المصنف حذف
ذلك كما عرفت (ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاتين فاعلي وتغتسلين مع الصبح وتصلين قال) أي
النبي (صلى الله عليه وآله وسلم وهو أعجب الأمرين إلى) ظاهره أنهم كلامه صلى الله عليه وآله
وسلم إلا أنه قال أبو داود ورواه عمرو بن ثابت عن ابن عقيل فقال فقالت حنة هذا أعجب الأمرين إلى
لم يجعله من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم (رواه الخمسة إلا النسائي وصححه الترمذي وحسنه
البخاري) قال المنذرى في مختصر السنن قال الخطابي قد ترك بعض العلماء القول بهذا الحديث
لأن ابن عقيل راويه ليس بذلك وقال البيهقي تفرد به عبد الله بن محمد بن عقيل وهو مختلف في
الاحتجاج به هذا أثر كلامه وقد أخرجه الترمذي وابن ماجه وقال الترمذي هذا حديث حسن
صحيح وقال أيضا وسألت محمد ابن البخاري عن هذا الحديث فقال هو حديث حسن وقال أحمد
هو حديث حسن صحيح انتهى فعرفت أن القول بأنه حديث غير صحيح غير صحيح بل قد صححه الأئمة
وقد عرفت لما سقناه من لفظ رواية أبي داود أن المصنف قل غير لفظ أبي داود من ألفاظ أحد الخمسة
ولكن لابد من تعيين ما أطلقته الروايات بقوله وتجلين العشاء كما قال وتجل العصر لأنه أرشدنا

صلى الله عليه وآله وسلم الى ذلك للاختلاف بين كل صلاة في وقتها هذه في آخر وقتها وهذه في أول وقتها وقوله في الحديث ستة أيام أو سبعة ليست كلمة وشك من الراوى ولا للتغيير بل للاعلام بيان للتساءل أحد العبدین تختم من تحيض ستا ومنهن من تحيض سبعا فترجع الى من هي في منها وأقرب الى من اجها ثم قوله فان قويت بشعره انه ليس بواجب عليها وانما هو مندوب لها والا فان الواجب انما هو الوضوء بكل صلاة بعد الاغتسال عن الحيض بمرور الستة أو السبعة الايام لها وهو الامر الاول الذي أرسدها صلى الله عليه وآله وسلم اليه فان في صدر الحديث أمر لباهر بن أبيها فقلت أجزأ عنك من الآخر وان قويت عليها فانت أعلم ثم ذكر لها الامر الاول انها تحيض ستا أو سبعا ثم تغتسل وتصلى كما ذكره للمنفق وقد علم انها توضح لكل صلاة لان استقرار الدم ناقض فيلزم ذكره في هذه الرواية ولقد ذكره في غيرها ثم ذكر الامر الثاني من جمع الصلاتين والاعتسال كما عرفت وفي الحديث دليل على انه لا يباح جمع الصلاتين في وقت أحدهما للعذر انما يباح لعذر ~~كانت~~ المستحاضة أولى من يباح لها ذلك ولم يباح لها ذلك بل أمرها بالتوقيت كما عرفت للاسند السفر كما قرره السيد في رساله اليواقيت في المواقيت تقرير اشافيا ~~(و)~~ وعن عائشة رضي الله عنها ان أم حبيبة (بفتح الحاء المهملة) بنت جحش قيل الاصح ان اسمها حبيبة وكنيتها أم حبيب بغيرها هي أخت جنة التي تقدم حديثها (شككت الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الدم فقال امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضك) اي قبل استقراره بربان الدم (ثم اغتسلي) اي غسل الخروج من الحيض (فكانت تقتل لكل صلاة) من غير أمر منه صلى الله عليه وآله وسلم لها بذلك (رواه مسلم وفي رواية البزارى وتوضي لكل صلاة وهي) اي هذه الرواية (لاي داود وغيره من وجه آخر) أم حبيبة كانت تحت عبد الرحمن بن عوف وبنت جحش ثلاث زينات أم المؤمنين وجنة وأم حبيبة قيل انهن كن مستحاضات كلهن وقد ذكر البزارى ما يدل على ان بعض أمهات المؤمنين كانت مستحاضة فان صرح ان الثلاث مستحاضات فهي زينب وقد عدا العلماء المستحاضات في عصره صلى الله عليه وآله وسلم فبلغن عشرين نسوة واخذت دليل على ارجاع المستحاضة الى أحد المعرفات وهي أيام عاداتها وعرفت ان المعرفات اما العادة التي كانت لها قبل الاستحاضة أو صفة الدم بكونه أسود يعرف والعادة التي للتساؤل من الستة الايام والسبعة أو اقبال الحيضة وادبارها كل هذه قد تقدمت في أحاديث المستحاضة فبأيها وقع معرفة الحيض والمراد حصول الظن لا اليقين علمت به سواء كانت ذات عادة أو لا كما يقصده اطلاق الاحاديث بل ليس المراد الا ما يحصل لها ظن انه حيض وان تعددت الامارات كان أقوى في حقها ثم متى حصل ظن زوال الحيض وجب عليها الغسل ثم توضأ لكل صلاة وتجمع بها صوريا بالغسل وهل لها ان تجمع الجع الصوري بالوضوء هذا المرد به النهر في حقها الا انه معلوم جواز لكل أحد من غيره وأما هل لها ان تصلى الوافل بوضوء الفريضة فهذا مسكوت عنه أيضا والعلماء يختلفون في ذلك كله فعند الشافعي انها لا تصلى بطهارتها واحدة أكثر من فريضة واحدة وما شئت من التوافل وحكى عن عروة بن الزبير وسفيان وأحمد وأبي نوري وتقدم في رواية البزارى وتوضي لكل صلاة والله أعلم ~~(و)~~ وعن أم عطية (اسمها نسبية بضم النون وفتح السين بنت كعب وقيل بنت الحارث الانصارية بايعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكانت من كبار الصبيات وكانت تغزو مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

تعرض المرضي وتداوى الجرحى رضي الله عنها (قالت كالأنثى الكدرة) أي ما هو بلون الماء
الكدرة الوسخ (والصفرة) هو الماء الذي ثراه المرأة كالصديد تعلوه صفرة (بعد الطهر) أي بعد
روية القصة البيضاء والخفوف (شيء) أي لانه حياء (رواه البخاري وأبو داود واللفظ له)
وقوله كذا قد اختلف العلماء فيه فقبله حكم الرفع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لان المراد كذا في
زمانه صلى الله عليه وآله وسلم مع علمه فيكون تقريره آمنه وهذا رأي البخاري وغيره من علماء
الحديث فيكون حجة وهو دليل على أنه لا حكم لما ليس بيد من غليظ أسود يعرف فلا يعد حياء بعد
ان ترى القصة بفتح القاف وتشديد الصاد قبل انه شيء كالتلطيح الا يبض يخرج بعدا تقطاع الدم أو
بعد الخفوف وهو ان يخرج ما يحشى به الرحم جافا فاذا انقطع الدم عنها وقت عادت ما عادت
نفسها معاملة الطاهر وان لم تر القصة ومفهوم قولها بعد الطهر أي باحد الامرين ان قبله تعد
الكدرة والصفرة شيئا أي حياء وفيه خلاف بين العلماء معروف في التروع (وعن أنس رضي الله
عنه ان اليهود كانوا اذا حاضت المرأة لم يواكلوها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اصنعوا كل
شيء الا النكاح ورواه مسلم) الحديث قديين المراد من قوله تعالى قل هو أنى فاعترفوا التسامى
الحض ولا تقر بهن ان المأمور به الاعتزال والمنهى عنه من القربان هو النكاح أي اعتزلوا
نكاحهن ولا تقر بهن له وما عدا ذلك من المؤاكلات والجمانسة والمضاحجة وغير ذلك جائز وقد
كان اليهود لا يسكنون الحائض في بيت واحد ولا يجامعونها ولا يواكلونها كما صرح به رواية
مسلم وأما الاستمتاع منهن فقد أباحه صلى الله عليه وآله وسلم كما يفهمه الحديث الآتي (وعن
عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمرني فأتز فيسأثرني وأنا
حائض متفق عليه) أي يلصق بشرة يشترق فيمادون الأزار وليس بصريح بأنه يستمتع منها انما
فيه الصاق البشرة بالبشرة والاستمتاع فيما بين الركبة والسرقة في غير الفرج اجازة البعض وبجته
اصنعوا كل شيء الا النكاح ومنه فهم هذا الحديث هو الاول بالدليل فالمراد جامع وهي حائض فانه
ياثم اجماعا ولا يجب عليه شيء وقيل تجب عليه الصدقة لما يفهمه الحديث الآتي (وعن ابن عباس
رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الذي يأتي امرأته وهي حائض قال يتصدق
بدينار أو نصف دينار ورواه النسبة وصححه الحاكم وابن القطان ورجح غيرهما وقفه) علي ابن عباس
الحديث فيه روايات هذه احداها وهي التي خرج رجالها في الصحيح وروايت مع ذلك مضطربة
قال الشافعي لو كان هذا الحديث ثابتا لاخذناه قال المصنف الاضطراب في اسناد هذا الحديث
ومنه كثير جدا وقد ذهب إلى إيجاب الكفارة الحسن وسعيد لكن قال لا يعتق رقبة فبما على من
جامع في رمضان وقال غيره ما يل يتصدق بدينار أو نصف دينار قال الخطابي قال أكثر أهل العلم
لا شيء عليه وزعموا أن هذا امر سهل أو موقوف وقال ابن عبد البر يحتمل أن يوجب اضطراب هذا
الحديث وان النية على البرائة ولا يجب ان يثبت فيها شيء لمسكين ولا غيره الا بدليل لا مدفع فيه ولا
مطعن عليه وذلك معدوم في هذه المسئلة قلت أمان من صحه كائن القطان فانه أعين النطري
تصححه وأجاب عن طرق الطعن فيه وأقره ابن دقيق العيد وقوا في كتابه الامام فلا عذر له عن
العمل به وأمان لم يصح عنده كالشافعي وابن عبد البر فالاصل برائة النية فلا تقوم به الحجة على
رفعها (وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس

إذا حاضت المرأة لم تصل ولم تصم متفق عليه في حديث) تعلمه فذلك لمن نقصان دينها وورواهم مسلم
من حديث ابن عمر يلفظ تكث اليأى ما تصلى وتطهر في شهر رمضان فهذا نقصان دينها وهو
أخبار يفيد تقريرها على ترك الصوم والصلاة وكونها لا يجبان عليها وهو إجماع في أنهما
لا يجبان حال الحيض ويجب قضاء الصوم لآلة أخرى وأما كونها لا تدخل المسجد فلهديث
لا أحل المسجد لحائض ولا جنب وتقدم وأما أنها لا تقرأ القرآن فلهديث ابن عمر مرفوعا لا تقرأ
الحائض ولا الجنب شيأ من القرآن وإن كان فيه مقال وكذلك لا تلمس المصنف لحديث عمرو بن
حزم تقدم وتقدمت شواهد والاحاديث لا تقصر عن الكراهة لكل ما ذكر وإن لم تبلغ درجة
التصريح إذ لا تخلو عن مقال في طرقها ودلالة ألفاظها غير صحيحة في التصريح (وعن عائشة رضي
الله عنها قالت لم نجسنا) أى عام حجة الوداع وكانت قد أحرمت معه صلى الله عليه وآله وسلم
(سرف) بفتح السين وكسر الراء فتأمل محل منعه عن الصرف للعلية والتأنيب وهو محل بين مكة
والمدينة (حضت فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم افعل ما يفعل الحاج غير أن لا تطوف بالبيت
حتى تطهري متفق عليه في حديث طويل) فيه صفة حجه صلى الله عليه وآله وسلم فيه دليل على أن
الحائض يصح منها جميع أفعال الحج غير الطواف بالبيت وهو جمع عليه واختلف في علته فقيل
أن من شرط الطواف الطهارة وقيل لكونها ممنوعة من المسجد وأما ركعتا الطواف فقد علم أنهما
لا يصحان منها إذ هما مرتبطان على الطواف والطهارة (وعن معاذ رضي الله عنه) بضم الميم وهو
ابن جبل الأنصاري الخزرجي أحد من شهد العقبة من الأنصار شهد بدرا وغيره من المشاهد
وبعثه صلى الله عليه وآله وسلم إلى اليمن قاضيا ومعلما وجعل إليه قبض الصدقات من العمال
باليمن وكان من أجلاء الصحابة وعلمائهم استعمله عمر على الشام بعد أبي عبيدة ثم مات في طاعون
عموم سنة ١٨ وقيل سنة ١٧ وله ثمان وثلاثون سنة (أنصأل رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم ما يصل للرجل من امرأة وهي حائض قال ما فوق الأزارر وأما أوداد وضعفه) وقال
ليس بالقوى والحديث دليل على تحريم مباشرة محل الأزارر وهو ما بين السرة والركبة والحديث
قد عارضه حديث أصنعوا كل شيء إلا التكااح تقدم وهو أصح من هذا فهو أراج منه ولو ضمه
المصنف إليه لكان أولى وتقدم الكلام فيه وفي حديث عائشة كان يأمرني فأتز (وعن أم سلمة
رضي الله عنها كانت النفساء تقعد على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد نفاسها
أربعين يوما رواه الخمسة إلا التماسي واللفظ لأبي داود وفي لفظه ولم يأمرها النبي صلى الله عليه
وآله وسلم بقضاء صلاة النفاس وصححه الحاكم) وضعفه جماعة لكن قال النووي قول جماعة من
مصنفي الفقهاء أن هذا الحديث ضعيف مردود عليهم وله شاهد عند ابن ماجه من حديث أنس أن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقت للنساء أربعين يوما إلا أن ترى الطهر قبل ذلك ولما كن من
حديث عثمان بن أبي العاص وقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للنساء نفاسن أربعين
يوما فهذه الأحاديث بعضها ببعض بعضها وتدل على أن الدم الخارج عقيب الولادة حكمه بسقر
أربعين يوما تقعد فيه المرأة عن الصلاة وعن الصوم وإن لم يصرح به الحديث فقد أتيد من غيره
وأفاد حديث أنس أنها إذا رأت الطهر قبل ذلك طهرت وأنه لا حد لأقله

هي لغة الدعاء سميت هذه العبادة الشرعية باسم الدعاء لاشتمالها عليه

(باب المواقيت)

جمع مباحات والمراد منه الوقت الذي عينه الله لاداء هذه العبادة وهو المقدار المحدود للفعل من الزمان (عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال وقت الظهر اذا زالت الشمس) أى مالت الى جهة الغرب وهي النوبة الذي أراده تعالى بقوله أقم الصلاة لولئك الشمس (وكان ظل الرجل كطوله) أى ويستمر وقت احتى يصير ظل كل شئ مثله فهذا تعريف أول وقت الظهر وآخره بقوله وكان عطف على زالت كما قد نأى ويستمر وقت الظهر الى صيرة ظل الرجل مثله (الم يحضر وقت العصر) وحضوره يصير ظل كل شئ مثله كما يفيد مفهوم هذا وصريح غيره (وقت العصر يستقر الم تنصّر الشمس) وقد عين آخره في غيره بمصير ظل الشئ مثله (ووقت صلاة المغرب) من عند سقوط قرص الشمس ويستقر الى (الم يغيب الشفق) الآخر وتفسيره بالحركة شيئاً نصاً (ووقت صلاة العشاء) من غيبة الشفق ويستقر (الى نصف الليل الاوسط) المراد به الأول (ووقت صلاة الصبح) أوله (من طلوع الفجر) ويستمر (الم تطلع الشمس رواء مسلم) تمامه فاذا طلعت الشمس فامسك عن الصلاة فانها تطلع بين قرني الشيطان الحديث أفاد تعييناً كثر الاوقات الخمسة أولاً وآخرها أول وقت الظهر زوال الشمس وآخره مصير ظل الشئ مثله وذو الرجل في الحديث تمثيلاً واذا صار كذلك فهو أول العصر ولكنه يشترك الظهر في قدر ما تسع لاربعة ركعات فانه يكون وقتاً لهما كما يفيد حديث جابر بن قاتمه صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الظهر في اليوم الاول بعد الزوال وصلى به العصر عنده مصير ظل الشئ مثله وفي اليوم الثاني صلى به الظهر عند مصير ظل الشئ مثله في الوقت الذي صلى فيه العصر في اليوم الاول فدل على ان ذلك وقت يشترك فيه الظهر والعصر وهذا هو الوقت المشترك وفيه خلاف فمن أثبتته فحجته ما سمعته ومن نفاه تأول قوله وصلى به الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل الشئ مثله بان معناه فرغ من صلاة الظهر في ذلك الوقت وهو بعد ثم يستقر وقت العصر الى اصفرار الشمس وبعد الاصفرار ليس وقت الاداء بل وقت قضاء كما قاله أبو حنيفة رحمه الله وغيره وفي عيون المذاهب للطحاوى وأول العصر آخر الظهر على الاقوال وآخره الى الغروب انتهى وقيل بل اداء الى بقية تسع ركعات حديث من ادرك ركعتين العصر قبل ان تغيب الشمس فقد ادرك العصر وأول وقت المغرب اذا وجبت الشمس أى غربت كما ورد عند الشيخين وغيرهما وفي لفظ اذا غربت وآخره الم يغيب الشفق وفيه دليل على التساع وقت المغرب وعارضه حديث جابر بن قاتمه صلى به صلى الله عليه وآله وسلم المغرب في وقت واحد في اليومين وذلك بعد غروب الشمس واجمع بينهما انه ليس في حديث جابر بل حصر لوقتها في ذلك ولان أحاديث تأخير المغرب الى غروب الشفق متأخرة فانها في المدينة وامامة جابر بن قاتمه في مكة فهي زيادة فضل الله بها قيل ان حديث جابر يدل على انه لا وقت لها الا الذي صلى فيه وأول العشاء غيبوبة الشفق ويستقر الى نصف الليل وقد ثبت في الحديث التعديد لآخره بثلاث الليل لكن أحاديث النصف صححة فيجب العمل بها وأول وقت صلاة الصبح طلوع الفجر ويستقر الى طلوع الشمس فهذا الحديث الذي

في سلم قد أفاداً كثيراً أول كل وقت من الخمسة وآخر وفيه دليل ان الوقت كل صلاة أولاً وآخر اهل
 يكون بعد الاصفرار وبعد نصف الليل وقت لاداء العصر والعشاء ولا هذا الحديث يدل على انه
 ليس بوقت لهما ولكن حديث عن ادرك ركعتين العصر قبل غروب الشمس فقد ادرك العصر
 يدل على ان بعد الاصفرار وقتا للعصر وان كان في لفظ أدرك ما يشعر به اذا كان تراخيه عن
 الوقت المعروف المعذور ونحوه وورد في الخبر مثله وسيأتي ولم يرد مثله في العشاء وكثير ورد في مسلم
 ليس في النوم تفريط انما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجي وقت الصلاة الاخرى فانه
 دليل على امتداد وقت كل صلاة الى دخول وقت الاخرى الا انه مخصوص بالخبر فان آخر وقتها
 طلوع الشمس وليس بوقت التي بعدها وبصلاة العشاء فان آخره نصف الليل وليس وقتا للتي
 بعدها وقد قسم الوقت الى اختيارى واضطراى ولم يقد دليل ناهض على غير ما سمعت وقد استوفى
 السيد الكلام على المواقيت في رسالة بسيطة سماها اليواقيت (وله) أي سلم (من حديث
 بريدة) بضم الباء هو ابن الحبيب بضم الحاء الاسلم قبل بدر ولم يشهدوا بايع سبعة الرضوان
 سكن المدينة ثم تحول الى البصرة ثم خرج الى خراسان غازيا فأتى جرد من يزيد بن معاوية سنة
 ٦٢ أو سنة ٦٣ (في العصر) أي في بيان وقتها (والشمس يضاء نقيصة) بالنون والقاف أي لم
 يدخلها شيء من المصفرة (ومن حديث أي موسى) أي وسلم من حديثه وهو بعد الله بن قيس
 الاشعري اسلم قديما بمكة وهاجر الى الحبشة وقبل رجوع الى أرضه ثم وصل الى المدينة فسمع وصول
 مهاجرة الحبشة ولاء عمر بن الخطاب بالبصرة بعد عزل المغيرة سنة عشر من فافتتح أبو موسى الاهواز
 ولم ير على البصرة الى صدر خلافة عثمان فغزاه فانتقل الى الكوفة فاقام بها وأقره عثمان عاملا
 على الكوفة الى ان قتل عثمان ثم انتقل بعد أمر الحكيم الى مكة ولم ير بها حتى مات سنة خمسين
 وقبل بعدها له نصف وستون سنة (والشمس مرتفعة) أي وصلى العصر وهي مرتفعة لم تزل الى
 الغروب وفي الاحاديث ما يدل على المسارعة العصر واصرح الاحاديث في تحديده أول وقتها
 حديث جابر بن ابي صلاها بل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وظل الرجل مثله وغيره من الاحاديث
 كحديث بريدة وحديث أي موسى محمولة عليه (ومن أي بريدة) بفتح الباء وسكون الراء اسمها نضلة
 بفتح النون ابن عبيد وقيل ابن عبد الله أسلم قديما وشهد الفتح ولم ير بغزو مع رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم حتى توفي صلى الله عليه وآله وسلم فنزل بالبصرة ثم غزا خراسان وتوفي بمرو وقيل
 بغيرها سنة ستين (الاسلم) رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي
 العصر ثم يرجع أحدها أي بعد صلاته (الرحلة) بفتح الراء وسكون الحاء وهو مسكنه (في
 أقصى المدينة) حال من رحله وقيل صفته (والشمس حية) أي يصل الى رحله حال كونها حية
 أي يضاء مقوية الاثر حرارة ولونا وانارة) وكان يقص ان يؤخر العشاء (لم يبين الى متى وكانه يريد
 مطلق التأخير وقد بينه غيره من الاحاديث) وكان يكره النوم قبلها) لتلايشتغرق النائم فيه حتى
 يخرج اختيار وقتها (والحديث) أي التصادم مع الناس (بعدها) فينام عقب تكفير الخطيئة
 بالصلاة ويكون خاتمة عمله وتلايشتغل بالحديث عن قيام آخر الليل الا انه قد ثبت انه صلى الله عليه
 وآله وسلم كان يهرع مع أي يكره في أمر المسلمين (وكان يقتل) بالتمام والثناء أي يلتفت الى من خلفه
 او ينصرف (من صلاة الغداة) أي الصبح (حين يعرف الرجل جلسه) أي بضوء القبر لانه كان

مسجده صلى الله عليه وآله وسلم ليس فيه مصابيح وهو يدل على أنه كان يدخل فيها والرجل لا يعرف جلسيه وهو دليل التذكير بها (وكان يقرأ بالسنة إلى المائة) يريد أنه إذا اختصر قرأ بالسنة في صلاته في القبر وإذا طوّل قال الماتمّن إلى الآيات (متفق عليه) فيه ذكر صلاة العصر والعشاء والقبر من دون تحديد للاوقات وقدم سبق في الذي مضى ما هو أوضح وأمثل (وعندهما) أي الشيخين المدلول عليهما بقوله متفق عليه (من حديث جابر والعشاء أحياها يقدمها) أول وقتها (وأحياها بآخرها) كما فصله قوله (إذا رآهم) أي العصاية (اجتمعوا) في أول وقتها (بجمل) رفقا بهم (وإذا رآهم أبطوا) عن أوله (آخر) مراعاة لما هو الأرفق بهم وقد ثبت عنه أنه لا خوف المشقة عليهم لا خربهم (والصبح كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلحها بغلس) في القاموس الغلس محركة طلة آخر الليل وهو أول القبر ويأتي ما يعارضه في حديث رافع بن خديج (ولم يسم) وحده (من حديث أبي موسى) فأقام القبر حين ينشق القبر والناس لا يكاد يعرف بعضهم بعضا) هو كما أفاده الحديث الأول (وعن رافع بن خديج) الخزيبي الأنصاري من أهل المدينة تأخر عن يدر لصفر سنة ثم دأبوا وابتعدوا أصابه سهم يوم أحد فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنا أشهد لثيوم القيامة وعاش إلى زمن عبد الملك بن مروان ثم انقضت براحته ثمان سنين ٧٣ أو سنة ٧٤ وله ست وعشرون سنة وقيل وفاته زمن يزيد بن معاوية (قال كانصلي المغرب مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فينصرف أحدنا وأنه ليس بمواقع نبه) بفتح التون وسكون الباء وهي السهام العربية لا واحد لها من لفظها وقيل واحدتها به كقوله وتغر (متفق عليه) والحديث دليل على المبادرة بصلاة المغرب بحيث ينصرف منها والضوابط وقد كثرت الخلل على المسارعة بها (وعن عائشة رضي الله عنها قالت أعمت) بفتح الهمزة وسكون العين يقال أعمت إذا دخل في العمّة والعمّة محركة ثلث الليل الأول بعد غسوبة الشفق كما في القاموس (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة بالعشاء) أي آخرها (حتى ذهب عامة الليل) كثير منه لا كثره قال في البدروا لا بد من هذا التأويل لقوله وأنه لو قتها فلا يجوز أن يراد به ما زاد على النصف لأنه لم يقل أحد من العلماء أن تأخيرها إلى بعد نصف الليل أفضل (ثم خرج فصلي وقال أنه لو قتها) أي المختار الأفضل (لولا أن أشق على امتي) أي لا خربتها إليه (رواه مسلم) وهو دليل على أن وقت العشاء ممتد وأن آخره أفضل وأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يراعي الاتخف على الامتدوان ترك الأفضل وقتا وهي بخلاف المغرب فأفضله أوله وكذلك غيره إلا الظهر أيام شدة الحر كما يفيد الحديث الآخر (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا اشتد الحر فأبردوا) بهمزة مفتوحة مقطوعة وكسر الراء (بالصلاة) أي صلاة الظهر (فإن شدة الحر من فيج جهنم) بفتح القاف وسكون الراء أي سعة انتشارها ونفسها (متفق عليه) يقال أبرد إذا دخل في وقت البرد كما ظهر إذا دخل في وقت الظهر كما يقال أنجدوا بهم إذا بلغ نجد أوتهمامة ذلك في الزمان وهذا في المكان والحديث دليل على وجوب الأبراد بالظهر عند شدة الحر لأنه الأصل في الأمر وقيل أنه لا استحباب إليه ذهب الجمهور وظاهره عام للمنفرد والجماعة والبلد الحار وغيره وفيه أقوال غير هذه وقيل الأبراد سنة والتجمل أفضل لعموم أنه فضيلة أول الوقت واجب بانها عامة مخصوصة بأحاديث الأبراد وعرض حديث الأبراد بهديث خباب شكوتنا إلى

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حر الرضا في جباهنا وكفنا فلم يشكنا أي لم يزل شكوا ناهو
 حديث صحيح رواه مسلم وأجيب عنه بأجوبة أحسنها أن الذي شكوه شدة الرضا في الأكف
 والجباه وهذا لا يذهب عن الأرض الآخر الوقت أو بعد آخره وإذا قال لهم صلى الله عليه وآله
 وسلم صلو الصلاة لوقتها كذا ذلك ثابت في رواية خباب رواها ابن المنذر قال إنهم طلبوا تأخيرها
 زائدا عن وقت الأبراد فلا يعارض حديث الأمر بالأبراد إن شدة الحر من فيج جهنم يعني وعند
 شدته يذهب الخشوع الذي هو روح الصلاة وأعظم المطالب منها قيل وإذا كانت الصلاة
 ذلك فلا يشترع الأبراد في البلاد الباردة قال ابن الصري في القيس ليس في الأبراد تحديد
 الأبراد ورد في حديث ابن مسعود يعني الذي أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم من طريق
 الأسود عنه كان قدر صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصنف ثلاثة أقدام إلى
 خمسة أقدام وفي الشتاء خمسة أقدام إلى سبعة أقدام ذكره المصنف في التخصيص وقد بين ما فيه
 السيل في اليواقيت وأنه لا يتم به الاستدلال وقد عرفت أن حديث الأبراد يخص فضيلة صلاة
 الظهر في أول وقتها فإن شدة الحر كما قيل أنه يخص في الغيرة أيضا (وعن رافع بن خديج رضي
 الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أصبحوا بالصبح) وفي رواية أسقروا (فإنه أعظم
 لأجوركم رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن حبان) وهذا القيد أي داود وبه أحصيت الحنفية
 على تأخير الغيرة إلى الأسفار وأجيب عنه بأن استقرار صلاته صلى الله عليه وآله وسلم بغلس ثابت
 دائما أخرجه أبو داود ومن حديث أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم أسدب الصبح مرة ثم كانت صلاته
 بعد الغلس وفي رواية أخرى لا يداود عن أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى الصبح مرة بغلس
 ثم صلى مرة أخرى فأسفر بها ثم كانت صلاته بعد ذلك التغليس حتى مات ولم يعد إلى أن يسفر كذا
 في القح وهذا يشعربان المراد بالصبح وغير ظاهري فليل المراد به تحقق طلوع الغيرة وأن أعظم ليس
 للتفصيل وقيل المراد به الطالة القراءة في صلاة الصبح حتى يخرج منها مسقرا وقيل المراد به الليالي
 المقمرة فإنه لا يتضح أول الغيرة معها الغلبة نور القمر لنوره أو أن صلى الله عليه وآله وسلم فعل
 مرة واحدة لعذر ثم استمر على خلافه كما أفاد حديث أنس وأما الرد على حديث الأسفار بحديث
 عائشة عند ابن أبي شيبة وغيره بلفظ ما صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة لوقتها الآخر حتى
 قبضه الله فليس بشام لأن الأسفار ليس آخر وقت صلاة الغيرة بل آخر ما يفيد الحديث الآخر وهو
 قوله (وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من أدرك من
 الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس) أي وأضاف إليها أخرى بعد طلوعها (فقد أدرك الصبح ومن
 أدرك ركعة من العصر) ففعلها (قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر) وإن فعل الثلاث
 بعد الغروب (متفق عليه) وانما حملنا الحديث على ما ذكرناه من أن المراد الاتيان بالركعة بعد
 الطلوع وبالثلاث بعد الغروب للإجماع على أنه ليس المراد من أي ركعة فقط من الصلاتين
 صار مدركا لهما وقد ورد في الغيرة يحا في رواية البيهقي بلفظ من أدرك من الصبح ركعة قبل أن
 تطلع الشمس وركعة بعد أن تطلع فقد أدرك الصلاة وفي رواية له من أدرك من الصبح ركعة قبل
 أن تطلع الشمس فليصل إليها أخرى وفي العصر من حديث أبي هريرة بلفظ من صلى من العصر
 ركعة قبل أن تغرب الشمس ثم صلى ما بقي بعد غروب الشمس لم يقته العصر والمراد بالركعة

الايمان بها واجباتها من قراءة الفاتحة واستكمال الركوع والسجود وظاهر الاحاديث أن
 الكل أداء وأن الايمان بعضها قبل خروج الوقت انصب حكمه على ما بعد خروجه فضلا من
 الله تعالى ثم مفهوم ما ذكر أنه من أدرك دون ركعة لا يكون مدركا للصلاة لأن قوله **﴿**ولم
 عاتشة فهو وقال سجدة قبل ركعة**﴾** في أن من أدرك سجدة صار مدركا للصلاة لأن قوله **﴿**ثم
 قال**﴾** أي الراوي ويحتمل احتمالين أحدهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم **﴿**والسجدة انما هي
 الركعة**﴾** يدفع أن يراد بالسجدة نفسها لأن هذا التفسير أن كان من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم
 فلا اشكال وإن كان من كلام الراوي فهو أعرف بما روى قال الخطابي المراد بالسجدة الركعة
 بسجودها وركوعها والركعة انما تكون نامة بسجودها فسبغت على هذا المعنى سجدة اه ولو
 بقيت السجدة على بابها لا فادت أن من أدرك ركعة تيسر سجدة صار مدركا وليس بما روى
 سائر الاحاديث بلفظ الركعة فحصل رواية السجدة عليها فيبقى مفهوم من أدرك ركعة سالما عما
 يعارضه ويحتمل أن من أدرك سجدة فقط صار مدركا للصلاة كمن أدرك ركعة ولا ينافي ذلك ورود
 من أدرك ركعة لأن مفهومه غير محرم اذ ليس من أدرك سجدة ويكون تعالى قد تفضل بجمع
 من أدرك سجدة مدركا **﴿**كمن أدرك ركعة ويكون اخباره صلى الله عليه وآله وسلم بأدراك
 الركعة قبل أن يعلم الله تعالى يجعل من أدرك السجدة مدركا للصلاة فلا يراد به قد علم أن من أدرك
 الركعة فقد أدرك الصلاة بطريق الأولى وأما قوله والسجدة هي الركعة فهو محتمل أن من كلام
 الراوي وليس بحجة وقولهم نفسه الراوي مقدم كلام أغلبي والاخذ بثبوت ما يبلغ أو يحل من
 سامع وفي انقضاءه يدل على أنه يأتي بعد السلف من هو أفضقه منهم ثم ظاهر الحديث أن من أدرك
 الركعة من صلاة القبر أو العصر لا تكره الصلاة في حقه عند طلوع الشمس وعند غروبها وإن
 كان وقتي كراهة ولكن في حق المستقل فقط الذي أفاده قوله **﴿**وعن أبي سعيد الخدري رضي
 الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا صلاة **﴿**أي نافلة**﴾** (بعد الصبح)
 أي صلواته وأزماته **﴿**حتى تطلع الشمس ولا صلاة بعد العصر**﴾** أي صلواته أو وقته **﴿**حتى تغيب
 الشمس متفق عليه ولفظ مسلم لا صلاة بعد صلاة القبر**﴾** فبعبت المراد من قوله بعد صلاة القبر
 فانه يحتمل ما ذكرناه كما ورد في رواية لا صلاة بعد صلاة العصر نفسها ابن الاثير إلى الشيخين وفي
 رواية لا صلاة بعد طلوع القبر الأركعتي القبر فالنفي قد توجه إلى بعد فصل صلاة القبر وفصل
 صلاة العصر ولكنه بعد طلوع القبر لا صلاة إلا صلاة الفجر فقط وأما بعد دخول العصر فالظاهر إباحة
 النافلة مطلقا ما لم يصل العصر وهذا نفي للصلاة الشرعية لا الحسية وهو في معنى النهي والاصل
 فيه التحريم فدل على تحريم النفس في هذين الوقتين والقول بأن ذات السبب يجوز كعبته المسجد
 مثلاً وما لا سبب لها لا يجوز قد بين السيد أنه لا دلل عليه في حواشي شرح العمدة وأما صلواته صلى
 الله عليه وآله وسلم ركعتين بعد صلاة العصر في منزله كما أخرج البخاري من حديث عائشة ما ترك
 السجدين بعد العصر عندى قط وفي لفظ لم يكن يدعهما سراً ولا علانية فقد أجيب عنه بأنه صلى
 الله عليه وآله وسلم صلواتهما قضاء لنافلة الظهر لما فاتته ثم استقر عليه ما لا كان إذا عمل علانية
 فدل على جواز قضاء الفاتحة في وقت الكراهة وبأنه من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم جواز
 النفل في ذلك الوقت كإدراكه عليه حديث أبي داود عن عائشة أنه كان يصلي بعد العصر وينتهي عنها

وكان يواصل وينهى عن الوصال فالصواب أن هذين الوقتين يحرم فيهما أداء النوافل كما يحرم في
الاقوات الثلاثة التي أفادها قوله **﴿وله﴾** (أي سلم) (عن عقبة) بضم العين وسكون القاف
(ابن عاصم) هو ابن جاد أو أبو عامر عقبة بن عامر الجهني كان عاملا لمعاوية على مصر وتوفي بها
سنة ٥٨ هـ وذخر خليفة أنه قتل يوم النهر وان مع على عليه السلام وغلطه ابن عبد البر (ثلاث
ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينهانا أن نصلي فبين وأن تقبر) بضم الباء وكسر ها
(فبين موتا حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع) بين قدر ارتفاعها الذي عنده نزول الكراهة
حدث عمرو بن عيسى بلفظ وترفع فليس ربح أو ربح وقيس بكسر القاف أي قدر أخرجه
أبو داود والسنائي (وحين يقوم قائم الظهيرة) في حديث ابن عيسى حتى يعبد الرمح فله (حتى
نزول الشمس) أي قبل عن كبد السماء (وحين تنضيف) أي قبل (الشمس للغروب) فهذه
ثلاثة اوقات ان انصافت الى الاولين كانت خسا الا ان الثلاثة تقتصر بكرامة أمر من دفن الموتى
والصلاة والوقت ان الاولان يحتصان بالنهي عن الثاني منهما وقد ورد تعليل النهي عن هذه
الثلاثة في حديث ابن عيسى عنده من ذكر بان الشمس عند طلوعها تطلع بين قرني شيطان فيصلي لها
الكفار وبالله عند قيام قائم الظهيرة تسبحهم وتفتح أبوابها وبها تقرب بين قرني شيطان فيصلي
لها الكفار ومعنى قوله قائم الظهيرة قيام الشمس وقت الزوال من قولهم قامت دابته وقتت
والشمس اذا بلغت وسط السماء أبطلت حركة الظل الى أن تزول فيقتضيل الناطر التأمل أنها وقتت
وهي سائرة والنهي عن هذه الاوقات عام بلفظه لفرض الصلاة ونفلها والنهي التصريم كما عرفت
من انه أصله وكذا يحرم قبل الموت فيها ولكن فرض الصلاة أخرجه حديث من نام عن صلاته الخ
وفيه فوقها حين يذكرها أي في أي وقت ذكرها واستيقظ من نومها أي بها وكذا من أدرى ركعة
قبل غروب الشمس وقبل طلوعها لا يحرم عليه بل يجب عليه إذا وها في ذلك الوقت فخص النهي
بالنوافل دون الفرائض وقيس بل بعمه ما بدليل انه صلى الله عليه وآله وسلم لما نام في الوادي
عن صلاة الغيم ثم استيقظ لم يأت بالصلاة في ذلك الوقت بل أخرها الى أن خرج الوقت المكروه
وأوجب عنه باجوبة ذكرها السيد فراجعوه يدل على تخصيص وقت الزوال يوم الجمعة من هذه
الاقوات بجواز النقل فيه قوله (والحكم الثاني) وهو النهي عن الصلاة وقت الزوال والحكم
الاول النهي عنها عند طلوع الشمس الا انه تسامح المصنف في سميته حكما فان الحكم في الاوقات
الثلاثة واحد وهو النهي عن الصلاة فيها وانما هذا الثاني أحد محصلات الحكم لانه حكم ثان
(عند الشافعي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بسند ضعيف وزاد الا يوم الجمعة) وانما كان
ضعيفا لان فيه ابراهيم بن أبي يحيى واسحق بن عبد الله بن أبي فروة وهما ضعيفان والحديث
المشار اليه أخرجه البيهقي في المعرفة من حديث عطاس بن عجلان عن أبي نضرة عن أبي سعيد
وأبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينهى عن الصلاة نصف النهار الا يوم
الجمعة اهـ ولكن يشهد له قوله (وكذا الايام داود عن أبي قتادة نحوه) ولقظه وكذا النبي صلى
الله عليه وآله وسلم الصلاة نصف النهار الا يوم الجمعة وقال ان جهنم تدبر الايام الجمعة وقال أبو
داود انه مرسل وفيه ليدن أبي سليم وهو ضعيف الا أنه أيده فعل اصحاب النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فانهم كانوا يصلون نصف النهار يوم الجمعة ولانه صلى الله عليه وآله وسلم حدث على التكبيرة

الهما ثم غلب في الصلاة الى خروج الامام من غير تخصص ولا استثناء ثم احاديث النهي عامة لكل محل يصلى فيه الا انه قد خصها بمكة (وعن جبير) بضم الجيم وفتح الموحدة (ابن مطعم) بضم الميم ويسكون الطاء ابن عدي بن نوفل القرشي أسلم قبل الفتح ونزل المدينة ثم ومات بها سنة ٥٤ أو سنة ٥٧ أو سنة ٥٩ وكان جبير عالما بالانساب قيل انه أخذ ذلك من ابي بكر رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحدًا طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شا من ليل أو نهار رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن حبان (وأخرجه الشافعي وأحمد والدارقطني وابن خزيمة والحاكم من حديث جبير أيضا) وأخرجه الدارقطني من حديث ابن عباس وأخرجه غيره وهو دال على انه لا يكره الطواف بالبيت ولا الصلاة فيه في أى ساعة من ساعات الليل والنهار وقد عارض ما سلف قاله هو وعملوا باحاديث النهي ترجيحاً لجانب الكراهة ولأن احاديث النهي ثابتة في الصيدين وغيرهما فهي أرجح من غيرها وذهب الشافعي وغيره الى العمل بهذا الحديث قالوا لان احاديث النهي قد دخلها التخصيص بالقائمة والمنوم عنها والنافلة التي تقضى فضعف جانب عمومها فتخصص أيضا بهذا الحديث فلا تكره النافلة بمكة في أى ساعة من الساعات وليس هذا الحديث خاصاً بركعتي الطواف بل يعم كل نافلة لرواية ابن حبان في صحيحه يابى عبد المطلب ان كان لكم من الامر شئ فلا أعرفن أحدنا منكم أن يمنع من يصلى عند البيت أية ساعة شا من ليل أو نهار قال في النجم الوهاج واذا قلنا يجوز النقل يعنى في المسجد الحرام في أوقات الكراهة فهل يختص ذلك بالمسجد الحرام أو يجوز في جميع بيوت حرم مكة فيه وجهان والصواب انه يعم جميع الحرم اه (وعن ابن عمر رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال) الشفق الحرة رواه الدارقطني وصححه ابن خزيمة وغيره ووقفه على ابن عمر (وتام الحديث فاذا غاب الشفق وجبت الصلاة واخرجه ابن خزيمة في صحيحه من حديث ابن عمر مرفوعاً وقال البيهقي روى هذا الحديث عن عمرو على وابن عباس وعبد بن الصامت وشداد بن اوس وأبي هريرة ولا يصح منها شئ قلت) البص لغوى فالمرجع فيه الى أهل اللغة وابن عمر من أهل اللغة وقع العرب فكلامه محجة وان كان موقوفاً عليه وفي القاموس الشفق محركة الحرة في الاق من الغروب الى العشاء أو الى قريبه أو الى قريب العفة اه (والشافعي يرى أن وقت المغرب عقيب غروب الشمس ما يتسع لخمس ركعات ومضى قدر الطهارة وسر العورة وأذان وإقامة ومجته حديث جبير يل أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى المغرب في اليومين معاً في وقت واحد عقيب غروب الشمس قالوا فلو كان للمغرب وقت ممتدلاً آخره اليه كما أخر الطهر الى مصر فتل الشئ مثله في اليوم الثاني وأجيب عنه بان حديث جبير يل مقدم في أول فرض الصلاة بمكة اذ قالوا واحاديث ان آخر وقت المغرب الشفق متأخرة واقعة في المدينة أقوالاً وأفعالاً الحكم لها وبانها أصح اسناداً من حديث وقت جبير يل فهي مقدمة عند التعارض وأما الجواب بانها أقوال وخبر جبير يل فعل فغير ناهض فان خبر جبير يل فعل وقول فانه قال صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن صلى به في الاوقات الخمسة ما بين هذين الوقتين وقت لك ولا مثلاً وهذا القول هو قول الشافعي في الجديد وقوله القديم ان لها وقتين أحدهما هذا والثاني يمتد الى مغيب الشفق وصححه أئمتنا كابن خزيمة والخطابي والبيهقي وغيرهم وقد ساق النووي في شرح المهذب

الأدلة على امتداده إلى الشفق فإذا عرفت الأحاديث الصحيحة تبين القول بما جزمنا لأن الشافعي
نص عليه في القديم وعلق القول بما في الأمل على ثبوته وقد ثبت الحديث في ذلك بل أحاديث
ولا يخفى أنه كان الأولي للمصنف تقديم هذا الحديث في أول باب الأوقات عقب أول حديث
منه وهو حديث ابن عمر (رضي الله عنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم الفجر أي لغة (فجران فجر يحترم الطعام) يريد على الصائم (ويحفل فيه الصلاة)
أي يدخل وقت وجوب صلاة الفجر (وتحرم فيه الصلاة أي صلاة الصبح) فسرهما التلا
يتروهم أنها تحرم فيهما مطلق الصلاة والتفسير يحفل الله منه صلى الله عليه وآله وسلم وهو الأصل
ويحفل الله من الزاوي (ويحفل فيه الطعام) أي للصائم (رواه ابن خزيمة والحاكم وصحهما)
لما كان القبر لغتهم مشتركين وأين الوقتين وقد أطلق في بعض أحاديث الأوقات أن أول صلاة الصبح
الفجر بين صلى الله عليه وآله وسلم المراد به وأنه الذي له علامة ظاهرة واضحة وهي التي أفادها قوله
(والصالح من حديث جابر نحوه) أي نحو حديث ابن عباس ولفظه في المستدرک القبر فجران أما
الفجر الذي يكون كذب السرطان فلا يحل الصلاة ولا يحترم الطعام وأما الذي يذهب مستطيلا
في الاقنى فانه يحل الصلاة ويحترم الطعام اه وقد عرفت معنى قول المصنف (وزاد في الذي)
يحترم الطعام أنه يذهب مستطيلا (أي امتدا في الاقنى) وفي رواية (١) البخاري صلى الله
عليه وآله وسلم مديده من عن يمينه ويساره (وفي الآخر) وهو الذي لا يحل فيه الصلاة ولا يحرم
فيه الطعام أي وفي الآخر (أنه في مفته كذب السرطان) يكسر السين وسكون
الراء هو الذنب والمراد أنه لا يذهب مستطيلا متدبرا بل يرتفع في السماء كالمودود بينهما ساعة فانه
يظهر الأول بعد ظهوره يظهر الثاني ظهورا ينافيها فانه يبين وقت الفجر وهو أول وقته وآخره
ما يتسع له كعة كما عرفت ولما كان لكل وقت أول وآخر بين صلى الله عليه وآله وسلم الأفضل
منهما في الحديث فقال (وعن ابن مسعود رضي الله عنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم أفضل الأعمال الصلاة في أول وقتها ورواه الترمذي والحاكم وصحهما وأصله في الصحيحين
أخرجه البخاري عنه باقظ سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي العمل أحب إلى الله تعالى
قال الصلاة لوقتها وليس فيه لفظ أول ولكن أخرجه المذكورون وأبو داود ومن رواه أم فروة بلفظ
أفضل الأعمال الصلاة لأول وقتها والحديث دليل على فضيلة الصلاة في أول وقتها على كل عمل
من الأعمال كما هو ظاهر التعريف للأعمال باللام وقد عورض بحديث أفضل الأعمال إيمان بالله
أخرجه الطبراني عن عمار ولا يخفى أنه معلوم أن المراد من الأعمال في حديث ابن مسعود ما عدا
الإيمان فانه امتداده عن أفضل أعمال أهل الإيمان فإدخال الإيمان قال ابن دقيق العيد
الأعمال هنا أي في حديث ابن مسعود محمولة على البدنية فلا تتناول أعمال القلوب فلا يعارض
حديث أبي هريرة أفضل الأعمال إيمان بالله عز وجل ولكنها قد وردت أحاديث أخرى أنواع من
أعمال البر بانها أفضل الأعمال التي تعارض حديث الباب ظاهرا وقدنا جيبنا به صلى الله عليه
وآله وسلم أخبر كل مخاطب بجماع ألتق هو هوبه أقوم واليه أربغ ونفعه فيه أكثر فالشجاع
أفضل الأعمال في حقه الجهاد فانه أفضل من تحمله للعبادة ولغنى أفضل الأعمال في حقه الصدقة
وعز ذلك وإن كلتم من مقدرة والمواد من أفضل الأعمال وكلما أفضل لم يرجعها الزيادة قبل الفضل

(١) لفظه قال بعد وصف
القبر الأول وقال بأصابه
ورفعها إلى فوق وطأ طأ إلى
أسفل حتى يقول هكذا فقال
زهر بسبابته أحدهما
فوق الأخرى ثم دها عن
يمينه وشماله هذا لفظ
البخاري فاذني في الشرح
مختصر منه اه أبو النصر
على حسن خان

المطلق وعورض تفضيل الصلاة في أول وقتها على ما كانت في غيره بحديث العشام وأنه قال صلى الله عليه وآله وسلم لو أن أشق على امتي لأخبرتكم يعني إلى النصف أو قريب منه وبحديث الصباح أو الاستقار بالغير وأحاديث الأبراد في الظهور والحوار أن ذلك تخصيص لعوم أول الوقت ولا معارضة بين عام وخاص وأما القول بأن ذكر أول وقتها تفريجه على بن حصص من بين أصحاب شعبة وانهم كاهم رويوه بلفظ على وقتها من دون ذكر أول فقد أجيب عنه من حيث الرواية بأن تفريده لا يضر فإنه شيخ صدوق من رجال مسلم ثم قد صحح هذه الرواية الترمذي والحاكم وأخرجها ابن خزيمة في صحيحه ومن حيث الدراية أن رواية لفظ على وقتها تفيد معنى لفظ أول لأن كلمة على تقتضي الاستعلاء على جميع الوقت ورواية لوقتها باللام تفيد ذلك لأن المراد لا مستقبل وقتها ومعلوم ضرورة شرعية أنها لا تصح قبل دخوله فتعين أن المراد لا استقبال الكم إلا أكثر من وقتها (١) وذلك بالاتيان بهافي أول وقتها ولقوله تعالى أنهم كانوا يسارعون في الخير إن ولادته صلى الله عليه وآله وسلم كان دأبه دائماً الاتيان بالصلاة في أول وقتها إلا لما ذكرناه أي من الاستقار ونحوه كالعشاء ولا يفعل إلا الأفضل والحديث على عني داود ثلاث لا تؤخر ثم ذكرتها الصلاة إذا حضر وقتها والمراد أن ذلك الأفضل والاتان تأخيرها بعد حضور وقتها جاز وبذلك أيضاً لقوله (وعن أبي محمد ذروة) بفتح الميم اختلف في اسمه على أقوال أصحها أنه عمر بن معين بكسر الميم وفتح اليمام قال ابن عبد البر اتفق العالمون بطريق أنساب قريش أن اسمه أويس وهو مؤذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسلم عام الفتح وأقام بمكة إلى أن مات يؤذن بها الصلوات مائتين سنة ٥٧ رضى الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أول الوقت) أي للصلاة المفروضة (رضوان الله) أي يحصل بإدائها فبعضوا أن الله تعالى عن فعلها (وأوسطه رجة الله) أي يحصل لفعل الصلاة رجة ومعلوم أن ربة الرضوان أبطل (وأخوه عفو الله) ولا عضو الاعن ذنب (أخرج به الله ارقط في بسند ضعيف) لأنه من رواية يعقوب بن الوليد المدني قال أحمد كان من الكذابين الكبار وكذبه ابن معين وتر كذا اللساني ونسبه ابن حبان إلى الوضع كذا في حواشي القاضي وفي البدر التمام أن في إسناده إبراهيم بن زكريا البجلي وهو منهم ولذا قال المصنف (جدا) مؤكدا للضعف ولا يقال أنه بشبهة قوله (وللترمذي من حديث ابن عمر نحوه) في ذكر أول الوقت وآخره (دون الاوسط وهو ضعيف أيضاً) لأن فيه يعقوب بن الوليد أيضاً وفيه ما سمعت وانما قلنا لا يصح شاهد إلا أن الشاهد المشهود له فيهما من قال الأئمة فيهما أنه كذاب فكيف يكون شاهداً أو مشهوداً وفي الباب عن جابر وابن عباس وأنس وكلها ضعيفة وفيه عن علي عليه السلام من رواه موسى بن محمد بن علي ابن الحسين عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام قال البيهقي إسناده فيها اطل أصح ما روي في هذا الباب مع أنه معلول فإن المحفوظ روايته عن جعفر بن محمد عن أبيه موقوفاً قال الحاكم لا أعرف فيه حديثاً يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن أحد من الصحابة وإنما الرواية فيه عن جعفر بن محمد عن أبيه موقوفاً قلت إذا صح هذا الموقوف فله حكم الرفع لأنه لا يقال في الفضائل بالرأي وفيه احتمال ولكن هذه الأحاديث وإن لم تصح فإنها نظمة منه صلى الله عليه وآله وسلم على الصلاة أول الوقت دالة على فضيلته وغير ذلك من الشواهد التي قدمناها

(١) كذا قيل ولا يلزم من الاتيان بها مستقبلاً للاكثر من وقتها الاتيان بهافي أول وقتها

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا صلاة بعد الغبر
 الامجدتين) أي ركعتي الغبر كما يفسر مما بعده (أخرجهما الخمسة الا التماسي) وأخرجه أحد
 والدارقطني قال الترمذي غريب لا يعرف الا من حديث قدامة بن موسى انتهى قال المصنف
 وقد اختلف في اسم شيخه قبل أيوب بن حصين وقيل محمد بن حصين وهو مجهول انتهى هذا وقد ثبت
 في البخاري عن حفصة بلفظ بعد صلاة الصبح ورواه أحمد وأبو داود والحديث دليل على تحريم
 النافلة بعد طلوع الغبر قبل صلاته الا سنة الغبر وذلك انه وان كان لفظه نصيا فهو في معنى النهي
 وأصل النهي التحريم قال الترمذي أجمع أهل العلم على كراهة أن يصلي الرجل بعد الغبر الا ركعتي
 الغبر قال المصنف دعوى الترمذي الاجماع عجيب فان الخلاف فيه مشهور حكاه ابن المنذر وغيره
 وقال الحسن البصري لا بأس بها وكان مالك يرى ان يفعل من فاتته الصلاة في الليل والمراد بعد
 الغبر بعد طلوعه كما دل عليه قوله (وفي رواية عبد الرزاق) أي عن ابن عمر (لا صلاة بعد طلوع
 الغبر الا ركعتي الغبر) وكما يدل عليه قوله (ومثله للدارقطني عن ابن عمرو بن العاص) فانهما
 فسر المراد بعد الغبر وهذا وقت سادس من الاوقات التي نهى عن الصلاة فيها وقد صرفت الخمسة
 الاوقات عما مضى الا انه قد عارض النهي عن الصلاة بعد العصر الذي هو احدى السنة الاوقات
 (وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العصر ثم دخل بيتي
 فصلى ركعتين فسألت) في سؤالها ما يدل على انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصلها قبل ذلك عندها
 أو انها قد كانت علمت بالنهي فاستكرت مخالفة الفعل له (فقال شغل عن ركعتين بعد الظهر)
 قديين الشاغل له صلى الله عليه وآله وسلم انه آناه ناس من عبد القيس وفي رواية عن ابن عباس عند
 الترمذي انه صلى الله عليه وآله وسلم انما مال فشغل عن الركعتين بعد الظهر (فصلت فيما الآن)
 أي قضاء ذلك وقد فهمت أم سلمة انها قضاء فلذا قالت (قلت أفنقضهما اذا فاتتا) أي كما
 قضيتما أي في ذلك الوقت (قال لا) أي لا تقضوهما في هذا الوقت بقرينة السياق وان كان الثاني
 غير مقيد (أخرجه أحد) الا أنه سكت عليه المصنف هنا وقال بعد سياقه في فتح الباري انها
 رواية ضعيفة لا تقوم بها حجة ولم يبين هناك وجه ضعفها وما كان يحسن منه ان يسكت هنا عما
 قبل فيه والحديث دليل على ما سلف من ان القضاء في ذلك الوقت كان من خصائصه صلى الله عليه
 وآله وسلم وقد دل على هذا حديث عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي بعد العصر وينهي
 عنها وواصل وينهي عن الوصال أخرجه أبو داود ولكن قال البيهقي الذي اختص به صلى الله
 عليه وآله وسلم المداومة على الركعتين بعد العصر لأصل القضاء انتهى ولا يخفى ان حديث أم
 سلمة لا يرد هذا القول ويدل على ان القضاء خاص به أيضا هذا الذي أخرجه أبو داود وهو
 الذي أشار اليه المصنف بقوله (ولاني داود عن عائشة رضي الله عنها بجملة) تقدم الكلام فيه

• (باب الأذان) •

هو لغة الاعلام قال تعالى وأذان من الله ورسوله وشرا الاعلام بوقت الصلاة بالفاظ مخصوصة
 وكان فرضه بالمدنية في السنة الاولى من الهجرة ووردت أحاديث تدل على انه شرع بمكة والعصم
 الاول (عن عبد الله بن زيد) هو أبو محمد (بن عبدة) الانصاري الخزرجي شهد عبد الله
 العقبية وبنوا المشاهد بعد هاتما بالمدنية سنة ٢٢ (قال طافي بن وأنا ثم رجل) والحديث

حبيب وهو ما في الروايات انه لما ذكروا أن يعلموا وقت الصلاة بشئ يجمعهم لها فقالوا
لو اتخذنا ناقوسا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك للنصارى فقالوا لو اتخذناو قال
ذلك للبعوث فقالوا لو رقصنا مارا قال ذلك للمجوس فافترقوا فرأى عبد الله بن زيد بقاء النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فقال طاف في الحديث وفي سنن أبي داود وطاف بي وأنا ما تأم رجل يحمل ناقوسا
في يده فقلت يا عبد الله اتبع الناقوس قال وما تصنع به قلت ندعوه إلى الصلاة قال أفلا أدلك على
ما هو خير من ذلك قلت بلى (فقال تقول الله اكبر الله اكبر فذكر الاذان) أي إلى آخره (بتر يسع
التكبير) تكريره اربعا ويأتي ما عاضده وما عارضه (بغير ترجيع) أي في الشهادتين
قال في شرح مسلم هو العود إلى الشهادتين برفع الصوت بعد قولهما مرتين بختص الصوت
ويأتي قريبا (والاقامة قرادى) لا تكرير في شئ من ألقاظها (الاقتدات الصلاة) فانها تكرير
(قال فلما أصبحت أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال انهم الرؤيا حق الحديث أخرجه
أحمد وأبو داود وصححه الترمذي وابن خزيمة) الحديث دليل على مشروعية الاذان للصلاة دعاء
للغائبين ليحضروا اليها وهذا اهتم صلى الله عليه وآله وسلم في النظر في أمر يجمعهم فهو دعاء إلى
الصلاة وهو اعلام بدخول وقتها أيضا واختلف العلماء في وجوبه ولا شك انه من شعار أهل
الاسلام ومن محاسن ما شرعه الله وأما وجوبه فالادلة فيه محملة وكية ألقاظه قد اختلف فيها
وهذا الحديث دل على انه يكفى في أوله أربع مرات وقد اختلفت الرواية في ثبوت بالتنية في حديث
أبي مخزومة في بعض رواياتها وفي بعضها بالترجيع أيضا فذهب الاكثر إلى العمل بالترجيع لشهرة
روايته ولا نها زيادة عدل فهي مقبولة ودل الحديث على عدم مشروعية الترجيع وقد اختلف في
ذلك فمن قال انه غير مشروع عمل بهذه الرواية ومن قال انه مشروع عمل بحديث أبي مخزومة
الآتي ودل على ان الأقامة تفرد ألقاظها الالفاظ الأقامة فانه يكرر ها وظاهر الحديث انه يفرد
التكبير في أولها ولكن الجمهور على ان التكبير في أولها مكرر مرتين فالاول لكنه بالنظر إلى
تكريره في الاذان أربعة كما أنه غير مكرر فيها وكذلك يكرر في آخرها ويكرر لفظ الأقامة وتفرد
بقية الألقاظ وقد أخرج البخاري حديثاً أخر بلال ان يشفع الاذان ويوتر الأقامة الا الأقامة
ويأتي وقد استدلل به من قال ان الاذان في كل كلمة ثم شئ مثني وان الأقامة مفردة ألقاظها الا قد
قامت الصلاة وقد أجاب أهل الترجيع بأن هذه الرواية هي مصدقة على ما ذكر لكن رواية
الترجيع قد صححت بلامر به وهي زيادة من عدل مقبولة فالقائل بترجيع التكبير أول الاذان قد
عمل بالحديثين ويأتي أن رواية يشفع الاذان لا تدل على عدم الترجيع للتكبير هذا ولا يخفى أن
لفظ كلمة التوحيد في آخر الاذان والأقامة مفردة بالاتفاق فهو خارج عن الحكم بالامر بشفع
الاذان قال أهل العلم والحكمة في تكرير الاذان وافراد ألقاظ الأقامة هي ان الاذان لا اعلام
الغائبين فاحتج إلى التكرير ولذا اشرع فيه رفع الصوت وان يكون على محل مرتفع بخلاف
الأقامة فانها الاعلام الحاضرين فلا حاجة إلى تكرير ألقاظها ولذا اشرع فيها خفض الصوت
والحد ورواها كررت جلة وقد قامت الصلاة لانها مقصود الأقامة (وزاد أحد في آخره) أي
آخر حديث ابن زيد هذا وهو قوله (قصة قول بلال في أذان القبر الصلاة خير من النوم) روى
الترمذي وابن ماجه وأحمد من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن بلال قال قال لي رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم لا تموتون في شيء من الصلاة الا في صلاة الصبح الا ان فيه ضعيفا وفيه انقطاع
 ايضا وكان على المصنف ان يذكر ذلك على عادته ويقال التشويب مرتين كما في سنن أبي داود وليس
 الصلاة خير من النوم في حديث عبد الله بن زيد كما رويهم عبارة المصنف حيث قال في آخره
 وانما يريد ان اجلسا في رواية عبد الله بن زيد ثم وصل بهما رواية بلال (ولابن خزيمة عن أنس
 رضي الله عنه قال من السنة) أي طريقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم (إذا قال المؤذن في القبر
 سي على الفلاح) هو القوز والبقاء أي حلوا إلى سبب ذلك (قال الصلاة خير من النوم) ومعه ابن
 السكن وفي رواية النسائي الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم في الاذان الاول من الصبح
 وفي هذا تمييزا لطلقة الروايات قال ابن رسلان وصحح هذه الرواية ابن خزيمة قال فشرعة
 التشويب انما هو في الاذان الاول للقبر لانه لا يقرأ الا في الاذان الثاني فانه اهلما يدخل
 الوقت ودعا إلى الصلاة ولفظ النسائي في سننه الكبرى من جهة سفيان عن أبي جعفر عن أبي
 سليمان عن أبي محذورة قال كنت أؤذن فكتبت أقول في آذان القبر الاول سي على الصلاة سي
 على الفلاح الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم قال ابن حزم استاده صحيح هكذا في تخرجه
 الرزكشي لاحاديث الرافعي ومثل ذلك في سنن البيهقي من حديث أبي محذورة انه كان يثوب في
 الاذان الاول من الصبح بأمره صلى الله عليه وآله وسلم قلت وعلى هذا فليس من ألقاظ الاذان
 المشروع للدعاء إلى الصلاة والاشعار بدخول وقتها بل هو من الالفاظ التي شرعت لا يقرأ الا في الاذان
 فهو كالفاظ التسليم الاخير الذي اعتاده الناس في هذه الاعصار المتأخرة عوضا عن الاذان الاول
 واذا عرفت هذا ان عليك ما اعتاده الفقهاء من الجدل في التشويب هل هو من ألقاظ الاذان
 أو لا وهل هو بدعة أو لا ثم المراد من معناه البقعة للصلاة خير من النوم أي الراحة التي يعتاضونها
 في الاجل خير من النوم وللسيد في هذه الكلمة كلام أو دعه في رسالة لطيفة (وعن أبي
 محذورة) رضي الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم علم الاذان) أي ألقاه صلى الله عليه
 وآله وسلم عليه بنفسه في قصة حاصلها انه خرج أبو محذورة بعد الفتح إلى حنين وهو تسعة من أهل
 مكة فلما سمعوا الاذان أذوا استهزأوا بالمؤمنين فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد سمعت في
 هؤلاء تاذن انسان حسن الصوت فأرسل اليه فاذا نازل رجل ورجل وكنت آخرهم فقال حين أذنت
 تعال فأجلسني بين يدي فجلس على ناصيتي وبرك مرار ثم قال اذهب فأذن عند المسجد الحرام
 فقلت يا رسول الله فعلمني الحديث (فذكر فيه الترجيع) أي في الشهادتين ولفظه عند أبي
 داود ثم تقول أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن محمدا رسول الله أشهد أن محمدا
 رسول الله تحقن بها صوتك قبل المراد ان يسمع من بقره قيل والحكمة في ذلك ان يأتي بهما أولا
 شديدا واخلاص ولا يأتى في كمال ذلك الامع خفض الصوت قال ثم ترفع صوتك بالشهادة أشهد
 أن لا اله الا الله أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن محمدا رسول الله أشهد أن محمدا رسول الله فهذا هو
 الترجيع الذي ذهب جمهور العلماء إلى أنه مشروع لهذا الحديث الصحيح وهو زيادة على حديث
 عبد الله بن زيد وزيادة العدل مقبولة وإلى عدم القول به ذهب أبو حنيفة وآخرون علامتهم
 بحديث عبد الله بن زيد الذي تقدم (أخرجهم سلم ولكن ذكر التكبير في أولهم تين فقط) لا كما
 ذكره عبد الله بن زيد انما هو بهذه الرواية عمل ما لا توغره (ورواه) أي حديث أبي محذورة

هذا (الخمس) أهل السنن الأربع وأحمد (فذكره) أي التكبير في أول الأذان (مر بها) كروايات حديث عبد الله بن زيد قال ابن عبد البر في الاستدلال بالتكبير أربع مرات في أول الأذان محفوظ من رواية الثقات عن حديث أبي مخزومة ومن حديث عبد الله بن زيد وهي زيادة يجب قبولها انتهى ونسب ابن تيمية في المتقى الترييع في حديث أبي مخزومة إلى رواية مسلم والمصنف لم ينسبه إليها بل نسبها إلى رواية الخمسة فراجعت صحيح مسلم وشرحه فقال النووي أن أكثر أصوله فيها التكبير مرتين في أوله وقال القاضي عياض أن في بعض طرق القاري صحيح مسلم ذكر التكبير أربع مرات في أوله ويعرف أن المصنف اعتبر أكثر الروايات وابن تيمية اعتمد بعض طرقه فلا يتوهم المناقاة بين كلام المصنف وكلام ابن تيمية وقال ابن الأثير في الجامع بعد ساقه للروايات وذكر رواية الترييع في أوله وقال وأخرج مسلم عن هذه الروايات جميعها هذه الرواية الاستحواذ في وليس بصحيح فقد أخرج مسلم الرواية التي ليس فيها الترييع في أوله كما قرناه (وعن أنس) رضي الله عنه (قال أمر) مبنى للم اسم فاعله مبنى كذلك للعلم بالفاعل فإنه لا يأمر في الأمور الشرعية إلا النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبذلك الحديث الآتي قريبا (بلال) نائب عن الناعل (أن يشفع) يفتح أوله (الأذان) يأتي بكلمته (شفعا) أي مثنى مثنى أو أربعا أربعا فالكل يصدق عليه أنه شفع وهذا اجمال بينه حديث عبد الله بن زيد وأبي مخزومة أن شفع التكبير أن يأتي بها أربعا أربعا وشفع غيره أن يأتي به مرتين مرتين وهذا بالنظر إلى الأكثر والأفان كلمة التهنيل في آخر مرة واحدة اتفاقا (ويوتر الإقامة) يقرأ لفائها (متفق عليه) لم يذكر مسلم الاستثناء أعني قوله الإقامة فاختلف العلماء في هذا على ثلاثة أقوال الأول تشرع تنبيه الفاظ الإقامة كلها الحديث أن بلالا كان يثني الأذان والإقامة وعبد الرزاق والدارقطني والطحاوي لأنه قد ادعى فيه الحاكم الانقطاع وله طرق فيها ضعف وبالجملة لا يعارض رواية الترييع في التكبير ورواية الأفراد في الإقامة لصحتها فلا يقال أن التنبيه في الفاظ تلك الإقامة زيادة عدل فيجب قبولها لذلك قد عرفت أنها لم تصح الثاني لما لفت فقال تفرد الفاظ الإقامة حتى قد قامت الصلاة والثالث أنها تفرد الفاظ الإقامة لا قد قامت الصلاة فتكرر وعلا بالاحاديث الثابتة لذلك وبه قال الجمهور (وللتأني) أي عن أنس (أمر) بالبناء للفاعل وهو (النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلالا) وإنما أتى به المصنف ليقيم الحديث الأول المتفق عليه من فروع وأن ورد بصيغة البناء للجمهور قال الخطابي أسناد تنبيه الأذان وأفراد الإقامة أحسنها أي الروايات وعليها أكثر علماء الأمصار وجرى العمل به في الحرمين والحجاز والشام واليمن وديار مصر ونواحي العرب إلى أقصى سحر من بلاد الإسلام ثم عذمن قاله من الأئمة قلت وكلمة أراد بالعين من كان فيها شافعي المذهب والآن قد ذهب الهدوية إلى القول الأول الذي دليله الحديث المنقطع وهم سكان غالب اليمن وما أحسن ما قاله المحقق صالح بن مهدي المقبلي رحمه الله وقد ذكر الخلاف في الفاظ الأذان هل هو مثنى أو أربع أي التكبير في أوله وهل فيه ترجيع الشهادتين أولا والخلاف في الإقامة ما للفظ هذه المسئلة من غرائب الوقائع يقتل نظيرها في الشريعة بل وفي العادات وذلك أن هذه اللفظ في الأذان والإقامة قليلة محصورة بمعنى يصاح بها في كل يوم وليلة خمس مرات في أعلى مكان وقد أمر كل سامع أن يقول كما يقول المؤذن وهم خير القرون في غرة الإسلام

شديد والمهاذلة على الفضائل ومع هذا كله لم يذ كر خوض الصحابة ولا التابعين واختلافهم فيها ثم جاء اختلاف الشديدي المتأخرين ثم كل من المتفرقين أدلى بشئ صالح في الجلة وان تفاوتت وليس بين الروايات تناف لعدم المانع من ان يكون كل سنة كما نقوله وقد قيل في أمثاله كالفاظ التشهد وصورة صلاة الخوف انتهى (وعن أبي جحيفة) يضم الجيم وفتح الحاء المهملة هو وهب بن عبد الله وقيل ابن مسلم السوائي العامري زل الكوفة وكان من صغار الصحابة توفي في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يبلغ الحلم ولكنه سمع منه جعله على عليه السلام على بيت المال وشهد معه المشاهد كلها توفي بالكوفة سنة ٧٤ (قال رأي بلا يؤذن وأتبع) أي أما (فاه) أي أنظر إلى فيه متبعا (ههنا) أي عينة (وههنا) أي بسرة (واصبعا) أي إبهامهما ولم يردعين الأصبعين وقال النووي هما المسبختان (في أذنيه رواء أحد والترمذي وصححه ولا بن ماجه) أي من حديث أبي جحيفة أيضا (وجعل أصبعيه في أذنيه ولا بن داود) أي من حديثه أيضا (لوى عنقه لما بلغ حتى على الصلاة عينا وشمالا) هو بيان لتوليه ههنا وههنا (ولم يستدر) بجمله بذنه (وأصله في الصحيحين) الحديث دل على آداب المؤذن وهي الالتفات إلى جهة اليمين وإلى جهة الشمال وقد بين محل ذلك لفظ أي داود حيث قال لوى عنقه لما بلغ حتى على الصلاة وأصرح منه حديث مسلم بلفظ فجعلت أتتبع فاه ههنا وههنا يميننا وشمالا يقول حتى على الصلاة حتى على الفلاح ففيه بيان الالتفات عند الحية ليمين وبوب عليه ابن خزيمة بقوله انحراف المؤذن عند قوله حتى على الصلاة حتى على الفلاح بضمه لا بذنه كله قال وانما يكون الانحراف بالفهم بالانحراف الواحه ثم ساق من طريق وكيع فجعل يقول في أذنه هكذا وحرف رأسه عينا وشمالا وأما رويته ان بلا لا استدار في أذنه فليست صحيحة وكذلك رواية انه صلى الله عليه وآله وسلم أمره بجعل أصبعيه في أذنيه رواية ضعيفة وعن أحمد بن حنبل لا يدور الا اذا كان على مسارة قصد الاسماع أهل الجهتين وذكر العلماء ان الفائدة انتفاة أمر أن أحدهما أنه أرفع لصوته وثانيهما أنه علامة للمؤذن ليعرف من يرامه على بعد أو من كان به صم انه يؤذن وهذا في الأذان وأما الأقامة فقال الترمذي انه استحسنه الاوزاعي (وعن أبي عذرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعجبه صوته فعلمه الأذان رواه ابن خزيمة) وصححه وقد قدمنا القصة واستحسنه صلى الله عليه وآله وسلم صوته وأمره بالأذان بمكة وفيه دلالة على انه يستحب ان يكون صوت المؤذن حسنا (وعن جابر بن عمر رضي الله عنه قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العيدين غير مرة ولا مرتين) أي بل مرارا كثيرة (بلا أذان ولا إقامة) أي حل كون الصلاة غير معصوبة بأذان ولا إقامة (رواه مسلم) هو دليل على انه لا يشرع الصلاة العيدين أذان ولا إقامة وهو كالأجاء وقد روى خلاف هذا عن ابن الزبير ومعاوية وعمر بن عبد العزيز قياسا منهم للعيدين على الجمعة وهو قياس غير صحيح بل فعل ذلك بدعة اذ لم يؤثر عن الشرع ولا عن خلفائه الراشدين ومن يذنه تأكيذا قوله (وتحويه) أي نحو حديث جابر (في المتفق) أي الذي اتفق على اخراجه الشيخان (عن ابن عباس وغيره) من العصابة وأما القول بأنه يقال في العيدين عوضا عن الأقامة الصلاة جامعة فلم ترد به سنة في صلاة العيدين قال في الهدى الهوى وكان صلى الله عليه وآله وسلم اذا انتهى إلى المصلى أخذ في الصلاة أي في صلاة العيدين غير أذان ولا إقامة ولا قول الصلاة جامعة والسنة

ان لا يفعل شيء من ذلك انتهى نعم ثبت ذلك في صلاة الكسوف لا غير ولا يصح فيه القياس لان ما وجد سببه في عصره صلى الله عليه وآله وسلم ولم يفعل ففعله بعد عصره بدعة فلا يصح اثباته بقياس ولا غيره (وعن أبي قتادة) رضي الله عنه (في الحديث الطويل في نومهم عن الصلاة) أي عن صلاة القبر وكان عند قفولهم من غزوة خيبر قال ابن عبد البر هو الصحيح (ثم أذن بلال) أي بأمره صلى الله عليه وآله وسلم كما في سنن أبي داود ثم أمر بلال أن ينادي بالصلاة فتنادى بها (فصلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما كان يصنع كل يوم ربه - سلم) فيه دلالة على شرعية الأذنين للصلاة لقائمة بنوم ويطبق بها المنسية لأنه صلى الله عليه وآله وسلم جمعهما في الحكم حيث قال من نام عن صلاته أو نسها الحديث وقد روى مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بلال بالاقامة ولم يذكر الأذان وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأتها فاته الصلاة يومئذ في ذلك أمرها بالاقامة ولم يذكر الأذان كما في حديث أبي سعيد عن الشافعي وهذه لا تعارض رواية أبي قتادة لأنه ثبت وخبر أبي هريرة وأبي سعيد ليس فيه ما ذكر الأذان بنى ولا إثبات فلا عارضة أعدم ذلك لا يعارض المذكور (وله) أي لمسلم (عن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى المزدلفة) أي منصرفا من عرفات (فعلى بها المغرب والعشاء) جمع بينهما (بأذان واحد أو قامة) وقد روى البخاري من حديث ابن مسعود أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى بالمزدلفة المغرب بأذان واقامة والعشاء بأذان واقامة وقال رأيتموه صلى الله عليه وآله وسلم يفعله ويعارضهم ما عاقوله (وله) أي لمسلم (عن ابن عمر رضي الله عنه جمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين المغرب والعشاء باقامة واحدة) ونظاها أنه لا أذان فيها وهو صحيح في مسلم أن ذلك بالمزدلفة فإن فيه قال سعيدين جبراً فضاء مع ابن عمر حتى أتيا جميعا أي المزدلفة فانه اسم لها وهو فتح الجب وسكون الميم فصلى بها المغرب والعشاء باقامة واحدة ثم انصرف وقال هكذا صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هذا المكان وقد دل على أنه لا أذان فيها وأنه لا اقامة الواحدة للصلاة وقد دل قوله (زاد أبو داود) أي من حديث ابن عمر (لكل صلاة) أنه قام لكل صلاة لأنه زاد بعد قوله باقامة واحدة لكل صلاة فدل على أن لكل صلاة اقامة ثم رواية مسلم تقيده برواية أبي داود (وفي رواية له) أي لأبي داود عن ابن عمر (ولم يناد في واحدة منهما) وهو صحيح في نفي الأذان وقد تعارضت هذه الروايات بخبر أثبت أذانا واحدا واقامتين وابن عمر في الأذان وأثبت الاقامتين وحديث ابن مسعود الذي ذكرناه أثبت الأذنين والاقامتين فإن قلنا المثبت مقدم على النافي علمنا بخبر ابن مسعود وشارح رحمه الله تعالى قال يقدم خبر جابر لانه ثبت للأذان على خبر ابن عمر لانه نافي له ولكن يقول يقدم خبر ابن مسعود لانه أكثر أثباتا (وعن ابن عمر وعائشة) قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان بلا لا يوزن بلبل) قد ثبت رواية البخاري أن المراد به قبل القبر فإن فيها ولم يكن يدنو ما الا أن يرق ذوا ينزل ذا وعند الطحاوي بلنظ الا أن يصعد هذا وينزل هذا (فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم) واسمه عمرو (وكان) أي ابن أم مكتوم (رجلا أعمى لا ينادي حتى يقال له أصبحت أصبحت) أي دخلت في الصباح (متفق عليه وفي آخره ادراج) أي كلام ليس من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم يرد قوله وكان رجلا أعمى إلى آخره ولفظ البخاري هكذا قال وكان رجلا أعمى

بزيادة قلظ قال وبين الشراح فاعل قال انه ابن عمر وقيل الزهري فهو مدرج من كلام أحد
 الرجليين وفي الحديث شريعة الاذان قبل وقت الفجر لما يشرع له الاذان فان الاذان شرع كما
 سلف للاعلام بدخول الوقت ودعاء السامعين لحضور الصلاة وهذا الاذان الذي قبل الفجر قد
 أخبر صلى الله عليه وآله وسلم بوجوه شرعيته بقوله ليوطي فأتاكم ورجع فأتاكم ورواه الجماعة الا
 الترمذي والقاسم هو الذي يصلي صلاة الليل ويرجوعه عوده الى نومه أو قعوده عن صلاته اذا سمع
 الاذان فليس للاعلام بدخول وقت ولا حضور الصلاة وانما هو كالتسبيحة الاخرة التي تفعل في
 هذه الاصغار غايته ان كان بالقفا الاذان وهو مثل النداء الذي أحده عثمان يوم الجمعة لصلاتها
 فانه كان يأمر بالنداء لها في محل يقال له الزوراء فيجتمع الناس للصلاة وكان ينادي لها بالقفا
 الاذان الم شروع ثم جعله الناس (١) بعد ذلك تسبيحا بالآية والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم فذكر اختلاف في المسئلة والاستدلال للمانع والجبر لا يلتفت اليه من همه العمل بما ثبت
 وفي قوله كواواشروا أي أيها المريدون للصيام حتى يؤذن ابن أم مكتوم ما يدل على اباحة ذلك الى
 آذانه وفي قوله انه كان لا يؤذن حتى يقال له أصبحت ما يدل على جواز الاكل والشرب بعد دخول
 الفجر وقال به جماعة ومن منع من ذلك قال معنى قوله أصبحت فارتب الصباح وانهم يقولون
 ذلك عند آخر جرمين أجرا الليل واذا نه يقع في أول جرمين طالع الفجر وفي الحديث دليل على
 جواز تخلف مؤذنين في مسجد واحد يؤذن واحد بعد واحد وأما اذان اثنين معا فمعه قوم وقالوا
 أول من أحده بنو أمية وقيل لا يكره الا ان يحصل بذلك تشويش قلت وفي المأخذ نظر لان بلالا
 لم يكن يؤذن لفريضة كما عرفت بل المؤذن لها واحد وهو ابن أم مكتوم واستدل بالحديث على
 جواز تقليد المؤذن الاعمى والبصير وعلى تقليد الواحد وعلى جواز الاكل والشرب مع الشك في
 طالع الفجر اذا اصابه الليل وعلى جواز الاعتماد على الصوت في الرواية اذا عرفه وان لم يشاهد
 الراوي وعلى جواز ذكر الرجل بما فيه من العادة اذا كان لقصد التعريف وجواز نسبه الى أمه
 اذا اشتهر بذلك (٢) وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان بلالا أنشد قبل الفجر فأمره النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم أن يرجع فينادي ألان العبد نام رواه أبو داود وضعفه فانه قال عقيب انراجه هذا
 حديث لم يرو عنه أيوب الاحول بن حنبل وقال الترمذي قال الترمذي هذا حديث غير محفوظ
 وقال علي بن المديني حديث حماد بن سلمة غير محفوظ واخطأ فيه حماد بن سلمة وقد استدل
 به من قال لا يشرع الاذان قبل الفجر ولا ينبغي أنه لا يقاوم الحديث الذي اتفق عليه المشايخ
 ولو ثبت انه صحيح لمتناول على انه قبل شريعة الاذان فانه كان بلال هو المؤذن الأول الذي أمر
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم عبد الله بن زيد أن يلقي عليه القفا الاذان ثم اتخذ ابن أم مكتوم
 بعد ذلك مؤذنا مع بلال فكان بلال يؤذن الاذان الاول لئلا ذكره صلى الله عليه وآله وسلم من
 فأنه إذا نه ثم اذطلع الفجر أن ابن أم مكتوم (٣) (وعن أبي سعيد الخدري) رضي الله عنه (قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن متفق عليه)
 فيه شريعة القول بل مع المؤذن ان يقول كما يقول على أي حال كان من طهارت وغيره هاو لو نجبا
 أو حائضا أو حال الجناح وحال الخنثى لكرهه لذكر فيهما وأما اذا كان السامع في حال الصلاة فبه
 اقوال الأقرب انه يوتر الاجابة الى بعد خروجه منها والامر يدل على الوجوب على السامع لا على

المراد في العين فيما علمناه اهـ

...

من رآه فوق المنارة ولم يسمعه او كلن اصم وقد اختلف في وجوب الاجابة فقال به الحنفية واهل
 الظاهر وآخرون وقال الجمهور لا يجب واستدلوا بأنه صلى الله عليه وآله وسلم سمع مؤذناً فلياً كبير
 قال على النظر فلما تشهد قال خرجت من النار أخرجه مسلم قالوا فلو كانت الاجابة واجبة لقال
 صلى الله عليه وآله وسلم كما قال المؤذن فلما لم يقل دل على ان الامر في حديث ابي سعيد للاستصحاب
 وتعقب بأنه ليس في كلام الراوى ما يدل على انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل كما قاله فيصور انه
 صلى الله عليه وآله وسلم قال مثل قوله ولم ينقله الراوى اكتفاء بالعادة ونقل الزائد وقوله مثل
 ما يقول يدل انه يتبع كل كلمة معها فيقول مثلها وقدرت ام سلمة انه صلى الله عليه وآله وسلم كان
 يقول كما يقول المؤذن حتى سكنت أخرجه الترمذي ولم يجز به حتى فرغ من الأذان استحب له
 التدارك ان لم يطل الفصل وظاهر قوله في التدارك انه يجيب كل مؤذن اذن بعد الاول واجابة الاول
 افضل وليس المراجع المأثلة ان يرفع صوته كالمؤذن لان رفعه لصوته قصد الاعلام بخلاف
 الجيب ولا يكتفى امراره الاجابة على خاطره فانه ليس يقول وظاهر حديث الباب وقوله (ولبخارى
 عن معاوية بن منة) اى مثل حديث ابي سعيد ان السامع يقول كقول المؤذن في جميع القاطعة الا
 في الحيعتين فيقول ما افاده قوله (ولمسلم عن عمر في فضل القول كما يقول المؤذن كلمة كلمة سوى
 الحيعتين) حى على الصلاة حى على الفلاح فانه يخص ما قبله في الحيعتين (فيقول) اى
 السامع (لاحول ولا قوة الا بالله) عند كل واحدة منهما وهذا المتن هو الذى رواه معاوية بن كافي
 البخارى وعمر بن كافي مسلم وانما اختصر المصنف فقال ولبخارى عن معاوية اى القول كما يقول
 المؤذن الى آخر ما ساقه في رواية مسلم عن عمر اذا عرفت هذا فافقه ولها أربع مرات ولفظه عند
 مسلم اذا قال المؤذن الله اكبر الله اكبر فقال احدكم الله اكبر الله اكبر انى ان قال فاذا قال حى
 على الصلاة قال لاحول ولا قوة الا بالله ثم قال حى على الفلاح قال لاحول ولا قوة الا بالله فيستعمل
 انه يريد اذا قال حى على الصلاة حولتى واذا قالها ثانياً حى على الصلاة حولتى ومثله حى على الفلاح
 فيكون أربع مرات ويحتمل انه يكتفى حولقة واحدة عند الاولى من الحيعتين وقد أخرج الترمذي
 وابن خزيمة حديث معاوية وفيه يقول ذلك وقول المصنف في فضل القول لان آخر الحديث انه
 قال اذا قال السامع ذلك من قلبه دخل الجنة والمصنف لم يأت بلفظ الحديث بل بجمعه هذا
 والحول هو الحركة اى لا حركة ولا استطاعة الاعمشية الله وقيل لاحول فى دفع شر ولا قوة فى
 تحصيل خير الا بالله وقيل لاحول عن معصية الله الابعصته ولا قوة على طاعته الابعصته
 وحكى هذا عن ابن مسعود مرفوعاً وهذا الحديث عقيد لا طلاق حديث ابي سعيد الذى فيه
 فقولوا مثل ما يقول اى فيما عدا الحيلة وقيل يجمع السامع بين الحيلة والحول قوله عملاً بالحدِيثين
 والاول اولى لانه تخصيص للعديت العام وتقييد لطلقه ولان المعنى مناسب لاجابة الحيلة
 من السامع بالحول قوله فانه لما دعى الى ما فيه الفوز والفلاح والنصبة واصابة الخير ناسب ان
 يقول هذا امر عظيم لا استطيع مع ضعفى القيام به الا اذا وفقنى الله بحوله وقوته ولان ألفاظ
 الاذان ذكرته فاسب ان يجب بها اذ هو ذكره تعالى وأما الحيلة فالتماهى دعاء الى الصلاة
 والذى يدعوه اليها هو المؤذن وأما السامع فانه عليه الامتثال والاقبال على ما دعى اليه واجابته
 في ذكر الله لا في اعداءه والعمل بالحدِيثين كما ذكرناه هو الطريقة المعروفة من حمل المطلق على المقيد

أو تقديم الخاص على العام فهي أولى بالاتباع وهل يجب عند الجميع أو لا يجب وعند
التنويب فيه خلاف وتقبل بقول في جواب التنويب صدقت وبررت وهذا استحسان من فاته
والافليس فيه سنة تعتمد (قائدة) أخرج أبو داود عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله
وسلم أن بلالاً أخذ في الأمامة فلما أن قال قد قامت الصلاة قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أقامها الله وأدامها وقال في سائر الأمامة بنحو حديث عمر في الأذان ٥١ يريد بحديث عمر ما ذكره
المصنف وسقاه في الشرح من متابعة المقيم في الفاظ الأمامة (وعن عثمان بن أبي العاص) بن
بشر الثقفي استعمله النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الطائف فلم يزل عليهم أمد حياته وخلافة أبي
بكر وسنين من خلافة عمر ثم عزله وولاه عمان والبحرين وكان من الواقفين عليه صلى الله عليه وآله
وسلم في وفده ثقيف وكان أصغرهم سنًا له سبع وعشرون سنة ولما رقي صلى الله عليه وآله وسلم
عزمت ثقيف على الردة فقال لهم يا ثقيف كنتم آخر الناس إسلامًا فلا تكونوا أولهم ردّة فامتنعوا
من الردة مات بالبصرة سنة ٥١ رضى الله عنه (أنه قال يا رسول الله اجعلني امام قومي قال
أنت امامهم واقتد بأضعفهم) أي اجعل أضعفهم عرض أو زمانة أو نحوهما قدوة لك نصلي
بصلاته تحفينا (واتخذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه أجر أخرجه الخمسة وحسنه الترمذي وصححه
الحاكم) الحديث دليل على جواز طلب الإمامة في الحيروقدور في أدعية عباد الرحمن الذين
وصفهم الله تعالى بتلك الأوصاف أنهم يقولون واجعلنا للمتقين إماما وليس من طلب الرئاسة
المكروهة فإن ذلك فيما يتعلق برياسة الدنيا التي لا يعان من طامها ولا يستحق أن يعطاها وأنه يجب
على امام الصلاة أن يلاحظ حال المصلين خلقه فيصعل أضعفهم كانه المقتدى به فيجفف لاجله ويأني
في أبواب الإمامة تحقيقه وأنه يقصد المتبوع مؤذنا ليجمع الناس للصلاة وأن من رفعة المؤذن
المأمور بانحاذه أن لا يأخذ على أذانه أجر أي أجرة وهو دليل على أن من أخذ على أذانه أجر ليس
بمأمور بانحاذه وهل يجوز له أخذ الأجرة فذهب الشافعية إلى جواز أخذ الأجرة مع الكراهة
وذهب الحنفية إلى أنه يحرم عليه الأجرة لهذا الحديث قلت ولا يخفى أنه لا يدل على التحريم
وقيل يجوز على التأذين في محل مخصوص اذ ليست على الأذان حيلة تدل على ملازمة المكان
كأجرة الرصد لكن في القلب من هذا شيء (وعن مالك بن الحويرث) بضم الحاء وفتح الواو والبي
وفد على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأقام عنده عشرين ليلة وسكن البصرة ومات بها سنة ٩٤
(قال قال ليارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم
الحديث أخرجه السبعة) ومختصر من حديث طويل أخرجه البخاري بالفاظ أحدها قال مالك
أثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في نفر من قومي فاقنا عنده عشرين ليلة وكان رجلا رفيعا فلما
رأى تشوقنا إلى أهلنا قال ارجعوا فكونوا فيهم وعلموهم وصلوا فاذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم
أحدكم وليؤمكم أكبركم زاذني رواية وصلوا كما رأيتموني أصلي فساق المصنف قطعته من هي موضع
ما يريد من الدلالة على الحث على الأذان ودليل إيجاب الأمر به وفيه أنه لا يشترط في المؤذن غير
الايمن لقوله أحدكم (وعن جابر) رضى الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال
لبلال اذا أدنت فترسل) أي رتل الفاظ ولا تجل وتسرع في سردها (واذا أقيمت فاحذر) والحذر
الاسراع واجعل بين أذانك وأقامتك مقدار ما يفرغ الأكل من أكله) أي عمل وقتا يشترفيه

فراغ الاكمل من أكله (الحديث) بالتصبي على أنه مفعول فعل محذوف أى أقرأ الحديث أو أتم الحديث أو شحوه ويجوز رفعه على خبرية مبتدأ محذوف وانما يأتون بهذه العبارة إذا لم يستوفوا لفظ الحديث ومثله قولهم الآية والبيت وهذا الحديث لم يستوفوا المصنف وتبامه والشارب من شربه والمختصر إذا دخل لقضاء الحاجة ولا تقوموا حتى تروى (رواه الترمذى وضعفه) قال لا نعرفه الا من حديث عبد المنعم واستناده مجهول وأخرجه الحاكم أيضاً وله شاهد من حديث أبى هريرة ومن حديث سلمان أخرجه أبو الشيخ ومن حديث أبى بن كعب أخرجه عبد الله بن أحمد وكلها واهية الا أنه يقوى بها المعنى الذى شرع له الاذان فإنه نداه لغير الحاضر ين ليعضدوا الصلاة فلا بد من تقدير وقت يتسع للتأهب للصلاة وحضورها والاضاعت فائدة النداء وقد ترجم البخارى باب كم بين الاذان والاقامة ولكن لم يثبت التقدير قال ابن بطال لا حدث ذلك غير عمركم دخول الوقت واجتماع المصلين وفيه دليل على شرعية التوسل فى الاذان لان المراد منه الاعلام للبعيد وهو مع التوسل أكثر ابلاغاً وعلى شرعية الحد والاسراع فى الاقامة لان المراد به اعلام الحاضرين فكان الاسراع بهما أنسب ليضرب عنهما بسرعة فى تأتى بالمقصود وهو الصلاة ﴿وله﴾ أى الترمذى عن أبى هريرة رضى الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يؤذن الا المتوضئ) وضعفه أيضاً أى كما ضعف الاول فإنه ضعف هذا بالانقطاع اذ هو عن الزهرى عن أبى هريرة قال الترمذى والزهرى لم يسمع من أبى هريرة اه والراوى له عن الزهرى ضعيف ورواه ترمذى من رواية يونس عن الزهرى عنه موقوفاً الا أنه يلفظ لا ينادى وهذا أصح ورواه أبو الشيخ فى كتاب الاذان من حديث ابن عباس يلفظ ان الاذان متصل بالصلاة فلا يؤذن أحدكم الا وهو طاهر وهو دليل على اشتراط الطهارة للاذان من الحدث الاصغر ومن الحدث الاكبر بالاولى وقالت طائفة يشترط فيه الطهارة من الحدث الاكبر فلا يصح أذان الجنب ويصح من غير المتوضئ مما لا يهمل الحديث كما قاله فى الشرح قلت ولا يفتى ان الحديث دل على شرطية كون المؤذن متوضئاً فلا وجه للفرقة بين الحديثين وأما استدلالهم لخصته من المحدث حدثنا أصغر بالقياس على جواز قرأته القرآن فقياس فى مقابلة النص لا يعمل به عندهم فى الاصول وقد ذهب آخرون الى أنه لا يصح أذان المحدث حدثنا أصغر مما لا يهمل الحديث وان كان فيه ما عرفت والترمذى صحح وقفه على أبى هريرة كذا فى الجرد الآن فى مسند الترمذى اختلف أهل العلم فى الاذان على غير وضوء فكرهه بعض أهل العلم وبه يقول الشافعى وإسحق وخص فى ذلك بعض أهل العلم وبه يقول سفيان وابن المبارك وأحمد اه وقراء الشوكانى فى مؤلفاته وهو الا شبه دليل فان حديث الباب لا تقوم به حجة وأما الاقامة فلا كثر على شرطية الوضوء لها قالوا لا يردأه وقوعه على خلاف ذلك فى عهده صلى الله عليه وآله وسلم ولا يعنى ما فيه وقال قوم تجوز على غير وضوء وان كان مكروهاً وقال آخرون تجوز بلا كراهة ﴿وله﴾ أى الترمذى (عن زياد بن الحرث) الصادق بايع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأذن بين يديه بعدنى البصريين وصداء بضم الصاد المهملة اسم قبيلة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن أذن) عطف على ما قبله وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان أخاصدها قد أذن (فهو يقيم وضعفه أيضاً) أى كما ضعف ما قبله قال الترمذى انما نعرفه من حديث زياد بن أنس الاقرئى وقد ضعفه القطان وغيره وقال البخارى هو متقارب الحديث

وضعه أبو حاتم وابن حبان وقال الترمذي والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أذن فهو
يقيم **هـ** والحديث دليل على أن الإقامة حق لمن أذن فلا تصح من غيره وعنه حديث الباب
حديث ابن عمر يلقظ مهلا بلا بل فأنما يقيم من أذن أخرجه الطبراني والعقيلي وأبو الشيخ وزان
كان قد ضعه أبو حاتم وابن حبان وقالت الحنفية وغيرهم تجزئ إقامة غير من أذن لعدم نهوض
الدليل على ذلك ولما يدل له قوله **هـ** (ولابن داود في حديث عبد الله بن زيد) أي ابن عبدربه الذي
تقدم حديثه في أول الباب (أنه قال) أي للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لما أمره أن يلقظه على
بلا (أنا رأيت) (يعني الأذان في المنام) (و) أنا (كنت أريده قال فاقم أنت وفيه ضعف)
لم تعرض الشارح لبيان وجهه ولا يثبت أبو داود بل سكت عليه لكن قال الحافظ المنذرى أنه
ذكر البيهقي في أسناده ومثله اختلافا وقال أبو بكر الحازمي في أسناده مقال وحينئذ فلا يتم به
الاستدلال نعم الأصل جواز كون المقيم غير المؤذن والحديث يقوى ذلك الأصل **هـ** (وعن أبي
هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المؤذن أملك بالأذان) يعني وقته
موكول إليه لأنه أمين عليه (والإمام أملك بالإقامة) فلا يقيم إلا بعد إشارته (رواه ابن عدي)
هو الحافظ الكبير الإمام الشهير عبد الله بن عدي الجرجاني ويعرف أيضا بابن القصار صاحب كتاب
الكامل في الجرح والتعديل كان أحد الأعلام ولد سنة ٢٧٧ وسبع على خلافتي وعنه أم قال
ابن عساکر كان ثقة على ما فيه قال جزء السهمي كان ابن عدي حافظا متقنا لم يكن في زمانه أحد
مثله قال الخطابي كان عديم النظر حفظا وجلالة سألت عبد الله بن محمد الحافظ فقال ذكر شخص
ابن عدي أحفظ من عبد الباقي بن قانع توفي سنة ٤٦٥ (وضعه) لأنه أخرجه في ترجمة شريك
القاضي وتفرقه شريك وقال البيهقي ليس بمحفوظا ورواه أبو الشيخ وفيه ضعف والحديث دليل
على أن المؤذن أملك بالأذان أي ابتداء وقت الأذان إليه لأنه أمين على الوقت والموكول بإرفاقه
وعلى أن الإمام أملك بالإقامة فلا يقيم إلا بإشارته بذلك وقد أخرج البخاري إذا أقيمت الصلاة فلا
تقوموا حتى تروفي فذل على أن المقيم يقيم وإن لم يحضر الإمام فأقامته غير موقوفة على أذنه كذا
في الشرح ولكن قد ورد أنه كان بلا بل قبل أن يقيم يأتي إلى منزله صلى الله عليه وآله وسلم يؤذنه
بالصلاة الا إذا كان من بعده الأذان استئذان في الإقامة وقال المصنف إن حديث البخاري معارض
بحديث جابر بن سمرة أن بلالا كان لا يقيم حتى يخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال
و يجمع بينهما بلالا كان يراقب وقت خروج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإذا أشرع
في الإقامة قبل أن يراغالب الناس ثم إذا راوه قاموا **هـ** وأما تعيين وقت قيام المؤمنين في الصلاة
فقال مالك في الموطأ لم أسمع في قيام الناس حين قيام الصلاة حداً لمحمد ولا أني أرى ذلك على
طاعة لناس فإن منهم الثقل والخفيف وذهب الأكثر إلى أن الإمام إن كان معهم في المسجد لم
يقوه واحتج بقرع الإقامة وعن أنس رضي الله عنه أنه كان يقوم إذا قال المؤذن قد قامت
الصلاة رواه ابن المنذر وغيره وعن ابن المسيب إذا قال المؤذن الله أكبر وجب القيام وإذا قال سي
على الصلاة عدلت الصفوف وإذا قال لا إله إلا الله كبر الإمام ولكن هذا رأي منه لم يذكر في سنة
(والبيهقي نحوه) أي نحو حديث أبي هريرة **هـ** (عن علي) عليه السلام (من قوله وعن أنس قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يرد الدعاء من الأذان والإقامة رواه النسائي وصححه ابن

خزعة) الحديث مرفوع في سنن أبي داود أيضا ولفظه هكذا عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يرد الدعاء بين الأذان والإقامة اه قال المنذرى وأخرجه الترمذى والتساقى في عمل يوم وليلة اه قلت وحسنه الترمذى وزاد في آخره قيل ماذا يقول يا رسول الله قال سأل الله العفو والعافية في الدنيا والآخرة اه قال ابن القيم انه حديث صحيح وقد عني فيه صلى الله عليه وآله وسلم ما يدعيه به من سماه الحديث دليل على قبول الدعاء في هذا الموطن اذ عدم الرد برأيه القبول والا جابة ثم هو عام لكل دعاء ولا بد من تقييده بما في الأحاديث غيره بأنه ما لم يكن دعاء باثم أو قطيعة رحم هذا وقد ورد تعيين أدعية فقال بعد الأذان وهو ما بين الأذان والإقامة ١. الاول أن يقول رضى الله بآله وأهله وسلم لا يرد الدعاء بين الأذان والإقامة اه الثاني أن يصلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد فراغه من اجابة المؤذن قال ابن القيم في الهدى وأكل ما يصلى به يصل اليه ما علم أمته أن يصلوا عليه فلا صلاة عليه أكمل منها قلت وستأتى صفة ما في كتاب الصلاة ان شاء الله تعالى ٢. الثالث ما في الحديث الآخر وهو قوله (وعن جابر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من قال حين يسمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمد الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاما محمودا الذى وعدته حلت له شفاعتى يوم القيامة أخرجه الاربعة) هذا الحديث لم يذكر ما للسيد رحمه الله تعالى لكنه موجود في بعض نسخ باوغ المرام وينبغي ذكره في هذا المقام فقد أخرجه البزارى أيضا وزاد غيره انك لا تختلف الميعاد وأما زيادة الدرجة الرفعة كما يجرى على ألسن الناس فليس في الصحيح وهذا الدعاء بقوله بعد صلاته عليه صلى الله عليه وآله وسلم والرابع ان يدعو لنفسه بعد ذلك ويسأل الله من فضله كما في السنن عنه صلى الله عليه وآله وسلم قل مثل ما يقول أى المؤذن فإذا انتهت نسل تعطه وروى أحمد عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال من قال حين ينادى المنادى اللهم رب هذه الدعوة القائمة والصلاة القائمة صل على محمد وارض عنه رضا لا ينقطع بعده استجاب الله دعوته اه قلت أخرجه الطبرانى في الاوسط أيضا وهو من حديث جابر بن عبد الله وفي اسناده ابن لهيعة وأخرج الحاكم وقال صحيح الاسناد من حديث أبي أمامة وفيه ما يقوله السامع للنداء قال ثم يقول اللهم رب هذه الدعوة التامة الصادقة المستجابة لها دعوة الحق وكلمة التقوى آميننا عليها وأمتنا عليها وابعثنا عليها واجعلنا من خيارها أحياء وأمواتا ثم يسأل الله حاجته وفي اسناده عفير بن معدان وهو واه فلا ينعى تصحيح ما ذكره الحديث وأخرج الترمذى من حديث أم سلمة قالت علمنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أقول عند أذان المغرب اللهم هذا اقبال ليلك وادبار نهارك وأصوات دعائك فاغفر لى وذكر البيهقى أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول عند كلمة الإقامة آمنا بالله وأدامها وفي المقام أدعية أخر

(باب شروط الصلاة)

الشرط لغة العلامة - ونسبه قوله تعالى فقه - جاء شرطها أى علامات الساعة وفي لسان الفقه ما يلزم من عدمه العلم (عن علي بن طلق) تقدم طلق بن علي في فوائض الوضوء قال ابن عبد البر أظنه والناطق بن علي الحنفى ومال أحمد والبزارى الى أن علي بن طلق وطلق بن علي اسم لذات

واحد فرضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا نسا أحدكم في الصلاة) أى في صلاته كما يشعر به السياق (فليصرف وليتوضأ وليعد الصلاة ولو أدا الخمسة وصحبه ابن حبان) كأنه عبر بهذه العبارة اختصاراً أو الإفاصلها فأنزله ابن حبان وصحبه وقد تقدمت له هذه العبارة مراراً وبحق أن ابن حبان صحى أحاديث ختر جهاتها ولم يختر جهاتها وهو بعيد وقد أعل الحديث ابن القطان بمسلم بن سلام الحنفى فانه لا يعرف وقال الترمذى والبزارى ولا أعلم لعل بن طلق غير هذا الحديث الواحد والحديث دليل على أن النساء ناقض للوضوء وهو يجمع عليه ويقاس عليه غيره من النواقض وانما تبطل به الصلاة وقد تقدم حديث عائشة فيمن أصابه في ثوبى صلاته أو رفاق أو قلنس فانه يصرف ويبني على صلاته حيث لم يتكلم وهو معارض لهذا وكل منهما فيه مقال والشارح جنى الى ترجيح هذا قال لا مثبت لاستثاق الصلاة وذلك نافي وقد يقال هذا نافي صحة الصلاة وذلك مثبت لها قال لا الى الترجيح بأن هذا أقدم قال بصحة ابن حبان وذلك لا يقبل أحد بصحة هذا أرى من حيث الصحة (وعن عائشة فرضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقبل الله صلاة حائض) المراد بها المكلفة وان تكلفت بالاحتلام مثلاً وانما عبر بالحيض نظر الى الأغلب (الابتنسار) بكسر المجهة آخره واهو هنا ما يغطى به الرأس والعتق (رواه الخمسة الا التمساقى وصحبه ابن خزيمة) وقال الترمذى حديث حسن وأخرجه أحمد والحاكم وأبو داود والدارقطنى قال ان وقفه أشبه وأعله الحاكم بالارسال ورواه الطبرانى في الاوسط والصغير من حديث أبي قتادة يقطع لا يقبل الله من امرأته صلاة حتى توارى زينةا ولا من جارية بلغت الحيض حتى يتختم وبنى القبول للمرابذة هنا تبنى الصحة والجزاء وقد يطلق القبول ويراد به كون العبادة بحيث ترتب عليها الثواب فإذا تبنى كان قبلاً ما يرتب عليها من الثواب لا قبلاً للصحة كما ورد ان الله لا يقبل صلاة الآتق ولا من في جوفه خمر كذا قيل وقد بين السيد فى رسالة الاسباب وحواشى شرح العمدة ان تبنى القبول يلازم تبنى الصحة وفى قوله (الابتنسار ما يدل على انه يصيب على المرأة سترها وسهاوعتها ونحوه مما يقع عليه الحار والبارى فى حديث أبي داود من حديث أم سلمة ما يدل على انه لا يبنى صلاتها من تقطيع رأسها ورقبتها كما أفاده حديث الحارم من تقطيع شية بدنهما حتى ظهر قلنهما كما أفاده حديث أم سلمة وسياح كشف وجهها حيث لم يأت دليل يغطي به المراد كشفه عند صلاتها بحيث لا يراه أجنبى فهذه عورتها فى الصلاة وأما عورتها بالنظر الى نظر الأجنبى اليها فكذلك عورة كأيان فى تحقيقه وذكره هناك (وعن جابر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انه ان كان الثوب واسعاً فالتصبة يعنى فى الصلاة ولمسلم خلافه بن طريقه) وذلك بأن يجعل شياً على عاتقه (وان كان ضيقاً فارتفع متعق عليه) الالتصاف فى معنى الارتداد وهو أن يتزاحم طرفى الثوب ويرتدى بالطرف الآخر وقوله يعنى فى الصلاة الظاهر أنه مدرج من كلام الرواة قدبه أخذ من القصة فان فيها انه قال جابر حدث اليه صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلى وعلى ثوب فاستغثت به وصلت الى جانيه فلما انصرف قال صلى الله عليه وآله وسلم فى ما هذا (٣) الاشتغال الذى رأيت قلت كان ثوب قال كان واسعاً والتصبة وان كان ضيقاً فارتفع الحديث فالحديث قد أفاده ان كان الثوب واسعاً والتصبة بعد اتزازه بطرفه وإذا كان ضيقاً فارتفع لستر عورته فعورة الرجل من تحت السرة الى الركبة على أشهر

(٣) الاشتغال افتعال من الشغل وهو كسائه يغطى به ويثقف والمنهى عنه هو التجمل بالثوب واسبا له من غير أن يرفع طريقه هكذا فى النهاية اه أبو النصر

الاحوال ﴿ولهما﴾ أى الشيخين (من حديث أبى هريرة) رضى الله عنه (لا يصلى أحدكم فى
 الثوب الواحد ليس على عاتقه من شئ) أى اذا كان واسعاً كإحدى الحديث الاول والمراد أن لا يتزر
 فى وسطه ويشد طرفى الثوب فى حقويه بل يتوشع به على عاتقه فيحصل السترة لآلى البدن وحل
 الجهور هذا انتهى على التنزيه كما جلاوا الأثر فى قوله فالتص به على الذنب وحله أحد على الوحوب
 وإنما لا تصح صلاة من قدر على ذلك فتركه وفى رواية عنه تصح الصلاة ويأثم فجعله على الرواية
 الاولى من الشرائط وعلى الثانية من الواجبات واستدل الخطائى للجمهور بصلاته صلى الله عليه
 وآله وسلم فى ثوب واحد كان أحد طرفيه على بعض نساءه وهى نائغة قال ومعلوم أن الطرف الذى
 هو لآله من الثوب غير متسع لأن يتزبه ويفضل منه ما كان لعاتقه قالت وقد يصاب عنه أن
 حراداً مع القدرة على ثوب آخر لآله لا تصح صلاته أو يأثم مطلقاً كما صرح به قوله لا تصح صلاة
 من قدر على ذلك ويحتمل أنه فى تلك الحالة لا يقدر على غير ذلك الثوب بل صلاته فيه والحال أن
 بعضه على الثأتم كبر دليل على أنه لا يجده غيره ﴿وعن أم سلمة﴾ رضى الله عنها (أنها سألت النبى
 صلى الله عليه وآله وسلم أتصلى المرأة فى درع وخمار يغير إذا رأت إذا كان الدرع) فى النهاية درع
 المرأة قبصها (سايغاً) أى واسعاً (يغطي ظهور قدميها) أخرجه أبو داود وجميع الأئمة وقفه
 وقد تقدم بيان معناه وله حكم الرفع وإن كان موقوفاً إذا لا قرب أنه لا مسرح للاجتهاد فيه وقد
 أخرجه مالك وأبو داود وموقوفاً ولقظه عن محمد بن زيد بن ققذ عن أمه أنها سألت أم سلمة ماذا تصلى
 فيه المرأة من الثياب قالت تصلى فى الخمار والدرع السايغ إذا غشيت ظهور قدميها ﴿وعن
 عامر بن ربيعة﴾ بن مالك الغزنى نسبة إلى غزيرين وأهل ويقال له العدوى أسلم قديماً وهاجر
 المجرى وشهد المشاهد كلها مات سنة ٣٢ أو سنة ٣٣ أو سنة ٣٥ (قال كناع النبى صلى
 الله عليه وآله وسلم فى ليلة مظلمة فاشتكت علينا القبلة فصلينا) ظاهره من غير نظرى فى الامارات
 فلما طلعت الشمس اذا نحن صلينا إلى غير القبلة فبرلت فايضاً وواقم وجه الله أخرجه الترمذى
 وضعفه (لأن فيه أشعث بن معبد السمان وهو ضعيف الحديث والحديث دليل على أن من
 صلى إلى غير القبلة لطلبة أو غيم أنها تجزئه صلاته سواء كان مع النظر فى الامارات والتحرى أم لا
 وسواء انكشف الخطأ فى الوقت أو بعده ويدل به ما رواه الطبرانى من حديث معاذ بن جبل قال
 صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى يوم غيم فى سفر إلى غير القبلة فلما قضى صلاته
 تحبب الشمس فقلنا يا رسول الله صلينا إلى غير القبلة قال قد رفعت صلاتكم بحقها إلى الله وفيه
 أبو عيلة وقد وثقه ابن حبان وقد اختلف العلماء فى هذا الحكم فالقول بالاجماع مذهب الشيعى
 والحنفية والى كوفيين فيما عدا من صلى بغير تحق وتيقن الخطأ فإنه حكى فى البحر الاجماع على
 وجوب الاعادة عليه فان تم الاجماع خص به عموم الحديث وذهب آخرون إلى أنه لا يجب عليه
 الاعادة اذا صلى بغيره وانكشف له الخطأ وقد خرج الوقت وأما اذا تيقن الخطأ والوقت باق وجبت
 عليه الاعادة لتوجه الخطاب مع بقاء الوقت فلا اعادة للسعيد واشترطوا التحرى اذا الواجب
 عليه تيقن الاستقبال فان تعذر اليقين فعل ما أمكنه من التحرى فان قصر فهو غير معذور الا اذا
 تيقن الاصابة وقال الشافعى يجب عليه الاعادة فى الوقت وبعده لان الاستقبال واجب قطعاً
 وحديث السرية فيه ضعيف قلت الاظهر العمل بخبر السرية لتقريبه بحديث معاذ بن هوجبة

وحده والاجماع قد عرف كثرة دعواهم ولا يصح ❦ (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بين المشرق والمغرب قبلة) رواه الترمذي وقواه البزارى وفي التلخيص حديث ما بين المشرق والمغرب قبلة رواه الترمذي عن أبي هريرة مرفوعا وقال حسن صحيح فكان عليه أن يذكر صحيح الترمذي له على قاعدة هوزا ينافي الترمذي بعد سياقه بسنده وساقه من طريقين حسن احدهما وصحها ثم قال وقد روى عن غيره واحدا من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما بين المشرق والمغرب قبلة منهم عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وابن عباس وقال ابن عمر اذا جعلت المغرب عن يمينك والمشرق عن يسارك فما بينهما قبلة اذا استقبلت القبلة وقال ابن المبارك ما بينهما قبلة لاهل المشرق ٨١ قلت كانه يريد ان عمران ذلك في المدينة وأما في العين فانه يجعل المغرب عن يساره والمشرق عن يمينه فتكون القبلة بينهما وأما في الهند فيكون المشرق عن خلف المصلى والمغرب أمامه والحديث دليل على ان الواجب استقبال الجهة لا العين في حق من تعذرت عليه العين وقد ذهب اليه جماعة من العلماء لهذا الحديث ووجه الاستدلال به على ذلك أن المراد ان بين الجهتين قبلة لتغير المعان ومن في حكمه وهو من في ميل مكة لأن المعان لا تنصرف قبلة بين الجهتين المشرق والمغرب بل كل الجهات في حقه سواء مهما قابل العين أو شطرها فالحديث دليل على أن ما بين الجهتين قبلة وان الجهة كافية في الاستقبال وليس فيه دليل على أن المعان يتعين عليه العين بل لا يضمن الدليل على ذلك وقوله تعالى قول وجهك شطر المسجد الحرام خطاب له صلى الله عليه وآله وسلم وهو في المدينة واستقبال العين فيها متعسر أو متعذرا لا ما قبل في محرابه صلى الله عليه وآله وسلم لكن الامر بتولية وجهه صلى الله عليه وآله وسلم شطر المسجد الحرام عام لصلاته في محرابه وغيره وقوله وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره يدل على كفاية الجهة اذ العين في كل محل تعذر على كل مصل وقوله لم يقسم الجهات حتى يحصل له انه توجه الى العين تعمق لم يرد به دليل ولا فعله العناية وهم خير قبيل فالحق أن الجهة كافية ولو لم يكن كان في مكة وميلها ❦ (وعن عامر بن ربيعة) رضي الله عنه (قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على راحته حيث توجهت به متفق عليه) هو في البزارى عن عامر بل فقط كان يسبح على الراحلة وأخرجه عن ابن عمر بل فقط كان يسبح على ظهر راحته وأخرج الشافعي نحوه من حديث جابر بل فقط رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي وهو على راحته النوافل وقوله (زاد البزارى يوثق برأسه) أى في مصبوره وركوعه زاد ابن خزيمة ولكنه يخفف السجدين من الركعة (ولم يكن يصنعه) أى هذا الفعل وهو الصلاة على ظهر الراحلة (في المكتوبة) أى القرينة الحديث دليل على صحة صلاة النوافل على الراحلة وان فاته استقبال القبلة وظاهره سواء كان على محمل أو لا سواء كان السفر طويلا أو قصيرا الآن في رواية ززين في حديث جابر زيادة في محراب القصر وذهب الى شرطية هذا اجماع من العلماء وقبل لا يستطبل يجوز في الحضرة وهو مروي عن أنس من قوله وفعله والراحلة هي الناقة والحديث ظاهر في جواز ذلك للراكب وأما الماشي فسكرت عنه وأما اعتداله بين السجدين فلا يمشي فيه اذ لا يمشي الامع القيام وهو يجب عليه القعود بينهما وظاهر قوله حيث توجهت به انه لا يعدل لاجل الاستقبال لافي حال صلاته ولا في أولها الا

أن في قوله ﴿ ولا يداود من حديث أنس كل إذا سافر فأراد أن يتطوع استقبل بناقته القبلة وكبر ثم صلى حيث كان وجهه ركبه واستناده حسن) ما يدل على أنه عند تكبيرة الاحرام يستقبل القبلة وهي زيادة مقبولة وحديث حسن فيعمل به وقوله ناقته وفي الاول راحلته هما بمعنى واحد وليس بشرط ان يكون ركوبه على ناقته بل قد صح في رواية مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على جاره وقوله اذا سافر فيه ان السفر شرط عند بعض العلماء كانه يأخذ من هذا وليس بظاهر في الشرطية وفي هذا الحديث والذي قبله ان ذلك في النفل لا في الفرض بل صرح البخاري انه لا يصنع في المكتوبة الا انه قد ورد في رواية للترمذي والتسائي انه صلى الله عليه وآله وسلم أتى الى مضيق هو وأصحابه والسماء من فوقهم والبلد من أسفل منهم فحضرت الصلاة فأمر المؤذن فأذّن فأقام ثم تقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على راحلته فصلى بهم يومئذ عشاء يجعل السجود أخفض من الركوع قال الترمذي حديث غريب وثبت ذلك عن أنس من فعله وصححه عبد الحق وحسنه الثوري وضعفه البيهقي وذهب البعض الى انه تصح القرينة على الراحلة اذا كان مستقبلاً القبلة في هودج ولو كانت سائرة كالسفينة فان الصلاة تصح فيها اجماعاً قلت وقد يرقى بانه يتعدى في البحر وجدان الارض فعني عنه بخلافه كما هو دارج وأما اذا كانت الراحلة واقفة فعند الشافعية تصح الصلاة للقرينة كما تصح عندهم في الارجوحة المشدودة بالخيال وعلى السير المحمول على الرجال اذا كانوا أقفين والمراد من المكتوبة التي كتبت على جميع المكلفين فلا يرده عليه انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يوتر على راحلته والوتر واجب عليه وأما الجملة النارية التي حدثت في هذا العصر فحكمها عند الشافعية حكم السفينة وهذا الحنفية حكم الراحلة والمحل مسرح اجتهد ﴿ وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه (من النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الارض كلها مسجد الا المقبرة والحمام رواه الترمذي وله علة) وهي الاختلاف في وصله وارساله فهو ما جادمو صولاً عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد ورواه مسفيان مرسلان عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورواية الثوري أصح وأثبت وقال الدارقطني المحفوظ المرسل ورجحه البيهقي قال صاحب الامم حاصل ما علق به الارسال ولم يصعب ابن دحية حيث قال هذا لا يصح من طريق من الطرق وأخرجه أيضاً أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والحديث دليل على ان الارض كلها تصح فيها الصلاة كما عدا المقبرة وهي التي تدفن فيها الموتى فلا تصح فيها الصلاة وظاهره سواء كان على القبر أو بين القبور وسواء كان قبر مؤمن أو كافر فالؤمن تكريمه والكافر بعد امن خبئه وهذا الحديث يخص جعلت في الارض كلها مسجداً الحديث وكذلك الحمام فإنه لا تصح فيه الصلاة فليل التماسه فيخص بما فيه نجاسة منه وقيل تكراه لا غير وقال أحمد لا تصح فيه الصلاة ولو على سطحه عملاً بالحديث وذهب الجمهور الى صحتها ولكن مع كراهته وقد ورد انتهى معللاً بانه محل الشياطين والقول الاظهر مع أحمد فذهب أحمد أحمد مذهب ثم ليس التخصيص لعدم حديث جعلت في الارض مسجداً بهذين الحليين فقط بل ربما يفيد قوله ﴿ (وعن ابن عمر) رضي الله عنهما (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان يصلى في سبع المزلّة) هي مجتمع القاء الزبل (والبحيرة) محل جزر الانعام (والمقبرة) وهما

برنة مفعله بفتح العين وعلوق التام بهما شاذ (وقارة الطريق) ما تفرقه الاقدام بالمرور عليها
 (والجامع) تقدم الكلام فيه (ومعاطن) بفتح الميم (الابل) وهو مبرك الابل حول الماء
 (وفوق ظهر بيت الله ورواه الترمذي وضعفه) فانه قال بعد اخر اجبه ما لفظه وحديث ابن عمر ليس
 بذلك القوي وقد تكلم في زيد بن جبير فمن قبل حفظه وجيزة بفتح الجيم وكسر الاء وقال البخاري
 فيه متر وله وقد تكلف استخراج علل النهي عن هذه المحلات فقبيل المزيبة والمزرة للنجاسة
 وقارة الطريق لذلك وقيل لان فيها حقا للغير فلا تصح فيها الصلاة واحدة كانت أو ضيقة لتعموم
 النهي ومعاطن الابل ورد التعليل فيها منصوبا بنهي الشياطين أخرجه أوداود وورد بلفظ
 مباركة الابل ولفظ من ابل الابل وفي أخرى مناخ الابل وهي أعم من معاطن الابل وعلو النهي
 عن الصلاة على ظهر بيت الله تعالى وقصدوه فانه اذا كان على طرف بحيث يخرج عن هوئالم
 تصح صلاته والاهت بالانه لا يفتي ان هذا التعليل أبطل معنى الحديث فانه اذا لم يستقبل
 بطلت الصلاة لعدم الشرط لا لكونه على ظهر الكعبة فلو صح هذا الحديث لمكان بقاء النهي
 على ظاهره في جميع ما ذكره الواجب وكان مخصوصا للعموم جعلت في الارض كلها مسجد الككن
 قد عرفت ما فيه الان الحديث في القبور من (١) بين هذه المذ كورات قد صرح بما فيه قوله
 (وعن أبي هريرة) بفتح الميم وسكون الراء وفتح الاء (الغزوي) بفتح الغين والنون أسلم
 هو وأبو شهيد ردا وقتل هريرة يوم غزوة الربيع شيئا في حياته صلى الله عليه وآله وسلم (قال
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تصلوا الى القبور ولا تجلسوا عليها ورواه مسلم)
 فمبدل على النهي عن الصلاة الى القبر كانهي عن الصلاة على القبر والاصل فيه التبريم ولم يذكر
 المقدار الذي يكون به النهي عن الصلاة الى القبر والظاهر انه ما بعد مستقبله عرفا وقيل على
 قبرهم الجلاس على القبر وقد وردت به أحاديث جارية في طواف القبر وحديث أبي هريرة لان
 يجلس أحدكم على حجرة تقرب منه فضل من الجنة الى جلد مخبره من ان يجلس على قبر أخرجه مسلم
 وقد ذهب الى قصر ذلك جماعة من العلماء وعن مالك انه يكره القعود عليها ومشو وانما النهي
 عن القعود لقضاء الحاجة وفي الموطأ عن علي عليه السلام انه كان يتوسد القبر ويصطحب عليه
 ومشله في البخاري عن ابن عمر وغيره والاصل في النهي التبريم كما عرفت غير مرة وقيل العصابة
 لا يعارض الحديث المرفوع الان يقال ان فعل العصابة دليل على النهي على الكراهة ولا يفتي
 بعده وعند الترمذي وقال حسن صحيح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 صلوا في مريض الغنم ولا تصلوا في أعطان الابل وهذا الحديث يخص أيضا عموم حديث
 جعلت في الارض كلها مسجدا (وعن أبي سعيد) رضي الله عنه (قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم اذا جاء أحدكم المسجد فليقل (أي نعليه كادل بقوله) فان رأى في
 نعليه أذى أو قدرا كانه شئ من الراوى (فليمسحه ويصل فيها أخرجه أوداود وصححه ابن
 خزيمة) اختلف في وصله وارساله ورجح أبو حاتم وصله ورواه الحاكم من حديث أنس وابن
 مسعود ورواه الدارقطني من حديث ابن عباس وعبد الله بن الشخير واستنداهما ضعيف
 والحديث فيه دليل على شرعية الصلاة في النعال وعلى ان مسح النعل من النجاسة مقطعه من
 القدر والاذى والظاهر فيها عند الاطلاق النجاسة سواء كانت نجاسة رطبة أو يافة ويدله

بيل وفي أعطان الابل
 ما أخرجه الترمذي وقال
 فيه حسن صحيح عن أبي
 هريرة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم
 صلوا في مريض الغنم ولا
 تصلوا في أعطان الابل ٨١
 أبو النضر

سبب الحديث وهو اخبار جبريل عليه السلام صلى الله عليه وآله وسلم ان في نعليه اذى فخلعهما
 في صلاته واستقر فيها فانه سبب هذا الحديث وان المصل اذا دخل في الصلاة وهو متلبس بنجاسة
 غير عال بها أو ناسا لها ثم صرف في أثناء صلاته انه يجب عليه ازالتهما يستقر في صلاته ويبقى على
 ما صلى وفي الكل خلاف الا انه لا دليل للمخالف يقاوم الحديث فلا نطيل بذكره ويؤيده ظهورية
 النعال بالمسح بالتراب وقوله **﴿** (وعن أبي هريرة) رضى الله عنه **﴾** (قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم اذا وطئ أحدكم الأرض فليحضره) أى مثلاً ونعليه أى أى ملبوس لتقديمه
﴿ (فقطهورهما) أى الخفين **﴾** (التراب أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان) وأخرجه ابن السكن
 وأحمد والبيهقي من حديث أبي هريرة وسنده ضعيف وأخرجه أبو داود من حديث عائشة وفي
 الباب غير هذه باسناد لا يتخلو عن ضعف الا أنه يشد بعضها بعضاً وقد ذهب الاوزاعي الى العمل
 بهذه الأحاديث وكذا التضييق والاليجزة أن يجمع خفيه اذا كان فيهما نجاسة بالتراب ويصلى
 فيها ويشهد له ان أم سلمة رضى الله عنها سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت انى امرأة أظلم
 ذيل وأشمى في المكان القدر فقال يطهره ما بعده أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه ونحوه وان
 امرأة من بني عبد الشهل قالت قلت يا رسول الله ان لنا طرية يقالى السجعة تمتعت فكيف تفعل
 اذا مطرنا فقال أليس من بعد ما طرئى هي أطيب منها قلت بلى قال فهذه منه أخرجه أبو داود
 وابن ماجه قال الخطابي وفي اسناد الحديثين مقال وتأوله الشافعي بأنه انما هو فيما جرى على
 ما كان يابس لا يتعلق بالتوب منه شئ قلت ولا يناسب قولها اذا مطرنا وقال مالك معنى كون الأرض
 يطهر بعضها بعضاً ان يطأ الأرض القذرة ثم يطأ الأرض الطيبة اليابسة فان بعضها يطهر بعضها
 أما النجاسة فتصيب التوبى وأوالجسد فلا يطهرها الا الماء قال وهو باجماع قليل وعما يدل الحديث
 الباب رآه على ظاهره ما أخرجه البيهقي عن أبي المعلى عن أبيه عن جده قال اقبلت مع علي بن أبي
 طالب عليه السلام الى الجمعة وهو ماش فقال بينه وبين المسجد حوض من ماء وطين فخلع نعليه
 وسراويله قال قلت هات يا أمير المؤمنين أجله عنك قال لا تخاف فلما جاوز لبس نعليه وسراويله
 ثم صلى بالناس ولم يغسل رجليه أى ومن المعلوم ان الماء المجمع في القرى لا يتخلو عن النجاسة
﴿ (وعن معاوية بن الحكم) السلمي رضى الله عنه كان ينزل المدينة وعداده في أهل الحجاز
﴾ (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شئ من كلام الناس انما
 هو التسبيح والتكبير وقرائة القرآن رواه مسلم) وللحديث سبب حاصله انه عطس في الصلاة فرجل
 فشتمه معاوية وهو في الصلاة فانكر عليه من لديه من العبادة بما أفهمه ذلك ثم قال له النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم بعد ذلك ان هذه الصلاة الحديث وله عدة ألفاظ والمراد من عدم الصلاة
 عدم صحتها ومن الكلام مكالمة الناس ومخاطبتهم كما هو صريح السبب فدل على ان المخاطبة
 في الصلاة تبطلها سواء كانت لاصلاح الصلاة أو غيرها واذا احتج الى تيمنه الداخل فيأتى حكمه
 وعماذا يشتهر ودل الحديث على ان تكلم الجاهل في الصلاة لا يبطلها وانه معذور بجهله فانه صلى الله
 عليه وآله وسلم لما مر معاوية بالاعادة وقوله انما هو أى الكلام المأذون فيه في الصلاة والذي يصلح
 فيها التسبيح والتكبير وقرائة القرآن أى انما يشرع فيها ذلك وما انضم اليه من الادعية ونحوها
﴿ (وعن زيد بن أرقم رضى الله عنه انه قال ان كالتسليم في الصلاة على عهد رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم) المراد ما لا بد منه من الكلام كرد السلام ونحوه لأنهم كانوا يقتصرون فيها لقادح
 المجتاهدين كما يدل له قوله (يكلّم أحدنا صاحب بجاهته حتى زالت حائلها على الصلوات والصلاة
 الوسطى) وهي صلاة العصر على أكثر الأقوال وقد ادعى فيه الإجماع (وقوموا لله قانتين
 فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام متفق عليه واللفظ لمسلم) قال النووي في شرح مسلم فيه
 دليل على محرم جميع أنواع الكلام الأربعين وأجمع العلماء على أن المتكلم فيها عايد أو لما يقصر عنه
 لغیر مصليتها ولغيرها فإذا حالل وشبهه مبطل بالصلوة وذكر الخلاف في الكلام لمصليها (١) وفهم
 الصحابة الأمر بالسكوت من قوله وقوموا لله قانتين لأنه أحلها على القنوت وله أحد عشر معنى
 معروف وكأنهم أخذوا بخصوص هذا المعنى من القرآن أو من تفسيره صلى الله عليه وآله وسلم لهم
 ذلك والحديث فيه أبحاث فمنها قها السيد في حوائج العمدة فإن اضطرب المعنى إلى تنبيهه غير مفيد
 إباحة الشارع نوعا من الالتفات كما يقيد قوله ﴿ (وعن أبي هريرة) رضى الله عنه (قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التسليم للرجال) وفي رواية إذا نأبكم فالتسليم للرجال
 (والتصفيق التسامع متفق عليه والمسلم في الصلاة) وهو المراد من السياق وإن لم يأت بلفظه
 والحديث دليل على أنه يشرع لمن نأب في الصلاة أمر من الأمور مكان يريد تنبيه الأمام على
 أمر سامعها أو تنبيه السامع أمر أو هو لا يدري أنه يصلي فحينه على أنه في الصلاة فإن
 كان المعنى رجلا قال سبحانه الله وقد ورد في البخاري بهذا اللفظ وأطلق فيصاها وان كانت
 المصلحة أمر أنه ثبت بالتصفيق وكيفية كما قال عيسى بن أيوب أن تضرع بأصبعين من يمينها على
 كفها اليسرى وقد ذهب إلى القول بهذا الحديث جمهور العلماء وبعضهم فصل بالدليل ناهض
 وحديث باهلي لا يخرج على الإمام ضعفه أبو داود بعد مساقاة له فحدث الباب باهلي إطلاقه
 لا يخرج منه صورة الأدب بل ثم الحديث لا يدل على وجوب التسليم تنبيها أو التصفيق أو ليس فيه
 أمر إلا أنه قد ورد بلفظ الأمر في رواية إذا نأبكم أمر فليسج الرجال وليصفيق التسامع وقد اختلف
 في ذلك العلماء قال شارح التتريب الذي ذكره أصحابنا ومنهم الرافعي والنووي أنه سنة ثم قال
 بعد كلام والحق انقسام التنبيه في الصلاة إلى ما هو واجب وسندوب وما هو محسب باعتضيه
 الحال ﴿ (وعن مطرف) بضم الميم وفتح الطاء وتشديد الراء المكسور وقول القاض (ابن عبد
 الله بن الشخير) بكسر الشين وكسر الخاء المشددة ومطرف تابعي جليل (عن أبيه) عبد
 الله بن الشخير وهو ممن وفد إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بني عامر يعقدي البصريين (قال
 رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي وفي صدره أزيز) بفتح الهمزة فتزاي مكسورة
 فتصغير فتزاي وهو صوت القدر عند غليانها (كأزيز المرحل) بكسر الميم وسكون الراء وفتح الجيم
 وهو القدر (من البكاء) بيان للأزيز (أخرجه الخمسة إلا ابن ماجه وصححه ابن حبان) وصححه
 ابن خزيمة والحاكم ورواه من قال إن مسلما أخرجه ومثله ما روى أن عمر صلى صلاة الصبح وقرأ
 سورة يوسف حتى بلغ إلى قوله أنما أشكركم حتى وبخني إلى الله فسمع نسيجه أخرجه البخاري
 مقطوعا وصلى سعيد بن منصور وأخرجه ابن المنذر والحديث دليل على أن مثل ذلك لا يسلط
 الصلاة وقيد عليه إلا بنين ﴿ (وعن علي) رضى الله عنه (قال كان لمن رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم مدخلان) بفتح الميم فتبين مدخل رنة مقل أي وقتان أدخل عليه فيما

ويأتي في شرح حديث ذي
 الدين في باب ميسود السمو
 اه

(فكنت اذا اتيت وهو يصلي تتعجب في رواه النسائي وابن ماجه) وصححه ابن السكن وقد روى
بلفظ صحيح مكان تتعجب من طريق أخرى ضعيفة والحديث دليل على ان التعجب غير مبطل للصلاة
وقد ذهب اليه الشافعي علام هذا الحديث وقال غيره الحديث فيه اضطراب ولكن قد سمعت أن
رواية تتعجب قد صححها ابن السكن ورواية صحيح ضعيفة ولا يتم دعوى الاضطراب اذ لا يكون
الاضطراب الا بين الاحاديث الصحيحة كما عرف في علوم الحديث ولو ثبت الحديث مع الحسن
الجمع بينهما صلى الله عليه وآله وسلم كان تارة يسبح وتارة يتعجب جميعا (وعن ابن عمر)
رضي الله عنه (قال قلت لبلال كيف رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرد عليهم) أي على
الانصار كادله السياق (حين يسلمون عليه وهو يصلي قال يقول هكذا وبسط كفه وأخرجه أبو
داود والترمذي وصححه) وأخرجه أيضاً أحمد والنسائي وابن ماجه وأصل الحديث انه خرج
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى قبا يصلي فيه فقامت الانصار وسلموا عليه فقلت لبلال كيف
رأيت الحديث ورواه أحمد وابن حبان والحاكم أيضاً من حديث ابن عمر انه سأل صبياً عن ذلك
بذل بلال وذكر الترمذي ان الحديثين صحيحان جميعا والحديث يدل على انه اذا سلم أحد على المصلي
رد عليه السلام بالاشارة دون التلقين وقد أخرجه مسلم عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم بعثته حاجة قال ثم أدر كنه وهو يصلي فسلمت عليه فأشار الى قلبي فغض عني وقال انك سلمت
فاعتذر اليه بعد الالاشارة وحديث ابن مسعود انه سلم على مصلي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي
فلم يرد عليه صلى الله عليه وآله وسلم ولا ذكر الالاشارة بل قال له بعد فراغه من الصلاة ان في الصلاة
شغلا الا انه قد ذكر البيهقي في حديثه انه صلى الله عليه وآله وسلم أو أمه برأيه وقد اختلف العلماء
في رد السلام في الصلاة على من سلم على المصلي على أقوال منها ان يرد بالاشارة كما افاده هذا
الحديث وهذا هو أقرب الأقوال للدليل وماعده لم يأت به دليل وأما كيفية الالاشارة ففي المسند
من حديث صهيب قال حررت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي فسلمت عليه فرد
عليّ إشارة قال الراوي لا أعلم الا بالاشارة قباصبعه وفي حديث ابن عمر في وصفه رده صلى الله
عليه وآله وسلم على الانصار انه قال هكذا وبسط جعفر بن عون الراوي عن ابن عمر كفه وجعل بطنه
أسفل وجعل ظهره الى فوق فتوصل من هذا انه يجيب المصلي بالاشارة امام رأسه أو يده أو باصبعه
والظاهر انه واجب لان الرد بالقول واجب وقد تعذر في الصلاة فبقي الرد بأي ممكن وقد أمكن
الاشارة وجعله الشارع رداً وسماه المجابة رداً ودخل تحت قوله تعالى أو ردوها أو ما حديث أبي
هريرة انه قال صلى الله عليه وآله وسلم من أشار في الصلاة إشارة تفهم منه فليدعه سلامته ذكره
الدارقطني فهو حديث باطل لانهم من رواية أبي غطفان عن أبي هريرة وهو رجل مجهول (وعن
أبي قتادة رضي الله عنه قال كن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي وهو حامل أمامة) بضم
الهمزة (بنت زينب) هي أمها وهي زينب ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبوها أبو
العاص بن الربيع (فاذا سجد وضعها واذا قام جملها متفق عليه وسلم) زيادة (وهو يؤتم
الناس في المسجد) في قوله كان يصلي ما يدل على ان هذه العبارة لا تدل على التكرار مطلقاً لان هذا
الحال لا أمامة وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم مرة واحدة لا غير والحديث دليل على ان حل المصلي
في الصلاة حيواناً آدمياً أو غيره لا يضر بصلاته سواء كان لضرورة أو غيره هاو سواء كان في صلاة

فريضةً وغيرها سواء كان منفرداً أو اماماً وقد صرح في رواية مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان اماماً فإذا جاز في حال الإمامة جاز في حال الانفراد وإذا جاز في الفريضة جاز في النافلة بالاولى ومن قال ان ذلك فعل كثير من الصلوة يفسدها فقد خالف الدليل وأقبح العليين اليه للدليل سبيل (لطيفة) وسئل قاضي القضاة محمد بن علي الشوكاني رحمه الله تعالى عن جل العمامة الساقطة عن الرأس في الصلاة هل يجوز ذلك أم لا فأجاب قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جل امامة في الصلاة وهي ائمة ثلاث سنين فما ظنك بعمل العمامة وهي اخف من اقلعها انتهى وفي الحديث دلالة على طهارة ثياب الصبيان وأبدانهم وأنه الاصل ما لم تطهر الثيابسة وان الافعال التي مثل هذه لا تبطل الصلاة فانه صلى الله عليه وآله وسلم كان يعملها ويضعها وقد ذهب اليه الشافعي ومنع غيره من ذلك وتأوله الحديث بتأويلات بعيدة وكلامها عوي بغير برهان واضح وقد أطال ابن دقيق العيد القول في هذا في شرح العمدة وزاده السيد ايضا حافي حواشيا (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اقبلوا الاسودين في الصلاة الحقة والعقرب أخرجه الاربعة وصححه ابن حبان) وله شواهد كثيرة والاسودان اسم يطلق على الحية والعقرب على أي لون كان كما يفيد كلام أئمة اللغة ولا يتوهم انه خاص بذي اللون الاسود منهما وهو دليل على وجوب قتلها في الصلاة اذ هو الاصل في الامر وقيل انه للتدب وهو دليل على ان الفعل الذي لا يتم قتلها الا به لا يبطل الصلاة وتأولوا الحديث بتأويل من الصلاة قبا على سائر الافعال الكثيرة التي تدعو اليها الحاجة وتعرض وهو يصلي كما تأخذ الغريق ونحوه فانه يخرج لذلك من صلواته وفيه لغوهم تفاصيل لا يقوم عليها دليل والحديث حجة للقول الاول

• (باب سترة المصلي) •

• (عن أبي جهيم) يضم الجهم مصفرهم هو عبد الله بن جهيم وقيل ابن الحرث بن الصفة الانصاري له حديثان اتفق الشيخان على اخراجهما هذا أحدهما والآخر في السلام على من يبول وقيل راوى حديث البول رجل آخر وانهما اثنان (رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو يعلم المارئين يدي المصلي ماذا عليهم من الاثم) لفظ من الاثم ليس من التلذذ البخاري ولا مسلم بل قال المصنف في فتح الباري انها لا توجد في البخاري الا عند بعض رواة يعني الكشيحي وقد حرق فيه ما ليس من أهل العلم قال وقد عيب على الطبري نسبتها الى البخاري في كتابه الاحكام وكذا عيب على صاحب العمدة نسبتها الى الشيخين معا انتهى فالجهيم نسبة المصنف لها فانها الى الشيخين فقد وقع له من الوهم ما وقع لصاحب العمدة (لكان أن يقف أربعين خيرا له من ان يهرين يديه متفق عليه واللفظ البخاري) وليس فيه ذكر أربعين (ووقع في الزار) أي من حديث أبي جهيم (من وجه آخر) أي من طريق رجل الهاجري قال المتفق عليه (أربعين خيرا) أي اماما اطلاق الشرف على العام من اطلاق الجرح على الكل والحديث دليل على تحريم المرور بين يدي المصلي أي ما بين موضع جبهته في سجود وقدميه وقبل غيره هذا وهو عام في كل محل فرضا وتلا سواء كان اماماً أو منفرداً ونظائر الوعيد يختص بالمرء لا بالنساء وقد عاهدنا مثاليين يدي

قوله وتأولوا الخ هكذا ضبط مؤلفه خطه الله ولعله عطف على محمد بن عطف الكلام اختصارا والاصل وقال قوم بالبطان وتأولوا الخ حررأصله اه كتيبه

محمده

المصلي أو قعداً ورقد ولكن ان كانت العلة فيه التشويش على المصلي فهو في معنى المأزق (وعن عائشة رضي الله عنها قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة تبوك عن ستره المصلي فقال مثل مؤخرة) بضم الميم وهمز ما كنهه وكسر الحاء المجهمة وفيه الغات آخر (الرجل) هو العود الذي في آخر الرجل (أخرجه مسلم) وفي الحديث نذبت المصلي إلى اتخاذ ستره وأنه يكفيه مثل مؤخرة الرجل وهي قد وثقت ذراعاً ويحصل بأي شيء أقامه بين يديه قال أهل العلم والحكمة في الستره كعب البصر عما وراءها ومنع من يجاوز بقربه وأختلن هذا أنه لا يكتفي الخطب بندي المصلي وإن كان قد جاء به حديث أخرجه أبو داود إلا أنه ضعيف ومضطرب (١) وقد أخذ به الإمام أحمد بن حنبل فقال يكتفي الخطب ونفي أنه أن يدنوس الستره ولا يزيد ما بينه وبينها على ثلاثة أذرع فإن لم يجد عصاً ونحوها جامع اجزاء أو ثياباً أو متاعه قال النووي استحب أهل العلم الدنو من الستره بحيث يكون ينسوي منها قدر مكان السجود وكذلك بين المصروف وقيل ورد الأمر بالدنو منها (٢) وبيان الحكمة في اتخاذها هو ما رواه أبو داود وغيره من حديث سهل بن أبي حفصة فرواذا صلى أحدكم إلى ستره فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلاته وبأن في الحديث ما يفيد ذلك والقول بأن أقل الستره مثل مؤخرة الرجل رتبة الحديث الآتي (وعن سبرة) بفتح السين وسكون الباء هو أثره بضم الشاء وفتح الراء وتشديد الياء وهو سبرة (بن عبد الجهي) سكن المديونة وعدا في المصريين (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليسترا أحدكم في الصلاة ولو بسهم أخرجه الحاكم) فيه الأمر بالستره وحله الجاهل على التذنب وعرفت أن فائدة اتخاذها أنه مع اتخاذها لا يقطع الصلاة حتى ومع عدم اتخاذها يقطعها ما يأتي وفي قوله ولو بسهم ما يقيد أنها تجزئ الستره غلظت وأدقت وأنه ليس أقلها مثل مؤخرة الرجل كما قيل قالوا واختار أن يجعل الستره عن يمينه وأشماله ولا يصعد إليها (وعن أبي خذ) بفتح الخاء المجهمة وتشديد الراء هو جندب بن جندب بضم الجيم فنون وبعد الاندال المهملة (الغضاري) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقطع صلاة الرجل المسلم) أي يفسدها أو يقلل ثوابها (إذا لم يكن بين يديه مثل مؤخرة الرجل) أي مثلاً والافتقار أجراً السهم كما عرفت (المرأة) هو فاعل يقطع أي مرور المرأة (والجناد والكلب الأسود الحديث) أي أم الحديث ونعمامة قلت فيقال الأسود من الأجر من الأصفر من الأبيض قال ابن أبي سالت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عما سألتني فقال الكلب الأسود شيطان (وقبه الكلب الأسود شيطان) الجارية تعلق بقلدها وقال (أخرجه مسلم) وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه مختصراً ومطولاً والحديث دليل على أنه يقطع صلاة من لاسرته مرور هذه المذكورات وظاهر القطع الإبطال وقد اختلف أهل العلم في العمل بذلك فقال قوم يقطعها المرأة والكلب الأسود والجناد الحديث ورد في ذلك عن ابن عباس أنه مر بين يدي الصف على جمار والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي ولم يعد الصلاة ولا أمر أصحابه بأعادتها أخرجه الشيخان فجعلوا يخصه المأهنا وقال أحد يقطعها الكلب الأسود قال وفي نفسه من المرأة والجارية أم الجار فحدث ابن عباس وأما المرأة فحدث عائشة عند البخاري أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي من الليل وهي معترضة بين يديه فإذا اجبد

أوبأني للمصنف تحسينه ورده
قول من قال أنه مضطرب
هـ

وسبأني من فعله صلى الله عليه
وسلم ما يؤيد ما قاله هـ

نحمر جلدها فكفتم ما فإذا قام بسطهما فلا كانت الصلاة بقطعها من رءوس المرأة لقطعها واضطباعها بين يديه وذهب الجهور إلى أنه لا يقطعها شيء موتاً ولو الحديث بأن المراد بالقطع نقص الآخر لا الإبطال قالوا المشغلة القلب بهذه الأشياء ومنهم من قال هذا الحديث منسوخ بحديث أبي سعيد لا يقطع الصلاة شيء وقد ورد أنه يقطع الصلاة اليهودي والنصراني والمجوسي والخزيري وهو ضعيف أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس رضي الله عنهما (وله) أي مسلم (عن أبي هريرة شحوة) أي نحو حديث أبي ذر (دون الكلب) كذا في نسخ بلوغ المرام ويريد أن لفظة الكلب لم تذكر في حديث أبي هريرة ولكن راجعت الحديث فرأيت ولفظه في مسلم عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقطع الصلاة المرأة أو الجار والكلب ويقي من ذلك مثل مؤخره الرجل (ولأبي داود والنسائي عن ابن عباس نحوه دون آخره وقيد المرأة بالخالص) ولقط أبي داود يقطع الصلاة المرأة الخائض والكلب وأخرجه النسائي وابن ماجه وقوله دون آخره يريد أنه ليس في حديث ابن عباس آخر حديث أبي هريرة الذي في مسلم وهو قوله ويقي من ذلك مثل مؤخره الرجل فالضمير في آخره في عبارة المصنف لا يخرج حديث أبي هريرة مع أنه لم يأت بلفظه ولا يصح أنه يريد دون آخر حديث أبي ذر كما لا يخفى من أن حق الضمير عوده إلى الأقرب ثم راجعت سنن أبي داود وإذا انقلبه يقطع الصلاة المرأة الخائض والكلب أي هي فأحقت عبارة المصنف أن مراده دون آخر حديث أبي ذر وهو قوله الكلب الأسود شيطان وأودون آخر حديث أبي هريرة وهو ما ذكرناه والاول أقرب لأنه ذكر لفظ حديث أبي ذر دون لفظ حديث أبي هريرة وإن صح أن يعيد إليه الضمير وإن لم يذكر حاله على الناظر وانه أعلم وتقييد المرأة بالخائض يقتضي مع صحة الحديث حمل المطلق على المقيّد فقالوا لا يقطع إلا الأسود فتعين في المرأة الخائض حمل المطلق على المقيّد وفي فتح الودود يحتمل أن المراد من بلغت الحيض أي البالغة فالصغيرة لا تقطع والله أعلم انتهى (وعن أبي سعيد الخدري) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى أحدكم إلى شيء يستتر من الناس) مما سلف تعيينه من السترة وقد رواه وقد تركه يكون بينهما وبين المصلي (فأراد أحدان يجتاز) أي بعض (بين يديه فليدفعه) ظاهره وجوباً (فإن أبي) أي عن الإدفاع (فليقاتله) ظاهره كذلك (فإنما هو شيطان) تعليل للامتناع بقتاله وأولعنه اندفاعه أو لهما (متفق عليه وفي رواية) لمسلم من حديث أبي هريرة (قال معه القرين) في القاموس القرين الشيطان المقرون بالإنسان لا يفارقه وظاهر كلام المصنف أن رواية فان معه القرين متفق عليها بين الشيخين من حديث أبي سعيد ولم أجدها في البخاري وروحتها في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة والحديث حال يفهمه أنه إذا لم يكن المصلي سترة فليس له دفع المارين يديه وإذا كانت له سترة فدفعه قال القرطبي بالإشارة ولطيف المنع فإن لم يمنع عن الإدفاع فالتأدي دفعه دفعاً أشد من الاول قال وأجمعوا أنه لا يلزمه أن يقاتله بالسلاح بخلافه ذلك فاعادة الصلاة من الإقبال عليها والاستغفار بها والخشوع هذا كلامه وأطلق جماعة أن قتاله حقيقة وهو ظاهر اللفظ ويؤيده فعل أبي سعيد راوى الحديث مع الشاب الذي أراد أن يجتاز بين يديه وهو يصلي كما في البخاري وفيه فدفعه أبو سعيد في صدره فنظر الشاب فلم يجد ممسكاً إلا بين يديه فعاد ليبتاز فدفعه أبو سعيد أشد من الاول الحديث وقيل يرد به بأسهل الوجوه فإن أبي قتاشد ولو أدى إلى قتله فإن

قوله فلا شيء عليه لان الشارع أباح قتله والامر في الحديث وان كان ظاهره الايجاب لكن قال
 النووي لا أعلم أحدا من الفقهاء قال بوجوب هذا الدفع بل صرحوا بأنه مندوب ولكن قال
 المصنف قد صرح بوجوبه أهل الظاهر وفي قوله فأتعاهو شيطان تعليل بأن فعله فعل الشيطان
 في إرادة التشويش على المصلي وفيه دلالة على جواز إطلاق لفظ الشيطان على الإنسان الذي
 يريد إفساد صلاة المصلي وقتته في دينه كما قال تعالى شياطين الإنس والجن وقيل المراد ان الحمار
 له على ذلك شيطان ويبدله رواية مسلم فان معه القرين قيل الحكمة المقتضية للامر بالدفع
 دفع الأثم عن المار وقيل دفع الحائل الواقع بالمرور في الصلاة وهذا الأرجح ولو قيل أنه لهما معاملة
 بعد فقد أخرج أبو نعيم عن عمرو بن لعل المصلي ما ينقص من صلاته بالمرور بين يديه ما صلى الا إلى
 شيء يستريحه من الناس وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن مسعود ان المرورين يبدى المصلي يقطع
 نصف صلاته لئلا يحكم الرفع الآتية في الأول فمن لم يتخذ استراحة في الثاني مطلق فيصلى عليه وأما من
 اتخذ السترة فلا تنقص لصلاته بمرور المار لانه قد صرح الحديث انه مع اتخاذه السترة لا يضرك
 مرور من مر فأمره بالدفع عن المار لعل وجهه انكار المنكر على المار لتعديده ما منها عنه
 الشارع ولذا يقدم الاخف على الاغلظ (وعن أبي هريرة) رضى الله عنه (قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئا فان لم يجد فليصنع عصا فان لم
 يكن في سنن أبي داود فان لم يكن معه عصا فليخط خطا ثم لا يضرك من مر بين يديه أخرجه أحمد
 وابن ماجه وصححه ابن حبان ولم يصب من زعم) وهو ابن الصلاح (أنه مضطرب) فانه أورد
 مثالا للمضطرب (بل هو حسن) ونازعه المصنف في التكت وقد صححه أحمد وابن المديني وفي
 مختصر السنن قال سفيان بن عيينة لم نجد شيئا تشبه هذا الحديث ولو صحى الامن هذا الوجه
 وكان اسمعيل بن أمية اذا حدث بهذا الحديث يقول هل عندكم شيء تشبهونه وقد أشار الشافعي
 الى ضعفه وقال البيهقي لا بأس به في مثل هذا الحكم ان شاء الله تعالى والحديث دليل على ان
 السترة تجزئ بآي شيء كانت وفي مختصر السنن قال ابن عيينة رأيت شريكا صلى لنا في جنازة
 العصر فوضع قلنسوته بين يديه وفي الصحيحين من رواية ابن عمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم
 كان يعرض راحته فيصلى بها وقد تقدم أنه أى المصلي اذا لم يجد جمع ترابا أو حجرا أو اختار
 أحدهما بن حنبل ان يكون الخيط كله لال وفي قوله لا يضرك شيء ما يدل أنه يضرك اذا لم يفعل اما
 بتقصان من صلاته أو بإبطالها على ما ذكرناه يقطع الصلاة اذ في المراد بالقطع الخلف الذي
 تقدم وهذا فيها اذا كان المصلي اماماً ومنفرد الا اذا كان مؤتما فان الامام سترة له أو سترة سترة
 له وقد بوب له البخاري وأبو داود وأخرج الطبراني في الاوسط من حديث أنس مر فوعا سترة
 الامام سترة لمن خلفه وان كان فيه ضعف والحديث عام في الامر باتخاذ السترة في القضاء وغيره
 فقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا صلى الى جدار جعل بينه وبينه قدر عمر الشاة ولم يكن
 يتابعه منه بل أمر بالتقرب من السترة وكان اذا صلى الى عمود أو عموداً وشجرة جعله على جانبه
 الا بين أو الايسر ولم يصح له حمد أو كان يركز الحربة في السفر والغرة فيصلى بها فتكون سترة
 وكان يعرض راحته فيصلى بها وقاس الشافعية على ذلك بطل المصلي نحو سجدة بجميع اشعار
 المار بأنه في صلاة وهو صحيح (وعن أبي سعيد الخدري) رضى الله عنه (قال قال رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم لا يقطع الصلاة شيئا وادروا ما استطعتم) وفي نسخة وادروا ما استطعت
(أخرجه أبو داود وفي مسنده ضعف) في مختصر المنذرى في أسناده بحال وهو أبو سعيد بن عمير
الهمداني الكوفي وقد تكلم فيه غير واحد أخرجه مسلم حديثا مقرونا بغيره من أصحاب
الشعبي وأخرجه نحوه أيضا الدارقطني من حديث أنس وأبي أمامة والطبراني من حديث جابر
وفي أسناده ضعف وهذا الحديث معارض لحديث أبي ذر وفيه أنه يقطع صلاة من ليس له سترة
المرأة والحمار والكلب الأسود ولما تعارض الحديثان اختلف نظر العلماء فيهما فاقبل المراد
بأن يقطع قص الصلاة وعدم القطع عدم البطان وقيل هذا ناسخ لذل وهذا ضعيف لانه
لا نسخ مع إمكان الجمع ولانه لا يتم النسخ إلا بغيره ولا يعلم هذا المتقدم من المتأخر على أنه
لو تعدد الجمع لجمع بينهما الرجوع إلى الترجيح وحديث أبي ذر راجح لانه أخرجه مسلم في صحيحه وحديث
أبي سعيد في مسنده ضعف

(باب الحث على الخشوع في الصلاة)

في القاموس الخشوع الخضوع أو هو في البدن والخشوع في الصوت
والبصر والسكون والتذلل وفي البدن الخشوع تارة يكون في القلب وتارة يكون من قبل
البدن كالسكون وقبل لا بد من اعتبارهما حكاه الرازي في تفسيره ويدل على أنه من عمل القلب
حديث على كرم الله وجهه الخشوع في القلب أخرجه الحاكم قلت ويدل لحديث لو خشع
قلب هذا خشعت جوارحه وحديث وأعوذ بك من قلب لا يخشع وقد اختلف في وجوبه في
الصلاة فالجمهور على عدم وجوبه وقد أطال الفراء في الإحياء الكلام في ذلك وذكر أنه وجوبه
وإدعى التوروي الإجماع على عدم وجوبه (عن أبي هريرة) رضى الله عنه قال نهى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم هذا الخبر عن أبي هريرة عن نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ولم يأت بلفظه
الذي أفاد النهي لكن هذا له حكم الرفع (أن يصلي الرجل) ومثله المرأة (مختصرا) من
الاختصار وهو منتصب على الحال وعامله يصلي وصاحبها الرجل (متفق عليه واللفظ مسلم)
وفسره المصنف أيضا بقوله (ومعناه أن يجعل يده اليمنى أو اليسرى (على خاصرته) كذلك أي
الخاصرة اليمنى أو اليسرى أو هما معا عليهما الآن تفسيره بما ذكره معارضه مافي القاموس من
قوله وفي الحديث المختصرون يوم القيامة على وجوههم التوروي المصلون بالليل فإذا اتعبوا
وضعموا أيديهم على خواصرهم انتهى إلا أني لم أجدهما حديثا مخرجا فان صح فالجمع بينهما وبين
حديث الكتاب أن توجه النهي إلى من فعل ذلك بغير تعب كما في تفسيره فإذا اتعبوا
ولكن تفسير النهي به يحالقه فإنه قال أراد أنهم يأتون ومعهم أعمال سالحة يتكئون عليها وفي
القاموس الخاصرة الشاة وما بين (٣) الحرقعة والقصيرى وفسر الحرقعة بعظم الحجة أي رأس
الورل وهذا التفسير الذي ذكره المصنف عليه الأكثر وقيل الاختصار في الصلاة هو أن يأخذ
بيده عصا يتوكأ عليها وقيل أن يختصر السورة فيقرأ من آخرها آية أو آيتين وقيل أن يحذف من
الصلاة فلا يعدم قيامها وركوعها وسجودها وحدودها والحكمة في النهي عنه بينها قوله (وفي
البخاري عن عائشة أن ذلك) أي الاختصار في الصلاة (فعل اليهود في صلاتهم) وقسمين ناعن

(٣) الحرقعة بعظم الحجة
وسكون الراموض القاف
ففاء وهاء كذا في القاموس
مضبوطا بالقلم اهـ

التشبه بهم في جميع أحوالهم وهذا وحكمة النبي لا ما قيل أنه فعل الشيطان أو أن إبليس
أهبط من الجنة كذلك وأنه فصل الله الكبيرين لأن هذه علل تخمينية وما ورد منصوصاً أي عن
الحصاني هو العسدة لأنه أعرف بسبب الحديث ويحتمل أنه مرفوع وما ورد في الصحيح مقدم على
غيره ولورود هذه الأشياء أنراً وفي ذكر المصنف الحديث في باب الخشوع ما يشعر بأن العلة في
النهي عن الاختصار أنه ينافي الخشوع ﴿وعن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم قال إذا قدم العشاء عمدوك سماً طعام العشي كما في القاموس﴾ (قابضاً به) أي بأكله
(قبل أن تصالوا المغرب متفق عليه) وقد ورد ب إطلاق لفظ الصلاة قال ابن دقيق العيد فيحصل
المطلق على المقيّد وورد بلفظ إذا وضع العشاء وأحدكم صائم فلا يقيد به لما عرفت في الأصول من
أن ذكر حكم الخاص الموافق لا يقتضي تقييداً ولا تخصيصاً والحديث يدل على إيجاب تقديم أكل
العشاء إذا حضر على صلاة المغرب والجمهور جاز على التنبه وقالت الظاهرية بل يجب فلا يقدم
الصلاة بل طلت على بظاهر الأمر ثم إن الحديث ظاهر أنه يقدم العشاء مطلقاً سواء كان محتاجاً
إلى الطعام أو لا وسواء عشي فساد الطعام أو لا وسواء كان خفيفاً أو لا وفي معنى الحديث تفاصيل
أخر بغير دليل بل تتبوعاً لعله لا امر بتقديم الطعام فقالوا هي تشويش خاطر بحضور الطعام
وهو يقضي إلى ترك الخشوع وهي عليه ليس عليها دليل إلا ما يفهم من كلام بعض العصاة أنه
أخرج ابن أبي شيبة عن أبي هريرة وابن عباس أنهما كانا يأكلان طعاماً في التنوير سواء أراد
المؤذن أن يقيم الصلاة فقال له ابن عباس لا تجعل لا تقوم وفي أنفسنا من شيء وفي رواية لثلاث
يعرض لابي صلاتنا وله عن الحسن بن علي عليه السلام أنه قال العشاء قبل الصلاة يذهب
النفس اللوامة ففي هذه الآثار إشارة إلى التعليل ثم هذا إن كان الوقت موسعاً واختلّفوا إذا
تضيّق بحيث لو قدم أكل العشاء خرج الوقت فقبل يقدم الأكل وإن خرج الوقت محافطة على
تحصيل الخشوع في الصلاة قيل وهذا على قول من يقول بوجوب الخشوع في الصلاة وقيل
يبدأ بالصلاة محافطة على حرمة الوقت وهو قول الجمهور ومن العلماء من أنه أن حصول الطعام عذر
في ترك الجماعة عند من أوجبها وعند غيره قيل وفي قوله قابضاً به ما يشعر بأنه إذا كان حضور
الصلاة وهو يأكل فلا يتخذى فيه وقد ثبت عن ابن عمر أنه كان إذا حضر عشاءه وسمع قراءة الإمام
في الصلاة لم يقيم حتى يفرغ من طعامه وقد قيس على الطعام غيره مما يحصل بتأخير تشويش
ال خاطر والأولى البداهة ﴿وعن أبي خند﴾ رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم إذا قام أحدكم في الصلاة) أي دخل فيها (فلا يمسح الحصى) أي من جهته أو من محل
سجوده (فإن الرجة تواجهم رواه النجاشي بإسناد صحيح وزاد أحمد) في روايته (واحدة أو دعة)
في هذا النقل قلق لأنه يفهم أنه إذا جعل على هذا اللفظ الذي ساقه المصنف ومعناه على هذا أفلا
يسمح واحدة أو دعة وهو غير مراد ولقطعه عند أحمد عن أبي ذر سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عن كل شيء حتى سألت عن مسح الحصى فقال واحدة أو دعة أي مسح واحدة أو ترك المسح
فاختصار المصنف أحل بالمعنى وكله أن كل في بيان معناه على لفظه بل عرفه ولو قال في رواية أحمد
الأذن بمسحة واحدة لكان واضحاً والحديث دليل على النهي عن مسح الحصى بعد الدخول في
الصلاة لا قبله والأولى له أن يفعل ذلك ثلاثاً يشغل به وهو في الصلاة والقيّد بالحصى أو القرب

كما في رواية الثعالبي ولا يدل على نفيه عماد مقبل والعلية في النهي المحافظة على الخشوع كما
 يفيد سياق المصنف الحديث في هذا الباب وأثلا يكثر العمل في الصلاة وقد نص الشارع على
 العلية بقوله فإن الرحمة وأجره أي تكون تلقا وجهه فلا يغير ما يتعلق بوجهه من التراب والحصى
 ولا ما يجده عليه إلا أن يؤلفه ذلك ثم النهي ظاهر في التصريح (وفي الصحيح) أي المتفق عليه
 (عن معقيب) بضم الميم وفتح العين ابن أبي فاطمة الدوسي شهيدا وكان أسلم قديما بحجة
 وهاجر إلى الحبشة للهجرة الثانية وأقام بها حتى قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة وكان
 على خاتم النبي صلى الله عليه وآله وسلم واستعمله أبو بكر وعمر على بيت المال مائة سنة أربعين
 وقبل في آخر خلافة عثمان (غزوه) أي نحو حديث أبي ذر ولغظه لا تمنع الحصى وأنت نصلي
 فإن كنت لا بد فاعلا فواحدة لتسوية الحصى (بغير تعليل) أي ليس فيه ان الرحمة وتوجيهه
 (وعن عائشة رضي الله عنها) قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الالتفات في
 الصلاة فقال هو اختلاس (بالهاء المعجمة) فنهين هو الاخذ لك في عقله (يحتسبه الشيطان
 من صلاة العبد والبخاري) قال الطبري معنى اختلاسا لان المصلي يقبل على ربه تعالى
 ويرصد الشيطان فوات ذلك عليه فإذا التفت استلب ذلك وهو ليس على كراهة الالتفات في
 الصلاة ووجهه الجهر على ذلك إذا كان التفت لا يبلغ الاستدبار للقبلة بصدده أو عنقه كله
 والا كان مبطلا للصلاة وسبب لكرهه نقصان الخشوع كما أفاده إيراد المصنف الحديث في هذا
 الباب وأما ترك استقبال القبلة ببعض البدن والمفهوم من الاعراض عن التوجه إلى الله تعالى
 كما أفاده ما أخرجه أحد رواين ما جاء من حديث أبي ذر لا يزال الله مقبلا على العبد في صلاته ما لم
 يلتفت فإذا صرف وجهه انصرف أخرجه أبو داود والنسائي (ولترمذ) أي عن عائشة
 وصححه (إمامك) بكسر الكاف لأنه خطاب بلوث (والالتفات) بالنصب لأنه محذور منه (في
 الصلاة) فإنه هلكت (لاخلاله بأفضل العبادات) وأي هلكت أعظم من هلكت الدين (فإن كان لابد
 من الالتفات) (ففي التطوع) قيل والنهي عن الالتفات إذا كان لغير حاجة ولا اعتدبت أن يأ
 بكر التفت بحسب النهي صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الظهر والتفت الناس بخروجه صلى الله
 عليه وآله وسلم في مرض موته حيث أشار إليهم ولولم يلتفتوا ما علموا بخبر وجهه ولا أشارته وأقرهم
 على ذلك (وعن أنس) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان
 أحدكم في الصلاة فإنه يتأخر به) وفي رواية في البخاري فإن ربه ينشئ بينه وبين القبلة والمراد من
 الحاجة إقباله تعالى عليه بالرجة والرضوان (فلا يصفق بين يديه ولا عن يمينه) (قد عطل في
 حديث أبي هريرة بأن عن يمينه مطلقا) (ولكن عن شمالك تحت قدمه متفق عليه وفي رواية أخرى
 تحت قدمه) الحديث ينهي عن البصاق إلى جهة القبلة أو جهة اليمين إذا كان العبد في الصلاة
 وقد ورد النهي مطلقا عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى نخامة
 في جدار المسجد تتناول حصى فخما وقال إذا نعت أحدكم فلا يتن من قبل وجهه ولا عن يمينه
 وليبصق عن يساره وأما تحت قدمه اليسرى متفق عليه (١) وقد جرم النووي في كل حالة داخل
 الصلاة وخارجها سواء كان في المسجد أو غيره وقد أفاده حديث أنس في حق المصلي إلا أن غيرهم من
 الأحاديث قد أفادت تحريم البصاق إلى القبلة مطلقا في مسجد وغيره وأصل وغيره ففي صحيح ابن

(١) قوله وقد جرم النووي
 الخ كذا بأصله وصحابة
 القسطلاني وقد جرم
 النووي بالفتح منه في الجملة
 اليمين داخل الصلاة الخ
 اه معجمه

خزيمه وابن حبان من حديث حذيفة مرفوعاً عن ثقل بجاء القبلة جاء يوم القيامة وتقبله بين
 عينيه ولا بن خزيمه من حديث ابن عمر مرفوعاً عن صاحب النخامة في القبلة يوم القيامة
 وهي في وجهه وأخرج ابوداود وابن حبان من حديث السائب بن خلاد أن رجلاً م قوماً يقص
 في القبلة فلما فرغ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي لكم ومثل البصاق الى القبلة
 البصاق عن العين فانه منهى عنه مطلقاً أيضاً وأخرج عبد الرزاق عن ابن مسعود انه كرم أن يصق
 عن عينيه وليس في الصلاة وعن معاذ بن جبل ما بصقت على عيني منذ أملت وعن عمر بن عبد
 العزيز أنه نهى عنه أيضاً وقد أُرشد صلى الله عليه وآله وسلم الى أي جهة يصق فقال عن شماله
 تحت قدمه فيين الجهة لها جهة الشمال والمحل أنه تحت القدم وورد في حديث أنس عند
 أحمد ومسلم بعد قوله ولكن من يسارها وتحت قدمه زيادة ثم أخذ طرف رداءه فبصق فيه ورد
 بعضه على بعض فقال لا يفعل هكذا وقوله أو تحت قدمه خاص بمن ليس في المسجد وأما إذا
 كان فيه معنى فوجه الحديث البصاق في المسجد خطيئة الآفة قد يقال المراد بالبصاق الى جهة القبلة
 أو جهة العين خطيئة لا تحت القدم أو عن شماله لأنه قد أُنذِر فيه الشارع ولا يأذن في خطيئة
 هذا وقد سمعت أنه علل صلى الله عليه وآله وسلم النهي عن البصاق عن العين بأن من عينه ملكا
 فأورد سؤال وهو أن على الشمال أيضاً ملكا وهو كاتب السيات وأحسب بأنه اختص بذلك
 ملك العين بخصيصه ونشره بقاءه وأجاب بعض المتأخرين بأن الصلاة أم الحسنة
 البينة فلا تدخل لكاتب السيات فيها واستشهد بذلك بما أخرجه ابن أبي شيبة من حديث
 حذيفة مرفوعاً في هذا الحديث ولا عن عيينه فان عن عيينه كاتب الحسنة وفي الطبراني من
 حديث أبي أمامة في هذا الحديث فانه يقوم بين يدي الله وملك العين حيث لا يصيبه شيء
 ثبت هذا فالتفل يقع على القرن وهو الشيطان ولعل ملك اليسار حيث لا يصيبه شيء
 من ذلك وأنه يقول في الصلاة الى جهة العين (وهنه) أي عن أنس رضي الله عنه (قال كان
 قرام) بكسر القاف ويضعف الراء الستر الرقيق وقيل المصنف من موفذى ألوان قال في
 القاموس ثوب صفيق ضد خفيف وقال ثوب خفيف رقيق الغزل (لعائشة سترت به جانب يمينها
 فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أترى لي عناقراً ما هذا قال لا تر لأصاويره تعرض) بفتح
 التاء وكسر الراء (في صلاتي رواء البخاري) في الحديث دلالة على إزالة ما يشوش على المصلي
 صلاته مما في منزلة أو في محل صلاته ولادليل فيه على بطلان الصلاة لأنه لم يرد أنه صلى الله عليه
 وآله وسلم أعادها ومثله قوله (واتفقاً) أي الشيخان (على حديثها) أي حديث عائشة الضمير
 لها وقد تقدم في كلام المصنف ذكرها (في قصة أنبجانية) بفتح الهمزة وسكون النون وكسر
 الموحدة وتخفيف الجيم وبعد النون ياء النسبة كساعليظ لا علم فيه (أبي جهم) بفتح الجيم
 وسكون الهاء وهو عامر بن حذيفة (وقبه) ولقط الحديث عن عائشة أن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم صلى في خيمته لها أعلام فظنرى أعلامها نظرة فلما انصرف قال انهبوا بجميعة
 هذه الى أبي جهم واتوني بانبيجة أبي جهم فانها ألهمتني أنفعا من صلاتي هذا اللفظ البخاري
 وعبارة المصنف تفهم أن ضمير (فانها) للانبيجانية ومنه تعرف أنه كان الاولى ان يقول قصة
 خيمته أبي جهم فانها أي الخيمصة وكانت ذات أعلام أهداها له صلى الله عليه وآله وسلم أبو جهم

(ألهنق عن صلاتي) وذلك أن أباجهم أهدى النبي صلى الله عليه وآله وسلم خيصة لها أعلام
 كأروى مالك في الموطأ عن عائشة قالت أهدى أبوجهم بن حذيفة إلى رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم خيصة لها علم فشهد فيها الصلاة فلما انصرف قال ردى هذه الخيصة إلى أبي جهم وفي
 رواية عنها كنت أنظر إلى علمها وأبقي الصلاة فأخاف أن يقتل قال ابن بطال إنما طلب منه ثوبا
 غيرها ليعلم أنه لم يرد عليه هديته استخفا فابه وفي الحديث دليل على كراهة ما يشغل عن الصلاة
 من النقوش ونحوها مما يشغل القلب وفيه مبادرته صلى الله عليه وآله وسلم إلى صيانة الصلاة
 عما يلحقها وإزالة ما يشغل عن الإقبال عليها قال الطيبي فيه إيدان بيان للصور والأشياء الظاهرة
 تأثيرا في القلوب الطاهرة والنفوس الزكية فضلا عما دونها وفيه كراهة الصلاة على المفارش
 والسجاجيد المنقوشة وكراهة نقش المساجد ونحوه (وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لينتهين) يفتح اللام وفتح الياء وسكون النون وكسر الهاء
 (قوم يرفعون أبصارهم إلى السماء في الصلاة) أي إلى ما فوقهم مطلقا (أولا ترجع إليهم سواها
 مسلم) قال النووي في شرح مسلم فيه النهي الأكيد والوعيد الشديد في ذلك وقد نقل الإجماع
 على النهي عن ذلك والنهي يفيد تحريمه وقال ابن حزم سئل به الصلاة قال القاضى عماد
 واختلقوا في غير الصلاة في الدنيا فكرهه قوم وجوزوه الأكثرون (وله) أي مسلم (عن عائشة
 قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا صلاة بحضرة طعام) تقدم الكلام في
 ذلك إلا أن هذا يصدق أن الاتقام الصلاة في موضع حضر فيه الطعام وهو عام للنفل والفرص
 والباطع وغيره والذي تقدم أخص من هذا (ولا) أي لا صلاة (وهو) أي المصلي (يدافعه
 الأختبان) البول والغائط ويلحقهما ما دافعه الریح فهذا مع المدافعة وأما إذا كان يجرد في
 نفسه ثقل ذلك وليس هناك مدافعة فلأنه عن الصلاة معه ومع المدافعة هي مكروهة قبل
 قترها نقصان الشسوع فلو خشى خروج الوقت أن قدم الترتيز وأخرج الأختين قدم الصلاة
 وهي صحيحة مكروهة كذا قال النووي ويستحب أعادتها وعن الطاهرية أنها باطلة (وعن أبي
 هريرة) رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال السائب من الشيطان) لأنه
 يصدر عن الامتلاء والكسل وهما مما يحبه الشيطان فكان السائب منه (فإذا ساءب أحدكم
 فليكلم) أي ينعمه وسك (ما استطاع رواه مسلم والترمذي وزاد) الترمذي (في الصلاة)
 فقيده الأمر بالكلم في الصلاة ولا ينافي النهي عن تلك الحالة مطلقا لموافقة المطلق المقسد في
 الحكم وهذه الزيادة هي في البضاري أيضا وفيه بعده ولا يقلها فانما ذلك من الشيطان يفتن
 منه وكل هذا مما ينافي الشسوع وينبغي أن يضع يده على فيه لحديث إذا ساءب أحدكم لم يضع يده
 على فيه فان الشيطان يدخل مع السائب أخرجه أحد الشيطان وغيرهم لكن ليس في هذا
 الحديث ذكر الصلاة

(باب المساجد)

جمع مسجد بفتح العين وكسر هاء فان أرببه المكان المخصوص فهو بكسر العين لا غير وان أريد
 به موضع السجود وهو موضع وقوع الجهة في الأرض فإنه بالفتح لا غير وفي فضائل المساجد

أحاديث واسعة وانما أحب البقاع الى الله تعالى وان من بنى لله مسجدا من مال حلال بنى الله له
 بيتا في الجنة وأحاديثها في جمع الزوائد وغيره (عن عائشة) رضى الله عنها (قالت أمر رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم ببناء المساجد في الدور) يحتمل ان المراد بها البيوت وهي المنازل بناء
 على انه يطلق عليها لفظ الدور ويحتمل ان المراد بها المحال التي بنيت فيها الدور قال في القاموس
 الدور المحل يجمع البناء والعروة والبلد ومدينة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وموضع القبيلة
 انتهى وكلام شرح السنة بلائم ما ذكر (وان تنظف) عن الأقدار (وتطيب رواء أحمد وأبو
 داود والترمذي وصحح ارساله) والتطيف بالبخور ونحوه والأمر للنسب لقوله أينما أدر كنت
 الصلاة فصل آخر به مسلم ونحوه عند غيره قيل وهي على إرادة المعنى الأول بالدور وفي الحديث
 دليل على أن المساجد شرطها قصد التسهيل ولو كان يتم مسجدًا بالتسمية لم ترحت تلك إلا ما كن
 التي اتخذت في المساكن عن ملك أهلها وفي شرح السنة أن المراد المحال التي فيها الدور ومنه
 سأريكم دار القاسمين لأنهم كانوا يسهون المحلة التي اجتمعت فيها القبيلة دارا قال سفيان
 بناء المساجد في الدور يعني القبائل (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قاتل الله اليهود) أي لمن كآباه في رواية وقيل معناه قتلهم وأهلكهم (اتخذوا
 قبورا أنبياءهم مساجد متفق عليه) وفي مسلم عن عائشة قالت ان أم حبيبة وأم سلمة ذكرا
 كنيسة قرى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأياها بالحبيشة فيها تمأوير فقال ان أولئك اذا كان
 فيهم الرجل الصالح فمات بنوا على قبره مسجدا وصوروا فيه تلك التصاوير أولئك شرار المخلوق
 عند الله يوم القيامة واتخذوا القبور مساجدا ثم من ان يكون بمعنى الصلاة اليها أو بمعنى الصلاة
 عليها وفي مسلم لا تجلسوا على القبور ولا تصالوا اليها ولا عليها قال البيضاوي وأما من اتخذ مسجدا
 في جوار صالح وقصد التبرك بالقرب منه لا تعظيم له ولا توجيحه نحوه فلا يدخل في ذلك الوعيد
 قال السيدي في الشرح قلت قوله لا تعظيم له يقال اتخذ المسجد بقربه وقصد التبرك به تعظيم له
 ثم أحاديث النهي مطلقة ولا دليل على التعليل بما ذكر والطاهر ان العلة سد الذريعة والبعد
 عن التشبه بعبد الأوثان التي تعظم الجادات التي لا تسمع ولا تشفع ولا تضرر ولما في اتفاق المال
 في ذلك من العبث والتبذير انما في عن النفع بالكلية ولا تمسب لا يقاد السرج عليها الملعون فاعله
 ومفاسد ما يبنى على القبور من المشاهد والقباب لا تحصر وقد أخرج أبو داود والترمذي
 والنسائي وابن ماجه عن ابن عباس قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زائرات القبور
 والمتخذين عليها المساجد والسرج انتهى وقد حققه السيدي في رسالة مستقلة (وزاد مسلم
 والنسائي) زاد في حديث أبي هريرة هذا بعد قوله اليهود وقد استشكل ذلك لأن النصاري
 ليس لهم الايعسى عليه السلام اذ لا يبينه وبين محمد صلى الله عليه وآله وسلم وهو حي في السماء
 وأجيب بأنه كان فيهم أنبياء غير مرسلين كالخواريين ومرم في قول وان المراد من قوله أنبياءهم
 المجموع من اليهود والنصارى أو المراد الانبياء وكأرا تباعهم واكتفى بذلك الانبياء ويؤيد ذلك
 قوله في رواية مسلم كانوا يتخذون قبورا أنبياءهم وصالحهم مساجد ولهذا لما أفرد النصاري كما
 في قوله (ولهما) أي النصارى ومسلم (من حديث عائشة) كانوا اذا مات فيهم أي في النصاري
 قال (الرجل الصالح بنوا على قبره مسجدا وفيه أولئك شرار المخلوق) اسم الإشارة عائدة الى

القرقيين وكفى بهذا ولما أفرد اليهود كافي حديث أبي هريرة قال أنبياهم أحسن من
هذه أن يقال أنبياهم اليهود أنبياهم النصارى لأن النصارى مأمورون باليمان بكل رسول فرسل
بنى إسرائيل يسمون أنبياهم حتى القرقيين والمراد من الالتخاذ أنهم من أن يكون ابتداء أو إتماما
فاليهود ابتدعت والنصارى اتبعت ﴿وعن أبي هريرة﴾ رضى الله عنه قال بعث النبي صلى
الله عليه وآله وسلم خيلا فأتى رجل فربطوه بياربمن موارى المسجد الحديث متفق عليه
الرجل هو ثعلبة بن أمثال صرح بذلك في الصحيحين وغيرهما وليس فيه أن الربط عن أمره صلى
الله عليه وآله وسلم ولكنه صلى الله عليه وآله وسلم قر ذلك لأن في القصة أنه كان يريه ثلاثة أيام
ويقول ما عندك يا ثعلبة الحديث وفيه دليل على جواز ربط الأصم بالمسجد وإن كان كافرا
وهذا يخص قوله صلى الله عليه وآله وسلم أن المسجد كراقة (١) وسخاعة وقد أنزل صلى
الله عليه وآله وسلم وقد تعيق في المسجد قال الخطابي فيه جواز دخول المشرك المسجد إذا كان
فيه حاجة مثل أن يكون له غريم في المسجد لا يخرج إليه ومثل أن يحاكم إلى قاض هو في المسجد
وقد كان الكفار يدخلون مسجده صلى الله عليه وآله وسلم ويطلقون فيه الجلاوس وقد أخرج
أبو داود عن حديث أبي هريرة أن اليهود أتوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في المسجد
وأما قوله تعالى فلا تقربوا المسجد الحرام فللإدلاء لا يمكن من حج ولا عمرة كما ورد في القصة التي
بعث لاجلها صلى الله عليه وآله وسلم بآيات البراءة إلى مكة وقوله فلا يحجمن بعد هذا العام مشركا
وكذلك قوله تعالى ما كان لهم أن يدخلوها إلا متقين لا يثبت به دليل على تحريم المساجد على
المشركين لأنها نزلت في حق من استولى عليها وكانت له الحكمة والمنعة كما وقع في حبيب
نزول الآية لأنها نزلت في شأن النصارى واستبلاهم على بيت المقدس والقاء الأذى فيه
والإزبال وأنها نزلت في شأن قريش ومنعهم صلى الله عليه وآله وسلم عام الحديبية عن العمرة
وأما دخوله من غير استيلاء ومنع وقصر فلم تقده الآية الكريمة وكان المصنف سابقا لبيان جواز
دخول المشرك المسجد وهو مذهب امامه فيبعد المسجد الحرام ﴿وعنه﴾ أي عن أبي هريرة
(أن عمر) رضى الله عنه (مر بحسان) ففتح الحام وتشد يد السجن هو ابن ثابت شاعر رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يكنى أبا عبد الرحمن أطلال ابن عبد البر في ترجمته في الاستيعاب قال هو توفي
قبل الأربعين في خلافة علي عليه السلام وقيل بل مات سنة خمس وهو ابن مائة وعشرين سنة
(تشد) بضم حرف المضارعة وسكون النون وكسر الشين (في المسجد فلفظ إليه) أي نظرا إليه
وكان حسان فهم منه نظرا لا تكلم فقال قد كنت أنشدوك (أي في المسجد) (من هو خير منك)
يعني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (متفق عليه) وقد أشار البخاري في باب ما يعلق في هذه
القصة أن حسان أنشد في المسجد ما أجابه المشركين عنه صلى الله عليه وآله وسلم ففي الحديث
دلالة على جواز أنشاد الشعر في المسجد وقد عارضته أحاديث كما أخرج ابن خزيمة وصححه الترمذي
من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن تاشد
الاشعاري في المسجد وشراهد وجع منها وبين حديث الباب بيان التمسى بحول على تاشد اشعار
الجاهلية وأهل البطالة وما لم يكن فيه غرض صحيح والمأذون فيه ما سلم من ذلك وقيل المأذون فيه
مشر وطب أن لا يكون ذلك مما يشغل من في المسجد ﴿وعنه﴾ أي عن أبي هريرة رضى الله عنه

(١) وقد تقدم في شرح

حديث الاعرابي الذي مال
في المسجد نحوه ٨١ أبو
النصر

(قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سمع رجلا يفتد) بفتح الهمزة وضم الشين من نشد الدابة اذا طلبها (ضالة في المسجد فليقل لاردها الله علين) عقوبة له لا تركها في المسجد مالا يجوز وظاهره أن بقوله جهر او انه واجب (فان المساجد تبن لهذا رومسئل) أي بل ينتلذ كر الله والصلاوة العلم والمذاكرة في الخير ونحوه والحديث دليل على تحريم السؤال عن ضالة الحيوان في المسجد وهل يلحق به السؤال عن غيره من المتاع ولو ذهب في المسجد قبل يلحق للعله وهي قوله فان المساجد تبن لهذا وان من ذهب عليه متاع فيه أو في غيره فله في باب المسجد يسأل الخارجين والمدخلين اليه واختلف أيضا في تعليم الصبيان القرآن في المسجد وكان المتاع منعما فيه من رفع الاصوات المنهي عنه في حديثه واثله جنسوا مساجدكم بحاجاتكم ومساكنكم ورفع اصواتكم الحديث أخرجه عبد الرزاق والطبراني في الكبير وابن ماجه (وعنه) أي أي هو يرفض الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا رأيتم من يبيع أو يشتري في المسجد فقولوا لا أدري مع الله تجارئك رواء الناسي والتمذي وحسنه) فيه دلالة على تحريم البيع والشرا في المساجد وانه يجب على من رأى ذلك فيه يقول لكل من البائع والمشتري لا أدرى مع الله تجارئك بقوله جهر ازر الله فاعل لذلك والعله هي قوله المتقدم فان المساجد تبن لذلك وهل يعتقد البيع قال الماوردي انه يعتقد اتفاقا (وعن حكيم بن حزام) بكسر الحاء وازاي وحكيم صحابي كان من أشرف قريش في الجاهلية والاسلام أسلم عام الفتح عاش مائة وعشرين سنة متون في الجاهلية وستون في الاسلام وتوفي بالمدينة سنة ٥٤ وله أربعة أولاد صحابيون كلهم عبد الله وخالفوا في حجي وهشام (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقام الحدود في المساجد ولا يستقاد فيها) أي يقام القود فيها (رواه أحمد وأبو داود وبنسند ضعيف) ورواه الحاكم وابن السكن وأحمد بن حنبل والدارقطني والبيهقي قال المصنف في التلخيص لا بأس بأسنادها والحديث دليل على تحريم إقامة الحدود في المساجد وعلى تحريم الاستقادة (وعن عائشة رضي الله عنها قالت أصيب سعد) هو ابن معاذ بن عاصم وسعد هو أبو عمر والوسي أسلم بالمدينة بين العقبة الاولى والثانية وأسلم باسلامه بنو عبد الأشمل وسماه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سيد الانصار وكان مقدما مطاعا شريفا في قومه من كبار الصحابة شهد بدرا واحدا أصيب يوم الخندق في أنحله فلم يرق دمعه حتى مات بعد شهر توفي في ذي القعدة سنة خمس من الهجرة يوم الخندق (فصبر عليه) أي نصب عليه (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيم في المسجد ليعود من قريب) أي ليكون مكانة قبره صلى الله عليه وآله وسلم فيه وانه وسلم فيعوده (متفق عليه) فيه دلالة على جواز التوم في المسجد وقام المريض فيه وان كان جرحا يعلو ضرب الحمة وان منع من الصلاة (وعنها قالت رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسترني وأنا أنظر إلى الحبة يلعون في المسجد الحديث متفق عليه) قديين في رواية البخاري ان لعهم كان بالدرق والخراب وفي رواية لسلم يلعون في المسجد بالخراب وفي رواية البخاري وكان يوم عرفة ابل على جواز مثل ذلك في المسجد يوم مرة وقيل انه منسوخ بالقرآن والسنة أما القرآن فقوله تعالى في يوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه وأما السنة فحديث جنسوا مساجدكم هيأتكم وفيه وسيل صيوقكم الحديث وتعبق بالهديث ضعيف وليس فيه ولا في الآية نص صريح بما ادعاهم ولا عرف التاريخ فيه نص وقد حكى ان لعهم كان خارج

تخلعه ويحاجتكم وشراكم ويعكم وخصوماتكم ورفع اصواتكم واقام حدودكم وسل سيفكم واتخذوا على أبوابها المطاهر وجروها في الجمع اذا أخرجه ابن ماجه عن واثله وابن عسدي والطبراني والبيهقي وابن عسار وكاتبه بقول الفاضل بالتسخ اذا انتهى عن الخصومة وسل السيف فالاول منه العب بالخراب وفيه بعداه على حسن خان

المسجد وعائشة كانت في المسجد وهذا مردود عما ثبت في بعض هذا الحديث ان عمر انكر عليهم لعبهم في المساجد فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعهم وفي بعض القاطلة انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لعمر تعلم اليهود ان في ديننا فسحة وانى بعثت بحسنة سمعة وكان عمر على الاصل في تقريه المساجد فين له صلى الله عليه وآله وسلم ان التعق والتشديد ينفي قاعدة من ريعته صلى الله عليه وآله وسلم من التسهيل والتيسير وهذا يدفع قول الطبري انه يقتصر الجنب على ما لا يقتصر لغیرهم فيقر حيث ورد ويدفع قول من قال ان اللعب بالحرب ليس لعبا مردا بل فيه تدريب الشجعان على مواضع الحرب وبعو الاستعداد للعدو ففي ذلك من المصلحة التي تجتمع عامة السلبين ويحتاج اليها في اقامة الدين فأجبر فعلها في المسجد وهذا ما نظر عائشة اليهم وهم يلعبون وهي اجنبية فبقية دلالة على جواز نظر المرأة الى جملته التام من دون تفصيل لافرادهم كما نظرهم اذا خرجت للصلاة في المسجد وعند الملافة في الطرقات وما في تحقيق هذه المسئلة في محله (وعنها) أى عن عائشة (ان وليدة) الوليدة الامة (سوداء كان لها خباء) بكسر الخاء الخيمة من وبر وأغبره وقيل لا يكون الامن شعر (في المسجد فكانت تأتيها فتصعد عندي الحديث متفق عليه) والحديث بر منة في البخاري عن عائشة ان وليدة سوداء كانت لحى من العرب فاعتقوها فكانت معهم فخرجت مبيتة لهم عليهم اوشاح احر من سبور قالت فوضعتها او وقع منها فارت حديتها وهو ملقى فحبستها لما خطفتها قالت فالتصوه فلم يجدوه فاتهم موئى به فجعلوا يفتشون حتى فنتوا قبلها قالت والله انى لاقائمتهم معهم اذمرت الحديث فالتفتة قالت فوقع منهم فقلت هذا الذي اتمم قولى به نعم وانا منه بريئة وهو ذاهب قالت فقامت الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاسلمت قالت عائشة فكان لها خباء في المسجد وحش (١) فكانت تأتيني فتصعد عندي قالت فلا تجلس عندي مجلسا الا قالت ويوم الوشاح من تعاجيب ربنا • الا انه من دارة الكفر انجاني (٢) قالت عائشة قلت لهما ما شأكن لا تتعدي به معي فبعدا الا قلت هذا الحديث في هذا الحديث فهذا الذي أشار اليه المصنف بقوله الحديث وفي الحديث لا تله على اباحة البيت والمقبل في المسجد ليس له مسكن من المسلمين رجلا كان او امرأه عند من التفتة وجواز ضرب الخيمة له ولجوها (ومن أنس) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البصاق في الفاه ومن كغراب والبصاق والبراق ماء القم اذا خرج منه وما دام فيه فهو ريق وفي لفظ البخاري البراق وليسلم التفل (في المسجد خطيئة وكفارتها دفن متفق عليه) الحديث دليل على ان البصاق في المسجد خطيئة والدفن يكفرها وقد عارضه ما تقدم من حديث خليص عن يساره ونحت خدمه فان ظاهره سواء كان في المسجد أو غيره قال النووي هما عمومان لكن عموم الثاني مخصوص بما اذا لم يكن في المسجد ويبقى عموم الخطيئة اذا كان في المسجد من دون تخصيص وقال القاضى عباس انما يكون البصاق في المسجد خطيئة اذا لم يدفنه واما اذا اراد دفنه فلا وذهب الى هذا اتفق أهل الحديث ويدل له حديث أحمد والطبراني بإسناد حسن من حديث أبي أمامة عن فروع عن نفع عن المسجد فلم يدفنه فيثمة فان دفنه فثمة فلا يجعله سبحة لا يقبله العلم والدفن ونحوه حديث أبي ذر عندهم لم يروا فوجده في مساوى امتى القضاة تكون في المسجد لا تدفن وهكذا فهم السلف ففي سنن سعيد بن منصور عن أبي عبيدة بن الجراح انه تعظم في المسجد ليه نفسى أن يدفنها حتى

(١) الحفش بكسر الحاء
البيت الصغير جدا ومن
شراءه قاموس

(٢) وفي نسخة فبحاني
بالتضعيف اه

رجع الى منزله فاحذشعله من نار ثم جافطلمها حتى دفتها وقال الحمد لله حيث لم يكتب على خطيئة
 الليلة فدل على انه فهم ان الخطيئة مختصة بمن تركها وقدمنا وجهها من الجمع وهو ان الخطيئة
 حيث كان التفل عن العين والى جهة القبلة لا اذا كان عن الشمال أو تحت القدم والحديث هذا
 مخصص بذلك ومقيد به قال الجمهور والمراد من دفنهم ان تراب المسجد ورمله وحصاء وقول من قال
 ان المراد من دفنهم اخر اجها من المسجد بعيدا (وعنه) أي أنس رضي الله عنه (قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقوم الساعة حتى يتباهى) يتفاخر (الناس في المساجد) بان
 يقول واحد مسجدي احسن من مسجدك علوا وزينة وغير ذلك (أخرجه الخمسة الا الترمذي
 وصححه ابن خزيمة) الحديث من اعلام النبوة وقوله لا تقوم الساعة قد يؤخذ منه أنه من
 اشراطها والتباهى اما بالقول كما عرفت وبالقلل كان يبالغ كل واحد في تزين مسجده ورفعته
 بناءه وغير ذلك وفيه دلالة مفهومة بكرة ذلك وأنه من اشراط الساعة وان الله لا يحب تشييد
 المساجد ولا عمارتها الا بالطاعة (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما (قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم ما أمرت بتشيد المساجد اخرجها أبو داود وصححه ابن حبان) وقمناه قال ابن
 عباس لتزخرفها كما زخرفت اليهود والنصارى وهو مدرج من كلام ابن عباس وكأنه فهمه من
 الاخبار النبوية في ان هذه الامة تتخذون في اسرائيل القذبة لئلا تدعوا التشييد رفع البناء
 وتزينه بالتشيد وهو الجص كذا في الشرح والذي في القاموس شاد الحائط يشيده طلاء بالتشيد
 وهو ما يطل به الحائط من جص وشغوه انتهى فلم يجعل رفع البناء من سمها وأما قوله تعالى في بيوت
 أذن الله أن ترفع في الكشاف رفعها بناؤها كقوله بناها رفع سمكها فساها وأذا رفع ابراهيم
 القوا صعد من البيت وعن ابن عباس هي المساجد تبقى أو تعظمها والرفع من قدرها وعن
 الحسن ما أمر الله بان ترفع بالبناء ولكن بالتعظيم والحديث ظاهر في الكراهة أو التحريم
 لقول ابن عباس كما زخرفت اليهود والنصارى فان التشبه بهم محرم وذلك انه ليس المقصود من بناء
 المساجد الا ان تكن الناس من الحر والبرد وتزينها بشغل القلوب عن الاقبال على الطاعة فيذهب
 الخشوع الذي هو روح بسم العبادته والقول بأنه يجوز تزين المساجد باطل قال في البصر الزخار
 ان تزين الحرمين لم يكن برأى ذي حيل ولا عقد ولا سكوت رضاى من العلماء وانما فعله أهل
 الدول الجبار من غير موافقة لاحد من أهل الفضل وسكت المسلمون والعلماء من غير رضا انتهى
 وهو كلام حسن وفي قوله صلى الله عليه وآله وسلم ما أمرت اشعاره بأنه لا يحسن ذلك فانه لو كان
 حسنا لأمره الله به صلى الله عليه وآله وسلم وأخرج البخاري من حديث ابن عمر ان مسجده صلى الله
 عليه وآله وسلم كان على عهد صلى الله عليه وآله وسلم مبنيا باللبن وسقفه الجريد وعمده خشب النخل
 فلم يزد فيه أبو بكر رضي الله عنه شيئا وزاد فيه عمر رضي الله عنه وبناءه على بناءه في عهد رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم باللبن والجريد وأعاد عمده خشباً ثم غيره عثمان فزاد فيه زيادة كبيرة وفي جدرانها
 بالاجهار المنقوشة والقصة وجعل عمده من حجارة منقوشة وسقفه بالساج قال ابن بطلال وهذا يدل
 على ان السنة في بنين المساجد القصد وترك القلوب تحسبها فقد كان محرم ككرة الفتوحات في
 أيامه وكثرة المال عنده لم يغير المسجد عما كان عليه وانما احتاج الى تجديده لان جريد النخل كان قد
 تحرق في أيامه ثم قال عند امارته أكن الناس من المطر وإياك أن تحمر أو تصفر ففتن الناس ثم كان

عثمان في المال في زمنه أكثر حسنة بما لا يقتضي الزخرفة ومع ذلك أنككر بعض العناية عليه وأول من زخرف المسجد الوليد بن عبد الملك وذلك في آخر عصر العناية وسكت كثير من أهل العلم عن انكار ذلك خوفاً من القننة (وعن أنس) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عرضت على أجور أمتي حتى القذات يخرجهما الرجل من المسجد واءأوداد واءترمذي واستغفريه وصحبه ابن خزيمة) والقذات برنة الحصة هي مستعملة في كل شيء يقع في البيت وغيره اذا كان يسير او هذا الخبر بان ما يخرجه الرجل من المسجد وان قل وحرقاته ما جوف فيه لان فيه تطيف بيت الله وازالة ما يؤذى المؤمنين ويغيب مفهومه ان من الاوزار ادخال القذات في المسجد هو من مفهوم الصفة لان يخرجهما حال أو صفة لها على ان اللام لام العهد الذهني لا يمنع من وصفها وبالجملة والكل مفهوم صفة وقد يناقش فيه ويقال لا يلزم من ثبوت الاجر لمن أخرجهما ثبوت الوزر لمن ادخلهما وفيه تأمل (وعن أبي قتادة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين، تنق عليه) الحديث نهى عن جلوس الداخل الى المسجد الا بعد صلاته ركعتين وهما تحية المسجد وظاهره وجوب ذلك وذهب الجمهور الى انه نيب والاول أولى ثم ظاهر الحديث انه يصلح ما في اي وقت شاء ولو وقت الكراهة وفيه خلاف وقرر السيد في حواشي شرح العمدة انه لا يصلح ما من دخل المسجد أي أوقات الكراهة وقرر أيضاً ان وجوبهما هو الظاهر لكثرة الاوامر الواردة وظاهره انه اذا جلس ولم يصلحهما لا يشرع له أن يقوم فيصلحهما وقال جماعة يشرع له التدبر لما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي ذر انه دخل المسجد فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم أركعت ركعتين قال لا قال قم فاركعهما وترجم عليه ابن حبان تحية المسجد لا تقف بالجلوس وكذلك ما يأتي من قصة سليك الطفافي وقوله ركعتين لا مفهوم له في جانب الزيادة بل في جانب القلة فلا تبدأ سنة التحية بركعة واحدة قال في الشرح وقد أخرج من عموم المسجد المسجد الحرام فقصته الطواف وذلك لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بدأ فيه بالطواف فقلت هذا ذكر ما بن القيم في الهدى وقد يقال انه لم يجلس فلا تحية للمسجد الحرام اذا التحية تمت تشرع على جلوس والداخل المسجد الحرام يبدأ بالطواف ثم يصلي صلاة المقام فلا يجلس الا وقد صلى نعم لو دخل المسجد الحرام وأراد القعود قبل الطواف فانه يشرع له صلاة التحية كغيره من المساجد وكذلك قد استتوا صلاة العبد لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل قبلها ولا بعدها ويحاجب بانه صلى الله عليه وآله وسلم ما جلس حتى يتحقق في حقه انه ترك التحية بل وصل الى الجبابة أو الى المسجد فانه صلى العبد في مسجده مرة واحدة ولم يقعد بل وصل الى المسجد ودخل في صلاة العبد وأما الجبابة فلا تحية لها اذا ليست بمسجد وأما اذا اشغل الداخل في الصلاة كأن يدخل وقد أقيمت الفريضة فيدخل فيها فانها تجزئه عن ركعتي التحية بل هو منهي عنها بحديث اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة

• (باب صفة الصلاة) •

(عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال) مخاطباً للمسي في صلاته وهو خالد بن رافع (اذا قلت الى الصلاة فاسبغ الوضوء) تقدم أن اسباغ الوضوء مطلق (ثم

استقبال القبلة فكبر) تكبيرة الاحرام (ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن) فيه انه لا يجب دعاء الاستفتاح اذ لو وجب لامر به ونظايراته يجوز منه من القرآن غير الفاتحة وبقى تحقيقه (ثم اركع حتى تطمئن راكعاً) فيه ايجاب الركوع والاطمئنان فيه (ثم ارفع) من الركوع (حتى تعتدل قائماً) من الركوع (ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً) فيه أيضاً وجوب السجود ووجوب الاطمئنان فيه (ثم ارفع) أي من السجود (حتى تطمئن جالساً) بعد السجدة الاولى (ثم اسجد) الثانية (حتى تطمئن ساجداً) كالاولى فهذه صفة ركعة من ركعات الصلاة قياماً وتلاوة وركوعاً واعتدالاً منه وسجوداً وطمأنينة وجالوساً بين السجدين ثم سجدة طمئنان كالاولى فهذه صفة ركعة كاملة (ثم افعل ذلك) أي جميع ما ذكر من الأقوال والأفعال الاتكيرة الاحرام قائماً مخصوصة بالركعة الاولى لما علم شرعاً من عدم تكررها (في صلاتك) أي في ركعات صلاتك (كلها) أخرجه السبعة بالفاظ متاربة (وهذا اللفظ) الذي ساقه المصنف هنا (للبخاري وحده) (ولابن ماجه) أي من حديث أبي هريرة (بإسناد مسلم) أي بإسناد رجال مسلم (حتى تطمئن قائماً) عوضاً عن قوله في لفظ البخاري حتى تعتدل فدل على ان باب الاطمئنان عند الاعتدال من الركوع (ومثله) أي مثل ما أخرجه ابن ماجه ما في قوله (في حديث رفاعه) بكسر الراء هو ابن رافع صحابي أنصاري شهيد بداراً أحد أوسائر المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وشهد مع علي الجبل وصفين وتوفي أول أمارت معاوية (عند أحمد وابن حبان) فأندعهما بلفظ (حتى تطمئن قائماً) في لفظ (لا جد فاقم صلبك حتى ترجع العظام) أي التي انخفضت حال الركوع ترجع الى ما كانت عليه حال القيام للقرامة وذلك لئلا يكال الاعتدال (وللتسائي وأبي داود من حديث رفاعه بن رافع) أي رفوعاً (انهم لم تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله) في آية المائدة (ثم يكبر الله) تكبيرة الاحرام (ويصعده) بقرامة الفاتحة الآن قوله ان كان معك قرآن بشعر ان المراد بقوله يصعده غير القرامة وهو دعاء الاستفتاح فيؤخذ منه وجوب مطلق الحمد والتناء به تكبيرة الاحرام (ويبقى عليه) بها (وفيها) أي في رواية التسائي وأبي داود عن رفاعه (فان كان معك قرآن فاقراً أو لا) أي وان لم يكن معك قرآن (فاجد الله) أي بالفاظ الحمد والاعظم ان يقول الحمد لله (وكبره) بلفظ الله أكبر (وهله) بقول لا اله الا الله فدل ان هذه عوض عن القرآن لمن ليس له قرآن يحفظه (ولابي داود) من رواية رفاعه (ثم اقرأ بام الكتاب وبما شاء الله ولا بن حبان ثم بما شئت) هذا حديث جليل يعرف بحديث المسمى صلواته وقد اشغل على تعليم ما يجب في الصلاة وما لا تتم الا به فدل على وجوب الوضوء لكل قائم الى الصلاة وهو كما دلت عليه الآية اذا قمتم الى الصلاة والمراد لمن كان محدثاً كما عرف من غيره وقد فصل ما قبله رواية البخاري رواية التسائي بلفظ حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله فيغسل وجهه ويديه الى المرفقين ويسمى برأسه ورجليه الى الكعبين وهذا التفصيل دل على عدم وجوب المضغضة والاستنشق لكن ثبت وجوبهما بأدلة أخرى ودل على ايجاب استقبال القبلة قبل تكبيرة الاحرام وقد تقدم وجوبه وسيان محض الاستقبال لله متقبل الراكب ودل على وجوب تكبيرة الاحرام وعلى تعيين لفظها رواية الطبراني لحديث رفاعه بلفظ ثم يقول الله أكبر ورواية ابن ماجه التي صححها ابن خزيمة وابن حبان من حديث أبي جهم فعله

صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام الى الصلاة اعتدل قائما ورفع يديه قال الله أكبر ومثله أخرجه
 البراء من حديث علي رضي الله عنه باسناد صحيح على شرط مسلم انه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا
 قام الى الصلاة قال الله أكبر فهذا بين ان المراد من تكبيرة الاحرام هذا اللفظ ودل على وجوب
 قراءة القرآن في الصلاة سواء كان الفاتحة أو غيرها لقوله ما تيسر منه من القرآن وقوله فان كان
 معه قرآن ولكن رواية أبي داود بلفظ فاقرأ بأم الكتاب وعند أحمد وابن حبان ثم أقرأ بأم القرآن
 ثم أقرأ بما شئت وترجمه ابن حبان باب فرض المصلي فاتحة الكتاب في كل ركعة فمع قصر صريح الرواية
 بأم القرآن يحمل قوله ما تيسر منه على الفاتحة لانها كانت متيسرة فحفظ المسلمين لها ولم يحمل انه
 صلى الله عليه وآله وسلم عرف من حال المخاطب انه لا يحفظ الفاتحة ومن كان كذلك وهو يحفظ
 غيرها فله ان يقرأه او انه منسوخ بحديث تعيين الفاتحة وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا صلاة
 لمن لم يقرأ بأم القرآن أو ان المراد ما تيسر فيما زاد على الفاتحة ويؤيده رواية أحمد وابن حبان فانها
 عينت الفاتحة وجعلت ما تيسر لمعناها فيحصل ان الراوي حيث قال ما تيسر ولم يذكر الفاتحة
 ذهل عنها ودل على ايجاب غير الفاتحة مع القول بأم الكتاب وبما شاء الله أو شئت ودل على أن من
 لا يحفظ القرآن يحزنه الجسد والتكبير والتلليل وانه لا يتعين عليه منه قدر مخصوص ولا لفظ
 مخصوص وقد ورد تعيين اللفاظ بان يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول
 ولا قوة الا بالله ودل على وجوب الركوع ودخول الاطمئنان فيه وفي لفظ لاجديان كيفيته فقال
 فاذا ركعت فاجعل راحتك على ركبتيك وامد ظهرك ومكن رصك وعك وفي رواية ثم تكبر
 وتركع حتى تطمئن مفاصلك وتسترخي ودل على وجوب الرفع من الركوع وعلى وجوب الاتصاب
 قائما وعلى وجوب الاطمئنان قائما لقوله تطمئن قائما وقد قال المصنف انها باسناد مسلم وقد
 أخرجهما السراج أيضا باسناد على شرط البخاري فهي على شرط الشيخين ودل على وجوب السجود
 والطمأنينة فيه وقد فصلت روايته النسائي عن أسحق بن أبي طلحة بلفظ ثم يكبر ويسجد حتى يمكن
 وجهه وجهته حتى تطمئن مفاصله وتسترخي ودل على وجوب القعود بين السجدين وفي رواية
 النسائي ثم يكبر فيرفع رأسه حتى يستوى فاعدا على مقعده ويقيم عليه وفي رواية فاذا رفعت
 رأسك فاجلس على فخذك اليسرى فدل على ان هيئة القعود بين السجدين باقتراح اليسرى
 ودل على انه يجب أن يفعل كل ما ذكر في بقية ركعات صلاته الاتكبيرة الاحرام فانه معلوم أن
 وجوبها خاص بالنخول في الصلاة أو لركعة ودل على ايجاب القراعتي في كل ركعة على ما عرفت
 في تفسير ما تيسر بالفاتحة فوجب الفاتحة في كل ركعة وتجب قراءة ما شاء من الفاتحة في كل ركعة ويأتي
 الكلام على ايجاب ما عدا الفاتحة في الآخرين والثالثة في المغرب وهذا الحديث جليل جدا تكرر
 من العلماء الاستدلال به على وجوب كل ما ذكر فيه وعدم وجوب كل ما لم يذكر فيه أما الاستدلال
 على ان كل ما ذكر فيه واجب فلانه ساقه صلى الله عليه وآله وسلم بلفظ الامر بعد قوله ان
 تتم الصلاة الاعاد كفيه وأما الاستدلال بان كل ما لم يذكر فيه لا يجب فلان المقام مقام تعليم
 الواجبات في الصلاة فالوتر كونه بعض ما يجب لكن فيه تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو
 لا يجوز بالاجماع فاذا احصرت ألفاظ هذا الحديث الصحيح أحكامها بالرائد ثم ان عارض الوجوب
 الدالة عليه ألفاظ هذا الحديث أو عدم الوجوب دليل أقوى منه على انه وان جاءت صيغة أمر

بشئ لم يذكر في هذا الحديث احتل أن يكون هذا الحديث قرينة على حمل الصيغة على التنب
 واحتل البقاء على الظاهر فيحتاج الى مرجح للعمل به ومن الواجبات المتفق عليها لم تذكر في هذا
 الحديث النية كذا في الشرح قلت ولقاتل أن يقول قوله اذا قلت الى الصلاة دل على ايجابها اذ
 ليس النية الا القصد الى فعل الشئ وقوله فتوضأ أى فاصداه ثم قال والقعود الاخير من الواجبات
 المتفق عليه ولم يذكر في الحديث قال ومن المختلف فيه التشهد الاخير والصلاة على النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم فيه والسلام في آخر الصلاة (وعن أبي حميد) بصيغة التصغير (الساعدي)
 هو ابن عبد الرحمن بن سعد الأنصاري الخزرجي منسوب الى ساعدة وهو أبو الخزرج المدني غلب
 عليه كنيته مات في آخر ولايه معاوية (قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا كبر) أى
 للأحرام (جعل يديه) أى كفه (حذو) بفتح الحاء وسكون الذال (منكبيه) وهذا هو رفع
 اليدين عند تكبيرة الأحرام (واذا ركع أو كنى يديه من ركبتيه) تقدم بيانه في رواية أحمد لحديث
 المسي فاذا ركعت فاجعل راحتيك على ركبتيك وامد ظهرك ومكن ركوعك (ثم هصر) بفتح
 الهاء والصاد (ظهره) قال الخطابي أى شام في استواء من غير تقويس وفي رواية البخاري ثم حتى
 وهو جمعناه وفي رواية غير مقتصر رأسه ولا موصوبه وفي رواية وفرج بين أصابعه (فاذا رفع رأسه)
 أى من الركوع (استوى) زاد أبو داود وقال سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد يرفع يديه وفي
 رواية لعبد الجيد زيادة حتى يحد أيهما منكبيه معندلا (حتى يعود كل فقار) بفتح الفاء والفاء
 وآخره راجع فقارة وهي عظام الظهر وفيها رواية بتقديم الفاء على الفاء (مكناه) وهي التي عبر
 عنها في حديث رفاعه بقوله حتى ترجع العظام (فاذا سجد وضع يديه غير مفترش) أى بهما وعند
 ابن حبان غير مفترش ذراعيه (ولا فاضهما) بأن يضمهما اليه (واستقبل بالطرف أصابع
 رجليه القبلة) يأتي بيانه في شرح حديث أمرت أن أسجد على سبعة أعظم (واذا جلس في
 الركعتين) جالس التشهد الاوسط (جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى) وإذا جلس في
 الركعة الأخيرة (للتشهد الاخير) قدم رجله اليسرى ونصب اليمنى وقعد على مقعده أخرجه
 البخاري) حديث أبي حميد هذا روى عنه قولاً وروى عنه فعلاً واصفاً فيما صلاته صلى الله
 عليه وآله وسلم وفيه بيان صلاته صلى الله عليه وآله وسلم وأنه كان عند تكبيرة الأحرام
 يرفع يديه حذو منكبيه ففيه دليل ان ذلك من أفعال الصلاة وان رفع اليدين بمقارن التكبير
 وهو الذي دل عليه حديث وائل بن حجر عند أبي داود وقد ورد تقديم الرفع على التكبير
 وعكسه فوراً بلفظ رفع يديه ثم ~~كبر~~ بلفظ كبر ثم رفع يديه وللعلامة قولان الاول مقارنة
 الرفع التكبير والثاني تقديم الرفع على التكبير ولم يقل أحد بتقديم التكبير على الرفع فهذه
 صفتهم وفي المنهاج وشرحه التبع الواجب الاول رفعه وهو الأصح مع ابتداءه لما رواه الشيخان عن
 ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه حين يكبر فيكون ابتداءه مع
 ابتداءه والاستصحاب في انتهائه فان فرغ من التكبير قبل تمام الرفع أو بالعكس أم لا
 فان فرغ منها ما حط يديه ولم يستتم الرفع والثاني يرفع غير مكبر ثم يكبر ويبدأ قازان فاذا فرغ
 أرسله ما لان أبداً ورواه كذلك بإسناد حسن وصحح هذا البغوي واختاره الشيخ ودليله في مسلم من
 رواية ابن عمر والثالث يرفع مع ابتداء التكبير ويكون انتهائه مع انتهائه ويحطهما بنفسه فراغ

التكبير لا قبل فراغه لان الرفع للتكبير كان معه وصححه أيضا المصنف ونسبه الى الجمهور انتهى بلفظه
وفيه تحقيق الاقوال وأدلها ودلت الأدلة على أن من العمل الخيرة فلا يتعين شيء بعينه بل كلها
كأن شاف وأما حكمه فقال داود والأوزاعي والحديث شيخ البخاري وجماعة أنه واجب لثبوت من
فعله صلى الله عليه وآله وسلم فإنه قال المصنف أنه روى رفع اليدين في أول الصلاة بخون صحابيا
منهم العشرة المشهود لهم بالجنة وروى البيهقي عن الحاكم قال لا تعلم سنة اتفق على روايتها عن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخلفاء الأربعة ثم العشرة المشهود لهم بالجنة فمن بعدهم من
أصحابه مع مفرقهم في البلاد السابعة غير هذه السنة قال البيهقي هو كما قال الأستاذ أبو عبد الله قال
الموجبون قد ثبت الرفع عند تكبيرة الأحرار وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني
أصلي فلذا قلنا بالوجوب وقال غيرهم أنه سنة من سنن الصلاة وعليه الجمهور وبه قالت الأئمة
الأربعة من أهل المذاهب ولم يخالف فيه والاول أولى وأما إلى أي محل يكون الرفع فرواية أبي
حبيد هذه تفسيدها إلى مقابل المنكبين والمنكب جمع رأس العضد والكتف وبه أخذت
الشافعية وقيل أنه رفع حتى يحاذي بهما فروى عنه أذنيه لحديث واثل بن حجر بلفظ حتى
حاذى أذنيه وجمع بين الحديثين بأن المراد به يحاذي يظهر كعبه المنكبين وباطراف أأمله
الذين كان يدل له رواية لواله عند أبي داود بلفظ حتى كانت حبال منكبيه ويحاذي بإجماعه أذنيه
وقوله يمكن يديه من ركبتيه قد فسره هذا الامكان رواية أبي داود كأنه فاض عليه ما وقوله هصر
ظهره تقدم قول الخطابي في معناه وقوله يعود كل فقار المراد منه كمال الاعتدال وتفسره رواية ثم
يمكث قائما حتى يقع كل عضو موضعه وفي ذكره كيفية الجلوسين الجلوس الاوسط والجلوس الاخير
دليل على تغيرهما وأنه في الجلوس الاخير يتورل أي يقضي بوجهه إلى الارض وينسب رجله
اليمنى وفيه خلاف بين العلماء وهذا الحديث عمل الشافعي ومن تابعه (وعن علي بن أبي طالب
رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان إذا قام إلى الصلاة قال وجهت
وجهي) أي قصدت بعبادتي وتعامه للذي فطر السموات والارض خنيقا وما أنا من المشركين ان
صلاقي ونسبي ومحباي وعمائي لله رب العالمين لا شريك له (الى قوله من المسلمين) وفيه روايتان
رواية وأنا أول المسلمين بلفظ الآية ورواية وأنا من المسلمين واليه أشار المصنف (اللهم أنت الملك
لا اله الا أنت انت ربّي وأنا عبدك الى آخره) رواه مسلم تمامه ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي
ذنوبي جميعا انه لا يغفر الذنوب الا أنت واغفر لي لاجل حسن الاخلاق لاجل عدي لاجل حسن الاخلاق
واصرف عني سيئها يصرف عني سيئها الا أنت ليبيك وسعديك والخير كله في يديك والشر ليس اليك
انابك واليك تباركت وتعاليت استغفرلك واوتوب اليك (وفي رواية له) أي اسلم (ان ذلك)
كان يقوله صلى الله عليه وآله وسلم (في صلاة الليل) ويحتمل أنه يختص به هذا الذكرو ويحتمل
أنه عام وأنه بخير العبدين قوله عقيب التكبيرة أو قول ما فاده الحديث الاتي ونقل المصنف في
التلخيص عن الشافعي وابن خزيمة أنه يقال في المكتوبة وان حديث علي عليه السلام ورد فيها
(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كبر للصلاة)
أي تكبيرة الأحرار (سكت هنية) أي ساعة لطيفة (قبل ان يقرأ أفسألته) أي عن سكوت
ما يقول فيه (قال أقول اللهم يا عديني وبين خطاياي) المباعدة مراد بها محو ما حصل منها

أو العصمة عما يأتي منها (كما عادت بين المشرق والمغرب) فكلا لا يجمع المشرق والمغرب لا يجمع
هو وخطاياء (اللهم نقى من خطايائي كما تنقي الثوب الأبيض من الدنس) بفتح الدال والتون في
القاموس أنه الوسخ والمراد أنزل عن الخطايا كهزه الأزالة (اللهم اغسلني من خطايائي بالماء والثلج
والبرد) بالتصديق جمع بردة قال الخطابي ذكر الثلج والبرد تاء كيدوا لانهم - ماما أن تستعملهما
الأيدي وقال ابن دقيق العيد عن ذلك عن غاية المحوفان الثوب الذي تكرر عليه أشياء تنقيه
يكون نغاية السقاوية أقوال آخر (متفق عليه) وفي الحديث دليل على أنه يقال هذا الذكر
بين التكبير والقراءة تسراوا منه يخبر العبد بين هذا الدعاء والدعاء الذي سلف في حديث علي رضي
الله عنه أو يجمع بينهما (وعن عمر) رضي الله عنه (أنه كان يقول) بعد تكبيرة الاحرام
(سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك) رواه مسلم بسند منقطع قال
الحاكم قد صح عن عمرو وقال في الهدى النبوي أنه قد صح عن عمر أنه كان يستفتح به في مقام النبي
صلى الله عليه وآله وسلم ويحبه به ويعلمه الناس وهو بهذا الوجه في حكم المرفوع ولذا قال الامام
أحمد أماناً فذهب إلى ما روى عن عمرو لو أن رجلاً استفتح ببعض ما روى كان حسناً وقد ورد في
لتوجه لقاط كثيرة والقول بأنه يخبر العبد بينها قول حسن وأما الجمع بين هذا وبين وجهته وجهي
الذي تقدم فورد في حديث ابن عمر رواء الطبراني في الكبير وفي رواه ضعف (والدارقطني)
عطف على مسلم أي رواه الدارقطني (موصلاً وموقوفاً) على عمرو وأخرجه أبو داود والحاكم من
حديث عائشة مرفوعاً قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا استفتح الصلاة قال
سبحانك الحديث ورجال أئمنه ثقات وفيه انقطاع وأعله أبو داود وقال الدارقطني ليس بالقوي
(ولم يوه) أي نحو حديث عمر (عن أبي سعيد مرفوعاً عند الخمسة وفيه وكان) يقول بعد
التكبير (أعوذ بالله السميع) لا قوالهم (العليم) بأقوالهم وأفعالهم وضعاً ثمهم (من الشيطان
الرجيم) المرجوم (من همزه) المراد به الجنون (ونفسه) بالتون والمراد به الكبر (ونفسه) والمراد به
الشعر وكأله أراد به الهجاء والحديث دليل على الاستعاذة وأنها بعد التكبير والظاهر أنها أيضاً بعد
التوجه بالأدعية لأنها تعوذوا لقراءته وهي قبلها (وعن عائشة) رضي الله عنها (قالت كان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يستفتح) أي يفتتح (الصلاة بالتكبير) أي يقول الله أكبر كما ورد
هذا اللفظ في الحلية لا في غيره والمراد تكبيرة الاحرام ويقال لها تكبيرة الافتتاح وفيه أنه لم يرد قول
وجهته وجهي قبل التكبير الأولى بل وجميع التوجهات والاستعاذات قد وردت بعدها
(والقراءة) عطف على الصلاة أي ويستفتح القراءة (بالجد) بضم الدال على الحكاية (لله رب
العالمين) أي بفتحها الكتاب (وكان إذا ركع لم يخصص) بضم الضميمة (رأسه) أي لم يرفعه (ولم
يصوبه) بضمها أيضاً وقع الصاد وكسر الواو المشددة أي لم يخفضه خفضاً بل يقابل بين الخفض
والرفع وهو التسوية كإدله قوله (ولكن يسير ذلك) أي بين المذكورين الخفض والرفع
(وكان إذا رفع) أي رأسه (من الركوع لم يسجد حتى يستوي قائماً) تقدم في حديث أبي هريرة
في أول الباب ما رفع حتى تستدل قائماً (وكان إذا رفع رأسه من السجدة) أي الأولى (لم يسجد)
الثانية (حتى يستوي) بينهما (جالساً) وتقدم ثم أرفع حتى تطمئن جالساً (وكان يقول في كل
ركعتين) أي بعدهما (التسبيحة) أي يتشهد بها التحيات لله كما يأتي في الثلاثية والرباعية المراد به

الاوسط وفي الثانية الاخير (وكان يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى) فظاهر ان هذا جلوسه في
 جميع الجلوسات بين السجودين وحال التشهدين وتقدم في حديث ابي حميد اذا جلس في الركعتين
 جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى (وكان ينهى عن عقبة الشيطان) بضم العين وسكون
 القاف يأتي تفسيرها (وينهى ان يفتش الرجل ذراعيه اقتراش السبع) بان يسطهما في
 سجوده وفسر السبع بالكلب وورد في رواية بلفظ (وكان يختم الصلاة بالتسليم اخرجه مسلم
 وله علة) هي انه اخرجه مسلم من رواية ابي الجوزاء عن عائشة قال ابن عبد البر هو مرسل لان ابا
 الجوزاء لم يسمع من عائشة واعل ايضا انه اخرجه مسلم من طريق الاوزاعي مكتوبة والحديث فيه
 دلالة على تعيين التكبير عند الدخول في الصلاة وتقدم الكلام فيه في حديث ابي هريرة اول الباب
 واستدل بقوله او القراءة بالحمد على ان السهلة ليست من الفاتحة وهو قول انس وابي من
 الصحابة وقال به مالك واؤ حنيفة وآخرون ويحتمل هذا الحديث وقد اجيب عنه بان مراده بالحمد
 السورة نفسها لا هذا اللفظ فان الفاتحة تسمى بالحمد لله رب العالمين كما ثبت ذلك في صحيح البخاري
 فلا حجة فيه على ان السهلة ليست من الفاتحة ويأتي الكلام عليه مستوفى في حديث انس قريبا
 وتقدم الكلام على انه في ركوعه لا يرفع رأسه ولا يخفضه كما تقدم الكلام على قوله وكان اذا رفع
 رأسه الى قوله وكان يقول التسمية ففيه شرعية التشهد الاوسط والاخير ولا يدل على الوجوب لانه
 فعل الا ان يقال انه بيان لاجال الصلاة في القرآن المأمور بها وجوبا والافعال لبيان الواجب
 واجبة ويقال بإيجاب افعال الصلاة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رايتوني اصلي وقد
 اختلف في التشهدين فقيل واجبان وقيل سنتان وقيل الاول سنة والاخير واجب والاول اولى
 وقد استدل من قال بوجوب الاوسط بهذا الحديث وقوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى احذكم
 فليقل التحيات لله الحديث وقوله او كان يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى يدل ان هذا كان
 جلوسه صلى الله عليه وآله وسلم بين السجودتين وحال التشهدين وقد ذهب اليه الحنفية ولكن
 حديث ابي حميد الذي تقدم فربما فرق بين الجلوسين بفعل هذا صفة الجلوس بعد الركعتين وجعل
 صفة الجلوس الاخير تقديم رجله اليسرى ونصب الاخرى والقعود على مقعدته وتولعها خلافا
 في ذلك والظاهر انه من الافعال الخيرية وفي قولها ينهى عن عقبة الشيطان أي في القعود فسرت
 بتفسير ابن احدثهما ان يفتش قدسه ويجلس بالتيه على عقبيه ولكن هذه القعدة اختارها
 العبادة في القعود غير الاخير وهذه تسمى اقعاء وجعلوا المنهى عنه هو الهيئة الثانية وتسمى أيضا
 اقعاء وهي أن يلقى الرجل التيه بالارض وينصب ساقيه وفخذه ويضع يديه على الارض كما يقضي
 الكلب واقتراش الذراعين تقدم انه يسطهما على الارض حال السجود وقد نهي صلى الله عليه
 وآله وسلم عن التشبّه بالحياوات فنهي عن ترك كبروك البعير واقتراش كافرأش السبع
 واقعاء كاقعاء الكلب وقرر كسر القرباب ورفع الايدي وقت السلام كاذناب خيل شمس وفي
 قولها وكان يختم الصلاة بالتسليم دلالة على شرعية التسليم وأما يجعله فيستدل به بما قدمناه
 أعني قوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رايتوني اصلي ويحويه (وعن ابن عمر) رضى الله عنهما
 (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يرفع يديه حذو) أي مقابل (مكتبيه اذا افتتح الصلاة)
 تقدم في حديث ابي حميد الساعدي (واذا كبر للركوع) دفعهما (واذا رفع رأسه) أي عند ان

يرفعه (من الركوع متفق عليه) فيه شرعية رفع اليدين في هذه الثلاثة المواضع اما عند تكبير
الاحرام فتقدم فيه الكلام واما عند الركوع والرفع منه فهذا الحديث يدل على مشروعية ذلك
قال محمد بن نصر المروزي اجمع عليه الامصار على ذلك الا اهل الكوفة واحتجوا برواية مجاهداته
صلى خلف ابن عمر فريه يفعل ذلك وبما أخرجه أبو داود ومن حديث ابن مسعود بأنه رأى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه عند الافتتاح ثم لا يعرد واجب بان الاول فيه أبو بكر بن
عديش وقد ساء حفظه ولأنه معارض برواية نافع وسالم بن عمر لذلك وهم امتان ومجاهد نافع
والثابت مقدم وبأن تركه لذلك اذا ثبت كإجماع مجاهديكون من الجواز وأنه لا يراموا جواباً بأن
الثاني وهو حديث ابن مسعود لم يثبت كما قال الشافعي ولو ثبت لكانت رواية ابن عمر مقدمة عليه
لانها اثبات وذلك نفي والاثبات مقدم وقد نقل البخاري عن الحسن وجيد بن هلال ان الصحابة
رضي الله عنهم كانوا يفعلون ذلك قال البخاري ولم يستثن الحسن احداً ونقل عن شيخه علي بن
المديني انه قال حق على المسلمين ان يرفعوا ايديهم عند الركوع والرفع منه لحديث ابن عمر هذا
وزاد البخاري في موضع آخر بعد كلام ابن المديني وكان علي أعلم أهل زمانه قال ومن زعم انه
بدعه فقد طعن في الصحابة وبطل قوله (وفي حديث أبي جريد عن أبي داود يرفع يديه حتى يحاذي
بهما منكبيه ثم يكبر) تقدم حديث أبي جريد ورواية البخاري لكن ليس فيه ذكر الرفع الا عند
تكبيرة الاحرام بخلاف حديثه عند أبي داود وفيه اثبات الرفع في الثلاثة المواضع كما أفاده
حديث ابن عمر ولفظه هذا أبي داود وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام الى الصلاة
اعتدل قائماً ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه فاذا اراد ان يركع رفع يديه حتى يحاذي بهما
منكبيه الحديث فافاد رفعه صلى الله عليه وآله وسلم يديه في الثلاثة المواضع وكان على المصنف
ان يقول بعد قوله ثم يكبر الحديث ليفيد ان الاستدلال به جميعه فانه قديهم ان حديث أبي جريد
ليس فيه الا الرفع عند تكبيرة الاحرام كما ان قوله (ولمسلم عن مالك بن الحويرث نحو حديث ابن
عمر) أي في الرفع في الثلاثة المواضع (لكن قال حتى يحاذي بهما) أي اليدين (فروغ اذنيه)
اطرافهما خلفاً برواية ابن عمر وأبي جريد في هذا اللفظ فذهب البعض الى ترجيح رواية ابن عمر
لكونها متفقاً عليها وجمع آخرون بينهما فقالوا يحاذي يظهر كفيه المنكبين وباطراف انامله
الاذنين وتأييد ذلك برواية أبي داود عن وائل بلفظ كانت حبل منكبيه وحاذي باهاميه اذنيه
وهذا جمع حسن (وعن وائل) بفتح الواو هو أبو هنيذة بضم الهاء وفتح النون (ابن حجر) بن ربيعة
الحضرمي رضي الله عنه كان أبو دهم ماولاً حضرموت وقد وائل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فاسلم ويقال انه بشر صلى الله عليه وآله وسلم أصحابه قبل قدومه فقال يقدم عليكم وائل بن حجر من
ارض بعيدة راغباً طاعاً في الله عز وجل وفي رسوله وهو بقية ابائنا الماولاً فلما دخل عليه صلى الله
عليه وآله وسلم رحب به وادنا من نفسه وبسط له رداءه فجلسه عليه وقال اللهم بارك على وائل
ولده واستعمله على الاقبال من حضرموت وروى له الجماعة الا البخاري وعاش الى زمن معاوية
وبابح له (قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فوضع يده اليمنى على يده اليسرى
على صدره وأخرجه ابن خزيمة) وأخرجه أبو داود والنسائي بلفظ ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه
اليسرى والرسخ والساعد والرسخ بضم الراء وسكون السين ويقال الرسخ بالصاد وكلاهما

فصحتان وردت بهما السنة وهو الفصل بين الساجد والكف والحديث دليل على مشروعية
الوضع المذكور في الصلاة وعمله على الصدر كما أفاده هذا الحديث قال النووي في المنهاج ويجعل
يده تحت صدره قال في شرحه النجم الوهاج عبارة الأصحاب تحت صدره يريد بالحديث بلفظ على
صدره قال وكلهم جعلوا التفاوت بينهما سيرا انتهى وقد ذهب إلى مشروعيته الشافعية والحنفية
قال ابن عبد البر لم يأت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه خلاف وهو قول جمهور الأصحاب
والتابعين قال وهو الذي ذكره مالك في الموطأ ولم يحد ابن المنذر وغيره عن مالك غيره وروى عن
مالك الأرسال وصار إليه أكثر أصحابه قلت والحديث حجة عليهم ومعنى رواية الأرسال عنه ان
الخطبة المنصوبة فيه فكسرت يده فلم يستطع ضمها إلى أخرى لافي الصلاة ولا في غيرها فراه الناس
يرسل فروعه ذلك ولم يفتنوا بها مالك والحجة رواية مالك لا قوله لا رأي به (وعن عبادة) بضم
العين وتخصيف الموحدة (ابن الصامت) بن قيس الخزرجي الانصاري السلمي كان من ثقباء
الانصار وشهد العقبة الاولى والثانية والثالثة وشهد بدر والمشاهد كلها ووجه عمر إلى الشام
قاصيا ومعلما فقام بجمعه ثم انتقل إلى فلسطين ومات بها في الرملة وقيل بإبليسانة ٣٤ وهو
ابن ٧٢ سنة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا صلواتن لم يقرأ بأهم القرآن متفق
عليه) هو دليل على نفي الصلاة الشرعية اذا لم يقرأ فيها المعلى بالفاتحة لان الصلاة مركبة من
أقوال وافعال والمركب يتقى باتقاء جميع أجزائه أو باتقاء البعض ولا حاجة إلى تقدير في الكمال
لان التقدير انما يكون عند تعدد صدق في الذات الآن الذي أفاده قوله (وفي رواية لابن حبان
والدارقطني لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بسم الله الكتاب) دلالة على ان النبي متوجه إلى الاجزاء وهو
كان في الذات في المآل لان ما لا يجزئ فليس بصلاة شرعية والحديث دليل على وجوب قراءة
الفاتحة في الصلاة ولا يدل على إيجابها في كل ركعة بل في الصلاة بجملة وفيه احتفال انه في كل ركعة
لان الركعة تسمى صلاة وحديث المسي صلواته قد دل على ان كل ركعة تسمى صلاة لقوله صلى الله
عليه وآله وسلم له بعد ان علم ما يفعله في ركعة وافعل ذلك في صلواتك كلها فدل على إيجابها في كل
ركعة لانه امره ان يقرأ فيها بفاتحة الكتاب وإلى وجوبها في كل ركعة ذهب الشافعية والظاهرية
وأهل الظاهر وغيرهم وعند آخرين انها لا تجب في كل ركعة بل في جملة الصلاة والدليل ظاهر مع
القول الاول وبيانه ان في بعض الفاظه بعد تعليمه صلى الله عليه وآله وسلم ما يدل ما أخرجه أحمد
والبيهقي وابن حبان بسند صحيح انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لخلاص رافع وهو المسي صلواته ثم
اصنع ذلك في كل ركعة ولا بد صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ بها في كل ركعة كما روى مسلم وقال صلوا
كباراً يتوفى أصلي ثم ظاهر الحديث وجوب قرائتها في سرية وجمهورية للمنفرد والمؤتم اما المنفرد
فظاهره اما المؤتم فدخله في ذلك واضمح وزاده ايضا قوله (وفي أخرى) من روايات عبادة
(الاحمد وأبو داود والترمذي وابن حبان لعلمكم تقرؤن خلف امامكم قلنا نعم قال لا تصنعوا الا
بفاتحة الكتاب فانه لا صلواتن لم يقرأ بها) فانه دل على إيجاب قراءة الفاتحة خلف الامام تنصيصا
كإدله اللفظ الذي عند الشيخين لعمومه وهو ايضا ظاهر في عموم الصلاة الجهرية والسرية وفي
كل ركعة ايضا والى هذا ذهب من ذكرناه قريسا من الشافعية وغيرهم وقالت الحنفية لا يقرأها
للمأموم في سرية ولا جهرية وحديث عبادة حجة على الجميع واستدلوا لهم بحديث من صلى خلف

امام فقراءة الامام له قراءة مع كونه ضاعفا لا يتم به الاستدلال لانعام لان لفظ قراءة الامام اسم
ما جنس مضاف يعم كل يقرؤه الامام وكذلك قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا
وحديث اذا قرأ فاتنصتوا فان هذه عموما في الفاتحة وغيرها وحديث عبادة خاص بالفاتحة
فيخص به العام قال المصنف في التلخيص انه مشهور من حديث جابر وله طرق كلها عن جماعة من
العصابة كلها معولة انتهى وفي المتنق رواء الدارقطني من طرق كلها ضعاف والصحيح انه مرسل انتهى
ثم اختلف القائلون بوجوب قراءتها خلف الامام فقيل في محل سكاته بين الآيات وقيل في سكونه
بعد علم قراءة الفاتحة ولا دليل على هذين القولين في الحديث بل حديث عبادة دال انها تقرأ وعند
قراءة الامام الفاتحة ويريد ايضا حاملا أخرجه أبو داود والنسائي من حديث عبادة انه صلى خلف
أبي نعيم وأبو نعيم يجهر بقراءة فعل عبادة يقرأ أيام القرآن فلما انصرفوا من الصلاة قال عبادة
من سمعه يقرأ سمعت تقرأ واما القرآن وأبو نعيم يجهر قال أجل صلى بنا رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم بعض الصلاة التي يجهر فيها بالقراءة قال فالتبست عليه القراءة فلما فرغ أقبل علينا
بوجهه وقال هل تقرأون اذا جهرت بالقرآن فقال بعضنا نعم بالصنع ذلك قال فلا وأما قول ما
ينازعني القرآن فلا تقرأ وبشيء اذا جهرت الايام القرآن فهذا عبادته راوى الحديث قرا بها جهرا
خلف الامام لانه فهم من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم انه يقرأ بها خلف الامام جهرا وان نازعه
ومعنى قوله ينازعني أي يجهرني عن القراءة ويغلب على قراءته كذا في فتح الودود وأما
أبو هريرة فانه أخرجه عنه أبو داود انه لما حدث بقوله صلى الله عليه وآله وسلم من صلى صلاة لا يقرأ
فيها بام القرآن فهي خداج فهي خداج فهي خداج غير تمام قال له أي الراوى عنه وهو أبو السائب
مولي هشام بن زهرة يا أبا هريرة اني أكون أحيانا وراء الامام فعمز ذراعي وقال اقرأ بها في نفسك
يا فارس الحديث وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه أيضا وأخرج مكحول انه كان
يقول اقرأ في المغرب والعشاء والصبح بفاتحة الكتاب في كل ركعة سر قال مكحول اقرأ بها فاعيا
جهريه الامام اذا قرأ بفاتحة الكتاب وسكت فان لم يكت قراءتها قبله ومعه وبعد لا تقرأ كما على
سأل وقد أخرج أبو داود من حديث أبي هريرة انه أمره صلى الله عليه وآله وسلم أن ينادي في
المدينة انه لا صلاة الا بقراءة فاتحة الكتاب فإزاد وفي لفظ الا بقرآن ولو بفاتحة الكتاب فإزاد
الا انه يحتمل على المنفرد بجأينه وبين حديث عبادة الدال على انه لا يقرأ خلف الامام الا بفاتحة
الكتاب (وعن أنس) رضى الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر كانوا
يفتحون الصلاة بالمحمد لله رب العالمين) أي القراءة في الصلاة بهذا اللفظ (متفق عليه) ولا يتم هنا
ان يقال ما قلنا في حديث عائشة ان المراد السورة فلا يدل على حذف البسملة بل يكون دليلا
عليها اذ هي من مسمى السورة لقوله (زاد مسلم لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا
في آخرها) زيادة في المبالغة في النسي والافاته ليس في آخرها بسملة ويحتمل انه يريد آخرها السورة
الثانية التي تقرأ بعد الفاتحة والحديث دليل على ان الثلاثة كانوا لا يسمعون من خلفهم لفظ
البسملة عند قراءة الفاتحة جهرا مع احتمال انهم يقرأون البسملة سرا ولا يقرؤونها أصلا الا ان
قوله (وفي رواية) أي عن أنس (لاحد والنسائي وابن خزيمة لا يجهرون بيسم الله الرحمن
الرحيم) يدل على عدمهم قراءتها سرا ودل قوله (وفي أخرى) أي عن أنس (لا بن خزيمة كانوا

يسرون) بمنطوقه على انهم كانوا يقرؤون بها سرا ولا قال المصنف (وعلى هذا) أى على قراءة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر البسلة سرا (يحمل النفي في رواية مسلم) حيث قال لا يذ كر من أى لا يذ كر منها جهرا (خلافا لما أعلمها) أى أبدي عليه لما زادهم مسلم والعلة ان الاوزاعي راوى هذه الزيادة عن قتادة مكاتبه وقد روت هذه العلة بان الاوزاعي لم ينقل بها بل قد رواها غيره رواية صحيحة والحديث قد استدل به من يقول ان البسلة لا يقرأ بها في القنطرة ولا في غيرها بناء على أن قوله ولا في آخرها من ادبه اول السورة الثانية ومن انبها قال المراد انه لم يجهر بها الثلاثة حال جهرهم بالقنطرة بل يقرؤها سرا كما قرره المصنف وقد أطال العلاء في هذه المسئلة الكلام وأتى فيها بعض الاعلام وبني على ان حديث أنس مضطرب فلا حاجة فيه قال ابن عبد البر في الاستذكار بعلمه وروايات حديث أنس هنما لفظه هذا الاضطراب لا تقوم معه حجة لاحد من الفقهاء الذين يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم والذين لا يقرؤونها وقد استدل عن ذلك أنس فقال كبرت سني ونسيت انتهى والاصل ان البسلة من القرآن وطال الجدل بين العلما من الطوائف باختلاف المذاهب والقرب انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ بها تارجهرا وتارجهجها وقد طول السيد الجبتي في حواشي شرح العمدة بما لا زيادة عليه واختار جماعة من المحققين انها مثل سائر آيات القرآن يجهر بها فيها يجهر فيه ويسرها فيها يسر فيه واما الاستدلال بكونه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقرأ بها في القنطرة ولا في غيرها في صلاته على انها ليست بأية والقراءة فيها تدل على انها آية فلا ينهض لان ترك القراءة فيها في الصلاة لو ثبت لا يدل على نفي قرأتها فانه ليس الدليل على القرآنية الجهر بالقراءة بالآية في الصلاة بل الدليل اعم من ذلك واذا اتى الدليل انحصار لم يشك الدليل العام (وعن نعيم) بضم النون وفتح العين مصغرا (المجر) بضم الميم وسكون الجيم وكسر الميم هو أبو عبد الله وهو جبر بن الخطيب سمع من أبي هريرة وغيره سمي بجبر لانه أمر أن يجهر مسجد المدينة كل جمعة حين ينتصف النهار (قال صليته) راء أى هريرة فقال بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بأم القرآن حتى أذابغ ولا الصالحين فقرا قال أمين يقول كلما سجدوا إذا قام من الجلوس) أى بعد التشهد الاوسط وكذا إذا قام من السجدة الاولى والثانية (الله أكبر) وهو تكبير النقل (ثم يقول) أى أبو هريرة (أذا سلم والذي نفسي بيده) أى روى في تصرفه (أى) لا تشبهكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والله التمسائي وان خزيمه) وذكره البخاري تعليقا وأخرجه السراج وابن حبان وغيرهم وبوب عليه التمسائي الجهر بسم الله الرحمن الرحيم وهو اصح حديث ورد في ذلك فهو مؤيد للاصل وهو كون البسلة حكمهما حكم السورة في القراءة جهرا واسرار اذ هو ظاهر في انه كان صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ بالبسلة لقول أبي هريرة اني لا تشبهكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان كان محتملا انه يذ كر أكثر افعال الصلاة واقوالها الا انه خلاف الظاهر ويضمن العباء ان يتدع في صلاته شيئا لم يفعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيها ثم يقول بالخلف اني لا تشبهكم وفيه دليل على شرعية التأمين للإمام وقد أخرج الدارقطني في السنن من حديث وائل بن حجر سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قال غير المغضوب عليهم ولا الصالحين قال آمين بعد ما صوته وقال انه حديث صحيح وبقي الكلام عليه مستوفى ان شاء الله تعالى ودليل على تكبير النقل (وعن أبي هريرة) رضى الله عنه (قال

الاذكار قائمة مقام القراءة للفاخرة وغيره لمن لا يحسن ذلك وظاهره انه لا يجب عليه تعلم القرآن ليقربه في الصلاة فان معنى لا يستطيع لا يحفظ الا ان منه شيئا فلم يأمره بتصفه وامره بهذه الالتفات مع انه يمكنه حفظ الفاتحة كما يحفظ هذه الالتفات وقد تقدم في حديث المسمى مصلاته

﴿ وعن أبي قتادة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي بنا فقرأ في الظهر والعصر في الركعتين الأولىين (تثنية أولى) بفاتحة الكتاب (أي في كل ركعة منهما) (وسورتين) يقرأهما في كل ركعة سورة (ويسمعنا الآية أحيانا) وكله من هاهنا وما قد اقرأته (ويطول الركعة الأولى) يجعل السورة فيها الطول من التي في الثانية (ويقرأ في الآخر بين) تثنية أخرى (بفاتحة الكتاب) من غير زيادة عليها (متفق عليه) فيمدليل على شرعية قراءة الفاتحة في الأربع الركعات في كل واحدة وقراءة سورة معها في كل ركعة من الأولىين وان هذا كان عادته صلى الله عليه وآله وسلم كما يدل له كان يصلي اذ هي عبارة تفيد الاستقرار غالبا وسمعهم الآية أحيانا دليل على انه لا يجب الاسراف في السرية وان ذلك لا يقتضي سجود السهو وفي قوله أحيانا ما يدل على انه تكرر ذلك منه صلى الله عليه وآله وسلم وقد أخرج الترمذي من حديث البراء قال كان يصلي خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر ونسمع منه صلى الله عليه وآله وسلم الآية بعد الآية من سورة لقمان والذاريات وأخرج ابن خزيمة من حديث أنس بن مالك قال سمع اسم ربك الأعلى وهل أنالك حديث الفاتحة وفي الحديث دليل على تطويل الركعة الأولى ووجهه ما أخرجه عبد الرزاق في آخر حديث أبي قتادة هذا وقلنا انه يريد بذلك ان يدرك الناس الركعة الأولى وأخرج أبو داود من حديث عبد الرزاق عن عطاء بن ابي نجران ان بطول الامام الزكوة الأولى من كل صلاة حتى يكثروا الناس في الأولى ويقصر في الثانية والتساويان التطويل يكون بطول السورة في الركعة الأولى وقد ادعى ابن حبان ان التطويل انما هو بتبيل القراءة فيها مع استواء المقروء وقد روى مسلم من حديث حفصة كان يرتل السورة حتى تكون أطول من أطول منها وقبل انما طالت الأولى بدعاء الافتتاح والتعوذ واما القراءة فيها فمساواة وفي حديث أبي سعيد الاثري ما يرشد الى ذلك وقال البيهقي يطول في الأولى ان كان ينتظر احدا والا فيسوي بين الأولىين وفيه دليل على انه لا يزاد في الاخرين على الفاتحة وكذلك الثالثة في المغرب وان كان مالك قد أخرج في الموطأ من طريق الصائحي انه سمع ابا بكر يقرأ فيها ربنا لاترغ قلوبنا بعد اذ هدتنا الآية وللشافعي قولان في استحباب قراءة السورة في الاخرين وفيه دليل على جواز ان يجتهد الانسان بالقلن فان معرفة القراءة بالسورة لا طريق فيه الى اليقين واسماع الآية أحيانا لا يدل على قراءة كل السورة وحديث أبي سعيد الاثري يدل على الاخبار عن ذلك بالقلن وكذا حديث حباب بن سئلم كتم تعرفون قراءة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الظهر والعصر قال باضطراب لحيته ولو كانوا يعلمون قراءته فيه ما جئنا به صلى الله عليه وآله وسلم لذكروا

﴿ وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه (قال كاتخز) بفتح النون وسكون الحاء مضم الزاي أي تخرص وتقدر في قوله كاتخز ما يدل على ان المحدثين بذلك جماعة وقد أخرج ابن ماجه رواية ان الحازرين ثلاثون رجلا من الصحابة (قيام النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الظهر والعصر فخرنا قيامه في الركعتين الأولىين من الظهر قدر الم تزيل السجدة) أي في كل ركعة بعد

قراءة الفاتحة (وفي الاثرين قدر النصف من ذلك) فيسه دلاله على قراءه غير الفاتحه معها في
الآخرين ويؤيد دلاله قوله (وفي الاولين من العصر على قدر الاثرين من الظهر) ومعلوم
انه كان يقرأ في الاولين من العصر سورة غير الفاتحة (والآخرين) من العصر (على النصف من
ذلك) أي من الاولين منه (رواه مسلم) الاحاديث في هذا قد اختلفت فقد ورد انها كانت تقام
فذهب الذاهب الى البقيع فيقضي حاجته ثم يأتي اهل بيتوا فيدرك النبي صلى الله عليه وآله
وسلم في الركعة الاولى بما يظلمها أخرجه مسلم والنسائي عن أبي سعيد وأخرج أحمد ومسلم من
حديث أبي سعيد أيضا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين
الاوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الآخرين قدر خمس عشرة آية وقال النصف من ذلك وفي
العصر في الركعتين الاوليين قدر خمس عشرة آية وفي الاثرين قدر النصف من ذلك هذا اللفظ مسلم
وفيه دليل على انه لا يقرأ في الآخرين من العصر الا الفاتحة وانه يقرأ في الاثرين من الظهر غيرها
معها وتقدم حديث أبي قتادة انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في الآخرين من الظهر بأم
الكتاب وبمعناها الآية احياها وناظره انه لا يزيد على ام الكتاب فيها ما لم يله اخرج من حديث أبي
سعيد من حيث الرواية لانه اتفق عليه الشيخان ومن حيث الدراية لانه اخبار رجز وجه وخبر أبي
سعيد اقرب به مسلم ولا يخبر عن جز وبقدر وتلقين ويحتمل انه يجمع بينهما صلى الله عليه وآله
وسلم كمن يصنع هذا تارة فيقرأ في الآخرين غير الفاتحة معها او يقتصر فيما احياها عليها فيكون
الزيادة عليها فيما سته فعل احياها وترك احياها (وعن سليمان بن يسار) يفتح الباء ويخفف
السين هو مولى ميونة ام المؤمنين وأخوه عطاء بن يسار من أهل المدينة و كبار التابعين كان فقها
فاضلا ثقة عابدا ورعا حجة وهو أحد الفقهاء السبعة (قال كان فلان) في شرح السنة للبخاري ان
فلان يريد أميرا كان على المدينة قبل اسمه عمرو بن سلمة وليس هو عمرو بن عبد العزيز كما قيل لان ولادة
عمرو بن عبد العزيز كانت بعد وفاته أي هجرة والحديث مصرح بان أباه رضى صلى الله عليه وآله وسلم خلف فلان هذا
(بطل الاولين في الظهر ويخفف العصر ويقرأ في المغرب بقصار المفضل) اختفى في أول الفصل
فقبيل من الصافات وأبناية أو القتال أو القح أو الجحرات أو الصفا أو تبارك أو سبح أو الضحى
واتفق ان منها آخر القرآن الكريم (وفي العشاء بوسطه وفي الصبح بطوله فقال أبو هريرة
ما صليت وراء أحد أشبه صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من هذا أخرجه النسائي بإسناد
صحيح) قال أهل العلم السنة ان يقرأ في الصبح والظهر بطوال المفضل ويكون الصبح أطول وفي
العشاء والعصر بأوسطه وفي المغرب بقصاره (وعن جبير بن مطعم) رضى الله عنه (قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في المغرب بالطور متق عليه) قدينا ان سمعنا ذلك كان قبل
اسلامه في فتح الباري وهو دليل على ان المغرب لا يختص بقصار المفضل وقد ورد انه يقرأ في المغرب
بالحص وانه يقرأ فيها الصافات وله قراؤها باسم الدخان وانه قراؤها باسم ربك الاعلى وانه قراؤها
بالتين والزيتون وانه قراؤها بالمعوذتين وانه قراؤها بالمرسلات وانه كان يقرأ فيها بقصار المفضل وكلها
أحاديث صحيحة واما الدأومة في المغرب على قصار المفضل فاعلم هو فعل مروان بن الحكم وقد أنكر
عليه يزيد بن ثابت وقال له مالك تقرأ بقصار المفضل وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ
في المغرب بطول الطولين أخرجه البخاري وحى الاعراف وقد أخرج النسائي انه فرق الاعراف
في ركعتي المغرب وقد قرأ في العشاء بالتين والزيتون ووقت لمعاذ فيها بالشمس وضحاها والليل اذا

١ ثنية طولى والمراد بها
الاعراف والاعوام والاعراف
اطول من الاعوام اهـ أبو النضر

يغشى وسبح اسم ربك الأعلى ونحوها وجمع بين هذه الروايات أنه وقع ذلك منه صلى الله عليه وآله وسلم باختلاف الحالات والأوقات والأشغال عدما ووجودا **﴿﴾** (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في صلاة العجور يوم الجمعة الم تنزيل السجدة) أي في الركعة الأولى (وهل أتى على الإنسان) أي في الثانية (متفق عليه) فيمدل على أن ذلك كان دأبه صلى الله عليه وآله وسلم في تلك الصلاة إذا استقرأه على ذلك ما نأقوله (ولطبراني من حديث ابن مسعود) رضي الله عنه (بديم ذلك) أي يجعله عادة دائمة قال شيخ الإسلام ابن تيمية السري فرائهم ما في صلاة العجور يوم الجمعة انهما تضمنتا ما كان وما يكون في يومهما فانهما اشتملتا على خلق آدم وعلى ذكر المعاد وحشر العباد وذلك يكون يوم الجمعة ففي قرائتهما تذكرة للعباد ما كان فيه ويكون قلت ليعتبروا بذلك كما كان ويستعدوا لما يكون **﴿﴾** (وعن حذيفة) رضي الله عنه (قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأمرت به أيقرة الاوقف عندها يسأل) أي يطلب من الله وحته (ولآية عذاب الاتعوذ منها) أي عاذ كرفيا (أخرجه الخمسة وحسنه الترمذي) في الحديث دليل على أنه ينبغي للقارئ في الصلاة تدبر ما يقرأه وسؤال الله رحمة والاستعاذة من عذابه ولعل هذا كان في صلاة الليل وانما قلنا ذلك لأن حديث حذيفة مطلق ووارد تقييده بحديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في صلاة ليست بضرية فريز كراجنة والنار فقال أعوذ بالله من النار ويل لاهل النار واء أحمد وابن ماجه بهضاه وأخرج أحمد عن عائشة قت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة القام فكان يقرأ بالبقرة والنساء آل عمران ولا يقرأ بآية فيها تحويف الادعاء الله عز وجل واستعاذ ولا يقرأ بآية فيها استبشار الادعاء الله عز وجل ورجب اليه وأخرج الترمذي وأبو داود ومن حديث عوف ابن مالك قت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبدأ فاستأذن وتوضأ ثم فصل في استفتح البقرة لا يقرأ بآية رحمة الاوقف فيسأل ولا يقرأ بآية عذاب الاوقف وتعوذ الحديث وليس لأبي داود ذكر السؤال والوضوء فهذا كله في النافلة كما هو صريح الاول وفي قيام الليل كما يفيد الحديثان الآخران فانه لم يأت عنه صلى الله عليه وآله وسلم قط أنه أم الناس بالبقرة وآل عمران في فريضة أصلا وللفظقت يشعرانه في الليل فتم ما ذكرناه بقولنا ولعل هذا كان في صلاة الليل فهذا باعتبار ما ورد من فعله فلو فعله أحد في الفريضة فعله لابس فيه ولا يخل بصلاته سيما إذا كان منفردا فلا يشق على غيره إذا كان اماما وقولها ليلة القام في القاموس وليل تعامى أطول ليل إلى الشتاء وهي ثلاث لا يستبان نقصانها وهي إذا بلغت اثنتي عشرة ساعة فصاعدا انتهى وينبغي ذلك للقارئ في غير الصلاة أيضا **﴿﴾** (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا وانني نهي أن أقرأ القرآن را كعا وساجدا) فكأنه قيل فإذا تقول فيهما فقال (فأما الركوع فعظموا فيه الرب) تعالى فدين كيفية هذا التعظيم حديث مسلم عن حذيفة فجعل يقول أي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبحان رب العظيم (وأما السجود فاجتهدوا) فيه (في الدعاء فتن) بفتح القاف وكسر الميم ومعناه حقيق (أن يستجاب لكم رواه مسلم) الحديث دليل على تحريم قراءة القرآن حال الركوع والسجود لأن الأصل في النهي التحريم وظاهره وجوب تسبيح الركوع ووجوب الدعاء في السجود للأمر بهما وقد ذهب إلى ذلك أحمد وطائفة

من المحدثين وقال الجمهور والله مستحب لحديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ذلك ولو كان واجبا لامر به ثم ظاهر قوله فنعظموا فيه الرب انهم يعجزون المرة الواحدة فيكون بها
 محتلا ما أمر به وقد أخرج أبو داود ومن حديث ابن مسعود اذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات
 سبحان ربّي العظيم وذلك أدناه ورواه الترمذي وابن ماجه الا انه قال أبو داود فيه ارسال وكذا قال
 البخاري والترمذي وذكره البخاري في تاريخه الكبير وقال هرسل وقال الترمذي اسنده ليس
 بمتمم عون بن عبد الله بن عتبة لم يلق ابن مسعود قلت هو ابن عتبة بن مسعود الهذلي الكوفي
 اتفق مسلم باخر حديثه كما في مختصر السنن للمنزدي وفي قوله ذلك أدناه ما يدل على انه لا يعجز
 المرة الواحدة والحديث دليل على مشروعية الدعاء حال السجود بأي دعاء كان من طلب خير
 الدنيا والآخرة والاستعاذه من شرهما والله جل الاجابة وقد بين بعض الادعية بما أفاده قوله
 ﴿وعن عائشة﴾ رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول في ركوعه
 وسجوده سبحانك اللهم اي ترعدك ربنا وبحمدك الوالوالعطف والمعطوف عليه
 ما يقبضه ما قبله والمعطوف متعلق بحمدك والمعنى وانك تسبح بحمدك ويحتمل ان يكون للقال
 والمراد اذ سبحانك وانك تسبح بحمدك اي حال كوني متسببا به اللهم اغفر لي متفق عليه
 الحديث ورد بالفاظ منها انه قالت عائشة ما صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ان نزلت عليه
 اذا جاء نصر الله والفتح الا يقول سبحانك ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي والحديث دليل على ان هذا
 من اذ كان الركوع والسجود ولا ينافيه حديث ما ارى الركوع فنعظموا فيه الرب لان هذا الذي ذكر
 زيادة على ذلك التعظيم الذي كان يقول صلى الله عليه وآله وسلم فيجمع بينهما في هذا وقوله اللهم
 اغفر لي امثال لقوله تعالى فسبح بحمد ربك واستغفره فيسارعه صلى الله عليه وآله وسلم الى
 امثال ما أمر به بقيا ما يحق العبودية بتعظيم الشان الربوي يستزاده الله شرفا وفضلا وقد غفر له
 ما تقدم من ذنبه وما تأخر ﴿وعن أبي هريرة﴾ رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم اذا قام الى الصلاة اي اذا قام فيها (يكبر) أي تكبيرة الاحرام (حين يقوم) فيه
 دليل انه لا يتوجه ولا يصنع قبل التكبير شيئا (ثم يكبر حين يركع) تكبيرة النقل (ثم يقول مع
 اللهم حمده) أي اجاب الله من حمده فان من حمده الله متعزضا ثوابه استجاب الله له ما اعطاه
 ما تعرض له فناسب بعد ان يقول ربنا والله الحمد (حين يرفع صلبه من الركوع) فهذا في حال
 اخذه في رفع صلبه للقيام (ثم يقول وهو قائم ربنا والله الحمد) باثبات الوالوالعطف على
 مقدر اي ربنا اطلعناك وحمدا لك والالحال اوزايد وورد في رواية يحمدها وهي نسخة بلوغ
 المرام (ثم يكبر حين يهوي ساجدا) تكبيرة النقل (ثم يكبر حين يرفع رأسه) أي من السجود
 الاول (ثم يكبر حين يسجد) أي السجدة الثانية (ثم يكبر حين يرفع) أي من السجدة الثانية
 هذا كله تكبيرة النقل (ثم يفعل ذلك) أي ما ذكره كرماء التكبيرة الاولى التي للاحرام
 (في الصلاة) أي في ركعاتها كلها ويكبر حين يقوم من اثنتين بعد الجلوس للشهادة الاوسط
 (متفق عليه) الحديث دليل على شرعية ما ذكره من الاذكار فاما اول التكبير فهو تكبيرة
 الاحرام وقد تقدم الدليل على وجوبها من غير هذا الحديث واما ما عداها من التكبير الذي
 وصفه فقد كان وقع من بعض اهل البيت تركه تساهلا ٢ ولكنه استقر العمل من الامة

(٢) أخرجه أحمد عن مطرف
 قال قلت لعمرو بن حصين
 من ترك التكبير اولا اي
 تكبيرة النقل قال عثمان بن
 عفان حين كبر وضعف
 صوته قال ابن حجر وهذا يحتمل
 ترك الجهر به وروى الطبري
 عن أبي هريرة ان اول من
 ترك التكبير معاوية وروى
 أبو عبيد ان اول من تركه
 زياد وهذا لا ينافي ما قبله
 فان زيادا تركه ترك معاوية
 وكان معاوية تركه ترك عثمان
 انتهى من فتح الباري بعض
 تصرف اه أبو النصر على
 حسن خان

على فعله في كل خفض ورفع في كل ركعة خمس تكبيرات كما عرفت من هذا الحديث ويريد في
الرباعية والثلاثية تكبير التهور من التشهد الاوسط فيتصل في المكتوبات الخمس تكبيرة
الاحرام أربع وتسعون تكبيرة وبدونها تسعة وثلاثون تكبيرة واختلف العلماء في حكم
تكبير النقل فقيل انه واجب وروى قولنا لا تجذب حبل وذلك لانه صلى الله عليه وآله وسلم دائم
عليه وقد قال صلوا كما رأيتموني أصلي وذهب الجمهور الى انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يعلمه
المسي صلاته وانما علمه تكبيرة الاحرام وهو موضع البيان الواجب ولا يجوز تأخيرها عن وقت
الحاجة وأجيب عنه بأنه قد أخرج تكبير النقل في حديث النبي أبو داود من حديث رفاع بن
رافع فانه ساقه وفيه ثم يقول الله أكبر ثم تركه وذكر فيه قوله سمع الله من جده وبقيته تكبيرات
النقل وأخرجهما الترمذي والنسائي ولنا ذهب أحمد وداود الى وجوب تكبير النقل وظاهر
قوله يكبر حين كذا وسين كذا ان التكبير يقارن هذه الحركات فيشرع في التكبير عند ابتداء
الركن وأما القول بأنه يبدأ التكبير حتى يتم الحركة كما في الشرح وغيره فلا وجه له بل يأتي باللفظ
من غير زيادة على أدائه ولا نقصان منه وظاهر قوله ثم يقول سمع الله من جده وبنوا لك الحمد انه
شرع ذلك لكل مصل من امام ومأموم اذ هو حكاية لمطلق صلاته صلى الله عليه وآله وسلم وان كان
يتمثل انه حكاية لصلاته صلى الله عليه وآله وسلم اماما اذا التبادر من الصلاة عند اطلاقها
الواجبة وكانت صلته صلى الله عليه وآله وسلم الواجبة جماعة وهو الامام فيها الا انه لو فرض هذا
فان قوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي أمر لكل مصل ان يصلي كصلاته صلى
الله عليه وآله وسلم من امام أو منفرد واليه ذهب الشافعية وغيرهم الى ان التسبيح مطلقا لم ينقل
أو مقترضا للامام والمنفرد والحمد للمؤتم لحديث اذا قال الامام سمع الله من جده فقروا ربنا لك
الحمد أخرجه أبو داود وأجيب بان قوله اذا قال الامام الخ لا ينفى قول المؤتم مع الله من جده وانما
يدل على انه يقول المؤتم ربنا لك الحمد عقب قول الامام سمع الله من جده والواقع هو ذلك لان
الامام يقول سمع الله من جده في حال اتقائه والمأموم يقول القصيد في حال اعتداله واستفد
الجمع بينهما من الحديث الاول قلت لكن أخرجه أبو داود عن الشعبي لا يقول المؤتم خلف الامام
سمع الله من جده ولكن يقول ربنا لك الحمد ولكنه موقوف على الشعبي فلا تقوم به حجة وقد
ادعى الطحاوي وابن حبان البر الاجماع على كون المنفرد بجميع منهما وذهب آخر الى انه يجمع
بينهما الامام والمنفرد ويحمد المؤتم واجبة جمع الامام بينهما لاتحاد حكم الامام والمنفرد (وعن
أبي سعيد الخدري قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا رفع رأسه من الركوع قال
اللهم ربنا لك الحمد) كذا في نسخ بلوغ المرام وراجعنا لمما قلنا في رواية أبي سعيد لفظ
اللهم ووجدناه في رواية ابن عباس رضي الله عنهما (ملء) نصب الهمزة على المصدرية
ويجوز رفعه على خبرية المبتدأ المحذوف (السماوات والارض) وفي سنن أبي داود وغيره وممل
الارض وهي في رواية ابن عباس عندهم في هذه الرواية كلها ليست لفظ أبي سعيد لعدم وجود
اللهم في أوله ولا لفظ ابن عباس لوجوده في الارض فيها (وملء ما شئت من شيء بعد) يضم الدال
على البناء للقطع عن الاضافة وتية المضاف اليه (أهل) ينصبه على النداء أو رفعه أي أنت أهل
(الثناء والحمد) أحق ما قال العبد بالرفع خبر مبتدأ محذوف وما مصدرية تقديره هذا أي قوله

وربنا لك الحمد أحق قول العبد وانما لم يجعل لامانع لما أعطيت خبراً أو أحق مستداً لأنه محذوف
 في بعض الروايات فجعلناه بجملة استثنائية أذ حذف (وكلنا لك عبد) ثم استأنف فقال (اللهم
 لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجدم منك الجدر وامسك) الحديث دليل
 على مشروعية هذا الذي ذكر في هذا الركن لكل مصل وقد جعل الحمد كالاجسام وجعله سادماً
 ذكر من الظروف مبالغته في كثرة الحمد وزادها مبالغته بذكر ما يشاؤه تعالى عما لا يعلمه العبد والثناء
 الوصف بالجميل والمدح والمجد العظيمة ونهاية الشرف والحمد يرفع الجيم معناه الحفظ أي لا ينفع ذا
 الخط من عقوبتك حفظه بل ينفعه العمل الصالح وروى بكسر الجيم أي لا ينفعه جوده واجتهاده
 وقد ضعف رواية الكسري (وعن ابن عباس) رضى الله عنهما (قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم أمرت أن أجد على سبعة أعظم على الجبهة وأشار بيده إلى أنفه واليدين
 والركبتين وأطراف القدمين متفق عليه) وفي رواية أخرى أي أياها الأمانة وفي رواية أخرى أمر النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم والثلاث الروايات للبخاري وقوله أشار بيده إلى أنفه تفسره رواية
 للنسائي قال ابن طائوس ووضع يده على جبهته وأمر هاعلى أنفه وقال هذا واحد قال القرطبي هذا
 يدل على أن الجبهة الأصل في السجود والآن تتبع لها قال ابن دقيق العبد معناه أنه جعلهما
 كأنهما عضو واحد واللكات الأعضاء ثمانية والمراد من اليدين الكفان وقد وقع لفظهما
 في رواية تآخي قريش والمراد من قوله وأطراف القدمين أن يجعل قدميه قائمتين على بطون
 أصابعهما وعقباهما مرتفعتان فيستقبل بظهور قدميه القبلة وقد ورد هذا في حديث أبي جبر
 في صفة السجود قيل ويندب ضم أصابع اليدين لأنهما وانقرحت انقرحت رؤس بعضها عن
 القبلة ولما يأتي في حديث وائل وإذا سجد ضم أصابعه وأما أصابع الرجلين فقد تقدم في حديث
 أبي جبر الساعدي في باب صفة الصلاة بلفظ واستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة هذا
 والحديث دليل على وجوب السجود على ما ذكرناه صلى الله عليه وآله وسلم ذكره بلفظ الأخبار
 عن أمر الله أوله ولائته والامر لا يرد إلا بخصوصية أفعال وهي تقيد الوجوب وقد اختلف في
 ذلك فاحد قول الشافعي أنه للوجوب لهذا الحديث وذهب أبو حنيفة رحمه الله تعالى إلى أنه يجوز
 السجود على الأنف فقط مستدلاً بقوله وأشار بيده إلى أنفه قال المصنف في فتح الباري وقد احتج
 لابي حنيفة بهذا في السجود على الأنف قال ابن دقيق العبد والحق أن مثل هذا لا يعارض
 التصريح بالجبهة وإن أمكن أن يعتقد أنهما كعضو واحد فذلك في التسمية والعبارة لا في الحكم
 الذي دل عليه انتهى واعلم أنه وقع هنا في الشرح أنه ذهب أبو حنيفة وأحد قول الشافعي والفقهاء
 إلى أن الواجب الجبهة فقط لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث المسي وتكن جبهتك فكان
 قريش على حل الأمر الذي فيه ذكر الأنف هنا على غير الوجوب وأجيب عنه بأن هذا لا يتم إلا بعد
 معرفة تقدم هذا على حديث المسي ليكون قريش على حل الأمر على التنبه وأما لو فرض تأخره
 لكان في هذا زيادة شرع ويمكن أن تأخر شرعيته ومع جهل التاريخ خرج العمل بالموجب
 لزيادة الاحتياط قاله الشارح وفيه وهم والذي في البصر الزخاوات يقول أبو حنيفة اسم السجدة
 عليه اجزأه لأنهما عضو واحد انتهى ثم ظاهر الحديث وجوب السجود على العضو جميعه ولا
 يكفي بعض ذلك والجبهة يوضع منها على الأرض ما يمكنه بدليل وتمكن جبهته وظاهره أنه لا يجب

كشفت شي من هذه الاعضاء لان سمي السجود عليها يصدق بوضعها دون كشفها واخلاف ان
كشف الركبتيين غير واجب لا يخالف من كشف العورة واختلف في الجهة فقليل يجب كشفها
لما أخرجه أبو داود في المراسيل ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يسجد الى جنبه
وقد اعتم على جبهته فحسره من جبهته الا انه قد علق البخاري عن الحسن قال كان أصحاب رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يسجدون وأيديهم في شاربهم ويسجد ال رجل منهم على عمامته ووصله
البيهقي وقال هذا أصح ما في السجود موقوف على العمامة وقد رويت أحاديث انه صلى الله عليه
وآله وسلم كان يسجد على كور عمامته من حديث ابن عباس أخرجه أبو نعيم في الحلية وفي اسناده
ضعف ومن حديث ابن أبي أوفى أخرجه الطبراني في الأوسط وفيه ضعيف ومن حديث جابر عند
ابن عدى وفيه متروك ومن حديث أنس عند ابن أبي حاتم في العلل وفيه ضعيف وذكروا هذه
الاحاديث البيهقي ثم قال أحاديث كان يسجد على كور عمامته لا يثبت فيها شيء يعني مرفوعا
والاحاديث من الجاهليين غيرنا هذه على الايجاب وقوله يسجد على جبهته يصدق على الامرين وان
كان مع عدم الحائل اظهر فالاصل جواز الامرين وأما حديث خباب شكوا الى رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم حر الرضاه في جباهنا وكفنا فلم يشكنا الحديث فلا دلالة فيه على كشف هذه
الاعضاء ولا عدمه وفي حديث أنس عند مسلم انه كان أحدهم يسطو بمن شدة الحر ثم يسجد
عليه ولعل هذا مما لا خلاف فيه انما الخلاف في السجود على سجوده فهو محل النزاع وحديث
أنس محتمل (وعن ابن جينة) هو عبد الله بن مالك بن جينة بضم الباء وفتح الحاء هو اسم لام
عبد الله وامم أبيه مالك بن القشيب بكسر القاف وسكون الشين الأزدي مات عبد الله في ولاية
معاوية بين سنة أربع وخمسين وثمان وخمسين (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا صلى
فخرج بين يديه) بفتح الفاء وتشديد الراء أخرجه ميمون بن عبد الله بن جينة في كل يدعي الجنب الذي
يليه (حتى يدوي باض ابطيه متفق عليه) الحديث دليل على فعل هذه الهيئة في الصلاة
قبيل والحكمة في ذلك ان يظهر كل عضو بنفسه و يتميز حتى يكون الانسان الواحد في سجوده
كأنه عدد ومقتضى هذا ان يستقل كل عضو بنفسه ولا يعتمد بعض الاعضاء على بعض
وقد ورد هذا المعنى صريحا فيما أخرجه الطبراني وغيره من حديث ابن عمر باسناد ضعيف انه قال
لا تقترش اقتراس السبع واعتمد على راحتك وابد ضبعيك فاذا فعلت ذلك سجد كل عضو
منك وعند مسلم من حديث مجموعة كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحافي بيده فلما ان بهيمة
أرادت ان تمر مرت وظاهر الحديث الاول وهذا مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتوني
أصلي يقتضي الوجوب ولكنه قد أخرج أبو داود ومن حديث أبي هريرة ما يدل ان ذلك غير واجب
بلفظ شكوا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مشقة السجود عليهم اذا قروا فقال
استعينوا بالركب وترجمه الى الرخصة في تركه التفرج قال ابن جملان أحذروا انه وذلك ان يضع
مرقبته على ركبته اذا طال السجود ولادلالة في الحديث على انه لم يكن على ابطيه الشعر كما قيل
لانه يمكن ان المراد يرى أطراف ابطيه لا باطنهما حيث الشعر وان صح ان هذا من خواصه فلا
اشكال (وعن البراء) بفتح الباء والمدقوقيل أو مقصورة هو أبو عارة في الاشهر (ابن عازب)
ابن الحرث الاوسي أول مشهدهم له الخندق نزل الكوفة واقعه الرى سنة ٢٤ في قول وشهد

مع على الجبل وصفين والنهر وان مات بالكوفة أيام مصعب بن الزبير (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أصبحت فضع كفيك وارفع مرفقك رواه مسلم) الحديث دليل على وجوب هذه الهيئة للأمر بهما وجهه العلماء على الاستصحاب وهذا في حق الرجل لا المرأة فانها تتخالفه في ذلك لما أخرجه أبو داود في مرفعه عن يزيد بن حبيب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر على أمر اثنين بصليان فقال إذا سجدت فضع بعض القدم إلى الأرض فإن المرأة في ذلك ليست كالرجل قال البيهقي وهذا المرسل أحسن من موصولين فيه ثم ذكرهما في سنته وضعهما ومن السنة تضييع الأصابع في الركوع لما رواه أبو داود ومن حديث أبي حميد الساعدي أنه كان صلى الله عليه وآله وسلم يسجد يديه على ركبتيه كلقابض عليهما ويخرج بين أصابعه ومن السنة في الركوع أن يوتر يديه فيصافي عن جنبه كما في حديث أبي حميد عن أبي داود بهذا اللفظ رواه ابن خزيمة بلفظ وفي يديه عن جنبه وذكر المصنف حديث ابن جنيته هذا الذي ذكره في بلوغ المرام في التخصيص أيضا دليلا على التفرع في الركوع وهو صحيح فإنه قال إذا صلى فخرج بين يديه حتى يبدو بياض أطبعه فإنه يصدق على حالة الركوع والسجود (وعن وائل بن حجر) رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا ركع فخرج بين أصابعه) أي أصابع يديه (وإذا سجد ضم أصابعه رواه أحمد) قال أهل العلم الحكمة في ضمه أصابعه عند سجوده لتكون متوجهة إلى سمت القبلة (وعن عائشة قالت رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي مترباعا رواه النسائي وصححه ابن خزيمة) وروى البيهقي من حديث عبد الله بن الزبير عن أبيه رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعو أي يصلي هكذا ووضع يديه على ركبتيه وهو متربع جالس رواه البيهقي عن حماد بن أبي أسباط مترباعا على فراشه وعلقه البخاري قال العلماء وصفة التربع أن يجعل باطن قدمه اليمنى تحت الفخذ اليسرى وباطن اليسرى تحت اليمنى مطمئنا وكفيه على ركبتيه مفرقا ناملا كالراكع والحديث دليل على كيفية قعود العليل إذا صلى من قعود إذا الحديث وارد في ذلك وهو في صفة صلاته صلى الله عليه وآله وسلم لما سقط عن فرسه فانفتحت قدمه فصلى مترباعا (وعن ابن عباس) رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول بين السجدةين اللهم اغفر لي وارحمني واهدني وعافني وارزقني رواه الأربعة إلا النسائي واللفظ لأبي داود وصححه الحاكم) واقتض الترمذي واجبرني بل وارحمني ولم يقل وعافني وجمع ابن ماجه في لفظ روايته بين ارحمني واجبرني ولم يقل اهدني ولا عافني وجمع الحاكم بينهما إلا أنه لم يقل وعافني والحديث دليل على شرعية الدعاء في القعود بين السجدةين وظاهر أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقوله جهرا (وعن مالك بن الحويرث) رضي الله عنه (أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي فإذا كان في وتر من صلاته لم ينض حتى يستوي قاعدار رواه البخاري) وفي لفظه فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية جلس واعتمد على الأرض ثم قام وأخرج أبو داود من حديث أبي حميد في صفة صلاته صلى الله عليه وآله وسلم وفيه ثم أهوى ساجدا ثم ثنى رجله وقعد حتى يرجع كل عضو في موضعه ثم نهض وقد ذكرت هذه القعدة في بعض الفاظ رواية حديث المسني صلاته والحديث دليل على شرعية هذه القعدة بعد السجدة الثانية من الركعة الأولى والركعة الثالثة ثم نهض لاداء الركعة الثانية والأربعة وتسهي جلسة الاستراحة وقد ذهب إلى القول

بشر عيها الشافعي في أحد قوليه وهو غير المشهور عنه والمشهور عنه وهو رأي الحنفية ومالك
 وأحمد وأصحق أنه لا يشترع القعود هذا مستدلين بحديث واقل بن حجر في صفة صلاته صلى الله
 عليه وآله وسلم بلفظ وكان إذا رفع رأسه من السجدة استوى قائما أخرجه البراء في مسنده
 إلا أنه ضعفه النووي ولم يرواه ابن المنذر من حديث النعمان بن أبي عياش أدركت غير واحد من
 أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكان إذا رفع رأسه من السجدة في أول كل ركعة وفي الثالثة
 قام كما هو لم يجلس ويحجب عن الكل أنه لا منافاة أذن فعلها فلا يناسه ومن تركها فكذلك
 وإن كان ذلك كرها في حديث المسي يشعر بوجودها لكن لم يقل به أحد فيما أعلم والله أعلم (وعن
 أنس) رضى الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قمت شهرا بعد الركوع يدعو على
 أحياء من أحياء العرب ثم تركه) ووردت عيبتهم أنهم رمل وعصية وبسوليمان (متفق عليه)
 لفظه في البخاري مطولا عن عاصم الاحول قال سألت أنس بن مالك عن القنوت فقال قد كان
 القنوت قلت قبل الركوع أو بعده قال قبله قلت فإن فلانا أخبرني عنك قلت بعد الركوع قال
 كذب إنما قلت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد الركوع شهرا أو أنه كان يبعث قوما يقال لهم
 القراء ثم هاسبعين رجلا إلى قوم من المشركين دون أولئك وكان بينهم وبين رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم عهد ففقدوا وقتلوا القراء فنقنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهرا يدعو
 عليهم (ولاحد والدارقطني) والحاكم وصححه جمع من الحفاظ (نحوه) أي من حديث
 أنس (من وجه آخر) وفي الإرشاد لابن كثير أن هذا الحديث يرويه أبو جعفر الرازي وقد اختلف
 فيه أئمة الجرح والتعديل وهو في نفسه صدوق إلا أنه نسي الحفظ وله أوام كثيرة انتهى ومع سوء
 حفظه تخدع به عمل مخالفته سائر الثقات (وزاد فاما في الصبح فلم يزل يفت حتى فارق الدنيا)
 فقوله في الحديث الأول ثم تركه أي فيما عدا القبر ويدل على أنه أراد قوله فلم يزل يفت هذا
 والأحاديث عن أنس في القنوت قد اضطربت وتعارضت في صلاة القنوت وقبيلها في الهدى
 النبوي فقال أحاديث أنس كلها صحاح يصدق بعضها وبعضا ولا تناقض فيها والقنوت الذي ذكره
 قبل الركوع غير الذي ذكره بعده والذي وقته غير الذي أطلقه فالذي ذكره قبل الركوع هو إطالة
 القيام للقراءة الذي قال فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أفضل الصلاة طول القيام والذي ذكره
 بعده هو إطالة القيام للدعاء فله شهر يدعو على قوم ويدعو لقوم ثم استقر تطويل هذا الركن للدعاء
 والثناء إلى أن فارق الدنيا كما دل عليه حديث أن أنسا كان إذا رفع رأسه من الركوع انتصب قائما
 حتى يقول القائل قد نسي وأخبرهم أن هذه صفة صلاته صلى الله عليه وآله وسلم أخرجه عنه
 في الصحيحين فهذا هو القنوت الذي قال فيه أنس أنه ما زال صلى الله عليه وآله وسلم عليه حتى
 فارق الدنيا والذي تركه هو الدعاء على أقوام من العرب وكان بعد الركوع فإذ أنس بالقنوت قبل
 الركوع ويعدده النبي أخبر أنه ما زال عليه هو إطالة القيام في هذين المجلدين بقراءة القرآن والدعاء
 هذا مضمون كلامه ولا يخفى أنه لا يوافق قوله فاما في الصبح فلم يزل يفت حتى فارق الدنيا فإنه دل
 على أن ذلك خاص بالقبر وإطالة القيام بعد الركوع عام للصلاة كلها وأما حديث أبي هريرة
 الذي أخرجه الحاكم وصححه بأنه كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا رفع رأسه من
 الركوع من صلاة الصبح في الركعة الثانية يرفع يديه فيدعو بهذا الدعاء اللهم اهدني فيمن هديت

الى آخره فضيه عبد الله بن سعيد المقبري ولا تقوم به حجة وقد ذهب الى ان الدعاء عقب آخر ركوع
 من الفجر سنة جماعة من السلف والخلق ومن الخلف الشافعي (وعنه) أي عن أنس رضي الله
 عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يفتن الا اذا دعا القوم أو دعا على قوم صحبه ابن
 خزيمة) امداعاؤه لقوم فكان ثبت انه كان يدعو للمستضعفين من أهل مكة وأمداعاؤه على قوم فكان
 عرفته قريبا ومن هنا قال بعض العلماء من القنوت في التوازل فدعوه بما يناسب الحادثة وهذا
 قول حسن ناسيا بما فعله صلى الله عليه وآله وسلم في دعائه على أولئك الاحياء من العرب الا انه
 قد ثبت ان قدر نزل به صلى الله عليه وآله وسلم حوادث كحصار الخندق وغيره ولم يروا انه قنن فيه وله
 يقال الترك لبيان الحواز وقد ذهب أبو حنيفة وأبو يوسف الى انه منتهى عن القنوت في الفجر
 وكانهم استدلووا بقوله (وعن سعيد) كذا في نسخ البلوغ وهو سعد بن بيار (ابن طارق
 الاشجعي قال قلت لابي) وهو طارق بن أشيم ففتح الهمزة وفتح الياء فانه أجرح قال ابن عبد البر يعد
 في الكوفيين روى عنه ابنه أبو مالك سعد (باب انك قد صليت خلف رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي) أفكأوا يقتنون في الفجر فقال النائي بن محمد رواه
 الخمسة الأباؤ (وقد روى خلافه عن ذكره والجمع بينهما انه وقع القنوت لهم نازة وتركوه
 اخرى وجهه أبو حنيفة ومن معه من سابعه لهذا الحديث لانه اذا كان محذرا فهو يدعوه بالبدعة
 منهي عنها (وعن الحسن بن علي عليه السلام) هو أبو محمد بسطر رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم والذي النصف من شهر رمضان سنة ثلاث من الهجرة قال ابن عبد البر انه أصح ما قيل
 في ذلك قال وكان الحسن حليما رعا فاضلا ودعاه ورعه وفضله الى انه ترك الغيا والمكث رغبة فيما
 عند الله بابعوه بعدا يسهب في نحو من سبعة أشهر خليفة بالعراق وماوراءها من خراسان وفضائله
 لا تحصى ذكر السيد منها سطر اصالحا في الروضة التذكية توفي سنة ٥١ بالمدينة النبوية ودفن
 بالبقيع وقد اطال ابن عبد البر في الاستيعاب في عده لقضائه (قال علي بن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم كليات أقول لمن في قنوت الوتر) أي في دعائه وليس فيه بيان لمحله وزاد الحارثي
 المستدرک وقال علي بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في وترى اذا رفعت دأسي ولم يبق الا
 السجود ورواه ابن حبان في صحيحه ولفظه سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعو كذا
 في الهدى النبوي (اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي
 فيما أعطيت وقهي شر ما قضيت فانك تقضي ولا يقضى عليك انه لا يذل من واليت تباركت ربنا
 وتعاليت رواه الخمسة وزاد الطبراني والبيهقي) بعد قوله ولا يذل من واليت (ولا يعز من عاديت
 زاد النسائي من وجه آخر في آخره وصلى الله على سيدنا محمد الخ) الا انه قال المستف في تخرريج
 أحاديث الا كذا ذكر النووي ان هذه الزيادة غريبة لا تثبت لان فيها عبد الله بن علي لا يعرف وعلى
 القول بانه عبد الله بن علي بن الحسين بن علي فالسند منقطع لانه لم يسمع من عه الحسن ثم قال قتيبن
 ان هذا الحديث ليس من شرط الحسن لا تقطاعه أو جهالة رواه انه انتهى فكان عليه ان يقول
 لا تثبت هذه الزيادة قال الحديث دليل على مشروعية القنوت في صلاة الوتر وهو مجمع عليه في
 النصف الاخير من رمضان والشافعية يقولون انه يفتن بهذا الدعاء في صلاة الفجر ومستندهم
 في ذلك قوله (وليبقى عن ابن عباس رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

يعلمنا دعاءه في القنوت من صلاة الصبح وفي سنده ضعف قلت أجهلنا وذكره في تخريج
الأذكار من رواية البيهقي وقال اللهم اهدني الحديث المروي عن النبي من طرق أحدنا عن يزيد
ابن أبي هريرة سمعت ابن الحنفية وابن عباس يقولان كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
صلاة الصبح ووزر الليل بولاء الكلمات وفي أسناده مجهول وروى عن طريق أخرى وهي التي
ساق المصنف لفظها عن ابن جريج يلفظ يعلمنا دعاءه واجه في القنوت في صلاة الصبح وفيه

(١) وليس هو الآخر ج كما
قوله المصنف في التلخيص
قلت لأن عبد الرحمن بن
هرمز الآخر ج أبو داود المدني
مولد ربيعة بن الحرث ثقة
ثبت عالم كافي التقريب
له أبو النصر

عبد الرحمن بن هرمز ضعيف ولذا قال المصنف أخرجه البيهقي وفي سنده ضعف وعن
أبي هريرة رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا جمعا أحدكم فلا
يركك كما يركك البعير وليضع يده قبل ركبته أخرجه الثلاثة) هذا الحديث أخرجه أهل السنن
وعليه البخاري والترمذي والدارقطني قال البخاري محمد بن عبد الله بن الحسن لا يتابع عليه
وقال لأدري مع من أبي الزيادة لا وقال الترمذي غريب لا تعرف من حديث أبي الزيادة إلا من
هذا الوجه وقد أخرجه النسائي عن حديث أبي هريرة أيضا عنه صلى الله عليه وآله وسلم
ولم يذكر فيه وليضع يده قبل ركبته وقد أخرج ابن أبي داود عن حديث أبي هريرة أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم كان إذا اجتمع يديه قبل ركبته ومثلهما أخرجه الدراوردي عن حديث ابن
عمر وهو الشاهد الذي ينسب المصنف اليه وقد أخرج ابن خزيمة في صحيحه عن حديث مصعب
ابن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال كنا نضع اليدين قبل الركبتين فأمرنا بوضع الركبتين قبل
اليدين والحديث دليل على أنه يقدم المصلي يده قبل ركبته عند الانقطاع إلى السجود وظاهر
الحديث الوجوب لقوله لا يركك وهو مني ولا امر بقوله وليضع قبل ولم يقل أحد بوجوبه فبقيت
أنه مندوب وقد اختلف العلماء في ذلك فروى عن مالك والأوزاعي العمل بهذا الحديث حتى قال
الأوزاعي أدركنا الناس يضعون أيديهم قبل ركبتهم وقال ابن أبي داود هو قول أصحاب الحديث
وذهب الشافعية والحنفية إلى العمل بحدوث وائل وهو قوله (وهو) أي حديث أبي هريرة
هذا (أقوى في سنده من حديث وائل رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا اجتمع يديه قبل ركبته
قبل يديه أخرجه الأربعة فإن الأول) أي حديث أبي هريرة (شاهد من حديث ابن عمر رحمه
ابن خزيمة) تقدم ذكر الشاهد هذا (وذكره) أي الشاهد البخاري (معلقا موقفا)
فقال قال نافع كان ابن عمر يضع يده قبل ركبته وحديث وائل أخرجه أصحاب السنن الأربعة
وابن خزيمة وابن السكن في صحيحهم من طريق شريك عن عاصم بن كليب عن أبيه قال البخاري
والترمذي وابن أبي داود والبيهقي تفرد به شريك ولكن شاهد عن عاصم الأحول عن أنس قال
رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخط بالكبير حتى سقت ركبتيه يديه أخرجه
الدارقطني والحاكم والبيهقي وقال الحافظ أبو بكر طبراني في المعجم الكبير والعلامة الطبراني
والعلامة مجهول هذا وحديث وائل هو دليل الحنفية والشافعية وهو مروي عن ابن عمر أخرجه
عبد الرزاق وعمر ابن موهود أخرجه الطحاوي وقال به أحمد واسحق وجعاف عن العلم بظاهر
كلام المصنف جميع حديث أبي هريرة رضي الله عنه وهو خلاف مذهب امامه الشافعي وقال
التوروي لا يظهر ترجيح أحد المذهبين على الآخر ولكن أهل هذا المذهب يجمعون لحديث وائل
وقالوا في حديث أبي هريرة أنه مضطرب إذ قد روى عنه الأمر أن وحقق ابن القيم المسئلة وأطال

فيما وقال ان في حديث أبي هريرة قلبا من الراوى حيث قال وليضع يديه قبل ركبته وان أصله
وليضع ركبته قبل يديه قال ويدل عليه أول الحديث وهو قوله فلا يركب كما يركب البعير فان
المعروف من بركوك البعير هو تديم اليدين على الرجلين وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم الامر بمخالقة سائر الحيوانات في حيات الصلاة فنهى عن التفتات كالفتات الثعلب وعن
اقتراش كافتراش السبع واقعاء كاقعاء الكلب وتقر كقر الغراب ورفع الايدي كاذناب خيل شمس
أي حال السلام وقد تقدم ويجمعها قولنا

اذ نحن قننا في الصلاة قننا • نهينا عن الاتيان فيها بسة
بروك بعير والتفت كثعلب • وتقر غراب في معبود الفريضة
واقعاء كلب او كبسط ذراعه • واذناب خيل عند فعل القصة

وقد زدنا على المذكور في الشرح قولنا

وزدنا كدبيع الحار بعد • لعنق ونصوب لرأس بركة

هذا السابيع بالمال المحلة وروى بالمعجمة وهو تعصيف قال في النهاية وهو ان يطأ طي المصلي رأسه
حتى يكون أخفض من ظهره انتهى الا انه قال النووي حديث التدبيع ضعيف وقيل كان وضع
اليدين قبل الركبتين أول الامر ثم امر بوضع الركبتين قبل اليدين وحديث ابن خزيمة الذي
أخرجه عن سعد بن أبي وقاص وقد مناه قريبا يشعر بذلك وقول المصنف ان لحديث أبي هريرة
شاهدا يقوى به معارض بان الحديث وائل أيضا شاهد قد مناه وقال الحاكم انه على شرطهما
وغايته وان لم يتم كلام الحاكم فهو مثل شاهد حديث أبي هريرة والذي تفرد به شريك فقد اتفق
حديث وائل وحديث أبي هريرة في القوة على تصديق ابن القيم لحديث أبي هريرة عائده الى
حديث وائل وانما وقع فيه قلب ولا ينكر ذلك فقد وقع القلب في الفاظ الحديث وحاصل
البحث والتفحص ان كلام الاميرين يجوز كما يستفاد من شرح المتنق (وعن ابن عمران
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا قعد للشهادة وضع يده اليسرى على ركبة اليسرى
والعينية على العينية وعقد ثلاثا وخمين وأشار بأصبعه السبابة) قال العلماء اخصت السبابة
بالاشارة لتصلها بباطن القلب فحرم تركها سبب لحضوره (رواه مسلم وفي رواية وقضى أصابعه
كلها وأشار بالتي تلى الابهام) لفظ مسلم وأشار بأصبعه التي الخ ووضع اليدين على الركبتين بجمع
على استصحابه وعقد ثلاثا وخمين قال المصنف في التلخيص صورته ان يجعل الابهام مفتوحة
تحت المسجعة وقوله وقضى أصابعه كلها أي أصابع يده اليمنى قبضها على الراحة وأشار بالسبابة
وقوله التي تلى الابهام وصف كاشف لتصديق السبابة وفي رواية وائل بن حجر حلق بين الابهام
والوسطى أخرجه ابن ماجه فهذه ثلاث حيات جعل الابهام تحت المسجعة مفتوحة وسكت في
هذه عن بقية الاصابع هل تضم الى الراحة أو تبقى مفشورة على الركبة الثانية ضم الاصابع كلها
على الراحة والاشارة بالمسجعة الثالثة التخليق بين الابهام والوسطى ثم الاشارة بالسبابة ورد بلفظ
الاشارة كما هنا وكافي حديث ابن الزبير انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يشير بالسبابة ولا يحر كرها
أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن حبان في صحيحه وعنه ابن خزيمة والبيهقي من حديث وائل
انه صلى الله عليه وآله وسلم رفع أصبعه فقرأت به بحر كرها يدعو بها قال البيهقي يحتمل ان يكون مراده

بالتحريك الاشارة لا تكرر بحر يكها حتى لا يعارض حديث ابن الزبير وموضع الاشارة عند
 قوله لا اله الا الله لما رواه البيهقي من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونوى بالاشارة التوحيد
 والاخلاص فيه فيكون جامعاً في التوحيد بين القول والفعل والاعتقاد ولذا انتهى النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم عن الاشارة بالاصبعين وقال أحداً حلتين وآيتين يا صبيعه ثم الظاهر انه مخبر
 بين الهاتين ووجه الحكمة شغل كل عضو بعبادة ووردي اليد اليسرى عند الدأقطنى من حديث
 ابن عمر انه صلى الله عليه وآله وسلم ألقم كفه اليسرى بركبته وفسر الاقام بغطف الاصابع على
 الركبة وذهب الى هذا بعضهم ولا بهذه الرواية قال وكانت الحكمة فيه منع البدن العيب واعلم
 ان قوله في حديث ابن عمر وعقد ثلاثاً وخمسين اشارة الى طريقة معروفة قواطت عليها العرب
 في عقد الحساب وهي أنواع من الاحاد والعشرات والمئين والالوف أما الاحاد فلو واحد عقد
 الخمصر الى اقرب ما يليه من باطن الكف وللاثنتين عقد البنصر معها كذلك ولثلاثة عقد الوسط
 معها كذلك وللاربعة حل الخمصر وللخمسة حل البنصر معهما دون الوسطى وللسبعة عقد البنصر
 وحل جميع الامل والسبعة بسط الخمصر الى أصل الابهام مما يلي الكف وللثمانية بسط
 البنصر فوقها كذلك وللتسعة بسط الوسطى فوقها كذلك وأما العشرات فلها الابهام والسبابة
 والعشرة الاولى عقد رأس الابهام على طرف السبابة وللعشرين ادخال الابهام بين السبابة
 والوسطى وللثلاثين عقد رأس السبابة على رأس الابهام عكس العشرة وللاربعين تركيب
 الابهام على العقد الاوسط من السبابة وللخمسين عطف الابهام الى أصلها وللستين تركيب
 السبابة على ظهر الابهام عكس الاربعين وللسبعين القام رأس الابهام على العقد الاوسط من
 السبابة وورد طرف السبابة الى الابهام وللثمانين ود السبابة الى أصلها وبسط الابهام على جنب
 السبابة من ناحية الابهام وللتسعين عطف السبابة الى أصل الابهام ووضعها بالابهام وأما المئين
 فكان الاحاد الى تسعمائة في اليد اليسرى والالوف كالعشرات في اليمنى أيضاً (وعن عبد الله
 ابن مسعود) رضى الله عنه (قال التفت النبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اذا مضى
 أحذركم فليقل الصيات) جمع حبة ومعناه البقاء أو العزيمة أو السلامة من الآفات وأكل أنواع
 التعظيم (فه والصلاوات) قيل انهم أو ما هو أعم من القرض والنفل والعبادات كلها
 أو الدعوات كلها أو الرحمة وقيل الصيات العبادات القولية والصلاوات العبادات الفعلية
 (والطيبات) أى ما طاب من الكلام وحسن ان ينطق به على الله أو ذكر الله والأقوال الصالحة
 أو ما هو أعم من ذلك وطيبها تكونها كاملة خالصة من الشوائب والصيات مبتدأ خبرها لله
 والصلاوات والطيبات عطف عليه وخبرها محذوف وفيه تقادير أخر (السلام) أى السلام
 الذى يعرفه كل أحد (عليك أي النبي ورجة الله وبركاته) خصوصه صلى الله عليه وآله وسلم
 أو لا بالسلام عليه لعظم حقه عليهم وقدموه على التسليم على أنفسهم لذلك ثم اتبعوا السلام عليهم
 في قولهم (السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين) وقدر دانه يشمل كل عبد صالح في السماء
 والارض وفسر الصالح بانه القائم بحقوق الله وحقوق عباده ودرجته متقاوثة (أشهد ان لا اله
 الا الله) لا مستحق للعبادة بحق غير فهو قصر افراد لان المشركين كان يعبدونه ويشركون معه
 غيره (وأشهد ان محمداً عبده ورسوله) هكذا هو بلفظ عبده ورسوله في جميع روايات الامهات

الست ووهب ابن الاثير في جامع الاصول غساق حديث ابن مسعود وان محمد رسول الله ونسبه
الى الشيخين وغيرهما وبعه على وهمه صاحب تفسير الوصول ونسبه ما على الوهم الجلال في ضوء
النهار وزاد ان لفظ الجاري ولفظ الجاري كما قاله المصنف فتيبه (ثم ليخبر) وفي نسخة ليخبر
(من الدعاء) أعجبه اليه في دعاء ولفظ الجاري) قال الزبارة أصح حديث عندي في التشهد
حديث ابن مسعود يروي عنه من ينف وعشرين طريقا ولا يعلم روى عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم في التشهد ثبت منه ولا أصح اسنادا ولا أثبت رجالا ولا أشد تظافرا بكثير الاسانيد
والطرق وقال مسلم إنما أجمع الناس على تشهد ابن مسعود لأن أصحابه لا يخالف بعضهم بعضا
وغيره قد اختلف عنه أصحابه وقال محمد بن يحيى الذهلي هو أصح ما روى في التشهد وقد روى
حديثا التشهد أربعة وعشرون مصابيا بالفاظ مختلفة اختار لها فيه منها حديث ابن مسعود
والحديث فيه دلالة على وجوب التشهد لقوله فليقل وقد ذهب الى وجوبه أعظم من العلم
وقالت طائفة (١) انه غير واجب لعدم تعليم النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الاذعان التي يجب
عندهم أن وجبه أو عند من قال انه سنة وقد سمعت أرجح حديث ابن مسعود وقد اختاره الأكثر
فهو الاربع وقد جمع جماعة غير من أفاضل التشهد الواردة عن العصابة وزاد ابن أبي شيبة قوله
وحده لا شريك له في حديث ابن مسعود من رواية أبي بصير عن أبيه وسنده ضعيف لكن ثبت
هذه الزيادة من حديث أبي موسى عن مسلم وفي حديث عائشة الموقوف في الموطأ وفي حديث
ابن عمر عند الدارقطني الا انه بسند ضعيف وفي سنن أبي داود قال ابن عمر زدت فيه وحده لا شريك
له وظاهره انهم موقوف على ابن عمر وقوله ثم ليخبر من الدعاء أعجبه زادا وبدا وفي دعاءه ونحوه
النسائي من وجه آخر بلفظ فليقل وظاهره الوجوب أيضا لا مبر به والله يدعوا بما شاء من خبري الدنيا
والآخرة وقد ذهب الى وجوب الاستعاذة لا سيما طواس فانه أمر الله بالاعادة للاستعاذة لم
يتضمن الاربع الا في ذكرها وفي بعض الظاهرية وقال ابن جرير يجب أيضا في التشهد
الاول والظاهر مع القائل بالوجوب وذهب الخنفيون والحنفيون وطواس الى انه لا يدعوا في الصلاة
الاجابة وحديث القرآن وقال بعضهم لا يدعوا الاجابة ما كان ما تورا ويرد القولين قوله صلى الله عليه وآله
وسلم ثم ليخبر من الدعاء أعجبه وفي لفظ ما أحب وفي لفظ للجاري من التماسا من اهل الموطأ
لقد ادى ان يدعو بما أراد وقال ابن جرير لا يدعوا في الصلاة الا بآخرة وقد أخرج سعيد بن
منصور من حديث ابن مسعود فعلمنا اي التي صلى اقم عليه وآله وسلم التشهد في الصلاة ثم يقول
اذا فرغ أحدكم من التشهد فليقل اللهم اني أسألك من الخير كله ما علمت عنه وما لم أعلم وأعوذ بك
من الشر كله ما علمت منه وما لم أعلم اللهم اني أسألك من خير ما سأل الله عنه عبادك الصالحون
وأعوذ بك من شر ما استعاذ منه عبادك الصالحون ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة
وقنا عذاب النار ومن أدلة وجوب التشهد ما أفاده قوله (والنسائي) أي من حديث ابن
مسعود (وكذا تقول قبل ان يرض علينا التشهد) حذف المصنف تمامه السلام على الله
السلام على جبريل وميكائيل فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقولوا هكذا ولكن
قولوا الصبابة الى آخره ففي قوله ان يرض من علينا دليل الإيجاب الا انه أخرج النسائي هذا
الحديث عن طريق ابن عينة قال ابن عبد البر في الاستدكار تفرد ابن عينة بذلك وأخرى حسنة

(١) على عليه السلام
والثوري ومالك اه منه

الدارقطني والبيهقي وصححه (ولاحد) أي من حديث ابن مسعود وهو من أدلة الوجوب أيضا
 (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه التشهد وأمره ان يعلمه الناس) أخرجه أحمد عن أبي
 عبيدة عن عبد الله بن بلظ قال علم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التشهد وأمره ان يعلمه الناس
 التحيات لله وذو كره (ولمسلم عن ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلمنا التشهد
 التحيات المباركات الصلوات الطيبات الى آخره) تمامه السلام عليك أيها النبي ورحمة الله
 وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله
 هذا اللفظ مسلم وأبي داود ورواه الترمذي وصححه كذلك لكنه ذكر السلام منكروا ورواه ابن ماجه
 كسلم لكنه قال وأشهد ان محمدا عبده ورسوله ورواه الشافعي وأحمد بتكرار السلام أيضا قال فيه
 وان محمدا لم يذكر تشهد وفيه زيادة المباركات وحذف الواو من الصلوات ومن الطيبات وقد اختار
 الشافعي تشهد ابن عباس هذا قال المصنف انه قال الشافعي لما قيل له كيف صرت الى حديث ابن
 عباس في التشهد قال لما رأيته واسعا وسمعت عن ابن عباس صحبها كان عندي أجمع وأكثرا لفظا
 من غيره فأخذت به غير معتق لمن يأخذ بغيره مما صح (وعن فضالة) بفتح الفاء بـ ثم صحابه
 (ابن عبيد) بصيغة التصغير لعبد انصاري أو سبي أول مشاهدته أحد ثم شهد ما بعده ها بايع تحت
 الشجرة ثم انتقل الى الشام وسكن دمشق وتولى القضاء بها ومات بها وقيل غير ذلك رضى الله عنه
 (قال سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا يدعوه في صلاته لم يحمد الله ولم يصل على النبي
 فقال جعل هذا) أي بداعه قبل تقديم الامر بن ثم دعاه (فقال اذما صلى أحدكم فليبدأ بتحميد ربه)
 أي بتحميد ربه (والثناء عليه) هو عطف تفسيره ويحتمل ان يراد بالحمد نفسه وبالتناء ما هو
 أهم باى عبارة فيكون من عطف العام على الخاص (ثم يصل) هو خبر محذوف أي ثم هو
 عطف جله على جله فلذا لم يحزم (على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم يدعو بما شاء) من خبري
 الدنيا والآخرة (رواه أحمد والثلاثة وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم) الحديث دليل على
 وجوب ما ذكر من التعميد والثناء والصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم والدعاء بما شاء وهو
 موافق في المعنى لحديث ابن مسعود وغيره فان أحاديث التشهد تتفق في ما ذكر من الحمد والثناء
 وهي مبينة لما أجمله هذا وافي الكلام في الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم وهذا اذا ثبت ان
 هذا الدعاء الذي سمعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك الرجل كان في قاعدة التشهد
 والافليس في هذا الحديث دليل على انه كان ذلك حال قاعدة التشهد الا ان ذكر المصنف له هنا يدل
 على انه كان في قعود التشهد وكان يعرف ذلك من سياقه وفيه دليل على تقديم الوسائل بين يدي
 المسائل وهو نظير ما لا تعدوا اياك نستعين حيث قدم الوسيلة وهي العبادة على طلب الاستعانة
 (وعن أبي مسعود) الانصاري اسمه عقبة بن عامر بن ثعلبة انخر رجي البدرى شهد العقبة
 الثانية وهو صغير ولم يشهد بدرا وانما نزل به فنسب اليه سكن الكوفة ومات بها في خلافة علي
 عليه السلام (قال قال بشير بن سعد) هو أبو التعمان بشير بن سعد بن ثعلبة الانصاري انخر رجي
 والد التعمان بن بشير شهد العقبة وما بعدها (بارسول الله أمرنا الله ان نصلي عليك) يريد في
 قوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما (فكيف نصلي عليك فسكت) أي رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم وعند أحمد ومسلم زيادة حتى تخشعنا له لم يسأله (ثم قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل

محمد كما صليت على ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما بورك على ابراهيم في العالمين انك
 محمد مجيد) الجيد صيغة مبالغة فعيل بمعنى مقعول يستوى فيه المذكر والمؤنث أى انك محمود
 بمحمدك اللاتفة بعظمة شأنك وهو تعليل لطلب الصلاة أى لا تك محمود ومن محامدك افاضتك
 أنواع العنايات وزيادة البركات على نفسك الذى تقرب اليك بامتثال ما اهلكته من أداء الرسالة
 ويحتمل ان حميد بمعنى حامد أى انك حامد من يستحق ان يحمد ومحمد من أحق عبادك بمحمدك
 وقبول دعاء من يدعوه ولا كنه هذا أنسب بالمقام مجيد مبالغة ما جدد والمجد الشرف (والسلام
 كما علمت) بالبناء للمجهول وتشديد اللام وفيه رواية بالبناء للمعلوم وتخفيف اللام (رواه مسلم
 وزاد ابن خزيمة فكيف نصلى عليك اذا نحن صلينا عليك في صلاتنا) وهذه الزيادة أيضا رواها
 ابن حبان والدارقطني والحاكم وأخرجها أبو حاتم وابن خزيمة في صحيحهم ما وحديث الصلاة
 أخرجه الشيخان عن كعب بن عجرة عن أبى جيسد الساعدي وأخرجه البخاري عن أبى سعيد
 والنسائي عن طلحة والطبراني عن سهل بن سعد عن زيد بن خزيمة والحديث دليل على وجوب
 الصلاة عليه في الصلاة لظاهر الأمر أعني قولوا والى هذا ذهب جماعة من السلف والأئمة
 والشافعي وأما بقوله دليلهم الحديث مع زيادته الثابتة يقتضى أيضا وجوب الصلاة على الآل
 وهو قول أحمد بن حنبل ولا عذران قال بوجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم مستدلا
 بهذا الحديث دون القول بوجوبها على الآل اذا لم يوربه واحد دعوى النوى وغيره الاجماع
 على ان الصلاة على الآل مندوبة غير مسلمة بل نقول الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم لانهم
 ولا يكون العبد مثملا بها حتى يأتى بهذا اللفظ النبوي الذى فيه ذكر الآل لانه قال السائل كيف
 نصلى عليك فأجابته بالكيفية انها الصلاة عليه وعلى آله فمن لم يأت بالآل فاصلى عليه بالكيفية
 التى أمر بها فلا يكون مثملا للأمر فلا يكون صلياً عليه وكذلك بقية الحديث من قوله كما
 صليت الى آخره يجب اذ هو من الكيفية المأمور بها ومن فسر بين الفاظ هذه الكيفية بإيجاب
 بعضها ونسب بعضها فلا دليل له على ذلك ومن هنا تعلم ان حذف لفظ الآل من الصلاة كما يقع في
 كتب الحديث ليس على ما ينبغي وقد صرح عند أهل الحديث بلاريب كيفية الصلاة عليه صلى الله
 عليه وآله وسلم وهم رواها وكنهم حذفوها خطأ فقاموا كان في النولة الاموية من يكره
 ذكرهم ثم استقر عليه عمل الناس متابعه من الآخر الاول والا فلا وجه له وأما من هم الآل ففي
 ذلك أقوال الأصح انهم من حرمت عليهم الزكاة فانه بذلك فسرهم زيد بن الارقم والعمامي أعرف
 بمراده صلى الله عليه وآله وسلم فتفسيره قرينة على تعيين المعنى المراد من اللفظ المشترك وقد فسرهم
 بالآل على آل جعفر وآل عيسى وآل العباس فان قيل يحتمل أن يراد بقوله اذا نحن صلينا عليك في
 صلاتنا أى اذا نحن دعوناك في دعائنا فلا يدل على إيجاب الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم في
 الصلاة قلت الجواب من وجهين الاول المتبادر في لسان الصحابة من الصلاة في قوله صلاتنا
 الشرعية لا اللغوية والحقيقة العرفية مقدمة اذ ترددت بين المعنيين الثاني انه قد ثبت وجوب
 الدعاء في آخر التشهد كما عرفت من الأمر به والصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم قبل الدعاء
 واجبة لما عرفت من حديث فضالة وهذا يتم إيجاب الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم بعد
 التشهد قبل الدعاء الدال على وجوبه (وعن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم اذا تشهد أحدكم (مطلق في التشهد الاوسط والاخير وبأق تقييده بالاخير) فليستعذ بالله
 من أربع) بينها يقوله (اللهم اني أعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن قسنة الحيا
 والممات ومن قسنة المسيح الدجال متفق عليه) فيه دلالة على ثبوت عذاب القبر قال أهل اللغة
 القسنة الامتحان والاختبار وقد تطلق على القتل والاحراق والتهمة وغير ذلك والمراد من قسنة
 الحيا ما يعرض للانسان مدة حياته من الافتتان بالدنيا والشهوات والجهالات وعظمتها والعباد
 بالله أمر الخاتمة عند الموت وقيل هي الابتلاء مع عدم الصبر وقسنة الممات قبل المراد بها القسنة
 عند الموت وأضيفت اليه لقربها منه ويجوز أن يراد بها قسنة القبر وقيل أراد بها السؤال مع
 الحيرة وقد أخرج البخاري انكم تفتنون في قبوركم مثل أو قريل من قسنة الدجال ولا يكون هذا
 تكرير العذاب القبر لان عذاب القبر متفرع على ذلك والمسيح فتح الميم وتخفيف السين وفيه
 ضبط آخر وهذا الاصح ويطلق على الدجال وعلى عيسى لكن إذا أريد الدجال قيد سمع سمى
 المسيح لمصلحة الارض وقيل انه مسح العين وأما عيسى فقبل له المسيح لانه خرج من بطن أمه
 مسحاً بالدهن وقيل لان زكريا مسحوه وقيل لانه كان لا يسمع ذاعاهة الابرى وذكر صاحب
 القاسوس انه جمع في وجهه تسجيته بذلك خبير قولاً (وفي رواية لمسلم اذا فرغ أحدكم من التشهد
 الاخير) هذه الرواية قدمت اطلاق الرواية الاولى وأبانت ان الاستعاذة بالمأمور بها تكون
 بعد التشهد الاخير ويدل التعقيب بانفاء انها تكون قبل الدعاء المخبر فيه بملائه والحديث دليل
 على وجوب الاستعاذة عما ذكر وهو مذهب الظاهرة وقال ابن حزم منهم ويجب أيضاً في التشهد
 الاول علامته باطلاق اللفظ المتفق عليه وأمر طوم ابنه بإعادة الصلاة لما لم يستعذ بها فكانت
 يقول بالوجوب وبطلان صلاة من تركها والجمهور جلاؤه على النذب (وعن أبي بكر الصديق
 رضي الله عنه انه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علمني دعاء أدعوه به في صلاتي قال قل
 اللهم اني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً) يروى بالثلاثة وبالوحدة فيغير الداعي بين اللفظين ولا يجمع
 بينهما لأنه لم ير إلا أحدهما وقد اختلف في ضبطه وقال النووي في الاذكار كلاهما حسن فينبغي
 أن يجمع بينهما انتهى وهذا ليس بذالك (ولا يغفر الذنوب الا أنت) اقرار بالوحدة انية (فاغفر لي)
 استعجاب للمغفرة (مغفرة) نكرها للتعظيم أي مغفرة عظيمة وزادها تعظيماً بوصفها بقوله
 (من عندك) لان ما يكون من عنده تعالى لا يتخط بوصفه عبارة (وارحمني انك أنت الغفور
 الرحيم) توسل الى نيل مغفرة الله ورحمته بصفتي غفرانه ورحمته (متفق عليه) الحديث دليل
 على شرعية الدعاء في الصلاة على الاطلاق من غير تعيين محل له ومن محلاته بعد التشهد والصلاة
 عليه صلى الله عليه وآله وسلم والاستعاذة لقوله فليختر من الدعاء ما شاء والاقرار بظلمه نفسه
 اعتراف بأنه لا يحلو البشر عن ظلم نفسه بارتكاب ما نهى عنه او تقصيره عن أداء ما أمر به وفيه
 التوسل الى الله تعالى باسمائه عند طلب الحاجات واستدفاع المكروهات وأنه يأتي من صفاته
 في كل مقام بما يناسبه كلفظ الغفور الرحيم عند طلب المغفرة ونحوه وارزقا وأنت خير الرازقين
 عند طلب الرزق والقرآن والادعية النبوية معلومة بذلك وفي الحديث دليل على طلب التعليم من
 العالم سما في الدعوات المطالب فيها جوامع الكلم واعلم انه قد ورد في الدعاء بعد التشهد ألفاظ غير
 ما ذكرنا خرج النسائي عن جابر انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في صلاته بعد التشهد

أحسن الكلام كلام الله وأحسن الهدى هدى محمد وأخرج أبو داود عن ابن مسعود أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يعلمهم من الدعاء بعد التشهد اللهم ألف على الخير بين قلوبنا وأصلح ذات بيننا واهدنا سبل السلام ونفخنا من الطلقات إلى النور وحببنا القواش والفتن ما ظهر منها وما بطن وبارك لنا في أسماعنا وأبصارنا وقلوبنا وأزواجنا وذررياتنا وحببنا إليك التواب الرحيم واجعلنا شاكرين لنعمك مننين بها قابليها وأغنيها علينا أخرجه أبو داود وأخرج أبو داود أيضا عن بعض الصحابة أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال رجل كيف تقول في الصلاة قال أتشهد ثم أقول اللهم اني أسألك الجنة وأعوذ بك من النار ما لي لأحسن ذنتك ولا ذنته معاذ فقال صلى الله عليه وآله وسلم حول ذلك ذنتك أنا ومعاذ فضبه أنه يدعو الإنسان بأي لفظ شاء من مأثور وغيره الذنته كلام لا يفهم معناه ومعنى حولها نذرت أي حول الجنة والنار وأحوالهم ما أحدهما سؤال طلب والثاني سؤال استعاذة ذكره النووي في الأذكار (وعن وائل بن حجر رضي الله عنه قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورجة الله وبركاته وعن شمالة السلام عليكم ورجة الله وبركاته) في الأخيرة هنا ضرب عليها في نسخة العلامة الربيع رحمه الله التي قرأها على العلامة السخاوي فليد المصنف ولم أرها في نسخة صحيحة من سنن أبي داود وأخرج ابن ماجه في سننه زيادة وبركاته فيها والله أعلم قاله السدير رحمه الله قلت وليس هذا أيضا في النسخة المقررة على شيخ الاسلام زكريا الأنصاري وقد قرأها على المصنف رحمه الله (رواه أبو داود بإسناد) وفي نسخة بسند (صحيح) هذا الحديث أخرجه أبو داود من حديث علقمة بن وائل عن أبيه ونسبه المصنف في التلخيص إلى عبد الجبار بن وائل وقال لم يسمع من أبيه فأعله بالانقطاع وهنا قال صحيح وراجعنا سنن أبي داود فإياه رواه علقمة ابن وائل عن أبيه وقد صحح معاه علقمة عن أبيه فالحديث سالم من الانقطاع فصححه هنا هو الاولى وان خالف ما في التلخيص وحديث التسليمتين رواه خمسة عشر من الصحابة بإحاديث مختلفة فيها صحيح وحسن وضعيف ومترول وكذا بدون زيادة وبركاته الا في رواية وائل هذه ورواية عن ابن مسعود عند ابن ماجه وعند ابن حبان ومع نسخة استناد حديث وائل كما قال المصنف هنا يتعين قبول زيادته اذ هي زيادة عدل وعدم ذكرها في رواية غيره ليست رواية يعلمها وقال به السرخسي والامام والروائي في الخلية وقول ابن الصلاح انها لم تثبت قد تنجب منه المصنف وقال هي ثابتة عند ابن حبان في صحيحه وعند أبي داود وعند ابن ماجه قال المصنف الا انه قال ابن رسلان في شرح السنن لم يجد هذا في ابن ماجه قلت راجعنا ابن ماجه من نسخة صحيحة مقررة فوجدنا فيها ما لفظه باب التسليم حديثا محمد بن عبد الله بن غير حدثنا عمر بن عبيد عن أبي اسحق عن أبي الاحوص عن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يسلم عن يمينه وعن شمالة حتى يرى بياض خده السلام عليكم ورجة الله وبركاته انتهى بلفظه وفي تلخيص الافكار وغيره الأذكار للمصنف لما ذكر النووي ان زيادته وبركاته رواية فردة ساق المصنف طرعا عدة زيادة وبركاته ثم قال هذه عدة طرق ثبت بها وبركاته بخلاف ما يوهمه كلام الشيخ انها رواية فردة انتهى وحيث ثبت ان التسليمتين من فعله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة وقد ثبت قوله صلوا كما رأيتموني أصلي وثبت حديث تعريها التكبير وتحليلها السلام أخرجه

أصحاب السنن بإسناد صحيح فيجب التسليم بذلك وقد ذهب إلى القول بوجوبه الشافعية وقال
 النووي أنه قول جمهور العلما من الأصحاب والتابعين ومن بعدهم وذهب الحنفية وآخرون إلى
 أنه سنة مستدلن على ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث ابن عمر إذا رفع الإمام رأسه من
 السجدة وقعد ثم أحدث قبل التسليم فقد تمت صلاته فدل على أن التسليم ليس بركن واجب
 والألوجب إعادة ولحديث المسي صلاته فانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره بالسلام وأوجب
 عنه بأن حديث ابن عمر ضعيف باتفاق الحفاظ فانه أخرجه الترمذي وقال هذا حديث أسنده
 ليس بذلك القوي وقد اضطربوا في أسنده وحديث المسي صلاته لا ينافي الوجوب فان هذه زيادة
 وهي مقبولة والاستدلال بقوله تعالى اركعوا واسجدوا على عدم وجوب السلام استدلال غير تام
 لان الآية مجملة بين المطلوب منها فله صلى الله عليه وآله وسلم ولو عمل بها وحدها لم واجب القراءة
 ولا غيرها ودل الحديث على وجوب التسليم على اليمين واليسار واليه ذهب جماعة وذهب الشافعي
 إلى أن الواجب تسليمة واحدة والثانية مسنونة وحكي النووي الإجماع عليه ولعل حجة الشافعي
 حديث عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا أوتر بتسع ركعات لم يقعد إلا في الثامنة فحمد
 الله ويذكر ويدعو ثم ينهض ولا يسلم ثم يصلي التاسعة فيجلس ويذكر الله ويدعو ثم يسلم تسليمة
 أخرجه ابن حبان وأحمد والنسائي وفي رواية لاحد في هذه القصة ثم يسلم تسليمة واحدة والسلام
 عليكم يرفع بها صوته حتى يوقظنا وإسناده على شرط مسلم وأوجبنا له لا يعارض حديث الزيادة كما
 عرفت من قبول الزيادة إذا كانت من عدل وعند مالك أن المسنون تسليمة واحدة وقد بين ابن
 عبد البر ضعف أدلة هذا القول من الأحاديث واستدل المالكية على كفاية التسليمة الواحدة
 بعمل أهل المدينة وهو عمل نوارثه كبار عن كبار وأوجب عنه بأنه قد تقرر في الأصول أن عملهم
 ليس بحجة وقوله عن عيينه وعن شمالة أي مخرجا إلى الجهتين بحيث يرى يياض خضده كما ورد في
 رواية سعد أبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سلم عن عيينه وشمالة حتى كفى أنظر إلى ضمعة
 خذه وفي لفظ حتى أرى يياض خذه أخرجه مسلم والنسائي (وعن المغيرة بن شعبه رضى الله
 عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في دبر) قال في القاموس الدبر يضم للدال
 وبضمين نقيض القبل ومن كل شيء عقبه ومؤخره قال في الدبر محرركة الدال والباء المقع الصلاة
 في آخر وقتها وتسكن الباء لا يقال بضمين فانه من لحن المحدثين (كل صلاة مكتوبة لا اله الا الله
 وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما
 منعت) ووقع عند عبد بن حيد بعده ولا راد لما قضيت (ولا ينفع ذا الجحيم من الجحيم متفق عليه)
 زاد الطبراني من طريق أخرى عن المغيرة بعد قوله الملك وله الحمد يحيى ويميت بيده الخيرو رواه
 مؤثقون وثبت مثله عند الزائر من حديث عبد الرحمن بن عوف بسند صحيح لكنه في القول إذا
 أصبح وأمسى ومعنى لا مانع لما أعطيت أنه من قضيت له بقضاء من رزق أو غيره لا يمنع أحد عنه
 ومعنى لا معطي لما منعت أنه من قضيت له الحرمان فلا معطي له والجحد بنع الجسيم كاسلف قال
 الجازي معناه العنا والمراد لا يتسعه ولا ينحصره حفظه في الدنيا بالمال والولد والعظمة والسلطان
 وإنما ينحصر فضلك ورحمتك والحديث دليل على أن استحباب هذا الدعاء عقب الصلوات لما اشتمل
 عليه من توحيد الله ونسبة الأمر كله إليه والمنع والاعطاء وتحمم القدرة (وعن سعد بن أبي
 وقاص أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول بعد دبر الصلاة اللهم اني أعوذ بك) أي

القصبى اليك (من الجمل) يضم الياموسكون الخا موفيه لغات (وأعوذ بك من الجبن) برثة الجمل
 (وأعوذ بك من أن أزد إلى أزدل العمر وأعوذ بك من فتنة الدنيا وأعوذ بك من عذاب القبر رواء
 البخارى) دبر الصلاة هنا وفي الأول يحتمل أنه قبل الخروج منها لأن دبر الحيوان منه وعليه بعض
 أئمة الحديث ويحتمل أنه بعدها وهو الأقرب والمراد بالصلاة عند الإطلاق المفروضة والتعوذ من
 الجمل قد كثرت في الأحاديث قليل والمقصود منه منع ما يجب بذله من المال شرعا وعادة والجن هو
 المهابة للشياخ والتأخر عن فعلها يقال منه جبان كسحاب لمن قام به والمتعوذ منه هو التأخر عن
 الأقدام بالنفس إلى الجهاد الواجب والتأخر عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبذلك
 والمراد من أزدل إلى العمر هو بلوغ الهرم والخرف حتى يعود كهيئته الأولى في أوان الطفولية
 ضعف البنية ضعف العقل قليل الفهم وأما فتنة الدنيا فهو الاقتتان بشهواتها وزخارفها حتى
 يلبسه عن القيام بالأوجب الذي خلق له العبد وهو عبادته وخالقه وهو المراد من قوله تعالى إنما
 أموالكم وأولادكم فتنة وتقدم الكلام على عذاب القبر ﴿ وعن ثوبان رضي الله عنه قال
 كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا انصرف من صلاته (أي سلم منها) استغفر الله ثلاثا
 وفي الأذكار للتووي قبل للدوراني وهو أحد رواة هذا الحديث كيف الاستغفار قال يقول
 استغفر الله استغفر الله (وقال اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام
 رواء مسلم) والاستغفار إشارة إلى أن العبد لا يقوم بحق عبادة مولاه لما يمرض له من الوسواس
 والخواطر فشرعه الاستغفار تذكرا لذلك وشرعه أن يصفربه بالسلام كما وصف به نفسه
 والمراد والسلامة من كل نقص وآفة مصدر وصفه بمبالغة ومنك السلام أي منك طلب
 السلامة من شرور الدنيا والآخرة والمراد بقوله ذا الجلال والإكرام أي ذوالغنى المطلق
 والفضل التام وقبل الذي عنده الجلال والإكرام لعباده المخلصين وهو من عظماء صفاته تعالى وإذا
 قال صلى الله عليه وآله وسلم ألتلوا يا ذا الجلال والإكرام ومر رجل يصلي وهو يقول يا ذا الجلال
 والإكرام قال قد استجيب لك ﴿ (وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم قال من سبغ الله بر كل صلاة ثلاثا وثلاثين) يقول سبحان الله (وسجد لله ثلاثا وثلاثين)
 يقول الحمد لله (وكبر الله ثلاثا وثلاثين) يقول الله أكبر (فذلك تسع وتسعون) عدد أسماء
 الله الحسنى (وقال تمام المائة لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك له الحمد وهو على كل شيء
 قدير غنرت خطاياهم ولو كانت مثل زبد البحر) هو ما يملأ عليه عند اضطرابه (رواه مسلم وفي رواية
 أخرى) أي سلم عن أبي هريرة (أن التكبير أربع وثلاثون) وبه تتم المائة فينبغي العمل بهذا تارة
 وبالتلليل أخرى ليكون قد عمل بالروايتين وأما الجمع بينهما كما قال الشارح وسبقه غيره فليس بوجه
 لأنه لم يرد الجمع بينهما ولا يخرج العبد عن المائة هذا وللعديث سبب وهو أن فقرا الهيا برين
 أنوار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا يا رسول الله قد ذهب أهل الدفون الدرجات العلى والنعم
 المقيم فقال وما ذلك قالوا يصلون كأنهم يصومون كما يصومون ويتصدقون كما تصدقون ويعتقون ولا
 نعتي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفلا أعلمكم شيئا تذكرون به من سبقكم وتسبقون
 به من بعدكم ولا يكون أحد أفضل منكم إلا من صنع مثل ما صنعت قالوا بلى قال تسبحون الله
 الحديث وكيفية التسبيح وأخويه كما ذكرناه وقيل يقول سبحان الله والحمد لله والله أكبر ثلاثا
 وثلاثين وقد ورد في البخارى من حديث أبي هريرة أيضا تسبحون عشرا وتحمدون عشرا
 وتكبرون عشرا وفي رواية أخرى تسبحون خمسا وعشر بن تسبيحه ومثلها تحمدا ومثلها تكبيرا

ومثلها لا اله الا الله وحده الخ فتمت مائة وأخرج أبو داود ومن حديث يزيد بن أرقم كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول دبر كل صلاة اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أنك أنت الرب وحده لا شريك لك اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أن محمدا عبدك ورسولك اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أن العباد كلهم أخوة اللهم ربنا ورب كل شيء اجعلني مخلصا لك وأهلي في كل ساعة من الدنيا والآخرة إذا الجلال والاكرام اسمع واستجب الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله نور السموات والارض الله أكبر لا اله الا الله وحسبي الله ونعم الوكيل الله أكبر لا اله الا الله وأخرج أبو داود ومن حديث علي عليه السلام كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سلم من الصلاة قال اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أعلمت وما أسررت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا اله الا أنت وأخرج أبو داود والنسائي من حديث عقبة بن عامر أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أقرأ بالعوذات دبر كل صلاة وأخرج مسلم من حديث البراء أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول بعد الصلاة رب قني عذابك يوم تبعث عبادك وورد بعد صلاة المغرب وبعد صلاة الفجر بخصوصهما قول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير عشر مرات أخرجه أحمد وهو زيادة على ما ذكر في غيره ما أخرجه الترمذي عن أبي ذر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من قال في دبر صلاة الفجر وهو ثمان رجله قبل أن يتكلم لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير عشر مرات كتب الله له عشر حسنات ومحاه عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات وكان يومه ذلك في حوز من كل مكروه وحسن من الشيطان ولم ينسج لذنب يندركه في ذلك اليوم الا الشريك بالله عز وجل قال الترمذي غريب حسن صحيح وأخرجه النسائي من حديث معاذ وزاد فيه بيده الخير وزاد فيه أيضا وكان له بكل واحدة قالها اعتق رقبة وأخرج الترمذي والنسائي من حديث عمارة بن شبيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قال لا اله الا الله الى قوله قدير عشر مرات على اثر المغرب بعث الله له ملائكة يحفظونه من الشيطان الرجيم حتى يصبح وكتب له بها عشر حسنات ومحى عنه عشر سيئات موبقات وكانت تعدل عشر رقيات مؤمنات قال الترمذي حسن لا نعرفه الا من حديث رشدين بن سعد ولا يعرف له مارة سمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال السيد وأما قراءة الفاتحة فنية كذا ونية كذا كما يفعل الآن فلم يرد بها دليل بل هي بدعة وأما الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد تمام التسليم وأخوه يمين الثنا فالدعاء بعد الذكركسنة والصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم امام الدعاء كذلك سنة انما الاعتماد لذلك وجعله في حكم السنن الراسية ودعاء الامام مستقبل القبلة مستدبر المؤمنين فلم يأت به سنة بل الذي ورد انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يستقبل المأمومين اذا سلم قال البخاري يستقبل الامام الناس اذا سلم وأورد حديث سمرة بن جندب وحديث زيد ابن خالد كان اذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه وظاهره المداومة على ذلك (وعن معاذ بن جبل) رضي الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال له أوصيك بما عاد لا تدعن) هونهي من ودعه الا أنه هجر ماضيه في الاكراستغنام عنه بتركه وقد ورد قيل لا وقرئ ما وعدك برك (دبر كل صلاة ان تقول اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك رواه أحمد وأبو داود والنسائي بسند قوي) انتهى أصله التصريح بقيد على إيجاب هذه الكلمات دبر الصلاة وقيل

أنه نهي ارشاد ولا يضمن قرينة على ذلك وقيل يحتمل أنه في حق ما نهي تحريم وفيه بعد وهذه
الكلمات عامة تلخيري الغني والآخر مودبر الصلاة يشمل بعدها وبعد التشهد والظاهر هنا الأول
(وعن أي أمانة) رضى الله عنه هو أي من على الأصح كما قال ابن عبد البر إن ثعلبة الحارثي
الغزيربي الانصاري لم يشهد بدرا لأنه صلى الله عليه وآله وسلم عنده عن الخروج لعنائه بمرض
والدنه وأبو أمانة الباهلي تقدم في أول الكتاب فإذا أطلق فالمراد به هذا وإذا أريد الباهلي في محله
(قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة) أي بعدها
(مكتوبة) أي مفروضة (لم ينعم من دخول الجنة الا الموت رواء التساقى وصحبه ابن حبان
وزاد الطبراني وقل هو الله أحد) وقد ورد نحوه من حديث علي بن زياد ومن قرأها حين يأخذ
مضجعه آمنه الله على داره ودار جاره وأهل بيته ورواه البيهقي في شعب الإيمان وضعف
اسناده ومعنى الحديث على حذف، ضاف أي لا ينعم الا عدم موته حذف لدلالة المعنى عليه
واختصت آية الكرسي بذلك لما اشتملت عليه من أصول الاسماء والصفات الالهية والوحدانية
والحياتية والقيومية والعلم والملك والقدرة والآرادة وقل هو الله أحد متضمنة لذكر صفات الرب
تعالى (وعن مالك بن الحويرث) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
صاوا كالأرثوى أصلي رواء البضاري) هذا الحديث أصل عظيم في دلالته على أن أفعاله صلى الله
عليه وآله وسلم في الصلاة وأقواله يسان لما أجله من الأمر بالصلاة في القرآن وفي الأحاديث
وفيه دلالة على وجوب التأسى به صلى الله عليه وآله وسلم فيما فعله من الصلاة فكما حافظ عليه من
أفعاله وأقوالها وجب على الأمة الا لتدليل يخصر شيئا من ذلك وقد طال أهل العلم الكلام في
الحديث واستوفاه ابن دقيق العيد في شرح العمدة وزاده السيد تحقيقا في حواشيه وهما
عندنا موجودان والله الحمد (وعن عمران بن حصين رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم صل قائما فان لم تستطع) أي الصلاة قائما (فقاعدا فان لم تستطع) أي الصلاة
قاعدا (فعلى جنب والا) أي الا تستطع الصلاة على جنب (فاوم) قال السيد رحمه الله لم نجد
في نسخ بلوغ المرام منسوبا وقد أخرجه البضاري دون قوله والا فاقوم والتساقى وزاد فان لم
تستطع فاستلق لا يكف الله نفسا الا وسعها انتهى قلت وجدته في نسخة مقرومة على شيخ
الاسلام زكريا الانصاري قرأها على المصنف ولفظه رواء البضاري انتهى وقد رواء الدارقطني
من حديث علي عليه السلام بلفظ فان لم تستطع ان تسجدا فاقوم واجعل سجودك أخفض من
ركوعك فان لم يستطع ان يصلي قاعدا صلى على جنبه الايمن مستقبل القبلة فان لم يستطع ان
يصلي على جنبه الايمن صلى مستقبلا رجلاه مما يلي القبلة وفي اسناده ضعف وفيه متروك وقال
المصنف لم يقع في الحديث ذكر الايمان وانما ورد الرافعي قال ولكنهم ورد في حديث جابر ان
استطعت والا فاقوم ايماء واجعل سجودك أخفض من ركوعك أخرجه البراء والبيهقي في المعرفة
قال البراء وقد سئل عنه أبو حاتم فقال الصواب عن جابر موثوقا ورفع خطأ وقد روى أيضا
من حديث ابن عمرو بن عباس وفي اسناده ما ضعف والحديث يدل على انه لا يصلي القريضة
قاعدا الا لعذر وهو عدم الاستطاعة ويطبق بهما اذا خشي ضرر القول تعالى ما جعل عليكم في
الدين من حرج وكذلك قوله فان لم تستطع فعلى جنب وفي قوله في حديث الطبراني فان نالت
مشقة فاساقان نالت مشقة فنانما أي مضطجعا وهو يدل على أن من نالت مشقة ولو بالتألم

أبيجه الصلاة من قعود فيه خلاف والحديث مع من قال إن التأم يبيح ذلك ومن المشقة صلاة من يخاف دوران رأسه أن يصلي قائماً في السفينة أو يخاف الفرق أبيجه القعود هذا ولم يبين الحديث هيئته على أي صفة ومقتضى إطلاقه صحته على أي هيئة شاءها المصلي والله ذهب جماعة من العلماء قيل أنه يترجع وانحادي به على ركبته ومثله عند الحنفية وذهب جماعة إلى أنه مثل قعود التشهد قبل والركعة في الأفضل قال المصنف في فتح الباري اختل في الأفضل فعند الأئمة الثلاثة التربع وقيل مقترناً وقيل متوركا وفي كل منها أحاديث وقوله في الحديث على جنب الكلام في الاستطاعة هنا كما مر وهو هنا مطلق وقيدته في حديث علي عند الله رطني على جنبه الأيمن مستقبل القبلة بوجهه وهو حجة الجمهور وأنه يكون على هذه الصفة كتوجه الميت في القبر ويؤخذ من الحديث أنه لا يجب شيء بعد تضرع الإمام على الجنب وعن الشافعي يجب الإيماء بالعينين والحاجبين وعن زفر الإيماء بالقلب وقيل يجب أمر إرار القرآن والذكر على اللسان ثم على القلب الآن هذا كله لم يأت في الأحاديث وفي الآية فاذكروا الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبكم وإن كنتم عداً لا يأتى الوجوب بسبيل آخر وقد وجب الصلاة على الإطلاق وثبت إذا أمر بغيرها فأنه ما استطعتم فإذا استطاع شيئاً مما يقع في الصلاة وجب عليه لأنه يستطيع (وعن جابر) رضى الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (١) قال لمريض صلى على وسادة فري بها وقال صل على الأرض هكذا في نسخة المؤلف حفظه الله وحرو فقط الحديث اه معجمه

(١) قوله قال لمريض صلى على وسادة فري بها وقال صل على الأرض هكذا في نسخة المؤلف حفظه الله وحرو فقط الحديث اه معجمه

«باب سجود السهو وغيره من سجود التلاوة والشكر»

(عن عبد الله بن يحيى) تقدم ضبطه وترجمته رضى الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى بهم الظهر فقام في الركعتين الأولين) بالثنتين التختين (ولم يجلس) هونا كسدا لقام من باب (أقول له ارحل لا تقم عندنا) فقام الناس معه حتى إذا قضى الصلاة وانظر الناس تسليبه كبر وهو جالس وسجد مجدين قبل أن يسلم ثم سلم أخرجه السبعة وهذا القبط البضاري الحديث دليل على أن ترك التشهد الأول سهواً يجبره بسجود السهو وقوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا

كلاً يتولى أعلى يدل على وجوب التشهد الاول وجوبه انه هنا عند تركه دل على انه وان كان
 واجبا فانه يجبر بسجود السهو واستدل على عدم وجوبه بأنه لو كان واجبا لما جبره السجود
 اذ حق الواجب أن يفعل بنفسه ولا يتم هذا الاستدلال اذ يمكن انه كما قال الامام أحمد واجب
 ولكنه ان تركه سهوا جبره بسجود السهو وحاصله انه لا يتم الاستدلال على عدم وجوبه حتى يقوم
 الدليل على أن كل واجب لا يجزئ عنه سجود السهو وان تركه سهوا وقوله كبر دليل على شرعية
 تكبيرة الاحرام لسجود السهو وانما غير مختصة بالدخول في الصلاة وانه يكبرها وان كان لم يخرج
 من صلاته بالسلام منها وأما تكبيرة النفل فلم تذكر هنا ولكنها ذكر في قوله (وفي رواية لمسلم)
 أي من عبادة بن جيمنة (يكبر في كل سجدة وهو جالس ويسجد ويسجد الناس معه) فيه دليل
 على شرعية تكبيرة النفل كما سلف في الصلاة وقوله (مكان مانس من الجالوس) كانه عرف
 الصابي ذلك من قرينة الحال فهذا اللفظ مدرج من كلام الراوي ليس حكاية لقوله صلى الله
 عليه وآله وسلم الذي شاهدته ولا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ثم فيه دليل على أن محل هذا السجود
 قبل السلام وياتي ما يحالفه الكلام عليه وفي رواية مسلم دلالة على وجوب متابعة الامام وفي
 الحديث دلالة أيضا على وجوب متابعة الامام وان تركه ما هذا حاله فانه صلى الله عليه وآله وسلم
 أقرهم على متابعتهم مع تركهم للتشهد عمد او قسه تأمل لاحتمال انه ما ذكره تركه وتركوا الابعده
 نلبسه وتلبسهم بواجب آخر (وعن أبي هريرة) رضى الله عنه (قال صلى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم إحدى صلاتي العتيق) هو يفتح العين وكسر الشين وتشديد الياء قال الازهرى ما بين
 زوال الشمس وغروبها وقدمتها أبو هريرة فذروا على ما ظهر وفي أخرى انها العصر
 وثاني وقد جمع بينهما انها تعددت القصة (ركعتين ثم سلم ثم قام الى خشبة في مقدم المسجد فوضع
 يده عليها وفي القوم) المصلين (أبو بكر وعمر فهاياه أن يكلماه) أي بأنه سلم على الركعتين
 (وخرج من المسجد) (سرعان الناس) يفتح السين وفتح الراء هو المشهور ويروي باسكان
 الراء وهم المسرعون الى الخروج قبل ويضعها وسكون الراء على انه يجمع سريع كفتح وقفران
 (فقالوا أقصرت) بضم القاف وكسر الصاد (الصلاة) وقرئ يفتح القاف وضم الصاد
 وكلاهما صحيح والاول أشهر (ويحل بدعوه) أي بسمه (النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ذا اليدين) وفي رواية رجل يقال له الخرباق بن عمرو يكسر الخاء المعجمة وسكون الراء لقبذى
 اليدين لطول كان في يديه وفي العصابة رجل آخر يقال له ذو الشمالين وهو غير ذي اليدين وهم
 الزهري فجعل ذا اليدين وذو الشمالين واحدا وقدين أهل العلم وهم هذا (فقال يا رسول
 الله أقصبت أم قصرت الصلاة) أي شرع الله قصر الرابعة الى اثنتين (فقال لم أنس
 ولم تقصر) أي في ظني (فقال بلى قد نسيت فصلى ركعتين ثم سلم ثم كبر ثم سجدة مثل سجوده
 أو أطول ثم رفع رأسه فكبر ثم وضع رأسه فكبر فجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر
 متق عليه واللفظ البخاري) الحديث قد طال أهل العلم الكلام عليه وتعرضوا لمباحث أصولية
 وغيرها وأكثروا استيفاء ذلك القاضي عياض ثم المحقق ابن دقيق العيد في شرح العمدة ثم
 السيد وقد في المقام حقه في حواشيه والمهم هنا الحكم القرعي المأخوذ منه وهو أن الحديث
 دليل على أنية الخروج من الصلاة وقطعها اذا كانت تمام على غن التمام لا يوجب بطلانها

ولوسلم التسليمتين وان كلام الناس لا يطل الصلاة وكذا من ظن القيام وبهذا قال جمهور العلماء
 من السلف والخلف وهو قول ابن عباس وابن الزبير وأخيه عروة وعطاء والحسن وغيرهم وقال به
 الشافعي وأحمد وجيع أئمة الحديث وقالت الحنفية التكلم في الصلاة ناسياً أو جاهلاً يطلها
 مستدلين بحديث ابن مسعود وزيد بن أرقم في النهي عن التكلم في الصلاة وقالوا هما ناسخان
 لهذا الحديث وأجيب بأن حديث ابن مسعود كان بحكمة متقدماً على حديث الباب بأعوام
 والمتقدم لا ينسخ المتأخر وبأن حديث زيد بن أرقم وحديث ابن مسعود أيضاً عومان وهذا
 الحديث خاص بمن تكلم طاماً لتمام صلاته فيقص به الحديثان المذكوران فقتضت الأدلة من
 غير إبطال لشي منها وبطل الحديث أيضاً على أن الكلام عند الإصلاح الصلاة لا يطلها كما في
 كلام نزي اليزيدي وقوله فقالوا يريد العصابة ثم كما في رواية تأتي فانه كلام عند إصلاح الصلاة
 وقد روى عن مالك أن الامام إذا تكلم بما تكلم به النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الاستفسار
 والسؤال عند الشك وأجابه المأموم أن الصلاة لا تفسد وقد أجيب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم
 تكلم معتقداً القيام وتكلم الصابغة معتقدين للنسخ فظنوا حينئذ القيام قلت ولا يخفى أن
 الحزن بما اعتقادهم القيام محل نظر فانه مترددون بين القصر والقياس ونههم واليزيدي ثم سرعان
 الناس اعتقدوا القصر ولا يلزم اعتقاد الجميع ولا يخفى أنه لا عذر عن العمل بالحديث لمن يتقوله
 مثل ذلك قال السدي وما أحسن كلام صاحب المنار فانه ذكر كلام الهذلي ودعواهم نكضه ثم
 رده ثم قال وأنا أقول أرجو الله للعبد إذا أتى الله تعالى عاملاً بذلك أن يشقه في الجواب بقوله صلى
 ذلك عن رسول الله ولم أجدهما ينعمه وأن يخبر بذلك وينتاب على العمل به وأخاف على المتكلمين وعلى
 المجهزين على الخروج من الصلاة للاستئناف بأنه ليس بأحوط كما ترى لأن الخروج بغير دليل
 ممنوع وإبطال للعمل وفي الحديث دليل على أن الأفعال الكثيرة التي ليست من جنس الصلاة
 إذا وقعت سهواً ومع ظن القيام لا تفسد الصلاة فان في رواية أنه صلى الله عليه وآله وسلم خرج
 إلى منزله وفي أخرى يخرج رداً من مضياً وكذلك خروج سرعان الناس فاهياً أفعال كثيرة قطعاً وقد
 ذهب إلى هذا الشافعي وفيه دليل على صحة البناء على الصلاة بعد السلام سهواً أو ظناً للقيام
 والجهو وعليه وفيه دليل أيضاً على صحة البناء على الصلاة وإن طال زمن الفصل بينهما وقد روى
 هذا عن ربيعة ونسب إلى مالك وليس بمشهور عنه ومن العلماء من قال يخص جواز البناء إذا
 كان الفصل بزمن قريب وقيل بمقدار ركعة وقيل بمقدار الصلاة وكل ذلك قبل وقال ويدل أيضاً
 على أنه يجزئ ذلك مجزوء السهو وسواء بالحديث صلواً كما رأيت في أصلي ويدل على أن مجزوء السهو
 لا يتعدد بتعدد أسباب السهو ويدل على أن مجزوء السهو بعد السلام خلاف الحديث الأول
 ويأتي فيه الكلام وأما تعيين الصلاة التي اتفقت فيها القصة فيدله قوله (وفي رواية يتسلم)
 أي من حديث أبي هريرة (صلاة العصر) عوضاً عن قوله في الرواية الأولى إحدى صلاتي العشي
 (ولابي داود) أي من حديثه أيضاً (فقال) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أصدق
 ذو اليزيدي فأمروا أي نعم وهي في العصمين لكن بلفظ فقالوا) قلت وهي رواية لابي داود بلفظ
 فقال الناس نعم وقال أبو داود أنه لم يذكر قارئاً من الأجداد زيد (وفي رواية) أي لابي داود من
 حديث أبي هريرة (ولم يجهد حتى يقنه الله ذلك) ولفظ أبي داود ولم يجهد حتى يسهو حتى

يقنه الله ذلك أي صير تسليمه على اثنين يقينا عنده ما يوجب أو تدكر حصل له اليقين والله أعلم
 ما استند إلى هريرة في هذا (وعن عمران بن حصين) رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم صلى بهم فسجد سجدتين ثم تشهد ثم سلم روماً أو داوداً أو ترمذياً وحسنه والحاكم
 وصححه) في سياق حديث السنن أن هذا السهو هو سهو صلى الله عليه وآله وسلم الذي في خبر
 ذي الدين فإن فيه بعد أن ساق حديث أبي هريرة مثل ما سلف من سياق النصين إلى قوله ثم رفع
 وكبر ما قلناه فقبل لمجد سلم في السهو فقال لم أحفظه من أبي هريرة ولكن ثبت أن عمران بن حصين
 قال ثم سلم وفي السنن أيضاً من حديث عمران قال سلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاث
 ركعات من العصر ثم دخل فقام إليه رجل يقال له أنس بن مالك كان طويل اليمدين إلى قوله فقال
 أصدق فقالوا نعم فصل تلك الركعة ثم سلم ثم سجد سجدتين ثم سلم انتهى ويحتمل أنها تعددت القصة
 وفي الحديث دليل أنه سجد عقب الصلاة كما تدل له الفاء وفيه تصريح بالشهادتين ولم يقل أحد
 بوجوده ولقطة تشهد تدل أنه أتى بالشهادتين وبه قال بعض العلماء وقيل يكفي التشهد الأوسط
 واللفظ في الأول أظهر وفيه دليل على شرعية التسليم كما تدل له رواية عمران التي ذكرناها
 لا الرواية التي أتى بها المصنف فأنما ليست بصريحة أن التسليم كان لسجدتين السهو ولا يصح
 أنه لم يكن سلم للصلاة وأنه سجد لهما قبل السلام ثم سلم الصلاة (وعن أبي سعيد الخدري)
 رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا شئت أحدكم في صلاته فلم يدرك
 على ثلاثاً ثم أربعا فليطرح الشك ولين على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم فإن كان
 صلى خمسا) في رابعة (شفعن) أي السجدتان (صلاته) صيرها شفعاً لأن السجدتين
 قامت مقام ركعة وكان المطلوب من الرابعة الشفع وإن زادت على الأربع (وإن كان صلى تماماً
 كانت رغبة للشيطان) أي الصلوات الخمس بالرغام والغمام بزيادة غراب القرب والعساق الاقبة
 في قولهم رغم أنه كناية عن إزالته وإهايته والمراد إهانة الشيطان حيث لبس عليه صلاته (رواه
 مسلم) الحديث فيه دلالة على أن الشك في صلاته يجب عليه البناء على اليقين عنده ويجب
 عليه أن يسجد سجدتين وإلى هذا ذهب جماهير العلماء وما لك والشافعي وأحمد وذهب جماعة
 من التابعين إلى وجوب إعادة عليه حتى يستيقن وقال بعضهم بعد ثلاث حرات فإذا شك في
 الرابعة فلا إعادة عليه والحديث مع الأولين والحديث ظاهر في أن هذا حكم الشك مطلقاً مبتدأ
 كان أو مبتدئ وفي حديث عبد الرحمن بن عوف عنه أحمد قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يقول إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدرك واحدة صلى أو اثنتين فيجعلها واحدة وإذا لم
 يدركتین صلى أو ثلاثاً فيجعلها ثنتين وإذا لم يدرك ثلاثاً صلى أو أربعاً فيجعلها ثلاثاً ثم يسجد إذا فرغ
 من صلاته وهو جالس قبل أن يسلم سجدتين (وعن ابن مسعود) رضي الله عنه (قال صلى
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي إحدى الربايعات خمسا وفي رواية أنه قال إبراهيم
 الضحى زاداً ونقص (فلما سلم قيل له يا رسول الله أحدث في الصلاة شيء قال وما ذاك قال أو صليت كذا
 فثنى رجله واستقبل القبلة فسجد سجدتين ثم سلم ثم أقبل علينا بوجهه فقال أنه لو حدثت في الصلاة
 شيء أنبأتكم به ولكن إنما أنا بشر مثلكم في البشر فتوبين وجهه المثلية بقوله (أنسى) كما تنسون
 فإذا نسيت فذكر وفي فإذا شك أحدكم في صلاته هل زاد أو نقص (فليتصر الصواب) بأن

يعمل بظنهم من غير تفرقة بين الشك في ركعة أو ركن وقد سمر حديث عبد الرحمن بن عوف
الذي قلناه (فليت عليه ثم ليسجد سجدة متفق عليه) ظاهر الحديث أنهم تابعوه صلى الله
عليه وآله وسلم على الزيادة ففقه دليل على أن متابعة المؤتمر للإمام فيما ظنه واجبا لا تصد صلاته
فانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمرهم بالاعادة وهذا في حق الصحابة في مثل هذه الصورة لتجوزهم
التغيير في عصر النبوة فاما الواقع الآن قيام الامام الى الخامسة سبع من خلفه فان لم يقعد
استطروقه قعودا حتى يشهدوا وشهدوا يسلموا بتسليمه فان لم تنفسد عليه حتى يقال يزولون بل
فعل ما هو واجب في حقه وفي هذا دليل على أن محل سجود السهو بعد السلام الا أنه قد يقال
انه صلى الله عليه وآله وسلم ما عرف سهو في الصلاة الا بعد ان سلم منها فلا يكون دليلا وقد اختلفت
الاحاديث في محل سجود السهو واختلف بسبب ذلك أقوال الأئمة قال بعض أئمة الحديث
أحاديث باب سجود السهو تعددت منها حديث أبي هريرة فحين شك فلم يدرك صلى وفيه الامر انه
يسجد سجدة ولم يذكر موضعها وهو حديث أخرجه الجماعة ولم يذكر وفيه محل السجدة
هل قبل السلام أو بعده ثم عند أبي داود وابن ماجه فيه زيادة قيل أن يسلم وحديث أبي سعيد من
شك وفيه انه يسجد سجدة قبل التسليم وحديث أبي هريرة وفيه القيام الى الخشبة وانه يسجد بعد
السلام وحديث ابن جزيمة وفيه السجود قبل السلام ولما وردت هكذا اختلفت آراء العلماء في
الاخذ بها فقال داود تستعمل في مواضعها على ما جاءت به ولا يقاس عليها ومثله قال أحمد في هذه
الصلوات خاصة وخالف فيما سواها فقال يسجد قبل السلام لكل سهو وقال آخرون هو مخير في كل
سهو ان شاء سجده بعد السلام وان شاء قبله في الزيادة والنقص وقال مالك ان كان السجود للزيادة
يسجد بعد السلام وان كان للنقصان يسجد قبله وقالت الحنفية الاصل في سجود السهو بعد السلام
وتأولوا الاحاديث الواردة في السجود قبله وتأتي أدلته وقال الشافعي الاصل السجود قبل السلام
وردد ما خلفه من الاحاديث بإدعائه نسخ السجود بعد السلام وروى عن الزهري قال يسجد
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سجدة قبل السهو قبل السلام وبعده وآخر الامر ين قبل
السلام وأيده رواية معاوية انه صلى الله عليه وآله وسلم يسجد هما قبل السلام وبعده متناخرة
وذهب الى مثل قول الشافعي أبو هريرة ومكحول والزهري وغيرهم قال في الشرح وطريق
الانصاف ان الاحاديث الواردة في ذلك قولها وفعلا فيها نوع تعارض وتقدم بعضها وتأخر البعض
غير ثابت برواية صحيحة حتى يستقيم القول بالنسخ فالاولى الحل على التوسيع في جواز الامرين
ومن أدلة الحنفية التي أفادها قوله (وفي رواية للبخاري) أي من حديث ابن مسعود (فليت
ثم يسجد) ما يدل على انه بعد السلام وكذلك رواية مسلم التي أفادها قوله (وليس) أي
من حديث ابن مسعود (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسجد سجدة قبل السهو بعد السلام
من الصلاة والكلام) أي الذي خطب به وأجاب عنه بما أفاده اللفظ الاول ويدل له أيضا قوله
(ولا جدوا) أي داود والنسائي من حديث عبد الله بن جعفر مر فوعا من شك في صلاة فليسجد
سجدة ثم يسجد ما يسلم وصححه ابن خزيمة) فهذه أدلة من يقول انه يسجد بعد السلام مطلقا ولكنه
قد نارضها ما عرفت فالقول بالتضييق أقرب الطرق الى الجمع بين الاحاديث كما عرفت قال الحافظ
أبو بكر البيهقي روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه يسجد للسهو قبل السلام وانه أمر بذلك

هو للعموم لكل ساه في قيد الحديث ان كل من سها في صلاته باي سهو كان بشرع له مسجدتان ولا يختصان بالمواضع التي سها فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا بالانواع التي سها بها والمحل على هذا المعنى أولى من جملة على المعنى الاول وان كان هو الظاهر فيه جماعينه وبين حديث ذي الدين على أن لا أن تقول ان حديث ذي الدين لم يقع فيه السهو المذكور في حال الصلاة فانه محل النزاع فلا يعارض حديث الكتاب والمسئلة الثانية يصح بمن يرى سجود السهو بعد السلام وتقدم فيه تحقيق الكلام (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال مسجدنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في اذا السماء انشقت واقرأ باسم ربك الذي خلق رواه مسلم) هذا من أحاديث سجود التلاوة وهو داخل في ترجمة المصنف الماضية كما عرفت حيث قال باب سجود السهو وغيره والحديث دليل على مشروعية سجود التلاوة وقد أجمع على ذلك العلماء وإنما اختلفوا في الوجوب وفي مواضع السجود فالجمهور على انه سنة وقال أبو حنيفة واجب غير فرض ثم هو سنة في حق التالى والمسمع ان مسجد التالى قبل وان لم يسجد وأما مواضع السجود فقال الشافعي يسجد في اعداد المفضل فيكون أحد عشر موضعا وقالت الحنفية في أربعة عشر محلا الا ان الحنفية لا يعدون في الحج الا سجدة واحدة واعتبروا بسجدة سورة ص وقال أحمد وجاعة يسجد في خمسة عشر موضعا عدوا يسجد في الحج وسجدة ص واختلفوا أيضا هل يشترط فيها ما يشترط في الصلاة من الطهارة وغيرها فاشترط ذلك قوم وقال قوم لا يشترط قال البخارى كان ابن عمر يسجد على غير وضوء وفي مسند ابن أبي شبة كان ابن عمر ينزل عن راحلته فيمريق الماء ثم يركب فيقرأ السجدة فيسجد وما يتوضأ وافقه الشعبي على ذلك وروى عن ابن عمر انه لا يسجد الرجل الا وهو طاهر وجع بين قوله وفعله على الطهارة من الحدث الاكبر قلت والاصل انه لا يشترط الطهارة الا بدليل وأدلة وجوب الطهارة وردت للصلاة والسجدة لا تسمى صلاة فالدليل على من شرط ذلك وكذلك أوقات الكراهة وردت النهى عن الصلاة فيها فلا تشعل السجدة الفردة وهذا الحديث يدل على السجود للتلاوة في المفضل ويبقى الخلاف في ذلك ثم رأيت لابن حزم كلاما في شرح المحلى لفظه السجود في قراءة القرآن ليس ركعة ولا ركعتين فليس صلاة وإذا ليس صلاة فهو جائز بلا وضوء وللجنب والحائض وإلى غير القبلة كما ذكر ولا فرق اذا يلزم الوضوء الا للصلاة ولم يأت بإيجابه لغير الصلاة قرآن ولا سنة ولا قياس فان قيل السجود من الصلاة وبعض الصلاة صلاة قلنا التكبير بعض الصلاة وقراءة القرآن بعض الصلاة والجלו والقيام والسلام بعض الصلاة فهل يلزمون ان لا يشعل أحد شيئا من هذه الأفعال والأقوال الا وهو على وضوء هذا لا يقولونه ولا يقولونه احد انتهى بتلخيص (وعن ابن عباس) رضي الله عنه (قال ص ليست من عزائم السجود وقد رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسجد فيها رواه البخارى) أى ليست مما ورد في السجود فيها أمر ولا تنريض ولا تخصيص ولا حث وإنما ورد بصيغة الاخبار عن داود عليه السلام بأنه فعلها ومجد نبينا صلى الله عليه وآله وسلم فيها اقتداء به لقوله تعالى فيها هم اقدمه وفيه دلالة على ان المستونات قد يكون بعضها أكدم من بعض وقد ورد انه قال صلى الله عليه وآله وسلم يسجد هاداود توبة ويسجدناهاشكرا وروى ابن المنذر وغيره باسناد حسن عن علي كرم الله وجهه ان العزائم حم والنهي واقرأ والم تنزيل وكذا ثبت عن ابن

عباس في الثلاثة الآخر وقيل الاعراف وسبحان وحده والمرأخرجه ابن أبي شيبة (وعنه) أي
عن ابن عباس (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الجهر واه البخاري) وهو دليل على
السجود في المفصل كان الحديث الاول دليل على ذلك وقد خالف فيه مالك وقال لا سجود لتلاوة
في المفصل وقد قدمنا لك الخلاف في أول المفصل لما روى عن ابن عباس انه صلى الله عليه وآله
وسلم لم يصعد في شيء من المفصل منذ تحول الى المدينة أخرجه أبو داود وهو ضعيف الاسناد فيه أبو
قدامة واسمه الحرث بن عبد الله ابا دى بصرى ولا يحتج بحديثه كما قاله الحافظ المنذرى في مختصر
السنن ومحضاً أيضاً بقوله (وعن زيد بن ثابت رضى الله عنه قال قرأت على النبي صلى الله
عليه وآله وسلم التجم فلم يصعد فيها متفق عليه) وزيد بن ثابت من أهل المدينة وقرأته بها
كانت في المدينة قال مالك فأيد حديث ابن عباس وأجيب عنه بان ترك السجود تارة وفعله تارة
دليل السنة أو لما لم يعارض ذلك ومع ثبوت حديث ابن عباس فهو نافي وحديث غيره مثبت
والثابت مقدم (ومن خالد بن معدان) بفتح الميم وسكون العين الشامي الكلاعي تابعي من
أهل حمص قال لقبت سبعين رجلاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان من ثقات
الشاميين مات سنة أربع ومائة وقيل ستة ثلاث (قال فضلت سورة الحج بسجدين رواه أبو داود
في المراسيل) كذا نسبه المصنف الى حرا سبل أي داود وهو موجود في سننه من فروعا من حديث
عقبة بن عامر بلفظ قلت يا رسول الله في سورة الحج سجدة قال نعم ومن لم يصعدهما فلا يقرأهما
فالحجب كيف نسبه المصنف الى حرا سبل أي داود مع وجوده في سننه من فروعا ولكنه قد وصله في
قوله (ورواه أحمد والترمذي موصولاً من حديث عقبة بن عامر وزاد) أي الترمذي في روايته
(فمن لم يصعدهما فلا يقرأهما وسنده ضعيف) لأن فيه ابن لهيعة قبل انه تفرد به وأيده الحاکم
بان الرواية صحيحة فيهم قول عمر وابنه وابن مسعود وابن عباس وأبي الدرداء وأبي موسى وعمار
وساقاهم وثوقه عليهم وأكده اليه في عمار وأما في المعرفة من طريق خالد بن معدان وفي الحديث رد
على أبي حنيفة وغيره ممن قال انه ليس في سورة الحج الا سجدة واحدة في الاخرة منها وفي قوله
فلا يقرأهما تأكيده لشرعية السجود فيها ومن قال بإيجابه فهو من أدلته ومن قال ليس بواجب
قال لما ترك السنة وهو سجود التلاوة بفعل المندوب وهو القراءة كان الالق بالاعتبار بالمسنون
والا يتركه فإذا تركه فالاحسن له ان لا يقرأ السورة (وعن عمر رضى الله عنه قال يا أيها الناس
انما تقرأ السجود) أي بآيته (فمن سجدة فقد أصاب) أي السنة (ومن لم يصعد فلا يتم عليه
رواه البخاري وفيه) أي البخاري عن عمر (ان الله لم يرض السجود) أي لم يجعله فرضاً (الا
ان يشاء هو في الموطأ) فيه دلالة على ان عمر كان لا يرى وجوب سجود التلاوة واستدل بقوله الا ان
يشاء ان من شرع في السجود وجب عليه اتعلمه لانه مخرج من بعض حالات عدم فرضية
السجود وأجيب بانه استثناء منقطع والمراد ولكن ذلك موكول الى مشيئتنا (وعن ابن عمر
رضي الله عنهما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ علينا القرآن فاذا مر بالسجدة كبر وسجد
وسجدنا معه رواه أبو داود بسنده في لين) لانه من رواية عبد الله الكبير العمري وهو ضعيف
وأخرجه الحاکم من رواية عبد الله المصغر وهو ثقة ويقال انه على شرط الشيخين وفي الحديث
دلالة على التكبير وانتهى شروع وكان الثوري يجهل هذا الحديث قال أبو داود ويجهل لانه كبر

وهل هو تكبير الافتتاح والنقل الاول اقرب ولكنه يجتزئ بها عن تكبيرة النقل لعدم ذكر تكبيرة أخرى وقيل يكبره وعدم الذ كر ليس دليلا قال بعضهم ويتشهد ويسلم قياسا للتكميل على التحريم وأجيب بأنه لا يجزئ هذا القياس فلا دليل على ذلك وفي الحديث دليل على شرعية سجود التلاوة للسمع لقوله وسجدنا وظاهره سواء كانا مسلمين معا أو أحدهما في الصلاة وروى نافع عن ابن عمر أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ علينا السورة في غير الصلاة فيسجد فنسجد معه أخرجه أبو داود وقد ثبت من فعله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قرأ سورة الانشقاق وسجد وسجد من خلفه وكذلك سورة تنزيل السجدة قرأ بها وسجد فيها أخرجه أبو داود والحاكم والطحاوي من حديث ابن عمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم سجد في الظهر فقرأ أوصاه به أنه قرأ آية سجدة فسجدوا بها واعلم أنه قد ورد الذكر في سجود التلاوة بأن يقول سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشمقه وبصره بحوله وقوته أخرجه أحمد وأصحاب السنن والحاكم والبيهقي وصححه ابن السكن وزاد في آخره ثلاثا وزاد الحاكم في آخره فتبارك الله أحسن الخالقين وفي حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في سجود التلاوة اللهم اكسبني بها عندك أجزاها ما لي عندك ذخرا وضع عني بها وزرا وقبيلهما من عبدك داود (وعن أبي بكر رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا جاءه أمر يسره سر ساجدا لله (رواه النسائي الا النسائي) هذا مما شمله الترجمة بقوله وغيره وهو دليل على شرعية سجود الشكر وذهب الى شرعيته الشافعي وأحمد خلافا لمالك ورواية لابي حنيفة بأنه لا كراهة فيها ولا نيب والحديث دليل للاولين وقد سجد على الله عليه وآله وسلم في آية ص وقال هي لنا شكرا واعلم انه قد اختلف هل يشترط لها الطهارة أم لا فقول يشترط قياسا على الصلاة وقيل لا يشترط لانها ليست بصلاة وهو الاقرب كما قدمنا (وعن عبد الرحمن بن عوف) رضي الله عنه (قال سجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأطال السجود ثم رفع رأسه فقال ان جبريل أتاني فبشرني وجاء تفسير البشري بأنه تعالى قال من صلى عليه صلى الله عليه وآله وسلم صلاة صلى الله عليه بها عشرا رواه أحمد في المسند من طرق (فسجدت لله شكرا رواه أحمد وصححه الحاكم) وأخرجه البزار وابن أبي عاصم في فضل الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم قال البيهقي وفي الباب عن جابر وابن عمر وأنس وجويروابي بحيفة (وعن البراء بن عازب) رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث عليا الى اليمن فذكر الحديث قال فكتب علي باسلامهم فلما قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الكتاب سر ساجدا شكر الله على ذلك رواه البيهقي وأصله في البضاري وفي معناه سجود كعب بن مالك لما أنزل الله توبته فانه يدل على ان شرعية ذلك كانت متقررة عندهم

﴿باب صلاة التطوع﴾

أي صلاة العبد التطوع فهو من اضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله في القاموس صلاة التطوع النافلة (عن ربيعة بن مالك الاسدي) رضي الله عنه هو من أهل الصفة كان خادما لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صحبه قديما ولازمه حضرا وسقرا مات سنة ٦٣ من الهجرة وكنيته أبو فراس بكسر الفاء (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سل فقلت أسألك

مرافقتك في الجنة فقال أو غير ذلك قلت هو ذلك قال فاعني على نفسك) أي على نيل مرادى من نفسك (بكثرة السجود وأهـ وسلم) حل المصنف السجود هنا على الصلاة فلا تفعل الحديث دليلا على التطوع وكأنه صرحه عن الحقيقة كون السجود بغير الصلاة غير مرغوب فيه على انفراد السجود وان كان يصرف على الفرض لكن الاتيان بالفرائض لا بد منه لكل مسلم وانما أرشده صلى الله عليه وآله وسلم الى شيء يختص به ينال به ما طلبه قاله السيد والحق ان السجود هنا غير الصلاة فلا دلالة صحيحة دلت على ذلك ذكرناها في نزل البراءة وتبينها في دليل الطاب وحقيقته العلامة الشوكاني رحمه الله في الفتح الرباني وأجاب على من حمله على صلاة التطوع فهو في هذا الحديث وفي أمثاله من أحاديث أخرى على حقيقته لا صارف له عن ذلك فأراد المصنف هذا الحديث في هذا الباب تيسار واضح والذي ينبغي اليه الحديث هو الاتيان بكثرة السجود من غير صلاة فإنه مرغوب فيه مندوب اليه من الشارع الحكيم هذا وفي الحديث دلالة على كمال ايمان تربية المذكور وهو مهمته الى أشرف المطالب وأعلى المراتب وعزف نفسه عن الدنيا وشهواتها ودلالة على ان السجود أفضل الاعمال في حق من كان مثله فإنه لم يرشده صلى الله عليه وآله وسلم الى نيل ما طلبه الا بكثرة السجود مع ان مطلوبه أشرف المطالب قال البيهقي من آيات في مناجاة

ولو أن نفسي مذبراها لميلكها • مضى عمرها في سجدة لقليل

(وعن ابن عمر) رضي الله عنه (قال حفظت من النبي صلى الله عليه وآله وسلم عشر ركعات) هذا اجمال فصله بقوله (ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب في بيته) تفصيله يدل على ان ما عداها كان يقع في المسجد وكذلك قوله (وركعتين بعد العشاء في بيته وركعتين بعد الصبح) لم يقيد بهما مع انه كان يصلح ما في بيته وكان ترك التفصيل لسيرة ذلك من فعله صلى الله عليه وآله وسلم (متفق عليه وفي رواية لهما وركعتين بعد الجمعة في بيته) فيكون قوله عشر ركعات نظرا الى التكرار كل يوم (ولمسلم) أي من حديث ابن عمر (كان اذا طلع القبر لا يصلح الا ركعتين حقيقتين) هما المعدودتان في العشر وانما افاد لفظ مسلم ختمهما وأنه لا يصلح بعد طلوعه سواهما وتحققهما مذهب مالك والشافعي وغيرهما وقلنا في حديث عائشة حتى أقول أقرأ أم الكتاب ويأتني قرىنا والحديث دليل على أن هذه التوافل للصوات وقد قبل في حكمة شرعيتها ان ذلك ليكون ما بعد الفريضة سببا لافترط فيه من آدابها وما قبلها كذلك وليدخل الى الفريضة وقد انشرح صدره للاتيان بها وأقبل قلبه على فعلها قلت قد أخرج احمد وأبو داود وابن ماجه والحاكم من حديث عقيم الدارقي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة صلاته فان كان أعظمها كتبت له ثمانية وان لم يكن أعظمها قال الله تعالى لا لاكنه انظر واهل تجدون لعبدى من تطوع فتمسكوا بها فريضة ثم انزكاة كذلك ثم تؤخذ الاعمال على حسب ذلك انتهى وهو دليل لما قيل من حكمة شرعيتها وقوله في حديث مسلم انه لا يصلح بعد طلوع القبر الا ركعتيه قد يستدل به من يرى كراهة النقل بعد طلوع القبر وقد قدمنا ذلك (وعن عائشة) رضي الله عنها (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يدع أربعا قبل الظهر وركعتين قبل الغداة رواه البخاري) هذا الايتان في حديث ابن عمر في قوله

ركعتين قبل الظهر لان هذين زيادة علمها عائشة ولم يعلمها ابن عمر ثم يحتمل أن الركعتين اللتين ذكرهما من الأربع وأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصليهما متى وإن ابن عمر شاهداً لتين فقط ويحتمل أنهم ممن غيرها وأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصليهما أربعاً متصلة ويؤيد هذا حديث أبي أيوب عند أبي داود والترمذي في الشمائل وابن ماجه وابن خزيمة بلقب أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم تفتح لهن أبواب السماء وحديث أنس أربع قبل الظهر كعد لهن بعد العشاء أخرجه الطبراني في الأوسط وعلى هذا فيكون قبل الظهر ست ركعات ويحتمل أنه كان يصلي الأربع تارة ويقتصر عليها ومنها أخرت عائشة وتارة يصلي ركعتين وعندهما أخبر ابن عمر ﴿وعنها﴾ أي عن عائشة ﴿قالت لم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على شيء من التوافل أشد تعاهداً منه على ركعتي الفجر متفق عليه﴾ تعاهداً أي محافضة وقد ثبت أنه كان لا يتركهما حضراً ولا سفراً وقد حكى وجوبهما عن الحسن البصري ﴿وليس﴾ أي عن عائشة صرفوعا ﴿ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها﴾ أي أجزهما خير كانه أريد بالدنيا الأرض وما فيها لأنها ومتاعها وفيه دليل على الترغيب في فعلهما وانهما ليسا بواجبتين إذ لم يذكر العقاب في تركهما بل الثواب في فعلهما ﴿وعن أم حبيبة أم المؤمنين﴾ تقدم ذكر اسمها وترجمتها رضي الله عنها ﴿قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من صلى اثنتي عشرة ركعة في يومه وليلته﴾ وفي نسخة في يوم وليلة كان المراد في كل يوم وليلة لا في يوم من الأيام وليلة من الليالي ﴿بني له من بيت في الجنة﴾ وبأقوى تفصيلها في رواية الترمذي ﴿رواه مسلم وفي رواية﴾ أي مسلم عن أم حبيبة ﴿نطوعاً﴾ تمييزاً للثلاثي عشر زيادة في البيان والافادة معلوم ﴿وللترمذي﴾ أي عن أم حبيبة ﴿شعوه﴾ أي نحو حديث مسلم ﴿وزاد﴾ تفصيل ما أجمله رواية مسلم ﴿أربعاً قبل الظهر﴾ هي التي ذكرتها عائشة في حديثها السابق ﴿وركعتين بعدها﴾ هي التي في حديث ابن عمر ﴿وركعتين بعد المغرب﴾ هي التي قيدها حديث ابن عمر بن أبي بزة ﴿وركعتين بعد العشاء﴾ هي التي قيدها أيضاً بن أبي بزة ﴿وركعتين قبل صلاة الفجر﴾ هي التي اتفق عليها ابن عمر وعائشة في حديثهما السابقين ﴿والخمس عشرة﴾ أي عن أم حبيبة ﴿من حافظ على أربع قبل الظهر وأربع بعدها﴾ يحتمل أنها غير الركعتين المذكورتين سابقاً ويحتمل أن المراد أربع منها الركعتان اللتان مر ذكرهما ﴿حرمه الله على النار﴾ أي منعه عن دخولها كما يمنع الشيء المحرم عن حرم عليه ﴿وعن ابن عمر﴾ رضي الله عنهما ﴿قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رحم الله امرأً صلى أربعاً قبل العصر﴾ هذه الأربع لم تذكر فيما سلف من التوافل فإذا ضمت إلى حديث أم حبيبة الذي عند الترمذي كانت التوافل قبل القرائن وبعد ست عشرة ركعة ﴿رواه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه وابن خزيمة وصححه﴾ وأما صلاة الركعتين قبل العصر فقط فيشملهما حديث بن كل أذنين صلاة ﴿وعن عبد الله بن مغفل﴾ بضم الميم وفتح الجيم وتشدّد الفاء ابن غنم هو أوسع في الأشهر كان من أصحاب النخبة سكن المدينة ثم تحول إلى البصرة ووافق بها داراً وكان أحد العشرة الذين بعثهم عمر إلى البصرة يفقهون الناس ومات بعد الله بمائة وستين وقيل قبلها بسنة رضي الله عنه ﴿قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا قبل المغرب صلاتين﴾ قال في الثالثة لمن شاء كراهية أي لكراهية ﴿أن يتخذها

(الناس سنة) أى طريقتهما لوفة لا يتخلفون عنها فقد يؤدى الى فوات أول الوقت (رواه
 البخارى) وهو دليل على أنها تندب الصلاة قبل صلاة المغرب اذ هو المراد من قوله قبل المغرب
 لأن المراد قبل الوقت لما علم من أنه منهي عن الصلاة فيه (وفي رواية لابن حبان) أى من
 حديث عبد الله المذكور (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى قبل المغرب ركعتين) فثبت
 شرعيتهما بالقول والفعل (ومسلم عن ابن عباس) رضى الله عنهما (كان صلى ركعتين بعد
 غروب الشمس وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يراى نافلا بأمر ناولم بينهما) فتكون ثابتة
 بالتقرير أيضا فثبتت هاتان الركعتان بأقسام السنة الثلاثة ولعل أنسألم يبلغه حديث عبد الله
 الذى فيه الأمر بهما وبهذه تكون النوافل عشرين ركعة مضافة الى الفرائض وهى سبعة عشر
 فيتم لمن حافظ على هذه النوافل في اليوم والليله سبع وثلاثون ركعة وثلاث ركعات الوتر فتكون
 أربعين ركعة في اليوم والليله قال ابن القيم انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يحافظ في اليوم
 والليله على أربعين ركعة سبع عشرة الفرائض وأثنى عشرة التي روت أم حبيبة واحدى عشرة
 صلاة الليل فكانت أربعين ركعة انتهى ولا يخفى انه يبلغ عددها ما ذكره من النوافل غير الوتر
 اثنتين وعشرين ان جعلنا الاربع قبل الظهر وبعد ما غير داخله تحتها الاثنتان اللتان في حديث
 ابن عمر ويزاد ما في حديث أم حبيبة التي بعد العشاء فالجميع أربع وعشرون ركعة من دون الوتر
 والفرائض (وعن عائشة) رضى الله عنها (قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخفف
 الركعتين التسعين قبل الصبح) أى نافله القبر (حتى انى أقول أقرب أيام الكتاب) يعنى أم لا
 لتخفيفه قيامهما (متفق عليه) والى تخفيفهما ذهب الجمهور وبأن تعيين قدر ما يقرأ فيها
 وذهب الخفيفة الى تطويلهما ونقل عن النخعي وأورديه البيهقي حديثا مرسلا عن سعيد بن
 جبير وفيه ما ولم يسم وما ثبت في الصحيح لا يعارضه مثل ذلك (وعن أبي هريرة) رضى الله عنه
 (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في ركعتي القبر قل يا أيها الكافرون) أى في الركعة الاولى
 بعد الفاتحة (وقل هو الله أحد) أى في الثانية بعد الفاتحة (رواه مسلم) وفي رواية لمسلم
 عن أبي هريرة قرأ الآيتين أى في ركعة القبر قولوا أسألم الله وما أنزل اليه الى آخر الآية في
 البقرة هوذا عن قل يا أيها الكافرون وقل يا أهل الكتاب تعالوا الآية في آل عمران أى عوضا عن
 قل هو الله أحد وفيه دليل على جواز الاختصار على آية من وسط السورة (وعن عائشة)
 رضى الله عنها (قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى ركعتي القبر اضطلع على
 شقه الايمن رواه البخارى) والعلماء في هذه النجعة بين مقرط ومقرط ومتوسط فأقرط جماعة
 من أهل الطاهر منهم ابن حزم ومن تابعه فقالوا بوجوبها وأبطلوا صلاة القبر بتركها وذلك لقوله
 المذكور في هذا الحديث ولحديث الأمر بها في حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم اذا صلى أحدكم الركعتين قبل الصبح فليضطلع على جنبه الايمن قال الترمذى حسن صحيح
 غريب وقال ابن تيمية ليس بصحيح لانه تفرد به عبد الرحمن بن زياد وفي حفظه معقال قال المصنف
 والحق أنه تقوم بها الحجة الا أنه صرف الأمر عن الوجوب ما ورد من عدم مداومته صلى الله عليه
 وآله وسلم على فعلهما انتهى قلت وهو ما أخرجه البخارى عن عائشة أن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم كان اذا صلى فان كنت مستيقظة حدثني والا اضطلع حتى يؤذن بالصلاة وترجم

له البخاري باب من يتحدث بعد الركعتين ولم يضطجع ومثله ترجمه له ابن خزيمة وأخرجه البخاري في التهجد بلفظ فان كنت تقضي تحدث معي وان كنت نائمة اضطجع وفرط جماعة فقالوا بكراهما واحبوا بان ابن عمر كن لا يفعل ذلك ويقول كفي بالتسليم أخرجه عبد الرزاق وبانه كان يحصب من يفعلهما وقال ابن مسعود ما بال الرجل اذا صلى الركعتين تمعل كما يتمل الحمار وتوسط فيها طائفة منهم مالك وغيره فلم يروا بها بأسا لمن فعلها راحة وكره هو المني فعلها استنانا ومنهم من قال باستحبها على الاطلاق سواء فعلها استراحة أم لا وقيل تشرع لمن يتمجلس الليل لما أخرجه عبد الرزاق عن عائشة كانت تقول ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يضطجع لستة لكنه كان يدا بلبه فيضطجع ليستريح منه وفيه واو لم يسم وقال النووي المختار انها سنة لظاهر حديث أبي هريرة قلت وهو الاقرب وحديث عائشة لو صرح فغايبه انه اخبار عن فهمها وعدم استمراره صلى الله عليه وآله وسلم عليها دليل سنيها ثم انه يسن على الشق الايمن قال ابن حزم فان تعذر على الايمن فانه يوجي ولا يضطجع على الايسر (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى أحدكم الركعتين قبل صلاة الصبح فيضطجع على جنبه الايمن رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه) وانه كان صلى الله عليه وآله وسلم يفعلها وهذا رواية في الامريها وتقدم انصرفه عن الايجاب ما عرفت وعرفت كلام الناس فيه (وعن ابن عمر) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الليل مثنى مثنى فاذا أضحى أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى مثنى عليه) الحديث دليل على أن مشروعية نافله الليل مثنى مثنى فيسلم على كل ركعتين واليه ذهب جماهير العلماء وقال مالك لا تجوز الزيادة على اثنتين لان مفهوم الحديث الحصر لانه في قوة ما صلاة الليل الا مثنى مثنى لان تعريف المبتدأ قد يقيده ذلك على الاغلب وأجاب الجمهور بان الحديث وقع جوابا لمن سأل عن صلاة الليل فلا دلالة فيه على الحصر وبانه لو سلم فقد عارضه فعليه صلى الله عليه وآله وسلم وهو ثبوت آثاره بضمس كما في حديث عائشة عند الشيخين والفعل قرينة على عدم ارادة الحصر وقوله فاذا أضحى أحدكم الصبح أو تر بر كعة دليل على أنه لا يوتر بر كعة واحدة الا لخشية طلوع الفجر والا أو تر بضمس أو سبع أو نحوها لاثلاث لانها عن الثلاث فانما أخرج الدارقطني وابن حبان والحاكم من حديث أبي هريرة مر فوجعا أو تر و انجمس أو سبع أو تسع أو إحدى عشرة زاد الحاكم لا يوتر واثلاث لا تشبهوا بصلاة المغرب قال المصنف وزجالة كلهم ثقات ولا يضر موقف من وقفه وقد عارضه حديث أبي أيوب من أحب أن يوتر بثلاث فليقل أخرجه أبو داود والقسائي وابن ماجه وغيرهم وقد جمع بينهما ما نال النهي عن الثلاث اذا كان يقعد للتشهد الا وسط لانه يشبه المغرب وأما اذا لم يقعد الا في آخرها فلا يشبه المغرب وهو جمع حسن قد أيد حديث عائشة عند أحمد والقسائي والبيهقي والحاكم كان صلى الله عليه وآله وسلم يوتر بثلاث لا يجلس الا في آخرهن ولقد أجد كل يوتر بثلاث لا يفضل بينهما ولقد الحاكم لا يقعد هذا وأما مفهوم انه لا يوتر واحدة لا خشية طلوع الفجر فانه يعارضه حديث أبي أيوب هذا فان فيه ومن أحب أن يوتر واحدة فليقل وهو أقوى من مفهوم حديث الكتاب وفيه وفي حديث أبي أيوب دليل على صحة الاحرام بر كعة واحدة (والخمس) أي من حديث أبي

هريرة (وصحبه ابن حبان بلفظ صلاة الليل والنهار مني مني وقال النسائي هذا خطأ) أخرجه
المذكورون من حديث علي بن عبد الله الباري الأزدي عن ابن عمر هذا وأصله في الصحيحين
بدون ذكر النهار قال ابن عبد البر لم يقله أحد عن ابن عمر غير علي وأما قوله عليه وكان ابن عمر
يضعف حديثه هذا ولا يصحح به يقولون أن نافعاً وعبد الله بن دينار وجاعة ورواه عن ابن عمر
بدون ذكر النهار وروى بسنده عن يحيى بن معين أنه قال صلاة المار أربع لا يفصل بينهما فليل له
فإن أحسن خبريل يقول صلاة الليل والنهار مني مني قال ناي حديث فليل له بعد حديث الأزدي
قال ومن الأزدي حتى أقبل منه قال النسائي هذا الحديث عندي خطأ وكذا قال الحاكم في علوم
الحديث وقال الدارقطني في العلل ذكر النهار فيه وهم وقال الخطابي روى هذا الحديث
طاوس ونافع وغيرهما عن ابن عمر لم يذكر فيه أحد النهار إلا أن سبيل الزيادة من الثقة أن تقبل
وقال البيهقي هذا حديث صحيح وقال النراقي احتج به مسلم والزائدة من الثقة مقبولة انتهى كلام
المصنف في التلخيص فانظر إلى كلام الأئمة في هذه الزيادة فقد اختلفوا فيها اختلافاً شديداً
ولعل الأمرين جائزان وقال أبو حنيفة يصح في النهار بين أن يصلي ركعتين ركعتين وأربعاً أربعاً
ولا يزيد على ذلك وقد أخرج البخاري ثمانية أحاديث في صلاة النهار ركعتين (وعن أبي
هريرة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفضل الصلاة بعد
الفرصة) فإنها أفضل الصلاة (صلاة الليل أخرجه مسلم) يحتمل أنه أربعاً لليل جوفه
لحديث أبي هريرة عند الجماعة إلا البخاري قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أي الصلاة
أفضل بعد المكتوبة قال الصلاة في جوف الليل وفي حديث عمرو بن عيسى عند الترمذي وصحبه
أقرب ما يكون الربم المصلي جوف الليل الأسفل فاستطعت أن تكون من يذكرك الله في تلك
الساعة فكأن في حديثه أيضاً عند أبي داود قلت يا رسول الله أي الليل أسمع قال جوف الليل
الأسفل فقلت ما شئت فإن الصلاة فيه مشهودة مكتوبة والمراد من جوف الليل الأسفل هو الثلث الأسفل
كما وردت به الأحاديث (وعن أبي أيوب الأنصاري) رضي الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم قال الوتر حق على كل مسلم) هو دليل لمن قال بوجوب الوتر (من أحب أن يوتر بنفسه
فليقل ومن أحب أن يوتر بثلاث فليقل) قد قدمنا الجمع بينهما وبين ما عارضه (ومن أحب أن
يوتر بواحدة) من دون أن يضيف إليها غيرها كما هو الظاهر (فليقل بواحدة الأربعة إلا التمدني
وصحبه ابن حبان ورجح النسائي وقفه) وكذا صحح أبو حاتم والذهلي والدارقطني في العلل والبيهقي
وغير واحد وقفه قال المصنف وهو الصواب قلت وله حكم الرفع إذا لم يصرح للاجتهاد فيه أي في
المقابر والحديث دليل على إيجاب الوتر ويدل له أيضاً حديث أبي هريرة عند أحمد من لم يوتر فليس
ما والى وجوبه ذهبت الحنفية وذهب الجمهور إلى أنه ليس بواجب مستلزم بحديث علي الوتر
ليس بحتم كهيئة المكتوبة ولكنه سنة سنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبأنه ولفظه
عند ابن ماجه أن الوتر ليس بحتم ولا كسالاتكم المكتوبة ولكن رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم أوتر وقال بأهل القرآن أوتر وأما الله وتر يحب الوتر وذكر الجحدان تيمية أن ابن المنذر
روى حديث أبي أيوب بلفظ الوتر حق وليس بواجب ويحدث ثلاث من علي فرائض ولكم
تطوع وعدمها الوتر وإن كان ضعيفاً فله متابعات يتأيد بها على أن حديث أبي أيوب الذي استدلل

به على الإيجاب قد عرفت ان الأصح وقفه عليه لأنه سبق ان له حكم المرفوع ولكنه لا يقاوم
 الأدلة الدالة على عدم الإيجاب والإيجاب قد أطلق على المسنون تأكيداً كما سبق في
 غسل الجمعة وقوله بجمس أو بسلات أي ولا يقعد إلا في آخرها وبأن حديث عائشة في
 الخمس وقوله بواحدة طاهر مقصراً عليها وقد روى فعل ذلك عن جماعة من الصحابة فانخرج
 محمد بن نصر وغيره باسناد صحيح عن السائب بن يزيد أن عمر قرأ القرآن ليله في ركعة لم يصل
 غيرها وروى البخاري أن معاوية أوتر بركعة وان ابن عباس استصوبه ﴿وعن علي رضي
 الله عنه ليس الوتر بجمس ولكن سنة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه الترمذي
 والترمذي وحسنه والحاكم ومعه﴾ تقدم انهم أدلة بالجهور على عدم الوجوب وفي حديث
 علي هذا عاصم بن ضمرة تكلم فيه غير واحد ذكره القاضي عبد الرحمن النخعي في حواشيه
 على بلوغ المرام ولم أجده في التلخيص بل ذكره انهم صحه الحاكيم ولم يتعبه فما أدري من أين
 نقل القاضي ثم رأيت في التقريب ما لفظه عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي صدوق من الثالثة
 مات سنة أربع وسبعين ﴿وعن جابر بن عبد الله﴾ رضي الله عنه ﴿أن رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم قام في شهر رمضان ثم استلم رومس الليلة القابلة فلم يخرج وقال اني خشيت
 أن يكتب عليكم الوتر رواه ابن حبان﴾ أبعده المصنف النسخة والحديث في البخاري الآلهة بلفظ
 أن تفرض عليكم صلاة الليل وأخرجه أبو داود من حديث عائشة ولفظه ان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم صلى في المسجد فصلى بصلاته فاس ثم صلى من القابلة ففكر الناس ثم اجتمعوا من
 الليلة الثالثة فلم يخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما أصبح قال قد رأيت الذي صنعتم
 ولم يمنعني من الخروج اليكم الا اني خشيت أن يفرض عليكم هذا والحديث في البخاري بقرب
 من هذا واعلم انه قد أشكل هذا التعليل لعدم الخروج بخشية الفرضية عليهم مع ثبوت حديث
 هي شخص ومن خسبون لا يبدل القول لذي فاذا أمن التبديل كيف يقع الخوف من الزيادة وقد
 نقل المصنف عنه أجوبة كثيرة فوزيها وأجاب ثلاثة أجوبة قال انه فتح الباري عليهم ما أودعها
 واستجود منها أن خوفه صلى الله عليه وآله وسلم كان من اقتراف قيام الليل يعني جعل التهجد
 في المسجد جماعة شرطاً في صحة التسليم بالليل قال يوفى اليه قوله في حديث زيد بن ثابت حتى
 خشيت أن يكتب عليكم ولو كتب عليكم ما قمت به فصلوا أيها الناس في ميوتكم فنعهم من
 التجميع في المسجد اشفاقاً عليهم من اشتراطه انتهى قلت ولا يخفى انه لا يطاق قوله أن يفرض
 عليكم صلاة الليل كافي البخاري فانه ظاهره خشية فرضها مطلقاً وكان ذلك في رمضان فدل
 حديث عائشة الذي أخرجه أبو داود على انه صلى بهم ليلتين وحديث الكتاب انه صلى بهم ليلة
 واحدة وفي رواية أحدها صلى بهم ثلاث ليل وخص المسجد بانه في الليلة الرابعة وفي قوله
 خشيت أن يكتب عليكم الوتر دلالة على أن الوتر ليس بواجب واعلم أن من أثبت صلاة التراويح
 وجعلها سنة في قيام رمضان استدلل بهذا الحديث على ذلك وليس فيه دليل على كيفية ما يفعلونه
 ولا كيفية فانهم يصلونها جماعة عشرين ركعة يترجون بين كل ركعتين فاما الجماعة فان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم صلى بهم جماعة ثم تركه خشية أن يفرض عليهم ثم ان عمر أول من جمعهم
 على امام معين وقال انه بدعة كما أخرجه مسلم في صحيحه وأخرجه غير من حديث أبي هريرة انه

صلى الله عليه وآله وسلم كان يرغبهم في قيام رمضان من غير أن يأمرهم فيه بغير عمة فيقول من قام
رمضان أيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه قال أبو بكر في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
والأمر على ذلك وفي خلافة أبي بكر وصدر من خلافة عمر زاد في رواية هذا البيهقي قال عروة
فأخبرني عبد الرحمن القاري أن عمر بن الخطاب خرج ليلته في رمضان قطافاً في المسجد وأهل
المسجد أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل فيصاوم بصلاته الرجل فقال عمر والله
لا طين لو جمعناهم على قاري واحد لكان أمثل فعزم عمر على أن يجمعهم على قاري واحد فأمر أبي
ابن كعب أن يقوم بهم في رمضان فخرج عمر والناس يصاومون بصلاته فقال عمر نعم البدعة هذه
وساق البيهقي في السنن عنقروايات في هذا المعنى إذا عرفت هذا عرفت أن عمر هو الذي جعلها
بجماعة على معين ومساها بدعة وأما قوله ونعم البدعة فليس في البدعة ما يمدح وأعلم أنه يتعين
جعل قوله بدعة على جماعة لهم على معين والزاهم بذلك لأنه أراد أن الجماعة بدعة لأنه صلى الله
عليه وآله وسلم قد جمع بهم كما عرفت وأما الكمية وهي جعلها عشرين ركعة فليس فيه حديث
مرفوع إلا ما رواه عبد بن حميد والطبراني من طريق أبي شيبه إبراهيم بن عثمان عن الحكم عن
مقسم عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي في رمضان عشرين
ركعة والوتر قال في سبل الرشاد أبو شيبه ضعفه أحمد وابن معين والبزار ومسلم وأبو داود
والترمذي والنسائي وغيرهم وكذب شعبة قال ابن معين ليس بثقة وعنه هذا الحديث من
منكراته وقال الأذري في المتوسط وأما ما نقل أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى في الليلتين اللتين
خرج فيهما عشرين ركعة فهو منكر وقال الزركشي في الخادم دعوى أنه صلى الله عليه وآله وسلم
صلى بهم في تلك الليلة عشرين ركعة لم يصح بل الساتر في الصحيح الصلاة من غير ذكر العدد وجاء
في رواية جابر أنه صلى بهم ثمان ركعات والوتر ثم استلوه في القابلة فلم يخرج إليهم رواه ابن خزيمة
وابن حبان في صحيحهما انتهى وأخرج البيهقي رواية ابن عباس من طريق أبي شيبه ثم قال أنه
ضعيف وساق روايات أن عمر أصرأيا وغيما الداري يقومان بالناس بعشرين ركعة وفي رواية
أنهم كانوا يقومون في زمن عمر بعشرين ركعة وفي رواية ثلاث وعشرين ركعة وفي رواية
أن عليا كان يؤمهم بعشرين ركعة ويوتر ثلاث وقال وفيه قوة وإذا عرفت هذا عرفت أنه ليس
في عشرين ركعة رواية مرفوعة بل يأتي حديث عائشة المتفق عليه قريبا ما كان يزيد في رمضان ولا
في غيره على إحدى عشرة ركعة فعرفت من هذا كله أن صلاة التراويح على هذا الأسلوب الذي
اتفق عليه إلا كثر بدعة نعم قيام رمضان سنة بلا خلاف والجماعة في نافقته لا تنكر فقد أتم ابن
عباس وغيره صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الليل لكن جعل هذه الكمية والكيفية سنة
والحفاظة عليها هو الذي تقول أنه بدعة وهذا أمر رضى الله عنه مخرج أولا والناس أوزاع
متفرقون منهم من يصلي منفردا ومنهم من يصلي جماعة على ما كانوا عليه في عصره صلى الله عليه
وآله وسلم وخبر الأمور ما كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأما تسميتها
بالتراويح فكان وجهه ما أخرجه البيهقي من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم يصلي أربع ركعات في الليل ثم يترشح الحديث قال البيهقي تفرد به المغيرة بن زياد وليس
بالقوي فإن ثبت فهو أصل في تروح الإمام في صلاة التراويح انتهى وأما حديث عليكم بسنتي

وسنة الخلفاء الراشدين بعدى تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ وأخرجهم أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذى وصححه الحاكم وقال على شرط الشيخين ومثله اقتصدوا بالذين من بعدى أبو بكر وعمر أخرجهم الترمذى وقال حسن وأخرجهم أحمد وابن ماجه وابن حبان وله طرق فيها مقال إلا أنه بقوى بعضها بعضا فإنه ليس المراد بسنة الخلفاء الراشدين الاطريقتهم الموافقة بطريقته صلى الله عليه وآله وسلم من جهاد الأعداء وتقوية شعائر الدين ونحوها فإن الحديث عام لكل خليفة راشد لا يخص الشيخين ومعلوم من قواعد الشريعة أنه ليس لخليفة راشد أن يشرع طريقة غير ما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم إن عمر بن الخطاب نفسه الخليفة الراشد سمى ما رآه من تجميع صلاته ليالى رمضان بدعة ولم يقل إنها سنة فتأمل على أن الصحابة رضوا الله عنهم خالفوا الشيخين في مواضع ومسائل فدل على أنهم لم يعملوا بالحديث على أن ما قالوه وأفعلوه حجة وقد حقق البرماوى الكلام فى شرح ألفيته فى أصول الفقه مع أنه قال إنما الحديث الأول يدل على أنهم إذا اتفق الخلفاء الأربعة على قول كان حجة لا إذا اقتصروا أحدهم أو اثنينما والتحقق أن الاقتداء ليس هو التقليد بل هو غيره كما حققه السيد رحمه الله فى شرح تلمح الكاظم فى بحث الإجماع والله أعلم بالصواب (وعن خارجة) بأنها المجتهدة وبعد الراجم (ابن حذافة) بضم الحاء قرشى عدوى كان يعدل بالقارى روى أن عمرو بن العاص استقدم عمر بثلاثة آلاف فارس فأمدته ثلاثة وهم خارجة هذا وإن يرين العوام والمقداد بن الأسود ولما خرجة القضاء بمصر لعمر بن العاص وقيل كان على شرطته وعداده فى أهل مصر قبله الحارث بن ظنامة أنه عمرو بن العاص حين تعاقبت الخوارج على قتل ثلاثة على ومعاوية وعمر بن العاص فتم أمر الله فى أمير المؤمنين عليه السلام دون الآخرين وإلى الغلط بخارجة أشار من قال

فليتها أذفدت حمرًا بخارجة • فدت عليها من شامت من البشر

وكان قتل خارجة سنة أربعين رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الله أمدكم بمصلاة هي خير لكم من حمر النعم قلنا وما هي يا رسول الله قال الوتر ما بين صلاة العشاء إلى طلوع الفجر رواه الخمسة الا التمساق وصححه الحاكم) قلت قال الترمذى عقيب أخرجه له حديث خارجة بن حذافة حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث يزيد بن أبي حبيب وقدهم بعض المحدثين فى هذا الحديث ثم ساق الوهم فيه فكان يحسن من المصنف التنبيه على ما قاله الترمذى هذا وفى الحديث ما يفيد عدم وجوب الوتر لقوله صلى الله عليه وآله وسلم أمدكم فإن الامداد هو الزيادة بما يقوى المزيد عليه يقال مد الجيش وأمدته إذا زادوا إلى الحق بما يقوى به ويكثره ومد الدواء وأمدته إذا ما يصلحها ومدت السراج والأرض إذا أصلحت ما بالزيت والسعد (قائدة) فى حكمة شرعية النوافل تقدم حديث تميم الدارى عند أحمد وغيره فى هذا الباب وأخرجهم الحاكم فى الكنى من حديث ابن عمر فروعا بلفظ أول ما اقترض الله على امتى الصلوات الخمس وأول ما رفع من أعمالهم الصلوات الخمس وأول ما يستلون عنه الصلوات الخمس فمن كان ضيع شيئا منها يقول الله تبارك وتعالى انظر واهل تجدون لعبدى نافلة من صلاة تمنون بها ما نقص من القرية وانظروا فى صيام عبدي شهر رمضان فإن كان ضيع شيئا منه فانظروا واهل تجدون

لعبدى نافله من صيام سمون بها ما نقص من الصيام وانظر واقر كذا عبدى فان ضيع شيئا منها
 فانظر واهل تجدون لعبدى نافله من صدقة سمون بها ما نقص من الزكاة فيؤخذ ذلك على فرائض
 الله وذلك برحمة الله وعده فان وجدته فضل وضع في ميزانه وقيل له ادخل الجنة مسرورا وان لم
 يوجد له شيء من ذلك أمرت الزبانية فاخذت يديه ورجليه ثم قذف في النار وهو كالسرح
 والتفصيل للحديث تميم الدارى المتقدم في باب صلاح التطوع تحت الحديث الثانى من أحاديث
 الباب (وروى أحمد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه) أى نحو حديث خارجة
 فنشره شرحه (وعن عبد الله بن يزيد) يضم الباء وفتح الراء هو ابن الحبيب يضم الحاء وفتح
 الصاد الاسلى وعبد الله من ثقات التابعين سمع أباه ومرة بن جندب وآخرين وثقوى قضاة مرو
 ومات بها (عن أبيه) رضى الله عنهما (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الوتر حق)
 أى لازم فهو من أدلة أهل الإيجاب (فمن لم يوتر فليس منا) أخرجه ابوداود وبسندين (لأن فيه
 عبد الله بن عبد الله العسكى ضعفه البزارى والتساقى وقال ابوحاتم صالح الحديث (وعصمه
 الحاكم) وقال ابن معين أنه موقوف (وله شاهد ضعيف عن ابى هريرة عند أحمد) رواه بلفظ من
 لم يوتر فليس منا وفيه التحليل بن مرتكز الحديث واسناده منقطع كما قال أحمد ومعنى ليس منا
 ليس على سنتنا وطريقتنا والحديث محمول على تأكيد السنة للوتر بها ينمى بين الأحاديث الدالة
 على علم الوجوب (وعن عائشة رضى الله عنها قالت ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يربى في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة) ثم فصلتها بقولها (يصلى أربعا) يحتمل أنها
 متصلات وهو الظاهر ويحتمل أنها مفصلات وهو بعيد لأنه لا يوافق حديث صلاة الليل مثنى
 مثنى (فلا تسأل عن حسنهن وطولهن) نهت عن سؤال ذلك إما لأنه لا يقدر الخطاب على مثله
 فأى حاجته في السؤال أو كونه قد علم حسنهن وطولهن لشهرته فلا يسئل عنه أولا ثم لا التقدر
 نصف ذلك (ثم يصلى أربعا) فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلى ثلاثا قالت عائشة فقلت
 يارب الله اتنا من قبل ان يوتر) كاته كان ينام بعد الأربع ثم يقوم فيصلى الثلاث وكاته كان قد قرر
 عند عائشة ان النوم ناقض للوضوء فسأته فأجابها بقوله (يا عائشة ان عيني تنامان ولا ينام
 قلبي) دل على أن الناقض نوم القلب وهو حاصل مع كل من نام مستغرقا فيكون من الخصائص
 وان النوم لا ينقض وضوءه صلى الله عليه وآله وسلم وقد صرح المصنف بذلك في التخصيص واستدل
 بهذا الحديث وبحديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم نام حتى نفع ثم قام فصلى ولم يوضأ
 وفي البخارى ان الانبياء تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم (متفق عليه) اعلم أنه قد اختلفت الروايات
 عن عائشة في كيفية صلاته صلى الله عليه وآله وسلم في الليل وعددها فقد روى عنها سبع وتسع
 وأحدى عشرة تسوى ركعتي الفجر ومنها هذه الرواية التي أفادها قوله (وفي رواية لهما) أى
 الشيخين (عنها) أى عن عائشة (كان يصلى عشر ركعات من الليل) وظاهره أنها موصولة
 لا يقع فيها (ويوتر بسجدة) أى ركعة (ويركع ركعتي الفجر) أى بعد طلوعه (فتلك)
 أى صلاته في الليل مع تغليب ركعتي الفجر أو تلك الصلاة جميعا (ثلاث عشرة ركعة) وفي رواية
 أنه كان يصلى من الليل ثلاث عشرة ركعة ثم يصلى إذا سمع النداء ركعتين خفيفتين فكانت خمس
 عشرة ركعة ولما اختلفت ألفاظ حديث عائشة زعم البعض أنه حديث مضطرب وليس كذلك

بل الروايات محمولة على أوقات متعددة وأوقات مختلفة بحسب التشاؤم وبيان الجواز وإن الكل
 جائز وهذا لا يناسبه قولها ولا في غيره ولا حسن أن يقال إنها أخبرت عن الغلب من فعله صلى
 الله عليه وآله وسلم فلا ينافية ما خالفه لأنه أخبر عن النادر ﴿وعنها﴾ أي عن عائشة (قالت
 كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة) لم تفصلها وتبين على
 كم كان يصلي كما ثبت ذلك في الحديث السابق انما ثبت في هذا الوتر بقولها (يوتر من ذلك) أي
 العدد المذكور (بخمسة لا يجلس في شيء إلا في آخرها) كان هذا أحد أنواع آياته صلى الله عليه
 وآله وسلم كما أن الأثر ثلاث أحدها كما أفاده حديثها السابق ﴿وعنها﴾ أي عن عائشة
 (قالت من كل الليل قد أوتر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي من أوله وأوسطه وآخره
 (وانتهى وتره إلى السحر متفق عليهم) أي على الحديثين هذا الحديث بيان لوقت الوتر وأنه
 الليل كله من بعد صلاة العشاء وقد أفاد ذلك حديث خارجة حيث قال الوتر ما بين صلاة العشاء إلى
 طلوع الفجر وقد ذكر السيد أنواع الوتر التي وردت في حاشية ضوء النهار ﴿وعن عبد الله بن عمرو
 ابن العاص﴾ رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا عبد الله لا تكن مثل
 فلان كان يقوم من الليل فترك قيام الليل متفق عليه) قوله مثل فلان قال المصنف في فتح الباري
 لم أقف على تسميته في شيء من الطرق وكان إبهام هذا القصد السري عليه قال ابن العربي في هذا
 الحديث خليل على أن قيام الليل ليس واجباً إذ لو كان واجباً لم يكن تركه بهذا القدر بل كان
 يذمه أو بلغ ذم وفيه استصحاب الدوام على ما اعتاده المرء من غير تفرط ويستنبط منه كراهة
 قطع العبادة ﴿وعن علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أوتر وأبأ أهل
 القرآن فإن الله وتر﴾ في النهاية أي واحد في ذاته لا يقبل الانقسام ولا التجزئة واحد في صفاته
 لا شبهة ولا مثل واحد في أفعاله لا شريك له ولا معين (بحسب الوتر) يثبت عليه ويقبله
 (رواه الخمسة وصححه ابن خزيمة) المراد بأهل القرآن المؤمنون لأنهم الذين صدقوا القرآن وخاصة
 من يتولى حفظه ويقوم بتلاوته ومراعاة حدوده وأحكامه والتعليل بأنه تعالى وتر فيه كما
 قال القاضي عياض إن كل ما ناب الشئ أدى مناسبة كان أحب إليه وقد عرفت أن الأمر
 للتدبير للدلالة التي سلفت على عدم وجوب الوتر ﴿وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتر امتفق عليه﴾ في فتح الباري أنه اختلف السلف
 في موضعين أحدهما في مشروعية ركعتين بعد الوتر من جالس والثاني من أوتر ثم أراد أن يتنفل
 من الليل هل يكتبني بوتره الأول ويتنفل ما شاء أو يشفع وتره ركعة ثم يتنفل ثم إذا فعل هذا هل
 يحتاج إلى وتر آخر أولاً أما الأول فوقع عند مسلم من طريق أبي سلمة عن عائشة أنه صلى الله عليه
 وآله وسلم كان يصلي ركعتين بعد الوتر وهو جالس وقد ذهب إليه بعض أهل العلم وجعل الأمر في
 قوله اجعلوا الخ مختصاً بمن أوتر آخر الليل وأجاب من لم يقل بذلك بأن الركعتين المذكورتين هما
 ركعتي الفجر وجهه النووي على أنه صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك لبيان جواز النقل بعد الوتر
 وجواز التنفل جالساً وأما الثاني فذهب الأكثر إلى أنه يصلي شفعاً ما أراد ولا ينقض وتره الأول
 عملاً بالحديث الآتي وهو قوله ﴿وعن طلق بن علي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم يقول لا وتران في ليلة روماء أحد والثلاثة﴾ وصححه ابن حبان فدل على أنه لا يوتر بل يصلي

شفعا ماشاء وهذا نظر الى ظاهر فعله والا فانه لما شقم وزه الاول لم يبق الا وتر واحد هو ما فعله آخره
وقد روى عن ابن عمر انه قال لما سئل عن ذلك اذا كنت لا تخاف الصبح ولا النوم فاشفع ثم صل
ما به المثل ثم أوتر ﴿ وعن أبي بن كعب رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يوتر ﴾ أى يقرأ فى صلاة الوتر (بسم اسم ربك الاعلى) أى فى الاولى بعد قراءة الفاتحة
(وقل يا أيها الكافرون) أى فى الثانية بعدها (وقل هو الله أحد) أى فى الثالثة بعدها (رواه
أحمد وأبو داود والنسائي وزاد) أى النسائي (ولا يسم الا فى آخرهن) الحديث دليل على
الابتداء بثلاث وقد عارضه حديث لا توتر وابتداء بثلاث عن أبي هريرة وصححه الحاكم وقد صحح الحاكم
عن ابن عباس وعائشة كراهية الوتر بثلاث وقد تقدم وجه الجمع ثم الوتر بثلاث أحدا أنواعه فلا
يتعين فيه ومذهب الحنفية ان تعين الابتداء بثلاث صلى موصولة قالوا لان الصلاة أجمعوا على
ان الابتداء بثلاث موصولة بآية واختلفوا فيما عداها قالوا خذ به أخذ بالإجماع ورد عليهم بعدم
صحة الإجماع كما عرفت (ولابى داود والترمذى نحوه) أى نحو حديث أبى (عن عائشة وفيه
كل سورة) من سبع والكافرون فى ركعة من الاولى والثانية كما يشاء (وفى الاخرة قل هو
الله أحد والمعوذتين) فى حديث عائشة لئن لافى فيه خسيما الجزالين ورواه ابن حبان
والدارقطنى من حديث يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قال العقبى اسناداه صالح وقال ابن
الجوزى أنكر أحمد وابن معين زيادة المعوذتين وروى ابن السكن له شاهدان من حديث عبد الله بن
سرحس باسناد غريب ﴿ وعن أبي سعيد الخدرى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أوتروا
قبل أن تصبوا رواه مسلم ﴾ هو دليل على أن الوتر قبل الصبح ﴿ (ولابن حبان) أى من حديث
أبى سعيد ﴾ (من أدرك الصبح ولم يوتر فلا يوتر له) فيه دليل على أنه لا يشترع الوتر بعدد وج الوقت
وأما أنه لا يصح قضاءه فلا إذا المراد من تركه متعمدا فإنه قد فاته السنة العظمى حتى أنه لا يمكنه
تدراكه وقد حكى ابن المنذر عن جماعة من السلف ان الذى يخرج بالغيب وقته الاختيارى ويبقى
وقته الاضطرارى الى قيام صلاة الصبح وأما من نام عن وتره أو نسيه فقد بين حكمه قوله
﴿ (وعنه) أى عن أبى سعيد ﴾ قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من نام عن الوتر أو
نسيه فليصل اذا أصبح أو ذكره لى ونشر مرتب حيث كان نائما أو ذكر اذا كان نائما (رواه
البيهقى الا النسائي) فدل على ان من نام عن وتره أو نسيه لم يحكم من نام عن القريضة
أو نسيها فإنه باتى بها عند الاستيقاظ أو الذكر والقياس أنه اذا ما عرفت عين نام عن القريضة
أو نسيها ﴿ (وعن جابر) بن عبد الله رضى الله عنه ﴾ قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
من خاف ان لا يقوم من آخر الليل فليوتر وأوله من طلع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل فان صلاة
آخر الليل مشهودة وذلك أفضل رواه مسلم ﴿ فيه دلالة على أن تأخير الوتر أفضل ولكن ان خاف
أن لا يقوم قدمه ثلاثا فوتره فله وقد ذهب جماعة من السلف الى هذا وإلى هذا وفى كل حالين
ومعنى كون صلاة آخر الليل مشهودة تشهدا ملائكة الليل وملائكة النهار ﴿ (وعن ابن عمر
رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا طلع الغيب فقد ذهب وقت كل صلاة
الليل) أى التوافل المشروعة فيه ﴾ (والوتر) عطف خاص على عام فأنه من صلاة الليل عطفه عليه
ليبين شرفه ﴿ فأوتر وأقبل طلوع الغيب ﴾ تخصيص الامر بالابتداء زيادة العناية بشأنه ويبان أنه

أهم صلاة الليل وأنه يذهب وقته بذهاب الليل وتقدم في حديث أبي سعيدان النائم والناسي
 يأتیان بالوتر عند القطة إذا أصبح والناسي عند الذكر فهو مخصص لهذان في أن المراد بذهاب وقت
 الوتر ذهاب الليل على من ترك الوتر لغير العذر من وفي ترك ذلك للنوم ما رواه الترمذي عن عائشة
 قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا لم يصل من الليل منعه من ذلك النوم وأغلبنه
 عيناه صلى من النهار اثنتي عشرة ركعة وقال حسن صحيح وكلته تدارك لما قالت (رواه الترمذي)
 قلت وقال عقبه سليمان بن موسى قد تفرده على هذا اللفظ (وعن عائشة) رضي الله عنها
 (قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الضحى أربعين ركعة ويدعها الله ورواه مسلم) هذا
 يدل على شرعية صلاة الضحى وإن أقلها أربع وقيل ركعتان لما في الصحيحين من رواية أبي
 هريرة وركعتي الضحى وقال ابن دقيق العيد لهذا كرا لا قل الذي يوجد أثباتا كيدفعه قال
 وفي هذا دليل على استحباب صلاة الضحى وإن أقلها ركعتان وعدم مواطبة النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم على فعلها إلا في استحبابها لأنه حاصل بدلالة القول وليس من شرط الحكم أن يتطافر
 عليه أدلة القول والفعل لكن ما واظب النبي صلى الله عليه وآله وسلم على فعله مرجح على ما لم
 يواظب عليه انتهى وأما حكمه فقد جمع ابن القيم الأقوال فبلغت ستة أقوال وذو كرهها لك
 مستند كل قول وأرجح الأقوال أنها سنة مستحبة كما قرر ابن دقيق العيد وقد عارض حديث
 عائشة هذا حديثا الذي أفاده قوله (وله) أي لمسلم (عنها) أي عن عائشة (أنها سئلت
 هل كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الضحى قالت لا إلا أن يجي من مغيبه) فإن الأول
 دل على أنه كان يصليها إذا شئت ما تدل عليه كلمة كان فلم تدل على التكرار والثانية دلت على أنه
 كان لا يصليها إلا في حال مجئته من مغيبه وقد جمع بينهما بأن كلمة كان يفعل كذا لا تدل على الدوام
 دائماً بل غالباً فإذا قامت قرينة على خلافه صرفها عنه كما هنا فإن اللفظ الثاني صرفها عن الدوام
 أو أنها أرادت بقولها لا إلا أن يجي من مغيبه ثني رؤيتها صلاة الضحى وانما لم تراه يفعلها إلا
 في ذلك الوقت واللفظ الأول أخبار عنها بلغها من أنما كان يترك صلاة الضحى إلا أنه يضعف هذا
 قوله (وله) أي لمسلم وهو أيضاً في البخاري بلفظه فلما قال ولهما كان أولى (عنها) أي عن
 عائشة (ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي قط سبعة الضحى) بضم السين
 وسكون الباء أي نافلتها (وأي لا سبها) فنفت رؤيتها الفعل صلى الله عليه وآله وسلم وأخبرت
 أنها لم تراه يفعلها كأنه استناد إلى ما بلغها من الخبر عليها ومن فعله صلى الله عليه وآله وسلم لها
 فألفاظها لا تتعارض حينئذ وقال البيهقي المراد بقولها ما رأيت سبها أي دأوم عليها وقولها واني
 لا سبها أدأوم عليها وقال ابن عبد البر يرجح ما اتفق عليه الشيخان وهي رواية اثباتها دون
 ما انفرد به مسلم وهي رواية نفيها قال وعدم رؤية عائشة لذلك لا يستلزم عدم الوقوع الذي
 أثبتته غيرها وهذا معنى كلامه قلت ومما اتفقا عليه في اثباتها حديث أبي هريرة في الصحيحين أنه
 أوصاه صلى الله عليه وآله وسلم بأن لا يترك ركعتي الضحى وتلقه أوصاني خليلي صلى الله عليه
 وآله وسلم بثلاث صيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وأن أوتر قبل أن أرقد وفي الترغيب
 في فعلها أحاديث كثيرة وفي عددها كذلك مبسوط في كتب الحديث (وعن زيد بن أرقم)
 رضي الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال صلاة الأوابين) الأواب الرجوع إلى

الله يقول الذنوب وفعل الخيرات (حتى يرضى القصاص) بفتح الميم من رمضت بكسر هاءى فخرق
من الرضام وهو شدق من الارض من وقع الشمس على الرمل وغيره وذلك يكون عند ارتفاع
الشمس وتأثيرها الحر والقصاص جمع فصل وهو ولد الناقة سمى بذلك لقصد على أمه (رواه
الترمذى) ولم يذكر لها علما وقد أخرج البزار من حديث ثوبان أن رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم كان يستحب أن يصلى بعد نصف النهار فقالت عائشة يا رسول الله إنك تستحب أن تصلى
هذه الساعة قال تفتح فيها أبواب السماء ينظر الله تبارك وتعالى فيها بالرجة الى خلقه وهي صلاة
كان يحافظ عليها آدم عليه السلام ونوح و إبراهيم وعيسى وفسره راوتر ووردت أحاديث
كثيرة أنها أربع ركعات (وعنه أنس) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم من صلى الضحى اثنتى عشرة ركعة بنى له قصر فى الجنة واه الترمذى واستغربه) قال
المصنف وإسناده ضعيف وأخرج البزار عن ابن عمر قال قلت لابي ذر يا عماه وصلى قال سألتني عما
سألت عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان صليت الضحى ركعتين لم يكتب من
الغافلين وان صليت أربع ركعات كتب من العابدين وان صليت ستا لم يخلق ذنب وان صليت ثمانيا
كتب من القانتين وان صليت ثنتى عشرة بنى لك بيت فى الجنة وفيه حسين بن عطاء ضعفه أبو
حاتم وغيره وذكر ابن حبان فى الثقات وقال يخطئ ويدلس وفى الباب أحاديث لا تتناول من مقال
(وعنه عائشة) رضى الله عنها (قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيتي فصلى
الضحى ثمان ركعات رواه ابن حبان فى صحيحه) قد تقدم رواية مسلم عنها أنها ماراً صلى الله
عليه وآله وسلم يصلى صلاة الضحى وهذا الحديث أثبت فيه صلته فى بيتها وجمع بينهما بانها نفلت
الرؤية وصلاته فى بيتها يجوز أنهما لم تروا ولكنه ثبت لهما برواية واختار القاضى عياض هذا الوجه
ولا يبعد فى ذلك وان كان فى بيتها لجواز عقبتها فى ذلك الوقت ولا منافاة وجميعهما ممكن هو
الواجب ومن فوائد صلاة الضحى أنها تجزئ عن الصدقة التى تصعب على مفاسل الانسان فى كل
يوم وهى ثلثمائة وستون مقصلاً كما أخرجه مسلم من حديث أبي ذر الذى قال فيه وتجزئ من
ذلك ركعتا الضحى

باب صلاة الجماعة والامامة

(عن عبد الله بن عمر) رضى الله عنهما (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال صلاة
الجماعة أفضل من صلاة الفرد) بالقاف والذال المعجمة (بسبع وعشرين درجة متفق عليه
ولهما) أى الشقيقتين (عن أبي هريرة بن عيسى وعشرين جزءاً) عوضاً عن قوله سبع وعشرين
درجة (وكذا) أى وبلفظ بجمع وعشرين (للخيارى عن أبي سعيد وقال درجة) عوضاً
عن جزء ورواه جماعة من الصحابة غير الثلاثة المذكورين منهم أنس وعائشة وصهيب ومعاذ
وعبد الله بن زيد وزيد بن ثابت قال الترمذى عام من رواه قالوا أحسن وعشرين الابن عمر فقال
سبعاً وعشرين وله رواية فيها خمسة وعشرين ولا منافاة فان مفهوم العدد غير مراد فى رواية
الحسن والعشرين داخله تحت رواية السبع والعشرين وأنها أخبر صلى الله عليه وآله وسلم
بالاقل عدداً أولاً أخبر بالاكثروا زيادة تفضل الله بها وقد زعم قوم أن السبع محمولة على
من صلى فى المسجد والخمس لمن صلى فى غيره وقيل السبع لبعيد المسجد والخمس لقربه ومنهم

من أبدى مناسبات وتعليلات استوقاها المصنف في فتح الباري وهي أقوال تخمينية ليس عليها نص والجزء والدرجة بمعنى واحد هنا لأنه عبر بكل واحد منهما عن الآخر وقد ورد تفسيرهما بالصلاة وإن صلاة الجماعة تسبوع وعشرين صلاة فرادى والحديث حث على الجماعة وفيه دليل على عدم وجوبها وقد قال بوجوبها جماعة من العلماء مستدلين بالحديث الآخر وهو قوله (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال والذي نفسي بيده) أي في ملكه ونحت تصرفه (لقد هممت) هو جواب القسم والاقسام منه صلى الله عليه وآله وسلم لبيان عظم شأن ما يذكروه زجرا عن ترك الجماعة (أن أمر يعطى يعطى ثم أمر بالصلاة فيؤذن لها ثم أمر رجلا فيؤم الناس ثم أختلف) في الصحاح خالف إلى فلان أي أتاه إذا غاب عنه (الرجال لا يشهدون الصلاة) أي لا يصحرون الجماعة (فاخرج عليهم يومهم والذي نفسي بيده) فيه اثبات صفة الليلة تعالى (لو يعلم أحد أنه يجدر عرقا) بفخ العين وسكون الراء ثم أفاض هو العظم إذا كان عليه لحم (سبعين أو مائة) مائة بكسر الميم وقد تفتح هي ما بين ضلعي الشاة من اللحم (حشنتين) من الحسن (لشهد العشاء) أي صلاته في جماعة (متفق عليه) أي بين الشيخين (واللفظ البخاري) والحديث دليل على وجوب الجماعة عينا لا كفاية إذ قد فام غيرهم فلا يصحون العقوبة ولا عقوبة الأعلى ترك واجباً وفعل محرم وإلى أن يفرض عين ذهب عطاء والأوزاعي وأحمد وأبو ثور وابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان وقالت به الطاهريّة وقال داود أنها شرط في صحة الصلاة بناء على ما يختاره من أن كل واجب في الصلاة فهو شرط فيها ولم يسلم له هذا لأن الشرطية لا بد لها من دليل ولذا قال أحمد وغيره أنها واجبة غير شرط وقيل أنها فرض كفاية واليه ذهب الجمهور ومن متقدمي الشافعية وكثير من الخنيفة والمالكية وذهب أبو حنيفة وصاحبا إلى أنها سنة مؤكدة واستدل القائل بالوجوب بحديث الباب لأن العقوبة بالالفظة لا تكون إلا على ترك الفرائض وبغيره من الأحاديث كحديث ابن أم مكتوم أنه قال يا رسول الله قد علمت ما في وليس لي قائد وإن حتى وبين المسجد شبرا وشحلا ولا أقدر على قائد كل ساعة قال صلى الله عليه وآله وسلم أسمع الإقامة قال نعم قال فاحضرها أخرجه أحمد وابن خزيمة والحاكم وابن حبان بلقط تسمع الأذان قال نعم قال فاتمها ولو جوبا والأحاديث في معناه كثيرة ويأتي حديث ابن أم مكتوم وحديث ابن عباس وقد أطلق البخاري الوجوب عليها وبوب بقوله باب وجوب صلاة الجماعة وقالوا هي فرض عين إذ لو كانت فرض كفاية لكان قد أسقط وجوبها فعمل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه لها وأما التصريح في العقوبات بالنار فإنه وإن كان قد ثبت النبي عنه عامافه هذا خاص وأدلة القائل بأنها فرض كفاية أدلة من قال أنها فرض عين بناء على قيام المصارف للادلة على فرض العين إلى فرض الكفاية بقوله أطال القائلون بالسنة الكلام في الجوابات عن هذا الحديث بما لا يشق وأقر بها أنه خرج مخرج الزجر لا الحقيقة بدليل أنه لم يقله صلى الله عليه وآله وسلم واستدل القائل بالسنة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث أبي هريرة صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد فقد اشتركا في الفضيلة ولو كانت فرادى غير مجزئة لما كانت لها فضيلة أصلا وحديث إذا صلحنا في رجال كما ثابت لهما الصلاة في رجالهما ولم يبين أنها إذا كانت جماعة وسيأتي الحديث (وعنه) أي عن

أى حريرة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنقل الصلاة على المنافقين) فيه أن الصلاة كلها عليهم تقيلة فانهم الذين إذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى ولكن الأثقل عليهم (صلاة المشاء) لانها في وقت الراحة والسكون (وصلاة الفجر) لانها في وقت النوم وليس لهم داع ديني ولا تصديق باجرهما حتى يعتمهم على اتيانهم ما ويحذف عليهم الاتيان بهما ولا نهما في ظلمة الليل وداعى الرياء الذى لاجله يصلون منتقل بعدم مشاهدتهم يراؤنه من الناس الا لتقليل فانتفى الباعث الديني منهما كما انتفى في غيرهما ثم انتفى الباعث الديني الذى في غيرهما ولذا قال صلى الله عليه وآله وسلم فاعلموا الى انتفاء الباعث الديني عندهم (ولو يعلمون ما فيها) أى فى فعلهما من الاجر (لا توها) الى المسجد (ولو حبوا) أى ولو مشوا حبوا أى كحبوا الى المسجد على يده وركبته وقبل هو الزحف على الركبة وقيل على الامة وفي حديث أى امامة عند الطبراني ولو حبوا على يديه ورجليه وفي رواية جابر عنده أيضا بلطف ولو حبوا أو زحفا وفيه بحث يليخ على الاتيان اليهما وان المؤمن اذا علم ما فيهما أى حال فانه ما حال بين المنافق وبين هذا الاتيان الا عدم تصديقه بجهلهم (متفق عليه) وعن (أى عن أى حريرة رضى الله عنه (قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل أعرج) قد وردت بتفسيره الرواية الاخرى وانما ابن أم مكتوم (فقال يا رسول الله ليس لي قائد يقودني الى المسجد فرخص له) أى في عدم اتيان المسجد (فما لى دعاه فقال هل تسمع النداء) وفي رواية الاقامة (بالصلاة) قال نعم قال فأجب (رواه مسلم) كان الترخيص أو لا مطلقا عن التقيد بسماعه النداء فرخص له ثم سأل هل تسمع النداء قال نعم فأمره بالاجابة ومفهومه انه اذا لم يسمع النداء كان ذلك عذرا له واذا سمعه لم يكن له عذر عن الحضور والحديث من أدلة الايجاب للجماعة عينا لکن ينبغي ان يقيد الوجوب عينا على سماع النداء لتقيد حديث الاعرج وحديث ابن عباس له وما أطلق من الاحاديث يحمل على المقيّد واذا عرفت هذا فاعلم ان الدعوى وجوب الجماعة عينا أو كفاية والدليل هو حديث الهبم بالتحريق وحديث الاعرج وهما اعتماد على وجوب حضور جماعة صلى الله عليه وآله وسلم في مسجده لسمع النداء وهو أخص من وجوب الجماعة ولو كانت الجماعة واجبة مطلقا لكان صلى الله عليه وآله وسلم للاعرج ولقال له انظر من يصلى معك ولقال فى المتخلفين انهم لا يحضرون جماعة صلى الله عليه وآله وسلم ولا يجمعون فى منازلهم والبيان لا يجوز تأخير عن وقت الجماعة فالاحاديث اعتمادت على وجوب حضور جماعة صلى الله عليه وآله وسلم عينا على سماع النداء لاعلى وجوب مطلق الجماعة كفاية ولا عينا وفيه انه لا رخص لسمع النداء عن الحضور وان كان له عذر فان هذا ذكر العذر وان لا يجزى قائد اقل يعنه اذن ويحقق ان الترخيص له ثابت للعذر ولكنه أمر بالاجابة تبدا لوجوب الصلوة الاجرى ذلك والمشقة تقتضى بما يجزى من الروح فى الحضور ويدل لكون الامر للتدب أى مع العذر الحديث اللاحق وهو قوله (وعن ابن عباس) رضى الله عنهما (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من سمع النداء فلم يأت فلا صلاة له الا من عذر رواد ابن ماجه والدارقطني وابن حبان والحاكم واسناده على شرط مسلم لكن رجع بعضهم وقفه) الحديث أخرجه من طريق شعبة موقوفاً ومرفوعاً والموقوف فيه زيادة لا العذر فان الحاك وقفه عندها كثيرا أصحاب شعبة

وأخرج الدارقطني في الكبير من حديث أبي موسى عنه صلى الله عليه وآله وسلم من سمع النداء فلم يجيب من غير ضرر ولا عذر فلا صلاته قال الهيثمي فيه قيس بن الربيع وثقه شعبة وسفيان الثوري وضعفه جماعة وقد أخرج حديث ابن عباس المذكور أبو داود بن زيادة قال أو ما العذر قال خوف أو مرض لم يقبل الله منه الصلاة التي صلاها باسناد ضعيف والحديث دليل على تأكيد الجماعة وهو محتمل بقول أنها فرض عين ومن يقول أنها سنة يؤول قوله فلا صلاة له أي كلمة وأنه نزل في الكمال منزلة في الذات بالغة والاعذار في ترك الجماعة منها في حديث أبي داود ومنها المطر والريح الباردة ومنها كل كرات أو نحوها من ذوات الريح الكريمة فليس له أن يقرب المسجد قبل ويحتمل أن يكون النهي عنها لما يلزم من أكلها من تقويت الفريضة فيكون أكلها ائتمالا تسببه من ترك الفريضة ولكن لعل من يقول أنها فرض عين تسقط بهذه الاعذار صلاتها في المسجد لا في البيت فيصلحها جماعة (وعن يزيد بن الأسود) السوائي بضم السين ويضعف الواو والمؤيد قال الخزاز ويقال العاصري يروي عنه ابنه جابر وعداده في أهل الطائف وحديثه في الكوفيين رضى الله عنه (أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصبح فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فرغ من صلاته (أذا هو برجلين لم يصلح) أي معه (فدعا بهما فجاء بهما ترعد) بضم العين (فرائصهما) جمع فريضة وهي الصلوة التي بين جنب الدابة وكفها أي ترجف من الخوف قاله في النهاية وفي الفائق الفريص والفرائص جمع فريضة وهي لجة عند نفث الكتف في وسط الجنب عند نبض القلب ترتعد وتثور عند الفزعة والغضب انتهى وجنب الإنسان ما تحت إبطه إلى كعبه كذا في الصباح (نقال لهما ما منعكما أن تصليا معنا فالأقدم صلينا في رحالنا) جمع رحل يفتح الراء وسكون الحاء وهو المنزل ويطلق على غيره ولكن المراد هنا المنزل (قال فلا تفعلوا إذا صلينا في رحالكم ثم أدر كنتم) الإمام ولم يصل فصليا معه فانها أي الصلاة مع الإمام بعد صلاتهما الفريضة (لكنا نألفه) والفريضة هي الأولى سواء صليت جماعة أو فرادى لا إطلاق الخبر (رواه أحمد واللفظ له والثلاثة وصححه الترمذي وابن جبان) زاد المصنف في التلخيص والحاكم والدارقطني وصححه ابن السكن كله من طريق يعلى بن عطاء عن جابر بن يزيد بن الأسود عن أبيه وقال الشافعي في القديم اسناده مجهول قال البيهقي لأن يزيد بن الأسود ليس له راو غير ابنه ولا ابنه جابر غير يعلى قلت يعلى من رجال مسلم وجابر وثقه النسائي وغيره اه وهذا الحديث وقع في مسجد الخيف في حجة الوداع فدل على مشروعية الصلاة مع الإمام إذا وجد يعلى أو سبيل بعد أن كان قد صلى جماعة أو فرادى والأولى هي الفريضة والأخرى نافلة كما صرح به الحديث ونظيره أنه لا يحتاج إلى فرض الأولى وهو قول الشافعي وذهب مالك وهو قول الشافعي إلى أن الثانية هي الفريضة لما أخرجه أبو داود من حديث يزيد بن عامر أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا جئت الصلاة فوجدت الناس يصلون فصل معهم إن كنت قد صليت تكن لك نافلة وهم مكتوبة وأجيب بأنه حديث ضعيف ضعفه النووي وغيره وقال البيهقي هو مخالف لحديث يزيد بن الأسود وهو أصح ورواه الدارقطني باللفظ ولجعل التي صلى في بيته نافلة قال الدارقطني هذه رواية ضعيفة شاذة وعلى هذا القول لابد من الفرض للأولى بعد دخوله في الثانية وقبل بشرط فراغه من الثانية

صحيحة وللشافعي قول ثالث ان الله تعالى يحتسب بأيمه ماشاء لقول ابن عمر لمن سألته عن ذلك أو ذلك
 البذل انما ذلك الى الله تعالى يحتسب بأيمه ماشاء أخرجه مالك في الموطأ وقد عورض حديث
 الباب بما أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما عن ابن عمر رفعه لاتصال صلاة يوم مرتين
 ويحجب عنه بان المنهى ان يصلي كذلك على انها فريضة لا على ان احدهما نافلة أو المراد
 لا يصليهما مرتين منفردا ثم ظاهرا حديث الباب عموم ذلك في الصلوات كلها واليه ذهب الشافعي
 وقال أبو حنيفة لا تعد الا الظهر والعشاء أما الصبح والعصر فلا تنهى عن الصلاة بعدهما أو ما
 المغرب فلا تنهوا زوالها فلو أعادها سارت شفعاً وقال مالك اذا كان قد صلاها في جماعة لم يعدها
 وان كان صلاها منفردا أعادها والحديث ظاهري خلاف ما قاله أبو حنيفة ومالك بل في حديث
 يزيد بن الاسود ان ذلك كان في صلاة الصبح فيكون أظهر في رد ما قاله أبو حنيفة ويخص به عموم
 التنهى عن الصلاة في الوقتين (وعن أبي هريرة) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم انما جعل الامام ليؤتم به فاذا كبر) أى الاحرام ومطلقاً فيشمل تكبير المقل
 (فكبروا ولا تكبروا حتى يكبر) زاده تأكيداً لفادهم مفهوم الشرط كما في سائر الجمل الآتية
 (واذا ركع فاركعوا ولا تركعوا حتى يركع) أى حتى يأخذ في الركوع لاحق بفرغ منه كما يتبادر
 من اللفظ (وانما قال سمع اقبلن جسده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد واذا اجهد) أخذ في السجود
 (فاجهدوا ولا تسجدوا حتى يسجدوا) أصلي فاعلموا قياماً واذا أصلي فاعلموا السجود (فصلوا
 قعوداً أجمعين) هكذا بالنسب على الحال وهي رواية في البخاري وأكثرا روايات على أجمعين
 بالرفع تأكيداً لضمير الجمع (رواه أبو داود وهذا لفظه وأصله في الصحيحين) انما يقيد جعل الامام
 مقصوراً على الاتصاف بكونه مؤتماً به لا يتجاوز المؤتم الى مخالفة نفسه والاتهم بالافتقار والاتباع
 والحديث دل على ان شريعت الامامة ليست على الامام ومن شأن التابع والمأموم أن لا يتقدم
 متبوعه ولا يساويه ولا يتقدم عليه في موقفه بل يراقب أحواله ويأق على أثره بفوقه
 ومقتضى ذلك ان لا يخالفه في شيء من الاحوال وقد فصل الحديث ذلك بقوله فاذا كبر الى آخره
 ويقاس ما لم يذكر من أحواله كالتسليم على ما ذكر في خالفه في شيء مما ذكره لا تفسد صلاته
 بذلك الا انه ان خالف في تكبيرة الاحرام بتقدمها على تكبيرة الاحرام فانها لا تنقض صلاته
 لأنه لم يجعله اماماً اذا انحول بها بعد موحي عنوان الاقتداء به واتخاذها اماماً واستدل على عدم فساد
 الصلاة لخالفته امامه بأنه صلى الله عليه وآله وسلم توعد من سبق امامه في ركوعه أو سجوده بان
 الله تعالى يجعل رأسه رأس جوار ولم يصره باعادة صلاته ولا قال فانه لا صلاة له ثم الحديث لم يشترط
 المساواة في النية فدل على انها اذا اختلفت نية الامام والمأموم كان بنوى أحدهما فرضاً والاخر
 نفلاً أو بنوى هذا أظهر وهذا عصر أنها تصح الصلاة جماعة واليه ذهب الشافعي ويأتي
 الكلام على ذلك في حديث جابر في صلاة معاذ وقوله اذا قال سمع اقبلن جسده يدل على أنه الذي
 يقوله الامام ويقول المأموم اللهم ربنا لك الحمد وقد ورد بزيادة الواو وورد بحذف اللهم والكل
 جازوا الاربع العمل بزيادة اللهم وزيادة الواو لانها بقية ان معنى زائد او قد احتج بالحديث
 من يقول انه لا يجمع الامام والمؤتم بين التسميع والتصديق فهم الخفية قالوا ويشترط للامام
 والمنفرد التسميع وقال أبو يوسف ومحمد يجمع بينهما الامام والمنفرد في التسميع انما بخنيفة

يقول ان المأموم لا يقول التسميع لحديث أبي هريرة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك وظاهره منفرداً أو أماً ما فان صلاته مؤتمناً نادراً ويقال عليه فإن الدليل على أنه يعمل المؤتم فان الذي في حديث أبي هريرة هذا انه يحمده وذهب الثوري والاوزاعي الى أنه يجمع بينهما الامام والمنفرد ويحمده المؤتم لفهوم حديث الباب اذ يفهم من قوله فقولوا اللهم الخ أنه لا يقول المؤتم الا ذلك وذهب الشافعي الى أنه يجمع بينهما المصلي مطلقاً مستدلاً بما أخرجه مسلم من حديث ابن أبي أوفى أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا رفع رأسه من الركوع قال سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد الحديث قال وظاهر عموم الاحوال وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي ولا حجة في سائر الروايات على الاختصار اذ عدم ذكر في اللفظ لا يدل على عدم الشرعية فقله اذا قال الامام سمع الله لمن حمده لا يدل على نفي قوله ربنا لك الحمد وقوله قولوا ربنا لك الحمد لا يدل على نفي قول المؤتم سمع الله لمن حمده وحديث ابن أبي أوفى في حكاية لفعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يزيده وهي مقبولة لان القول غير معارض لها وقد روى ابن المنذر هذا القول عن عطاء وابن سيرين وغيرهما في تنقيد الشافعي ويكون قوله سمع الله لمن حمده عند رفع رأسه وقوله ربنا لك الحمد عند اتصافه وقوله فسلوا قعوداً جميع دليل على أنه يجب متابعة الامام في القعود وأنه بقعد المأموم مع قدرته على القيام وقدرته عليه بأنه فعل فارس والروم أي القيام مع قعود الامام فانه صلى الله عليه وآله وسلم قال ان كدت أن تقالته علون فعل فارس والروم يقومون على ملوكهم وهم قعود فلا تفعلوا وقد ذهب الى ذلك أحمد بن حنبل وإسحق وغيرهم وذهب مالك وغيره الى أنه لا تصح صلاة القائم خلف القاعد لا قائماً ولا قاعداً فقله صلى الله عليه وآله وسلم لا تحتلوا على امامكم ولا تتابعوه في القعود كذا في شرح القاضي ولم يسنده الى كتاب ولا وجبت قوله ولا تتابعوه في القعود في حديث فينظر وذهب الشافعي الى أنه تصح صلاة القائم خلف القاعد ولا يتابعه في القعود قالوا الصلاة اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرض موته قياماً حين خرج وأبو بكر قد افتتح الصلاة ففقد عن يساره فكان ذلك ناقصاً لأمه صلى الله عليه وآله وسلم لهم بالخولوس في حديث أبي هريرة فان ذلك كان في صلاته حين جثث وانصكت قدمه فكان هذا آخر الامرين فتعين العمل به كذا قرره الشافعي وأجيب بأن الاحاديث التي أمرهم فيها بالخولوس لم يختلف في معنها ولا في سياقها وأما صلاته صلى الله عليه وآله وسلم في مرض موته فقد اختلف فيها هل كان اماماً أو أمماً وما والاستدلال بصلاته في مرض موته لا يتم الاعلى انه كان اماماً ومنها أنه يحتمل ان الامر بالخولوس للندب وتقرير القيام قرينة على ذلك فيكون هذا اجتماع الروايتين خارجاً عن المذهبين جميعاً لانه يقتضي التخيير للمؤتم بين القيام والقعود ومنها أنه قد ثبت فعل ذلك عن جماعة من الصحابة بعد وفاته صلى الله عليه وآله وسلم أنهم أموا قعوداً ومن خلفهم قعوداً أيضاً منهم أسد بن حضير وجابر وأتقى به أبو هريرة قال ابن المنذر ولا يحفظ عن أحد من الصحابة خلاف ذلك وأما حديث لا يؤتمن أحدكم بعدى فاعداً فمأقياً ما فانه حديث ضعيف أخرجه البيهقي والدارقطني من حديث جابر الجعفي عن الشعبي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجابر ضعيف جداً وهو مع ذلك مرسل قال الشافعي قد علم من احتج به انه لا حجة فيه لانه مرسل ومن رواه رجل برغباً أهل العلم عن الرواية عنه يعني جعفر الجعفي وذهب أحمد بن حنبل في الجمع بين

الحديثين الى أنه اذا ابتدأ الامام الراتب صلاة فاعاد المرن برحى برؤه فانهم يصلون خلفه
فهو اذا ابتدأ الامام الصلاة قائما لمزم المأمومين أن يصلوا خلفه قياما سوا مطرا ما يقتضى
صلاة امامهم فاعاد أم لا كما فى الاحديث التى فى مرض موته فانه صلى الله عليه وآله وسلم لم
يأمرهم بالقعود لانه ابتدأ امامهم صلاته قائما ثم أمهم فى بقية الصلاة فاعاد بخلاف صلاته
صلى الله عليه وآله وسلم فى مرضه الاول فانه ابتدأ صلاته فاعاد فأمرهم بالقعود وهو جمع
حسن (وعن أنس بن مالك) رضى الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى
فى أصحابه تأخرا فقال تقدموا فاتقوا بى وليأتكم بكم من بعدكم رواه مسلم) كأنهم تأخروا عن
القرب والدنو منه صلى الله عليه وآله وسلم وقوله اتقوا بى أى اقتدوا بأفعالى وليقتد بكم من بعدكم
مستدلين بأفعالكم على أفعالى والحديث دليل على أنه يجوز اتباع من خلف الامام عن لاي راه
ولا يسمعه كاهل الصف الثانى يقتدون بالاول وأهل الصف الثالث الثانى وشيوخه أو من يبلغ
عنه وفى الحديث حدث على الصف الاول وكراهة البعد عنه وعام الحديث لا يزال قوم يتأخرون
حتى يؤخرهم الله (وعن زيد بن ثابت) رضى الله عنه (قال احتجرت) هو بالراء المنع اتخذ شيئا
كالخبرة من الخسف وهو الحصر ويرى بالزاي أى اتخذ جارا بينه وبين غيره أى مانعا (رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم حجر متخلفة فصلى فيها فتباعدوا وابتعدوا يصلون بصلاته الحديث
وفيه أفضل صلاة المرن فى بيته الامام المكتوبة متفق عليه) وقد تقدم فى شرح حديث جابر فى باب
صلاة التطوع وفيه دلالة على جواز فعل مثل ذلك فى المسجد اذ لم يكن فيه تضييق على المصلين
لانه كان يفعله بالليل ويسطه بالنهار وفى رواية مسلم ولم يتخذوا ثاموا التبع الطلب والمعنى طلبوا
موضعه فاجتمعوا اليه وفى رواية البخارى فصار اليه وفى رواية فضلى فيها لىالى فصلى بصلاته ناس
من أصحابه فلما علم بهم جعل يبعد فخرج اليهم فقال قد عرفت الذى رأيت من منيعكم فصلوا ايها
الناس فى بيوتكم فان أفضل الصلاة صلاة المرن فى بيته الامام المكتوبة هذا لفظه وفى مسلم قرب
منه والمصنف ساقى الحديث فى أبواب الامامة لا فادق شرعية الجماعة فى النافلة وقد تقدم معناه فى
التطوع (وعن جابر) رضى الله عنه (قال صلى معاذ بأصحابه العشاء فطول عليهم فقال النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أتريدوا معاذ أن يكون قنا اذا أتمت الناس فاقربوا الشمس وضحاها وسبح اسم
ربك الاعلى واقربا اسم ربك والليل اذا يغشى متفق عليه واللفظ لمسلم) الحديث فى البخارى لفظه
أقبل رجلنا نحن وقد جنح الليل فوافق معاذ يصلى فتركنا بضعه وأقبل الى معاذ فقرأ معاذ سورة
البقرة والنساء فانطلق الرجل بعد ان قطع الاقتداء بمعاذ أتم صلاته منفردا وعليه بتوى البخارى
بقوله اذا طول الامام وكان للرجل أى المأموم حاجة فخرج وبلغه ان معاذ انال منه وقد جاء ما قاله
معاذ ففسرا بلفظ فيلخ ذلك معاذ فقال انه منافق فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فمشكا
معاذ فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتان أنت امعاذ أنت فأتى ثلاث مرات فلو صليت
بسبح اسم ربك الاعلى والشمس وضحاها والليل اذا يغشى فانه يصلى وراءك الكبير والضعيف
وذو الحاجة وله فى البخارى ألفاظ غير هذه المراد بفتان أى تعذب أصحابك بالتطويل وهو محمول
على كراهة المأمومين للاطالة والافادة صلى الله عليه وآله وسلم قرأ الاعراف فى المغرب وغيرها
وصكان مقدار قيامه فى الظهر بالسنتين آية وقرأ بأقصر من ذلك والحاصل أنه يختلف ذلك

باختلاف الاوقات في الامام والمأمومين والحديث دليل على صحة صلاة المفترض خلف المتنفل
 فان معاذاً كان يصلي فريضة العشاء معه صلى الله عليه وآله وسلم ثم يذهب الى أصحابه فيصليها بهم
 قفلاً وقد أخرج عبد الرزاق والشافعي والطحاوي من حديث جابر بسند صحيح وفيه هي له طرقة
 وقد طول المصنف الكلام على الاستدلال بالحديث على ذلك في فتح الباري والحق ما دل عليه
 حديث الباب وبه قال جمع جمع من أهل العلم بالحديث والحديث أقاداً به يخفف الامام من قراءته
 وصلاته وقد عين صلى الله عليه وآله وسلم مقدار القراءة في حديث اذا أم أحدكم الناس
 فليخفف (وعن عائشة) رضى الله عنها (في قصة صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 بالناس وهو مريض قالت فجاء حتى جلس عن يسار أبي بكر) هكذا في رواية البخاري في باب
 الرجل يأتي بالامام تعيين مكان جلوسه صلى الله عليه وآله وسلم وأنه عن يسار أبي بكر وهذا هو مقام
 الامام ووقع في البخاري في باب حد المريض أن يشهد الجماعة بلفظ جلس الى جنبه ولم يعين فيه
 محل جلوسه لكن قال المصنف انه عين المحل في رواية ناسنا حسن انه عن يسار قلت حيث قد
 ثبت في الصحيح في بعض رواياته فهي بين ما أجل في أخرى وبه يتضح انه صلى الله عليه وآله وسلم
 كان اماماً يصلي بالناس جالساً أو بكر فاعلم (يقتدى أبو بكر بصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ويقتدى الناس بصلاة أبي بكر متفق عليه) فيه دلالة على انه يجوز وقوف الواحد عن بين الامام
 وان حضر معه غيره ويحتمل أنه صنع ذلك ليلغ عنه أبو بكر أو لكونه كان اماماً أول الصلاة
 أو لكون الصف قد ضاقت أو لغير ذلك من المحتملات ومع عدم الدليل انه فعل لواحد منها فالظاهر
 الجواز على الإطلاق وقوله يقتدى أبو بكر يحتمل أن يكون ذلك الاقتداء على جهة الاتهام فيكون
 أبو بكر اماماً أو مأموماً ويحتمل أن يكون أبو بكر اماماً كان مبلغاً وليس اماماً واعلم انه وقع الاختلاف
 في حديث عائشة وفي غيره هل كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اماماً أو مأموماً وردت
 الروايات بما يفيد هذا وما يفيد هذا الكافي من ائمه صلوات الله عليهم وآله وسلم كان اماماً من
 العلماء من ذهب الى الترجيح بين الروايات فرح انه صلى الله عليه وآله وسلم كان الامام لوجوه من
 الترجيح مستوفاة في فتح الباري وتقديم فيما سبق بعض وجوه ترجيح خلافه ومن العلماء من قال
 بتعدد القضية وأنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى تارة اماماً وتارة مأموماً وفي مرض موته هذا وقد
 استدل بحديث عائشة هذا وقولها يقتدى أبو بكر بصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويقتدى
 الناس بصلاة أبي بكر ان أبا بكر كان مأموماً أو قديوب البخاري على هذا فقال باب الرجل
 يأتي بالامام ويأتي الناس بالمأموم وقال ابن بطال هذا اوافق قول مرزوق والشعبي ان الصفوف
 يوم بعضها بعضاً خلافاً للجمهور ويؤيد قوله صلى الله عليه وآله وسلم تقدموا فانقواي وليأتكم
 بكم من بعدكم وما تقدم في رواية مسلم ان أبا بكر كان يسجد للتكبير دليل على انه يجوز رفع
 الصوت بالتكبير لسمع المأمومين ويطعون به وانه يجوز للمقتدى اتباع صوت المكبر وهذا مذهب
 الجمهور وفيه خلاف المالكية ولهم تفاسيل ليس عليها دليل وكأنهم يقولون في هذا الحديث
 ان أبا بكر كان هو الامام ولا كلام انه رفع صوته لاعلام من خلفه (وعن أبي هريرة) رضى
 الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا أم أحدكم الناس فليخفف فان فيهم الصغير
 والضعيف والكبير وذو الحاجة) وهو لا يريدون التخفيف فيلاخطهم الامام (واذا صلى وحده

قليل كيف شامتفق عليه) أي محققا ومطولا وفيه دليل على جواز تطويل المنفرد بالصلاة في
 جميع أركانها ولو غشي خروج الوقت وصحبه بعض الشافعية ولكنه معارض بحديث أبي قتادة
 أنما التفریط ان يؤخر الصلاة حتى يدخل وقت الأخرى أخرجه مسلم فإذا عارضت مصلحة المبالغة
 في الكمال التطويل ومفسدة إيقاع الصلاة في غير وقتها كانت مراعاة تركه المقدسة أولى ويحتمل أنه
 اعتبار بدائل أخر حتى يخرج الوقت من لم يدخل في الصلاة أصلا حتى يخرج وأما من خرج وهو في
 الصلاة فلا يصدق عليه ذلك (وعن عمرو بن سلمة) بكسر اللام هو أبو يزيد من الزيادة كما قاله
 البزار وغيره وقال مسلم وآخرون يريد بضم الباء فتح الراء قال ابن عبد البر أدركه عمرو بن سلمة
 زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان يوم قومه على عهده صلى الله عليه وآله وسلم لأنه كان
 أقرأهم للقرآن وقيل أنه قدم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع أبيه ولم يختلف في قدوم أبيه
 نزل عمرو بالبصرة وروى عنه أبو قلابة وعامر وأبو الزبير المكي (قال قال أبي) أي سلمة بن ضبع
 بضم النون وأبو لاي يفتح اللام وسكون الهمزة على الخلاف في اسمه قال (جئتكم من عند
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم حقا) نصب على صفة المصدر المحذوف أي نبوة حقا وأنه مصدر
 مؤكد للجملة المتضمنة اذ هو في قوة هو رسول الله حقا فهو مصدر مؤكد لغیره وأرختكم مجيئا
 حقا من عندنا من عند غيره (فقال اذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكم وليؤمكم) أكثركم قرأنا
 قال أي عمرو بن سلمة (فخطروا فلا يمكن أحدا أكثر مني قرأنا) قد ورد بيان سبب أكثرية قرأته
 أنه كان يتلقى الركان الذين كانوا يقدون اليه صلى الله عليه وآله وسلم ويمرون بعمره وأهله
 فكان يتلقى منهم ما يقرئونه وذلك قبل اسلام أبيه وقومه (فقدموني وانا ابن ست أو سبع
 سنين رواء البزارى وأبو داود والنسائي) فيه دلالة على أن الاسبق بالامامة الاكثر قرأنا وياتى
 الحديث بذلك قريبا وفيه ان الامامة أفضل من الاذان لأنه لم يشترط في المؤذن شرطاً وتقديعه وهو
 ابن سبع سنين دليل لما قاله الحسن البصري والشافعي وأصح من أنه لا كراهة في امامة المميز
 وكراهية مالك والثوري وعن أحمد أبي حنيفة روايتان والمشهور عنهما الاجزاء في التوافل دون
 القرائن لأنه لم يرو أن ذلك كان عن أمره صلى الله عليه وآله وسلم ولا تقريره وأجيب بأن دليل
 الجواز وقوع ذلك في زمن الوحي ولا يقر فيه على فعل ما لا يجوز سيما في الصلاة التي هي أعظم
 أركان الاسلام وقد نبه صلى الله عليه وآله وسلم بالوحي على التقذى الذي كان في نعله فلو كان امامة
 الصبي لاصح لنزل الوحي بذلك وقد استدلل أبو سعيد وجابر بانهم كانوا يعزلون والقرآن ينزل
 والوفد الذين قدموا عمر كانوا جماعة من الصحابة قال ابن حزم ولا نعلم لهم مخالفا في ذلك واحتمال
 أنه أمهم في نافلة يبعده ساق القصة فانه صلى الله عليه وآله وسلم علمهم الاوقات للقرائن ثم قال
 لهم انه يؤمهم أكثرهم قرأنا وقد أخرج أبو داود وفي حقه قال عمر وفاشهدت مشهدا في حرم اسم
 قبيلة الا كنت امامهم وهذا يعبر القرائن والتوافل قلت ويحتاج من ادعى التفرقة بين القرض
 والنفل وأنه يصح امامة الصبي في هذا دون هذا الى دليل ثم الحديث فيه دليل على القول ببعضه
 صلاة المفترض خلف المنفل وفيه تأمل (وعن ابن مسعود) رضى الله عنه (قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم تقوم أقرؤهم لكتاب الله) الظاهر ان المراد أكثرهم له حفظا وقيل

أعلمهم بأحكامه والحديث الأول يناسب القول الأول (فإن كانوا في القراءات سواء فاعلمهم بالسنة
فإن كانوا في السنة سواء فاقدمهم هجرة فإن كانوا في الهجرة سواء فاقدمهم سلباً) أي اسلاماً
(وفي رواية سنناً) عوضاً عن سلباً (ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه ولا يقعد في بيته على
تكرمه) بفتح التاء وكسر الراء القراش ونحوه مما يسطر لصاحب المنزل ويختص به (الأبازنه
رواه مسلم) الحديث دليل على تقديم الأقرأ على الأقلقة وهو مذهب أبي حنيفة وأجدو قيل يقدم
الأقلقة على الأقرأ ولا يخفى أنه يعدها قوله فإن كانوا في القراءات سواء فاعلمهم بالسنة فإنه دليل
على تقديم الأقرأ مطلقاً والأقرأ على ما قسم ومبه هو العلم بالسنة فلأراده ذلك لكان القحمان
قسماً واحداً وقوله فاقدمهم هجرة وهو شال لمن تقدم هجرة سواء كان في زمنه صلى الله عليه وآله
وسلم أو بعده كمن هاجر من دار الكفر إلى دار الإسلام وأما حديث لا هجرة بعد الفتح فالمراد من مكة
إلى المدينة لأنهما جميعاً صار داراً لسلام ولعله يقال وأولاد المهاجرين لهم حكم أبياتهم في التقديم
وقوله سلباً أي من تقدم اسلامه تقدم على من تأخر وكذا رواية سنناً أي الأكبر وقد ثبت في حديث
مالك بن الحويرث ليؤتمكم أكبركم ومن الذين يستحقون التقديم قريش لحديث قدموا قريشا
قال المصنف أنه قد جمع طرق في جر صغير ومنهم الأحسن وجهاً الحديث ورد فيه وفيه راو
ضعيف وأما قوله ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه فهو نهى عن تقديم غير السلطان عليه والمراد
ذو الولاية سواء كان السلطان الأعظم أو نائبه وظاهره وإن كان غيراً كقرا نأوقفها فيكون هذا
خاصاً بأول الحديث عام ويلحق بالسلطان صاحب البيت لأنه ورد فيه حديث بخصوصه بأنه
الآحق أخرجه الطبراني من حديث ابن مسعود ولقد علمت أن من السنة أن يتقدم صاحب البيت
قال المصنف رجاله ثقات وأما امام المسجد فإن كان عن ولا يقمن السلطان أو عماله فهو داخل في
حكم السلطان وإن كان باتفاق من أهل المسجد فيصير له بصيرة بذلك الحق وإنها ولاية خاصة
وكذلك انتهى عن القعود عما يختص به السلطان في منزله أو الرجل من فراش وسرير فلا يقعد فيه
أحد إلا بإذنه ونحوه قوله (ولابن ماجه من حديث جابر ولا تؤمن امرأته جلاداً ولا امرأته مهاجراً
ولا فاجر مؤمناً واستاده) فيه عبد الله بن محمد العدوي عن علي بن زيد بن جدعان والعدوي
أتهم وكيع بوضع الحديث وشيخه ضعيف وله طريق أخرى فيها عبد الملك بن حبيب وهو متهم
بسرقة الحديث وتخليط الأسانيد وهو يدل على أن المرأة لا تؤمن الرجل وهو مذهب الحنفية
والشافعية وغيرهم وأجاز المزني وأبو نورا مائة المرأة وأجاز الطبري أمانته في التراجع إذا لم يحضر
من يحفظ القرآن وحجتهم حديث أم ورقة سائق ويحملون هذا النهي على التنزيه أو يقولون
الحديث ضعيف ويدل أيضاً على أنه لا يؤمن الأعرابي مهاجراً أو لعله محمول على الكراهة إذ كان في
صدر الإسلام ويدل أيضاً على أنه لا يؤمن القابض وهو المنبعث في المعاصي مؤمناً وذهبت الشافعية
والحنفية إلى صحة أمانته مستدلين بما يأتي من حديث ابن عمر وغيره وهي أحاديث كثيرة دالة على
صحة الصلاة خلف كل بروفاجر إلا أنها كلها ضعيفة وقد عارضها حديث لا يؤمنكم ذو جوف في دينه
ونحوه وهي أيضاً ضعيفة قالوا إنما ضعفت الأحاديث من الجاهلين رجعتنا إلى الأصل وهي أن من
صحت صلواته صحت أمانته وأيد ذلك فعل العصابة فإنه أخرج البخاري في التاريخ عن عبد الكريم
قال أدرت عشرة من أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم يصلون خلف أمية الجور ويؤيده أيضاً

حديث مسلم كيف أتت إذا كان عليكم أمر أو يؤخرون الصلاة عن وقتها أو يعيئون الصلاة عن وقتها قال فأتا من في حال الصلاة وقتها فإن أدركتم معهم فصل فأنه لا تأفله فقد أذن بالصلاة خلفهم وجعلها تأفله لأنهم أخرجوها عن وقتها وظاهره أنهم لو صلوا لها في وقتها لكان مأمورا بصلاتها خلفهم فريضة (وعن أنس) رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال رصوا صفوفكم) ضم الرام والصاد من رص البناء أي في صلاة الجماعة انضمام بعضكم إلى بعض (وقاروا بينها) أي الصفوف (وحاذوا) أي يساوي بعضهم بعضا في الصف (بالأعناق) رواه أبو داود والنسائي (وعنه ابن حبان) وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه وعلم الحديث من سنن أبي داود فوالذي نفسي بيده أني لا أرى الشيطان يخل من خلل الصف كأنهم الحلف يفتح الحلف والذال المجبة هي مسغار الغم وأخرج الشيطان وأبو داود من حديث النعمان بن بشير فقال أقبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الناس بوجهه فقال أقبلوا صفوفكم ثلثا والله لتعقبن صفوفكم أو ليخالفن الله بين قلوبكم قال فرأيت الرجل يلزق منكبه بمنكب صاحبه وكعبه بكعبه وأخرج أبو داود عنه أيضا قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسوينا في الصفوف كما يقوم القدر حتى إذا ظن أن قد أخذنا ذلك عنه وقفها أقبل ذات يوم بوجهه إذا رجل متبذرا فقل للتسوت صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم وأخرج أيضا من حديث البراء بن عازب قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يضل الصف من ناحية إلى ناحية فيسبح صدورنا ومناكبنا ويقول لا تتلفوا فاختلف غلويكم وهذه الأحاديث والوعيد الذي فيها دل على وجوب ذلك وهو مما تساهل فيه الناس كأنسها لو أقيم عليه حديث أنس عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنتموا الصف المقدم ثم الذي يليه فما كان من نقص فليكن في الصف المؤخر أخرجه أبو داود فانك ترى الناس في المسجد يقومون الجماعة وهم لا يعلمون الصف الأول لو قاموا فيه فإذا أقيمت الصلاة يتفرقون صفوفًا على اثنين وعلى ثلاثة ونحوه وأخرج أبو داود ومسلم والنسائي وابن ماجه من حديث جابر بن سمرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تصفون كأنصف الملائكة عند ربهم قلنا وكيف نصف الملائكة عند ربهم قال يتوون الصفوف المقسمة ويتراصون في الصف وورد في حديث آخر ج في الصفوف أحاديث كحديث ابن عمر من خطوة أعظم أجر من خطوة مشاها الرجل إلى فرجة في الصف فسدها أخرجه الطبراني في الأوسط وأخرج أيضا فيه من حديث عائشة قال صلى الله عليه وآله وسلم من سدد فرجة في صف رفعه الله بها درجة وفيه بيتا في الجنة قال الهيثمي فيه مسلم ابن خالد الزينبي وهو ضعيف وثقه ابن حبان وأخرج البراء من حديث أبي بصير عنه صلى الله عليه وآله وسلم من سدد فرجة في الصف غفر له قال الهيثمي إسناده حسن ويقضي عنه رصوا صفوفكم الحديث إذا فرج أنما تكون من عدم رصهم الصفوف (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خير صفوف الرجال أولها) أي أكثرها أجرا وهو الصف الذي تصل الملائكة على من صلى فيه كما يأتي (وشرها آخرها) أقلها أجرا (وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها) رواه أيضا البزار والطبراني في الكبير والأوسط والأحاديث في فضائل الصف الأول واسعة أخرج أحمد قال الهيثمي رجاله موثقون والطبراني في الكبير من حديث أبي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الله وملائكته

يصلون على الصف الاول قالوا يا رسول الله وعلى الثاني قال ان الله وملائكته يصلون على الصف
 الاول قالوا يا رسول الله وعلى الثاني قال وعلى الثاني وأخرج احمد والبخاري قال الهيثمي برجال
 ثقات من حديث النعمان بن بشير قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الله
 تبارك وتعالى وملائكته يصلون على الصف الاول أو الصفوف الاول وأخرج البخاري من حديث
 أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استغفر للصف الاول ثلاثا وللثاني مرتين
 وللثالث مرة قال الهيثمي فيه ابواب بن عتبة ضعف من قبل حفظه ثم ورد في ميمية الصف الاول
 ومسامحة الامام وأضيفته على الاسير أحاديث فخرج الطبراني في الاوسط من حديث أبي بردة
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان استطعت ان تكون خلف الامام والافعن عينه
 قال الهيثمي فيه من لم أجده لذكره أو أخرجه أيضا في الاوسط والكبير من حديث ابن عباس عليكم
 بالصف الاول وعليكم بالميمية واياكم والصف بين السواري قال الهيثمي فيه اسمعيل بن مسلم المكي
 ضعيف واعلم ان الاحق بالصف الاول اولوا الاحلام والنهي فقد أخرجه البخاري من حديث عامر بن
 ربيعة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ايتي منكم أهل الاحلام والنهي ثم الذين
 يلوهم ثم الذين يلوهم قال الهيثمي فيه عاصم بن عبيد الله العمري والاككر على تضعيفه
 واختلف في الاحتجاج به وأخرجه مسلم والاربعة من حديث ابن مسعود بن يادة ولا تحتفظوا
 فتنسقفوا بكم واياكم وهشام الاسواق وفي الباب أحاديث غيره وفي حديث الباب بدلالة على
 جواز اصطاف النساء صفوفًا وظاهره سواء كانت صلاتهن مع الرجال أو مع النساء وقد علل
 حبرية آخر صفوفهن بانهم عند ذلك يحدثن عن الرجال وعن رؤيتهم وسماح كلامهم الا انها علة
 لا تتم الا اذا كانت صلاتهن مع الرجال وأما اذا صليت وامتن احرامًا فصفوفهن كصفوف الرجال
 أفضلها أولها (وعن ابن عباس قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة)
 هي ليلة ميمية عند المعروفة (فتمت عن يساره فاخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برأسي
 من ورائي فجعلني عن يمينه متفق عليه) دل الحديث على صحة صلاة المتنفل بالمتنفل وعلى ان
 موقف الواحد مع الامام عن يمينه بدليل الادارة اذ لو كان اليسار موقفا له لما دار في الصلاة والى
 هذا ذهب الجاهليون وقال القاضي يقوم الواحد خلف الامام والحديث حجة عليه ثم قوله فقامت
 عن يمينه ظاهر في انه قام مساويا له وفي بعض الفاظه فقامت الى جنبه قال بعض أصحاب الشافعي
 يستحب ان يقف دونه قليلا الا انه قد أخرج ابن جرير قال قلنا لعطاء الرجل يصلي مع الرجل ابن
 يكون منه قال الى شقه قلت أيجازيه حتى يصف معه لا يفوت أحدهما الاخر قال نعم قلت
 بحيث ان لا يعد حتى يكون بينهما فرجة قال نعم ومثله في الموطأ عن عمر من حديث ابن مسعود
 انه صف معه فقر به حتى جعله حذاء عن يمينه (وعن أنس) رضي الله عنه (قال صلى رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم فصمت وقيم خلفه) فيه العطف على المرفوع المتصل من دون
 تأكيد ولا فصل وهو صحيح على مذهب الكوفيين واسم القيم ضميرة وهو جند حسي بن
 عبد الله بن ضميرة (وأم سليم) هي أم أنس واسمها مليكة مصغرا (خلفنا متفق عليه واللفظ
 للبخاري) دل الحديث على صحة الجماعة في القفل وعلى صحة الصلاة للتعليم والتبرك كما تدل عليه
 القصة وعلى ان مقام الاثنين خلف الامام وعلى ان الصغير يعتد بقوته ويسد الجناح فهو الطاهر

من لفظ التيم اذ لا يتم بعد احتلام وعلى ان المرأة لا تصف مع الرجال وانها تنفرد في الصف وان
 عدم امرأة تنضم اليها - يذرى ذلك فان انضمت المرأة مع الرجل اجرت صلاتها لانه ليس في
 الحديث الاتقير بها على التأخر وانه وقفها وليس فيه دلالة على فساد صلاتها الوصلت في غيره
 وذهب أبو حنيفة الى فساد صلاة الرجل دون المرأة ولا دليل على ذلك (وعن أبي بكر) رضى
 الله عنه (انه انتهى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو راكع فركع قبل ان يصل الى الصف
 فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم زادك الله حرصا) أى على طلب الخير (ولا تعد) يفتح
 الثامن العود (رواه البخاري وزاد فيه أبو داود فركع دون الصف ثم مضى الى الصف) الحديث
 دليل على ان من وجد الامام راكعا فلا يدخل في الصف الا حتى يصل الصف لقوله صلى الله
 عليه وآله وسلم ولا تعد وقيل يدل يدل على انه يصح منه ذلك لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره
 بالاعادة لصلاته فدل على صحته قلت له صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره لانه كان جاهل بالحكم
 والجهل عذر وأما ابن الزبير فقد روى الطبراني عنه في الاوسط من رواية عطاء قال الهيثمي رجاه
 رجال الصحيح انه قال اذا دخل أحدكم المسجد والناس ركوع فليركع حين يدخل ثم يذهب رجا
 حتى يدخل في الصف فان ذلك السنة قال عطاء قد رأيت ما يصنع ذلك قال ابن جريج وقد رأيت ابن
 عطاء يصنع ذلك قلت وكأنته مبقى على ان لفظ ولا تعد بضم التاء من الاعادة أى لا تعد
 فانها صحيحة وروى بسكون العين من العدو ويؤيده رواية ابن السكيت من حديث أبي بكره بلفظ
 أقيمت الصلاة فانطلقت أسمع حتى دخلت في الصف فلما قضى الصلاة قال صلى الله عليه وآله وسلم
 من الساعي آتفا قال أبو بكره فقلت أنا قال زادك الله حرصا ولا تعد والاقرب رواية أن لا تعد
 من العود أى لا تعد الى الدخول راجعا قبل وصولك الصف فانه ليس في الكلام ما يشعر بفساد
 صلاته حتى يقبض صلى الله عليه وآله وسلم بانه لا يعيدها بل لقوله زادك الله حرصا ثم يجرئها
 أو لا تعد من العدو (وعن وابهة) يفتح الواو وكسر الباء هو ابو قرصافة (ابن معبد)
 بكسر الميم وسكون العين هو ابن مالك من بنى أسد بن خزيمة الانصاري نزل وابصة الكوفة ثم
 تحول الى الحيرة ومات بالرقعة رضى الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يصلى
 خلف الصف وحده فأمره أن يعد الصلاة رواه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه وصححه ابن
 حبان) فيه دليل على بطلان صلاة من صلى خلف الصف وحده وقد قال يطلانها الغنوي وأحمد
 وكان الشافعي يضعف هذا الحديث ويقول لو ثبت هذا الحديث لقلت به قال البيهقي الاختيار ان
 يتوفى ذلك الثبوت الخبر المذكور ومن قال بعدم بطلانها استدلل بحديث أبي بكره وانه لم يأمره
 صلى الله عليه وآله وسلم بالاعادة مع انه أتى ببعض الصلاة خلف الصف منفردا قالوا فيحصل الامر
 بالاعادة ههنا على الذنب قبل والاولى ان يجعل حديث أبي بكره على العذر وهو خشية القواف مع
 انضمامه بقدر الامكان وهذا الخبر عذر في جميع الصلاة قلت وأحسن منه ان يقال هذا لا يعارض
 حديث أبي بكره بل يوافقه وانما لم يأمر صلى الله عليه وآله وسلم بأبكره بالاعادة لانه كان معذورا
 بجهله ويجعل أمره بالاعادة لمن صلى خلف الصف بانه كان عالما بالحكم ويدل على البطلان أيضا
 ما تضمنه قوله (وله) أى لابن حبان (عن طلق بن علي) الذي سلف ذكره (لا صلاة لمنفرد
 خلف الصف) فان النبي ظاهري في الصحة (وزاد الطبراني) في حديث وابصة (الادخلت

أبها المصلي) منفردا عن الصف (مهم) أي في الصف (أو اجتررت رجلا) أي من الصف
 فينضم اليك وتتمام حديث الطبراني أن ضاق بكم المكان اعد صلاة فانه لا صلاة لك وهو في جمع
 الزوائد من رواية ابن عباس إذا انتهى أحدكم إلى الصف وقدم فليجذب إليه رجلا يقيم إلى جنبه
 وقال رواه الطبراني في الأوسط وقال لا يروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا بهذا الأسناد وفيه
 السري بن إبراهيم وهو ضعيف جدا ويظهر من كلام مجمع الزوائد أن في حديث وابصة السري
 ابن اسمعيل وهو ضعيف والشارح ذكر أن السري في رواية الطبراني التي فيها الزيادة إلا أنه قد
 أخرج أبو داود في المراسيل من رواية مقاتل بن حيان من فروع أن جاء أحدكم فلم يجد موضعا فليجلس
 إليه رجلا من الصف فليقيم معه فخا أعظم أمر الخنجل وأخرج الطبراني في الأوسط من حديث ابن
 عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر الأتقي وتعدت الصفوف بأن يجذب إليه رجلا يقيم
 إلى جنبه واسناده واه (وعن أبي هريرة) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم إذا سمعتم الإقامة) أي للصلاة (فامشوا وعليكم السكينة) قال النووي السكينة الثانية في
 الحركات واجتناب العبث (والوقار) في الهيئة كفض الطرف وخفض الصوت وعدم الالتفات
 وقيل معناه ما واحد ذكر الثاني تأكيذا وقد نبه في رواية مسلم على الحكمة في شرعية هذا
 الأدب بقوله في آخر حديث أبي هريرة هذا فإن أحدكم إذا كان يعمد إلى الصلاة فانه في صلاة أي
 في حكم المصلي فينبغي اعتقاد ما ينبغي للمصلي اعتياده واجتناب ما ينبغي اجتنابه (ولا تسرعوا
 فخا أدركتم) من الصلاة مع الإمام (فصلوا أو ما فاتكم فاقضوا متفق عليه واللفظ للبخاري) فيه
 الأمر بالوقار وعدم الإسراع في الاتيان إلى الصلاة وذلك لتكثير الخطأ فينال فضيلة ذلك فقد
 ثبت عند مسلم من حديث جابر أن بكل خطوة يخطوها إلى الصلاة درجة وعند أبي داود من فروع
 إذا توضأ أحدكم فاحسن الوضوء ثم خرج إلى المسجد لم يرفع قدمه إلى البيت إلا كتب الله له حسنة ولم
 يضع قدمه اليسرى إلا حط الله عنه سيئة فإذا أتى المسجد فصل في جماعة عقره فإن جاء وقد صلاوا
 بعضا وبقي بعض فصل ما أدركه وأتم ما بقي كان كذلك وإن أتى المسجد وقد صلاوا كان كذلك وقوله
 فخا أدركتم فصلوا جواب شرط محذوف أي إذا فعلتم ما أمرتم به من ترك الإسراع ونحوه فخا أدركتم
 فصلوا وفيه دلالة على أن فضيلة الجماعة يدركها ولو دخل مع الإمام في أي جزء من أجزاء الصلاة ولو
 دون ركعة وهو قول الجمهور وروى آخرون أنه لا يصير مدركا لها إلا بدرك ركعة وأجيب بأن
 ذلك في الأوقات لا في الجماعة وبأن الجمعة مخصوص فلا يقاس عليها واحتدل بحديث الباب على
 حصص الدخول مع الإمام في أي حالة أدركه عليها وقد أخرج ابن أبي شيبة من فروع عن جسدني
 را كها أو قائما أو ساجدا فليكن معي على حالتي التي أنا عليها قلت وليس فيه دلالة على اعتداده
 بما أدركه مع الإمام ولا على أمره في أي حالة أدركه عليها بل فيه الأمر بالسكون معه وقد أخرج
 الطبراني في الكبير رجال موثقين كما قال الهيثمي عن علي وابن مسعود قال من لم يدرك الركعة
 فلا يعتد بالسجدة وأخرج أيضا في الكبير قال الهيثمي رجال موثقين من حديث يزيد بن وهب
 قال دخلت أنا وابن مسعود والإمام را كع فركعنا ثم مشى حتى استوي بنا بالصف فلما فرغ الإمام
 قلت أقضى فقال قد أدركتموه وهذا تأمره وقوفه وفي الآخر دليل على ما ذهب إليه ابن الزبير وقد
 تقدم وورد في بعض روايات حديث الباب بلفظ فاقضوا عوض أتوا والقضاء يطلق على أداء الشيء

فهو في معنى اتقوا فلا معايرة ثم قد اختلف العلماء فيما يدركه اللاحق مع امامه هل هي أول صلاته
أو آخرها والحق انها أولها واختلف فيما إذا أدرك الامام ركعة فركع معه هل تسقط قراءة تلك
الركعة عند من أو جب الفاتحة فيعند بها أو لا تسقط فلا يعتد بها أم قيل يعتد بها لانه قد أدرك
الامام قبل ان يقم عليه وقيل لا يعتد بها لانها فاتحة الفاتحة ويرجع عند السيد الاجزاء قال ومن
أدلته حديث أبي بكره حيث ركع وهم ركوع ثم أقره صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وانما
نهاه عن العود الى الدخول قبل الانتهاء الى الصف وبه كان يقول الشوكاني في قوله القسديم ثم
حق ان أدرك الركوع ليس مدر كالأركعة وأجاب عن حديث أبي بكره وما في معناه باجوبة
عديدة صحيحة فالحق الحقيقي بالاتباع ان لا يعتد بالمصلي بذلك ويحجى بالركعة الفاتحة بعد تسليم
الامام واليقين ارفع درجته من الرية والاقتداء خير من الغيبة (وعن أبي بن كعب رضي الله
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الرجل مع الرجل اذكى من صلاته وحده)
أي أكثر اجرا من صلاته منفردا (وصلاته مع الرجلين اذكى من صلاته مع الرجل وما كان
أكثر فهو أحب الى الله تعالى رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان) وأخرج ابن ماجه
وصححه ابن السكن والعقيلي والحاكم وذكروا الاختلاف فيه وأخرج ابن البراء والطبراني بلفظ
صلاة الرجلين يوم أحدهما صاحبها اذكى عند الله من صلاة مائة تترى وفيه دلالة على ان أقل
صلاة الجماعة امام ومأموم وبوافقه ما أخرج ابن ماجه من حديث أبي موسى اثنان يخافو قوما
جاءة وروى البيهقي أيضا من حديث أنس وفيه ما ضعف وبوب البخاري اثنان يخافو قوما
جماعة واستدل بحديث مالك بن الحويرث اذا حضرت الصلاة فاذا نام أقبلوا ولم يكبروا وقد
روى أحمد من حديث أبي سعيد انه دخل رجل المسجد وقد صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بأصحابه الظهر فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما حبسك يا فلان عن الصلاة قد كرسبنا اعتل
به قال فقام يصلي فقال صلى الله عليه وآله وسلم ألا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه فقام رجل
معه قال الهيثمي رجاله رجال الصحيح (وعن أم ورقة) بفتح الواو والراء والقاف هي بنت نوفل
الأنصاري وقيل بنت عبد الله بن الحرث بن عويمر كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يزورها
ويسمها الشهدية وكانت قد جمعت القرآن وكانت تؤم أهل دارها ولما غزا صلى الله عليه وآله وسلم
بدر قالت يا رسول الله ائذن لي في الغزو معك الحديث وأمرها ان تؤم أهل دارها وجعل لها
مؤذنا يؤذن وكان لها غلام وجارية فديرتهما وفي الحديث ان الغلام والجارية قاما اليها في الليل
فغماها بقطيفة لها حتى ماتت وذبحا فاصبح عمر فقام في الناس فقال من عند من علم عذير أو من
رأهما فليجيئهما فوجداهما من جملة صلح ما وكان أول معاصي بالمدينة رضي الله عنها (ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أمرها ان تؤم أهل دارها رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة) والحديث
دليل على صحة امامة المرأة أهل دارها وان كان فيهم رجل فإنه كان لها مؤذن وكان شيخا كما في الرواية
والظاهر انها كانت تؤم وغلامها وجارية تها وذهب الى صحة ذلك أبو ثور والنزفي والطبري وخالف
ذلك الجساصي والحديث مع الاولين وأما امامة الرجل انساء فقط فقد روى عبد الله بن أحمد من
حديث أبي بن كعب انه جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا رسول الله عملت الدلة عملا قال
ما هو قال نسو قمعي في الدار قلن انك تقرأ ولا تقرأ فصل بنا فصليت غليا والوتر فسكت النبي

صلى الله عليه وآله وسلم قال فرأى ان سكوتيه رضا قال الهيثمي في اسناده من لم يسم قال ورواه
 أبو يعلى والطبراني في الاوسط واسناده حسن (وعن أنس رضي الله عنه ان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم استخلف ابن أم مكتوم) تقدم اسمه في الاذان (يوم الناس وهو) رجل
 (أحمي رواه أحمد وأبو داود) وفي رواية لابن داود انه استخلفه مرتين وهو في الاوسط للطبراني من
 حديث عائشة استخاف النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابن أم مكتوم على المدينة مرتين يوم الناس
 والمراد اختلافه في الصلاة وغيرها وقد أخرجه الطبراني بلفظ في الصلاة وغيرها واسناده حسن
 وقد عدت مرات الاختلاف له فبلغت ثلاث عشرة مرة ذكره في الخلاصة والحديث دليل
 على صحة امامة الاعشى من غير كراهة في ذلك (ونحوه) أي نحو حديث أنس (ابن حبان
 عن عائشة) تقدم انه أخرجه الطبراني في الاوسط (وعن ابن عمر) رضي الله عنهما (قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا على من قال لا اله الا الله) أي صلوا صلاة الجنائز
 (وصلوا خلف من قال لا اله الا الله رواه المارقيني باسناد ضعيف) قال في البدر المنير هذا
 الحديث من جميع طرقه لا يثبت وهو دليل على انه يصلى على من قال كلمة الشهادة وان لم يات
 بالواجبات وذهب الى هذا أبو حنيفة الا انه استثنى قاطع الطريق والباغي وللشافعي أقوال في قاطع
 الطريق اذا صلب والاصل ان من قال كلمة الشهادة فله ما للمسلمين ومنه صلاة الجنائز عليه ويدل
 حديث الذي قتل نفسه بمشاقص فقال صلى الله عليه وآله وسلم أما أنا فلا يصلى عليه ولم ينههم
 عن الصلاة عليه ولان عموم شرعية صلاة الجنائز لا يخص منه أحدا من أهل كلمة الشهادة لا بدليل
 وأما الصلاة خلف من قال لا اله الا الله فقد قدمنا الكلام على ذلك وانه لا دليل على اشتراط العدالة
 وان من صحت صلاته صحت امامته (وعن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم اذا أتى أحدكم الصلاة والامام على حال فليصنع كما يصنع الامام رواه الترمذي باسناد
 ضعيف) أخرجه الترمذي من حديث علي ومعاذ وفيه ضعف وانقطاع وقال لا تعلم أحد أسنده
 الا من هذا الوجه وقد أخرجه أبو داود من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى قال حدثنا أصحابنا
 الحديث وفيه ان معاذ قال لأراهم على حال الا كنت عليا وهذا يندفع الانقطاع اذا طاهر ان
 الراوي لعبد الرحمن غير معاذ بل جماعة من الصحابة والانقطاع انما ادعى بين عبد الرحمن ومعاذ
 قالوا لان عبد الرحمن لم يسمع من معاذ وقد سمع من غير من الصحابة وقال هنا أصحابنا والمراد به
 الصحابة وفي الحديث دلالة على انه يجب على من لحق الامام ان ينضم اليه في أي جزء كان من أجزاء
 الصلاة فاذا كان الامام ركعاً وأماماً فانه يعتد بها أدركه معه كما سبق فاذا كان قاعداً وساجداً
 فقد بقوده وسجد بحدوده ولا يعتد بذلك وتقدم ما يؤيده من حديث ابن أبي شيبة من وجده في
 قائماً أو راكعاً وساجداً فليكن معي على حالتي التي أنا عليها وأخرج ابن خزيمة عن فروعا عن أبي
 هريرة اذا جئتم ونحن سجوداً فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة
 وأخرج فيه أيضاً فروعا عن أبي هريرة من أدرك ركعة من الصلاة قبل أن يقيم الامام صلبه فقد
 أدركها وترجم له باب ذكر الوقت الذي يكون فيه المأموم مدركال ركعة اذا ركع امامه وقوله فليصنع
 كما يصنع الامام ليس صريحاً انه يدخل معه بتكبيره الاحرام بل ينضم اليه امامها اذا كان قائماً أو
 راكعاً فيكبر اللاحق من قيام ثم ركع أو بالكون معه فقط ومتى قام كبر للاحرام وغايتها انه يحتمل

ذلك الا ان شرعية تكبير الاحرام حال القيام المنفرد والامام يقضى ان لا تجزئ الا كذلك
 وذلك اصرح من دخولها بالاحتمال والله اعلم * (قائدة) في الاعذار في ترك الجماعة اخرج
 الشيخان عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يأمر المنادي في ادى صلواتي
 رحاكم في الليلة الباردة وفي الليلة المظلمة في السفر وعن جابر بن جهم عن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم في سفر فخطرنا فقال ليصل من شاء منكم في رحله رواه مسلم وابوداود والترمذي وصححه
 وأخرج الشيخان عن ابن عباس انه قال لمؤذنه في يوم مطير اذا قلت اشهد ان محمدا رسول الله فلا
 تقل حي على الصلاة قل صلواتي سيؤتمكم قال فكان الناس استكروا ذلك فقال اتجيبون من
 اذا فقد فعل دامن هو خير يعني يعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث وعند مسلم ان ابن
 عباس امر مؤذنه في يوم جمعة في يوم مطير بنحوه وأخرج البزار عن ابن عمر قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم اذا كان أحدكم على الطعام فلا يجل حتى يقضى حاجته منه وان أقيمت
 الصلاة أخرجه أحمد ومسلم من حديث عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يقول لا صلاة بمضرة طعام ولا وهو يدافع الاخبثين وأخرج البزار عن أبي هريرة قال من فقه
 الرجل اقباله على حاجته حتى يقبل على صلاته وقبله فارغ

باب صلاة المسافر والمريض

(عن عائشة) رضي الله عنها (قالت أول ما فرضت الصلاة) ما عدا المغرب (ركعتين)
 أي حضرا وسفرا (وأقرت) أي أقر الله تعالى (صلاة السفر) بأبائها ركعتين (وأتمت
 صلاة الحضرة) ما عدا المغرب فزيد في الثلاث الصلوات ركعتين والمراد انتمت بدفعها حتى كانت
 نامة بالنظر الى صلاة السفر (منفق عليه والبضاري) وحده عن عائشة (ثم هاجر) أي
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فقرضت أربعة) أي صارت أربعة بزيادة اثنين (وأقرت صلاة
 السفر على الاول) أي على الفرض الاول (زاد اجد الا المغرب) أي زاده من روافقه عائشة بعد
 قولها أول ما فرضت الصلاة أي الا المغرب فانها فرضت ثلاثا (فانها) أي المغرب (وتر النهار)
 فقرضت وتر ثلاثا من أول الامر (والاصح فانها تطول لحج القراء) في الحديث دليل على
 وجوب القصير في السفر لان فرضت بمعنى وجبت ووجوبه مذهب الحنفية وغيرهم وقال الشافعي
 وأحمد وجاعة انه رخصة والتمام أفضل وقالوا فرضت بمعنى قدرت أو فرضت لمن أراد القصير
 واستدلوا بقوله تعالى ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة وانه ما سفر أهمل رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم (١) معهم من قصر ومنهم من يتم ولا يعيب بعضهم على بعض
 وبان عثمان كان يتم وكذلك عائشة أخرجه ذلك مسلم ورد بان هذه أفعال أصحابه لا حجة فيها
 وانه أخرجه الطبراني في الصغير من حديث ابن عمر موقوف صلاة السفر ركعتان زلتان السجدة
 فان شتم فردوها قال الهيثمي رجاله موثقون وهو موقوف ان لا مسح للاجتهاد فيه وأخرج
 عنه أيضا في الكبير رجال الصحيح صلاة السفر ركعتان من خلف السنة كثر وفي قوله السنة
 دليل على رفعه كما هو معروف قال ابن القيم في الهدى النبوي كان صلى الله عليه وآله وسلم
 يقصر بالعبادة فيصلها ركعتين من حين يخرج مسافرا الى ان يرجع الى المدينة ولم يثبت عنه أنه
 أتم بالعبادة في السفر البتة وفي قولها الا المغرب دلالة على أن شرعها في الاصل ثلاث لم تنقص

(١) يترقى ثبوته فلو صح
 ان كان تقريره صلى الله عليه
 وآله وسلم لهم أقوم حجة ولم
 يحسن الاتمام بعائشة
 والله أعلم

وقولها انها ورا النهار اى صلاة النهار كانت شفعا والمغرب اخرجها والوقوفها في حزم من النار فهي
وتر صلاة النهار كانت شرع الوتر لصلاة الليل والوتر محبوب الى الله تعالى كما تقدم في الحديث
ان الله وتر يحب الوتر وقولها الا الصبح الخ تزيدانه لا تغير في صلاتها وانها ركعتان حضر او مضى
لانه شرع فيها قطوبيل القراءة ولذلك عبر عنها في الآية بقرآن التجر لما كانت القسرة معظم
او كانت الطولها فيها فعب عنها بما من اطلاق الجزر الاعظم على الكل (وعن عائشة) رضى
الله عنها (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقصر في السفر ويتم ويصوم ويصلي) الاربعة
الافعال بالتحية اى انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل هذا وهذا (رواه الدارقطني ورواه)
من طريق عطاء عن عائشة (ثقات (١) الا انه معلول والمحمول عن عائشة من فعلها وقالت انه
لا يشق على آخرجه البهيقي) واستسكروا حذفا عن عرو وروى عن انها كانت تتم وانما تأملت (٢)
كانوا لثمان كما في الصحيح فلو كان عندها من النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواية لم يقل عروة انها
تأملت وقد ثبت في الصحيحين خلاف ذلك وانخرج ايضا الدارقطني من عطاء والبيهقي عن عائشة
انها اعقرت معه صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة الى مكة حتى اذا قدمت مكة قالت يا رسول الله
بابي بؤى اتممت وقصرت وأفطرت وصمت فقال احسب يا عائشة وما عابها قال ابن القيم وقد
روى كان يقصر وتتم الاول بالباء آخر الحروف والثاني بالياء المشافو كذلك يفطر وتصوم اى تأخذ
بالعزيمة في الموضعين قال شيخنا بن تيمية وهذا باطل ما كانت أم المؤمنين تصلي رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وجعل أصحابه فتصلي خلاف صلاتهم وفي الصحيح عنها ان الله فرض الصلاة ركعتين
ركعتين فلما دبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى المدينة في صلاة فاضر وأقرت صلاة
السفر فكيف يفتن بها مع ذلك انها تصلي خلاف صلاته وصلاة المسلمين معه قلت وقد أتمت
عائشة بغيره صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن عباس وغيره انها تأملت كما تأملت عثمان انتهى
هذا وحديث الباب قد اختلف في اتصاله فانه من رواية عبد الرحمن بن الاسود عن عائشة قال
الدارقطني انه ادرك عائشة وهو امرئ قال المصنف دو كما قال في تاريخ البخاري وغيره ما يشهد
لذلك وقال أبو حاتم أدخل عليا وهو صغير ولم يسمع منها وادعى ابن أبي شيبة والعلماوى ثبوت جماعه
منها واختلف قول الدارقطني في حديثه فقال في السنن اسناده حسن وقال في العلل المرحل
أسبه هذا كلام المصنف وراجعت سنن الدارقطني فساقه وقال انه صحيح ثم فيه العلل من زهير قال
الذهبي في الميزان وثقه ابن معين وقال ابن حبان كل من يروى عن الثقات لا يشبه حديث
الانبياء انتهى فيقول الاحتجاج به فيما يوافق الاتبات وبطلان هذا ادعاء ابن حزم جهالة فقد
عرف عثمان اولا وقال ابن القيم بعد روايته ساءت عائشة هذا ما لفظه ومجعت شيخ الاسلام
يقول هذا كذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انتهى يريد رواية يقصر ويتم بالمشاة التحية
وجعل ذلك من فعله صلى الله عليه وآله وسلم فانه ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم بأنه لم يتم رباعية
في حفر ولا صام فيه فرضا (٣) انتهى والسيد رسالة مستقلة في هذا البحث حقق فيه ان القصر
رخصة لا عزيمة والحق انه عزيمة لا رخصة كما حقق ذلك الشوكاني رحمه الله في مؤلفاته (وعن
ابن عمر رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله تعالى يحب ان تؤتى
رخصة كما يكبره ان تؤتى معصيته رواه احمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان وفي رواية كما يحب ان تؤتى

(١) في سنن الدارقطني بعد
صياقه الحديث مشهور
وهذا اسناد صحيح انتهى ابو
النصر

(٢) في شرح الهداية
للسريجي من الحنفية ان
عائشة كانت تأمل في
سفرها انها في منازل اولادها
كما انها كانت تسافر بغير
محرم لكونها ام المؤمنين
وكانت تقول اتاني منازل
اولادي وما عثمان فانه ام
في حجه لما تزل بجى فغيب
عليه ذلك فقال انما اتاه
مع رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم يقول من تأمل
في محل فانه يتم فيه صلاته
قال البيهقي انه حديث
مقطع وقد كرت معاذير
لعثمان غير صحيحة انتهى
قلت وهذه التأويلات عن
عائشة وعثمان باطلة كما فيه
السيد في رسالة في القصر
وانت رخصة انتهى ابو النصر
(٣) هذا الجزم باطل فقد
اخرج مسلم انه صلى الله
عليه وآله وسلم عام الفتح
وكان في رمضان صام حتى
بلغ كراع القميم وسباني
والله اعلم انتمى ابو النصر

عزائه) فسرت محبة الله بركاهته بخلافها وعند أهل الأصول ان الرخصة مآشرع
من الاحكام لعندوا العزيمة مقابلها والمراد هنا مسلمة للعبادة وومعه عند الشدة من ترك بعض
الواجبات أو اباحة بعض الحرمات والحديث دليل على ان فعل الرخصة أفضل من فعل العزيمة
كذا قيل قال السيدوليس فيه على ذلك دليل بل يدل على مساواتها للعزيمة والحديث يوافق قوله
تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر (وعن أنس رضي الله عنه قال كان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم اذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو فراسخ صلى ركعتين رواه مسلم) المراد
من قوله اذا خرج اذا كان قصده مسافة هذا القدر لان المراد انه كان اذا أراد سفر أطول فلا
يقصر الا بعد هذه المسافة وقوله أميال أو فراسخ شك من الراوى وليس التخيير في أصل الحديث
قال الخطابي شك فيه شعبة قيل في حديث المليل ان ينظر الى الشخص في أرضه مستوية فلا يدرى
أهو جبل أو امرأ أو غير ذلك وقال النووي هو ستة آلاف ذراع والذراع أربعة وعشرون
اصبعاً معترضة متعائلة والاصبع ست شعيرات معترضة متعائلة وقيل هو اثنا عشر ألف
قدم يقدم الانسان وقيل هو أربعة آلاف ذراع وقيل ألف خطوة للجمل وقيل ثلاثة آلاف ذراع
بالحاشي وهو اثنان وثلاثون اصبعاً وهو الذراع العسرى المعمول عليه في صنعاء وبلادها
وأما الفرسخ فهو ثلاثة أميال وهو فارسي معرب واعلم انه قد اختلف العلماء في المسافة التي
تقصر فيها الصلاة على شئ عشرين قولاً **الحكاية** ابن المنذر ذهب الظاهرية الى العمل بما هذا
الحديث فقالوا مسافة القصر ثلاثة أميال وأجيب عليهم بأنه شكوك فيه فلا يحتج به على
التصديق بالثلاثة الاميال نعم يحتج به على التصديق بالثلاثة الفراسخ اذا الاميال داخله فيها فيؤخذ
بالاكثر احتياطاً لكن قيل انه لم يذهب الى التصديق بالثلاثة الفراسخ أحد ثم يصح الاحتجاج
للتظاهرة بما أخرجه سعيد بن منصور من حديث أبي سعيد انه قال كان رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم اذا سافر قصر الصلاة وقد عرفت ان الفرسخ ثلاثة أميال وأقل ما قيل في مسافة
القصر ما أخرجه ابن أبي شيبة من حديث ابن عمر موقوفاً انه كان يقول اذا خرجت ميلاً قصرت
الصلاة واسناده صحيح وقد روى هذا في البصر عن داود ويحق مذهب القولين قول الباقر والاصلح
وغيرهما انه يقصر في مسافة يرد فاصعداً مستدلين بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث أبي
هريرة من فوجنا ليحل لامرأة تسافر يريد الاومعة المحرم أخرجه أبو داود وقالوا فسمى مسافة
البريد سفراً قلت ولا يخفى انه لا دليل على انه لا يسمى الاقل من هذه المسافة سفراً وانما هذا
تحديد للسفر الذي يجب فيه الحرم ولا تلازم بين مسافة القصر وبين مسافة وجوب الحرم لجواز
التوسعة في اجاب الحرم تحقفاً على العباد وقال الحنفية بل مسافته أربعة وعشرون فرسخاً
لما أخرجه البخاري من حديث ابن عمر من فوجنا ليحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر
فوق ثلاثة أيام الا مع محرم قالوا وسير الابل في كل اليوم ثمانية فراسخ وقال الشافعي بل أربعة برد
لحديث ابن عباس من فوجنا لا تقصروا الصلاة في أقل من أربعة برد وسأني وأخرجه البيهقي بسند
صحيح من فعل ابن عباس وابن عمرو وبه روى البخاري من حديث ابن عباس تعاقباً بصيغة الجزم
انه يستل أنقص من مكة الى عرفة فقال لاولكن الى عسفان والى جدوة والى الطائف وهذه
الامكنة بين كل واحد منها وبين مكة أربعة برد فخالقوها والافوال متعارضة كما سمعت والادلة

متفاوتة كما عرفت قال في زاد المعال لم يحد صلى الله عليه وآله وسلم لامتنع مسافة محدودة للقصر
والقصر بل أطلق لهم ذلك في مطلق السفر والضرب في الأرض كما أطلق لهم التيمم في كل سفر وأما
ما روى عنه من التحديد باليوم واليومين أو الثلاثة فلم يصح عنه هنا شيء البتة والله أعلم وجوز الجمع
والقصر في طويل السفر وقصره مذهب كثير من السلف (وعنه) أي عن أنس رضي الله عنه
(قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة إلى مكة وكان يصلي) أي الرابعة
(ركعتين ركعتين) أي كل رابعة ركعتين (حتى رجعنا إلى المدينة متفق عليه واللفظ للبخاري)
يحتل أن هذا كان في سفر عام النخ ويحتل أنه في حجة الوداع إلا أن فيه عند أبي داود زيادة أنهم
قالوا لأنس هل أقمتم بها شيئا قال أقمنا عشر أو يأتى أنهم أقاموا في الفخ زيادة على خمسة عشر أو خمس
عشرة وقد صرح في أبي داود أن هذا أي خمس عشرة ونحوها كان عام الفخ وفيه دلالة على أنه يتم
مع أقامته في مكة وهو كذلك كما يدل له الحديث الآتي وفيه دليل على أن نفس خروجه من البلد
بنيته السفر يقتضي القصر ولو لم يجاوز من البلد بلا ولا أقل وأنه لا يزال يقصر حتى يدخل البلد
ولو صلى ويؤتيهما برأي منه (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما (قال أقام النبي صلى الله عليه
وآله وسلم تسعة عشر يوما يقصر وفي لفظ) تعيين محل الإقامة وأنه (بمكة تسعة عشر يوما رواه
البخاري وفي رواية لأبي داود) أي عن ابن عباس (سبع عشرة) بالتذكير في الرواية الأولى
لأنه ذكر مجزئ يوما وهو مذكر وبالتالي تأتت في رواية أبي داود لأنه حذف مجزئ وتقديره ليلة وفي
رواية لأبي داود عنه تسع عشرة كل رواية الأولى (وفي أخرى) أي لأبي داود عن ابن عباس
(خمس عشرة قوله) أي لأبي داود (عن عمران بن حصين ثمان عشرة) ولفظه عند أبي داود
شهدت معه الفخ أقام بمكة ثمان عشرة ليلة لا يصلي إلا ركعتين ويقول يا أهل البلد صلوا أربعين
فأقامهم سفر (وله) أي لأبي داود (عن جابر أقام) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (ببؤرك
عشرين يوما يقصر الصلاة ورواه ثقات إلا أنه اختلف في وصله) فوصله معمر عن يحيى بن
أي كنبر عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر قال أبو داود وغيره معمر لا يسنده قلت قد تردد
بأسناده وهو امام جليل وقد رواه ابن حبان والبيهقي من حديث معمر وصححه ابن حزم والنووي
وأعله الدارقطني في الملل بالأرسال والانتطاع قال المصنف وقد أخرجه البيهقي عن جابر بلفظ
بضع عشرة وأعلم أن أبا داود ترجم لباب هذه الأحاديث بباب متى يتم المسافر ثم ساقها وفيها كلام
ابن عباس من أقام سبعة عشر قصر ومن أقام أكثر أتم وقد اختلف العلماء في مدة الإقامة
التي إذا هزم المسافر على أقامتها أتم فيها الصلاة على أقوال فقال ابن عباس أن أقل مدة الإقامة
عشرة أيام لقول علي عليه السلام إذا أتمت عشر أقام الصلاة وهو توقف وفيه ضرابين صدر قال
المصنف في التقريب أنه غير ثقة وقالت الحنفية خمسة عشر يوما مستدان بإحدى روايات ابن
عباس وبقوله وقول ابن عمر إذا قدمت بلدة وأنت مسافر وفي نفسك أن تقسم خمس عشرة ليلة
فأكمل الصلاة وذبحت المال كية والشافعية إلى أن أقلها أربعة أيام وهو مروى عن عثمان
والمراد غير يومى الدخول والخروج واستدلوا بمنعه صلى الله عليه وآله وسلم المهاجرين بعد مضى
التسعين يزيدوا على ثلاثة أيام في مكة فدل على أنها لا أربعة الأيام بصير مقيما ثم أقوال أخرى
لادليل عليها وهذا كله فمن دخل البلد عازما على الإقامة فيها وأما من تردد في الإقامة ولم يعزم

ففيه خلاف أيضا ذهب أبو حنيفة وأصحابه وهو قول الشافعي أنه يقصر أبدا إذا أصل السفر
ولقول ابن عمر فإنه أقام بأذربيجان ستة أشهر يقصر الصلاة وروى عن أنس بن مالك أنه أقام
بنيسابور سنة أو سنتين يقصر الصلاة وعن جماعة من الصحابة منهم أقاموا برامهرمز تسعة أشهر
يقصرون الصلاة ومنهم من قدر ذلك بخمسة عشر وسبعة عشر وعشاية عشر على حسب ما وردت
الروايات في مدة إقامته صلى الله عليه وآله وسلم في مكة وتبوك وأنه بعد ما تجاوز مدة ما روى عنه
صلى الله عليه وآله وسلم يتم صلاته قال السيد رحمه الله تعالى ولا يخفى أنه لا دليل في المدة التي قصر
فيها على نفي القصر فيما زاد عليها وإذا لم يقدّر دليل على تقدير المدة فالأقرب أنه لا يزال يقصر كما فعله
الصحابة لأنه لا يسعي بالجمع التردد كل يوم في الإقامة أو الرحيل مقبلا أو طالبا المدة ويؤيده
ما أخرجه البيهقي في السنن عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم أقام بتبوك أربعين يوما يقصر
الصلاة ثم قال تفريده الحسين بن عمار وهو غير صحيح به اهـ والذي حققه الشوكاني في المختصر
يخالق ذلك (وعن أنس) رضي الله عنه قال (كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا ارتحل
في سفر قبل أن تریغ الشمس) أي قبل الزوال (أخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما
فأذا غابت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر) أي وحده ولا يضم إليه العصر (ثم ركب متقى
عليه) الحديث فيه دليل على جواز الجمع بين الصلاتين للمسافر تأخيرا وعلى أنه لا يجمع بينهما
تقدما لقوله صلى الظهر إذا لم يجز جمع التقديم لضم إليه العصر وهذا الفعل منه صلى الله عليه وآله
وسلم يخص أحاديث التوقيت التي فسدت فاختلف العلماء في ذلك فذهب ابن عباس وابن عمر
وجامعة من الصحابة ويرى عن مالك وأحمد والشافعي إلى جواز الجمع للمسافر تقدما وتأخيرا
علا بهذا الحديث في التأخير ويميل إلى التقديم وعن الأوزاعي أنه يجوز للمسافر جمع
التأخير فقط علا بهذا الحديث وهو مروي عن مالك وأحمد واختاره ابن حزم وذهب النخعي
والحسن وأبو حنيفة إلى أنه لا يجوز الجمع تقدما ولا تأخيرا للمسافر وتأولوا ما ورد من جمعه صلى
الله عليه وآله وسلم بأنه جمع صوري وهو أنه أخر الظهر إلى آخر وقتها وقدم العصر في أول وقتها ومثله
العشاء ورد عليهم بأنه وإن غشي لهم هذا في جمع التأخير لم يتم لهم في جمع التقديم الذي أفاده قوله
(وفي رواية الحاكم في الأربعين باسناد صحيح صلى الظهر والعصر) أي إذا غابت قبل أن يرتحل
صلى القرىستين معا (ثم ركب) فانها أفادت ثبوت جمع التقديم من فعله صلى الله عليه وآله
وسلم ولا يتصور فيه الجمع الصوري (ومثله) الرواية التي (لا نعيم في مستخرج مسلم)
أي في مستخرجه على صحيح مسلم (كان) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (إذا كان في سفر
فزال الشمس صلى الظهر والعصر جميعا ثم ارتحل) فقد أفادت رواية الحاكم وأبي نعيم ثبوت
جمع التقديم أيضا وهما روايتان صحيحتان كما قال المصنف إلا أنه قال ابن القيم أنه اختلف
في رواية الحاكم فذهب من صحبها ومنهم من حسنها ومنهم من قدح فيها وجعلها موضوعة وهو
الحاكم فإنه حكم بوضعها ثم ذكر كلام الحاكم في بيان وضع الحديث ثم رده ابن القيم واختاره ليس
بموضوع وسكت المصنف هنا عليه وجرمه بأنه باسناد صحيح يدل على رده لكلام الحاكم ويؤيد
صحته قوله (وعن معاذ) رضي الله عنه (قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
في غزوة تبوك فكان يصلي الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا رواه مسلم) إلا أن

اللفظ محتمل لجمع التأخير وأوله وجمع التقديم ولكن قد روى الترمذي بلفظ كان إذا ارتحل قبل ان
 تزيغ الشمس آخر الظهر إلى ان يجمعها إلى العصر فيصلي ما جعلا وإذا ارتحل بعد زايغ الشمس
 يحل العصر إلى الظهر وصلى الظهر والعصر جميعا فهو كالتفصيل لمجل رواية مسلم إلا أنه قال
 الترمذي بعد أخرجه أنه حديث حسن غريب تفريده قتيبة لا تعرف أحد رآه عن أبي الليث غيرة
 قال والمعروف عند أهل العلم حديث معاذ من حديث ابن الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ أن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم جمع في غزوة بؤك بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء اه
 وإذا عرفت هذا فجمع التقديم في ثبوت روايته مقال الرواية المستخرج على صحيح مسلم فانه
 لا مقال فيها وقد ذهب ابن حزم إلى أنه يجوز جمع التأخير لثبوت الرواية به لجمع التقديم وهو قول
 النخعي ورواية عن مالك وأحمد أنه قد اختلف في الأفضل للمسافر هل الجمع أو التوقيت فقالت
 الشافعية ترك الجمع أفضل وقال مالك أنه مكروه وقيل يختص بمن له عذر وأعلم أنه قال ابن
 القيم في الهدى النبوي لم يكن صلى الله عليه وآله وسلم يجمع رتبة في سفره كما فعله كثير من الناس ولا
 الجمع حال نزوله أيضا وإنما كان يجمع إذا جده السير وإذا سار عقيب الصلاة كما في أحاديث بؤك
 وأما جمعه وهو نازل غير مسافر فلم ينقل ذلك عنه إلا بعرفة ومزدلفة لأجل اتصال الوقوف كما قال
 الشافعي وشيخنا وجعله أبو حنيفة من تمام النسك وأنه سبه وقال أحمد ومالك والشافعي ان
 سبب الجمع بعرفة والمزدلفة السفر وهذا كله في الجمع في السفر وأما الجمع في الحضر فذهب أكثر
 الأئمة إلى أنه لا يجوز الجمع في الحضر لما تقدم من الأحاديث المينة لاوقات الصلوات ولما تواتر من
 محافضة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أوقاتها حتى قال ابن مسعود لما رأيت النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم صلى صلاة لغريميقاتها الاصلان جمع بين المغرب والعشاء يجمع وصلى الفجر ومثقب
 ميقاتها وأما حديث ابن عباس عند مسلم أنه جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة
 من غير خوف ولا مطر قيل لابن عباس ما أراد إلى ذلك قال أراد ان لا يخرج أمته فلا يصح
 الاحتجاج به لانه غير معين لجمع التقديم ولا التأخير كما هو ظاهر رواية مسلم وتعيين واحد منهما
 تحكم فوجب العدول منه إلى ما هو واجب من البقاء على العموم في حديث الاوقات للمعدور
 وغيره وتخصيص المسافر لثبوت التخصيص وهذا هو الجواب الخامس وأما ما روى من الآثار عن
 الصحابة والتابعين فغير حجة إذ لا جتهاد في ذلك مسرح وقد أول بعضهم حديث ابن عباس بالجمع
 الصوري واستحسنه القرطبي ورجحه وحرم به المباحسون والطحاوي وقواه ابن سبيد الناس بما
 أخرجه الشيخان عن عمرو بن دينار روى الحديث عن أبي الشعثة قال قلت يا أبا الشعثة أظننه
 أخر الظهر وعجل العصر وأخر المغرب وعجل العشاء قال وأنا أظننه قال ابن سبيد الناس وروى
 الحديث أدري بالمراد من غيره وان لم يحزم أبو الشعثة بذلك وأقول إنما هو ظن من الراوي والذي
 يقال فيه أدري بما روى إنما يجزى في تفسير اللفظ مثلاً على ان في هذه الدعوى نظراً فان قوله صلى
 الله عليه وآله وسلم قريب حاصل فقه إلى هو أفتقه منه يرد عمومها من تعين هذا التأويل فانه صرح
 به النسائي في حديث ابن عباس ولفظه صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة ثمانين
 جمعا وسبعا جمعا أخر الظهر وعجل العصر وأخر المغرب وعجل العشاء والعجب من النووي كيف
 ضعف هذا التأويل وتغفل عن متن الحديث المروي والمطلق في رواية يحصل على المقيد إذا كان في

قصة واحدة كما في هذا القول بان قوله أراد ان لا يخرج أمته يضعف الجمع الصوري لو حوذا الحرج فيه مدفوع بان ذلك ليس من التوقيت اذ يكفي للصلايتين تأهب واحد وقصد واحد الى المسجد ووضوء واحد بحسب الاغلب بخلاف الوقتين فالخرج في هذا الجمع لاشك أخف وأما قياس الحاضر على المسافر كما قيل فهوهم لان الله في الاصل هي السفر وهو غير موجود في القرع والا لزم مثله في القصر والفطر اه قلت وهو كلام رصين قال الشارح واعلم ان جمع التقديم فيه خطر عظيم وهو كسلي الصلاة قبل دخول وقتها فيكون حال الفاعل كما قال تعالى وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا الآية من ابتدائها وهذه الصلاة المقدمة لادالة عليها باعتناق ولا مفهوم ولا عموم ولا خصوص اه وفيه بحث (وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقصر الصلاة في أقل من أربعة بر من مكة الى عسفان رواه الدارقطني باسناد ضعيف) فانه من رواية عبد الوهاب بن الجاهد وهو متروك نسبة الثوري الى الكذب وقال الازدي لا تقبل الرواية عنه وهو منقطع أيضا لانه لم يسمع من أبيه (والصحيح انه موقوف كذا أخرجه ابن خزيمة) أي موقوف على ابن عباس واسناده صحيح ولكن للاجتهاد فيه مسرح فيستدل انه من رأيه وتقدم انه ثبت في التعديد حديث مرفوع (وعن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيرا متى الذين انا أسأوا استغفروا وإذا سافروا قصرُوا وأقسطروا أخرجه الطبراني في الاوسط باسناد ضعيف وهو في هرمل سعيد بن المسيب عند البيهقي مختصرا) الحديث دليل على ان القصر والفطر أفضل للمسافر من خلافهما وقالت الشافعية ترك الجمع أفضل فقياس هذا ان يقولوا القلم أفضل وقد صرحوا به أيضا وكأنهم لم يقولوا بهذا الحديث لضعفه واعلم ان المصنف أعادنا حديث عمران بن حصين وحديث جابر وهما قوله (وعن عمران بن حصين رضي الله عنه قال كانت بي واسر فساءت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة) هذا لم يذكره المصنف فيما سلف في هذه الرواية (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (صل قائما فان لم تستطع فقعاد فان لم تستطع فعلى جنب رواه البخاري) هو كما قال ولم ينسبه فيها تقدم الى أحد وقد بينا من رواه غير البخاري وما فيه من الزيادة (وعن جابر رضي الله عنه قال عاد النبي صلى الله عليه وآله وسلم مريضا فراه يصلي على وسادة فري بها وقال صل على الارض ان استطعت والا فإوم ايماء واجعل سجودك اخفض من ركوعك رواه البيهقي وصححه أبو حاتم وقفه) زاد فيما مضى انه رواه البيهقي باسناد قوي وقد تقدم في آخر باب صفة الصلاة قبيل باب سجود السهو وطلقه ما وشرحناهما هناك وتركنا شرحهما هناك ثم ذكرنا حديث عائشة وقد تقدم أيضا في باب صفة الصلاة بلفظه وقال هناك صححه ابن خزيمة وهناك قال صححه الحاكم وهو قوله (وعن عائشة قالت رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي مترجعا رواه النسائي وصححه الحاكم) وهو من أحاديث صلاة المريض لامن أحاديث صلاة المسافر وقد أتى به فيما سلف والحديث دليل على صفة قعود المصلي اذا كان له عذر عن القيام وفيه الخلاف الذي تقدم

(باب الجمعة)

بضم الميم وفيها الاسكان والفتح مثل همزة ولززة وكانت تسمى في الجاهلية العروبة أخرجه الترمذي

من حديث أبي هريرة قال قال حسن صحيح ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه ادخل الجنة وفيه اخرج منها ولا تقوم الساعة الا في يوم الجمعة (عن عبد الله بن عمرو بن أبي هريرة انهم سمعوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول على أعواد منبره) أي الذي من عود لاهل الذي كان من الطين ولا على الجذع الذي كان يستند اليه وهذا المنبر عمل له صلى الله عليه وآله وسلم سنة سبع وقبل سنة ثمان عمله له غلام امرأته من الانصار كان تجاروا واسمه على اصح الاقوال ميمون وكان على ثلاث درج ولم يزل عليه حتى زاده مروان فذمن معاوية ست درجات من أسفله وله قصة في زيادته وهي ان معاوية كتب اليه انه يحمله اليه الى دمشق فأمر به فقلع فأظلمت المدينة فخرج مروان يحط بفقار انما أمر أمير المؤمنين ان أرفعه ففعل ذلك وقال انما زدت عليه لما ذكر الناس ولم يزل كذلك حتى احترق المسجد النبوي سنة أربع وخمسين وسقائه فاحرق (لبنين أقوام عن ودعهم) بفتح الواو وسكون الدال وكسر العين أي تركهم (الجمعات وليختمن الله على قلوبهم) الختم الاستيثاق من الشيء يضرب الخاتم عليه كقائه ونقطته ثلاثي توصل اليه ولا يطلع عليه شبهت القلوب بسبب اعراضهم عن الحق واستكبارهم عن قبوله وعدم نفوذ الحق اليها بالاشياء التي استوثق عليها بان الختم فلا يفتقد الى باطنها شيء وهذه حقيرة على عدم الامتنال لامر الله وعدم ايمان الجمعة من باب تيسير العسري (ثم ليكون من الغافلين رواء مسلم) أي بعد حقه تعالى على قلوبهم فيغفلون عن اكتساب ما ينفعهم من الاعمال وعن ترك ما يضرهم منها وهذا الحديث من أعظم الزواجر عن ترك الجمعة والتساهل فيها وفيه اخبار بان تركها من أعظم اسباب الخذلان ولقد عرفنا من يتساهل في الجمعة اسبوعا حتى يحرم حضورها بسبب الخذلان بالكلية والاجماع قائم على وجوبها على الاطلاق والاكثر انهم افترض عين وقال في معالم السنن انهم افترض كفاية عند الفقهاء (وعن سلمة بن الأكوع) رضى الله عنه (قال كُنْصلي مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الجمعة ثم تنصرف وليس الشيطان ظل يستظل به متفق عليه واللفظ للبخاري وفي لفظ لمسلم) أي من رواية سلمة (كأنهم جمع معه) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (اذا زالت الشمس ثم يرجع تتبع النبي) الحديث دليل على المبادرة بصلاة الجمعة عند أول زوال الشمس والنفي في قوله وليس الشيطان ظل متوجه الى القيد وهو قوله يستظل به لانه نفي لاصل الظل حتى يكون دليلا على أنه صلاها قبل زوال الشمس وهذا التأويل معتبر عند الجمهور والقائلين بأن وقت الجمعة هو وقت الظهور وذهب أحمدواصحق الى صحة صلاة الجمعة قبل الزوال واختلف أصحاب أحمد فقال بعضهم وقتها وقت صلاة العيد وقيل الساعة السادسة وأجاز مالك الخطبة قبل الزوال دون الصلاة وحجتهم ظاهرا الحديث وما بعده وأصرح منه ما أخرجه أحمد ومسلم من حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي الجمعة ثم يذهب الى جبالا فترى بها حين تزول الشمس يعني النواضح وأخرج الدارقطني عن عبد الله بن شيان قال شهدت مع أبي بكر الجمعة فكانت خطبته وصلاته قبل نصف النهار ثم شهدت مع ابن عمر فكانت صلاته وخطبته الى أن أقول اتصف النهار ثم شهدت مع عثمان فكانت صلاته وخطبته الى أن أقول زال النهار فخارأت أحد عاب ذلك ولا أنكره ورواه أحمد في رواية ابنه عبد الله قال وكذلك روى عن ابن مسعود وجابر وسعيد

ومعاوية أنهم صلاوا قبل الزوال ودلالة هذا على مذهب أحدواضة والتأويل الذي سبق من الجمهور يدفعه أن صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع قراءة سورة الجمعة والمنافقين وخطبته لو كانت بعد الزوال لما ذهبوا من صلاة الجمعة الأولى للبعثان ظل يستظل به كذا في الشرح وقد حقق السيدان أول وقتها الزوال وبذلك أيضاً قوله (وعن سهل بن سعد رضى الله عنه) هو أبو العباس سهل بن سعد بن مالك الخزرجي الساعدي الأنصاري قيل كان اسمه حراً فاسمه الله صلى الله عليه وآله وسلم سهلاً مات النبي صلى الله عليه وآله وسلم سهلاً مات النبي صلى الله عليه وآله وسلم له خمس عشرة سنة ومات بالمدينة سنة إحدى وتسعين وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة (قال كاتقيل) من القيلولة (ولا تعدى الأبعد الجمعة متفق عليه واللفظ لمسلم وفي رواية في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) في النهاية المقبول والقيلولة الاستراحة نصف النهار وإن لم يكن معها نوم فالحديث دليل على ما دل عليه الحديث الأول وهو من أدلة أحدواثنا أي المصنف بلفظ رواية في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث بقول فائل أنما لم يصرح الراوي في الرواية الأولى أن ذلك كان من فعله صلى الله عليه وآله وسلم ولا تقريره فدفعه بالرواية التي أثبتت أن ذلك كان على عهد صلى الله عليه وآله وسلم أنه لا يصلي الجمعة في المدينة على عهده سواء فهو أخبار عن صلته وليس فيه دليل على الصلاة قبل الزوال لأنهم في المدينة ومكة لا يقولون ويتعدون إلا بعد صلاة الظهر كما قال تعالى وحين تضعون ثيابكم من الظهر فتم كان صلى الله عليه وآله وسلم يسارع بصلاة الجمعة في أول وقت الزوال بخلاف الظهر فقد كان يؤخره حتى يجتمع الناس (وعن جابر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يحط بقاء ما يجتمع غير) بكسر العين وسكون الياء في النهاية المعبر الأبل بأحمالها (من الشام فانتقل) بالنون وفتح الفاء أي انصرف (الناس إليها حتى لم يبق) أي في المسجد (الاثناعشر رجلاً رواه مسلم) الحديث دليل على أنه يشرع في الخطبة أن يحطب قائماً وأنه لا يشترط لها عدده عين كما قيل أنه يشترط لها أربعون رجلاً ولا ما قيل أن أقل ما تعتقده اثنا عشر رجلاً كما روى عن مالك أنه لا دليل أنهما لا تعتقد بأقل بل تعتقد بأثنين فصاعداً وهذه القصة هي التي نزلت فيها الآية وإذا رآوا تجارة الآية وقال القاضي عياض أنه روى أبو داود في مراسيله أن خطبته صلى الله عليه وآله وسلم التي انقضوا عنها إنما كانت بعد صلاة الجمعة ووطنوا أنهم لم يأتوا عليه في الانقضاء عن الخطبة وأنه قبل هذه القصة كان يصلي قبل الخطبة قال القاضي وهذا أشبه بحال الصحابة والمظنون بهم ما كانوا يدعون الصلاة مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولكنهم طنوا جوارز الانصراف بعد انقضاء الصلاة (وعن ابن عمر) رضى الله عنهما (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أدرك ركعة من صلاة الجمعة) وغيرها أي من سائر الصلوات (فليصمف إليها أخرى) في الجمعة أو في غيرها يصمف إليها بقي من ركعة فأكثروا (وقد تفرقت صلواته رواه النسائي وابن ماجه والدارقطني واسناده صحيح لكن قوي أبو حاتم إرساله) الحديث أخرجه من حديث بقيقه حدثني يونس بن يزيد عن سالم عن أبيه الحديث قال أبو داود والدارقطني قربه بقيقه عن يونس وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه هذا أخطأ في المتن والاسناد وإنما هو الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن فروع عن أبي هريرة عن فروع عن أبي هريرة عن فروع وأما قوله من صلاة الجمعة فهوهم وقد أخرج الحديث من ثلاثة عشر طريقاً عن أبي هريرة ومن

ثلاث طرق عن ابن عمر وفي جميعها مقال وفي الحديث دلالة على أن الجمعة تصح لللاحق وإن لم يدرك
من الخطبة شيئاً وإلى هذا ذهب الشافعي وأبو حنيفة وهذا الحديث وإن كان فيه مقال لكن
كثرة طرقه يقوى بعضها بعضها ما أخرجه الحاشاكم من ثلاث طرق أحدها من حديث أبي
هريرة وقال فيها على شرط الشيخين ثم الأصل عدم الشرط حتى يقوم عليه دليل (وعن جابر
ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يحطّبط قائماً ثم يجلس ثم يقوم فيخطب
فإنما نحن أبناء الله أنه كان يحطّبط جالساً فقد كذب ما أخرجه مسلم) الحديث دليل على أنه يشرع
القيام حال الخطبتين والفصل بينهما بالجلوس وقد اختلف العلماء هل هو واجب أو سنة فقال
أبو حنيفة إن القيام والقعود سنة وذهب مالك إلى أن القيام واجب فإن تركه أساء وصحت خطبته
وذهب الشافعي وغيره إلى أن الخطبة لا تكون إلا من قيام لمن أطاعه واحقوا بما عايناه من
الله عليه وآله وسلم على ذلك حتى قال جابر بن أنس الخ ولم يروى أن كعب بن عجرة تدخل المسجد
وعبد الرحمن بن أم الحكم يحطّبط فاعداً فأنكر عليه وتلا وتذكرك قائماً وفي رواية ابن خزيمة
ما رأيت كالיום قطاً ما رأيت المسلمين يحطّبط وهو جالس يقول ذلك مرتين وأخرج ابن أبي شيبة عن
طاوس خطب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائماً وأبو بكر وعمر وهشام وأول من جلس
على المنبر معاوية وأخرج ابن أبي شيبة عن الشعبي أن معاوية إذا خطب فاعداً لما أكثر نعم
بطنه ولجمه وهذا الباب للعذر فأنفع العذر في حكم المتفق على جواز القعود في الخطبة وأما حديث
أبي سعيد الذي أخرجه البخاري أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جلس ذات يوم على المنبر وجلّسا
حوله فقد أجاب عنه الشافعي أنه كان في غير جمعة وهذه الأدلة تقضي بشرعية القيام والقعود
المذكورين في الخطبة وأما الوجوب وكونه شرطاً في صحته فلا دلالة عليه في اللفظ إلا أنه قد ينضم
إليه دليل وجوب التأمي به صلى الله عليه وآله وسلم وقد قال صالوا كباراً يتنوّى أصلي وفعله في الجمعة
في الخطبتين وتقديهما على الصلاة معين لآية الجمعة فما واطب عليه صلى الله عليه وآله وسلم فهو
واجب وما لم يواظب عليه كان في الترك دليل على عدم الوجوب فإن صح أن قعوده في حديث أبي
سعيد كان في خطبة الجمعة كان الأقوى القول الأول وإن لم يثبت ذلك فالقول الثاني (فائدة) *
تسليم الخطيب في المنبر على الناس في حديث أخرجه الأثرم عن الشعبي كان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم إذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل الناس بوجهه فقال السلام عليكم الحديث
وهو مرسل وأخرج ابن عدي أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا دنا من منبره سلم على من عند
المنبر ثم صعد فإذا استقبل الناس بوجهه سلم ثم قعد إلا أنه ضعفه ابن عدي بعد الله بن عبد الله
الأنصاري وضعفه ابن حبان (وعن جابر بن عبد الله) رضي الله عنه (قال كان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم إذا خطب أخرجت عيناه وعلا صوته واشتد غضبه حتى كأنه منذر جيش يقول
صحبكم ومساكم وبقول ما بعد فان خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد) قال النووي
ضبطنا في مسلم بضم الهاء وفتح الدال فيهما ما وفتح الهاء وسكون الدال فيهما وقسره الهروي على
رواية الفتح بالطريق أي أحسن الطريق طريق محمد صلى الله عليه وآله وسلم وعلى رواية الضم
معناه الدلالة والارشاد وهو الذي يضاف إلى الرسل وإلى القرآن قال تعالى إنك لتهدى إلى هذا
القرآن يهدي وقد يضاف إليه تعالى وهو بمعنى اللطف والتوفيق والعصمة إنك لتهدى من

أُحييت (وشر الامور محمد فاتها) المراد بانخذ ثبات ما لم يكن ثابتا بشرع من الله ولا من رسوله (وكل بدعة ضلالة) البدعة لغة ما عمل على غير مثال سابق والمراد بها هنا ما عمل من دون أن يسبق له شريعة من كتاب ولا من سنة وقد قسم العلماء البدعة خمسة أقسام واجبة كحفظ العلوم بالتدوين والرّد على الملاحدة باقامة الأدلة ومنسوبة كبناء المدارس ومباحة كالتوسع في ألوان الاطعمة وقاخر الثياب ومحرمة ومكروهة وهما ظاهرا ن فقول كل بدعة ضلالة عام مخصوص كذا قيل والحق ان لفظة الكل في هذا الحديث وفي كل حديث ورد به مناه على حقيقتها من العموم وقسمة البدعة الى الاقسام المذكورة والى الحسننة والسنة ايس عليها اشارة من علم لانه لم يرد دليل دال عليها ولم يرح حديث ورد في هذا الباب راتحة القسمة قط والامثلة المشار اليها ليست من البدعة على الاطلاق فان تدوين العلم دل عليه جمع القرآن في عهد صلى الله عليه وآله وسلم وفي عهد خلفائه الراشدين ودل عليه حديثا كتبوا الاي شاء والكتابة هي التدوين بعينها والرّد على الملاحدة يرشد اليه القرآن الكريم فان فيه الرّد على أهل الكتاب وعلى المشركين وبناه المدارس ونحوها مسكوت عنه وما سكت عنه فهو عفو ولم يردنهي من ذلك وأما التوسع في الاطعمة والملابس فيستفاد من حديث ان الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده ودل عليه الكتاب قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده وحلية تلبسونها وأما نعمة بك نحدث وأما المحرمة والمكروهة فهما محرمة ومكروهة كغيرهما من الأشياء التي دلت الأدلة على تحريمها وكرهها فهما محرمة ومكروهة وليست اتمان البدعة في شيء ممن ثم أنكر الراسخون في علم الكتاب والسنة تقسيم البدعة الى اقسام وردوا على القاسمين ونصوا على ان كل محدث بدعة على الاطلاق كائنا ما كان ومن كان وأيضا كان وكل بدعة ضلالة على اطلاقها وبالله العجب من قوم فقهائروا هذا الحديث وما في معناه من أحاديث فيها لفظة كل رواية مهيضة مرفوعة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم موصولة اليه ثم صرفوه عن ظاهر معناه وواضح مبناه الى ما دعت اليه أهواؤهم من غير دليل لامن قرآن ولا من سنة ولا من اجماع ولا من قياس جلي لا يعتره شبهة وحديث الباب حجة نيرة على كل فاضل بالتقسيم والانواع ومن كان عنده دليل من الكتاب أو برهان من السنة دال على القسمة فليفضل علينا بآياته وأما آراء الفقهاء أمثالهم فلا حجة فيهم اعل منكرى القسمة وقد اتفق أهل المعرفة بالقرآن والحديث على ان كل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار صغيرة كانت أو كبيرة بارزة كانت أو كاسنة لها تعلق بالعقيدة أو بالعسل ولم يختلف منهم اثنان في ذلك والمراد بأهل الحديث هنا من علمه مقصور على السنة المطهرة دون من هو من زهرة الفقهاء وان عرف من السنة بعضها فقد عرف بالتجربة ان من خلط الفقه المصطلح والرأى المزخرف والتقليد الشوم والقياس المجرد في أدلة الكتاب العزيز والسنة المطهرة فقد أبعد التبعة وانما الفقه المعول عليه والحكم المرجوع اليه ما أدى اليه هدى السلف الصالح وعمل به الصدر الاول فانهم كانوا على هدى مستقيم وصراط قويم ثم خلف من بعدهم خالف يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون

وهذا الحق ليس بخفاء قد عني عن بنيات الطريق

(رواه مسلم) وفي الحديث دليل على انه يجب للتطيب أن يرفع بالخطبة صوته ويجزل كلامه ويأتي بجوامع الكلم من الترغيب والترهيب ويأتي بقول أما بعد وقد عقد البضاري بابا في استصحابها

وذ كفيها جلة من الاحاديث وقد جمع الروايات التي فيها ذكر ما بعد بعض المحدثين وأخرجها
 عن اثنين وثلاثين محاميا وظاهرا انه كان صلى الله عليه وآله وسلم يلزمها في جميع خطبه
 وذلك بعد حمد الله والتسليم والتشهد كما تنص عليه الرواية المشار إليها بقوله (وفي رواية له) أي
 لمسلم عن جابر بن عبد الله (كانت خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الجمعة يحمد الله
 وينفي عليه ثم يقول على إثر ذلك وقد علا صوته) حذف القول اتكالا على ما تقدم وهو قوله
 أما بعد فإن خير الحديث إلى آخره ولم يذكر الشهادة اختصارا لئلا يتأخر في غير هذه الرواية فقد ثبت
 أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كالسدا الجذماء وفي دلائل
 النبوة للبيهقي من حديث أبي هريرة مرفوعا حكاية عن الله عز وجل وجعلت أمتك لا يجوز
 لهم خطبة حتى يشهدوا أنك عبدي ورسولي وكان يذكر في تشهده نفسه الشريفة بقوله العلم
 (وفي رواية له) أي لمسلم عن جابر (من يمد الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له) أي
 يأتي بهذه اللفاظ بعد ما بعد (وللتسائي) أي عن جابر (وكل ضلالة في النار) أي بعد
 قوله كل بدعة ضلالة كما هو في التسائي واختصره المصنف والمراد صاحبها وكان يعلم أصحابه في
 خطبته قواعد الاسلام وشرايعه وياهم وينهاهم في خطبته إذا عرض أمر أو نهي كما أمر
 الداخل وهو يحط به أن يصلي ركعتين ويذكر معالم الشرائع في الخطبة والجنة والنار والمعاد في أمر
 بتقوى الله ويحذر من غضبه وبرغب في موحيات رضاء وقد ورد قراءة آية في حديث مسلم كان
 لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خطبتان يجلس بينهما يقرأ القرآن ويذكر الناس ويحذر
 وظاهرهما فافهم صلى الله عليه وآله وسلم على ما ذكر في الخطبة ويوجب ذلك لأن فعله بيان لما أجل
 في آية الجمعة وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي وقد ذهب إلى هذا الشافعي
 وقال أبو حنيفة يكنى سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر وقال مالك لا يجوز إلا ما يسمى
 خطبة (وعن عمار بن ياسر) رضي الله عنه (قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يقول أن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئنة) بفتح الميم وكسر الهمزة ثم فون مشددة (من
 فقهه) أي مما يعرف به فقه الرجل وكل شيء دل على شيء فهو مئنة (رواه مسلم) وإنما كان قصر
 الخطبة علامة على فقه الرجل لأن الفقيه هو المطلع على حقائق المعاني وجوامع الالفاظ فيمكن
 من التعبير بالعبارة الجزلة المفيدة ولذلك كان من تمام رواية هذا الحديث فاطلوا الصلاة واقصر وا
 الخطبة وأن من البيان لسحرا فشببه الكلام العامل في القلوب الجاذب للعقول بالبحر لا جمل
 ما اشقل عليه من الجزالة وتناسق الدلالة وأقادة المعاني الكثيرة وقوعه في مجاز من الترغيب
 والترهيب ونحو ذلك ولا يقدر عليه إلا من فقه المعاني وتناسق دلائلها فانه يمكن من الاتيان
 بجوامع الكلم وكان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم فانه أتى جوامع الكلم والمراد
 من طول الصلاة الطول الذي لا يدخل فاعله تحت النهي وقد كان يصلي صلى الله عليه وآله وسلم
 الجمعة بالجمعة والمناقضين وذلك طول بالنسبة إلى خطبته وليس بالتطويل المنهي عنه (وعن أم
 هشام بنت حارث بن النعمان) هي الانصارية روى عنها حبيب بن عبد الرحمن بن سفيان
 قال أحمد بن زهير سمعت أبي يقول أم هشام بنت حارث ما يبت سبعة الرضوان ذكر ابن عبد البر
 في الاستيعاب ولم يذكر اسمها وذكرها المصنف في التقريب ولم يسعها وإنما قال حكاية مشهورة

رضي الله عنها (قالت ما أخذت ق والقرآن المجيد الا من لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأها كل جمعة على المنبر اذا خطب الناس رواه مسلم) فيه دليل على مشروعية قراءة سورة في الخطبة كل جمعة قال العلماء وسبب اختياره صلى الله عليه وآله وسلم هذه السورة لما اشتملت عليه من ذكر البعث والموت والمواظ على الشريعة والزواج والا كيدة وفيه دلالة لقراءة النبي من القرآن في الخطبة كما سبق وقد قام الاجماع على عدم وجوب قراءة السورة المذكورة ولا بعضها في الخطبة وكان محافظته على هذه السورة اختيارا منه لما هو أحسن في الوعظ والتذكير وفيه دلالة على ترديد الوعظ في الخطبة قالت ولادلالة في الحديث على ان أم هانئ أخذت تلك السورة كلها في مرة واحدا من لسانه صلى الله عليه وآله وسلم في خطبة الجمعة بل يحتمل انها أخذتها آية آية أو آيات آيات يقرأها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منها في الخطبة لان قراءة السورة بقسمها في الخطبة يعارضها حديث قصر الخطبة وطول الصلاة والظاهر ان الخطبة لم تكن قراءة هذه السورة فقط بل كانت هذه السورة فيها مع غيرها من الحمد والثناء والتشهد وأما بعد ونحوهما مما يسن أو يستحب في الخطب والله أعلم (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من تكلم يوم الجمعة والامام يخطب فهو كمثل الجار يحمل أسفارا والذي يقول أنصت ليست له جمعة رواه أحمد بن إسناد لا بأس به) وله شاهد قوي في جامع حاد مرسل (وهو) أي حديث ابن عباس (يفسر حديث أبي هريرة في العجميين مرفوعا اذا قلت لصاحبك انصت يوم الجمعة والامام يخطب فقد لغوت) في قوله يوم الجمعة دلالة على ان خطبة غير الجمعة ليست مثلها ينهي عن الكلام حالها وقوله والامام يخطب دليل على انه يختص النبي بحال الخطبة وأما الكلام عند جلوسه بين الخطبتين فهو غير مخاطب فلا ينهي عن الكلام حاله وقيل هو وقت يسير يشبه السكرت للتنفس فهو في حكم مخاطب وانما شبهه بالجار لانه فانه الانتفاع بالبلغ نافع وقد تكلف المشقة وأتعب نفسه في حضور الجمعة والمشي به كذلك فانه الانتفاع بالبلغ نافع مع تحمل التعب في استعماله وفي قوله ليست له جمعة دليل على انه لا صلاة فان المراد بالجمعة الصلاة لانهم اتخذوها اجاعا فلا بد من تأويل هذا بأنه نفي للفضيلة التي يحوزها من أنصت وهو كما في حديث ابن عمر الذي أخرجه أبو داود وابن خزيمة بلقظ من لغا وتخطى رقاب الناس كانت له ظهرا قال ابن وهب أحد رواة معناه أجزأته الصلاة وحرم فضيلة الجمعة وقد احتج بالحديث من قال بجمعة الكلام حال الخطبة وهم أبو حنيفة ومالك ورواية عن الشافعي فان تشبيهه بالمشي به المستنكر وملاحظة وجه التشبه تدل على قبح ذلك وكذلك تشبيهه الى فوات الفضيلة الحاصلة بالجمعة ما ذاك الا لما يلحق المتكلم من الوزر الذي يقاوم الفضيلة فيصير محبطا لها وذهب أحمد في أحد أقواله والشافعي الى التفرقة بين من يسمع الخطبة ومن لا يسمعها ونقل ابن عبد البر الاجماع على وجوب الانصات على من سمع خطبة الجمعة الا عن قليل من التابعين وقوله فقد لغوت تأكيدي في النهي عن الكلام لانه اذا عد من اللغو وهو أمر مجعوف فالنهي عنه فعلي هذا يجب عليه ان يأمر بالاشارة اذا أمكن ذلك والمراد بالانصات قيل من مكالمة الناس فيجوز زعلي هذا الذي كرهه قراءة القرآن والانه ان النهي شامل للجميع ومن فرق فعليه الدليل فنحل جواب التهمة والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند ذكره عند من يقول بوجودها قد تعارض

فيه عموم النهي هنا وعموم الوجوب فيها وتخصيص أحدهما للعموم الآخر تحكم من دون مرجح وقد يدعى أن حال الخطبة أخص وإن تكررت زماً ما فيختص به عموم حديث الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم واختلاف في معنى قوله لغوث والأقرب ما قاله ابن المنير أن اللغو ما لا يحسن وقيل بطلت فضيلة جمعك وصارت طهراً (وعن جابر) رضى الله عنه (قال دخل رجل يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم بخطب فقال صلى الله عليه وآله وسلم (قال لا قال فقم صل ركعتين متفق عليه) الرجل هو سليل الغطفاني مضاف في رواية مسلم وقيل غير وحذف همزة الاستفهام من قوله صلى الله عليه وآله وسلم (أصليت) وفي مسلم قال صلى الله عليه وآله وسلم (أصليت) وقد ثبت في بعض طرق البخاري وسليمان بن المغيرة بعد اللام مصفراً الغطفاني بفتح الغين المعجمة وقوله صل ركعتين وعند البخاري وصفهما بخصيتين وعند مسلم وقجوزيهما أبواب البخاري لذلك بقوله باب من جاء الإمام بخطب يصل ركعتين خفيفتين وفي الحديث دليل على أن تحية المسجد تصل في حال الخطبة وقد ذهب إلى هذا طائفة من الفقهاء والمحدثين ويضعفهما لغيره لسماع الخطبة وذهب جماعة من السلف والخلف إلى عدم شريعتها حال الخطبة والحديث هذا حجة عليهم وقد تأولوا ما حد عشر تأويلات كلها مردودة سردها المصنف في الفتح برودها ونقل ذلك الشارح في شرحه واستدلوا بقوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لادليل في ذلك لأن هذا أخص وذلك عام ولأن الخطبة ليست قرأنا وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى الرجل أن يقول لصاحبه والخطيب بخطب ألت وهو أمر بمعروف وجهوا به أن هذا أمر الشارع وهذا أمر الشارع فلا تعارض بين أمر به بل القاعد ينصت والداهل ركع التحية وباطفاق أهل المدينة خلقاً من سلف على منع التأفك حال الخطبة وهذا الدليل للمالكية وجهوا به أنه ليس إجماعهم محتملوا جمعوا كما عرف في الأصول على أنه لا يتم دعوى إجماعهم فقد أخرج الترمذي وابن خزيمة وصححه أن أبا سعيداً قال مروان يخطب فصلاهما فأردح من مروان أن يمنعوه فأبى حتى صلاهما ثم قال ما كنت لأدعهما بعد أن سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بهما وأما حديث ابن عمر عند الطبراني في الكبير مر فوعا بلفظه إذا دخل أحدكم المسجد أو الإمام يخطب فلا صلاة ولا كلام حتى يقرع الإمام فقهه أيوب بن نهيك متروك وضعفه جماعة وذكره ابن حبان في الثقات وقال يخطئ وقد أخذ من الحديث أنه يجوز للخطيب أن يقطع الخطبة بالسيرة من الكلام وأجيب عنه بأن هذا الذي صدر منه صلى الله عليه وآله وسلم من جملة الأوامر التي شرعت لها الخطبة وأمره صلى الله عليه وآله وسلم بها دليل وجوبها وليس مذهب البعض وأما من دخل الحرم في غير حال الخطبة فإنه يشرع له الطواف فإنه تحيته وأولاه في الأغلب لا يقعد إلا بعد صلاة ركعتي الطواف وأما صلاتها قبل صلاة العید فإن كانت صلاة العید في جبانة غير مسجلة فلا يشرع لها التحية مطلقاً وإن كانت في مسجد فشرع وأما كونه صلى الله عليه وآله وسلم لما خرج إلى صلاته لم يصل قبلها شيئاً فذلك أنه حال قدومه اشتغل بالدخول في صلاة العید ولاه كان يصلها في الجبانة ولم يصلها الأمر وتواحدة في مسجده صلى الله عليه وآله وسلم فلا دليل على أنه لا يشرع لغيره لو كانت العید في مسجد (وعن ابن عباس) رضى الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في صلاة الجمعة سورة الجمعة) في الأولى (والمناقضين) في الثانية أي بعد الفاتحة فيهما لما علم من غيره (رواه مسلم) وإنما

خصها بهما لما في سورة الجمعة من الحث على حضورها والسعي إليها وبيان فضيلة بعثته صلى
 الله عليه وآله وسلم وذكر الأربع الحكم في بعثته والحث على ذكر الله ولما في سورة المنافقين من
 توبيخ أهل النفاق وحثهم على التوبة ودعائهم إلى طلب الاستغفار من رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم ولأن المنافقين يكثر اجتماعهم في صلاتها ولما في آخرها من المواعظ والحث على
 الصدقة (وله) أي سلم (عن الزعمان بن بشير) رضي الله عنه (قال كان يقرأ) أي رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم (في العيدين) الفطر والاضحى أي في صلاتهما (وفي الجمعة) أي في
 صلاتها (بسم اسم ربك الأعلى) أي في الركعة الأولى بعد الفاتحة (وهل أناك حديث
 العاشية) أي في الثانية بعد ما كان يقرأ ما ذكره ابن عباس تارة وما ذكره الزعمان تارة وفي
 سورة سبع والعاشية من التذكير بأحوال الآخرة والوعود والوعيد ما يناسب قراءتها في تلك
 الصلاة الجامعة وقد ورد في العيدين أنه كان يقرأ بآفاق واقرب (وعن زيد بن أرقم رضي الله
 عنه قال صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم العيد) أي في يوم الجمعة (ثم رخص في الجمعة) أي في
 صلاتها (ثم قال من شاء أن يصلي أي الجمعة (فليصل) هذا بيان لقوله رخص وعلامته أنه كان
 الترخيص بهذا اللفظ (رواه الخمسة إلا الترمذي) وصححه ابن خزيمة وأخرج أيضاً أبو داود ومن
 حديث أبي هريرة أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال قد اجتمع في يومكم هذا عيدان فمن شاء أجزأه
 عن الجمعة وأنا جاعون وأخرج ابن ماجه والحاكم من حديث أبي صالح وفي أسناده بقية وصححه
 الدارقطني وغيره وأرساه في الباب من ابن الزبير من حديث عطاء أنه ترك ذلك وأنه سأل ابن عباس
 عنه فقال أصاب السنة والحديث دليل على أن صلاة الجمعة بعد صلاة العيد تصير رخصة يجوز
 فعلها وتركها وهو خاص بن صلى الله عليه وآله وسلم من لم يصلها وإلى هذا ذهب جماعة الأئمة حتى الإمام
 وثلاثة معه وذهب الشافعي وجماعة إلى أنها لا تصير رخصة مستدلين بأن دليل وجوبها عام لجميع
 الأيام وما ذكر من الأحاديث والآثار لا يقوى على تخصيصها لما في أسانيد هاشم المقلد قلت حديث
 زيد بن أرقم قد صححه ابن خزيمة ولم يطعن غيره فيه فهو يصلح للتخصيص فإنه يخص العام بالآحاد
 وذهب عطاء إلى أنه يسقط فرضها عن الجميع لطاهر قوله من شاء أن يصلي فليصل ولفعل ابن الزبير
 فإنه صلى بهم يوم العيد صلاة العيد يوم الجمعة قال عطاء ثم جئنا إلى الجمعة فلم يخرج إلينا فصلينا
 وحدها قال وكان ابن عباس بالطائف فلما قدم ذكرنا له ذلك فقال أصاب السنة وعدمه أيضاً أنه
 يسقط فرض الظهر ولا يصلي إلا العصر وأخرج أبو داود عن ابن الزبير أنه قال عيدان اجتمعا
 في يوم واحد جتمعهما فلا هماركتين بكرة لم يرد عليهما حتى صلى العصر وعلى القول بأن الجمعة
 أصل في يومها والظهر يدل فهو يقتضي صحة هذا القول إذا سقط وجوب الأصل مع إمكان
 أدائه سقط البدل وظاهر الحديث أيضاً حث رخص لهم في الجمعة ولم يأمرهم بصلاة الظهر مع
 تقدير إسقاط الجمعة للظهر يدل على ذلك قوله (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعاً واما مسلم) الحديث دليل على
 شرعية أربع ركعات بعد الجمعة والأمر بها وإن كان ظاهراً الوجوب إلا أنها أخرجها عنه ما وقع
 في لفظ من رواية ابن الصباح من كان مسلماً بعد الجمعة فليصل أربعاً أخرجه مسلم فدل على أن
 ذلك ليس بواجب والأربع أفضل من الاثنين لوقوع الأمر بذلك وكثرة فعله صلى الله عليه وآله

وسلم لها قال في الهدى النبوى وكان صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى الجمعة دخل منزله فصلى ركعتين سنة أو أمر من صلاها ان يصلي بعدها أربعاً قال شيخنا ابن تيمية ان صلى في المسجد صلى أربعاً وان صلى في بيته صلى ركعتين قلت وعلى هذا تدل الاحاديث وقد ذكر أبو داود عن ابن عمر انه كان اذا صلى في المسجد صلى أربعاً واذا صلى في بيته صلى ركعتين وفي الصحيحين عن ابن عمر انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي بعد الجمعة ركعتين في بيته (وعن السائب بن يزيد) هو الكندي في الاشهر ولدى الثانية من الهجرة وحضر حجة الوداع مع أبيه وهو ابن سبع سنين رضى الله عنه (ان معاوية قال له اذا صليت الجمعة فلا تصلها) بفتح حرف المضارعة من الوصول بصلاة (حتى تتكلم أو تخرج) أى من المسجد (فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بذلك ان لا توصل صلاة بصلاة حتى تتكلم أو تخرج) ان وما بعده بدل أو عطف بيان من بذلك (رواه مسلم) فيه مشروعية فصل النافلة عن الفريضة وان لا توصل بها وظاهر النهى التحريم وليس خاصاً بصلاة الجمعة لانه استدلل الراوى على تخصيصه بذلك صلاة الجمعة بحديث يعنها وغيرها قيل والحكمة في ذلك لتلايشتبه القرض بالنافلة وقد ورد ان ذلك هلكة وقد ذكر العلماء انه يستحب الوصول للنافلة من وضع الفريضة والافضل ان يقول الى بيته فان فعل السوافل في البيوت افضل والا فالى موضع في المسجد أو غيره وفيه تكثير لمواضع السجود وقد أخرج أبو داود ومن حديث أبي هريرة مرفوعاً أيحز أحدكم ان يتقدم أو يتأخر أو عن يمينه أو عن شماله في الصلاة يعنى السجدة ولم يشعنه أبو داود وقال البخارى في صحيحه ويذكر عن أبي هريرة يرفعه لا يتطوع الامام في مكانه ولم يصح انتهى (وعن أبي هريرة) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اغتسل) أى للجمعة لحديث اذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل أو مطلقاً (ثم أتى الجمعة) أى في الموضع الذى تقام فيه كما يدل له قوله (فصل) من التوافل (ما قدره ثم أتت حتى يفرغ الامام من خطبته ثم يصلى معه غفرله ما بينه وبين الجمعة الاخرى (وفضل) أى زيادة (ثلاثة أيام رواه مسلم) فيه دلالة على انه لا يفتى احراز لملاذكر من الاجر من الغتسل الا ان في رواية لمسلم من توضأ فاحسن الوضوء ثم أتى الجمعة وفي هذه الرواية بيان ان غسل الجمعة ليس بواجب وانه لا بد من النافلة حسبا يمكنه فانه لم يقدرها بحديثه له هذا الاجر ولو اقتصر على تحية المسجد وقوله أتت من الانصات وهو السكوت وهو غير الاستماع اذ هو الاصغاء لسماع الشئ ولذا قال تعالى فاستمعوا له وانصتوا وتقدم الكلام على الانصات هل يجب أو لا وفيه دلالة على ان النهى عن الكلام انما هو حال الخطبة لا بعد الفراغ منها ولو قبل الصلاة فانه لا نهى عنه كما دلت حتى وقوله غفرله ما بينه وبين الجمعة أى ما بين صلاتها وخطبتها الى مثل ذلك الوقت من الجمعة الثانية حتى تكون سبعة أيام ولا زيادة ولا نقصان أى غفر له الخطايا الكائنة فيما بينهما وفضل ثلاثة أيام أى غفر له ذنوب ثلاثة أيام مع السبعة حتى تكون عشرة وهل المغفور الكبار والصغار لجمهور على الاخر وان الكبار لا يغفرها الا التوبة (وعنه) أى عن أبي هريرة رضى الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكر يوم الجمعة فقال فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلى يسأل الله تعالى شيئاً الا اعطاه اياه وأشار) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (بيده بقلها) يحضر وقتها (متفق عليه وفي رواية لمسلم وهي ساعة

خفيفة) هو الذي أقامه لفظ يقللها في الأولى فيه إجماع الساعة ويأتي تعيينها ومعنى قائم أي مقبب
لهما متلبس بارتكابها لا بمعنى حال القيام فقط وهذه الجملة ثابتة في رواية جماعة عن الحفاظ
وسقطت في رواية آخرين وحكي عن بعض العلماء أنه كان يأمر بحذفها من الحديث وكانه
استشكل الصلاة فوقت تلك الساعة إذا كان بعد العصر فهو وقت كراهة للصلاة وكذا إذا كان
من حال جلوس الخطيب على المنبر إلى انصرافه وقد توارت هذه الجملة بأن المراد منظر الصلاة
والمتنظر للصلاة في صلاة كما ثبت في الحديث وإنما قلنا إن المشير إليه هو النبي صلى الله عليه وآله
وسلم لما في رواية مالك فإشارته النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقيل المشير بعض الرواة وأما كيفية
الإشارة فهو وضع أظفله على بطن الوسطى والخنصر ليسين قلتها وقد أطلق السؤال هنا رقيه
في غيره كما عند ابن ماجه ما لم يسأل الله أنما وعندهما لم يسأل الله أنما وقطبة رحمه (وعن
أبي بردة) بضم الباء وسكون الراء هو عامر بن عبد الله بن قيس وعبد الله هو أبو موسى الأشعري
وأبو بردة من التابعين المشهورين سمع أباه وعليه عليه السلام وابن عمر وغيرهم (عن أبيه) أبي
موسى الأشعري رضي الله عنه (قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول هي) أي
ساعة الجمعة (ما بين أن يجلس الإمام) أي على المنبر (إلى أن تقضى الصلاة وما مسلم وريح
الدارقطني أنه من قول أبي بردة) وقد اختلف العلماء في هذه الساعة وقد كرام المصنف في فتح الباري
عن العلماء ثلاثة وأربعين قولاً وسيشير إليها وسردتها في شرحي القاري مسك الختام مع زيادة
على هذا العدد وهذا المروي عن أبي موسى أحد هاور رحمه مسلم على ما روى عنه البيهقي وقال هو
أجود شي في هذا الباب وأصح وقاله البيهقي وابن العربي وجماعة وقال القرطبي هو نص في
موضع الخلاف فلا يلتفت إلى غيره وقال النووي هو الصحيح بل الصواب قال المصنف وليس المراد
أنها تستوعب جميع الوقت الذي عين بل تكون في اثنته لقوله يقللها وقوله خفيفة فائدة ذكر
الوقت أنها تنتقل فيه فيكون ابتداء منظرها ابتداء الخطبة مثلاً وانتهاء انتهاء الصلاة وأما قوله
أنه يخرج الدارقطني وقفه فقد يجاب عنه بأنه لا يكون الأمر نوعاً فإنه لا مسرح للاجتماع في تعيين
أوقات العبادات ويأتي ما على به الدارقطني قريباً (وفي حديث عبد الله بن سلام) هو أبو
يوسف بن سلام من بني قينقاع اسرائيلي من ولد يوسف بن يعقوب عليه ما السلام وهو أحد
الأخبار وأحد من شهد له النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالجنة روى عنه إسماعيل بن يوسف ومحمد بن
ابن مالك وغيرهم مات بالمدينة سنة ثلاث وأربعين وسلام بضم السين اللام قال المبرد لم يكن
في العرب سلاماً بالتصنيف غيره رضي الله عنه (عند ابن ماجه) لفظه فيه عن عبد الله بن سلام
قال قلت ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس أنا لصديق كتاب الله أي التوراة في الجمعة
ساعة لا يوافقها عبد مسلم يعلى يسأل الله عز وجل فيها شيئاً الا قضى الله حاجته قال عبد الله فإشار
أي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو بعض ساعة قلت صدقت يا رسول الله أو بعض ساعة
قلت أي ساعة هي قال آخر ساعة من ساعات النهار قلت إنما ليست ساعة صلاة قال إن العبد
المؤمن إذا صلى ثم جلس لا يجلسه الا الصلاة فهو في الصلاة انتهى (وعن جابر) رضي الله
عنه (هذه أبي داود والنسائي أنها ما بين صلاة العصر وغروب الشمس) قوله أنها يفتح الهمزة
مبتدأ خبره ما تقدم من قوله وفي حديث عبد الله بن سلام إلى آخره روي أحمد بن حنبل هذا القول

رواه عنه الترمذي وقال أحداً كثر الأحاديث على ذلك وقال ابن عبد البر هو أئبت شي في هذا الباب روى سعيد بن منصور بإسناد صحيح إلى أبي سلمة بن عبد الرحمن إن ناساً من العصابة اجتمعوا فتذاكر وإساعة الجمعة ثم افترقوا ولم يختلفوا أنها آخر ساعة من يوم الجمعة ربحه أصحاب وغيره وحكى أنه نص الشافعي وقد استشكل هذا فإنه ترجيح لغير مافي الصحيح على ما فيه والمعروف من علوم الحديث وغيره أن مافي الصحيحين أو في أحدهما مقدم على غيره والجواب أن ذلك حيث لم يكن حديث الصحيحين أو أحدهما مما اتفقده الحفاظ كحديث أبي موسى هذا الذي في مسلم فإنه قد أعل بالانقطاع والاضطراب أما الأول فإنه من رواية مخومة بن بكير وقد سرح أنه لم يسمع من أبيه فليس على شرطه، وأما الثاني فلأن أهل الكوفة أخرجه عن أبي بردة عن مرفوع وأبو بردة كوفي وأهل بلدته أعلم بحديثه من بكير فلو كان مرفوعاً عند أبي بردة لم يفتوه عليه وبهذا جزم الدارقطني بأن الموقوف هو الصواب وجمع ابن القيم بين حديث أبي موسى وابن سلام بأن الساعة تنصرف في أحد الوقتين ويسبقه إلى هذا أحمد بن حنبل رضي الله عنه (وقد اختلف فيه على أكثر من أربعين قولاً أمليتها في شرح البضاري) تقدمت الإشارة إلى هذا وهذه العبارة أفادت أن تأليف بلوغ المرام بعد تأليف فتح الباري قال الخطابي اختلف فيها على قولين فقليل قدرفت وهو محكي عن بعض العصابة وقيل باقية واختلف في تعيينها ثم سرد الأقوال ولم يبلغ بها ما بلغ بها المصنف من العدد وقد اقتصر المصنف ههنا على قولين كأنهما الأربع عنده دليلاً وفي الحديث بيان فضيلة الجمعة لاختصاصها بهذه الساعة والجمعة خصائص كثيرة ذكرها المحدث سفر السعادة والسيوطي في الأمانة (وعن جابر) هو ابن عبد الله (قال مضت السنة أن في كل أربعين فصاعداً جمعة رواء الدارقطني بإسناد ضعيف) وذلك أنه من رواية عبد العزيز بن عبد الرحمن وعبد العزيز قال فيه أحمد اضرب على أحاديثه فإنها كذب أو موضوعة وقال النسائي ليس بشقة وقال الدارقطني منكر الحديث وقال ابن حبان لا يجوز أن يحججه وفي الباب أحاديث لأصل لها وقال عبد الحق لا يثبت في العدد حديث وقد اختلف العلماء في النصاب الذين تقام بهم الجمعة فذهب إلى وجوبها على الأربعين لأعلى من دونهم عمر بن عبد العزيز والشافعي وفي كون الإمام أحدهم وجهان عند الشافعية وذهب أبو حنيفة إلى أنها تنعقد بثلاثة مع الإمام وهو أقل عدد نعتقد به فلا يجب إذا لم يتم هذا العدد مستدلين بقوله تعالى فاسعوا قالوا وانخطاب لجماعة بعد النداء للجمعة وأقل الجمع ثلاثون فدل على وجوب السعي على الجماعة للجمعة بعد النداء لها والنداء لابد منه من منادف كانوا ثلاثة مع الإمام ولا دليل على اشتراط ما زاد على ذلك واعتراض بأنه لا يلزم من خطاب الجماعة بشي فعلهم لم يحققين قلت والحق أن شرطية أي شي في أي عبادة لا يكون إلا عن دليل ولا دليل هنا على تعيين عدد لا من الكتاب ولا من السنة وأدقم على أن الاتكون صلاتها الإجماعية كما ورد بذلك حديث أبي موسى عند ابن ماجه وابن عدى وحديث أبي إمامة عند أحمد والطبراني والاثنتان أقل ما ذكره الجماعة لحديث الاثنان جماعة فتم بهم في الظاهر وقد سدر الشارح الخلاف والأقوال في كمية العدد المعتبر في صلاة الجمعة فبلغت أربعة عشر قولاً وذكر ما تشب به كل قائل من الدليل على مدعاه بما لا ينضججة على الشرطية ثم قال والذي نقل من حال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يصليها في جمع كثير غير موقوف على عدد يدل على أن المعتبر هو الجمع الذي

يحصل به الشعار ولا تكون الا في كثرة يفاظ بها المتأفق ويكتب بها الجاحد وبسر بها المصدق
والآية الكريمة قدالة على الامر بالجماعة فلو وقف على أقل ما دلت عليه لم تنعقد انتهى قلت حكم
صلاة الجمعة هو حكم الصلوات الخمس في كل شيء من الجماعة وغيرها ولم تميز عنها الا بالخطبة قبلها
فهى تصح بالنسيخ ولولم يرد ما دل على الجماعة لقلنا ببعضها للمنفرد وكل ما ذكره في هذه الصلاة من
شرائط من كون المصير جماعة ومن أن يكون العدد كذا وكذا ومن وجود الامام الاعظم أو نائبه وما
يشابه هذا فقلت كلها البرهان عليها أصلاً كما حققنا ذلك في الروضة النديبة وغيرهما من مؤلفاتنا
راجع اليها لتكشف اليك الحقيقة ﴿(وعن حمزة بن حنبل) رضى الله عنه (ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم كان يستغفر للمؤمنين والمؤمنات كل جمعة رواه الزوارق باسنادين) قلت قال الزوارق
لانه لمعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا به هذا الاسناد وفي اسناد الزوارق يوسف بن خالد البستي
وهو ضعيف ورواه الطبراني في الكبير الا انه بن يادة المسلمين والمسلمات وفيه دليل على مشروعية
ذلك الخطيب لانهم موضع الدعاء وقد ذهب الى وجوب دعاء الخطيب لنفسه وللمؤمنين
والمؤمنات جماعة من العلماء وكانهم يقولون ان مواظبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
دليل الوجوب كما يفيد كانه يستغفر وقال جماعة يندب ولا يجب لعدم الدليل على الوجوب قال
الشارح والاول أظهر ﴿(وعن جابر بن حمزة) رضى الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
كان في الخطبة يقرأ آيات من القرآن يذكر الناس رواه أبو داود وأصله في مسلم) كأنه يريد ما تقدم
من حديث أم هانئ انها ما أخذت ق الا من لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأها
كل جمعة على المنبر وروى الطبراني في الاوسط من حديث علي عليه السلام ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم كان يقرأ على المنبر قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد وفيه رجل مجهول وفيه
رجاله موثقون وأخرج الطبراني في نفسه أيضاً من حديث جابر انه خطب صلى الله عليه وآله وسلم
فقرأ في خطبته آخر الزمر فقرك المنبر مرتين وفي رواية ضعيفان ﴿(وعن طارق بن شهاب)
ابن عبد شمس الاحمسي البجلي الكوفي أدرك الجاهلية ورأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليس
له منه سماع وغزافي خلافة أبي بكر ثلاثاً وثلاثين أو أربعاً وثلاثين غزوة وسرية ومات سنة اثنتين
وثمانين (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة
الا أربعة مملوك وامرأة وصبي ومريض رواه أبو داود وقال لم يسمع طارق من النبي صلى الله عليه
عليه وآله وسلم الا انه في سنن أبي داود بلفظ عبد مملوك أو امرأة أو صبي ومريض بلفظ أو وكذا ما قاله
المصنف في التلخيص ثم قال أبو داود طارق قد رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو من أصحاب
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يسمع منه شيئاً انتهى (وأخرجه الحاكم من رواية طارق
المذكور عن أبي موسى) يريد المصنف انه بهذا صامراً موصولاً وفي الباب عن تميم الداري وابن عمر
ومولى لابن الزبير واما البيهقي وحديث تميم فيه أربعة أنفس ضعفاً على الولاة قاله ابن القطان
وحديث ابن عمر أخرجه الطبراني في الاوسط بلفظ ليس على مسافر جمعة وفيه أيضاً من حديث
أبي هريرة مرفوعاً خمسة لاجتماع عليهم المرأة والمسافر والعبد والصبي وأهل البادية ﴿(وعن
ابن عمر) رضى الله عنهما (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على مسافر جمعة
رواه الطبراني باسناد ضعيف) لم يذكر المصنف تضعيفه في التلخيص ولا بيان وجه تضعفه وإذا

عرفت هذا فقد اجتمع من الاحاديث انها لا تجب الجمعة على ستة أنفس الصبي وهو متفق على
 انه لا الجمعة عليه والمملوك وهو متفق عليه الا عند اود فقلان بوجوده عليه لا دخوله تحت عموم
 يأثم الذين آمنوا اذا نودي للصلاة فانه تقرر في الاصول دخول العبد في الخطاب واجيب عنه بأنه
 خصه الاحاديث وان كان فيها مقال فانه يقوى بعضها بعضا والمرأة هو مجمع على عدم وجوبها
 عليها وقال الشافعي يستحب للمجانز حضورها باذن الزوج والمرضى فانه لا يجب عليه حضورها
 اذا كان يتضرر به والمسافر لا يجب عليه حضورها وهو محتمل ان يراد به مباشر السفر وأما النازل
 فيجب عليه ولو نزل بمقدار الصلاة وقيل لا يجب عليه لانه داخل في لفظ المسافر وهو الاقرب لان
 أحكام السفر باقية لمن القصر ونحوه ولذا لم ينقل انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى الجمعة بعرفات
 في حجة الوداع لانه كان مسافرا وكذا العبد تسقط صلاته على المسافر ولذا لم ير دانه صلى الله عليه
 وآله وسلم صلى صلاة العيد في حجة تلك وقد وهم ابن حزم فقال انه صلاها في حجة وغلطه العلماء
 والسادس أهل البادية وفي النهاية ان البادية تخص بأهل العمدة والخيام دون أهل القرى
 والمدن وفي شرح العمدة ان حكم أهل القرى حكم أهل البادية ذكره في شرح حديث لا يبيع
 حاضر لباد (وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 اذا استوى على المنبر استقبلناه بوجوهنا واهل الترمذي باسناد ضعيف) لان فيه محذورين الفضل بن
 عطية وهو ضعيف تفريده الدارقطني وابن عدي وغيرهما (وله شاهد من حديث البراء عند ابن
 خزيمة) لم يذكره الشارح ولا رأيت في التلخيص والحديث يدل على ان استقبال الناس الخطيب
 مواجهم له امر مستقر وهو في حكم المجمع عليه ويحرم بوجوبه أبو الطيب من الشافعية (وعن
 الحكم بن حنبل) بفتح الحاء وسكون الزاي قال ابن عبد البر الحكم أسلم عام الفتح وقيل يوم
 البصرة وأبو حنبل بن أبي وهب الخزرجي (شهدنا الجمعة مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فقام متوكئا على عصا أو قوس رواء أو دود) تلمعن السنن فحمد الله وأثنى عليه كلمات
 خفيفات طيبات مباركات ثم قال أيها الناس اتكلم لن تطيقوا أولن تقعوا كل ما أمرتم به ولكن
 سدوا ويسروا وفي رواية وأبشروا واسناده حسن وصححه ابن السكن وابن خزيمة وله شاهد
 عند أبي داود من حديث البراء انه صلى الله عليه وآله وسلم أعطى يوم العيد قوسا خطب عليه
 وطوله أحمدة والطبراني وصححه ابن السكن وأخرج الشافعي انه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا
 خطب يعقد على عنقه العنقود مثل نصف الرمح أو أكبر فيه سنان مثل سنان الرمح وفي الحديث
 دليل على انه ينسب الخطيب اللاحق على سيف ونحوه وقت خطبته والاحكام ان في ذلك
 ربطا للقلب ولبعيد يديه عن اللعب فان لم يجنبا يعقد عليه أسلحة أو وضع اليمنى على الشمال
 أو على جانب المنبر ويكره مدق المنبر بالسيف اذ لم يؤثر فهو بدعة

(باب صلاة الخوف)

(عن صالح بن خوات) بفتح الخاء وتشديد الواو الانصاري المدني تابعي مشهور مع جاعق من
 الصحابة (عن علي مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) في جميع مسلم عن صالح بن خوات بن
 جبير عن سهل بن أبي حنيفة فصرح عن حديثه في رواية وفي رواية آجهمه كاهنا (يوم ذات الرقاع)

بكسر الراء هو مكان من نجد بارض عطفان سميت الغزاة بذلك لأن أقدامهم نقتب فلفوا عليها
الخرق كما في صحيح البخاري من حديث أبي موسى وكانت في جمادى الاولى من السنة الرابعة من
الهجرة (صلاة الخوف ان طائفة من أصحابه صلى الله عليه وآله وسلم صفت معه وطائفة وجاه
بكسر الواو وخيم مواجهة) العدو وقصلي بالذين معه ركعة ثم ثبت قائما وأتموا لانفسهم ووصفوا
وفي مسلم فصفوا بالقاه (وجاء العدو وجاهت الطائفة الاخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت ثم ثبت
جالسا وأتموا لانفسهم ثم سلم بهم متفق عليه) وهذا القط مسلم (ووقع في المعرفة) كآب (لابن
منده) بفتح الميم وسكون التون امام كبير من ائمة الحديث ذكرنا ترجمته في الساجح المكنى (عن
صالح بن خوات عن أبيه) أي خوات بن جبير وهو صحابي فذكر الميم وأنه أبوه وفي مسلم أنه من
ذكرناه وهذه الغزاة كانت في الرابعة كما ذكرناه وهو الذي قاله ابن السني وغيره من أهل السير
والمغازي وتلقاه الناس عنهم قال ابن القيم وهو مشكل جدا فإنه قد صرح ان المشركين حبسوا
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الخندق عن صلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء
فصلاهم جميعا وذلك قبل نزول صلاة الخوف والخندق بعد ذات الرقاع سنة خمس قال
والظاهر أن أول صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخوف بعسفان ولا خلاف
بينهم ان عسفان كانت بعد الخندق وقد صرح عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه صلى صلاة الخوف
بذات الرقاع فلم انها بعد الخندق وبعد عسفان وقد تدين لنا وهم أهل السير انتهى ومن قال
بتقديم مشروعيته على الخندق على رواية أهل السير يقول انها لا تصل الخوف في الحضر وإذا
لم يصلها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الخندق وهذه القصة التي ذكرت في الحديث
في كفيية صلاتها واضحة وقد ذهب اليه جماعة من الصحابة ومن بعدهم واشترط الشافعي
أن يكون العدو في غير جهة القبلة وهذا في الثمانية وان كانت ثلاثية انتظر في التشهد الاول
وتتم الطائفة الركعة الثالثة وكذلك في الرابعة ان قلنا انها صلى صلاة الخوف في الحضر ينتظر
في التشهد أيضا وظاهر القرآن مطابق لما حل عليه هذا الحديث الجليل لقوله تعالى ولتأت
طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك وهذه الكيفية أقرب الى موافقة المعتاد من الصلوات
في تقليل الأفعال المنافية للصلاة ولتأبئة الامام (وعن ابن عمر) رضي الله عنهما قال
غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل (بكسر القاف وفتح الباء أي جهة) (نجد)
كل ما ارتفع من بلاد العرب فهو نجد (فوازينا) بالزاي بعدها يا أي قائلنا (العدو فصار فقتلهم
فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلى بنا) في المغازي من البخاري انها صلاة العصر
ثم لفظ البخاري فصلى لنا باللام قال المصنف في فتح الباري أي لا جلتا ولم يذكر فيه رواية
بالموحدة وفيه يصلي بالفعل المضارع (فقامت طائفة معه وأقبلت طائفة على العدو وركع عن معه
ركعة ومجد مسجد بن ثم انصرفوا) أي الذين صلوا معه ولم يكونوا أو بالركعة الثانية ولا صلوا
من صلاتهم مكان الطائفة التي لم تصل فجاءوا فركع بهم ركعة ومجد مسجد بن ثم سلم فقام كل واحد
منهم فركع لنفسه ركعة ومجد مسجد بن متفق عليه وهذا القط البخاري قال المصنف لم يختلف
الطريق عن ابن عمر في هذا ويحتمل انهم أتموا في حالة واحدة ويحتمل انهم أتموا على التعاقب وهو
الراجح من حيث المعنى والاستانم قضيع الحراسة المطلوبة فوافراد الامام وحدهم ويرجع ما رواه

(مطلب تطلق الطائفة
على الواحد)

أبو داود من حديث ابن مسعود بلفظ ثم سلم فقام هؤلاء أى الطائفة الثانية فصاروا الانقسام ركعة
ثم سلموا ثم ذهبوا ورجع أولئك الى مقامهم فصاروا الانقسام ركعة ثم سلموا انتهى والطائفة
تطلق على القليل والكثير حتى على الواحد حتى لو كانوا ثلاثة جاز للامام ان يصلي بواحد والثالث
يجرس ثم يصلي مع الامام وهذا أقل ما يحصل به جماعة الخوف وطاهر الحديث ان الطائفة الثانية
والثالثة بين ركعتيها أنت الطائفة الاولى بعدها وقد ذهب الى هذه الكيفية أبو حنيفة ومحمد وجمعا
الله تعالى (وعن جابر) رضى الله عنه (قال شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة
الخوف فخصفنا صفين صف خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والعدو بينا وبين القبلة
فكبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكبرنا جميعا ثم ركع وركعنا جميعا ثم رفع رأسه من الركوع
ورفعنا جميعا ثم انحدرنا بالسجود والصف الذي يليه) أى وانحدر الصف الذى يليه وهو عطف
على الضمير المتصل من دوننا كبذلانه وقع الفصل (وقام الصف المؤخر في شجر الحمد وقلنا قضى
السجود قام الصف الذى يليه فذكر الحديث) تحمله انحدر الصف المؤخر بالسجود وقام وان
تقدم الصف المؤخر وتأخر الصف المتقدم ثم ركع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وركعنا جميعا ثم رفع
رأسه من الركوع وركعنا جميعا ثم انحدرنا بالسجود والصف الذى يليه الذى كان مؤخرا فى الركعة
الاولى وقام الصف المؤخر فى شجر الحمد وقلنا قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالسجود والصف
الذى يليه انحدر الصف المؤخر بالسجود فسجدوا ثم سلم لبي صلى الله عليه وآله وسلم وسلمنا جميعا
قال جابر بن جابر عن سمك هؤلاء بأمر انهم انتهى لفظ مسلم قوله (وفى رواية) هي فى مسلم عن جابر
وفى تفسير القوم الذين جاز بهم وقتظها غزوهم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوم امن
بجهنمة فقاموا فالتأشيد فلما صلينا الظهر قال المشركون لو ملنا عليهم مبله واحدة لاقتطعناهم
فاخبر جبريل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال وقالوا انهم استأنهم صلاته أى أحب اليهم من الاولى فلما حضرت العصر الى ان قال (ثم سجد
ومصده الصف الاول فلما قاموا سجد الصف الثاني ثم تأخر الصف الاول وتقدم الصف الثاني
فذكر مثله) قال فقاموا مقام الاول فكبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكبرنا وركعوا
ثم سجدوا وسجدوا معه الصف الاول وقام الثاني فلما سجد الثاني جلسوا جميعا وفى آخره (ثم سلم النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وسلمنا جميعا ورواه مسلم) الحديث دليل على انه اذا كان العدو فى جهة القبلة
فانه يتخلف ما اذا لم يكن كذلك فانه يتحرك الحراسة مع دخولهم جميعا فى الصلاة وذلك ان الحاجة
الى الحراسة انما تكون فى حال السجود فقط فيتابعون الامام فى القيام والركوع ويجرس الصف
المؤخر فى حال السجود فيبان يتركوا المتابعة للامام ثم يسجدون عند قيام الصف الاول ويتقدم
المؤخر الى محل الصف المتقدم وتأخر المتقدم لتتابع المؤخر الامام فى السجودين الاخيرتين فيصحب مع
كل من الطائفتين المتابعة فى سجدتين والحديث يدل على انها لا تكون الحراسة الاحال السجود
فقط دون حال الركوع لان حال الركوع لا يتبع معه ادراك الاحوال العدو وهذه الكيفية لا توافق
طاهر الآفة ولا توافق الرواية الاولى عن صالح بن خوات ولا رواية ابن عمر الآفة قد يقال انها
تختلف الصفات باختلاف الاحوال (ولا يابى داود عن ابن عباس الزرق مثله) أى مثل رواية
جابر هذه (وزاد) تعين محل الصلاة (انها كانت بعسفان) بضم العين ومكون السين وهو موضع

على مرحلتين من مكة كفاي القاصوص (والنسائي من وجه آخر) غير الوجه الذي أخرجه
منه مسلم (عن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى بطائفة من أصحابه ركعتين ثم سلم ثم صلى
بآخرين ركعتين ثم سلم) فصل في أحاديثها فرضا وبالآخرى نقلا عنه وعلى هذا الحسن البصري
وأدعى الحماد بن عيسى وخبرنا عنه على أنه لا يصح أن يصلي المقرض خلف المنفل ولا دليل على
النسخ (ومثله لابن داود عن أبي بكر) وقال أبو داود وكذلك في صلاة المغرب فإنه يصلي ست
ركعات والقوم ثلاثا ثلاثا (وعن حذيفة) رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
صلى صلاة الخوف بهؤلاء ركعة وبهمؤلاء ركعة ولم يقضوا رواه أحمد وأبو داود والنسائي ومحمد بن
حبان ومثله عند ابن خزيمة عن ابن عباس) وهذه الصلاة بهذه الكيفية صلاة حذيفة بطبرستان
وكان الأمير سعد بن العاص فقال أيكم صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الخوف
قال حذيفة أنا فصل في بهم هذه الصلاة وأخرج أبو داود عن ابن عمر وزيد بن ثابت قالوا فكانت
للقوم ركعة ركعة ولله صلى الله عليه وآله وسلم ركعتين وأخرج عن ابن عباس وأخرجه أيضا
مسلم والنسائي وابن ماجه قال فرض الله الصلاة على لسان نبيكم عليه أفضل الصلاة والسلام في
الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة وأخذ بهذا إعطاء طائوس والحسن وغيرهم
فقالوا يصلي في صلاة الخوف ركعة يوحى إياها وكان امحق يقول يجوز ذلك عند المسابقة ركعة واحدة
يوحى لها إياها فان لم تقدر فسد فأن لم تكن كبيرة لانها ذكر الله (وعن ابن عمر) رضي الله عنهما
(قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الخوف ركعة على أي وجه كان رواه الزائر
باسناد ضعيف) وأخرج النسائي أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلاها بنبي فردد بهذه الكيفية قال
المصنف وقد صححه ابن حبان وغيره وأما الشافعي فقال لا يثبت والحديث دليل على أن صلاة
الخوف ركعة واحدة في حق الامام والمأموم وقد قال به النوري وجماعة وقال به من العصابة أبو
هريرة وأبو موسى وأعلم انه ذكر المصنف في هذا الكتاب خمس كيفيات لصلاة الخوف وفي سنن أبي
داود ثمان كيفيات منها هذه الخمس وزاد ثلاثا وقال المصنف في فتح الباري قد روي في صلاة
الخوف كيفيات كثيرة وروى ابن عبد البر الكيفية الواردة في حديث ابن عمر بقوة الاسناد
وموافقة الأصول في أن المؤتم لا يتم صلاته قبل الامام وقال ابن حزم صح منها أربعة عشر وجها
وقال ابن العربي فيها روايات كثيرة أحدها ست عشرة رواية مختلفة وقال النووي نحوه في شرح
مسلم ولم يدينها قال الحافظ وقد بينها شيخنا الحافظ أبو الفضل في شرح الترمذي وزاد وجها
فصارت سبعة عشر ولكن يمكن أن تتداخل قال في الهدى النبوي صلاها النبي صلى الله عليه
وآله وسلم عشر مرات وقال ابن العربي صلاها ربما وعشر مرة وقال الخطابي صلاها النبي
صلى الله عليه وآله وسلم في أيام مختلفة بأشكال متباينة يتجرب ما هو الاحوط للصلاة والابلاغ في
الحراسة وهي على اختلاف صورها متفقة المعنى اه قلت وكلها كاف شاف وبهذا قال صاحب
اللمعة البالغة وصاحب نيل الاوطار (وعنه) أي عن ابن عمر (مرفوعا ليس في صلاة الخوف
سهوا أخرجه الدارقطني باسناد ضعيف) وهو مع هذا موقوف قيل ولم يقل بأحد من العلماء
وأعلم انه قد اشترط في صلاة الخوف شروط منها السفر فاشترطه جماعة لقوله تعالى وإذا حضر يمت في
الارض الآية ولانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصلها في الحضر وقالت الحنفية والشافعية

لا يشترط لقوله تعالى وإذا كنت فيهم ينهوا على انهم طوف على قوله اذا ضرب يتم في الارض فهو غير داخل في التقيد بالضرب في الارض ولعل الاولين يجعلونه مقبدا بالضرب في الارض وان التقدير اذا كنت فيهم مع هذه الحالة التي هي الضرب في الارض والكلام مستوفى في كتب التفسير ومنها أن تكون في آخر الوقت لانها بدل عن صلاة الامن لا تجزئ الا عند الناس من المبدل وهذه قاعدة للقائلين بذلك وقالت الشافعية والخنفية تجزئ اول الوقت لعموم اول الاوقات ومنها حل السلاح في حالة الصلاة اشترطه داود فلا تصح الصلاة الا بجملة ولا دليل على اشتراطه وأوجبه الشافعي للامر به في الآية وله في السلاح تفاصيل هروقة ومنها أن لا يكون القتال محرما سواء كان واجبا علينا وكفاية ومنه أن يكون المصلي مطالب العدو لا طالب الاله اذا كان طالبا لم يكنه ان يأتي بالصلاة قامة او يكون خاشعا للعدو عليه وهذه الشرائع مأخوذة من احوال شرعية وليست بظاهرة في الشرعية واعلم ان شرعية هذه الصلاة من اعظم الادلة على عظم شأن صلاة الجماعة

• (باب صلاة العيدين) •

• (عن عائشة) رضى الله عنها (قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الفطر يوم يفطر الناس والاذهى يوم يضحي الناس رواه الترمذي) وقال بعد سبأه هذا حديث حسن غريب وفسر بعض اهل العلم هذا الحديث انما معنى هذا الفطر والصوم مع الجماعة ومعظم الناس انتهى بلفظه وفيه دليل على انه يعتبر في ثبوت العيد موافقة الناس وان المنفرد بعرفة يوم العيد بالروية يجب عليه موافقة غيره ويلزم حكمهم في الصلاة والافطار الاذهى وقد اخرج الترمذي مثل هذا الحديث عن ابي هريرة وقال حسن وفي معناه حديث ابن عباس وقد قال له كريب انه صام اهل الشام ومعاوية برؤية الهلال يوم الجمعة بالشام وقدم المدينة آخر الشهر وأخبر ابن عباس بذلك فقال ابن عباس لكنا رأينا ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين او نراه قال قلت أولان تكفي برؤية معاوية والناس قال لا هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وظاهر الحديث ان كريبان راوا فيه أمره ابن عباس ان يتم صومه وان كان متيقنا انه يوم عيد عنده وذهب الى هذا محمد بن الحسن وقال يجب موافقة الناس وان خالف يقين نفسه وكذا في الحج لانه ورد وعرفتكم يوم تعرفون وخالف الجمهور ورواوا انه يجب عليه العمل في نفسه بما تيقنه وجعلوا الحديث على عدم معرفته بما يخالف الناس فانه اذا انكشف بعد الخطا فقد اجراء قالوا ويتأخر الامام في حق من التمس عليه وعمل بالاصل وتأولوا حديث ابن عباس بانه يحفل انه لم يقل برؤية اهل الشام لاختلاف المطالع في الشام والنجار وأنه لما كان الخبر واحدا لم يعمل بشهادته وليس فيه انه أمر كريب بالعمل بخلاف يقين نفسه فانه انما أخبر عن اهل المدينة وانهم لم يعملوا بذلك لاحد الامرين • (وعن أبي عمير) بن أنس بن مالك الانصاري قال ان اسمه عبد الله وهو من صفار التابعين روى عن جماعة من الصحابة وعمر بعد يميز ما نطويلا عن عومته من الصحابة ان ركبا جاؤا فشهدوا انهم رأوا الهلال بالامس فأمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يفطروا واذا أصبحوا ان يغدوا الى مصلاهم رواد أجدا وبوداود وهذا الفطر واستناده صحيح) وأخرجه النسائي وابن ماجه وصححه ابن المنذر وابن السكن وابن حزم وقول ابن عبد البر ان ابا

قوله وأنه وإن كان وقتها بقا
هكذا في نسخة المؤلف حفظه
الله وخبر أن محذوف
والقدير وأنه أي المذكور
حاصل وإن كان بقا

عمر مجهول مردود بأنه قد عرفه من صحيحه والحديث دليل على أن صلاة العبد تصل في اليوم
الثاني حيث أنكشف العبد عن وجوب وقت الصلاة وظاهر الحديث الإطلاق بالنظر إلى وقت
الصلاة وأنه وإن كان وقتها بقا حيث لم يكن ذلك معلوماً من أول اليوم وقد ذهب إلى العمل به أبو
حنيفة لكن يشترط أن لا يعلم إلا وقد خرج وقتها فلم يقض في اليوم الثاني فقط في الوقت الذي
تؤدى فيه في يومها ثم ظاهر الحديث أنه إذا أداها لأقضاها وذهب مالك إلى أنها لا تقضى مطلقاً كما
لا تقضى في يومها ولا تساقى تفاصيل أخرى وهذا الحديث ورد في عبيد الأنظار وأما عليه
الأضحية وفي الترتيب ليس وقاسوا عليه ما في الأعداء وفي القياس نظر أذ لم تعين معرفة الحامع
وأما علمه (وعن أنس) رضي الله عنه (قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يزدو)
أي يخرج وقت الغداة (يوم الفطر) أي إلى الصلاة (حتى يأكل غرات) أخرجه البخاري وفي
رواية معقدة (أي البخاري علقها من أنس) (ومصلها أحد عشر أوقاً) وأخرجه البخاري
في تاريخه وابن حبان والحاكم من رواية عتبة بن جندب عنه بلفظ حتى يأكل غرات ثلاثاً وخمسة
أوسباعاً أو أقل من ذلك أو أكثر وترا الحديث يدل على مداومته صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك
قال المذهب الحكمة في الأكل قبل الصلاة أن لا ينظر طائر زوم الصوم حتى يصلي العبد فكذلك أراد
سده هذه الذريعة وقيل لما وقع وجوب الفطر عقب وجوب الصوم استحب تعجيل الفطر مبادرة إلى
امتنال أمر الله قال ابن قدامة ولا تعلم في استصحاب تعجيل الأكل في هذا اليوم قبل الصلاة خلافاً
قال المصنف في الفتح والحكمة في استصحاب التمر في الحلو من تقوية البصر التي يضعفها الصوم
ولأن الحلو مما يوافق الإيمان ويعبر به المتنام ويرق القلب ومن ثمة استحب بعض التابعين أن يفطر
على الحلو مطلقاً قال المذهب وأما جعله وترا فلاشارة إلى الوحدة التي وكذلك كان يفعل صلى الله
عليه وآله وسلم في جميع أموره تبركاً بذلك (وعن ابن بريدة) يضم إليهم ما رفعه الرا (عن أبيه) هو
بريدة بن الحبيب تقدم واسم ابن بريدة عبد الله الأسدي المروزي فاضياً ثقة من الثالثة قاله
المصنف في التعريب (قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم
ولا يطعم يوم الأضحية حتى يصلي روماً أحد عشر أوقاً من كل من أخصيته والتمر مذى وحمصه ابن
حبان) وأخرجه أيضاً ابن ماجه والدارقطني والحاكم والبيهقي وحمصه ابن القطان وفي رواية
البيهقي زيادة فكل إذا رجع أكل من كبداً أخصيته قال الترمذي وفي الباب عن علي وأنس ورواه
الترمذي أيضاً عن ابن عمر وفيه ضعف والحديث دليل على شرعية الأكل كل يوم الفطر قبل الصلاة
وتأخير يوم الأضحية إلى ما بعدها والحكمة فيه هو أنها كانت إظهاراً لكرامة الله للعباد بشرية فخر
الإنسان كان الأهم لا ابتداء ما كلها شكر الله على ما أنعم به من شرعية التبركة الجامعة لخبر الدنيا
وقواب الآخرة (وعن أم عطية) هي الأنصارية اسمها نسبية بنت الحارث وقيل بنت كعب كانت
تفزع مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كثيراً تدوى الجرحى وتغرض المرضى فقد في أهل البصرة
وكان جالساً من العصابة وعليه التابعين بالبصرة يأخذون عنها غسل الميت لأنهم شهدوا غسل
بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فحكت ذلك وأجنت فحدثها أهل في غسل الميت وبأنى
حدثها هذا في كتاب الجنائز (قالت امرأتها) ميني للعجول للعلم بالآمر به والرسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم وفي رواية البخاري أمرنا بئنا صلى الله عليه وآله وسلم (أن تخرج) أي إلى

المصلي (العوائق) البنات الابتكار والبالغات والمقاربات للباوغ (والحيض) هو أهم من الاول من وجبه (في العيدين يشهدن الخبير) هو الدخول في فضيلة الصلاة لغير الحيض (ودعوة المسلمين) نعم الجميع (ويعتزل الحيض المصلي متفق عليه) لكن لفظه عند البخاري أمرنا ان نخرج العوائق ذوات الخدور وقال العوائق وذوات الخدور فيعتزلن الحيض المصلي ولفظ أمرنا يعني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يخرج العوائق وذوات الخدور وأمر الحيض ان يعتزلن مصلي المسلمين فهذا اللفظ الذي أقر به المصنف ليس لفظ أحدهما والحدوث دليل على وجوب آخر اجهن وفيه ثلاثة اقوال الاول انه واجب وبه قال الخلقاء الثلاثة على أبو بكر وعمر ويؤيد الوجوب ما أخرجه ابن ماجه والبيهقي من حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج نساءه وبناته في العيدين وهو طاهر في استمرار ذلك منه صلى الله عليه وآله وسلم وهو عام لمن كانت ذات هيئة وغيرها وصرح في الشواب وفي المجاز بالاولى والثاني سنة وحمل الأمر بخروجهن على النذب قاله جماعة وقواه الشارح مستنداً بانه علة خروجهن بشهود الحبر ودعوة المسلمين قال ولو كان واجبا لماعل بذلك ولكان خروجهن لاداء الواجب عليهن وامثال الأمر قلت وفيه تأمل فانه قد يعطل الواجب بما فيه من القوائد ولا يعطل بإدائه وفي كلام الشافعي في الامم المتفرقة بين ذوات الهيات والمجازة فانه قال وأحب شهود المجاز وغير ذوات الهيات من النساء الصلاة أو بالشهود من الاعباد أشد استحباباً والثالث انه منسوخ قال الطحاوي ان ذلك كان في صدر الاسلام للاحتياج في خروجهن لتكثير السواد فيكون فيه ارباب لعدو ثم نسخ وتعبه أنه نسخ بمجرد الدعوى ويدفعه ان ابن عباس شهد خروجهن وهو صغير وكان ذلك بعد فتح مكة ولا حاجة اليهن لقوة الاسلام حينئذ ويدفعه انه علة في حديث أم عطية حضورهن بشهادتهن الخير ودعوة المسلمين ويدفعه انه اقتضى به أم عطية بعد وفاته صلى الله عليه وآله وسلم بعد قولها لعلها أحسن الحجاب وأما قول عائشة لو رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما أحدث النساء لم تمنعهن عن المساجد فهو لا يدل على تحريم خروجهن ولا على نسخ الأمر به بل فيه دليل على أن المنع ما أمر به (وعن ابن عمر) رضي الله عنهما (قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأتى النساء ما أمر به) وفيه دليل على ان ذلك هو الأمر الذي داوم عليه صلى الله عليه وآله وسلم وخليفتاه واستمررا على ذلك وظاهراً وجوب تقديم الصلاة على الخطبة وقد نقل الإجماع على عدم وجوب الخطبة في العيدين ومستنده ما أخرجه السائي وابن ماجه وأبو داود ومن حديث عبد الله بن السائب قال شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العيد فلما قضى صلاته قال أنا خطيب فمن أحب ان يجلس للخطبة فليجلس ومن أحب ان يذهب فليذهب فكانت غير واجبة فالوقدمها لم تشرع اعادتها وان كان فاعلا خلاف السنة وقد اختلف من أول من خطب قبل الصلاة ففي مسلم انه مروان وقيل سبقه الى ذلك عثمان رضي الله عنه كما رواه ابن المنذر بسند صحيح الى الحسن البصري قال أول من خطب قبل الصلاة عثمان أي صلاة العيد وأما مروان فانه إنما قدم الخطبة لانه قال لما أنكر عليه أبو سعيد ان الناس لم يكونوا يجلسون لما بعد الصلاة قيل انهم كانوا يعتمدون ترك سماع خطبته لما عساه من سب من

لا يستحق السبب والافراط في مدح بعض الناس وقد روى عبد الرزاق عن ابن جريح عن الزهري قال أول من أحدث الخطبة قبل الصلاة في العید معاوية وعلى كل تقدير فإنه بدعة مخالف لهدية صلى الله عليه وآله وسلم وقد اعتذر لعثمان بأنه كثر الناس في المدينة وتناثرت البيوت فكان يقدم الخطبة ليدرك من بعده منزلة الصلاة وهو رأى غير مخالف لهدية صلى الله عليه وآله وسلم (وعن ابن عباس) رضى الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى يوم العید ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها أخرجه السبعة) هو دليل على أن صلاة العید ركعتان وهو إجماع فليس صلى مع الإمام في الجبابة وأما إذا فاتته صلاة الإمام وصلى وحده فكن ذلك عند الاكراه وذهب أحمد والنوري إلى أنه يصلى أربعاً وأخرج سعيد بن منصور عن ابن مسعود من فاتته صلاة العید مع الإمام فليصل أربعاً وهو إسناد صحيح وقال اسحق إن صلاها في الجبابة ركعتين والافأربعاً قال أبو حنيفة إذا قضى صلاة العید فهو مخير بين اثنتين وأربع وصلاة العید ينجمع على شرعها يختلف فيها على أقوال ثلاثة الأول وجوبها عينا اعتدأ أبو حنيفة وهو الظاهر من مداومته صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء من بعده وأمر به إخراج النساء وكذلك ما سلف من حديث أمرهم بالغدو والى مصلاتهم فالأمر أصله الوجوب ومن الأدلة قوله تعالى فصل لربك وانحر على رأى من يقول المراد به صلاة النحر وكذلك قوله تعالى قد أنعم من تركي وذكر اسم ربه فصل في فسر هذا أكثر من كاة القطر وصلاة عيده الثاني أنها فرض كفاية لأنها شعار وتسقط بقيام البعض به كالجهاد الثالث أنها استعمو كدة ومواظبتها على الله عليه وآله وسلم عليها دليل تأكيدي سننها وهو قول جماعة قالوا قوله صلى الله عليه وآله وسلم خمس صلوات كتبهن الله على العباد واجب بانه استدلال بشهوم العبد وبانه يحفل كتبهن كل يوم ليلة والأول أظهر وفي قوله ولم يصل قبلها ولا بعدها دليل على شرعية النافلة قبلها وبعدها لأنه إذا لم يفعل ذلك ولا أمر به صلى الله عليه وآله وسلم فليس بمشروع في حقه فلا يكون مشروعاً في حقنا وبأني حديث أبي سعيد فإن فيه دلالة على تركه لذات الله يأتي من حديث أبي سعيد أيضاً أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي بعد العید ركعتين في بيته وصحبه الحاكم فالمراد بقوله هنا ولا بعدها أي في المصلي (وعنه) أي عن ابن عباس (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى العید بلا أذان ولا إقامة أخرجه أبو داود وأصله في البخاري) هو دليل على عدم شرعيتها في صلاة العید وانهم ما بدعه وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن ابن المسيب أن أول من أحدث الأذان لصلاة العید معاوية ومثله رواه الشافعي عن الثقة وزاد وأخذه الجراح حين أمر على المدينة وروى ابن المنذر أن أول من أحدثه زياد بالبصرة وقيل أول من أحدثه مروان وقال ابن حبيب أول من أحدثه عبد الله بن الزبير وأما أيضاً وقد روى الشافعي عن الثقة عن الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر المؤذن في العید أن يقول الصلاة جامعة قال في الشرح وهذا أمر سهل يعتضد بالقياس على الكسوف لثبوت ذلك فيه قلت وفيه تأمل (وعن أبي سعيد قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي قبل العید شيئاً فإذا رجع إلى منزله صلى ركعتين رواه ابن ماجه بإسناد حسن) وأخرجه الحاكم وأحمد وروى الترمذي عن ابن عمر نحوه وصححه وهو عند أحمد والحاكم وله طريق أخرى عند الطبراني في الأوسط لكن فيه جابر الجعفي وهو متروك والحديث يدل على أنه شرع صلاة ركعتين بعد العید في المنزل وقد عارضه حديث ابن عمر

(مطلب بين المسجد
والمصلى الصدر اع)

عندنا حدم فوجا لاصلاة يوم العيد قبلها ولا بعدها ويجمع بينهما بان المراد لاصلاة في الجبانة
 (وعنه) أي من أبي سعيد قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخرج يوم الفطر والاضحى
 الى المصلى وأول شيء يبدأ به الصلاة ثم يصرف ويقوم مقابل الناس والناس على صفوفهم
 فيعظهم ويأمرهم متفق عليه) فيه دليل على شرعية الخروج الى المصلى والمبدأ دونه الخروج الى
 موضع غير مسجد صلى الله عليه وآله وسلم وهو كذلك فان مصلاه صلى الله عليه وآله وسلم
 معروف بينه وبين مسجده الفخراخ فله عشرين شعبة في أخبار المديسة وفي الحديث دلالة على
 تقديم الصلاة على الخطبة وتقدم وعلى انه لا تفل قبلها وفي قوله يقوم مقابل الناس دليل على انه
 لم يكن في مصلاه منبر وقد أخرج ابن جبان في رواية خطب يوم عيده على راحلته وقد ذكر البخاري
 في تمام روايته عن أبي سعيد أن أول من اتخذ المنبر في مصلى العيد عمر بن الخطاب وان كان قد روى عمر بن
 شبة أن أول من خطب الناس في المصلى على منبر عثمان فعلة مرة ثم تركه ثم أعاده عمر وان كان
 أبا سعيد لم يطلع على ذلك وفيه دليل على مشروعية خطبة العيد وأنها كخطب الجمع أمر ووعظ
 وليس فيها خطبتان كالجمعة وانه يقعد بينهما ولعله لم يثبت ذلك من فعله صلى الله عليه وآله وسلم
 وانما صنعه الناس قياسا على الجمعة (وعن عمرو بن شعيب) هو أبو ابراهيم عمرو بن شعيب بن
 محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص سمع أبا عبد الله بن المنيب وطاوسا يروى عنه الزهري وجماعة ولم
 يخرج الشيخان حديثه (عن أبيه وجده) ضعيفاً به وحده ان كان عائداً اليه كان معناه أن أبا
 شعيبا روى عن جده محمد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال كذا فكذلك من سئل عن
 جده محمد لم يذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان كان الضمير الذي في أبيه عائداً الى عمرو
 والضمير في جده الى شعيب فيراد أن شعيبا يروى عن جده عبد الله وشعيب لم يذكر جده عبد الله
 فلهذا علمه لم يخرج جاحداً له وقال الذهبي قد ثبت بهما شعيب من جده عبد الله وقد احتج به
 أرباب السنن الأربعة وابن خزيمة وابن جبان والحاكم (قال قال نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم
 التكبير في الفطر) أي في صلاة عيد الفطر (سبع في الأولى) أي في الركعة الأولى (وخمسة
 في الأخرى) أي في الركعة الأخرى (والقراءة) أي قراءة الحمد وسورة (بعدهما كلتيهما) أخرجه
 أبو داود وابن ماجه من حديثه أيضاً واستاده صالح كذا في شرح الترمذي ونقل الترمذي عن
 البخاري نصيبه) وأخرجه أحمد وعلي بن المديني ومصناه وقد روى من حديث عائشة وسعد
 القرظ وابن عباس وابن عمر وكثير بن عبد الله والكل فيه ضعف وقد روى عن علي وابن عباس
 موقوفاً وروى العقيلي عن أحمد أنه قال ليس يروى في التكبير في العيد حديث صحيح وأما قول
 المستفاد نقل الترمذي عن البخاري رحمه الله قال في تلخيص الحديث أنه قال البخاري والترمذي
 أنه أصح شيء في هذا الباب فلا أدري من أين نقله عن الترمذي قال الترمذي لم يخرج في سننه
 رواية عمرو بن شعيب أصلاً بل أخرج رواية كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده وقال حديث جد
 كثيراً أحسن شيء يروى في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال في الباب عن عائشة
 وابن عمر وصداقته بن عمرو لم يذكر عن البخاري شيئاً وقد وقع للمبني في السنن الكبرى هذا الوهم
 بعينه الا انه ذكره بعد روايته لحديث كثير فقال قال أبو عيسى سألت محمداً يعني البخاري عن هذا
 الحديث فقال ليس في هذا الباب شيء أصح منه وحديث عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي عن عمرو

التي لا يخالفه عنها وكان ابن عمر مع شدة تحريمه للسنة يكبر من يته الى المصلى ﴿ وعن أنس
 رضي الله عنه قال قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما فقال
 قد أبدلكم الله بهما خيرا منهما يوم الاضحي ويوم الفطر أخرجه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح
 الحديث يدل انه قال صلى الله عليه وآله وسلم ذلك عقب قدومه فكانت تضيئه الفاء والذي في كتب
 السير ان أول عيد شرع في الاسلام عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة وفيه دليل على أن
 اظهار السر وفي العيدين مندوب وان ذلك من الشريعة التي شرعها الله لعباده أدنى ابدال
 عيد الجاهلية بالعيدين المذكورين دلالة على أنه يفعل في العيدين المنشر وهين ما تفعله
 الجاهلية في أعيادها وانما خالفهم في تعيين الوقتين قلت هكذا في الشرح ومراهم من أفعال
 الجاهلية ما ليس بمغطور ولا شاغل عن طاعة وأما التوسعة على العيال في أيام الاعياد بما
 يحصل لهم به ترويح البدن وبسط النفس من كلف العبادة فهو مشرع وقد استنبط
 بعضهم كراهة الفرح في أعياد المشركين والتشبه بهم وبالفرح في ذلك الشيخ الكبير أبو حفص البستي
 من الحنفية وقال من أهدي فيه بضعة الى مشرك تعظيما لليوم فقد كفر بالله تعالى ﴿ وعن
 علي عليه السلام قال من السنة أن يخرج الى العيد ماشيا رواه الترمذي وحسنه تمامه
 من الترمذي وان يا كل شيا قبل أن يخرج قال أبو عيسى والعمل على هذا الحديث عند أكثر
 أهل العلم يتقربون أن يخرج الرجل الى العيد ماشيا وأن يا كل شيا قبل أن يخرج قال أبو عيسى
 ويستحب ان لا يركب الا من عذرا انتهى ولم أجده انه حسنه ولا أعلمه يحسنه لا مرواه من
 طريق الحرف الا عروا والمحدثين فيه مقال وقد أخرج سعيد بن منصور عن الزهري حر سلا انه
 صلى الله عليه وآله وسلم ما ركب في عيد ولا جنازة وكان ابن عمر يخرج الى العيد ماشيا ويعود
 ماشيا وتقييد الاكل بقبل الخروج بعيد الفطر لما من حديث ابن بري عن أبيه وروى
 ابن ماجه من حديث أبي رافع وغيره أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج الى العيد ماشيا
 ويرجع ماشيا ولكنه بواب البخاري في الصحيح على المضى والركوب الى العيد فقال باب المضى
 والركوب الى العيد فسوى بينهما كله لما رأى من عدم صحة الحديث فرجع الى الأصل في
 التوسعة ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه انهم أصابهم مطر في يوم عيد فصلى بهم النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم صلاة العيد في المسجد رواه أبو داود واستاذين لان في استاده رجلا
 مجهولا ورواه ابن ماجه والحاكم بإسناد ضعيف وقد اختلف العلماء على قولين هل الأفضل في
 صلاة العيد الخروج الى الجبانة أو الصلاة في مسجد البلد اذا كان واسعها الثاني قول الشافعي
 انه اذا كان مسجد البلد واسعا صلا فيه ولا يخرجون فكلما به يقتضي بان الصلاة في الخروج
 طلب الاجتماع ولذا أمر صلى الله عليه وآله وسلم بان يخرج العواتق وذوات الخدور فاذا حصل
 ذلك في المسجد فهو أفضل ولذلك ان أهل مكة لا يخرجون لسعة مسجدتها وضيق أطرافها
 والى هذا ذهب جماعة وقالوا الصلاة في المسجد أفضل والقول الاول لما لك ان الخروج الى
 الجبانة أفضل ولواقع المسجد للناس وحجهم بحفاظته صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك ولم يسل
 في المسجد الا عند المطر ولا يحافظ صلى الله عليه وآله وسلم الا على الافضل ولقول علي عليه
 السلام فانه روى انه خرج الى الجبانة لصلاة العيد وقال لولا انه السنة لصليت في المسجد

واستخلف من يصلي بضعة الناس في المسجد فالوا فان كان في الجبابة مسجد مكشوف فالصلاة فيه أفضل وان كان مسقوفاً فيه تردد (فائدة) التكبير في العيدين مشر وع عند الجماهير فاما تكبير عيد الاقطار فأوجبه بعضهم لقوله تعالى ولتكبروا لله على ما هداكم والاكثر سنة وقت مختلف فيه على قولين فعند الأكثر انه من عند خروج الامام للصلاة الى ابتداء الخطبة وذكر البيهقي حديثين وضعفهما لكن قال الحاكم هذه سنة تداولها أهل الحديث وقد صحت به الرواية عن ابن عمر وغيرهم من الصحابة والثاني للشافعي انه الى خروج الامام أو حتى يصلي أو حتى يفرغ من الخطبة أقوال عنه وأما صفة فضائل الاوقات البيهقي باسناده الى سلطان انه كان يعلمهم التكبير ويقول كبر والله أكبر الله أكبر كبر كبراً أو قال كثيراً اللهم أنت أعلى وأجل من ان تكون للشحابة أو يكون لك ولد أو يكون لك شريك أو يكون لك ولي من الذل وكبره تكبيرا اللهم اغفر لنا اللهم ارحمنا وأما تكبير عيد النصر فأوجبه بعضهم أيضاً لقوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات ولقوله كذلك نصرها لكم لتكبروا لله على ما هداكم وذهب الجمهور الى انه سنة مؤكدة للرجال والنساء ومنهم من خصه بالرجال وأما وقت مظهر الآية الكريمة والآثار عن الصحابة انه لا يختص بوقت دون وقت الآية اختلف العلماء فمنهم من خصه بعقب الصلوات مطلقاً ومنهم من خصه بعقب الفرائض دون النوافل ومنهم من خصه بالجماعة دون الفرائض وبالمؤاتة دون المقضية وبالمقيم دون المسافر وبالأماض دون القرى والاولى أولى ولادليل على هذه الاوقات خاصة وأما ابتداء وانتهاء ففيه خلاف أيضاً فقبل في الاول من صبح يوم عرفة وقيل من ظهره وقيل من عصره وفي الثاني الى ظهره ثلثه وقيل الى آخر أيام التشريق وقيل الى ظهره وقيل الى عصره ولم يثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك حديث واضح فأصح ما ورد فيه عن الصحابة قول علي وابن مسعود انه من صبح يوم عرفة الى آخر أيام منى أخرجهما ابن المنذر وأما صفة فأصح ما ورد فيه ما رواه عبد الرزاق عن سليمان بن سند صحيح قال كبروا لله أكبر الله أكبر الله أكبر كبراً ثلاثاً وقد روى عن سعيد بن جبيرة ومجاهد وابن أبي ليلى وقول للشافعي وزاد فيه وقه الحمد في الشرح صفات كثيرة استحصانات عن عدة من الأئمة وهو يدل على التوسعة في الامر وإطلاق الآية يقتضي ذلك واعلم انه لا فرق بين تكبير عيد الاقطار وعيد النصر في مشروعية التكبير لاستواء الأدلة في ذلك وان كان المعروف عند الناس انما هو تكبير عيد النصر وقد ورد الاخر في الآية بالذكر في الايام المعدودات والايام المعلومات وللعلماء قولان منهم من يقول هما مختلفان فالايام المعدودات أيام التشريق والايام المعلومات أيام العشر ذكرها البخاري عن ابن عباس تعليقا ووصله غيره وأخرج ابن مردويه عن ابن عباس أن المعلومات التي قبل أيام التوبة ويوم التوبة ويوم عرفة والمعدودات أيام التشريق واسناده صحيح وظاهره ادخال يوم العيد في أيام التشريق وقد روى ابن أبي شيبة عن ابن عباس أيضاً ان المعلومات يوم النصر وثلاثة أيام بعده ورجحه الطحاوي لقوله تعالى ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام فانهم اتشعروا بالمراد أيام النصر انتهى وهذا لا ينفع تسمية أيام العشر بمعلومات ولا أيام التشريق بمعدودات بل تسمية أيام التشريق بمعدودات متفق عليه لقوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات وقد ذكر البخاري عن أبي

هريرة وابن عمر تعليقاً انهما كانا يخرجان الى السوق أيام العشر يكبران ويكبر الناس بتكبيرهما
وذکر البغوي والبيهقي ذلك قال الطحاوي كان مشايخنا يقولون بذلك أي التكبير أيام العشر
• (قائمة أخرى) • يتدب لبس أحسن الثياب والتطيب بأجود الاطياب في يوم العید ويزيد في
الاخصى الضخمة بأسمن ما يجدها أخرجه الحاکم من حديث الحسن السبط قال أمر نارسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم في العیدین أن تلبس أجود ما تجد وأن تطيب بأجود ما تجد وأن تضحي
بأسمن ما تجد البقرة عن سبعة والجزور عن عشرة الحديث قال الحاکم بعد أخرجه من طريق
اصح بن برزخ لولا جهالة اصح هذا الحكم الحديث بالصحة قلت ليس يصحول فقد نصه
الازدي ووثقه ابن حبان ذكره في التلخيص

• (باب صلاة الكسوف) •

عن المغيرة بن شعبة قال انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم
مات ابراهيم أي ابنه صلى الله عليه وآله وسلم وموته في العاشرة من الهجرة وقال أبو داود في
ربيع الاول يوم الثلاثاء لعشر خلون منه وقيل في رابعه (فقال الناس انكسفت الشمس لموت
ابراهيم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي رداعليم (ان الشمس والقمر آيتان من
آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياة أحد فاذرا عما تموجهما فادعوا الله واصلوا) هذا لفظ مسلم ولفظ
البخاري فاصلوا وادعوا الله (حتى تنكشف) ليس هذا اللفظ في البخاري بل هو في مسلم (منفق
عليه) يقال كسفت الشمس بفتح الكاف وتضم نادر وانكسفت وخسفت بفتح الخاء وتضم
نادر وانخسفت واختلف أهل العلم في اللفظين هل يستعملان في الشمس والقمر أو يخص كل
لفظ واحد منهما وقد ثبت في القرآن الكريم نسبة الخسوف الى القمر وورد في الحديث
خسفت الشمس كما ثبت في نسبة الكسوف اليها وثبت استعمالهما منسوبين اليهما فيقال
فيهما الشمس والقمر نقصان وينكسفان انما الذي لم يرد في الاحاديث نسبة الكسوف
الى القمر على جهة الانفراد وعلى هذا استعمال القضاة فانهم يخصون الكسوف بالشمس
والخسوف بالقمر واختاره ثعلب وقال الجوهرى انه أقصع وقيل يقال بهما في كل منهما
والكسوف لغة التفسير الى السواد والخسوف النقصان وفي ذلك أقوال أخر وانما قالوا انها
كسفت لموت ابراهيم لانها كسفت في غير يوم كسوفها المعتاد فان كسوفها في العاشر والرابع
لا يكاد يتفق فلذا قالوا انما هو لاجل هذا الخطب العظيم فردد عليهم صلى الله عليه وآله وسلم ذلك
وأخبرهم انهما علامتان من السلامات الدالة على وحدانية الله تعالى وقدرته وعلى تقوى
عباده من مطوئه والحديث مأخوذ من قوله تعالى وما نرسل بالآيات الا تخوفها وفي قوله ولا لحياة
مع انهم لم يدعوا ذلك بيان انه لا فرق بين الامرين فكما انكم لا تقولون بكسوفهما لحياة أحد
كذلك لا ينكسفان لموت أو كان المراد من حياته محتمن مرضه ونحوها ثم ذكر القمر مع أن
الكلام خاص بكسوف الشمس زيادة في الافادة وليسان حكم النيرين واحذف ذلك ثم ارشد
العباد الى ما شرع عند رؤية ذلك من الصلاة والدعاء وتأتى صفة الصلاة والامر دليل للوجوب
الآية حمله الجوهر على انهما متماثلان لا تنحصر الواجبات في الشمس والليل وصرح أبو عوانة

في صحيحه بوجوبها ونقل عن أبي حنيفة أنه أوجبها وجعل صلى الله عليه وآله وسلم غاية وقت
 الدعاء والصلاة انكشاف الكسوف فدل على أنها تقوت الصلاة بالانجلاء فإذا انجلت وهو في
 الصلاة فلا يتهازل يقتصر على ما فعل الآن في رواية لمسلم فسلم وقد انجلت فدل أنه يتم الصلاة
 وإن كان قد حصل الانجلاء ويؤيده القياس على سائر الصلوات غنم التقيد بركعة كما سلف فإذا
 أتت بركة أتمها وفيه دليل على أن فعلها بتقيد يحصل السبب في أي وقت كان من الاوقات
 واليه ذهب الجمهور وعند أحمد والخضعية ما عدا أوقات الكراهة (وفي رواية للبخاري) أي
 عن المغيرة (حتى تنجلي) عوض عن قوله تنكشف والمعنى واحد (وللبخاري من حديث أبي
 بكره قضاوا ودعوا حتى ينكشف ما بينكم) هو أول حديث ساقه البخاري في باب الكسوف ولفظه
 ينكشف والمراد يرتفع ما حل بكم من كسوف الشمس أو القمر ﴿١﴾ (وعن عائشة) رضي الله
 عنها (إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جهر في صلاة الكسوف بقراءة فصلي أربع ركعات)
 أي ركوعات بدليل قولها (في ركعتين وأربع سجعات متفق عليه وهذا لفظ مسلم) الحديث
 دليل على شرعية الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف والمراد هنا كسوف الشمس لما أخرجه
 أحمد بلفظ خسفت الشمس وقال ثم قرأ الجهر بالقراءة وقد أخرج الجهر أيضا الترمذي والطحاوي
 والدارقطني وقد أخرج ابن خزيمة وغيره عن علي عليه السلام مر فوجا الجهر بالقراءة في صلاة
 الكسوف وفي ذلك أقوال أربعة الأول أنه يجهر بالقراءة مطلقا في كسوف الشمس والقمر
 لهذا الحديث وغيره وهو وإن كان واردا في كسوف الشمس فالسمر مثله لجمعه صلى الله عليه
 وآله وسلم بينهما في الحكم حيث قال فإذا رأيتموهما أي كاسفتين فصلاوا وادعوا والاصل
 استأواهما في كيفية الصلاة ونحوها وهو مذاهب أحمد وإسحق وصاحبي أي حنيفة وابن خزيمة
 وابن المنذر وآخرين الثاني يسر مطلقا الحديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم قام قياما
 طويلا نحو من سورة البقرة للجهر لم يقدره مجاز كرو قد علق الشافعي عن ابن عباس أنه قام
 بجنب النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الكسوف فلم يسمع منه حرفا وصله البيهقي من ثلاث
 طرق آساندها وأهمية فيضعف القول بأنه يحتمل أن ابن عباس كان بعيدا عنه فلم يسمع جهره
 بالقراءة الثالث أنه يخبر بين الجهر والاسرار لنسبوا الأمرين عنه صلى الله عليه وآله وسلم كما
 عرفت من أدلة الفريقين الرابع أنه يسر في الشمس ويجهر في القمر وهو لمن عدا أحمد من
 الأربعة عملا بحديث ابن عباس وقياسا على الصلوات الخمس وما تقدم من دليل أهل الجهر
 مطلقا المنص عما قالوه وقد أفاض حديث الباب أن صفة صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة وفي
 كل ركعة سجدة ثان وبأن الخلاف في ذلك (وفي رواية) أي لمسلم عن عائشة (نعت) أي
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم (مناديا بنادي الصلاة جامعة) بنصب الصلاة جامعة فالأول
 على أنه مقول فعل محذوف أي أحضروا والثاني على الحال ويجوز رفعهما على الابتداء والخبر
 وفيه تقادير أخرى وهو دليل على مشروعية الاعلام بهذا اللفظ للاجتماع لها ولم يرد الأمر بهذا
 اللفظ عنه صلى الله عليه وآله وسلم إلا في هذه الصلاة ﴿٢﴾ (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما (قال
 انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلي فقام قياما طويلا نحو من
 قراءة سورة البقرة ثم ركع ركوعا طويلا ثم رفع فقام قياما طويلا وهو دون القيام الأول ثم ركع

ركوعا طويلا وهو دون الركوع الاول ثم سجد ثم قام قداما طويلا وهو دون القيام الاول ثم ركع
 ركوعا طويلا وهو دون الركوع الاول ثم رفع قداما طويلا وهو دون القيام الاول ثم ركع
 ركوعا طويلا وهو دون الركوع الاول ثم سجد ثم انصرف وقد تجلت الشمس فخطب الناس متفق
 عليه واللفظ للبخاري) قوله صلى الله عليه وآله في ظاهر القاء التعقيب ولا يخفى أنه صلاة الكسوف رويت
 على وجوه كثيرة ذكرها الشيطان وأبو داود وغيرهم وهي سنن اتفاق العلماء كذا قيل وفي دعوى
 الاتفاق نظر لأنه صرح أبو عوانة في صحيحه بوجوبها وحكى عن مالك أنه أجازها بحجج الجعية
 وتقدم عن أبي حنيفة إيجابها ومذهب الشافعي وجاعه أنها تنسب في جماعة وقال آخرون فرادى
 وجهه الاولين الاحاديث الصحيحة في فعله صلى الله عليه وآله وسلم لها جماعة ثم اختلفوا في
 صفاتها فالجمهور أنها ركعتان في كل ركعة قياما من قرأتان وركوعان والسجود سجدتان كغيرها
 وهذه الكيفية ذهب اليها مالك والشافعي والليث وآخرون وفي قوله نعمان قراءة سورة البقرة
 دليل على أنه يقرأ فيها القرآن قال النووي اتفق العلماء أنه يقرأ في القيام الاول من أول ركعة
 فاتحة الكتاب واختلفوا في القيام الثاني فذهب مالك أنه اتصع الصلاة الاقرأتها وفيه دليل
 على شرعية طول الركوع قال المصنف لم أر في شيء من الطرق بيان ما قاله فيه الا أن العلماء
 اتفقوا أنه لا يقرأ فيه راعيا للمشروع فيه الا كونه تسليما وتكبير وغيرهما وفي قوله ثم سجد
 دلالة على أن القيام الذي يعقبه السجود لا يطول فيه وان كان قد وقع في رواية لمسلم في حديث أبي
 الزبير عن جابر (١) أنه أطال ذلك لكن قال النووي أنها شاذة فلا يعمل بها ونقل القاضي إجماع
 العلماء أنه لا يطول الاعتدال الذي يلي السجود وتأول هذه الرواية بأنه أراد الاطالة زيادة
 الطمأنينة لم يذكر في هذه الرواية طول السجود ولكنه قد ثبت اطالته في رواية أبي موسى عند
 البخاري وحديث ابن عمر عند مسلم قال النووي قال المحققون من أصحابنا والنصوص
 للشافعي أنه يطول الاحاديث العجيبة بذلك وأخرج أبو داود والنسائي من حديث حمزة بن
 أطول ما يسجد في صلاة قط وفي رواية لمسلم من حديث جابر ومجبر بن مكرم عن جابر عن أهل
 العلم بالحديث يقولون عقيب كل ركوع سمع الله على سجدته ثم يقول عقيب رواية الجسد الى آخره
 ويقول الجالس بين السجدين فقد وقع في رواية لمسلم حديث جابر اطالة الاعتدال بين
 السجدين قال المصنف أقف عليه في شيء من الطرق الا في هذا ونقل الغزالي الاتفاق على عدم
 اطالته مردود وفي قوله ثم قام قداما طويلا وهو دون القيام الاول دليل على اطالة القيام في
 الركعة الثانية ولكنه دون القيام في الركعة الاولى وقد ورد في رواية عن عروة أنه قرأ آل عمران
 قال ابن بطال لا خلاف أن الركعة الاولى قيامها وركوعها تكون أطول من الركعة الثانية
 قيامها وركوعها واختلف في القيام الاول من الثانية وركوعه هل هما أقصر من القيام الثاني
 من الاولى وركوعه أو يكونان سواء قيل وبسبب هذا الخلاف فهم معنى قوله وهو دون القيام
 الاول هل المراد به الاول من الاولى أو يرجع الى الجميع فيكون كل قيام دون الثاني قبله وفي قوله
 فخطب الناس دليل على شرعية الخطبة بعد صلاة الكسوف وفي احتسابها ذهب الشافعي
 وأصحابنا إلى الحديث وعن الحنفية لا خطبة في الكسوف لأنها لم تنقل وتنعى بالا حديث
 المصرح بالخطبة والقول بأن الذي فعله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقصد به الخطبة بل قصد

(١) ولقظه ثم ركع فأطال
 ثم رفع فأطال قال النووي
 هذا ظاهر ما به طول الاعتدال
 الذي يلي السجود لا ذكره
 في باقي الروايات ولا في رواية
 جابر من جهة غير أبي الزبير
 وقد نقل القاضي إجماع
 العلماء أنه لا يطول الاعتدال
 الذي يلي السجود وحديث
 جابر عن هذه الرواية
 بجوابين أحدهما أنها شاذة
 مخالفة لرواية أكثرين
 فلا يعمل بها والثاني أن
 المراد بالاطالة تنقيس
 الاعتدال ومدته قليلا وليس
 المراد اطالته نحو الركوع
 اهـ منه

الرد على من اعتقد ان الكسوف بسبب موت أحد قد تعقب بأن في رواية البخاري حمد الله
وأثنى عليه وفي رواية وشهد الله عبده ورسوله وفي رواية البخاري انه ذكر أحوال الجنة والنار
وغير ذلك وهذه مقاصد الخطبة والنظرة في مسلم من حديث فاطمة عن أسماء قالت خطب
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد ما من شيء لم أكن
رأيت له الا قد رأيت في مقامى هذا حتى الجنة والنار وانما قد أوصى الى أنكم تقتنون في القبور قريباً أو
مثل فتنة المسيح الدجال لا أدري أي ذلك قالت أيها مغيوثي أحدكم فيقال ما علمك بهذا الرجل فأما
المؤمن أو المؤمن لا أدري أي ذلك قالت أسماء فيقول هو محمد رسول الله جاءنا بالبينات والهدى
فاجبتنا وأطعنا ثلاث مرات ثم يقال ثم قد كان علم انك تؤمن به فم من الخائفين مسلم في رواية أخرى
في الخطبة بالفاظ فيها زيادة (وفي رواية لمسلم) عن ابن عباس (صلى) أي النبي صلى الله عليه
وآله وسلم (حين كسفت الشمس ثمان ركعات) أي ركوعات (في أربع مبدعات) في ركعتين
لان كل ركعة لها سجدتان والمراد انه ركع في كل ركعة أربعة ركوعات فحصل في الركعتين ثمانية
ركوعات والى هذه الصفة ذهبت طائفة (وعن علي) عليه السلام أي وأخرج مسلم عنه
(مثل ذلك) أي مثل رواية ابن عباس (وله) أي لمسلم (عن جابر) بن عبد الله (صلى) أي
النبي صلى الله عليه وآله وسلم (متركة بأربع مبدعات) أي صلى ركعتين في كل ركعة
ثلاثة ركوعات وسجدتان (ولان داود عن أبي بن كعب صلى) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم
(فركع خمس ركعات) أي ركوعات أي في كل ركعة (وسجد مبدعتين وفعل في الثانية مثل
ذلك) أي ركع خمس ركوعات وسجد مبدعتين اذا عرفت هذه الاحاطة فقد تحصل من مجموعها ان
صلاة الكسوف ركعتان اتفاقاً وانما اختلفت في كسرة الركوعات في كل ركعة فحصل من مجموع
الروايات التي ساقها المصنف أربع صور الاولى ركعتان في كل ركعة ركوعات وبهذا أخذ
الشافعي ومالك والليث وأحمد وغيرهم وعليها دل حديث عائشة وجابر وابن عباس وابن عمر قال
ابن عبد البر هي أصح ما في الباب وباقي الروايات معللة بضعفة الثانية ركعتان أيضاً في كل ركعة
أربع ركوعات وهي التي أفادها رواية مسلم عن ابن عباس وعلي رضي الله عنهما والثالثة
ركعتان أيضاً في كل ركعة ثلاث ركوعات وعليها دل حديث جابر الرابعة ركعتان أيضاً ركع
في كل واحدة خمسة ركوعات ولما اختلفت الروايات اختلف العلماء فاجلهموا وأخذوا بالاولى
لما عرفت من كلام ابن عبد البر وقال النووي في شرح مسلم انه أخذ بكل نوع بعض الصحابة وقال
جماعة من المحققين انه مخير بين الأنواع فاجلهموا فعل فقد أحسن وهو مبني على انه تعدد الكسوف
وانه فعل هذا تارة وهذا أخرى ولكن التحقيق ان كل الروايات حكاية عن واقعة واحدة هي
صلاته صلى الله عليه وآله وسلم يوم وفاة ابراهيم ولهذا عول الآخرون على اعلال الاحاديث
التي حكى الصور الثلاث قال ابن القيم يكاد الأئمة لا يعصمون التعدد لذلك كالامام أحمد والبخاري
والشافعي وبرونه غلطاً وذهبت الحنفية الى أنها تصل ركعتين كسائر التوافل (وعن ابن
عباس) رضي الله عنهما (قال ما هبت ربح قط الا جئت بالجميع والمثلثة) (النبي صلى الله عليه
وآله وسلم على ركبتيه) أي برلك عليها وهي قاعدة الخاففة لا يقعها في الاغلب الانحطاط (وقال
اللهم اجعلها رجعة ولا تجعلها عذاباً رواه الشافعي والطبراني) الریح اسم جنس صادق على

بعد تحويل ظهره عنهم (ونزل) أي عن المتبر (فصلى ركعتين فأنشأ الله سبحانه فرعدت
وبرقت ثم أمطرت) تمامه من سنن أبي داود بإذن الله فلم يأت باب مسجد حتى سألت السيول
فلما رأى سرعتهم إلى الكن ضحك حتى بدت نواجذه فقال أشهد أن الله على كل شيء قدير وإني عبد
الله ورسوله (رواه أبو داود وقال غريب واستاده جيد) هو من تمام قول أبي داود ثم قال أبو
داود أهل المدينة يقرؤون ملك يوم الدين وإن هذا الحديث بحجة لهم وفي قوله وعد الناس ما يدل
على أنه يحسن تقديم تبين اليوم للناس ليتأهلوا ويخلصوا من المظالم ونحوها ويقدموا التوبة
وهذه الأمور واجبة مطلقا إلا أنهم حصلوا الشدة وطلب نصرهم من الله تعالى يتضيق ذلك
فقد ورد في الأسر إيليات أن الله تعالى حرم قوم ما بنى إسرائيل السقياء بعد خروجه لآله
كان فيهم عاص واحد ولو لفظ الناس يوم المسلمين وغيرهم قيل فيشرع إخراج أهل الذمة ويعزلون
المصلين وفي الحديث دليل على شرعية رفع اليدين عند الدعاء والركعة يرفعها في رفعهما في
الاستسقاء حتى يسأوا وجهه ولا يجاوز بهما رأسه وقد ثبت رفع اليدين عند الدعاء في عدة
أحاديث وصنف المذري في ذلك جراً وقال السوي قد جعت فيه نحو من ثلاثين حديثاً من
الصحيحين أو أحدهما وذكرها في أوخر باب صفة الصلاة من شرح المذهب وأما حديث أنس
في نفي رفع اليدين في غير الاستسقاء فالمراد به نفي المبالغة لأن في أصل الرفع وأما كيفية قلب الرداء
فبأن يفتي عن البخاري جعل العين على الشمال وزاد ابن ماجه وابن خزيمة جعل الشمال على العين
وفي رواية لأبي داود جعل عطفه اليمين على عاتقه اليمين وعطفه اليمين على عاتقه اليمين
وفي رواية لأبي داود أنه كان عليه خيصة سوداء فإذا أراد أن يأخذ بأسفلها ويجعلها أعلاها فلما ثقلت
عليه قلبها على عاتقه وشرع الناس أن يحولوا عملها أخرجه أحمد بلفظ وحول الناس معه وقال
البيهقي وأبو يوسف أنه يختص التحويل بالامام وقال بعضهم لا تحول النساء وأما وقت التحويل
فعند استقباله القبلة وسلم أو لمأرا إذا نى يدعو استقبال القبلة وحول ردائه ومثله في البخاري وفي
الحديث دليل أن صلاة الاستسقاء ركعتان وهو قول الجمهور ولما ذهب الحنفية إلى أنه لا يشرع
التحويل وقد أفاده هذا الحديث الماضي زاد المصنف تقوية الاستدلال على ثبوت التحويل
بقوله (وقصة التحويل في الصحيح) أي صحيح البخاري (من حديث عبد الله بن زيد) أي
المانفي وليس هو راوي الأذان كما وهم بعض الحفاظ (وقبه) أي في حديث ابن زيد المذكور
(فتوجه) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (إلى القبلة يدعو) في البخاري بعد يدعو
وحول ردائه وفي لفظ قلب ردائه (ثم صلى ركعتين جهراً فيهما القراءة) قال البخاري قال
سفيان وأخبرني المسعودي عن أبي بكر قال جعل العين على الشمال انتهى زاد ابن خزيمة
والشمال على العين وقد اختلف في حكمة التحويل فأشار المصنف إليهما بقوله (وللدارقطني
من مراسل أبي جعفر الباقر) هو محمد بن علي بن الحسين السبط رضي الله عنه سمع أباه زين
العابد بن جابر بن عبد الله وروى عنه ابنه جعفر الصادق وغيره ولعنة ست وخمسين ومات
بالمدينة سنة سبع عشرة ومائة وهو ابن ثلاث وستين سنة ودفن في القبة التي فيها أبوه
وعمره أئمه الحسن بن علي بن أبي طالب وصي الباقر لأنه تفرق العلم أي توسع فيه انتهى من جامع
الاصول (وحول ردائه ليحصل القطع) قال ابن العربي هو أماره بينه وبين رفقيل له حول ردائه

ليقول حاله وتعقب قوله هذا بأنه يحتاج الى نقل واعترض ابن العربي القول بان التمويل
للتفاوت قال لان من شرط القائل ان لا يقصد اليه وقال المصنف انه ورفي التناول حديث رجلاه
تضأت قال المصنف في القبح انه أخرجه الدارقطني والحاكم من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن
جابر فومله لان محمد بن علي بن جابر وروى عنه الا انه قال انه رجع الدارقطني ارساله ثم قال وعلى كل
حال فهو أولى من القول بالنظر وقوله في الحديث الاول جهر فيها بالقراءة في بعض روايات
البخاري يصح ونقل ابن بطال انه يجمع عليه أي على الجهر في صلاة الاستسقاء وأخذ منه بعضهم
انها الاصل الا في النهار ولو كانت تصلى في الليل لا سرف فيها ثم ارا وجهر فيها بالاول في هذا الاخذ بعد
لا يفتي (وعن أنس) رضي الله عنه (ان رجلا دخل المسجد يوم الجمعة والتي صلى الله
عليه وآله وسلم قائم يخطب فقال يا رسول الله هلكت الاموال وانقطعت السبل فادع الله يغثنا
فرقع يديه) زاد البخاري في روايته ورفع الناس أيديهم (ثم قال اللهم أغثنا) في البخاري اسقنا
(اللهم أغثنا) فذكر الحديث وفيه الدعاء بما سألها أي السحاب عن الامطار (متفق عليه)
تخلعه من مسلم قال أنس فلا والله ما نرى في السماء من سحاب ولا قزعة وما يئتنا من سلح من بيت
ولا دار قال فطلعت من وراءه سحابة مثل الترس فلما توسعت السماء انتشرت ثم أمطرت قال
فلا والله ما رأينا الشمس سبتا ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة ورسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قائم يخطب فاستقبله قائما فقال يا رسول الله هلكت الاموال وانقطعت السبل
فادع الله يسكنها عنا قال فرقع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه ثم قال اللهم حوالينا
ولا علينا اللهم على الآكام والطراب ويطون الاودية ومنابت الشجر قال فانقطعت غريختنا غشى
في الشمس قال شريك فسألت أنس بن مالك أهو الرجل الاول قال لا أدري انتهى قال المصنف
لم أقف على تسميته في حديث أنس وهلاك الاموال يوم الغواشي والاطيان وانقطاع السبل عبارة
عن عدم السقر لضعف الابل بسبب عدم المراعي والاقوات ولاهنا فقدم عند الناس من الطعام
لم يجدوا ما يحملونه الى الاسواق وقوله يغثنا يحتمل فتح حرف المضارعة على انه من غاث امامن
الغيث والغوث ويحتمل نفعه على انهم الانعانة ويرجع هذا قوله اللهم أغثنا وفيه دلالة على انه
يدعي اذ اكثر المطر وقد بوب البخاري باب الدعاء اذاكثر المطر وذكر الحديث وأخرج الشافعي
في مسنده وهو مرسل من حديث المطلب بن حنطب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول
عند المطر اللهم سقيا رحمة لا سقيا عذاب ولا بلاه ولا هدم ولا غرق اللهم على الطراب ومنابت
الشجر اللهم حوالينا ولا علينا (وعن أنس) رضي الله عنه (ان عمر) بن الخطاب
رضي الله عنه (كان اذا خطوا) بضم القاف وكسر الحاء أي أصحابهم التقط (استسقى بالعباس
ابن عبد المطلب وقال) أي عمر (اللهم انك انتسقي اليك بيننا فتسقنا وانك توسل اليك يوم
نينا فاسقنا فيسقون رواه البخاري) وأما العباس رضي الله عنه فانه قال اللهم انهم ينزل بلاه
من السماء الاذب ولم ينكشف الاتوبة وقد توجهت في القوم اليك كما في من نبيك وهذه
أيدينا اليك بالذنوب ونوامينا اليك بالتوبة فاسقنا الغيث فأرخت السماء مثل الجبال حتى
أخضت الارض أخرجه الزبير بن بكار في الانساب وأخرج أيضا من حديث ابن عمر ان عمر
استسقى بالعباس عام الرمادة وذكر الحديث وذكر البارزي ان عام الرمادة كان غثا عشرة

والرأفة بفتح الراء وتخصيف الميم معي العام بها المحصل من شدة الجذب فاعترت الارض جدا
من عدم المطر وفي هذه القصة دليل على الاستسقاء باهل الخير والصلاح وبيت النبوة وفيه فضيلة
العباس وتواضع عمر ومعرفته بحق اهل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه ان الاستسقاء بالحق
خير من الاستسقاء بالميت وان كان الميت فاضلا والحق مقضولا ﴿ (وعن أنس) رضى الله عنه
(قال) أصابنا ونحن مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم مطر قال فحسروا به) أى كشف بعضه عن
بدنه (حتى أصابهم من المطر وقال انه حديث عهد بربهم واهم مسلم) وبوبه البخارى فقال باب
من يطرح حتى يتهدد عن لحينه وساق حديث أنس بطوله وقوله حديث عهد بربه أى بإيجاده بربه اياه
يعنى ان المطر رحمة وهى قرينة العهد بخلق الله لها فيترك بها وهو دليل على استسقاء ذلك
﴿ (وعن عائشة) رضى الله عنها (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا رأى المطر
قال اللهم صيبا نافعا أخرجاه) أى الشيطان وهذا خلاف عادة المصنف فانه يقول فيما أخرجاه
متفق عليه والصيب من صاب المطر اذا وقع وانما صفة مقبلة احتراز عن الصيب الضار
﴿ (وعن سعدان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعائى الاستسقاء اللهم جلتنا) بالجيم من
التجليل والمراد تعمير الارض (سحابا كثيفا) بفتح الكاف أى متكاثفا متراكما (فصفا)
بفتح القاف فصا دافعا متفقا وهو ما كان رعد شديدا الصوت وهو من أمارات قوة المطر (دلوفا)
بفتح الدال المهملة وضم اللام وسكون الواو ففاف يقال خيل دلوفا أى مندفعة شديدة الدفعة
ويقال دلق السيل على القوم أى هجم (ضغوكا) بفتح الواو بزنة فعول أى ذات برق (تطرنا
منه رذاذا) بضم الراء فذال مجة فآخرى مثلها هو ما كان مطره دون الطش (قطقطا) بكسر
القافين وسكون الطاء الاولى قال أبو زيد القطقط أصغر المطر ثم الرذاذ وهو فوق القطقط ثم
الطش وهو فوق الرذاذ (سجلا) مصدر سجلت الماصحلا اذا صيته صيا وصف به السحاب
مبالغة فى كثرة ما يصب منها من الماصحى كأنها تفس المصدر (يا ذا الجلال والاكرام رواه أبو
عوانة فى صحيحه) وهذان الوصفان نطق بهما القرآن وفى التفسير أى الاستسقاء المطلق
والفضل التام وقيل النى عنده الاجلال والاكرام للمخلصين من عباده وهما من عظام صفاته
تعالى ولذا قال صلى الله عليه وآله وسلم أظنوا إذا جلال والاكرام وروى انه صلى الله عليه وآله
وسلم مر برجل وهو يصلى ويقول يا ذا الجلال والاكرام فقال قد استجب لك ﴿ (وعن أبى
هريرة) رضى الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال خرج سليمان يستسقى فرأى
غله مستلقية على ظهرها رافعة قوائمها الى السماء تقول اللهم انا خلق من خلقك ليس بناغى
عن سقيائك فقال ارجعوا فقد سميت بدعوة غيركم رواه أحمد وصححه والحاكم) فيه دلالة على ان
الاستسقاء شرع قديم وان خروج له كذلك وفيه انه يحسن اخراج البهائم فى الاستسقاء وان لها
ادرا كما يتعلق بمعرفة الله ومعرفته كره وبطلب الحاجات منه وفى ذلك قصص بطول ذكرها
آيات من كتاب الله تعالى على ذلك وتأويل المتأولين لها لا ملجئ له ﴿ (وعن أنس) رضى الله عنه
(ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم استسقى فأشار بظهر كفيه الى السماء أخرجه مسلم) فيه دلالة
انه اذا أراد بالدعاء رفع السلافة رفع يديه ويجعل ظهر كفيه الى السماء واذا دعا بسؤال شئ
وتخصيله جعل بطن كفيه الى السماء وقد ورد صريح حديث خلا دين السائب عن أبيه

ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا سأل جعل بطن كفيه الى السماء واذا استعاذ جعل ظهرهما اليه وان كان قد ورد من حديث ابن عباس سلوا الله يسطون أ فكفكم ولا تسألوه بظهورها وان كان ضعيفا والجمع بينهما ان حديث ابن عباس يقتضيه بما اذا كان السؤال لحصول شيء لا دفع بلاء وقد فسر قوله تعالى ويدعون تارغبوا رغبانا ان الرغب بالبطون والرهب بالظهور

«(باب اللباس)»

أي ما يحل منه وما يحرّم (عن أبي عامر الأشعري) قال في الاطراف اختلف في امه فقيل عبد الله بن هاني وقيل عبد الله بن وهب وقيل عبيد بن وهب بنى الى خلافة عبد الملك بن مروان وسكن الشام وليس بعم أبي موسى الأشعري ذلك قتل أيام حنين في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم واصله عبيد بن سليم رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليكون من أمي أقوام يستحلون الحر) بالخاص والراء المهملتين والمراد به استحلال الزنا وبالخاص والراء المجتمعتين (والحرير رواء أبو داود وأصله في البخاري) أخرجه البخاري تعليقا والحديث دليل على تحريم لباس الحرير لان قوله يستحلون بمعنى يجعّونه حلالا وبقي الحديث الثاني وفيه التصريح بذلك وفي الحديث دلالة على ان استحلال الحرم لا يخرج فاعله عن معنى الامة كذا قيل قلت ولا يتحقق ضعف هذا القول فان من استحل محرما أي اعتقد حله فانه قد كذب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الذي أخبر أنهم قوم ففعله بجملة ذلك كلامه ونكذبه كفر فلا بد من تأويل الحديث بما أراد الله من الامة قبل الاستحلال فاذا استحل خرج من معنى الامة ولا يصح ان يراد بالامة هنا أمة الدعوة لانهم مستحلون لكل ما حرمه لالهذا المذكور بخصوصه ثم اختلف في ضبط لفظة الحر في هذا الحديث فظاهر ان المراد منه في اللباس أنه يختار أن يلبس بالخاص والراء وهو الذي نص عليه الحميدي وابن الاثير في هذا الحديث وهو ضرب من ثياب البريس معروف وضبطه أبو موسى بالخاص والراء المهملتين قال ابن الاثير في النهاية والمنهوي في هذا الحديث على اختلاف طرقه هو الاول واذا كان هو المراد من الحديث فهو الخالص من الحرير وعطف الحرير عليه من عطف العام على الخاص لان الحرير ضرب من الحرير وقد يطلق الحرير على ثياب تتسج من الحرير والصوف ولكنه غير حرير اذ هو الماعرف من ان هذا النوع حلال وعليه يعمل ما أخرجه أبو داود عن عبيد الله بن سعد الدمشقي عن أبيه سعد قال رأيت نجارا رجلا على بغلة يضا عليه عمامة خز سوداء قال كسائها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخرجه الترمذي والنسائي وذكره البخاري ويأتي في حديث عمر بن ماريان ما يحل من غير الخالص (وعن حذيفة) رضي الله عنه (قال) نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تشرب في آنية الذهب والفضة وان تأكل فيها) تقدم الحديث عن حذيفة بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تشربوا في آنية الذهب والفضة الحديث فقوله هنا نهى اخبار عن ذلك اللفظ الذي تقدم وتقدم الكلام فيه والمنهى عنه هو الشرب والاكل فيها دون سائر الاستعمالات على تفصيل في ذلك ذكر في محله (وعن ليس الحرير والذي يابج وان يجلس عليه رواء البخاري) أي ونهى عن لبس الحرير والتي ظاهري التحريم والى تحريم لبس الحرير ذهب الجاهير من الامة على الرجال دون النساء وحكي القاضي

عباس عن قوم اباحتهم ونسب في البصر اباحتهم الى ابن عليته وقال انه انعقد الاجماع بعسده على
التحريم ولكن قال المصنف في الفتح قد ثبت ليس الحرير عن جماعة من الصحابة وغيرهم قال أبو
داود ليس عشرون من الصحابة وأكثروا واه ابن أبي شيبة عن جمع منهم قال أخرج ابن أبي شيبة
من طريق حماد بن أبي حماد قال أتت مروان بن الحكم مطارف خنزفكساها أصحاب رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم قال والاصم في تفسير الخنزاة ثياب سداها من حرير ولجتها من غيره
وقيل تنسج مخلوطة من حرير وصوف أو نحوه وقيل أصله اسم دابة يقال لها الخنزز كسر دوهو
ذكر الارانب فيسمى الثوب المتخضم ويرمز التعميم ثم أطلق على ما خلط بحرير لنعومة
الحرير اذا عرفت هذا فقد يحتمل أن الذي لبسه الصحابة في رواية أبي داود مكان من الخنزوان
كان ظاهر عبارته يابى ذلك وأما القز بالقاف بدل الخاء المعجمة فقال الراقي انه عند الأئمة من
الحرير غرموه على الرجال أيضا والقول بجعله وحل الحرير رأى للنساء قول الجاهل ابن الزبير
فانه أخرج مسلم عنه انه خطب فقال لا تلبسوا نساءكم الحرير فأتى سمعت عمر بن الخطاب يقول
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تلبسوا الحرير فأخذ بالعموم الا انه انعقد الاجماع على
حل الحرير للنساء ومستنده ما أخرجه أحمد وأصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم من
حديث علي عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذ خيرا وادها وقال هذا ان
حرامان على ذكورنا حتى حل لانا منهم وفيه أحاديث أخر بعضها كذا في العدة حاشية شرح العدة
للسيد رحمه الله تعالى وأما الصبيان من الذكور فيصير عليهم أيضا عند الاكثر لعدم قوله
صلى الله عليه وآله وسلم حرام على ذكورنا حتى قال محمد بن الحسن يجوز لباسهم وقال أصحاب
الشافعي يجوز لباسهم الحلي والحرير في يوم العيد لانه لا تكليف عليهم ولهم في غير يوم العيد ثلاثة
أوجه أحدها جوازها وأما الثاني فهو ما غلط من ثياب الحرير وعطفه عليه من عطف الخاص
على العام وأما الثالث على الحرير فقد أفاد الحديث النهي عنه الا انه قال المصنف في الفتح انه
قد أخرج البخاري ومسلم حديث حذيفة من غير وجه ليس فيه هذه الزيادة وهي قوله وان يجلس
عليه قال وهي حجة قوية بأن قال يمنع الجلوس على الحرير وهو قول الجمهور خلافا لابن الماسحون
والكوفيين وبعض الشافعية قال بعض الحنفية الدليل على عدم تحريم الجلوس على الحرير ان
قوله نهى ليس صريحا في التحريم وقال بعضهم انه يحتمل أن يكون المنع ورد عن مجموع اللبس
والجلوس لا الجلوس وحده قلت ولا يخفى تكلف هذا القائل والاخراج عن الظاهر بلا حجة
وقال بعض الحنفية مدا الجواز والتحريم على اللبس لعمدة الاخبار فيه والجلوس ليس بلبس
واحتمل الجمهور على انه يسمى الجلوس لباسا بحيث أنس العصى فقلت الى حصير لنا قد اسود من
طول ما لبس لان لبس كل شيء بحسبه وأما افتراض النساء للحرير فالاصل جوازه وقد أحل لهن
لبسه ومنه الافتراض ومن قال بمنعهن من افتراضه فلا حجة له واختلاف في علته تحريم الحرير على
قولين الاول الخيل او الثاني كونه لباسا رفاهية وزينة يليق بالنساء دون شهامة الرجال (وعن
عمر رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن لبس الحرير الا موضع اصبعين أو
ثلاث أو أربع متفق عليه واللفظ نكس) قال المصنف وهذا التفسير والتوبيخ وقد أخرج الحديث
ابن أبي شيبة من هذا الوجه بلفظ ان الحرير لا يصلح الا هكذا أو هكذا وهكذا يعني اصبعين

أو ثلاثاً وأربعاً ومن قال المراد أن يكون في كل كم أصبعان فإنه يرتفع رواية النسائي لم يرخص في
الديباج الا في موضع أربع أصابع وهذا أي الترخيص في الأربع الاصابع مذهب الجمهور
وعن مالك في رواية منعه سواء كان منسوجاً ومصقاً ويقاس عليه الجلود (وعن أنس)
رضي الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير في قبض
الحرير في سفر من حكة) بكسر الحاء وتشديد الكاف نوع من الحبوب ذ كرا الحكة علة لا قيد
أي من أجل حكة فمن التعليل (كانت بهما متفق عليه) وفي رواية أنهم اشكوا الى رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم القمل فرخص لهما في قبض الحرير في غزاهما قال المصنف في
الفتح يمكن الجمع بان الحكة حصلت من القمل فنسب العلة تارة الى السبب وتارة الى سبب السبب
وقد اختلف العلماء في جواز الحكة وغيرها فقال الطبري دلت الرخصة في لبسه للحكة ان من
قصد بلبسه دفع ما هو اعظم من أذى الحكة كدفع السلاح وشعور ذلك فإنه يجوز والقائمون بالجواز
لا يفتون بالسفر وقال البعض من الشافعية يختص به وقال القرطبي الحديث بحجة على من منع
الا ان يدي الشخص موصية بالزير وعبد الرحمن ولا يصح ذلك الدعوى وقال مالك وأبو حنيفة لا يجوز
مطلقاً وقال الشافعي بالجواز ووقع في كلام الشارح تبعاً للنووي ان الحكة في لبس الحرير
للحكة لما فيه من البرودة وتعب بان الحرير حار قال الصواب ان الحكة فيه بخافصة فيه تدفع
ما تنشأ عنه الحكة من القمل وقرر ابن القيم ان الحكة كانت من القمل قال وثياب الحرير بعد
من قبول توليد القمل فيها قال واذا اتخذ الملبوس من الحرير كان معتدلاً الحرارة لئلا يجرحه مسخها
للبدن ويريمار بالبرد بتسخينه وتسمينه اياه انتهى (وعن علي) عليه السلام (قال كساني
النبي صلى الله عليه وآله وسلم حلة سيرة) قال الخليل ليس في الكلام فعلاً بكسر أوله ومع المد
سوى سيرة وحولاً وغلباً وضبط حلة بالتونين على ان سيرة مصفها لها وبغيره على الاضافة وهو
الاجود كما في شرح مسلم (خرجت فيها فرايت الفضب في وجهه فشققها بين نسائي متفق عليه
وهذا اللفظ مسلم) قال أبو عبيد الحلة ازار ورد او قال ابن الاثير اذا كانا من جنس واحد وقيل
هي برود مضطربة القز وقيل حر خالص وهو الاقرب وقوله فرايت الفضب في وجهه زاد مسلم في
رواية فقال اني لم أبعثها اليك لتلبسها انما بعثتها اليك لتشقها خرايين النساء ولذا شققها خرايين
القواطم وقوله فشققها أي قطعها ففترقتها خراويها بالخاء المعجمة مضمومة وضم الميم جمع خرا
بكسر أوله والتخفيف ما تقطع به المرأة أسها والمراد بالقواطم فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وآله
وسلم وفاطمة بنت أسد أم علي عليه السلام والثالثة قيل هي فاطمة بنت حمزة وذ كرت لهن رابعة
وهي فاطمة امرأة عقيل بن أبي طالب وقد استدل بالحديث على جواز تأخير البيان عن وقت
الخطاب لانه صلى الله عليه وآله وسلم أرسلها اليه عليه السلام فبني على ظاهرها الارسل واستقع
بها في أشهر ما صنعت وهو اللبس فينبه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه لم يبع له لبسها (وعن
أي موسى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أحل الذهب والحرير) أي لبسهما (لانا
أمتي وكرم) أي لبسهما وفاض الحرير كما سبق (على ذكره رواه أجدو النسائي والترمذي
ومحمد) الا انه أخرجه الترمذي من حديث سعيد بن أبي هند عن أي موسى وأعله أبو حاتم بأنه
لم يلقه وكذا قال ابن حبان في صحيحه سعيد بن أبي هند عن أي موسى معاول لا يصح وأما ابن خزيمة

فصحه وقدرى من ثمان مرق غير هذه الطريق عن ثمانية من الصحابة وكلها لا تخلو عن مقال ولكنه يشد بعضها ببعض وفيه دليل على تحريم لبس الرجال الذهب والحديد وحوال لبسهم بالنساء ولكنه قد قيل ان حل الذهب للنساء منسوخ ﴿١﴾ (وعن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الله يحب اذا انعم على عبده نعمة ان يرى أثره منته عليه رواء البيهقي) وأخرج النسائي من حديث أبي الاحوص والترمذي والحاكم من حديث ابن عمر وان الله يحب ان يرى أثر نعمته على عبده وأخرج النسائي عن أبي الاحوص عن أبيه وفيه اذا نال الله ما لا فليأثر نعمته عليك وكرامته وفي هذه الاحاديث دلالة على ان الله يحب من العبد اظهار نعمته في ما كلفه ومليبه فانه شكر للنعمة فعلى ولانه اذا رآه المحتاج في هيئة حسنة قصده ليصدق عليه وبذاته الهيثة سؤال واظهار الفقر بلسان الحال ولذا قيل

«ولسان حال بالشكاية انطق» وقيل «وكفالة شاهد منظرى عن مخبرى» ﴿٢﴾ (وعن علي عليه السلام (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن لبس) بضم اللام (النفسي) بفتح القاف وتشديد السين بعدها يا النسبة وقيل ان الحديث ينكسر ون القاف وأهل مصر يفتخونها وهي نسبة الى بلد يقال لها القس وقد فسر القس في الحديث بانهم اثياب مضطعة يؤتى بها من مصر والشام هكذا في مسلم وفي البخاري فيها حرير أمثال الا ترج (والمعصفر رواء مسلم) وهو المصبوغ بالعصفر فالنهي في الاول للتحريم ان كان حريراً أو كثراً ولا فائده للتزييه والكرامة أو ما في الثاني فالاصل في النهي أيضا التحريم وذهب جماهير الصحابة والتابعين الى جواز لبس المعصفرو به قال الفقهاء غير أحد وقيل مكروه تنزيهاً قالوا لا نهى صلى الله عليه وآله وسلم لبس حلة حمراء وفي الصحيحين عن ابن عمر رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبغ بالعصفره وقد روي ابن القيم القول بأنها حلة حمراء بحتا وقال ان الحلة الحمراء برتان عاينان منسوجان بخلوط حرم مع الاسود وهي معروفه بهذا الاسم باعتبار ما قيل من الخطوط وأما الأحمر البحت فنهى عنه أشد النهي في الصحيحين انه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن المياثر الحمراء نهى وقعبه القاضي الشوكاني رحمه الله وقال انها كانت حمراء بحتا فيصير لبسها كالحققنا ذلك في مؤلفتنا ﴿٣﴾ (وعن عبد الله بن عمرو قال رأى علي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثوبين معصفرين فقال أمك أمركم هذا رواء مسلم) فيه دليل على تحريم المعصفر عارضه النبي الاول ويزيده قوة في الدلالة تمام هذا الحديث عنده مسلم قلت أغسلهما يا رسول الله قال بل احرقهما وفي رواية ان هذه من ثياب الكفار فلا تلبسها وأخرج أبو داود والنسائي وفي قوله أمك أمركم بهذا الاعلام بانهم لبس النساء ويزنهن وأخلاقهن وفيه حجة على العقوبة باتلاف المال وهو يعارض حديث علي عليه السلام وأمره بان يشقها بين نسائه كما في رواية قدمناها فليست في وجه الجمع الا ان في سنن أبي داود عن عبد الله بن عمرو أنه رأى علياً مربطة مضرحة بالعصفر فقال ماهذه الربطة التي عليك قال فمرت ما كرهت فأتيت أهلي وهم يسجرون تنورا لهم فقد فتقها فبها ثم أتيت الغد فقال يا عبد الله ما فعلت الربطة فآخبرته فقال هلاكك وتها بعض أهلك فانه لا بأس بها للنساء فهذا يدل على انه أحرقها بغبراً أمر منه صلى الله عليه وآله وسلم فلو صحت هذه زوال التعارض بينهما وبين حديث علي عليه السلام لكنه يفي التعارض بين روايتي ابن عمر وقد يقال انه صلى الله عليه وآله وسلم

أمر ألا يحرأقها نيبا ثم لما أحرقها قال صلى الله عليه وآله وسلم لو كسوتها بعض أهلك أعلامه
 بأن هذا كان كافيا عن أحرأقها الوعد له وإن الأمر للندب وقال القاضي عياض في شرح مسلم أمره
 صلى الله عليه وآله وسلم يحرأقها من باب التغلط والعقوبة انتهى قلت وهذا هو الظاهر (وعن
 أسماء بنت أبي بكر) الصديق رضى الله عنهما (أنها أخرجت جبة رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم مكفوفة) المكفوفة من الحرير ما اتخذ جيبه من حرير وكان لثيله أو كامه كفاف منه
 (الجيب والكمين والفرجين بالدياج) هو ما غلط من الحرير كما سلف (رواه أبو داود وصححه
 مسلم وزاد) أي من رواية أسماء (كانت) أي الجبة (عند عائشة حتى قبضت) مغيرة صبغة أي
 ماتت (نفقضا) وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يلبسها اتصن نغسلها للمرضى يستشفى بها
 الحديث في مسلم له سبب وهو أن أسماء أرسلت إلى ابن عمر أنه بلغها أنه يحرم العلم في الثوب فأجاب
 بأنه مع غيره يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إنما يلبس الحرير من لا خلاق
 له نفقت أن يكون العلم منه فأخرجت أسماء الجبة (وزاد البخاري في الأدب) المذكور في رواية
 أسماء (وكان يلبسها للوفد والجمعة) قال الترمذي في شرح مسلم معنى المكفوف أنه يجعل له كفة
 يضم الكاف وهو ما يكف به جوانبها ويعطف عليها ويكون ذلك في الذيل وفي القرجين وفي
 الكمين انتهى وهو محمول على أنه أربع أصابع أو دونها أو فوقها إذا لم تكن مصمتا جميعا بين الأدلة
 وفيه جواز مثل ذلك من الحرير وجواز لبس الجبة وما له فرجان من غير كراهة وفيه الاستشفاء
 بأنه صلى الله عليه وآله وسلم وبما لا يلبس جسده الشريف كذا قيل إلا أنه لا يخفى أنه فعل
 صحابة لا دليل فيه قاله السيد وفي قولها كان يلبسها للوفد والجمعة دليل على استحباب العمل
 بالزينة للوفد ونحوه وأما خياط الثوب بالخيط الحرير وليس جعل خيط السجدة من الحرير
 وليقة الدواة وكيس المصحف وغشاية الكتب فلا ينبغي القول بعدم جواز عدم شمول انتهى له
 وفي اللباس آداب منها في العمامة تقصير العذبة فلا تطول طولا فاحشا وأرسلها بين الكتفين
 ويجوز تركها بالاصالة وفي القميص تقصير الكم لحديث أبي داود عن أسماء كان كم النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم إلى الرسغ قال ابن عبد السلام وأقراط توسعة الثياب والأكام بدعة وسرف
 وفي المتزروم مثله اللباس والقميص أن لا يبله زيادة على نصف الساق ويحرم أنجاوز الكعنين

• (كتاب الجنائز) •

جمع جنازة بفتح الجيم وكسر هاء القاموس الجنائز الميت وتفتح أو بالكسر الميت وبالفتح السرير
 أو عكسه أو بالكسر السرير مع الميت (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم أكرموا ذكركم هادم الموات) بالكسر بدل من هادم قال المصنف نقلا عن
 السهلي أن الرواية في هادم الموات المجبة معناه القاطع وأما بالمهملة فمعناه المنزل للشيء وليس
 مراد هنا قال المصنف وفي هذا التي نظر لا يخفى قلت يريد أن المعنى على الدال المهملة صحيح فإن
 الموات يزيل الموات كما يقطعها ولكن المدة الرواية (رواه الترمذي والنسائي وصححه ابن حبان)
 والخاكم وابن السكن وابن طاهر وأعله الدارقطني بالأرسل في الباب عن عمرو بن أنس وما تخلو
 عن مقال والحديث دليل على أنه لا ينبغي للإنسان أن يغفل عن ذكر أعظم المواعظ وهو الموت

وقد ذكر في آخر الحديث قائمة الذكركم فأنكم لاتذكرونه في كثير الاقله ولا قليل الاكثره
وفي رواية للدبلي عن أبي هريرة أن كثروا ذكر الموت فامن عبداً كثر ذكره الأحيى الله قلبه
وهون عليه الموت وفي لفظ لابن حبان والبيهقي في شعب الإيمان أن كثروا ذكر هاذم اللذات فانه
ما ذكره عبد قط في ضيق الأوسعه ولا في سعة الاضيقة وفي حديث أنس عند ابن لال في مكارم
الاخلاق أن كثروا ذكر الموت فان ذلك تعيص للذنوب وتزهد في الدنيا وعند الزار أن كثروا ذكر
هازم اللذات فانه ما ذكره أحد في ضيق من العيش الا وسعه عليه ولا في سعة الاضيقة وعند ابن أبي
الدنيا أن كثروا من ذكر الموت فانه يحق الذنوب ويرزق في الدنيا فان ذكر الموت عند الغنا هدمه وان
ذكر الموت عند الفقر أرضاكم بعيشكم ﴿١﴾ وعن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم لا يفتن أحدكم الموت لضر نزل به فان كان لا يد (أي لا فراق ولا محالة كما في
القاموس) متناً فليقل) بدلاً عن لفظ التقى الدعاء وتقويض ذلك الى الله (اللهم أحييني ما كانت
الحياة خيراً لي وتوفني ما كانت الوفاة خيراً لي متفق عليه) الحديث دليل على النهي عن تني الموت
للقوع في بلاء ومحنة أو خشية من عدو أو مرض أو قافة أو نحوها من مشاق الدنيا لما في ذلك من
الجزع وعدم الصبر على القضاة وعدم الرضا وفي قوله لضر نزل به ما يرشد الى انه اذا كان بغير ذلك من
خوف فتنة في الدين فانه لا بأس به وقد دلل حديث الدعاء اذا أردت بعبادتك فتنة فاقبضني اليك
غير مفتون أو كان مقبلاً الشهادة كما وقع لعبد الله بن رواحة وغيره من السلف وكما في قول مريم الياسي
متة بل هذا فانها انما تمت ذلك لمثل هذا الامر المخوف من كفر من كفر وشقا ومن شق بسببها
وفي قوله فان كان ولا بد مقنياً يعني اذا ضاق صدره وقصد صبره عدل الى هذا الدعاء والافلاحي
له ان لا يفعل ذلك ﴿٢﴾ (وعن يريدة) هو ابن الحبيب (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المؤمن
يموت بعرق) بفتح الميم المهملة والراء (الذين رواء الثلاثة وصحبه ابن حبان) وأخرجه أحمد
وابن ماجه وجماعة وأخرجه الطبراني من حديث ابن مسعود وفيه وجهان أحدهما انه عبارة عما
يكابده من شدة السباق يعرق دونه جبينه أي يشدد عليه تعصبا ليدفعه عنه والثاني انه كناية عن
كبد المؤمن في طلب الحلال وتضييقه على نفسه بالصلاة والصوم حتى يلحق الله تعالى فيكون الجار
والجحر وفي محل النصب على الحال والمعنى على الأول انه حال الموت وزرع روح شديد عليه فهو
صفة لكيفية الموت وشدة على المؤمن والمعنى على الثاني انه يدرك الموت في حال كونه على هذه
الحالة الشديدة التي يعرق منها الجبين فهو صفة للحال الذي يقابسه الموت عليه ﴿٣﴾ (وعن أبي سعيد
وأبي هريرة) رضي الله عنهما (فالا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لقنوا موتاكم) أي
الذين في سياق الموت فهو مجاز (لا اله الا الله رواء مسلم والاربعة) وهذا اللفظ مسلم ورواه ابن حبان
بلفظه وزاد في كان آخر قوله لا اله الا الله دخل الجنة يومان الدهر وان أصابه ما أصابه قبل
ذلك وقد غلط من نسب الى الشيخين أو الى البخاري وروى ابن أبي الدنيا عن حديثه بلفظ لقنوا
موتاكم لا اله الا الله فانه تهديم ما قبله من الخطايا وفي الباب أحاديث صحيحة وقوله لقنوا المراد
تذكير لذي في سياق الموت هذا اللفظ الجليل وذلك ليقولها فتكون آخر كلامه فيدخل الجنة
كما سبق في الحديث فالامر بالتلقين عام لكل مسلم يحضر من هو في سياق الموت وهو أمر نبي وكره
العلماء الاكثر عليه والمواودة ثلاثا يغبر ويضيق به ويستدركه فيكره ذلك بقلبه ويتكلم

مطلب
كلمة لاله الا الله لقب جرى
على النطق بالشهادتين

(١) أي بثلث ماله اه منه

بما لا يليق قالوا واذ انكم مرة فيه ادع عليه التعريض لتكون آخر كلامه وكان المراد يقول
لا اله الا الله أي وقول محمد رسول الله فانها لا تقبل احداها الا بالآخرى كما علم قال المصنف في فتح
البارى والمراد من هذا الحديث يريد حديث مفتاح الجنة لا اله الا الله ومثاله ثلث الشهاداة فلا
يرد اشكال ترك ذكر الرسالة قال الزين بن الميركة لا اله الا الله لقب جرى على النطق بالشهادتين
شرعا انتهى والمراد من قوله موتا كم موقى المسلمين وأما موقى غيرهم فيعرض عليهم بالاسلام كما
عرضه صلى الله عليه وآله وسلم على عمه أبي طالب عند السياق وعلى النقي الذي هكك كان يخدمه
فعماده فعرض عليه الاسلام فاسلم وكانه شخص في الحديث وفي أهل الاسلام لانهم الذين يقبلون
ذلك ولان حضور أهل الاسلام عندهم هو الاغلب بخلاف الكفار فالعالب أنه لا يحضر موتهم
الا الكفار (فاضة) يحسن أن يذكر المريض سعة رحمة الله ولطفه بربه فيحسن ظنه بربه لما
أخرجه مسلم من حديث جابر سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول قل موتوا بآي
أحدكم الا وهو يحسن الظن بالله وفي الصحيحين من فروع من حديث أبي هريرة قال قال الله تعالى
ظن عبدي بي وروى ابن أبي الدنيا عن ابراهيم قال كانوا يستحبون أن يلتصقوا بالعبدة محاسن
عمله عند موته لكي يحسن ظنه بربه وقد قال بعض أئمة العلم انه يحسن جمع أربعين حديثا
في الرجاء فقرأ على المريض فيستحسن ظنه بالله فانه تعالى عند ظن عبده به وإذا أخرج خوف
العبدة برأيه عند سياقه فهو محمود وأخرج الترمذي بأسناد جيد من حديث أس أنه صلى الله عليه
وآله وسلم دخل على شاب وهو في الموت فقال كيف تجدته قال أرجو الله وأخاف ذنوبي فقال صلى
الله عليه وآله وسلم لا يجتهد في قلب عبد في مثل هذا الوطن الا أعطاه الله ما يرجو وأمنه مما
يخاف (فاضة) أخرى ينبغي أن يوجه من هوى السياق القبله لما أخرجه الحاد كما هو مجمعه من
حديث أبي قتادة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين قدم المدينة سأل عن البراء بن معمر وقالوا
توفي وأوصى بثلثه (١) لئلا يرسول الله وأوصى أن يوجهه قبله اذا احتضر فقال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم أصاب الفطرة وقد رددت ثلثه على ولده ثم ذهب فصلى عليه وقال اللهم
اغفر له وأدخله جننتك وقد فعلت وقال الحاد كما لا أعلم في توجيهه المحتضر الى قبلته غيره (وص
معقل بن يسار ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اقرأ على موتاكم) قال ابن حبان أراد به من
حضرته المنية لأن الميت يقرأ عليه انتهى وقال بعض الأئمة يقرأ على الميت لعموم اللفظ (يس
رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان) وأخرجه أجدوا بن ماجه من حديث سليمان التيمي
عن أبي عثمان وليس بالتهدي عن أبيه عن معقل بن يسار ولم يقل النسائي وابن ماجه عن أبيه
وأعله ابن القطان بالاضطراب والوقف وبجهاه حال أبي عثمان وأبيه ونقل عن الدارقطني انه قال
هذا حديث مضطرب الاسناد مجهول المتن ولا يصح وقال أحمد في مسنده حديثا منون قال
كانت المشقة ولون اذا قرئت يس عند الموت خفف عنه بها وأسند صاحب مسند القدر فوس
عن أبي الدرداء ما يروى في نذر قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من ميت يموت فقرأ عليه يس
الا هو ان الله عليه وهذا يؤيد ان ما قاله ابن حبان من أن المراد به المحتضر وهذا أصح في ذلك مما
استدل به وأخرج أبو الشيخ في فضائل القرآن وأبو بكر المروزي في كتاب الجنازة عن أبي الشعثاء
صاحب ابن عباس انه يصحب قراة سورة الرعد و زاد فان ذلك يخفف عن الميت وفيه أيضا

عن الشعبي كانت الانصار يسحبون أن تقرأ عند سورة البقرة ﴿ (وعن أم سلمة) رضى الله عنها ﴾ قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أبي سلمة وقد شق بصره في شرح مسلم أنه بفتح الشين ورفع بصره وهو فاعل شق هكذا ضبطناه وهو المشهور وضبط بعضهم بصره بالنصب وهو صحيح أيضا فالشئ مفتوحة بلا خلاف يقال شق الميت بصره إذا حضره الموت وصار ينظر إلى الشئ لا يرتد عنه طرفه (فإنه) وفي إجماعه صلى الله عليه وآله وسلم طرفه دليل على استحباب ذلك وقد أجمع عليه المسلمون وقد عاين في الحديث ذلك البصر يتبع الروح أي ينظر أين يذهب (ثم قال إن الروح إذا قبض أتبعه البصر فضع ناس من أهله فقال لا تدعوا على أنفسكم لا يجزيكم إلا الله فكان المؤمنون على ما تقولون) أي من الدعاء (ثم قال اللهم اغفر لأبي سلمة وارفع درجته في المهديين وارفع له في قبره ونوره فيه واخفه في عقبه رواه مسلم) الحديث من أدلة من يقول إن الأرواح أجسام لطيفة متصلة في البدن وتذهب الحياة من الجسمين هالها وليست عرضا كما يقول آخرون وفيه دليل على أنه يدعى للميت عبده وبه ولا ذل له وعقبه بأمور الآخرة والدينا وفيه دلالة على أن الميت يتم في قبره أو يعذب ﴿ (وعن عائشة) رضى الله عنها ﴾ (إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين توفي سبي ببر حبرة) برزة عنية (متفق عليه) التسجينة التغلية أي غطى والبرديج ورافاته إلى الحبرة ووصفها بالحبرة كما كان لها اعلام وهي من أحب اللباس إليه صلى الله عليه وآله وسلم وهذه التغلية قبل الغسل فيما يظهر قال النووي في شرح مسلم أنه يجمع عليها وحكمته صيانة الميت عن الانكشاف واسترصورته المتغيرة عن الاعين قال وتكون التسجينة بعد نزع ثيابه التي توفي فيها السلا تغير بدنه بسيما (وعنها) أي عن عائشة رضى الله عنها (أن أبا بكر الصديق قبل البي صلى الله عليه وآله وسلم بعد موته رواه البخاري) استدله على جواز تقبيل الميت بعده وبه وعلى أنه يدب تسجينة وهذه أفعال صحابة بعد وفاته لا دليل في الانحصار إلا في الاثنين والأربعة ثم هذه الأفعال جائزة على أصل الإباحة وقد أخرج الترمذي من حديث عائشة أرا إلى صلى الله عليه وآله وسلم قبل عثمان بن مظعون وهو ميت وهو يركي أو قال عينا ثم قال الترمذي حديث عائشة حسن صحيح ﴿ (وعن أبي هريرة) رضى الله عنه ﴾ (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يفضى عنه رواه احمد والترمذي وحسنه) وقد ورد التشديد في الدين حتى ترك صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة على من مات وعليه دين حتى يحمله عنه بعض الصحابة وأخبر صلى الله عليه وآله وسلم أنه يفر للشهيد عند أول دفعة من دمه كل ذنب إلا الدين وهذا الحديث من الدلائل على أنه لا يزال الميت مشغولا بدينه بعد موته ففيه حديث على التخلص عنه قبل الموت وأنه أهم الحقوق وإذا كان هذا في الدين المأخوذ برضا صاحبه فكيف بما أخذ غضبا ونهيا وسلبا ﴿ (وعن ابن عباس) رضى الله عنه ﴾ (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الذي سقط عن راحلته) وكان ذلك وهو واقف بعرفة على راحلته كما في البخاري (فإن اغلوه بما رسدر وكنشوه في نوبين متفق عليه) تمامه ولا تختطوه ولا تحزروا رأسه وبعد في البخاري فإنه يبعث يوم القيامة لمسا الحديث دليل على وجوب غسل الميت قال النووي الإجماع على أن غسل الميت فرض كفاية قال المصنف بعد تغسل في النع وهو ذلول شديد فإن الخلاف فيه مشهور عند المالكية حتى أن

القرطبي ربح في شرح مسلم انه سنة ولكن الجهور على وجوبه وقد رد ابن العربي على من لم يقل بذلك وقال قد نواردا القول والعمل وغسل الطاهر المطهر فكيف بين سواء وثاني كمية الفضلات في حديث أم عطية قريبا وقوله بجاه وسدر نظاهره انه يحلط السدر بالماء في كل مرة من مرات الغسل قيل وهو يشعر بان غسل الميت للتطيف لا للتطهر لان الماء المضاف لا يطهر به قيل وقديقال يحتمل ان السدر يغير وصف الماس فلا يصير مضافا وذلك بان يحل السدر ثم يغسل بالماء في كل مرة وقال القرطبي يجعل السدر في ماء ثم يخفضه الى أن يخرج رغوة ثم يذلل به جسد الميت ثم يصب عليه الماء القراح فهذه غسلته وقيل لا يطرح السدر في الماء أي لتلايم أجزء الماس فيغير وصف الماء المطلق وتغسل بظاهر الحديث بعض المالكية فقال غسل الميت انما هو للتطيف فيجزي الماء المضاف كما ورد نحوه وقالوا انما يكره لأجل السرف والمشمور وعند الجاه ورأه غسل تعبدى يشترط فيه ما يشترط في الاغسال الواجبة والمنسوبة وفي الحديث انتهى عن تحنطه ولم يذكره المصنف كما عرفت وتعلمه بانه يبعث مليبا يدل على ان علة انتهى كونه مات محرما فاذا اتفقت العلة اتبى انتهى وهو يدل على ان الحنوط للميت كالأمر متقرر راعندهم فيه أيضا انتهى عن تحنطه وهو نغطة رأسه لأجل الاحرام فمن ليس بحرم يحنط ويحمر رأسه والقول بانه ينقطع حكم الاحرام بالموت كما يقوله الحنفية وبعض المالكية خلاف الظاهر وقد ذكر في الشرح خلافتهم وادلتهم وليست بناهضة على مخالفة ظاهر الحديث فلا حاجة الى مرددا وقوله وكفنوه في نو بين يدل على وجوب التكنين وانه لا يشترط فيه أن يكون وتر قيل يحتمل أن الاقتصار على سماعه لانه مات فيه سماعا وهو متلبس بثلث العبادات الفاضلة ويحتمل انه لم يجسده غيرهما وانه من رأس المال لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم أمر به ولم يستفصل هل عليه دين مستغرق أم لا وورد الثوبان في هذه الرواية مطلقين وفي رواية في البخاري في ثوبيه وللتساق في ثوبيه الذين احرم فيه ما قال المصنف فيه استحباب تكنين الميت في ثياب احرامه وان احرامه باق وانه لا يكتفى في الخيط وفي قوله يبعث مليبا ما يدل لمن شرع في عمل طاعة ثم حيل بينه وبين تمامها بالموت انه يرجو له أن يكتبه الله في الآخرة من أهل ذلك العمل (وعن عائشة) رضي الله عنها (قالت لما أرادوا غسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فادوا الله ما ندري تجرد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما تجرد موتانا أم لا الحديث رواه أحمد وأبو داود) وعلمه عند أبي داود قلما اختلقوا ألقي الله عليهم السوم حتى مات منهم من أحدا لا وثقه في صدره ثم كلهم مكلم من ناحية البيت لا يدرون من هو اغسلوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ثياب فغسلوه وعليه قميصه يصبسون الماشقوق القميص ويدل كونه بالقميص دون ايديهم وكانت عائشة تقول لو استقبلت من امرى ما استدرت ما غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الانساؤه وفي رواية لابن حبان وكان الذي اجلسه في حجره على بن ابي طالب عليه السلام وروى الحناكم قال غسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على وعلى يدعى خرقة نفسه فادخل بدو تحت القميص فغسله والقميص عليه وروى ذلك الشافعي عن مالك عن جعفر بن محمد عن ابي عوف هذه القصة دلالة على انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن كفيرا من الموت (وعن أم عطية) نذم اسمها وفيه خلاف وهي انصارية رضي الله عنها (قالت دخل علينا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونحن

تغسل ابنته) لم تقع في شيء من روايات البخاري مسماة المشهور كما في صحيح مسلم انما زينب زوج ابني
 العاص كانت وفاتها في اول سنة ثمان ووقع في روايات انها ام كلثوم ووقع في البخاري عن ابن سيرين
 لا أدري أي شاة (فقال اغسلها ثلاثاً وخمساً) وأكثرت من ذلك ان رأيت ذلك بماه وسدروا جعلن
 في الأخيرة كقوراً وشيأ من كفور) هوشك من الراوي أي اللقطين قال والاول محمول على الثاني
 لانه تكررت في سياق الاثبات فيصدق بكل شيء منه (فلما فرغنا آذناه) قال في البخاري انه صلى الله
 عليه وآله وسلم قال لهن اذفرن آذني ووقع في رواية في البخاري فلما فرغن عوضا عن فرغنا
 (فألقى الينا حقوه) في لفظ البخاري فاعطانا حقوه وهو بفتح الحاء ويجوز كسرهما وبعد ما قاف
 سا كسنة والمراد هنا الازاروا وأطلق على الازاريجازا اذ معناه الحقيقي معقد الازار فهو من تسمية
 الحال باسم المحل (فقال أشعرني اياه) أي اجعلته شعارها أي الثوب الذي يلي جسدها (متفق
 عليه وفي رواية) أي الشجين عن أم عطية (ابدأن بجمامها ومواضع الوضوء منها وفي لفظ
 للبخاري) أي عن أم عطية (فضمرا شعرها ثلاثه قرون فاقية يئنه خلفها) دل الامر في قوله
 اغسلها ثلاثاً على انه يجب ذلك العدد والظاهر الاجماع على ابراء الواحدة فالامر بذلك محمول على
 التدب واما اصل الفصل فقد علم وجوبه من محل آخر وقيل يجب الثلاث وقوله وخمساً لا يفيرو هو
 الظاهر وقوله او أكثر قد فسر في رواية او سبعة بل قوله او أكثر من ذلك وبه قال احمد وكره الزيادة
 على سبع قال ابن عبد البر لا علم أحد قال بمجاورة السبع الا انه وقع عندنا داود وسبعة او أكثر
 من ذلك فظاهرها شرعية الزيادة على السبع وتقدم الكلام في كيفية غسله الدر قالوا والحكمة
 فيه انه يلين جسد الميت واما غسله الكافور فظاهره انه يجعل الكافور في الماء ولا يضر الماء بتغيره به
 والحكمة فيه انه يطيب رائحة الموضع لاجل من حضر من الملائكة وغيرهم مع ان فيه تجميلاً
 وتبريداً وقوة نفوذ وخاصة في تصليب جسد الميت وصرف الهوام عنه وردع ما يتحلل من
 الفضلات ويمنع اسراع الفساد اليه وهو أقوى الروائح الطبية في ذلك وهذا هو السرفي جعله في
 الأخيرة اذ لو كان في الاولى مثلاً لذهب الماء وفيه دلالة على البدانة في الغسل بالماء من المراد بها
 ما يلي الجانب الايمن وقوله ومواضع الوضوء منها ليس بين الامر بين تشاف لاسكان البدانة ومواضع
 الوضوء بالماء من معا وقبل ابدأن بجمامها في الفضلات التي لا وضوء فيها ومواضع الوضوء منها في
 الغسل المتصلة بالوضوء والحكمة في الامر بالوضوء متجددة المومنين في ظهور أثر العروة والتجصيل
 وظاهر مواضع الوضوء دخول المفضضة والاستنشاق وقوله اضفر ناسعها استدلل به على ضمير
 شعر الميت وقال الحنفية يرسل شعر المرأة خلفها وعلى وجهها مفرقا قال القرطبي كان سبب
 الخلاف ان الذي فعلته أم عطية لم يكن عن أمره صلى الله عليه وآله وسلم ولكنه قال المستنف انه قد
 روى سعد بن منصور ذلك بلفظ قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اغسلها وترأوا جعلن
 شعرها ضفائر وفي صحيح ابن حبان اغسلها ثلاثاً وخمساً وسبعة واجعلن لها ثلاثة قرون والترن
 هنا المراد به الضفائر وفي بعض ألقاظ البخاري ناصيتها وقرنن افني لفظ ثلاثه قرون تغليب الكل
 حجة على الحنفية والضفر يكون بعد تنقض شعر الرأس وغسله وهو في البخاري صريحاً وفيه دلالة
 على القاء الشعر خلفها وهذا ابن دقيق العيدص كون هذا اللفظ في البخاري فنسب القول به الى
 بعض الشافعية وانه استدلل في ذلك الى حديث غريب (وعن عائشة) رضي الله عنها (قالت

كفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاثة أثواب بيض (محمولية) بضم السين والحاء (من كرسف) بضم الكاف وسكون الراء وضم السين أى قطن (ليس فيها) أى الثلاثة (مقص ولا عمامة) بل أزار وردا ولفافة كما صرح به في طبقات ابن سعد عن الشعبي (متفق عليه) فيه أن الأفضل التكفين في ثلاثة أثواب بيض لأن الله تعالى لم يكن يختار لنبه صلى الله عليه وآله وسلم إلا الأفضل كذا قيل ولا يخفى ما فيه وقد روى أهل السنن من حديث ابن عباس البسوا ثياب البيض فانما أطيب وأطهر وكفوا فقاموا كما وصححه الترمذى والحاكم وله شاهد من حديث سيرة أنس بن مالك أيضا وأما تقدم في حديث عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم سجي ببرد حبرة وهي بردياى محط على الثمن فإنه لا يعارض ما هنا لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن في ذلك البرد بل سجي به ليحفظ فيه ثم نزعوه عنه كما أخرجه مسلم على أن أظهر أن التسمية كانت قبل الغسل قال الترمذى تكفينه في ثلاثة أثواب بيض أصح ما ورد في كفته وأما ما أخرجه أحمد وابن أبي شيبة والبرز من حديث علي عليه السلام أنه صلى الله عليه وآله وسلم كفن في سبعة أثواب فهو من رواية عبد الله بن محمد بن عقيل وهو يروي الحفظ يصلح حديثه في المتابعات لا إذا انفرد فكيف إذا خالف كما هنا فلا يقبل قال المصنف وقد روى الحاکم من حديث أيوب عن نافع عن ابن عمر ما يعضد رواية ابن عقيل فإن ثبت جع منه ويزيد حديث عائشة فانما روت ما طلعت عليه وهي الثلاثة وغيرها روى ما اطلع عليه سيما أن مهت الرواية عن علي فإنه كان المباشر للغسل واعلم أنه يجب من الكفن ما يستبرج جميع جسد الميت فإن قصر عن ستر الجميع قدم ستر العور فقط زاد عليها ستر يمين جانب الرأس وقول علي الرجلين حشيش كما فعل صلى الله عليه وآله وسلم في عمه حنزة ومصعب بن عمير فإن أريد الزيادة على الواحد فالمندوب أن يكون وتر أو مجوزا للاقتصار على الاثنين كما في حديث الحرم الذي مات وقد عرف من رواية الشعبي كيفية الثلاثة وانما أزار وردا ولفافة وقيل مئزر ودرجان وقيل يكون منها قميص غير محيط وأزار يبلغ من سترته إلى ركبته ولنافه يلف به من قرنه إلى قدمه وتأول هذا القائل قول عائشة ليس فيها قميص ولا عمامة بانما أرادت في وجود الأمرين مع الألقاميص وحده إذا أن الثلاثة خارجة عن التميميص والعمامة والمراد أن الثلاثة مما عداهما وإن كانا موجودين وهذا بعد جذا قيل والاولى أن يقال أن التكفين بالقميص وعدمه سواء يستحبان فإنه صلى الله عليه وآله وسلم كفن عبد الله بن أبي قحصة أخرجه البخارى ولا يقل صلى الله عليه وآله وسلم إلا ما هو أحسن وفيه أن قميص الميت مثل قميص الحي مكفوفاً ضروريا وقد استحب هذا محمد بن سيرين كما ذكره البيهقي في الخلافات قال في الشرح وفي هذا رد على من قال أنه لا يشرع القميص إلا إذا كانت أطرافه غير مكشوفة قلت وهذا يتوقف على أن كف أطراف القميص كان عرف أهل ذلك العصر (وعن ابن عمر) رضي الله عنهما (قال لما توفي عبد الله بن أبي جاه ابنه) هو عبد الله بن عبد الله (الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اعطني قميصاً كفته فيه فأعطاه متفق عليه) هو دليل على شرعية التكفين في القميص كما سلف قرياً وظاهر هذه الرواية أنه طلب القميص منه صلى الله عليه وآله وسلم قبل التكفين إلا أنه قد عارضها ما عند البخارى من حديث جابر أنه صلى الله عليه وآله وسلم أتى عبد الله بن أبي بعد ما دفن فأخرجه فنفت فيه من ريقه وألبسه قميصه فأنصرح أنه كان الأضواء والالباس بعد الدفن وحديث ابن عمر يخالفه وجمع

بينهما ان المراد من قوله في حديث ابن عمر فاعطاه أى انعم له بذلك فاطلق على العدة اسم العلية
 مجاز التحقق وقوعها وكذا قوله في حديث جابر بعد ما دفن أى دلى في حفرته وأى ان المراد من حديث
 جابر ان الواقع بعد اخر اجسه من حفرته هو التفت وأما القميص فقد كان ألبس والجمع بينهما لا يدل
 على وقوعهما معا لان الواو لا تقتضى الترتيب ولا المعية فلهذا أراد أن يذكر ما وقع في الجملة من
 اكرامه صلى الله عليه وآله وسلم من غير ارادة الترتيب وقيل انه صلى الله عليه وآله وسلم أعطاه أحد
 قميصه أو لا ثم نادى فى أعطاه الثانى بسؤال ولله عبد الله وفى الاكليل لما كرم ما يؤيد ذلك واعلم انه
 انما أعطى عبد الله بن عبد الله بن ابي لانه كان رجلا صالحا لانه سأل له ذلك وكان لا يرد سائلا والا فان
 آباءه الذى ألبسهم قميصه صلى الله عليه وآله وسلم وكفى فيه من أعظم المنافقين ومات على نفاقه وأنزل
 الله فيه ولا فصل على أحد منهم مات أبدا وقيل انما كساه صلى الله عليه وآله وسلم قميصه لانه كان
 كسى العباس لما أسر يسد فارد صلى الله عليه وآله وسلم ان يكافئه ﴿وعن ابن عباس﴾ رضى
 الله عنهما (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البسوا من ثيابكم البيض فانها خير ثيابكم
 وكفوا فيها موتا كبروا له خمسة الا النسائي وصححه الترمذى) تقدم حديث الضارى عن عائشة
 انه صلى الله عليه وآله وسلم كفن في ثلاثة أثواب بيض وظاهر الامر انه يجب التكفين في الثياب
 البيض ويجب لبسها الا انه صرف عنه الامر في القبس انه قد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم
 انه لبس غير الابيض وأما التكفين فظاهر انه لا صارف عنه الا أن لا يوجد جسد الابيض كما وقع في
 تكفين شهداء أحد فانه لا بأم به للضرورة وأما ما رواه ابن عدى من حديث ابن عباس انه صلى
 الله عليه وآله وسلم كفن في قطعة جراح فقه من بن الربيع وهو ضعيف وكأنا شبه عليه بحديث
 جعل في قبره قطعة جراح وكذلك ما قبل انه كفن في برد حبرة تقدم الكلام انه انما سجي بها ثم زعمت
 عنه ﴿وعن جابر﴾ رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا كفن أحدكم
 أخاه فليحسن كفنه واهمسلم) ورواه الترمذى أيضا من حديث أبى قتادة وقال حسن غريب ثم
 قال وقال ابن المبارك قال سلام ابن ابي مطيع وليحسن كفنه قال هو الضعيف بالصاد المعجمة والفاء
 أى الواسع القلائص وفى الامر باحسان الكفن دلالة على اختيار ما كل أحسن من الذات وفى
 صفة الثوب وفى كيفية وضع الثياب على الميت فاما حسن الذات فينبغى أن يكون على وجه لا يعد
 من المغالاة كما سيأتى النهى عنها وأما صفة الثوب فقد فيها حديث ابن عباس الذى قبل هذا
 وأما كيفية وضع الثياب على الميت فقد بينت فيما سلف وقد وردت أحاديث فى احسان الكفن
 وذكرت فيها عدة ذلك أخرجه الديلى عن جابر مرفوعا أحسنوا كفن موتاكم فانهم يتباهون ويتزاورون
 بها فى قبورهم وأخرج أيضا من حديث أم حنبل أحسنوا الكفن ولا تؤذوا موتاكم بعبول ولا بتركة
 ولا بتأخير وصية ولا بقطعة وبجلا بفضه مدنيه واعلوا عن جيران السوموا عقوا اذا حفرتم
 وسعوا ورمى الاحسان الى الميت ما أخرجه أحمد من حديث عائشة عنه صلى الله عليه وآله وسلم
 من غسل ميتا فادى فيه الامانة ولم يقش عليه ما يكون منه عند ذلك أخرجه من ذنوبه كيوم ولدته
 أمه وقال صلى الله عليه وآله وسلم أقر بكم من كان يعلم فان لم يكن يعلم فن ترون عنده خطا من ورع
 وأمانه رواه واحد واخرج الشخان من حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 من ستر مسلما ستره الله يوم القيامة وأخرج عبد الله بن أحمد من حديث أبى بن كعب ان آدم عليه

السلام قبضته الملائكة وغسلوه وكفنوه وحطووه وحفروا له والحدوه وصاوا عليه ودخلوا قبره ووضعوا عليه اللبن ثم خرجوا من القبر ثم حنوا عليه التراب ثم قالوا يا بني آدم هذا ستكتم (وعنه) أى عن جابر رضى الله عنه (كان النبی صلی الله علیه وآله وسلم یجمع بین الرجلین من قتلی أحدی ثوب واحد ثم یقول أیهم أكثر أخذ القرآن فیکدمه فی اللحد) سمي الحد لأنه شق یعمل فی جانب القبر فیمیل عن وسطه والحد لغة المیل (ولم یغسلوا ولم یصل علیهم رواء البخاری) دل الحد یش علی أحكام الاول أنه یجوز جمع المیتین فی ثوب واحد للضرورة وهو أحد الاحتمالین والثانی ان المراد یقطع ینهم ما ویکنف کل واحد علی حیالیه والی هذا ذهب الاکثرون بل قبل ان الطاهر أنه لم یقل بالاحتمال الاول أحد فان ینیه التقاء بشر فی المیتین ولا یحتج ان قول جابر فی تمام الحد یش فکتفن أبی وعی فی غمرة واحدة دلیل علی الاحتمال الاول وأما الشارح فقال الطاهر الاحتمال الثانی كما فعل فی حجة قلت حدیث جابر أی وضع فی عدم تقطیع الثوب ینهم فیکون أحد الحائزین والتقطیع جائز علی الاصل والفترة کل شملة مخططة من ما زید العرب جمعها غمار کذا فی النهایة والطاهر فیها عدم الانقسام الحکم الثانی أنه دل علی أنه یقلم الاکثر أخذ القرآن علی غیره لقضیه القرآن وبقاس علیه سائر جهات الفضل اذا جمعو فی اللحد الحکم الثالث جواز جمع جماعة فی قبر وكأنه للضرورة وثوب البخاری باب دفن الرجلین والثلاثة فی قبر وأورد فی حدیث جابر هذا وان كانت رواية جابر فی الرجلین فقد وقع ذکر الثلاثة فی رواية عبد الرزاق کان یدفن الرجلین والثلاثین فی القبر الواحد وروی أصحاب السنن عن هشام بن عاصم الانصاری قال جاءت الانصار الی رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم یوم أحد فقالوا أصابتنا حرج من جهنم فقال احضروا وادسوها واجعلوا الرجلین والثلاثة فی قبر یحمیه الترمذی ومثله المرأتان والثلاث وأما دفن الرجل والمرأة فی القبر الواحد فقد روی عبد الرزاق بإسناد حسن عن واثله بن الاسقع أنه کان یدفن الرجل والمرأة فی القبر الواحد فیکدم الرجل ویجعل المرأة ورأه وكأنه کان یجعل ینهم حائلا من تراب الحکم الرابع أنه لا یغسل الشهد والیه ذهب الجمهور ولاهل المذهب تفصیل فی ذلك لیس علی أكثرها نارة من علم وروی عن سعید بن المسیب والحسن وابن شریح أنه یجب غسله والحدیث بحجة علیهم وقد أخرج أحمد من حدیث جابر أنه صلی الله علیه وآله وسلم قال فی قتلی أحد لا تقبلوهم فان کل حرج أو کل دم یفوح مسکا یوم القیلة فبین الحکمة فی ذلك الحکم الخامس عدم الصلاة علی الشهد وفی ذلك خلاف بین العلماء معروف فقالت طائفة یصلی علیه عملا بعموم أدلة الصلاة علی المیت وبأنه روی أنه صلی الله علیه وآله وسلم صلی علی قتلی أحد وکبر علی حجة سبعین تکبیرة وبأنه روی البخاری عن عقبه بن عامر أنه صلی الله علیه وآله وسلم صلی علی قتلی أحد وقالت طائفة لا یصلی علیه عملا بروایة جابر هذه قال الشافعی جاءت الاخبار کأنها عیان من وجوده متواترة ان النبی صلی الله علیه وآله وسلم لم یصل علی قتلی أحد وما روی أنه صلی الله علیه وآله وسلم صلی علیهم وکبر علی حجة سبعین تکبیرة لا یصح وقد کان یبغی لمن عارض بذلك هذه الأحادیث العجیبة ان یسجی علی نفسه وأما حدیث عقبه بن عامر فقد وقع فی نفس الحدیث ان ذلك کان بعد ثمان سنین یعنی والخالف یقول لا یصلی علی القبر اذا طالت المدفنة فلا یمت له الاستدلال وكأنه صلی الله علیه وآله وسلم دعا لهم واستغفر لهم حین علم قرب أجله مودعا بذلك

(١) وفيه صلته على الميت
هـ أبو النصر

ولابد على نسخ الحكم الثابت انتهى ويؤيد كونه عليهم علم الجمعية بأصحابها نزل كانت صلاة
الحنان لا شعر أصحابها وصلاها جماعة كما فعل في صلته على الصائغ فان الجماعة أفضل قطعا وأهل
أحد أولى الناس بالأفضل ولأنه لم يرد عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه صلى على قبر فردى وحديث
عقبه أخرجه البخاري بلفظ (١) أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قتلى أحد بعد ثمانية
سنين زاد ابن حبان ولم يخرج من يمينه حتى قبضه الله تعالى ﴿وعن علي﴾ عليه السلام (سجعت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تغالوا في الكفن فإنه يسلب سلبا سر يعاود أبو داود)
من رواه الشعبي عنه رضى الله عنه موزك وجهه وفي أسناده عمرو بن هشام الجنبى بفتح الجيم
فنون كانت فوجدة مختلف فيه وفيه انقطاع بين الشعبي وعلي لأنه قال النار قطن أنه لم يسمع منه
سوى حديث واحد وفيه دلالة على المنع من المغالاة في الكفن وهو زيادة الثمن وقوله أنه يسلب
سلبا سر يعا كلفه إشارة إلى أنه سر يع البلى والذهب كما في حديث عائشة أن أب بكر نظر إلى نوب
عليه كان يمرض فيه به ردع من زعفران فقال اغسلوا نوبى هذا وزيدوا عليه نوبى بنو كنفون فيها
قلت ان هذا خلق قال ان الحى أحق بالجندى من الميت انما هو للمهله ذكره البخاري مختصرا للمهله
بضم الميم وكسر هاو فتصاهاوى ثلاثتها القيم والسيد الذى يذوب فيسيل من الجسد ﴿وعن﴾
عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها لو مت قبلى لغسلت الحديث رواه أحمد وابن
ماجه وصححه ابن حبان فيه دلالة على ان الرجل أن يغسل زوجته وهو قول المجهور وقال
أبو حنيفة لا يغسلها بخلاف العكس لارتفاع النكاح ولا عدة عليه والحديث يرد قوله هذا في
الزوجين وأما الأجانب فأنخرج أبو داود في المراسيل من حديث أبي بكر بن عياش عن محمد بن
سهل عن مكحول قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا مات المراءمع الرجال ليس فيهم
امرأه فقبرها والرجل مع النساء ليس معهن رجل غيره فانها حاييمان ويدفنان وهما بمنزلة من
لا يجد الماء انتهى محمد بن سهل هذا ذكر ابن حبان في الثقات وقال البخاري لا يتابع على حديثه
وعن علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تبرز نخلك ولا تنظر الى
نخلنى ولايت رواه أبو داود وابن ماجه وفي أسناده اختلاف ﴿وعن أسماء بنت عميس ان﴾
فاطمة رضى الله عنها أوصت ان يغسلها على عليه السلام (رواه الحارظى) هذا يدل على
ما دل عليه الحديث الاول وأما غسل المراءم زوجها فيستدل بها بما أخرجه أبو داود عن عائشة انها
قالت لو استقبلت من أمرى ما استقبلت ما غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غير نساءه
وصحبه الخ كما وان كل قول صحابي يفتو كذلك حديث فاطمة عليها السلام فهو يدل على انه كان
أمر امرؤ فاقى حياته صلى الله عليه وآله وسلم ويؤيد ما رواه البيهقى من أن أب بكر أوصى امرأته
أسماء بنت عميس أن تغسله واستعانت بعبد الرحمن بن عوف لضعفها عن ذلك ولم يشكره أحد
وهو قول المجهور واختلف فيه لاحد بن حنبل قال لارتفاع النكاح كذا في الشرح والافتى في
دليل الطالب من كتب الحنابلة ما نقله والرجل أن يغسل زوجته وأمنه ونشادون سبع
وللمرأة غسل زوجها وسيدها وابن دون سبع ﴿وعن بريد رضى الله عنه في قصة الغامدية﴾
بالعين الجمة وبعد الميم دال نسبة إلى غامد نأتى قصتها في الحدود (التي أمر النبي صلى الله عليه
وآله وسلم بربها في الزنا قال ثم أمر بها فغسل عليها ودفنت رواه مسلم) فيه دليل على انه صلى على

من قتل بعد وليس فيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم الذي صلى عليها وقد قال مالك أنه لا يصلي الإمام
على مقتول في حبلان الفضلاء لا يصلون على الفساق ذبحوا لهم قلت كذا في الشرح لكن قد
قال صلى الله عليه وآله وسلم في الغامدية أنها ثابتة لوقعت بين أهل المدينتين قتلوا سبعهم أو نحو
هذا اللفظ والعلم بخلاف في الصلاة على الفساق وعني من قتل في حد وعلى المحارب وعلى ولد الزنا
وقال ابن العربي مذهب العلماء كافة الصلاة على كل مسلم ومحمد ومحمد بن جهم وقاتل نفسه وولد
الزنا وقد ورد في قاتل نفسه الحديث الآتي وهو (وعن جابر بن سمرة) رضي الله عنه (أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم برجل قتل نفسه بمشاة فم يصل عليه رواه مسلم) المشاة جمع
مشقص وهو فصل عرض قال الخطابي وترك الصلاة عليه معناه العقوبة له وردع لغيره عن مثل
فعله وقد اختلف الناس في هذا وكان عمر بن عبد العزيز لا يرى الصلاة على من قتل نفسه وكذلك
قال الأوزاعي وقال أكثر الفقهاء يصلي عليه انتهى وقالوا في هذا الحديث أنه صلى الله عليه الصلاة
قالوا وهذا كما ترك النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة على من مات وعليه دين أو ل الأمر
وأمرهم بالصلاة على صاحبهم قلت إن ثبت نقل أنه أمر صلى الله عليه وآله وسلم أصحابه بالصلاة
على قاتل نفسه ثم هذا القول والافرى عمر بن عبد العزيز أوفق بالحديث وبه قال الشوكاني في
المختصر وغيره إلا أن في رواية النسائي أما ناقلاً صلى الله عليه فربما أخذ منها أن غيره صلى عليه
(وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (في قصة المرأة التي سكنت تقيم المسجد) بفتح حرف
المضارعة أي تخرج القمامة منه وهي الكأسة (فسال عنها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا
ماتت فقال أفلا كنتم أذنتموني فكأنهم صغروا أمرها فقال دلوني على قبرها) أي بعد قولهم
في جواب سؤاله ماتت (فدلوه فمضى عليها متفق عليه وزاد مسلم) أي من رواية أبي هريرة (ثم
قال) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (إن هذه القبور معلومة فقلعة على أهلها وإن الله ينورها لهم
بصلا في عليهم) وهذه الزيادة لم يخرجها البخاري لأنها مدرجة من مراسيل ثابت كما قال أحمد
هذا والمصنف جزم أن القصة كانت مع امرأة وفي البخاري أن رجلاً أسوداً وامرأة سوداء
بالشك من ثابت الراوي لكنه صرح في رواية أخرى في البخاري عن ثابت قال ولا أراه إلا
امرأة وبه جزم ابن خزيمة من طريق أخرى عن أبي هريرة فقال امرأة سوداء ورواه البيهقي أيضاً
بإسناد حسن وبها عام مجع وأما فادان الذي أجابه صلى الله عليه وآله وسلم عن سؤاله عنها هو أبو
بكر وفي البخاري عوض فسال عنها فقال ما فعل ذلك الإنسان قالوا مات يا رسول الله الحديث
والحديث دليل على صحة الصلاة على الميت بعد دفنه مطلقاً سواء صلى عليه قبل الدفن أم لا وإلى
هذا ذهب الشافعي ويدل له أيضاً صلاته صلى الله عليه وآله وسلم على البراء بن معروق فإنه مات
والنبي صلى الله عليه وآله وسلم بمكة فلما تقدم صلى على قبره وكان ذلك بعد شهر من وفاته وبديل له
أيضاً صلاته صلى الله عليه وآله وسلم على الغلام الأنصاري الذي دفن ليلاً ولم يشعر صلى الله عليه
وآله وسلم بعمته أخرجه البخاري ويدل له أيضاً حديث وردت في الباب عن تسعة من الصحابة وأشار
إليها في الشرح واختلف في المدة التي تشرع فيها الصلاة فقبيل إلى شهر بعد دفنه وقبيل إلى أن
لا يبلى الميت لأنه إذا بلى لم يبق ما يصلى عليه وقبيل أبداً لأن المراد من الصلاة عليه الدعاء وهو جائز
في كل وقت قلت هذا هو الحق إذ لا دليل على التصديق بعدة وأما القول بأن الصلاة على القبر من

خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم فلا ينهض لان دعوى الخصوصية بخلاف الاصل (وعن
 حذيفة) رضى الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان ينهى عن النسي) في القاموس
 نعامه فهو وفعوا ونعياناً أخبره بموته (رواه أجدو الترمذي وحسنه) وكان صفة النبي هي
 ما أخرجه الترمذي من حديث عبد الله عنه صلى الله عليه وآله وسلم أياكم والنسي فإن النسي من
 عمل الجاهلية فإن صفة التحذير في معنى النبي وأخرج حديث حذيفة وفيه قصة فانه ساق
 سنده الى حذيفة انه قال لمن حضره اذا مات فلا تؤذن أحد اقل ان يكون نعياناً سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينهى عن النسي هذا لفظه ولم يحسنه ثم فسر الترمذي النسي بأنه
 عندهم أن ينادى في الناس ان فلان اقدمت فاشهدوا بحضارته وقال بعض أهل العلم لا بأس أن
 يعلم الرجل قرابته واخواه وعن ابراهيم انه قال لا بأس أن يعلم الرجل قرابته انتهى وقيل المحرم
 ما كانت الجاهلية تفعله كانوا يرسلون من يعلم بموت الميت على أبواب الدور والاسواق وفي
 النهاية المشهور في العرب انهم كانوا اذا مات فيهم شريف أو قتل بعثوا ركباً الى القبائل يخبرونهم
 يقولون نساء فلاناً وبنات العرب هلك فلاناً وهلك العرب بعثت فلاناً انتهى ويقرب عنسلى
 ان هذا هو انتهى عنه ومنه النسي من أعلى المنارات كما تعرف في هذه الاعصار في موت العظماء
 بحكة وغيرها قال ابن العربي يؤخذ من مجموع الاحاديث ثلاث حالات الاولى اعلام الاهل
 والاصحاب وأهل الصلاح فهذه سنة الثانية دعوى الجمع الكثير للمعاخرة فهذه تكره الثالثة
 الاعلام بنوع آخر كالنياحة ونحو ذلك فهذا يحرم انتهى وكأني أخشيه الاولى من أنه لا بد من
 جماعة مخاطبون بالفعل والصلاة والدفن وبذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم ألا آذتموني
 ونحوه ومنه الحديث الملاحق وهو قوله (وعن أبي هريرة) رضى الله عنه (ان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم نهي النجاشي) بفتح النون وتخصيف الجيم بعد الالفين معجبة ثم تحسية مشددة
 وقيل مخففة لقب لكل من ملك الحبشة واسمه أصحمة (في اليوم الذي مات فيه وخرج بهم الى
 المصلى) بمقتل أنه صلى العيد أو محل أعد للصلاة الجنائز (فصنف بهم وكبر عليه أربعاً متفق
 عليه) فمما دلالة على ان النبي اسم للاعلام بالمولود وأنه مجرد الاعلام جائز وفيه دلالة على شرعية
 صلاة الجنائز على الغائب وفيه أقوال الاول تشرع مطلقاً وفيه قال الشافعي وأجدو غيرهما وقال
 ابن حزم لم يأت عن أحد من السلف خلافه والثاني منعه مطلقاً وهو للحنفية ومالك والثالث
 يجوز في اليوم الذي مات فيه الميت أو ما قرب منه لا اذا طالت المدة الرابع يجوز ذلك اذا كان
 الميت في جهة القبلة ووجه التفصيل في القولين معاً الجود على قصة النجاشي وقال المانع مطلقاً
 ان صلته صلى الله عليه وآله وسلم على النجاشي خاصة وقد عرف ان الاصل عدم الخصوصية
 واعتدوا بما قاله أهل القول الخامس وهو أنه يصلى على الغائب اذا مات بارض لا يصلى عليه
 فيها كالتجاشي فانه مات بارض لم يسلم أهلها واختاره شيخ الاسلام ابن تيمية ونقله المصنف في فتح
 الباري عن الخطابي وانه استحسنه الروياني ثم قال وهو محتمل الاثني لم أتفق في شيء من الاخبار انه
 لم يصل عليه في بلد أحد واستدل بالحديث على كراهة الصلاة على الجنائز في المسجد فخرجه
 صلى الله عليه وآله وسلم والقول بالكراهة للحنفية والمالكية ورد بأنه لم يكن في الحديث نهي
 عن الصلاة فيه وبأن الذي ذكره القائل بالكراهة انما هو ادخال الميت المسجد وانما خرج صلى

الله عليه وآله وسلم تعظيماً الشأن النبلي وتكثر الجماعة الذين يصلون عليه وفيه شرعية
 الصفوف على الجنائز لانه أخرج البخاري في هذه القصة حديث جابر والله كان في الصف الثاني
 أو الثالث وبويته البخاري باب من صفهين أو ثلاثة على الجنائز خلف الامام وفي الحديث من
 اعلام النبوة اعلامهم بعونه في اليوم الذي توفي فيه مع بعد ما بين المدينة والحبشة ﴿وعن ابن
 عباس﴾ رضي الله عنه ﴿قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما من رجل يوت
 فيقوم على جنازته أربعون رجلاً لا يشركون بالله شيئاً الا شفّعهم الله فيه رواه مسلم﴾ في الحديث
 دليل على فضيلة تكثر الجماعة وان شفاعته المومنين نامة مقبولة عند الله تعالى وفي رواية ما من
 مسلم يصلي عليه أمة من المسلمين يلقون كلهم مائة يشفعون فيه الا شفّعوا فيه وفي رواية ثلاثة
 صفوف رواه أصحاب السنن قال القاضي قبل هذه الاحاديث خرجت أجوبة لسائلين سألوهم
 ذلك فأجاب كل واحد عن سؤاله ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بقبول شفاعته
 كل واحد من هذه الاعداد ولا تنافي بينهم انهم هم الصديقون مع وجود النص لجميع
 الاحاديث معمول بها وتقبل الشفاعات اذ انها ﴿وعن سمرة بن جندب﴾ رضي الله عنه ﴿قال
 صليت وراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم على امرأة ماتت في نفسها فقام وسطها متقى عليه﴾
 فيه دليل على مشروعية القيام عند وسط المرأة اذا صلى عليها وهذا مندوب وأما الواجب فأنما
 هو استقبال جرح من الميت رجلاً كان أو امرأة واختلف العلماء في حكم الاستقبال في حق الرجل
 والمرأة فقال أبو حنيفة انهما سواء وعن الشافعي أنه يقف حذاء رأس الرجل وضججتهما لما
 أخرجه أبو داود والترمذي من حديث أنس أنه صلى على رجل فقام عند رأسه وصلى على المرأة
 فقام عند جبينها فقال له العلامة من زاد هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل قال نعم
 الا أنه قال المصنف في الفتح البخاري أشار بإيراد حديث سمرة هذا الى تضعيف حديث أنس
 ﴿وعن عائشة﴾ رضي الله عنها ﴿قالت والله لقد صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على
 أبي بيهض﴾ هاسهل وسهيل أبوهما وهب بن ربيعة وأمهما البيضاء اسمها عدو البيضاء مصفها
 ﴿في المسجد رواه مسلم﴾ قالت عائشة رداعلي من أنكر علياً صلاتها على سعد بن أبي وقاص في
 المسجد فقالت ما أسرع ما نسى الناس والله لقد صلى الحديث والحديث دليل على ما ذهب اليه
 الجمهور من عدم كراهة صلاة الجنائز في المسجد وذهب أبو حنيفة ومالك الى أنها لا تصح وفي
 القدوري الحنفية ولا يصلي على ميت في مسجد جماعة واحتج بما سلف من خروجه صلى الله عليه
 وآله وسلم الى القضاء للصلاة على النجاشي وتقديم جوابه وبما أخرجه أبو داود ومن صلى على جنازة
 بالمسجد فلا شيء له وأجيب بأنه نص أحمد على ضعفه لانه تقرب به صالح مولى التوأمة وهو ضعيف
 على انه في النسخ المشهورة من سنن أبي داود بلفظ فلا شيء عليه وقد روي ان عمر صلى على أبي بكر
 في المسجد وان صهيباً صلى على عمر في المسجد وتأول الحنفية والمالكية حديث عائشة بأن
 المراد انه صلى على أبي بيهض وجنازتهما خارج المسجد وهو صلى الله عليه وآله وسلم داخل
 المسجد ولا يخفى بعده ولانه لا يطابق احتجاج عائشة ﴿وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى﴾ هو أبو
 عيسى ولد لست سنين بقيت من خلافة عمر مع أبيه وعلى بن أبي طالب وجماعة من الصحابة ووفاته
 سنة اثنتين وعشرين وفي سبب وفاته أقوال قيل فقد وقيل قتل و قيل غرق في نهر البصرة رضي الله

عنه (قال كان زيد بن أرقم يكبر على جنازة أربعاً واثنتين كبر على جنازة خماساً لته فقال
كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكبر هار واه مسلم والأربعة) تقدم في حديث أبي هريرة
أنه صلى الله عليه وآله وسلم كبر في صلاته على النجاشي أربعاً ورويت الأربعة عن ابن مسعود
وأبي هريرة وعقبة بن عامر والبراء بن عازب وزيد بن ثابت وفي الصحيحين عن ابن عباس صلى
على قبر كبر أربعاً وأخرج ابن ماجه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
صلى على جنازة فكبر أربعاً قال ابن أبي داود ليس في الباب أصح منه فذهب إلى أنها أربع لا غير
جمهور من السلف والخلف منهم الفقهاء الأربعة ورواية عن زيد بن علي عليه السلام وذهب
بعض العلماء إلى أنه يكبر خمس تكبيرات واحتجوا بما روي أن علياً كبر على فاطمة خساوان
الحسن كبر على أبيه خسا وعن ابن الحنفية أنه كبر على ابن عباس خساوات وأولوا رواية الأربعة بأن
المراجم ما عدا تلك كبيرة الافتتاح وهو بعد (وعن علي) عليه السلام (أنه كبر على سهل بن
حبيب) بضم الحاء فتون فيما عفا (سنا وقال أنه بدرى) أي عن شهدو قعة بدر معه صلى الله
عليه وآله وسلم (رواه سعيد بن منصور وأصله في البخاري) والذي في البخاري أن علياً كبر على
سهل بن حبيب زاد البرقاني في مستخرجه ستاً كذا ذكره البخاري في تاريخه وقد اختلفت
الروايات في عدة تكبيرات الجنازة فأخرج البيهقي عن سعيد بن المسيب أن عمر قال كل ذلك قد
كان أربعاً وخمسة فاجتمعنا على أربع ورواه ابن المنذر من وجه آخر عن سعيد بن وهب والبيهقي أيضاً
عن أبي وائل قال كانوا يكبرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربعاً وخمسة وستة
وسبعة فجمع عمر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخبر كل بما رأى فجمعهم عمر على أربع
تكبيرات وروى ابن عبد البر في الاستدراك بإسناده كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكبر على
الجنازة أربعاً وخمسة وستة وسبعاً وثمانياً حتى جاء موت النجاشي فخرج إلى المصلى وصف الناس
وزادوا كبر عليه أربعاً ثم ثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أربع حتى توفاه الله فانصاع هذا
فكان عمر ومن معه يعلم يعرفوا استقرار الأمر على الأربع حتى جمعهم وتشاوروا في ذلك (وعن
جابر) رضي الله عنه (قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكبر على جنازة أربعاً يقرأ
فاتحة الكتاب في التكبيرة الأولى ورواه الشافعي بإسناد ضعيف) سقط لفظ هذا الحديث من نسخة
الشرح فلم يتكلم عليه الشارح قال المصنف في الفتح أنه أفاد ضيفه في شرح الترمذي أن سنده
ضعيف وفي التلخيص أنه رواه الشافعي عن إبراهيم بن محمد عن محمد بن عبد الله بن عقيل عن جابر
أنه انتهى وقد وضعوا ابن عقيل وعلم أنه اختلف العلماء في قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة فنقل ابن
المنذر عن ابن مسعود والحنبل بن علي وابن الزبير مشروعيها وبه قال الشافعي وأحمد وأبو حنيفة
ونقل عن أبي هريرة وابن عمر ليس فيها قراءة وهو قول مالك والكويتيين واستدل الأولون بما
سلف وهو وإن كان ضعيفاً فقد شهد به قوله (وعن طلحة بن عبد الله بن عوف) أي الخزاز
(قال صليت خلف ابن عباس على جنازة فقرأ فاتحة الكتاب فقال تعلموا أنها سنة رواه
البخاري) وأخرجه ابن حزم في صحيحه والنسائي بلنظ فأخذت يده فسأله عن ذلك فقال نعم
يا ابن أخي أنه حق وسنة وأخرج النسائي أيضاً من طريق أخرى بلنظ وقرأ فاتحة الكتاب وسورة
وجهر حتى أمعن فلما قرأ غ أخذت يده فسأله فقال سنة وحق وقد روى الترمذي عن ابن عباس

أنه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ على الجنائز بقائمة الكتاب ثم قال لا يصح فالصحيح عن ابن عباس
 قوله من السنة قال الحاشيكم أجوعوا على أن قول الصحابي من السنة حديث مسند قال المصنف كذا
 نقل الإجماع مع أن الخلاف عند أهل الحديث وعند الأصوليين شهر والحديث دليل على
 وجوب قراءة القائمة في صلاة الجنائز لأن المراد من السنة الطريقة المأثورة عنه صلى الله عليه
 وآله وسلم لأن المراجع لما يقابل القرينة فإنه اصطلاح عرفي وزاد الوجوب تأكيده قوله حتى أي
 ثابت وقد أخرج ابن ماجه من حديث أم شريك قالت أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 أن نقرأ على الجنائز بقائمة الكتاب وفي أسناده ضعف يسير يجبر حديث ابن عباس والأمر من
 أدلة الوجوب والوجوب ما ذهب الشافعي وأحمد وغيرهما من السلف والخلف فذهب آخرون
 إلى عدم مشروعية القول ابن مسعود لم يوقت لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قراءة في صلاة
 الجنائز قال كبر إذا كبر الإمام واختار من أطايب الكلام ما شئت إلا لم يعزه إلى كذب
 حديثي كيعرف محتمل من عدمه ثم هو قول صحابي على أنه نافي وابن عباس مثبت وهو مقدم
 واستدل بالوجوب أنهم اتفقوا أنها صلاة وقد ثبت حديث لا صلاة إلا بقائمة الكتاب فهي داخله
 تحت العموم وأما وجه ما يحتاج إلى دليل وأما موضع قراءة القائمة فإنه بعد التكبير الأولى
 ثم يكبر في صلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم يكبر في دعاء الميت وكيفية الدعاء فقد أفاده قوله
 ﴿وعن عوف بن مالك﴾ رضي الله عنه ﴿قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على جنازة
 فحفظت من دعائه اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء
 والثلج والبرد وقم من الخطايا كما تحب﴾ وفي نسخة بنى (الثوب الأبيض من الغنم وأبدنه دارا
 خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله) (١) وأدخله الجنة ودفنه في القبر وعذاب النار واهمس) ويحتمل
 أنه صلى الله عليه وآله وسلم جهر به لحفظه ويحتمل أنه ساه ما قاله فذكره لحفظه وقد قال الفقهاء
 يندب الأسرار ومنهم من قال يخبر ومنهم من قال يسري النهار ويجهر في الليل والدعاء للميت
 ينبغي الإخلاص فيه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم أخلصوا له الدعاء ومثبت عنه صلى الله عليه
 وآله وسلم أولى وأصح الأحاديث في ذلك هذا الحديث وكذلك الحديث الآتي قلت وإني والله
 تحصل لي غبطة على هذا الميت الذي دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم له بهذا الدعاء كما
 أمر على هذا الحديث في سطاوي الكلام وأقول في نفسي ليتني كنت هذا الميت المرحوم
 ﴿وعن أبي هريرة﴾ رضي الله عنه ﴿قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى على
 جنازة يقول اللهم اغفر ليينا وميتنا وشاهدنا أي حاضرنا (وغيابنا وصغيرنا) أي نبتة عند
 التكليف اللا فصل الصالحة والافلاذنبه (وكبيرنا وذكرا وأثانا اللهم من أحييتنا فأحيه
 على الإسلام ومن قيسه منا فتوفه على الإيمان اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده واهمس
 والأربعة) والأحاديث في الدعاء للميت كثيرة ففي سنن أبي داود عن أبي هريرة أن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم دعا في الصلاة على الجنائز اللهم أنت ربها وأنت خلقتها وأنت هديتها للإسلام
 أنت قبضت روحها وأنت أعلم بسرها وعلايتها ما جئناش فنعلمه فاعف عنه ذنبه وابن ماجه من
 حديث واثله بن الأمع قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على جنازة رجل من
 المسلمين فسمعته يقول اللهم إن فلان بن فلان في ذمتك وحبل جوارك فقهنته القبر وعذاب النار

(١) في مسلم زيادة وزوب
 خيرا من داره واهمس
 وأهلا خيرا من أهله اه
 مصححه

وانت أهل الوفاء والحمد اللهم فأغفر له وارحمه فانك أنت الغفور الرحيم واختلاف الروايات دال على ان الامر متمم في ذلك ليس مقصورا على شيء معين وقد اختار بعض أهل العلم ادعية أخرى واختار الشافعي كذلك وأما قرأة سورة بعد الحمد فقد ثبت ذلك كما عرفت في رواية النسائي ولم يرد فيها تعيين وانما الشأن في اخلاص الدعاء الميت لأنه الذي شرع له الصلاة والذي ورد به الحديث هو قوله **﴿﴾** (وعنه) أي عن أبي هريرة (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء رواه أبو داود وصححه ابن حبان) لانهم شفعاء والشافعي بالغ في طلبها يريد قبول شفاعته فيه وروى الطبراني أن ابن عمر كان اذا رأى جنازة قال هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا إيماناً وتسليةً ثم أسند عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من رأى جنازة فقال الله أكبر صدق الله ورسوله هذا ما وعدنا الله ورسوله اللهم زدنا إيماناً وتسليةً كتبت له عشرين حسنة **﴿﴾** (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أسرعوا بالجنازة فان تك أي الجنازة والمراد به الميت) (صالحه فخير) خبر مبدأ محذوف أي فهو خير ومثله شر الآتي (تقدمونها اليه وان تك سوى ذلك فشر تضعونها عن رقابكم متفق عليه) نقل ابن قدامة ان الامر بالاسراع للندب بلا خلاف بين العلماء وستر ابن حزم فقال بوجوبه والمراد به شدته المشي وعلى ذلك حله بعض السلف وعند الشافعي والجمهور المراد بالاسراع ما فوق مهية المشي المعتاد ويكره الاسراع الشديد والحاصل أنه يستحب الاسراع بها لكن بحيث لا ينتهي الى شدة يخاف معها حدوث مفسدة بالميت أو مشقة على الحامل والمشيوع وقال القرطبي مقصود الحديث ان لا يتباطأ بالميت عن الدفن ولان البطء ربما أدى الى التباهي والاختيال هذا بناء على ان المراد بقوله بالجنازة بحملها الى قبرها وقيل المراد الاسراع بتجهيزها فهو أعم من الاول قال النووي هذا باطل مردود بقوله في الحديث تضعونها عن رقابكم وتعقب بان الحمل على الرقاب قديم به عن المعاني كما يقال حل فلان على رقبته ديونا قال ويؤيده ان الكل لا يحملونه قال المصنف بعد نقله في الفتح ويؤيده حديث ابن عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا مات أحدكم فلا تحبسوه وأسرعوا به الى قبره أخرجه الطبراني باسناد حسن ولا يروى داود مر فوعا لا ينبغي لحقيقة مسلم أن تبقى بين ظهراني أهله والحديث دليل على المبادرة بتجهيز الميت ودفعه وهذا في غير المقالوج ونحوه فانه ينبغي التثبت في أمرهم **﴿﴾** (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شهد الجنازة حتى يصلى عليها فله قيراط ومن شهدا حتى تدفن فله قيراطان قيل) صرح أبو عوانة بأن القائل أبو هريرة (وما القيراطان قال مثل الجليلين العظيمين متفق عليه وسلم) أي من حديث أبي هريرة (حتى توضع في اللحد وللبخاري) أي من حديث أبي هريرة (من تبع جنازة مسلم إيماناً واحتساباً وكان معها حتى يصلى عليها ويقرع من دفنها فإنه يرجع بقيراطين كل قيراط مثل أحد) فاتفقا على صدق الحديث ثم اتفرد كل واحد منهما بلفظ وهذا الحديث رواه اثنا عشر صحابياً قوله إيماناً واحتساباً قيد به لانه لا بد منه لان ترتب الثواب على العمل يستدعي سبق النية فيخرج من فعل ذلك على سبيل المكافأة المجردة وعلى سبيل الحساب تذكر المصنف في الفتح وقوله مثل أحد ووقع في رواية النسائي فله قيراطان من الاجر كل واحد منهما أعظم من أحد

وفي رواية لمسلم أصغرهما مثل أحد وعند ابن عدى من رواية واثله كتب له قيراطان من الاجر
أخفهما في ميزانه يوم القيامة أنقل من جبل أحد والشهود الحضور وظاهره الحضور ومعها من
ابتداء الخروج بها وقدر في لفظ مسلم من حرج مع جنازة من يتهايم بها حتى تدفن كأنه
قيراطان من الاجر كل قيراط مثل أحد ومن صلى عليها ثم رجع كأنه قيراط والروايات اذارة
بعضها الى بعض تقضى بأنه لا يستحق الاجر المذكور الا من صلى عليها وتبعها وقال المصنف
الذي يظهر لي أنه يحصل الاجر لمن صلى وإن لم يتبع لان ذلك وسيلة الى الصلاة لكن يكون قيراط
من صلى فقط دون قيراط من صلى وتبع وقد أخرج سعيد بن منصور من حديث عروة عن زيد بن
ثابت اذا صليت على جنازة فقد قضيت ما عليك وأخرجه ابن أبي شيبة بلفظ اذا صليتم و زاد في
آخره فلو ايئنها وبين أهلها ومعناه قد قضيت حق الميت فان أردت الاتباع فلك زيادة أجر وعلى
البحارى قول سعيد بن هلال ما علمنا على الجنازة اذا ناولكن من صلى ورجع فله قيراط وأما حديث
أبي هريرة أميران وليسا بأمرين الرجل يكون مع الجنازة يصلى عليها فليس له أن يرجع حتى
يستأذن ولها الحديث أخرجه عبد الرزاق فانه حديث منقطع موقوف وقدر يفتى معناه
أحاديث مرفوعة كلها ضعيفة ولما كان وزن الاعمال في الآخرة قليل لتساطين الى معرفة
حقيقته ولا يعلمه الا الله ولم يمكن تعريفنا ذلك الا بتشبيهه بما نعرفه من احوال المقادير يشبه
قدرا الحاصل من ذلك بالقيراط ليعرزننا المعقول في صورة المحسوس ولما كان القيراط حقيرا القدر
بالنسبة الى ما نعرفه في الدنيا به على معرفة قدره بأنه كأحد الجبل المشهور بالمدينة وقوله حتى
يدفن ظاهري وقوع مطلق الدفن وان لم يفرغ منه كله ولفظ حتى يوضع في اللحد كذلك وفي الرواية
الآخرى لمسلم حتى يفرغ من دفنها ففهم بيان وتفسير لما في غيرها والحديث ترغيب في حضور
الميت والصلاة عليه ودفنه وفيه دلالة على عظم فضل الله وتكرمه للميت واكرامه بجزيل الثابة
لمن أحسن اليه بعد موته (تنبيه في حل الجنازة) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى بسنده الى
عبد الله بن مسعود انه قال اذا تبع أحدكم الجنازة فليأخذ بجواز السرى الاربعة ثم يتطوع بعد
أو يذرفه من السنة وأخرج بسنده أن عثمان بن عفان حل بين العمودين سريرا ثم فم بقارقه حتى
وضعه وأخرج أيضا أن أبا هريرة حل بين عمودى سرير سعد بن أبي وقاص وأخرج أن ابن الزبير حل
بين عمودى سرير المسور بن مخرمة وأخرج من حديث يوسف بن ماهك قال شهدت جنازة رافع بن
خديج فيها ابن عمرو بن عباس فانطلق ابن عمر حتى أخذ بمقدم السرير بين القاتمتين ووضعه على
كاهله ثم شى بها انتهى (وعن سالم) هو أبو عبد الله أو أبو عمر وسالم بن عبد الله بن عمر بن
الخطاب أحققها المدينة من سادات التابعين وأعيان علماء شهر روى عن أبيه وغيره مات سنة
ست ومائة (عن أبيه) هو عبد الله بن عرسيد المتبعين للسنة المطهرة رضى الله عنهم (أنه رأى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر وهم يمشون أمام الجنازة واما خمسة) من حديث
ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه به كذا في التلخيص (ومعه ابن حبان وأعله التسانى
وطائفة بالارسال) اختلف في وصله وارساله فقال أحمد انما هو عن الزهري مرسل وحديث
سالم موقوف على ابن عمر من فعله وحديث ابن عيينة وهم قال الترمذى أهل الحديث يرون

الموسى أصح وأخرجه ابن جبان في محبته من حديث حبيب بن أبي حمزة عن الزهري عن سالم
 ابن عبد الله بن عمر كان يمشي بين يديهما أو يكره وعمر وعثمان قال الزهري وكذلك السنة فهذا يعني
 بالرفع أصح من حديث ابن عينة وقد ذكر الدارقطني في العلل اختلافا كثيرا فيه عن الزهري
 قال والصحيح قول من قال عن الزهري عن سالم عن أبيه أنه كان يمشي قال وقد يمشي رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر يعني بين يديهما وهذا مرسل وقال البيهقي إن الموصول
 أرجح لأنهم رواية ابن عينة وهو ثقة حافظ وعن علي بن المديني قال قلت لابن عينة ما بال محمد
 خالف الناس في هذا الحديث فقال استيقن الزهري حديثهم أراست أحصيه يصيبه
 ويديه سمعت من فيه عن سالم عن أبيه قال المصنف وهذا لا ينبغي الوهم لأنه ضبط الله سمعته
 عن سالم عن أبيه والأمر كذلك إلا أن فيه ادراجا يعني أنه أدرج ذكر أن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم وأبو بكر وعمر في حديث ابن عمر مشي أمامهما كما يستمر رواية الدارقطني ولعل الزهري أدرجه
 أو حديثه ابن عينة وفصله لغيره وللإختلاف في الحديث اختلف العلماء على أقوال الأول أن
 المشي أمام الجنائزة أفضل لو رده من فعله صلى الله عليه وآله وسلم وفعل الخلفاء ذهب إليه
 الجمهور والثاني والثالث والشافعي والثاني للحنفية أن المشي خلفها أفضل لما رواه ابن طاووس عن أبيه
 ما مشى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى مات إلا خلف الجنائزة ولما رواه سعيد بن منصور
 من حديث علي عليه السلام قال المشي خلفها أفضل من المشي أمامها كفضل صلاة الجماعة
 على صلاة الفرد أسنده حسن وهو موقوف لحكم الرفع وحكي الأثر أن أحدكم في أسناده
 الثالث أنه يمشي بين يديها وخلفها وعن عينا وعن شمالها علقه البخاري عن أنس وأخرجه ابن
 أبي شيبة موصولا (١) وكذا علق البخاري وفيه التوسعة على المشيعين وهو واقع سنة الإسراع
 بالجنائزة وأهم الأثر من مكان واحد يشيرون فيه ثلاثين عليها وعلى بعضهم الرابع للتوريث
 يعني حيث شاءوا الراسب خلفها لما أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن جبان والحاكم من
 حديث المغيرة مرفوعا الراسب خلف الجنائزة قالوا المشي حيث شأمتها الخامس للفتحي أن كل من
 الجنائزة تسامش أمامها والاختلاف أصح الأقوال القول الثالث (٢) وعن أم عطية رضي الله
 عنها (قالت نهينا) مبنى للمجهول (عن اتباع الجنائز) ولم يعزم علينا متفق عليه (جمهور أهل
 الأصول والمحدثين على أن قول الصحابي نهينا أو أمرنا بعدم ذكر القاع له حكم المرفوع إذا ظهر
 من ذلك أن الأمر والنهي هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأما هذا الحديث فقد ثبت رفعه فإنه
 أخرجه البخاري في باب الحيف عن أم عطية بلفظ نهينا نأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 الحديث لأنه مرسل لأن أم عطية لم تسمعه منه لما أخرجه الطبراني عنها قالت لما دخل النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم المدينة سمع التسامع في بيت ثبعت السناعر فقال إن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يعني البكن لا يبعث على أن لا تسرقن الحديث وفيه ونها أن تخرجن في جنازة
 وقولها لم يعزم علينا ظاهر في أن النهي للكرامة لا التحريم كأنها فهمت من فريضة أو الأفاصل
 التحريم وإلى ذلك كراهة ذهب جمهور أهل العلم وبذلك أخرجه ابن أبي شيبة من حديث أبي
 هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان في جنازة فرأى عمارا أتباعا مخرجها فقال دعها
 يا عمار الحديث وأخرجه النسائي وابن ماجه من طريق أخرى ورواها ثقات (٣) (وعن أبي سعيد)

(١) قوله وكذا علق
 البخاري كذا بأصله وعبارة
 البخاري مع القسطاني
 (وقال غيره) أي غير أنس
 أمش (قوله نهينا) أي من
 الجنائز من أي جهة كان

رضي الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا رأيتم الجنائزة تقوموا من تحتها فلا يجلس حتى توضع متفق عليه) الأمر ظاهر في وجوب القيام الجنائزة إذا مرت بالمكثف وإن لم يقصد تشييعها أو ظاهره عموم كل جنازة من مؤمن وغيره ويؤيده أنه أخرج البخاري قيامه صلى الله عليه وآله وسلم الجنائزة بهودى مرت به وعلى ذلك بأن الموت فزع وفي رواية أليست نضاً وأخرج الحاكم إمامنا للعلائكة وأخرج أحمد والحاكم وابن حبان إمامة تقوم أعظمها الذي يقبض النفوس ولفظ ابن حبان أعظمها مائة ولما فاة بين التعليلين وقد عارض هذا الأمر حديث علي عليه السلام عند مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم قام للجنائزة ثم قعدوا القول بأنه يحتمل أن مراده قام ثم قعد لما بعدت عنه يدفعه أن علياً أشار إلى قوم بأن يقعدوا ثم حدثهم الحديث ولما عارض الحديثان اختلف العلماء في ذلك فذهب الشافعي إلى أن حديث علي ناسخ للأمر بالقيام ورد أن حديث علي ليس نصافي النسخ لاحتمال أن يعود صلى الله عليه وآله وسلم كان لبيان الجواز وإذا قال النووي اختار أنه مستحب وأما حديث عبادة بن الصامت أنه كان صلى الله عليه وآله وسلم يقوم للجنائزة فتر به خبر من اليهود فقال هكذا فعل فقال خالفهم أخرجه أحمد وأصحاب السنن إلا النسائي وابن ماجه والبراز والبيهقي فانه حديث ضعيف فيه بشر بن رافع قال البراز فترد به بشر وهو لين الحديث وقوله فلا يجلس حتى توضع أفاد النبي لمن يشيعها عن الجلاس حتى توضع ويحتمل أن المراد توضع في الأرض وقد روى الحديث بالقطين إلا أنه رجع البخاري وغيره رواية توضع بالأرض فذهب بعض السلف إلى وجوب القيام حتى توضع الجنائز لما يفيد النهي هنا ولما عند النسائي من حديث أبي هريرة وأبي سعيد ما راى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهد جنازة قط فجلس حتى توضع وقال الجمهور أنه مستحب وقد روى البيهقي من حديث أبي هريرة وغيره أن القائم إذا جامل في الجور (وعن أبي بصير) هو السبيعي يفتح السين وكسر الباء الهمداني الكوفي رأى علياً عليه السلام وغيره من الصحابة وهو نابي مشهور كثير الرواية ولد لستين من خلافة عثمان ومات سنة تسع وعشرين ومائة (ان عبد الله بن زيد) الخطمي الأوسي كوفي شهد الحديبية وهو ابن سبع عشرة سنة وكان أميراً على الكوفة وشهد مع علي عليه السلام صفين والجل ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب (أدخل الميت من قبل رجل القبر) أي من جهة المهل الذي يوضع فيه رجل الميت فهو من اطلاق الحال على المهل (وقال هذا من السنة أخرجه أبو داود) وروى عن علي عليه السلام قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على جنازة رجل من ولد عبد المطلب فأمر بالسري فوضع من قبل رجل القبر ثم أمر به فسل سلا ذكره الشارح ولم يصرح به في المسئلة ثلاثة أقوال الأول ما ذكره واليه ذهب الشافعي وأحمد والثاني يسلم من قبل رأسه لما روى الشافعي عن الثقة مرفوعاً من حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم سئل ميتاً من قبل رأسه وهذا أحد قول الشافعي والثالث لا يحنيفة أنه يسلم من قبل القليلة معترضاً فهو أيسر قلت بل ورد به النص كما يأتي في شرح حديث جابر في النبي عن الدفن ليلا فانه أخرجه الترمذي من حديث ابن عباس ما هو نقص في ادخال الميت من قبل القليلة ويأتي أنه حديث حسن فيستقدم من المجموع أنه فعل بخير فيه لكن الأول أفضل (فائدة) اختلف في تجليل القبر بالتوب عند مواراة الميت فقيل يجمل سواء كان المدفون امرأة ورجلاً أخرجه

البيهقي من حديث ابن عباس قال جليل رسول الله صلى الله عليه وآله سلم قبر سعد بن أبي وقاص قال البيهقي
 لا أحفظه إلا من حديث يحيى بن عتبة بن أبي العيزار وهو ضعيف وقيل يخص بالنساء لما أخرجه
 البيهقي أيضاً من حديث أبي اسحق أنه حضر جنازة الحارث الأعور فأتى عبد الله بن يزيد أن
 يسبطوا عليه ثوباً وقال له رجل وقال البيهقي وهذا اسناد صحيح وإن كان موقوفاً قلت ويؤيده
 ما أخرجه أيضاً البيهقي عن رجل من أهل الكوفة أن علي بن أبي طالب عليه السلام أتاهم وهم
 يدفنون ميتاً وقد بسط الثوب على قبره فغضب الثوب من القبر وقال إنما يصنع هذا بالنساء (وعن
 ابن عمر) رضي الله عنهما (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا وضعتم موتاكم في القبور
 فقولوا بسم الله وعلى مله رسول الله أخرجناه أجدواً ودواً والنساء وصحبه ابن حبان وأعله
 الدارقطني بالوقف) ورجح النسائي وقعه على ابن عمر أيضاً لأن له شواهد من فوعة كرهافي
 الشرح وأخرج الحاکم والبيهقي بسند ضعيف أنها لما وضعت أم كلثوم بنت النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم في القبر قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم
 تارة أخرى بسم الله وفي سبيل الله وعلى مله رسول الله وللشافعي دعاء آخر استحسنه فدل كلامه
 أنه يختار الدفن من الدعاء للميت ما رواه أنه ليس فيه حديث محمد بن (وعن عائشة أن رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم قال كسر عظم الميت ككسر حيار واه أبو داود بإسناد على شرط مسلم
 وزاد ابن ماجه) أي في الحديث هذا (من حديث أم سلمة في الأئم) بيان للمثلية وفيه دلالة
 على وجوب احترام الميت كما يحترم الحي ولكن زياد في الأئم أثبات أنه يفارق من حيث أنه
 لا يجب الضمان وهو يحفل أن الميت يتألم كما يتألم الحي وقد ورد حديث وحكم غريق جسد
 الميت حكم كسر عظمه بجميع الأيلام والأفام وأجرأ الناس على هذا رفقاء النصارى فانهم
 يزفون ويحرقون أجساد الموتى ويقطعونها لاسيما المرضى منهم وهذه شريعة وأي شريعة أعاذ الله
 المسلمين من ذلك (وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال الحدو إلى الحدو وانصبوا على اللبن
 نصبا كما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه مسلم) هذا الكلام فله سعد بن أبي وقاص
 ألا تغفل شيئاً كآلة الصندوق من الخشب فقال اصنعوا وذكروا الحد بفتح اللام وضجها هو الحفر
 تحت الجانب القبلي من القبر وفيه دلالة أنه لحد له صلى الله عليه وآله وسلم وقد أخرج أحمد وابن
 ماجه بإسناد حسن أنه كان بالمدني فمر رجلان بحد رجل يشق فبعث العصابة في طلبهما فقالوا
 أيهما جاء عمل عمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجاء الذي يحد فحد رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم ومثله عن ابن عباس عند أحمد والترمذي وبين أن الذي كان يضرح هو أبو عبدة وأن
 الذي كان يحد هو أبو طلحة الأنصاري وفي اسناد ضعيف وفيه دلالة على أن الله أفضل (والبيهقي)
 أي روى البيهقي (عن جابر بن محمد) أي نحو حديث سعد (وزاد ورفع قبره عن الأرض قدر شبر
 وصحبه ابن حبان) هذا الحديث أخرجه البيهقي وابن حبان من حديث جعفر بن محمد عن أبيه
 عن جابر وفي الباب من حديث القاسم بن محمد قال دخلت على عائشة فقلت يا أمه أكنني لي عن
 قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصاحبه فكشفت لي عن ثلاثة قبور لا مشرفة ولا لاطئة
 مبطوحة ببطحاء العرصة الجراء أخرجها أبو داود وأحمد وزادوا بيت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم مقدماً وأبو بكر رأسه بين كفي النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعمر رأسه عند رجل رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخرج أبو داود في المراسيل عن صالح بن أبي صالح قال رأيت قبر رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم شبراً أو نحو شبر ويعارضه ما أخرجه البخاري من حديث سفيان الثوري
 أنه رأى قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم مستمراً أي مرتفعاً كهيئة السنام وجمع بينهما البيهقي بأنه
 كان أولاً مستطياً ثم اسقط الجدار في زمن الوليد بن عبد الملك فأصل جعل مستمراً قال في المصباح
 سميت القبر تسليماً إذا رفعت على الأرض كالسنام ويعارضه أيضاً حديث أبي الهياج الأسدي
 يرفعه وفيه ولا قبراً مشرفاً إلا سوية وأجيب عنه أن رفعة شبر أو جعله مستمراً فعل التعصبة وغيرهم
 فلا يصلح للمعارضة بالحديث الصحيح الصحيح المرفوع فالحق تسوية القبور بلا فرق بين قبر وقبر
 ﴿فائدة﴾ كانت وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الاثنين عند أن زافت الشمس لاثنتي عشرة
 ليلة خلت من ربيع الأول ودفن يوم الثلاثاء كافي الموطأ وقال جماعة يوم الأربعاء وتوفي غسله
 ودفنه على والعباس وأسامة أخرجه أبو داود من حديث الشعبي وزاد حديثاً من حجب كذا في
 الشرح والذي في التخصيص من حجباً وأبو عمر حجب بالشك أنهم أدخلوا معهم عبد الرحمن بن عوف
 وفي رواية للبيهقي زيادة تقع على والعباس الفضل بن العباس وصالح وهو شقران وليد كرا بن عوف
 وفي رواية له ولابن ماجه على والفضل وقم وشقران وزاد وسوى لحده رجل من الانصار وجمع بين
 الروايات بأن من نقص فباعتهاراً رأى قول الآخر ومن زاد أرا دية آخر الأمر ﴿ولم يسم عنه﴾
 أي عن جابر ﴿ثم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يحصص القبر وإن يقعد عليه وإن يبق
 عليه﴾ الحديث دليل على تحريم الثلاثة المذكورة لأنه الأصل في النهي وذهب الجمهور إلى أن
 النهي في البناء والتحصيص للترزية وعن القعود للتحريم وهو جمع بين الحقيقة والمجاز ولا يعرف
 ما صارف عن حمل الجميع على الحقيقة التي هي أصل النهي وقد وردت الأحاديث في النهي عن
 البناء على القبور والكتف عليها والأسراج وأن يزدفها وإن طافها فخرج أبو داود والترمذي
 والنسائي من حديث ابن مسعود مرفوعاً لعن الله زائرات القبور والتخذين عليها المساجد
 والسرير وفي لفظ للنسائي نهى أن يبنى على القبر أو يزد عليه أو يحصص أو يكتب عليه وأخرج
 البخاري من حديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه الذي لم يقم منه
 لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبوراً أنبياءهم مساجد وأخرج الترمذي أن علياً عليه السلام
 قال لا الهياج الأسدي أبعدت على ما معني عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن لا تدع قبراً
 مشرفاً إلا سوية ولا تمنالا إلا طمسته قال الترمذي حديث حسن والعمل على هذا عند بعض أهل
 العلم فكلوا أن يرفع القبور فوق الأرض قال الشارح وهذه الأخبار المقتضية باللعن والتشبيه بقوله
 لا تجعلوا قبوراً وتناصب من دون الله تعبد التحريم للعمارة والترزين والتحصيص ووضع الصندوق
 المزخرف ووضع الستائر على القبور على معناه والتمسح بجدار القبر وإن ذلك قد ينضى مع
 بعد العهد وفشو الجهل إلى ما كان عليه الأمم السابقة من عبادة الأوثان فكان في المنع عن ذلك
 بالكلية قطع لهذه الزريعة المفضية إلى الفساد وهو المناسب للحكمة المعتمدة في شرع الأحكام
 من جلب المصالح ودفع المفاسد سواء كانت بأنفسها أو باعتبار ما تنضى إليه انتهى قال
 السيد وهذا كلام حسن وقدوفينا المقام حق في مسئلة مستقلة انتهى وله رحمه الله رسالة في
 ذلك سماها تطهير الاعتقاد من أدران الألحاد والقاضي العلامة الشوكلي رسالة في هذا الباب

بالعذاب فلما أرسل الله محمد صلى الله عليه وآله وسلم رجة للعالمين أسكن عنهم العذاب وقبل
الاسلام عن أظهره سواء أخلص أم لا وقبض لهم من يسألهم في القبور ليخرج الله سرهم بالسؤال
وليبرز الله الخبيث من الطيب وذهب ابن القيم الى عموم المسئلة وبسط المسئلة في كتاب الروح
(وعن ضمرة) بفتح الصاد وسكون الميم (ابن حبيب) بفتح الحاء فيافيافيا فبما (احد التابعين)
حمصى ثقة روى عن شداد بن أوس وغيره (قال كانوا) ظاهرة العناية الذين أدر كههم (يستحبون
اناسوى) بضم المهملة مغير صيغة من التسوية (على الميت قبره) وانصرف الناس عنه ان يقال
عند قبره يا فلان قل لاله الا الله ثلاث مرات يا فلان قل ربى الله ودينى الاسلام ونبيى محمد وواه سعيد
ابن منصور موقوفا) على ضمرة بن حبيب (والطبراني نحوه من حديث ابى امامة مرفوعا مطولا)
ولفظه عن ابى امامة اذا قامت فاصنعوا بى كما امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تصنع
بجوتانا امرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اذا مات أحدكم من اخوانكم فمسيوهم التراب
على قبره فليقيم أحدكم على راس قبره ثم ليقل يا فلان بن فلانة فانه يسمعه ولا يجيب ثم يقول يا فلان
ابن فلانة فانه يستوى قاعدا ثم يقول يا فلان بن فلانة فانه يقول أرشدنا يرحمك الله ولكن
لا تشعرون فليقل اذ كرما كنت عليه فى الدنيا من شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله
وانك رضىت بآفته ربا وبالاسلام ديناً ومحمدا نبيا وبالقرآن اماما فان منكرا وانكبرا ياخذ كل
واحد منهما يده صاحبه فيقول اطلق بنا ما يقعدنا عند من قلدقن حجته فقال رجل يا رسول الله
فان لم تعرف أمه قال نفسه الى أمهم حوا يا فلان بن حواء قال المصنف اسناده صالح وقد قواه
أيضا فى الاحكامه قلت قال الهيثمى بعد سياقه ما لفظه أخرجه الطبراني فى الكبير وفى اسناده
بجامع لم أعرفهم وفى هامشه فيه عاصم بن عبد الله ضعيف ثم قال والراوى عن أبى امامة سعيد
الازدى يبيض له أبو حاتم قال الا ترم قلت لأحد بن حنبل هذا الذى يصنعونه اذا دفن الميت يقف
الرجل ويقول يا فلان بن فلانة قال ما رأيت أحدا يفعل الا أهل الشام حين مات أبو المغيرة ويروى
فيه عن أبى بكر بن أبى هريرة عن أنس بن مالك عن أنس بن مالك عن أنس بن مالك عن أنس بن مالك عن أنس بن مالك
المنار ان حديث التلقين هذا حديث لا يشك أهل المعرفة بالحديث فى وضعه وانه أخرجه سعيد
ابن منصور فى سننه عن ضمرة بن حبيب عن أشياخه من أهل حصن فالمسئلة حمصية وما جعل
اسألوها التثيت فانه الآن يستل شاهد الفلا شهادة فيه وكذا امر عمرو بن العاص بالوقوف
عند قبره مقدرا متصرفا بجزر ليس ستائن بهم عندهم اجعة رسول ربه لا شهادة فيه على التلقين
وابن القيم جزم فى الهدى بمثل كلام المنار وما فى كتاب الروح فانه جعل حديث التلقين من أدلة
سماع الميت لكلام الاحياء وجعل اتصال العمل بحديث التلقين من غير تكبير كافيا فى العمل به
ولم يجعله بالصحة بل قال فى كتاب الروح انه حديث ضعيف ويحصل من كلام أئمة التحقيق انه
حديث ضعيف والعمل به بدعة ولا يغتر بكثرة من يفعله (وعن بريدة بن الحبيب الاسلمى)
رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كنت نهيتكم عن زيارة القبور
فزورواهم واهمسواهم وزاد الترمذى) أى من حديث بريدة (فانما تذكروا الاخرة زاد ابن ماجه من
حديث ابن مسعود) وهو بلفظ ما مضى وزاد (وتزهد فى الدنيا) وفى الباب أحاديث عن أبى
هريرة عن مسعود عن ابن مسعود عن ابن ماجه والحاكم عن أبى سعيد عن سدا عن الحاكم وعن

على عليه السلام عند احد وعن عائشة عند ابن ماجه والكل دالة على مشروعية زيارة القبور
وبيان الحكمة فيها وانها للاعتبار فانه في لفظ حديث ابن مسعود فانها عبرة وذكر الاسخنة
والترهيب في الدنيا فاذا دخلت عن هذه لم تكن مرادة شرعا وحديث بريرة جمع فيه بين ذكرانه
صلى الله عليه وآله وسلم كان نهي أو لا عن زيارتها ثم اذن فيها اخرى وفي قوله فزوروها والمراد للرجال
بالزيارة وهو امر مندوب اتفاقا وتما كذا في حق الوالدين لا فارق ذلك وأما ما يقوله الزائر عند وصوله
المقابر فيقول السلام عليكم ديار قوم مؤمنين ورحمة الله وبركاته ويدعو لهم بالمغفرة ونحوها
وسمى في حديث مسلم في ذلك قريبا واما قراءة القرآن ونحوها عند القبر فيأتي الكلام فيها قريبا
﴿وعن أبي هريرة﴾ رضي الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعن زائرات القبور
أخرجه الترمذي وصححه ابن حبان) قال الترمذي بعد اخر اجده هذا حديث حسن وفي الباب
عن ابن عباس وحسان وقد قال بعض أهل العلم ان هذا كان قبل ان يرخص النبي صلى الله عليه
وآله وسلم في زيارة القبور فلم يرخص دخل في الرخصة الرجا والتسام وقال به ضمهم انما كره زيارة
القبور للنساء لقله صبرهن وكثرة جزعهن ثم ساق بسنده أن عبد الرحمن بن أبي بكر توفي ودفن بحكة
وأنت عائشة قبره ثم قالت

وكنا كندمانى جذعية برهة • من الدهر حتى قيل لن يتصدعا

وعشنا بنجوى في الحياة وقبلنا • أصاب المنايا رط كسرى وتبعنا

ولما فارقنا كآنى ومالكا • لطلول اجفعا لم تب ليلته معا

انتهى ويدل لما قاله بعض أهل العلم ما روى عن عائشة قالت كيف أقول يا رسول الله اذا زرت
القبور قال بقول السلام على أهل الديار من المؤمنين والمؤمنات رحم الله المتقين متا والمتأخرين
وانا ان شاء الله بكمل لاحقون وما أخرج الحاكم من حديث علي بن الحسين ان فاطمة كانت تزور
قبر عمها حمزة كل جمعة فتصلى وتسكى عنده قلت وهو حديث مرسل فان علي بن الحسين لم يدرك
فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وآله وسلم وعموم ما أخرجه البيهقي في شعب الايمان من سلامن
زار قبر الوالدين أو أحدهما في كل جمعة فقبره وكتب باراً وذهب شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله
الى انها لا تجوز الزيارة للتساميح بالحديث الباب ﴿وعن أبي سعيد﴾ رضي الله عنه (قال لعن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناحية والمستنعة روماً أبو داود) النوح هو رفع الصوت
بتعديد شمائل الميت ومعاناة أفعاله والحديث دليل على تحريم ذلك وهو مجمع عليه ﴿وعن
أم عطية رضي الله عنها﴾ قالت أخذ علي بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان لا تروح متفق
عليه) كان أخذه علي بن ذلك وقت الميابة على الاسلام والحديثان دالان على تحريم فعل
الناحية وتحريم استماعها اذ لا يكون اللعن الاعلى محرم وفي الباب عن ابن مسعود قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس من امن ضرب الخلد ودوشق الجيوب ودعا بدعوة الجاهلية
متفق عليه وأخرج ابن حبان حديث أبي موسى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أنا بريء
من حلق وسلق وخرق وفي الباب غير ذلك ولا يعارض ذلك ما أخرج احمد وابن ماجه وصححه
الحاكم عن ابن عمر رضي الله عنه صلى الله عليه وآله وسلم من نساء عبد الأشمل يكن هلكا هن يوم أحد فقال
لكن جزعنا لولا اني نجاة نساء الانصار يكن جزء الحديث فانه منسوخ بمافي آخره بلفظ فلا

تكون على هالك بعد اليوم وهو يدل على أنه عبر عن النياحة بالكاء فان الكاء غير منهي عنه كما يدل
 له ما أخرجه النسائي عن أبي هريرة قال مات ميت من آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فاجتمع النساء يبكين عليه فقام عمر بنهاهن ويطردهن فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 دعهن يا عمر فان العين تدمع والقلب مضطرب والعهد قريب والميت هو زينب بنته صلى الله عليه
 وآله وسلم كما صرح به في حديث ابن عباس أخرجه أحمد وفيه أنه قال لهن أيا كن ونعيق الشيطان
 فانه سهما كان من العين ومن القلب في الله ومن الرحمة وما كان من اليد واللسان في الشيطان
 فانه يدل على جواز الكاء وأنه انما ينهي عن الصوت ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم العين تدمع
 ويحزن القلب ولا تنقل الا ما رضى الرب قاله في وفاة ولده ابراهيم وأخرج البخاري من حديث ابن
 عمر ان الله لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب ولكن يعذب به اذا أشار الى لسانه أو برحمه أو ما
 ما في حديث عائشة عند الشيخين في قوله صلى الله عليه وآله وسلم لم امره ان ينهي الله المجتمعات
 للكاء على جعفر بن أبي طالب احتفى وجوههن التراب فيحصل على أنه كان بكاء بصوت
 النياحة فامر بالنهي عنه ولو يجهنوا التراب في أقوامهن (وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال الميت يعذب بقربه عما ينج عليه متفق عليه ولهما) أي للشيخين كما دل له متفق عليه
 فانهما المرادان به (نحوه) أي نحو حديث ابن عمر (عن المغيرة بن شعبه) الاحاديث في الباب
 كثيرة وفيها دلالة على تعذيب الميت بسبب النياحة عليه وقد استشكل ذلك لانه تعذيب بفعل
 غيره واختلت الجوابات فانكرت عائشة ذلك على عمر وابنه عبد الله واحتجت بقوله تعالى ولا تزر
 وازرة وزرا أخرى وكذلك أنكروا أبو هريرة واستبعد القرطبي انكار عائشة وذكر انه رواه عدمن
 العصابة فلا وجه لانكاره مع امكان تأويله ثم جمع القرطبي بين حديث التعذيب والآية بان
 قال حال البرزخ يلقح باحوال الدنيا وقد جرى التعذيب فيها بسبب ذنب الغير كما يشير اليه قوله
 تعالى واتقوا فتنة لا لتفسيق الذين ظلموا انكم خاصة فلا تعارض بين حديث التعذيب وآية ولا تزر
 وازرة وزرا أخرى لان المراد بها الاخبار عن حال الآخرة واستقواء الشارح وذهب الاكثرون
 الى تأويله بوجوه الاول للبخاري أنه يعذب بذلك اذا كانت سنته وطريقته وقد أقر عليه أهلها
 حياته فيعذب لذلك وان لم تكن طريقته فانه لا يعذب فالمراد على هذا أنه يعذب بعض بكاء أهله
 وحاصله أنه قد يعذب العبد بفعل غيره اذا كان له فيه سبب الثاني المراد أنه يعذب اذا أوصى بان
 يناح عليه وهو تأويل الجمهور قالوا قد كان معروفا عند القدماء كما قال طرفه بن العبد

اذا مت فابكيني بما أنا أهله • وشق على الحبيب أُم م عبد

ولا يلزم من وقوع النياحة من اهل الميت امثاله ان لا يعذب لولم يعتكوا بل يعذب على مجرد
 الايصال فان امثالهم وناحوا وعذب على الامر من الايصال لانه فعله والنياحة لانها بسببه الثالث
 انه خاص بالكافر وان المؤمن لا يعذب بذنب غيره أم لا وفيه بعد لا يخفى فان الكافر لا يحمل
 عليه ذنب غيره أيضا لقوله تعالى ولا تزر وازرة وزرا أخرى الآية الرابع ان معنى التعذيب توبيخ
 الملائكة للميت بما يسد به أهله كما روى أحمد من حديث أبي موسى مرفوعا الميت يعذب بكاء
 الحى اذا قالت الناحية واجصداه واناصراه واكاسياه جلد الميت وقال أمت عضدها أنت
 ناصرها أنت كاسيها وأخرج معناه ابن ماجه والترمذي الخامس ان معنى التعذيب تألم الميت

بما يقع من أهل من النسابة وغيره إلا أنه يرق لهم وإلى هذا أول ذهب محمد بن جرير وغيره وقال
 القاضي عياض هو أول الأقوال واحتجوا بحديث فيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم زجر امرأته عن
 البكاء على ابنها وقال إن أحدكم إذا بكى استعبر له صويحبه يا عباد الله لا تعذبوا أخوانكم واستدل
 له أيضا أن أعمال العباد تعرض على موتاهم وهو صحيح وثمة تأويلات أخرى وما ذكرناه أشرف في
 الباب (وعن أنس) رضي الله عنه (قال شهدت بنتا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تدفن
 ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس على القبر فرأيت عينية تدمعان رواه البخاري) قديين
 الواقدي وغيره في رواية أن الميت أم كلثوم وقدر البخاري قول من قال إنها رقيقة بأنها ماتت
 ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بدر فلم يشهد صلى الله عليه وآله وسلم دفنها والحديث دليل
 على جواز البكاء على الميت بعد موته وتقدم ما يدل له أيضا إلا أنه عورض بحديث فاذا وجبت فلا
 تبكين بأكية وجمع بينهما أنه محمول على رفع الصوت وأنه مخصوص بالنساء لأنه قد يفيض بكاءهن
 إلى النسابة فيكون من باب سد الذريعة (وعن جابر) رضي الله عنه (أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال لا تدفنوا موتاكم بالليل إلا أن تضطروا أخرجه ابن ماجه وأصله في مسلم لكن
 قال زجر) بالزاي والجيم والراء عوض نهى (أن يقبر الرجل بالليل حتى يصلي عليه) الحديث
 دل على النهي عن الدفن للميت ليلا بالضرورة وقد ذهب إلى هذا الحسن وورد تعليل النهي
 عن ذلك بأن ملائكة النهار أرف من ملائكة الليل في حديث قال الشارح الله أعلم بعصته وقوله
 أصله في مسلم لفظ الحديث الذي فيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم خطب يوما فذكر رجلا من أصحابه
 قبض وكفن في كفن غير طائل وقبر ليلا وزجر أن يقبر الرجل بالليل حتى يصلي عليه إلا أن يضطر
 الإنسان إلى ذلك وهو ظاهر أن النبي إنما هو حيث كان مظنة حصول التقصير في حق الميت بترك
 الصلاة وعدم إحسان الكفن فإذا كان يحصل تأخر الميت إلى النهار كثرة المصلين أو حضور من
 يرجو دعاؤه حسن تأخره وعلى هذا فيؤخر عن المسارعة فيه لذلك ولو في النهار ودل ذلك دفن علي
 عليه السلام لفاطمة ليلا ودفن الصحابة لابي بكر ليلا وأخرج الترمذي من حديث ابن عباس أن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل قبر اليفلا فأسرج له سراج فاخذ من قبل القبلة فقال رجلا الله
 إن كنت لا تأوهاتن للقرآن الحديث قال هو حديث حسن قال وقد رخص أكثر أهل العلم في
 الدفن ليلا وقال ابن حزم لا يدفن أحد ليلا إلا أن يضطر إلى ذلك قال ومن دفن ليلا من أصحابه
 صلى الله عليه وآله وسلم وأزواجه لضرورة أو جبت ذلك من خوف زحام أو خوف الحر على من
 حضر أو خوف تغير أو غير ذلك مما يبيح الدفن ليلا ولا يحل لاحد أن يظن بهم رضى الله عنهم
 خلاف ذلك (تبيينه) تقدم في الأوقات حديث عقبه بن عامر ثلاث ساعات كان رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم ينهانا أن نصلي فيهن أو أن نقبر فيهن موتانا حين تطلع الشمس بازغة حتى
 ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تزول الشمس وحين تضيف الشمس للغروب حتى تغرب (قال
 ابن ماجه) وكان يحسن ذلك المصنف هنا (وعن عبد الله بن جعفر) رضي الله عنه (قال لما جاءني
 جعفر حين قتل قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اصنعوا لآل جعفر طعما فقد أتاهم ما يشغلهم
 أخرجه الخمسة إلا التيساني) فيه دلالة على شرعية ابناس أهل الميت بصنع الطعام لهم لما هم فيه
 من الشغلة بالموت ولكنه أخرج أحمد من حديث جرير بن عبد الله البجلي كأنه إذا اجتمع إلى

أهل الميت وصنعة الطعام بعد دفنه من النياحة فيحصل حديث جرير على أن المراد صنعة أهل الميت الطعام لمن يدفن معهم ويحضر لديهم كما هو عرف بعض أهل الجهات وأما الاحسان اليهم يحصل الطعام لهم فلا بأس به وهو الذي أفاده حديث جعفر (قائدة) ومما يحرم بعد الموت العقر عند القبر ورود النسي عنه فإنه أخرج أحمد وأبو داود ومن حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا عقر في الاسلام قال عبد الرزاق كانوا يعقرون عند القبر بقرة أو شاة قال الخطابي كان أهل الجاهلية يعقرون الأبل على قبر الرجل الجواد يقولون نجازه على فعله لأنه كان يعقرها في حياته فمطعمها الأضياف فمن نعقرها عند قبره حتى تأكلها السباع والطير فيكون مطعما بعد وفاته كما كان يطعم في حياته ومنهم من كان يذهب إلى أنه إذا عقرت راحته عند قبره وحشر في القيامة راكبا ومن لم يعقر عنده حشر راكبا وكان هذا على مذهب من يقول منهم بالبعث فهذا فعل جاهلي محرم (وعن سليمان بن بريدة) رضى الله عنه هو الأسلي روى عن أبيه وعمران ابن حصين وجماعة مات سنة خمس عشرة ومائة (عن أبيه) أي بريدة (قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلمهم) أي أصحابه (إذا خرجوا إلى المقابر) أي أن يقولوا (السلام على أهل الديار من المسلمين والمؤمنين وأنا إن شاء الله بكم للأحقون) أسأل الله لنا ولكم العافية رواه مسلم) وأخرجه أيضا من حديث عائشة وفيه زيادة قبر رحم الله المتقدمين منا والمتأخرين والحديث دليل على شرعية زيارة القبور والسلام على من فيها من الأموات وأنه بلفظ السلام على الأحياء قال الخطابي فيه أن اسم الدار يقع على المقابر وهو صحيح فإن الدار في اللغة يقع على الربع المسكون وعلى الخراب غير المأهول والتقسيد المشيئة للتبرك واستئثار لقوله تعالى ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله وقيل المشيئة عائدة إلى قلب التربة بعينها وسؤاله العافية دليل على أنها من أهم ما يطلب وأشرف ما يستل والعافية للميت سلامته من العذاب ومناقشة الحساب ومتصور زيارة القبور الدعاء لهم والاحسان اليهم ونذكر الأثر والزهد في الدنيا وأما ما أحدثه العامة من خلاف هذا كدعائهم الميت والاستصراخ به والاستغاثة به والاستعانة منهم وسؤال الله بحقه وطلب الحاجات إليه والذلة أي نذر كان فهذا من البدع والجهالات ومن أبطل الباطلات وتقدم شيء من هذا (وعن ابن عباس) رضى الله عنهما (قال مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقبور المدينة فقبل عليهم بوجهه فقال السلام عليكم يا أهل القبور يغفر الله لنا ولكم أنتم سلفنا ونفسنا بالأثر رواه الترمذي وقال حسن) فيسه أنه يسلم عليهم إذا مر بالمقبرة وإن لم يقصد الزيارة لهم وفيه أنهم يعلمون بالمخارجهم وسلامه عليهم والا كان اضاعة وظاهره في جمعة وغيرها وفي الحديثين الأول وهذا دليل على أن الإنسان إذا دعا لاحد واستغفر له يبدأ بالله عنه نفسه والاستغفار لها وعليه وردت الادعية القرآنية ربنا اغفر لنا ولاخواننا فانما نستغفر لذنوبك وللمؤمنين وغير ذلك وفيه أن هذه الادعية ونحوها نافعة للميت بلا خلاف وأما غير هاتين قراة القرآن له فالشافعي يقول لا يصل ذلك إليه وذهب أحمد وجماعة من العلماء إلى وصول ذلك إليه وذهب جماعة من أهل السنة والخنفية إلى أن للإنسان أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاة كان أو صوما أو حجاً أو صدقة أو قرأة قرآن أو ذكر أو أي أنواع القرب وهذا هو القول الأرجح دليلاً وقد أخرج الدارقطني أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كيف يبني أبيه بعد موتها

فاجابه بأنه يصلي لهما مع صلاته ويصوم لهما مع صومه وأخرج أبو داود من حديث معقل بن
 يسار عنه صلى الله عليه وآله وسلم أقرؤا على موتاكم سورة يس وهو شامل للميت بل هو الحقيقة
 فيه وأخرج الشيخان أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يغشى عن نفسه بكبش وعن أمته بكبش
 وفيه إشارة إلى أن الإنسان يتغنى عن غيره وقد بسط السيد الكلام في حواشي ضوء النهار بما
 يتضح منه قوة هذا المذهب (وعن عائشة) رضى الله عنها (قالت قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم لا تسبوا الأموات فإنهم قد أفضوا) أى وصلوا (إلى ما قدموا) من
 الأعمال (رواه البخاري) الحديث دليل على تحريم سب الأموات وظاهر العموم للمسلم
 والكافر وفي الشرح الظاهر أنه مخصص بجواز سب الكافر بما حكاه الله من ذم الكفار في كتابه
 العزيز كعاد وعود وأشباهم قلت لكن قوله قد أفضوا إلى ما قدموا على عامة القرين معناها
 أنه لا فائدة تحت سبهم والتفكير بما عارضهم وأما ذكره تعالى للام الخالية وما كانوا فيه من الضلال
 فليس المقصود منه بل تحذير اللامة من تلك الأفعال التي أقضت بها عملها إلى الوبال وبيان
 محرمات ارتكبوها وذكر الفاجر بخصال بخوره لعرض جائز وليس من السب المنهي عنه فلا
 تخصيص بالكفار من الحديث مخصص لبعض المؤمنين كما في الحديث أنه مر عليه صلى الله عليه
 وآله وسلم بجنزة فأنشأ عليها شرا الحديث وأقرهم صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك بل قال وجئت
 أى التارخ قال أنتم شهداء الله ولا يقال أن الذى أنشأ عليه شرا ليس بمؤمن لأنه قد أخرج الحاكم
 في ذمه بس المرئى قد كان قطلا غليظا وظاهرا من مسلم اذ لو كان كافرا ما تعرضوا له بغير كفره وقد
 أجاب القرطبي عن سبهم له وأقراره صلى الله عليه وآله وسلم لهم أنه يقتل أنه كان مستظها بالشر
 ليكون من باب لا غيبة لفاسق أو بأنه يحمل النهى عن سب الأموات على ما بعد الدفن قلت وهو
 الذى يناسب التعليق بأفصاحهم إلى ما قدموا فإن الأفضاء الحقيقي بعد الدفن (وروى الترمذى عن
 المعيرة ثم هو) أى نحو حديث عائشة في النهى عن سب الأموات (لكن قال) عوض قوله
 فإنهم أفضوا إلى ما قدموا (فتوزدوا الأحياء) قال ابن رشد إن سب الكافر يحرم اذ أنشأ به
 إلى المسلم ويحل اذ لم يحصل به الأذية وأما المسلم فيجوز اذ أذاعت إليه الضرورة كأن يكون
 فيه مصلحة للميت اذ أريد تخليصه من مظلة وقعت منه فانه يحسن بل يجب اذ اقتضى ذلك سبه
 وهو تطهير ما استغنى من جواز الغيبة لجماعة من الأحياء لا موقلة السيد رحمه الله تعالى قلت
 ذكر النورى في شرح مسلم جماعة تجوز غيبتهم لا موقلة وتعبه العلامة الشوكاني بما دل على النهى
 عن الغيبة مطلقا في رسالة مستقلة وهو الحق وأجاب عن كل دليل له على جوازها جوابا باشا فيها
 لا عذر بعد لا حديث الغيبة (فائدة) نهى الله تعالى في كتابه عن سب من يدعون من
 دون الله وقال فيسبوا الله عدوا بغير علم ونهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هذه الأحاديث
 عن سب الأموات مطلقا فاعتبر بسب من هم من أفاضل الأمة وأهل القرون المشهود لها بغير
 كاحجاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم لاسيا الخلفاء الراشدين المهديين المضلين على غيرهم من
 العصاة على حسب ترتيب الخلافة فهذه الرافضة أقامهم الله تعالى وأبادهم خالقوا كتاب الله
 وسنة رسوله المظهر وقد أمروا كغيرهم بقوله تعالى ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان
 ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا الآية ومن أدلة كفرهم قوله سبحانه ليغيط بهم الكفار وغيط

هؤلاء المتبعة على السابقين الاولين من المهاجرين والانصار يمكن لا يخفى * (قائدة) * ومن
الاذية الممت القعود على قبره لما أخرجه أحد قال الحافظ ابن حجر باسناد صحيح من حديث عمرو
ابن حزم الانصارى قال رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا متكى على قبر فقال لا تؤذ
صاحب القبر وأخرج مسلم من حديث أبى هريرة أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأن
يجلس أحدكم على جرة فتحرق ثيابه فقلص الى جلده خيرة من الجلوس على قبر وأخرج مسلم عن
أبى هريرة مرفوعا لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها وانتهى ظاهره فى التحريم وقال المصنف
فى فتح البارى نقلا عن النورى ان الجمهور يقولون بكرامة القعود عليه وقال مالك المراد بالقعود
الحديث وهو تأويل ضعيف باطل اهـ وبمثل قول مالك قال أبو خنيفة كفى الفتح قلت
والدليل يقتضى تحريم القعود عليه والمرووفه لان قوله لا تؤذ صاحب القبر ينهى عن أذية
المقبور من المؤمنين وأذية المؤمن محترمة بنص القرآن والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير
ما اكتسبوا فقد احملوا بها وانما مينا

(كتاب الزكاة)

الزكاة لغة مشتركة بين النماء والطهارة وتطلق على الصدقة الواجبة والمنسوبة والفقرة والحقوق
والعقوبة أى أحد أركان الاسلام الخمسة باجماع الامة ولما علم من ضرورة الدين واختلاف فى أى
سنة فرضت فقال الاصحاب كثر انما فرضت فى الثانية من الهجرة قبل فرض رمضان وأبى يان متى
فرض فى بابه (عن ابن عباس) رضى الله عنهما (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث معاذا الى
اليمن فذكر الحديث وفيه ان الله قد افترض عليهم صدقة فى أموالهم تؤخذ من أغنيائهم فترد على
فقراهم متفق عليه واللفظ البخارى) كان بعثه صلى الله عليه وآله وسلم لمعاذ الى اليمن سنة عشر
قبل حج النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما ذكره البخارى فى أواخر المغازى وقيل كان آخر سنة تسع
عند منصرفه صلى الله عليه وآله وسلم من غزوة تبوك وقيل سنة ثمان بعد الفتح وبقي فيه الى خلافة
أبى بكر والحديث فى البخارى ولفظه عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما بعث معاذا الى
اليمن قال له انك تقدم على قوم أهل كتاب فليكن أول ما تدعوهم اليه عبادة الله فإذا عرفوا الله
فأخبرهم ان الله قد فرض عليهم خمس صلوات فى يومهم وليلتهم فإذا فعلوا فأخبرهم ان الله قد
فرض عليهم الزكاة فى أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقراهم فإذا أطاعوك فخذ منهم وتوق
كرائم أموال الناس واستدل بقوله تؤخذ من أغنيائهم أن الامام هو الذى يتولى قبض الزكاة
وصرفها ما بنفسه واما ما تبى من امتنع منها أخذت منه قهرا وقد ين صلى الله عليه وآله وسلم المراد
من ذلك يسهل السعاة واستدل بقوله فترد على فقراهم انه يكفى اخراج الزكاة فى صنف واحد
وقيل يحقل ان يخص الفقراء لكونهم الغالب فى ذلك فلا دليل على ما ذكره لعلها يريد الفقير من يحل
السه الصرف فيدخل المسكين عنده من يقول ان المسكين أعلى حال من الفقير ومن قال بالعكس
فالأمر واضح (وعن أنس) رضى الله عنه (ان أبى بكر الصديق) رضى الله عنه (كتبه)
لما وجهه الى البحرين عاملا (هذه فريضة الصدقة) أى نسخة فريضة الصدقة حذف المضاف
للعلم به وفيه جواز اطلاق الصدقة على الزكاة خلافا لمن منع من ذلك وفيه جواز كتابة العلم
وتدوينه واعلم ان فى البخارى تصدير الكتاب بهذا يسلم الله الرحمن الرحيم (التي فرضها

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المسلمين) فيه دلالة على ان الحديث مرفوع والمراد
 بفرضها قدرها لان وجودها ثابت بنص القرآن كما يدل له قوله (والتي أمر الله بهارسوله) أى انه
 تعالى أمر بتقدير أنواعها وأجناسها والقدر الخارج منها كما ينه التفصيل بقوله (في كل أربع
 وعشرين من الابل غادوتها الغنم) هو مبتدأ مؤخر وخبره قوله في كل الى غادوتها (في كل خمس
 شاة) فيها تعين اخراج الغنم في مثل ذلك وهو قول مالك وأحمد فلا يخرج بعير اليمجزه وقال
 الجهم ويرجزه قالوا الان الاصل ان تعجب من جنس المال وانما عدل عنه رفقاً بالمالك فاذا رجع
 باختياره الى الاصل اجراء فان كانت قيمة البعير الذي يخرجه دون قيمة الاربع الشياه ففيه خلاف
 عند الشافعية وغيرهم قال المصنف في الفتح والاقيس انه لا يجزى (فاذا بلغت) أى الابل (خمساً
 وعشرين الى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أنثى) زاده تأكيداً والافقد علمت والمخاض بفتح
 الميم وتخصيف الخاء هي من الابل ما استكمل السنة الاولى ودخل في الثانية الى آخرها سمى بذلك
 ذكراً كان أو أنثى لان أمه من المخاض أى الحوامل لا واحده من لفظه والمخاض الحامل التى
 دخل وقت حملها وان لم تحمل وضعيها للابل التى بلغت خمساً وعشرين فانها تعجب فيها بنت
 مخاض من حين تلغ عذتها خمساً وعشرين الى ان تنتهى الى خمس وثلاثين وبهذا قال الجهم وروى
 عن علي عليه السلام انه يجب في الخمس والعشرين خمس شياه لحديث مرفوع ورد بذلك
 وحديث موقوف عن علي عليه السلام ولكن المرفوع ضعيف والموقوف ليس بحجة فلذا لم يقل
 به الجهم (فان لم تكن) أى توحيد (فابن لبون ذكر) هو من الابل ما استكمل السنة
 الثانية ودخل في الثالثة الى تمامها سمى بذلك لان أمه ذات ابن ويقال بنت لبون لأنثى وانما زاد
 قوله ذكر مع قوله ابن لبون للتاكيد كما عرفت (فاذا بلغت) أى الابل (ستاً وثلاثين الى خمس
 وأربعين ففيها بنت لبون أنثى فاذا بلغت ستاً وأربعين الى ستين ففيها حقة) بكسر الخاء وتشديد
 القاف وهى من الابل ما استكمل السنة الثالثة ودخل في الرابعة الى تمامها ويقال للذكر حق
 سميت بذلك لاستحقاقها ان يحصل عليها ويركبا الفعل ولذلك قال (طروقة الجمل) بفتح أوله
 أى مطروقة وهى فعولته بمعنى مفعولة والمراد من شأنها ان تقبل ذلك وان لم يطرقها (فاذا بلغت)
 أى الابل (واحدة وستين الى خمس وسبعين ففيها جذعة) بفتح الجيم والمجعة وهى التى أنثى
 عليها أربع سنين ودخلت في الخامسة (فاذا بلغت) أى الابل (ستاً وسبعين الى تسعين ففيها
 بنت لبون) تقدم يسه (فاذا بلغت) أى الابل (احدى وتسعين الى عشرين ومائة
 ففيها حقتان طروقتا الجمل فاذا زادت) أى الابل (على عشرين ومائة) أى واحدة فصاعداً
 كما هو قول الجهم وويله كذب عمر رضى الله عنه فاذا حركات احدى وعشرين ومائة ففيها
 ثلاث بنات لبون حتى تبلغ تسعاً وعشرين ومائة ومقتضاه ان ما زاد على ذلك فانز كانه الابل
 واذا كانت الابل فلا تجب زكاته الا اذا بلغت مائة وثلاثين فانه يجب فيها بنت لبون وحقة فاذا
 بلغت مائة وأربعين ففيها بنت لبون وحقتان وعن أبى حنيفة اذا زادت على عشرين ومائة رجعت
 الى فريضة الغنم فيكون فى خمس وعشرين ومائة ثلاث بنات لبون وشاة قلت والحديث انما ذكر
 فيه حكم كل أربعين وخمسين فجمع باوئها احدى وعشرين ومائة ثلاث بنات لبون عن كل أربعين
 بنت لبون ولم يبين فيه الحكم فى الخمس والعشرين ونحوها فيجتمعا ما قاله أبو حنيفة ويحتمل انه

وقص حتى يبلغ مائة وثلاثين كما قسمناه والله أعلم (ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبل فليست فيها صدقة إلا أن يشاء ربها) أن يخرج منها نفلا منه والأفلا واجب عليه فهو استثناء منقطع ذكر دفع توهم تشا من قوله فليس فيها صدقة أن المنفى مطلق الصدقة لاحتمال اللفظ له وإن كان غير مقصود فهذه صدقة الإبل الواجبة فصلت في هذا الحديث الجليل وظاهره وجوب أعيان ما ذكر إلا أنه سيأتي قريبا أن من لم يجد العين الواجبة اجزاء غيرها وأما زكاة الغنم فقد بينها قوله (وفي صدقة الغنم في سائمتها) بدل من صدقة الغنم بإعادة العامل وهو خبر مقدم والساعة من الغنم الراحية غير المعروفة وعلم أنه أفاد لفظ السوم أنه شرط في وجوب زكاة الغنم وقال به الجمهور وقال مالك وربيعة لا يشترط وقال داود يشترط في الغنم لهذا الحديث قلنا وفي الإبل لما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث بهز بن حكيم بلفظ في كل ساعة إبل وسيأتي تقسيم البقر لم يأت فيها ذكر السوم وإنما سورها على الإبل والغنم (إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة) بالترخيص مائة (شاة) مبتدأ خبره ما تقدم من قوله في صدقة الغنم فإن في الأربعين شاة إلى عشرين ومائة (فإذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين ففيها شاتان فإذا زادت على مائتين إلى ثلثمائة ففيها ثلاث شياه فإذا زادت على ثلثمائة ففي كل مائة شاة) ظاهرها أنها لا تجب الشاة الرابعة حتى تفي أربع مائة وهو قول الجمهور وفي رواية عن أحمد وبعض الكوفيين إذا زادت على ثلثمائة واحدة وجبت الأربع (فإذا كانت ساعة الرجل ناقصة عن أربعين شاة شاة واحدة فليس فيها صدقة) واجبة (الآن يشاء ربها) إخراج صدقة نفلا كما سلف (ولا يجمع) بالبناء للمفعول (بين مفترق ولا يفرق) مثله مشدد الراء (بين مجتمع خشية الصدقة) مفعوله والجمع بين المفترق صورته أن يكون ثلاثة نفر مثلا ولكل واحد أربعون شاة وقد وجب على كل واحد منهم الصدقة فإذا وصل اليهم المصدق جمعوا تلكون عليهم شاة واحدة فلهو عن ذلك وصورة التفريق بين مجتمع أن الخليطين لكل منهما مائة شاة وشاة فيكون عليهما فيها ثلاث شياه فإذا وصل اليهما المصدق فرقا عنهما فلم يكن على كل واحد منهما سوى شاة واحدة فلهو عن ذلك قال ابن الأثير هذا الذي سمعته في ذلك وقال الخطابي قال الشافعي الخطابي في هذا المصدق ولرب المال قال والخشية خشيتان خشية الساعي أن تقل الصدقة وخشية رب المال أن يقل ماله فأمر كل واحد منهما أن لا يحدث في المال شيئا من الجمع والتفريق خشية الصدقة (وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما) والتراجع بين الخليطين أن يكون لأحدهما مثلا أربعون بقرة وللآخر ثلاثون بقرة ومالهما مشترك فيأخذ الساعي عن الأربعين مسنة وعن الثلاثين تسعاً فيرجع بأذن المسنة بثلاثة أسباعها على خليطه وبأذن التسع بأربعة أسباعه على خليطه لأن كل واحد من السنين واجب على الشروع كأن المال ملك واحد وفي قوله (بالسوية) دليل على أن الساعي إذا ظلم أحدهما فأخذ منه زيادة على فرضه فإنه لا يرجع بها على شريكه وإنما يفرم له قيمة ما يخصه من الواجب بدون الزيادة كذا في الشرح ولو قيل مثلاً أنه يدل أنهم يتساويان في الحق والتظلم لمابعدا الحديث عن إفادة ذلك (ولا يخرج) مبنى للمجهول في الصدقة (هرمة) بفتح الهاء وكسر الراء الكبيرة التي سقطت أسنانها (ولأذات عوار) بفتح العين وضمها وقيل بالفتح معيبة العين وبالضم عوراء

العين ويدخل في ذلك المرض والاولى ان تكون متوجهة لتشمل ذوات العيب فسدخل ما أفاده
حديث أي داود ولا تعطى الهرمة ولا الدرة ولا المريضة ولا الشرط اللثيمة ولكن من وسط
أموالكم فان الله لم يسألكم خيره ولا أمركم بشره اهـ والدرة الجريئة من الدرر الوسخ والشرط
اللثيمة هي رذال المال وقيل صغاره وشراره قاله في النهاية (ولا تيسر إلا أن يشاء المصدق)
اختلف في ضبطه فالأكثر على أنه بالتشديد وأصله المصدق أدغمت التاء بعد قلبها ما إذا والمراد به
المالك والاستثناء راجع إلى الآخر وهو التيسر وذلك أنه إذا لم يكن معدلاً للزائفة ومن الخيار
وللمالك أن يخرج الفضل ويحتل رده إلى الجميع ويضدان للمالك إخراج الهرمة وذات العوار
إذا كانت حسنة قيمتها أكثر من الوسط الواجب وفي هذا خلاف بين المقررين وقيل إن ضبطه
بالتحفيف والمراد به السامعي فيدل على أنه الاجتهاد في نظر الأصح للقراء وأنه كالأول فيقتضيه
مستنبط المصلحة فيعود الاستثناء إلى الجميع على هذا وهذا إذا كانت الغنم مختلفة فلو كانت معيبة
كلها أو تيسراً جزئياً ما أخرج واحدة وعن المالكية يشتري شاة مجزئة عملاً بظاهر الحديث هذه
زكاة الغنم وتقدم زكاة الإبل وتأتي زكاة البقر وأما الفضة فقد أفاض الواجب منها قوله (وفي
الزكاة) بكسر الراء وتخفيف القاف وهي الفضة الخالصة (ربع العشر) أي يجب إخراج
ربع عشرها زكاة وبأنى النص على الذهب (فإن لم تكن) أي الفضة (الأسعين) درهمها
(ومائة فلس) فيها صدقة (الآن يسأرنها) كما عرفت وفي قوله تسعين ومائة ما يؤهم أنها إذا زادت
على التسعين والمائة قبل بلوغ المائتين أن فيها صدقة وليس كذلك بل أخذ كونه آخره قد قبل
المائة والحساب إذا جاوز الأسا كان تركيبة بالعقود كالعشرات والمئين والألوف فذكر التسعين
لذلك ثم ذكر كحكاين أحكام زكاة الإبل قد أشرفنا إلى أنه يأتي بقوله (ومن بلغت عنده من الإبل
صدقة الجذعة) وقد عرفت في صدر الحديث العدة التي تجب فيها الجذعة (وليست عنده)
أي في ملكه (وعنده حقيقة فإنها تقبل منه) عوضاً عن الجذعة (ويجعل معها) أي زينة
لها (شاتين أن استيسرنها) أو عشرين درهمها إذا تيسرنها الشاتان وفي الحديث دليل
على أن هذا القدر هو جبر التفاوت ما بين الجذعة والحقة (ومن بلغت عنده صدقة الحقة) التي
عرفت قدرها (وليست عنده الحقة) وعنده الجذعة فإنها تقبل منه الجذعة (وإن كانت زائدة على
ما يلزمه فلا يكفل تحصيل ما ليس عنده (ويعطيه المصدق) إلى مقابل ما زاد عنده (شاتين أو
عشرين درهماً) كما سلف في عكسه (رواه البخاري) وقد اختلف في قدر التفاوت في سائر الأسان
فذهب الشافعي إلى أن التفاوت بين كل شيتين كما ذكر في الحديث وذهب غيره إلى أن الواجب
هو زيادة فضل القيمة من رب المال أو رد الفضل من المصدق بدليل أنه ورد في رواية عشرة دراهم
أوشاة وما ذاك إلا أن التقويم يختلف باختلاف الزمان والمكان فيجب الرجوع إلى التقويم وقد
أشار البخاري إلى ذلك فإنه أورده حديث أبي بكر في باب أخذ العروض من الزكاة وقد ذكر في ذلك قول
معاذ أتوني بعرض ثيابكم خيساً وليس في الصدقة مكان الشعر والذرة أهون عليكم وخير
لاصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة وبأنى استيفاء ذلك (وعن معاذ بن جبل)
رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعثه إلى اليمن فأمره أن يأخذ من كل ثلاثين
بقرة تبيعاً أو تبيعاً) فيه أنه يخير بين الأمرين والسمع ذوالحول ذكره الأئمة (ومن كل أربعين

(مسنة) وهي ذات الحولين (ومن كل حال) أي محتمل وقد أخرجه بهذا اللفظ أبو داود والمراد به الجزية عن يمين لم يسلم (دينار أو عدله) يفتح العين وسكون الدال (معافرا) نسبة إلى معافر بزة مساجد حتى من اليمن اليهم تنسب الثياب المعافرية يقال ثوب معافري (رواه الخمسة واللفظ لاجد وحسنه الترمذي وأشار إلى اختلاف في وصله) لفظ الترمذي بعد أخرجه وروى بعضهم هذا الحديث عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث معاذًا إلى اليمن فأمره أن يأخذ قال وهذا أصح من روايته عن مسروق عن معاذ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وصحبه ابن حبان والحاكم) وانظر مع الترمذي الرواية المرسله لأنها اعترضت رواية الاتصال بأن مسروق لم يلق معاذًا وأجيب عنه بأن مسروقًا همداني النسب من وادعيتي الدار وقد كان في أيام معاذ باليمن فاللقاء ممكن بينهما فهو محكوم باتصاله على رأي الجمهور قلت وكان رأي الترمذي رأي البخاري أنه لا بد من تحقق اللقاء والحديث دليل على وجوب الزكاة في البقر وأن نصابها ما ذكره هو يجمع على الأمرين وقال ابن عبد البر لا خلاف بين العلماء أن السنة في زكاة البقر على ما في حديث معاذ وأنه النصاب المجمع عليه وفيه دلالة على أنه لا يجب فيما دون الثلاثين شيء وفيه خلاف للزهري فقال يجب في كل خمس شاة قياسا على الأبل وأجاب الجمهور بأن النصاب لا يثبت بالنسياس وبأنه قد روي ليس فيما دون ثلاثين من البقر شيء وهو وإن كان مجهول الإسناد فمضموم حديث معاذ بوجه ❶ (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تؤخذ صدقات المسلمين على مياهم رواه أحمد ❷ ولا يداود) من حديث عمرو بن شعيب أيضا (ولا تؤخذ صدقاتهم إلا في دورهم) وعند التساق وأبي داود في لفظ من حديث عمرو أيضا لا تجلب ولا يجب ولا تؤخذ صدقاتهم إلا في دورهم أي لا تجلب المشية إلى المصدق بل هو الذي يأتي إلى رب المال ومعنى لا يجب أنه حيث يكون المصدق بأقصى مواضع أصحاب الصدقة فتجب إليه نفسي عن ذلك وفيه تفسير آخر يخرجه عن هذا الباب والاحاديث دلت على أن المصدق هو الذي يأتي إلى رب المال فيأخذ الصدقة وفي لفظ أحمد خاص بزكاة المشية ولفظ أي داود عام لكل صدقة وقد أخرج أبو داود عن جابر بن عتيك مرفوعا أي كنكم ركب مبعوضون فإذا أتوكم فرحبوا بكم وخالوا بينهم وبين ما يتبعون فإن عدلوا فلا تنفسهم وإن ظلموا فاعلموا وأرضوهم فإن تمام زكاتكم رضاهم فهذا يدل أنهم ينزلون بأهل الأموال وأنهم يرضونهم وإن ظلموهم وعند أحمد من حديث أنس قال أتى رجل من بني تميم فقال يا رسول الله إذا أدبت الزكاة إلى رسولك فقد برئت منها إلى الله ورسوله قال نعم ولك أجرها وانعها على من بذلها وأخرج مسلم من حديث جابر مرفوعا أرضوا مصدقكم في جواب ناس من الأعراب أتوه صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا أناسا من المصدقين يا توتنا في ظلمونا إلا أن في البخاري أن من سئل أكثر عما يجب عليه فلا يعطيه المصدق وجمع بينه وبين هذه الأحاديث أن ذلك حيث يطلب زيادة على الواجب من غير تأويل وهذه الأحاديث حيث طلبها مائة ولا وإن رأى صاحب المال ظلمًا ❸ (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة رواه البخاري ❹ ويسلم) أي من رواية أبي هريرة (ليس في العبد صدقة إلا صدقة القطر) الحديث نص أنه لا زكاة في العبد والخيل وهو إجماع فيما كان للخدمة والركوب وأما الخيل المعدة للتساج فنفها

خلاف السنن وتفاصيل واحتجوا بحديث في كل فرس سائمة ديناراً وعشرة دراهم أخرجه
 الدارقطني والبيهقي وضعفاه وأجيب بأنه لا يقاوم حديث النقي الصحيح وانفتحت هذه الواقعة
 في زمن مروان فتشاور الصحابة في ذلك فروى أبو هريرة الحديث ليس على الرجل في عبده ولا في
 فرسه صدقة فقال مروان لزيد بن ثابت ما تقول يا أبا سعيد فقال أبو هريرة بحجاب من مروان أحدثه
 بحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقول ما تقول يا أبا سعيد فقال زيد صدق
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنما أراد به الفرس الغازي فأما تاجر يطلب نسلها فقها
 الصدقة فقال كم قال في كل فرس ديناراً وعشرة دراهم وقالت الطاهرة لا تجب الزكاة في
 الخيل ولو كانت للتجارة وأجيب بأن زكاة التجارة واجبة بالإجماع كما نقله ابن المنذر قلت كيف
 الإجماع وهذا خلاف الطاهرة ولهذه ذهب الإمام الشوكاني إلى أنه لا زكاة في أموال التجارة وهو
 الحق لعدم الدليل الدال على ذلك الذي يصلح للاحتجاج به (وعن يهز) بفتح الباء وسكون الهاء
 وبالزاي (ابن حكيم) ابن معاوية بن حيدة بفتح الحاء وسكون الياء وفتح الدال القشيري بضم
 القاف وفتح الشين ويهز نايب مختلف في الاحتجاج به فقال يحيى بن معين في هذه الترجمة إسناد
 صحيح إذا كان من دون يهز ثقة وقال أبو حاتم هو شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به وقال الشافعي ليس
 بحجة وقال الذهبي ما تركه عالم قط (عن أبيه عن جده) هو معاوية بن حيدة صحابي (قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كل سائمة بل في أربعين بنت لبون لا تفرق ابل عن حسابها)
 معناه ان المالك لا يفرق من ملك غيره حيث كانا خيلتين وتقدم في حديث أنس ان بنت لبون
 تجب من ستة وثلاثين إلى خمسة وأربعين فهو يصدق على انه تجب في الأربعين بنت لبون
 ومفهوم العدد هنا مطرح زيادة نقصاناً لأنه عارضه المنطوق الصريح وهو حديث أنس كما
 تقدم (من أعطاها مؤتجراً بها) أي قاصداً للاجر باعطاها (قله أجزاها ومن منعها فانا
 أخذوها وشطر ماله عزمة) يجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف ونسبه على المصدرية وهو
 مصدر مؤكد لنفسه مثل على أنه درهم اعترافاً والناسب له فعل يدل عليه جله فانا أخذوها
 والعزمة الحدق الأمر يعني ان أخذ ذلك يجديه لاشه واجب مقروض (من عزمات ربنا ليحل
 لآل محمد من أثنى رواء أجداً وداود والنسائي وصححه والحاكم وعلق الشافعي القول به على
 ثبوته) فانه قال هذا الحديث لا يشته أهل العلم بالحديث ولو ثبت لقلناه قال ابن حبان كان
 يعني يهز يخطئ كثيراً ولولا هذا الحديث لادخلته في الثقات وهو ممن استخبر الله فيه والحديث
 دليل على انه يأخذ الامام الزكاة قهراً ممن نفعها والطاهر أنه يجمع عليه وان شئت الامام كافيته وانما
 تجزئ من هي عليه وان فانه الاجر فقد سقط عنه الوجوب وقوله وشطر ماله هو عطف على الضمير
 المنصوب في أخذوها والمراد من الشطر البعض وظاهره ان ذلك عقوبة بأخذ من المال على
 منعه اخراج الزكاة وقد قيل ان ذلك منسوخ ولم يبق مدعى النسخ دليل على النسخ بل دل على عدمه
 أحاديث أخر ذكرها في الشرح وأما قول المصنف انه لا دليل في حديث يهز على جواز العقوبة
 بالمال لان الرواية وشطر ماله بضم الشين فعل مبنى للمجهول أي جعل ماله شطرين ويتخير عليه
 المصدق يأخذ الصدقة من خير الشطرين عقوبة لمنعه الزكاة قلت وفي النهاية ما لفظه قال
 الحربي غلط الراوي في لفظ الرواية وانما هي وشطر ماله أي يجعل ماله شطرين إلى آخر ما ذكره

المصنف والى مثل جنح صاحب ضوء النهار فيه وفي غيره من رسائله وذكر السيد في حواشيه انه على هذه الرواية أيضا دل على جواز العقوبة بالمال اذا اخذ من خير الشطرين عقوبة يأخذ زيادة على الواجب اذا الواجب الوسط غير النازل ثم رأيت الشارح أشار الى هذا الذي قلناه في حواشي ضوء النهار قبل الوقوف على كلامه ثم رأيت التواوي بعد مدة طويلة ذكر ما ذكرناه بعينه رداه على من قال انه على تلك الرواية لا دليل فيه على جواز العقوبة بالمال ولفظه اذا خير المصدق واخذ من خير الشطرين فقد اخذ زيادة على الواجب وهي عقوبة بالمال الآن حديث بهز هذا الوصف فلا يدل الا على عدم العقوبة بنحو وصفها في مانع الزكاة لا غير وهذا الشطر المأخوذ يكون زكاة كله أي سكره حكمها أخذ ومصرقا ولا يلحق بالزكاة غير هاهنا في ذلك لانه الحاق بالقصاص وانص على عليه وغير الص من أدلة الله لا يقيد لنا بصحله سيما وقد قرر رحمة مال المسلم بالادلة القطعية كحرمة دمها فلا يحل أخذ شيء منه الا بدليل قاطع ولا دليل بل هذا الوارد في حديث بهز أحادي لا يقيد الا للظن فكيف يؤخذ به ويقدم على القطع ولقد استرسل أهل الامر في هذه الاصصاري في أخذ الاموال في العقوبة استرسالا بذكر العقل والشرع وصارت تناط الاوليات بجهال لا يعرفون عن الشرع شيئا ولا من الدين أمر اقل من مهمهم الا قبض الاموال من كل من لهم عليه ولا يتوهمونه ادبا وتاديبا ويصرقون في حاجاتهم وأقواتهم وكسب الاطيان وعمار المساكين في الاوطان فان الله وانا اليه راجعون ومنهم من يضع حد السرقة وشرب المسكر ويقيض عنه ما لا ومنهم من يجمع بينهما ويقبض الحد ويقيض المال وكل ذلك محرم ضرورة دينية لكنه شاب عليه الكبير وشب عليه الصغير وترك العلماء التكبر في الامر الخطير فزاد الشر والشرير وقوله لا يحل لآل محمد يأني الكلام في هذا الحكم مستوفى ان شاء الله تعالى (وعن علي عليه السلام) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا كان للثمن تاديرهم وسال عليها الحول ففيها خمسة دراهم) ربع عشرها (وليس عليك شيء) أي في الذهب (حتى يكون لك عشر وزن دينار او حال عليه الحول ففيها نصف دينار فاذا فبصا ب ذلك وليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول وراه أبو داود وهو حسن وقد اختلف في رفعه) أخرج الحديث أبو داود وهو فروع من حديث الحرث الاحول الا قوله فاذا زاد فبصا ب ذلك قال فلا أدري على يقول فبصا ب ذلك أو يرفعه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم والاقوله ليس في مال زكاة الى آخره انتهى فاذا كلام أي داود ان يرفعه بحملته اختلافا لونه المصنف في التخصيص على انه معلول وبين علمه ولكنه أخرجه البارقطن في الجلة الاخيرة من حديث ابن عمر فروعيا بلطف لازكت في مال امرئ حتى يحول عليه الحول وأخرج أيضا عن عائشة مرفوعا ليس في المال زكاة حتى يحول عليه الحول وله طرق أخرى عنهما والحديث دليل على أن نصاب الفضة مائة درهم وهو اجماع وانما الخلاف في قدر الدرهم فان فيه خلافا كثيرا يرد في الشرع ولم يأت بما يشي وتسنن اليه النص في قدره وفي شرح النعمري ان كل درهم ستة دنانير كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل والمثقال يتغير في جاهلية ولا اسلام قال واجمع المسلمون على هذا وقد روي في المنابر بعد بحث طويل أن نصاب الفضة من القروش الموجودة (١) على رأى الشافعية أربعة عشر قرشا وعلى رأى الحنفية عشرون وزيرا قليلا وان نصاب الذهب عند الحنفية عشرون أجر ثم قال هذا اقرب

(١) يعني على عهد السيد رحمه الله اه منه

وفيه ان قدر زكاة المائتي درهم ربع العشر وهو اجماع قاله السيد والمقرر في رسالة في بيان
 نفوذ الاسلام اتي فيها بما يشي فراجعه وقوله لما زاد فحساب ذلك قد عرفت ان رفعه خلافا
 وعلى ثبوته فيسدل على أنه يجب في الزائد وقال بذلك جماعة من العلماء وروى عن علي وابن عمر
 أنهما قالاما زاد على النصاب من الذهب والفضة ففيه أي في الزائد ربع العشر في قليله وكثيره
 وانه لا وقص فيها ولعلمهم يحملون حديث جابر الا في بلفظ وليس فيمادون خمس أو اتي صدقة على
 ما اذا انفردت عن نصاب منهما الا اذا كانت مضافة الى نصاب منهما وهذا الخلاف في الذهب
 والفضة وأما الحبوب فقال النووي في شرح مسلم انهم أجمعوا فيما زاد على خمسة أو سبق أنه
 تجب زكاة بحسابه وانه لا أوقاص فيها انتهى وحملوا ما يأتي من حديث أبي سعيد بلفظ وليس
 فيمادون خمسة أو ساق من تمر ولا حب صدقة على ما لم ينضم الى خمسة أو سبق وهذا يقرى مذهب
 علي وابن عمر رضي الله عنهم الذي قدمنا في النقدين وقوله وليس عليك شيء حتى يكون للعشر دينار
 دينار فيه حكم نصاب الذهب وقدر زكاة وانه عشر ودينار وفيها نصف دينار وهو أيضا ربع
 عشر ها وهو عام لكل فضة وذهب مضروبين وغير مضروبين وفي حديث أبي سعيد مرفوعا
 أخرجه الدارقطني وفيه ولا يحل في الورق زكاة حتى تبلغ خمس أو اوق وأخرج أيضا من حديث
 جابر مرفوعا ليس فيمادون خمس أو اوق من الورق صدقة وأما الذهب ففيه هذا الحديث ونقل
 المصنف عن الشافعي أنه قال فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الورق صدقة فأخذ
 المسلمون بعده في الذهب صدقة اما يجزئ لم يبلغنا اما قياسا وقال ابن عبد البر لم يثبت عن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم في الذهب شيء من جهة نقل الأحاديث الثقات وذكر هذا الحديث الذي
 أخرجه أبو داود وآخر أخرجه الدارقطني قلت لكن قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة
 ولا ينفقونها في سبيل الله الآية منسبة على أن في الذهب حقاؤه وأخرج البخاري وأبو داود
 وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى حقه ما لا جعل له يوم القيامة صفايح وأحج
 عليه الحديث لحققها زكاتها وفي الباب عدة أحاديث يشبه بعضها بعضها سردها في الدر المنثور
 ولابد في نصاب الذهب والفضة ان يكونا خالصين من الغش وفي شرح الديميري على المنهاج انه
 اذا كان الغش يماثل أجره الفرب والتخلص فيتسامح به وبه عمل الناس على الاخراج منها
 ودل الحديث على أنه لا زكاة في المال حتى يحول عليه الحول وهو قول الجماهير وفيه خلاف لجماعة
 من العصاة والتابعين فقالوا انه لا يترط الحول لاطلاق حديث في الرق ربع العشر والاول أولى
 (وللتزمذي عن ابن عمر عن استفاد ما فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول) رواه مرفوعا
 (والراجح وقفه) الا أن له حكم الرفع اذا لم يرح للاحتياط فيه ويؤيده آثار صحيحة عن الخلفاء
 الاربعة وغيرهم فاذا حال عليه الحول فينبغي المبادرة باخراجها فقد أخرج الشافعي والبخاري
 في التار يخ من حديث عائشة مرفوعا ما خلطت الصدقة ما لا طم الا أهلكتها وأخرجه الحميدي
 وزاد يكون قد وجب عليك في مالك صدقة فلا تخزجها فيم لك الحرام الحلال قال ابن تيمية في
 المتقى قد احتج به من يرى تعلق الزكاة بالعين (وعن علي) عليه السلام (قال ليس في البقر
 العوامل صدقة) رواه أبو داود والدارقطني والراجح وقفه قال المصنف قال البيهقي رواه الترمذي

عن زهير بالشك في وقفه ورفعه الا انه ذكره المصنف بلفظ ليس في البقر العوامل شيء ورواه
 بلفظ الكتابين حديث ابن عباس ونسبه للدارقطني وقسمه منزلة وأخرجه الدارقطني من
 حديث علي كرم الله وجهه وأخرجه من حديث جابر الا انه بلفظ ليس في البقر المثيرة صدقة
 وضعف البيهقي اسناده والحديث دليل على أنه لا يجب في البقر العوامل شيء وظاهره كانت
 ساعة أو معلوفة وقد ثبتت شرطية السوم في الغنم في البخاري وفي الابل من حديث جبر صدقني
 داود والنسائي قال الدميري وألحق البقرهما ﴿ (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
 عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من ولي يتيمه مال فليجعله ولا يتركه
 حتى نأكله الصدقة رواه الترمذي والدارقطني واسناده ضعيف) لأن فيه المثني بن الصباح في
 رواية الترمذي والمثني ضعيف ورواية الدارقطني فيها منسل بن علي وهو ضعيف والعزري
 متر ولو لكن قال المصنف (وله) أي لحديث عمرو (شاهد مرسل عند الشافعي) هو قوله صلى
 الله عليه وآله وسلم استعوا في أموال اليتامى لا تأكلوها أن كملها أن كملها أخرجه من رواية ابن جريج عن
 يوسف بن ماهز مرسلًا وكده الشافعي بعموم الاحاديث الصحيحة في إيجاب الزكاة مطلقا
 وقد روى مثل حديث عمرو عن أنس وعن ابن عمر موقوفا وعن علي فإنه أخرجه الدارقطني من
 حديث أبي رافع قال كانت لآل أبي رافع أموال عند علي فلما دفعها إليهم وجدوها تنقص
 ففسبوا مع الزكاة فوجدوها تامّة فأناؤا عليا فقال كنتم تزورون ان يكون عندى مال لا أركبه
 وعن عائشة أخرجه مالك في الموطأ كانت تخرج زكاة أيام كانوا في حجره في الكل دلالة على
 وجوب الزكاة في مال الصبي كالمكاف ويجب على وليه الاخراج وهو رأى الجمهور وروى عن
 ابن مسعود أنه يخرج الصبي بعد تكليفه وذهب ابن عباس وجماعة الى أنه يلزمه اخراج العشر
 من ماله لعموم أدلته لا غير حديث رفع القلم ولا يجني انه لا دلالة فيه وان العموم في العشر حاصل
 في غيره كحديث في الرقة ربع العشر ونحوه هكذا قالوا في هذا الباب والحق الذي لا محيص عنه
 انما لا يجب الزكاة في مال الصبي لا دله ذكرها الشوكاني رحمه الله في شرح المختصر وغيره
 والمرفوع في هذه المسئلة غير ماثبت والموقوف لا جنة فيه وحكم الصبي في جميع القرائن من
 الصلاة والصوم والزكاة واحدا لم يخص منها شيء دون شيء والله أعلم ﴿ (وعن عبد الله بن أبي أوفى
 رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أتاه قوم بصدقة منهم قال اللهم
 صل عليهم متفق عليه) هذا منه صلى الله عليه وآله وسلم امتثال لقوله تعالى خذ من أموالهم
 صدقة الى قوله وصل عليهم فإنه أمره بالصلاة عليهم ففعلها بلفظها حيث قال اللهم صل على
 آل أبي فلان وقد ورد انه دعا لهم بالبركة كما أخرجه النسائي انه قال في رجل بعث بالزكاة اللهم
 بارك فيه وفي أهله وقال بعض الظاهرية بوجوب ذلك على الامام كانه أخذ من الامر في الآية
 وردت به لو وجب لعلمه صلى الله عليه وآله وسلم الساعة ولم ينقل قال امر محمول في الآية على أنه
 خاص بصلى الله عليه وآله وسلم فإنه الذي صلواته سكن لهم واستدل بالحديث على جواز الصلاة
 على غير الانبياء وانه يدعو المصدق بهذا الدعاء لمن أتى بصدقة وقال الخطابي أصل الصلاة الدعاء
 الا انه يختلف بحسب المدعولة فصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أمته دعاء لهم بالمغفرة
 وصلواتهم عليه دعاء لزيادة القرية والزلزلي ولذلك كان لا يليق لغيره ﴿ (وعن علي كرم الله

وجهه (ورضى عنه) أن العباس رضى الله عنه سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في تعجيل صدقة
 قبل أن يحل فرخص له في ذلك رواه الترمذي والحاكم (قال الترمذي وفي الباب عن ابن عباس
 قال وقد اختلف أهل العلم في تعجيل الزكاة قبل محلها ورأى طائفتان من أهل العلم أن لا يعجلها وبه
 يقول سفيان وقال أكثر أهل العلم أن يعجلها قبل محلها أجزأت عنه انتهى وقد روى الحديث
 أجدوا أصحاب السنن والبيهقي وقال قال الشافعي روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم تسلف صدقة
 مال العباس قبل أن يحل ولا أدري أنبت أم لا قال البيهقي عن يثرب هذا الحديث وهو معتقد
 بحديث أبي بصير عن علي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أنا كذا احتبنا فألقنا العباس
 صدقة عامين رجاء ثقات الأئمة منقطع وقد ورد هذا من طرق بألفاظ مجموعها بدل انصلي الله
 عليه وآله وسلم تقدم من العباس زكاة عامين واختلفت الروايات هل هو استلف ذلك أو تقدمه
 ولعلمها واقعان معا وهو دليل على جواز تعجيل الزكاة إليه ذهب إلا أكثر قاله الترمذي وغيره
 ولكتبه مخصوص جوازه بالمالك ولا يصح من المتصرف بالوصاية والولاية واستدل من منع
 التعجيل مطلقا بحديث أنه لا زكاة حتى يحول الحول كمالته الأحاديث التي تغلبت والجواب
 أنه لا وجوب حتى يحول الحول وهذا لا ينفي جواز التعجيل وبأنه كالصدقة قبل الوقت وأجيب
 بأنه لا قياس مع النذر (وعن جابر) رضى الله عنه (عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قال ليس فيمادون خمس أواق) وقع في مسلم أواق بالياء وفي غير بعضها وكلاهما صحيح فانه جمع
 أوقية ويجوز في جمعها الرجحان كما صرح به أهل اللغة (من الورق) بفتح الواو وكسر هاو كسر
 الزاوا ساكنها الفضة مقطعة أي مضرورة أو غير مضرورة (صدقة وليس فيمادون خمس خود)
 بفتح الخاء وسكون الواو هي ما بين الثلاث إلى العشر (من الأبل) لا واحدة من لفظه (صدقة
 وليس فيمادون خمسة أوسق من تمر) بالثلثة مفتوحة والميم (صدقة رواه مسلم) الحديث
 مصرح بمفاهيم الأعداد التي سلفت في بيان الأنصبة إذ قد عرفت أنه تقدم أن أنصاب الأبل
 خمس وأنصاب الفضة ما تاتر درهم وهي خمس أواق وأنصاف الطعام في تقدم وانما عرف هنا
 بنى الواجب فيمادون خمسة أوسق أنه يجب في الخمسة لقهوم التمر (وله) أي سلم (من حديث
 أبي سعيد ليس فيمادون خمسة أوساق من تمر) بالثلاثة القوية (ولا حب صدقة وأصل حديث
 أبي سعيد متفق عليه) الحديث نصريح بمفاهيم من مفاهيم الأحاديث إلا التمر فلم يتقدم فيه
 شيء من الأوساق جمع وسق بفتح الواو وكسر هاو الوسق ستون صاعا والصاع أربعة أمدان الخمسة
 الأوساق ثلثا صاع والمد رطل وثلاث قال الداودي بعبارة (١) الذي لا يختلف أربع حفنات
 يكتفي الرجل الذي ليس بعظيم الكفين ولا صغيرها قال صاحب القاموس بعد حكايته لهذا القول
 وجوب ذلك فوجده صحيحا انتهى والحديث دليل على أنه لا زكاة فيما يبلغ هذه المقادير من
 الورق والأبل والتمر والتمر لطعام الله بعباده وتخفيفا وهو اتفاق في الأولين وأما الثالث ففيه
 خلاف بسبب ما عارضه وهو قوله (وعن سالم بن عبد الله) بن عمر (ع) أيه) عبد الله بن عمر
 رضى الله عنهم) عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فيما سقت السماء بطن أو ثلج أو برد أو
 طل (والعيون) الأنهار الجارية التي يسقي منها بأساحة المائس غير اعتراف بالآلة (أو كان عثريا)
 بفتح المهملة وفتح الثلثة وكسر الزاوا تشديد الياء قال الخطابي هو الذي يشرب بعروق لاه عثر على

(١) أي الصاع كما هو كذلك
 في القاموس وأما المد فقال
 فيه صاحب القاموس هو
 رطلان أو رطل وثلاث أو
 مله كنى الإنسان المعتدل
 إذا ملاهما ومدينه بهما
 وبه سعى مدنا وقد جربت
 ذلك فوجدته صحيحا انتهى

الماء وكذا حيث كان الماء قريبا من وجه الأرض فيغرس عليه فيصل الماء إلى العروق من غير سقي وفيه أقوال آخر وما ذكرناه أقر بها (العشر) مبتدأ خبره ما تقدم من قوله فيما سقت أو أنه فاعل فعل محذوف أي فيما ذكره يجب (العشر) وفيما سقي بالنضم) بفتح النون وسكون الضاد المعجمة خافهم له المراد به ماسق بالسانية من الأيل والبق وغيره من الرجال (نصف العشر رواء البصري ولا يداود) من حديث سالم (أو كان بعلا) عوضا عن قوله عثريا وهو بفتح الموحدة وضم العين المهملة كذا في الشرح وفي القاموس أنهما كن العين وفسر بأنه كل نخيل وشجر وزرع لا يسقي أو ما سقته السماء وهو النخل الذي يشرب بعروقه (العشر وفيما سقي بالسواني أو النضم) دل على عطفه عليه على التفسير وإن السواني المراد بها الأبواب والنصح ما كان يغيرها كنضم الرجال بالآلة والمراد من الكل ما كان مقيمه بنصب وعناء (نصف العشر) وهذا الحديث دل على التفرقة بين ماسق بـ السمة أو الانهار وبين ماسق بالسواني وحكمته واضحة وهو زيادة التعب والعناء فنقص بعض ما يجب رخصا من الله بعباده ودل على أنه يجب في قليل ما أخرجت الأرض وكثيره الزكاة على ما ذكره هذا معارض لحديث جابر وحديث أبي سعيد واختلف العلماء في الحكم في ذلك فالجمهور أن حديث الأوساق مخصوص لحديث سالم وأنه لازكاة فيه لم يبلغ الخمسة الأوساق وذهب جماعة منهم إلى أنه لا يخص بل يعمل بعمومه فيجب في قليل ما أخرجت الأرض وكثيره والحق مع أهل القول الأول لأن حديث الأوساق حديث صحيح ورواياه القدر الذي يجب فيه الزكاة كما ورد حديث ما تقي الدرهم لبيان ذلك مع ورود في الرقربع العشر ولم يقل أحد أنه يجب في قليل القصة وكثيرها الزكاة وإنما الخلاف هل يجب في القليل منها إذا كانت قد بلغت المصاب كما عرفت وذلك لأنه لم يرد في حديث في الرقربع العشر إلا بيان أن هذا الجنس يجب فيه الزكاة وأما قدر ما يجب فيه فموقوف إلى حديث التبيين له بما تقي درهم فكذا ما قوله فيما سقت السماء العشر أي في هذا الجنس يجب العشر وأما بيان ما يجب فيه فموقوف إلى حديث الأوساق وزاده أيضا قوله في الحديث (وليس في أدون خمسة أوسق صدقة) كأنه ما ورد الألف مع ما يتوهم من عموم فيما سقت السماء ربع العشر كما ورد ذلك في قوله وليس في أدون خمس أواق من الورق صدقة ثم إذا تعارض العام والخاص كان العمل بالخاص عند جهل التاريخ كما هنا فإنه أظهر الأقوال في الأصول (وعن أبي موسى الأشعري ومعاذ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لهما) حين بعثهما إلى اليمن يعلمان الناس أمر دينهم (لأننا أخذنا في الصدقة الأمن هذه الأصناف الأربعة الشعير والحنطة والزبيب والقر رواء الطبراني والحاكم) قال واما سناد صحيح قال البيهقي رواه ثقات وهو متصل وروى الطبراني من حديث موسى بن طلحة عن عمر أن سنان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزكاة في هذه الأربعة فذكرها قال أبو زرعة أنه سئل وساق في الباب أحاديث تفيد ما ذكرتم قال وهذا المراسيل طرقها مختلفة وهي يؤكدها بعضها بعضا ومنها حديث أبي موسى وهما ذكرهما معا قول عمر وعلي وعائشة رضي الله عنهم ليس في النخيل وأون صدقة انتهى والحديث دليل على أنه لا تجب زكاة الألف الأربعة المذكورة لا غير وإلى ذلك ذهب الحسن البصري والحسن بن صالح والثوري والشعبي وابن سيرين وروى عن أحمد ولا تجب عندهم في الذرة ونحوها وأما حديث عمر وابن

شعيب عن أبيه عن جده فذكر الاربعة وفيه زيادة الزرة رواه الدارقطني من دون ذكر الزرة وابن
 ماجه يذكرها فقد قال المصنف انه حديث واه لان من رواه محمد بن عبيد الله العزري السكوني
 وهو متروك انتهى وفي الباب من اسيل فيها ذكر الزرة قال البيهقي انه يقوى بعضها بعضا كذا قال
 والظاهر انها لا تقاوم حديث الباب وما فيه من الحصر وانما ذكرنا قول البيهقي لان المراسيل
 التي ساقتها باسنادها في السنن في اكثرها ذكر الزرة فيما تؤخذ منه الزكاة وذكر عدم أخذها في
 الخضر اوات وقد ألحق الشافعي الزرة بالقياس على الاربعة المذكورة بجامع الاقتيات في
 الاختيار واحدة وبالاختيار مما يقتات في الجراحات فانها لا تجب فيه فن كان رأيه العمل بالقياس
 لزومه هذا ان قام الدليل على ان العلة للاقتيات ومن لا يراه دليلا لم يقل به ومال بعضهم الى انها
 تجب في كل ما خرجت الارض لعموم الأدلة نحو فيما سقط السماء العشر وقوله صلى الله عليه
 وآله وسلم الناس شركاء في ثلاث وقاسوا الخطب على الحشيش قال الشارح والحديث أي
 حديث معاذ وأبي موسى واردة على الجميع والظاهر مع من قال به قلت لانه حصر لا يقاومه العموم
 والقياس وبه يعرف أنه لا يقاومه حديث خذ الحبل من الحب الحديث أخرجه أبو داود لانه عموم
 فالأوضح دليلا مع الحاصر بن اللوحوب في الاربعة وقال في المنار ما عدا الاربعة محل احتياط
 أخذ وتركه والذي يقوى أنه لا يؤخذ من غيرها انتهى قلت الاصل المفقود عزيمة مال المسلم
 فلا يخرج عنه الا بدليل قاطع وهذا المذکور لا يرفع ذلك الاصل وأيضا فالأصل براءة الذمة
 وهذا الاصلان لم يرفعهما دليل يقاومهما فليس محل الاحتياط الا تركه الاخذ من الزرة وغيرها
 مما لم يأت به الا مجرد العموم الذي قد ثبت تخصسه (وللدارقطني عن معاذ قال فأما القضاء والبطيخ
 والرمان والقصب) بالقاف والصاد المهملة والصاد المجهمة معا (فقد عفا عنه رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم واسناده ضعيف) لان في اسناده محمد بن عبيد الله العزري بفتح العين وسكون
 الزاي وفتح الراء كذا في حواشي بلوغ المرام بخط السيد محمد بن ابراهيم الوزير رحمه الله والذي
 في الدارقطني حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال سئل عبد الله بن عمرو عن نبات
 الارض البقل والقشور والخيار فقال ليس في البقول زكاة فهذا الذي من رواية العزري وأما
 روايته معاذ التي في الكتاب فقال المصنف في التلخيص فيها ضعف وانقطاع الآن معناه قد أفاد
 الحصر في الاربعة الاشياء المذكورة في الحديث الاول وحديث ليس في الخضر اوات صدقة
 أخرجه الدارقطني من فروع ابن عيسى بن طلحة عن معاذ وقول الترمذي لم يصح رفعه انما
 هو مرسل من حديث موسى بن طلحة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوسى بن طلحة تابعي
 عدل يأن من يقبل المراسيل قبول ما أرسله وقد ثبت عن علي وعمر موقوفاته لكم الرفع
 والخضر اوات ما لا يكال ولا يقتات ولفظ الترمذي عن عيسى بن طلحة عن معاذ انه كتب الى
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسأله عن الخضر اوات وهي البقول قال ليس فيها شيء قال أبو
 عيسى اسناده هذا الحديث ليس بصحيح وليس في هذا الباب شيء واقامه روى هذا عن موسى
 ابن طلحة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل انتهى (وعن سهل بن أبي حنيفة) بفتح
 الحاء وسكون الناء (قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا خرصتم فخذوا ودعوا
 الثلث) لاهل المال (فان لم تدعوا الثلث فخذوا الربع رواه الخمسة الا ابن ماجه وصححه ابن

حبان نوالها كثر) وفي استاده مجهول الحال كما قال ابن القطان لكن قال الحاكم له شاهد متفق
 على صحته ان عمراً مر به كانه يشير الى ما أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة وأبو عبيد ان عمر كان
 يقول الناصر دع لهم قدر ما يأكلون وقد رما يقع وأخرج ابن عبد البر عن جابر بن قوام خففوا
 في النحر فان في المال العربة والواطيق والاسكلة الحديث وقد اختلف في معنى الحديث على
 قولين أحدهما أنه يترك الثلث والرابع من العشر وثانيهما ان يترك ذلك من نقص الثمر قبل ان
 يعشر وقال الشافعي معناه ان يدع ثلث الزكاة أو ربعها لغيرها هو بنفسه على آفة يفرج به يرانه
 وقيل يدع له ولاهله قدر ما يأكلون ولا يخرص قال في النحر والاولى الرجوع الى ما صرح به
 رواية جابر وهو الخفيف في النحر فيترك من العشر قدر الربع أو الثلث فان الامور المذكورة
 قد تترك الحصاد فلا تجب فيه الزكاة قال ابن تيمية ان الحديث جار على قواعد النحر ربعة
 ومحاسنها موافق لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس في النحر اوان صدقة لانها قد جرت العادة أنه
 لا يلرب المال بعد كمال الصلاح ان يأكل هو وعياله ويطعموا الناس ما لا يدنو ولا يبق كان ما جرى
 العرف باطعامهم أو كنه بمنزلة النحر اوان التي لا تدخر بوضع ذلك بان هذا العرف الجاري بمنزلة
 ما لا يمكن تركه وانه لا بد للتقوس من الاكل من الثمار الطيبة ولا بد من الاطعام بحيث يكون ترك
 ذلك مضراً بها وشافعيها انتهى (وعن عتاب) بفتح العين وتشديد التاء آخر ما به (ابن أسيد)
 بفتح الهمزة وكسر السين وسكون الياء (أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يخرص
 الغنم كما يخرص النخل وتؤخذ زكاته زبيبارواه الخمسة وفيه انقطاع) لانه رواه سعيد بن المسيب
 عن عتاب وقد قال أبو داود انه لم يسمع منه قال أبو حاتم الصحيح عن سعيد بن المسيب أن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم أمر عتاباً بخرص قال النووي وهو وان كان من سلالته فهو يعتضد بقول الأئمة
 والحديث دليل على وجوب خرص القروا والغنم لان قول الراوي أمر يفهم أنه أتى صلى الله عليه
 وآله وسلم بصيغة تفيد الامر والاصل فيه الوجوب وبالوجوب قال الشافعي وقال أبو حنيفة انه
 محرم لانه يجرم بالغيب وأجيب عنه بأنه عمل بالطن ورد به أمر الشارع ويكتفي فيه بخارص واحد
 عدل لان الناس لا يقبل خبره عارفاً لان الجاهل بالشئ ليس من أهل الاجتهاد فيه لانه صلى الله
 عليه وآله وسلم كان يبعث عبد الله بن رواحة وحده يخرص على أهل خيبر ولانه كالحاكم يجهتد
 ويعمل فان اصابته القرعة جائحة بعد النحر فقال ابن عبد البر أجمع من يحفظ عنه العلم ان
 النحر واصل اذا اصابته القرعة جائحة قبل الحداد فلا ضمان وفائدة النحر من أمن الخيانة من رب المال
 ولذلك يجب عليه البينة في دعوى النقص بعد النحر وضبط حق الفقراء على المالك ومطالبة
 المصدق بقدر ما خرصه واتخاذ المالك بالاكل ونحوه واعلم ان النص ورد بخرص النخل والغنم
 قبل ويقاس عليه غيره مما يمكن ضبطه واحاطة النظر به وقيل يقتصر على محل النص وهو الاقرب
 لعدم النص على العلة وعند الشافعية انه لا خرص في الزرع لعدم ضبطه لاستناده بالقتل واذا
 ادعى النحر واصل عليه النص بسبب يمكن اقامة البينة عليه وجب اقامتها والاصدق يمينه وصفة
 النحر ان يطوف بالشجر ويرى جميع ثمرها ويقول خرصها كذا وكذا وطباويجي منه يابسا
 كذا وكذا (وعن عمر بن شبيب عن أبيه عن جده ان امرأه) هي أسماء بنت زيد بن السكن
 (أمنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وممها ابنة لها وفي يدايتها مسكناً) بفتح الميم وفتح السين

الواحدة مسكة وهي الاسورة والخلاخيل (من ذهب فقال لها اتعطين زكاة هذا قالت لا قال
أيسرك ان يسورك الله بهم جايوم القيامة سوارين من نار قال نعمت ما رواه الثلاثة واسناده قوى)
ورواه أبو داود ومن حديث حسين المعلم وهو ثقة فقول الترمذي انه لا يعرف الا من طريق ابن
لهيعة غير صحيح وصححه الخاكم من حديث عائشة وحديث عائشة أخرجه الخاكم وغيره ولفظه
انها دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرأى في يدها ففقت من ورق فقال ما هذا
يا عائشة فقالت صفتين لا تزين لك بهن يا رسول الله قال أتؤدين زكتهن قالت لا قال هن حبيك
من النار قال الخاكم اسناده على شرط الشيخين والحديث دليل على وجوب الزكاة في الحلية
وظاهرها انها الانصاب للها لم صلى الله عليه وآله وسلم بتركية هذه المذكورة ولا تكون ضمن
أوراق الاغلب وفي المسئلة أربعة أقوال الاول وجوب الزكاة وهو مذهب جماعة من السلف
وأحد أقوال الشافعي عملا بهذه الأحاديث والثاني لا تجب الزكاة في الحلية وهو مذهب مالك
وأحمد والشافعي في أحد أقواله لا تارورثت عن السلف فاضية بعدم وجوبها في الحلية ولكن
بعد صحة الحديث لا أثر لآثار الثالث ان زكاة الحلية عارية بما روى الدارقطني عن أنس
وأسماء بنت أبي بكر الرابع انها تجب فيها الزكاة مرة واحدة رواه البيهقي عن أنس وأظهر الأقوال
دليلا وجوبها للصحة الحديث وقوته وأما نصابها فعند الموحين نصاب التقدين وظاهر حديثها
الاطلاق وكانهم قصدوه بأحاديث التقدين ويقوى الوجوب قوله ﷺ (وعن أم سلمة) رضى
الله عنها (انها كانت تلبس أوصاحا) في النهاية هي نوع من الخلي تعمل من الفضة تسمى بها
لبياضها واحدها رضع انتهى وقوله (من ذهب) يدل انها تسمى اذا كانت من الذهب أوصاحا
(فقال يا رسول الله اكزوه) أى قيدخل تحت آية والذين يكزون الذهب الآية (قال اذا
أديت زكاته فليس يكزروه) أبو داود والدارقطني وصححه الخاكم فيه دليل كافى الذى قبله على
وجوب زكاة الحلية وان كل مال أخرجه زكاته فليس يكزروه فلا يشمله الوعيد في الآية ﷺ (وعن
سمرة بن جندب) رضى الله عنه (قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمر نازان
يخرج الصدقة من الذى بعده للبيع رواه أبو داود واسناده لين) لانهم رواية سليمان بن مرة
وهو مجبول وأخرجه الدارقطني والزارق من حديثه أيضا والحديث دليل على وجوب الزكاة في
مال التجارة واستدل للوجوب أيضا بقوله تعالى أففقوا من طيبات ما كسبتم الآية قال مجاهد
نزلت في التجارة وما أخرجه الخاكم انه صلى الله عليه وآله وسلم قال في الابل صدقتها وفي البقر
صدقتها وفي البر صدقتها والزينة الموحنة والراى المجنة ما يبيع به البراز كذا ضبطه الدارقطني والبيهقي
قال ابن المنذر الاجماع قائم على وجوب الزكاة في مال التجارة وعن قال بوجوبها الفقهاء السبعة
قال لكن لا يكفر بإحداها للاختلاف فيها قلت الحديث غيبه مجبول فلا يصلح للاحتجاج وباقى
الأدلة مجبوج لا ينتهض للاستدلال على الوجوب وفي الاجماع قطر واضح والمسئلة تختلف فيها
بين أهل العلم وقد حققناها في الروضة الندية وذكرنا انها لا تجب في أموال التجارة والزكاة تحكم
من أحكام الشريعة فريضة من فرائضها لا يجوز القول بإيجابها في مال من الأموال الا بدليل
ولا دليل صالح يدل على ذلك ﷺ (وعن أبي هريرة) رضى الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم قال وفي الرزاز بكسر الراء آخر مزاى المال المدفون يؤخذ من غير أن يطلب بكثير على

(النجس متفق عليه) للعلماء في حقيقة الر كز قولان الاول انه المال المدفون في الارض من كنوز الجاهلية الثاني انه المعادن قال مالك الاول قال وأما المعادن فتؤخذ فيها الزكاة لانها بمنزلة الزرع ومثله قول الشافعي والى الثاني ذهب أبو حنيفة ويدل الاول قوله صلى الله عليه وآله وسلم الجميع اجبار والمعدن جبار وفي الر كز النجس أخرجه البخاري فان ظاهره انه غير المعدن وخص الشافعي المعدن بالذهب والفضة لما أخرجه البيهقي انهم قالوا وما الر كز يا رسول الله قال الذهب والفضة خلقت في الارض يوم خلقت الا تعجل ان هذا التفسير روايته ضعيفة واعتبر النصاب الشافعي ومالك وأحمد علا بحدِيث ليس فيمادون خمس أو اقصد في نصاب الذهب والفضة والى انه يجب ربع العشر لحديث وفي الرقة ربع العشر بخلاف الر كز فيجب فيه النجس ولا يعتبر فيه النصاب ووجه الحكم في التفرقة انه أخذ الر كز بسهولة من غير تعبد بخلاف المستخرج من المعدن فانه لا بد فيه من المشقة والتيقن بالنص الذهب والفضة وما عداهما الاصل فيه عدم الوجوب حتى يقوم الدليل وقد كانت هذه الاشياء أي الرصاص والقصص والحديد والنقطة والمخ والطب والحشيش موجودة في عصر النبوة ولا يعلم انه أخذ فيها نجسا ولم ير ذلك احد في الر كز وهو في الظاهر في الذهب والفضة وآية واعلموا انما غنمتم من شئ رهي في غنائم الحرب ﴿ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في كز وجدته رجل في خربة ان وجدته في قرية مسكونة فعرفه وان وجدته في قرية غير مسكونة فقهه وفي الر كز النجس أخرجه ابن ماجه باسناد حسن ﴿ ففي قوله فقهه وفي الر كز النجس بيان انه قد صار ملكا لو اجمده وانه يجب عليه اخراج خمسة وهذا الذي وجدته في قرية لم يسمه الشارع ركزا لانه لم يستخرج من باطن الارض بل ظاهره انه وجدته في ظاهر القرية وذهب الشافعي ومن تبعه الى انه يشترط في الر كز امران كونه جاهليا وكونه في موات فان وجد في شارع أو مسجد فلقطة لان يد المسلمين عليه وقد جهل مالك فيكون لقطه وان وجد في ملك شخص فليسخص ان لم ينه عن ملكه فان نفاذ عن ملكه فلن ملكه عنه وهكذا حتى ينهى الى الهي الارض ووجه ما ذهب اليه الشافعي ما أخرجه هو عن عمرو بن شعيب بلفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في كز وجدته رجل في خربة جاهلية ان وجدته في قرية مسكونة أو طريق مينا فخره وان وجدته في خربة جاهلية أو قرية غير مسكونة فقهه وفي الر كز النجس ﴿ (وعن بلال بن الحرث) هو المزني وقد على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سنة خمس وسكن المدينة وكان أحدا من يعمل ألوية من نية يوم الفتح روى عنه انه الحرث مات سنة ٦٠ وله ثمانون سنة رضي الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ من المعادن القبلية) بفتح القاف وفتح الباء وكسر اللام وباء مشددة مفتوحة وهو موضع ناحية القرع (الصدقة أخرجه أبو داود) وفي المواطن أربعة عن غير واحد من علمائهم انه صلى الله عليه وآله وسلم أقطع بلال بن الحرث المعادن القبلية وأخذ منها الزكاة دون النجس قال الشافعي بعد أن روى حديث مالك ليس هذا بما يشته أهل الحديث ولم يكن فيه رواية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاقطاعه وأما الزكاة في المعادن دون النجس فليست محررة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البيهقي هو كما قال الشافعي في رواية مالك والحديث يدل على وجوب الصدقة في المعادن ويحتمل انه أراد بها النجس وقد

ذهب الى الاول اجمدا وصح وذهب غيرهم الى الثاني وهو وجوب الخمس لقوله وفي الر كاز
الخمس وان كان فيه احتمال كما سلف

• (باب صدقة الفطر) •

اي الافطار اضيفت اليه لانه سببها كما يدل له ما في بعض روايات البخاري زكاة الفطر من رمضان
• (عن ابن عمر) رضي الله عنه (قال فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زكاة الفطر
صاعا) نصب على التفسير أو بدل من زكاة بيان لها (من قرأ وصاعا من شعير على العبد والحر
والذكرو والانثى والصغير والكبير من المسلمين وأمر بها ان تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة
متفق عليه) الحديث دليل على وجوب صدقة الفطر لقوله فرض فانه بمعنى الزم وأوجب قال
احق هي واجبة بالاجماع وفيه خلاف لما ورد بعض الشافعية فانهم قالوا انما سنة وتناولوا
فرض بان المراد قدر ورد هذا التأويل بانه خلاف الظاهر وأما القول بانها كانت فرضا ثم نكحت
بالزكاة الحديث قيس بن سعد بن عبادة أمرنا رسول صلى الله عليه وآله وسلم بصدقة الفطر قبل ان
تنزل الزكاة فلم تنزلت ليأمرنا ولم ينهنا فهو قول غير صحيح لان الحديث فيه راوي مجهول ولو سلم حصته
فليس فيه دليل على النسخ لان عدم أمره لهم بصدقة الفطر نائبا لا يشعر بانها نكحت فانه يكفي
الامر الاول ولا يرفع عدم الامر والحديث دليل على عموم وجوبها على العبد والاحرار
الذكور والاناث صغيرا أو كبيرا غنيا أو فقيرا وقد أخرج البيهقي من حديث عبد الله بن ثعلبة أو
ثعلبة بن عبد الله مرفوعا أو صاعا من قمح عن كل انسان ذكرا أو أنثى صغيرا أو كبيرا غنيا أو فقيرا أو
مملوكا أو ما الغنى فيزيكه الله أو ما الفقير فيرد الله عليه كترعا أعطى قال المنذرى في مختصر السنن في
استادته النعمان بن راشد لا يخرج بحديثه نعم العبد نازم مولا من يقره يقول انه لا عك ومن يقول
بملكه نازمه وكذلك الزوجة نازمة زوجها والخادم مخدومه والقريب من نازمه فقنقه الحديث
أدوا صدقة الفطر عن ثمنون أخرجه الدارقطني والبيهقي واستاده ضعيف ولذلك وقع الخلاف في
المسئلة كما هو مبسوط في الشرح وغيره وأما الصغير فنزمت في ماله ان كان له مال كما نازمه الزكاة
في ماله وان لم يكن له مال لم يثبت حنفته كما يقوله الجمهور وقيل نازم الاب مطلقا وقيل لا تجب على
الصغير أصلا لانها شرعت طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين كما يأتي واجيب
بانه خرج على الاغلب فلا يقيم قصر صحيح حديث ابن عمر بإيجابها على الصغير وهو أيضا دل على
انه يجب صاع على كل انسان من الحر والشعر ولا خلاف في ذلك وكذلك ورد صاع من زبيب
وقوله في الحديث من المسلمين لاثمة الحديث كلام طويل في هذه الزيادة لانه لم يمتنع عليها الرواة
لهذا الحديث لانها على كل تقدير زيادة من عدل فتقبل ويدل على اشتراط الاسلام في وجوب
صدقة الفطر وانها لا تجب على الكافر عن نفسه وهذا متفق عليه وهل يخرجها المسلم عن عبده
الكافر فقال الجمهور لا وقال الحنفية وغيرهم يجب مستدلين بحديث ليس على المسلم في عبده
صدقة الا صدقة الفطر وأوجب بان حديث الباب خاص والخاص يقتضي به على العام فعموم قوله
عبده مخصص بقوله من المسلمين وأما قول الطحاوي ان من المسلمين صدقة لا يخرج من لا لا يخرج
عنهم فانه يأباه ظاهر الحديث فان فيه العبد وكذا الصغير وهم ممن يخرج عنهم فدل على ان صدقة

الاسلام لا يقتصر بالفقرين يؤيده حديث مسلم بلفظ على كل نفس من المسلمين حراً وعبد وقوله
 وأمرهم أن تؤدي قبل خروج الناس إلى الصلاة يدل على أن المبادرة بها هي المأمور بها فلو
 أخرها عن الصلاة ثم خرجت عن كونها صدقة فطر وصارت صدقة من الصدقات ويؤكد
 ذلك قوله (ولابن عدي والدارقطني) أي من حديث ابن عمر (بأسنا ضعيف) لأن فيه محمد بن
 عمر الواقدي (اغنوه) أي الفقراء (عن الطواف) في الأثرقة والأسواق لطلب المعاش (في
 هذا اليوم) أي يوم العيد واعتناؤهم بها يكون باعطاءهم صدقته أول اليوم ﴿ (وعن أبي
 سعيد) رضي الله عنه (قال كذبت عليها) أي صدقة الفطر (في زمان النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم صاعاً من طعام أو صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير أو صاعاً من زبيب متفق عليه وفي رواية
 أو صاعاً من أقط) بفتح الهمزة وهو لبن مجفف يابس مستحبر يطبخ كافي النهاية ولا خلاف في هذا
 أنه يجب فيه صاعاً إنما الخلاف في الحنطة فإنه أخرج ابن خزيمة عن سفيان عن ابن عمر أنه لما كان
 معاوية عدل الناس نصف صاعاً بر صاع شعير وذلك أنه لم يأت نص في الحنطة أنه يخرج فيها صاع
 والقول بأن أبا سعيد أراد الطعام الحنطة في حديثه هذا غير صحيح كما حقه المصنف في فتح الباري
 قال ابن المنذر لا نعلم في القمح خبراً ثابتاً بعقله عليه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يكن البر
 في المدينة ذلك الوقت إلا الشئ اليسير منه فلما كثر في زمن العصابة رأوا أن نصف صاع منه يقوم
 مقام صاع من شعير وهم الأئمة فغير جاز أن يعدل عن قولهم إلا إلى قول مثلهم ولا يجزئ أنه قد خاف
 أبو سعيد كما يفيد قوله قال الراوي (قال أبو سعيد أما أنا فلا أزال أخرجه) أي الصاع (كما كنت
 أخرجه في زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا يداود) عن أبي سعيد (لا أخرج أبداً إلا
 صاعاً) أي من أي قوت أخرج ابن خزيمة والحاكم قال أبو سعيد وقد ذكره صدقة رمضان
 فقال لا أخرج إلا ما كنت أخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صاعاً من تمر أو صاعاً
 من حنطة أو صاعاً من شعير أو صاعاً من أقط فقال له رجل من القوم أو متدين من قمح قال لا تلك فعل
 معاوية لا أقبلها ولا أعلم بها الكعبة قال ابن خزيمة ذكر الحنطة في خبر أبي سعيد غير محفوظ ولا
 أدري من الوهم وقال التوروي عسك بقول معاوية من قال بالمتدين من الحنطة وفيه نظر لأنه فعل
 مصابي وقد خالفه فيه أبو سعيد وغيره من العصابة عن هو أطول صحة منه وأعلم بحال النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم وقد صرح معاوية بأنه رآه لأنه سمعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما أخرجه
 البيهقي في السنن من حديث أبي سعيد أنه قدم معاوية حاجاً ومعه قدامكم الناس على المنبر فكان
 فيما كلمهم الناس أن قال أني أرى متدين من سمراء الشام تعدل صاعاً من تمر فأخذ بذلك الناس
 فقال أبو سعيد أما أنا فلا أزال أخرجه الحديث المذكور في الكتاب فهذا صريح أنه رأى من
 معاوية قال البيهقي بعد إيراد حديث في الباب ما لفظه وقد وردت أخبار عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم في صاع من بر ووردت أخبار في نصف صاع ولا يصح شيء من ذلك وقد بينت علته كل
 واحد منها في الخلافات انتهى ﴿ (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما (قال فرض رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم زكاة الفطر طهرت بها من اللغو والرفث) الواقع منه في صومه
 (وطعمة للمساكين فنأداها قبل الصلاة) أي صلاة العيد (فهي زكاة مقبولة ومن أداها
 بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات رواه أبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم) فيه دليل على

وجوبها لقوله فرض كما سلف ودليل على ان الصدقات تكفر السيئات ودليل على ان وقت
اخراجها قبل صلاة العيد وان وجوبها مؤقت فقيل يجب من بغير أول شوال لقوله اغضوهم عن
الطواف في هذا اليوم وقيل يجب من غروب آخر يوم من رمضان لقوله طهروا للصائم وقيل يجب
بعض الوقتين عملاً بالدليلين وفي جواز تقديمها أقوال منهم من ألحقها بالزكاة فقال يجوز تقديمها
ولو إلى عامين ومنهم من قال تجوز في رمضان لأقبله لان لها سببين الصوم والافطار فلا تقدمهما
كالنصاب والحول وقيل لا تقدم على وقت وجوبها الا ما يقتصر كالיום واليومين وأدلة الاقوال كما
ترى وفي قوله طعمة للساكنين دليل على اختصاصهم بها واليه ذهب جماعة من أهل العلم وذهب
آخرون الى انها كازكاة تصرف في الثمانية الاصناف واستقواء بعضهم لعموم انما الصدقات
والتنصيص على بعض الاصناف لا يلزم منه التخصيص فانه قد وقع ذلك في الزكاة ولم يقل أحد
بتخصيص مصرفها في حديث معاذ أمريت ان آخذها من أغنيائكم وأردها في فقرائكم

• (باب صدقة التطوع) •

أى النقل (عن أبي هريرة) رضى الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال سبعة
يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله فذكر الحديث) في تعداد السبعة وهم الامام العادل وشاب
نساء في عبادته ورجل قلبه معلق بالمساجد ورجلان تقيا في الله اجتمعا على ذلك واغترقا عليه
ورجل دعه امرأته ذات منصب وجمال فقيل انى أخاف الله ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه
(وفيه ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تلهي نفسه فمات متفقاً عليه) قيل المراد
بالظل الحماية والكف كما يقال أنا في ظل فلان وقيل المراد ظل عرشه ويدل به ما أخرجه سعيد بن
منصور من حديث سلمان سبعة يظلمهم الله في ظل عرشه ويحرم القرطبي وقوله أخفى بلطف
المخاض حال بتقدير قد وهى على رواية وأردها في البدر التمام بدون القاء وأما على رواية المتن
فالتقاء عاطفة لا أخفاها على تصدق والله أعلم وقوله حتى لا تلهي نفسه مبالغة في الاخفاء وتبعد
الصدقة عن مظان الرياء بحيث لا يمكن ان يحذف مضاف أى عن شماله وفيه دليل على فضل اخفاء
الصدقة على ابدائها الا ان يعلم ان في اظهاره ترغيباً للباس في الاقتداء وانه يحرس سره عن داعية
الرياء وقد قال تعالى ان تبدوا الصدقات فنعما هي الآية والصدقة في الحديث عامة للواجبة
والنافلة فلا يظن انها خاصة بالنافلة حيث جعله المصنف بابها واعلم انه لا مفهوم بعمل به في قوله
ورجل تصدق فان المرأة كذلك الا في الامامة ولا مفهوم أيضاً للعدد فقد وردت خصال أخرى
تقتضى الظل وأبلغها المصنف في الفتح الى ثمانية وعشرين خصلة وزاد عليها السبوطى حتى
أبلغها الى سبعين وأورد بها بالتأليف ثم خصها في كرامة سماها بزوغ الهلال في الخصال المقتضية
للظلال وزاد عليه محرراً لظهور دليل الطالب (وعن عتبة بن عامر رضى الله عنه قال
سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول كل امرئ في ظل صدقته) أى يوم القيامة أعم
من صدقته الواجبة والنافلة (حتى يفصل بين الناس رواه ابن حبان والحاكم) فيه حديث على
الصدقة وما كونه في ظلها فيصير الحققة وانما تأتى أعيان الصدقة فتدفع عنه حر الشمس
أو المراد في كنفها وجماعتها وان من قوائمه صدقة النقل انها تكون زينة لصدقة الفرض ان

وحديث في الآخرة ناقصة كما أخرجه الحاكم في الكافي من حديث ابن عمر وفيه واظن واقي زكاة
 عبدي فان كان ضيع منها شيئا فاظن واهل تجدون لعبدي ناقلة من صدقة تهنون بها ما تنقص من
 الزكاة فيؤخذ ذلك على فراض الله وذلك برحة الله وعده ﴿١﴾ (وعن ابن سعيد الخدري عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا أيها المسلم كسي مسلما ثوبا على عري كساه الله من خضر الجنة)
 أي من ثيابها الخضر (وأيما مسلم أطعم مسلما) متصفا بكونه (على جوع) أطعمه الله من ثمار الجنة
 (وأيما مسلم سقى مسلما) متصفا بكونه (على ظما) سقاه الله من الرحيق (هو الخالص من الشراب
 الذي لا عش فيه) (الختوم) الذي تختم أوانيه وهو عبارة عن نقاشها (رواه أبو داود وفي أسناده
 لين) لم يبين الشارح وجهه في مختصر السنن للمندري ان في أسناده أبا خاذل بن زيد بن عبد الرحمن
 المعرفي بالديلمي وقد أتى عليه غير واحد وتكلم فيه غير واحد قال الذهبي له أو هام وهو صدوق
 وفي الحديث الحديث الحث على أنواع البر وإعطائها من هو مقتدر اليها وكون الجزاء عليهما من جنس
 الفعل ﴿٢﴾ (وعن حكيم بن حزام) رضى الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اليد
 العليا خير من اليد السفلى وأبدأ بمن يقول وخير الصدقة ما كان عن ظهر غنى ومن يستغنى يعف
 الله ومن يستغن يغنه الله متفق عليه واللفظ للبخاري) أكثر التفسير وعليه الاكثر أن اليد
 العليا اليد العظيمة والسفلى يد السائل وقبل يد المتعفف ولو بعد أن يمد إليه العطي وعلاوها معنوي
 وقبل يد الآخذ بغير سؤال وقيل العليا المعطية والسفلى المانعة قال قوم من المتصوفة اليد
 الآخذة أفضل من المعطية مطلقا قال ابن قتيبة ما أرى هؤلاء الا قوما استطابوا السؤال فهم
 يحجبون للدانة ونم ما قال وقد ورد التفسير النبوي بأن اليد العليا التي تعطى ولا تأخذ أخرجه
 اسحق في مسنده عن حكيم بن حزام قال يا رسول الله ما اليد العليا فذكره في الحديث دليل على
 البدانة بنفسه وعمله لانه الأهم فالأهم وفيه ان أفضل الصدقة ما أتى المتصدق من ماله بعد إخراجها صاحبها
 مستغنيا اذ معنى أفضل الصدقة ما أتى المتصدق من ماله ما يستظهره على حوائجه ومصلحه لان
 المتصدق بجميع ماله يندم غالبا ويجب اذا احتاج انه لم يصدق ولفظ الظهر كما قال الخطابي
 يورد في مثل هذا التساعا في الكلام وقيل غير ذلك واختلف العلماء في صدقة الرجل بجميع ماله
 فقال القاضي عياض انه يجوز العلماء وأئمة الامصار قال الطبري ومع جوازها فالمستحب ان لا يفعل
 وان يقتصر على الثلث والاولى ان يقال من تصدق بماله كله وكان مسورا على الفاقة ولا عيال له
 أو له عيال يصبرون فلا كلام في حسن ذلك وبطلان قوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان
 بهم خصاصة ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيموا وأسرا ومن لم يكن بهذا المنابة كرمه
 ذلك وقوله ومن يستغنى أي عن المسئلة يعف الله أي يعنه على العفة ومن يستغن بما عنده وان قل
 يغنه الله بالقناعة في قلبه والقتور عما عنده ﴿٣﴾ (وعن أبي هريرة) رضى الله عنه (قال قيل يا رسول
 الله أي الصدقة أفضل قال جهد المقل وأبدأ بمن يقول أخرجه أحمد وأبو داود وصححه ابن خزيمة
 وابن حبان والحاكم) الجهد بضم الجيم وسكون الهاء الوسع والطاقة وبالفتح المشقة وقيل المبالغة
 والغاية وقيل هما الغتان بمعنى قال في النهاية أي قدر ما يحمله القليل من المال وهذا بمعنى حديث
 سبق درهم مائة ألف درهم رجل له درهمان أخذ أحدهما فتصدق به ورجل له مال كثير فأخذ من
 عرضه مائة ألف درهم فتصدق بها أخرجه النسائي من حديث أبي ذر وأخرجه ابن حبان والحاكم

من حديث أبي هريرة ووجه الجمع بين هذا الحديث والذي قبله ما قال البيهقي ولفظه والجمع بين قوله صلى الله عليه وآله وسلم خبر الصدقة ما كان عن ظهر غنى وقوله أفضل الصدقة جهد المقل أنه يختلف باختلاف أحوال الناس في الصبر على الفاقة والشدة والاكتفاء بأقل الكفاية وساق أحاديث تدل على ذلك (وعنه) أي أبي هريرة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تصدقوا فقال رجل يا رسول الله عندي دينار قال تصدق به على نفسك قال عندي آخر قال تصدق به على ولدك قال عندي آخر قال تصدق به على خادمك قال عندي آخر قال أنت أبصر به رواء أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم) ولم يذكر في هذا الحديث الزوجة وقد وردت في صحيح مسلم مقدمة على الولد وفيه ان التفقة على النفس صدقة وأنه يبدأ بها ثم على الزوجة ثم على الولد ثم على العبدان كان أو مطلق من محضه ثم حيث شاء وبأي في التفقات تحقيق التفقة على من يجبه له أولاً (وعن عائشة) رضي الله عنها (قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا تفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة) كان المراد غير مفسدة في الاتفاق (كان لها أجرهما) تفقت وزوجها أجرهما كما كتب وللأزواج مثل ذلك لا ينقص بعضهم أجر بعض شيئاً متفق عليه) فيه دليل على جواز صدق المرأة من بيت زوجها والمراد اتفاقها من الطعام الذي لها فيه تصرف بصفته للزوج ومن يتعلق به بشرط أن يكون بغير إضرار وان لا يخل بشفقتهم قال ابن العربي قد اختلف السلف في ذلك فمنهم من أجاز في الشيء اليسير الذي لا يثوب به ولا يظهر به النقصان ومنهم من حمله على ما إذا أذن الزوج ولو بطريق الاجال وهو اختيار البخاري وبذلك ما أخرجه الترمذي عن أبي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تنفق المرأة من بيت زوجها إلا بذه قيل يا رسول الله ولا الطعام قال ذلك أفضل أمه والناس منهم من قال المراد بشفقة المرأة والعبدان الخازن التفقة على عيال صاحب المال في مصالحه وهو بعضهم لفظ الحديث ومنهم من فرق بين المرأة والخادم فقال المرأة لها حق في مال الزوج والتصرف في بيته فجاز لها أن تصدق بخلاف الخادم فليس له تصرف في مال مولاه فيشترط الاذن فيه مويد عليه أن المرأة ليس لها التصرف الا في القدر الذي تستحقه ثم ظاهره انهم سواه في الاجر ويحتمل أن يراد بالمثل حصول الاجر في الجملة وان كان أجر المكنس أوفر الا ان في حديث أبي هريرة ولها نصف أجره وهو يشعر بالمساواة (وعن أبي سعيد رضي الله عنه قال جاءت زينب امرأة ابن مسعود فقالت يا رسول الله انك أمرت اليوم بالصدقة وكان عندي حلي تلي فاردت أن أتصدق به فزعم ابن مسعود أنه وولده أحق من تصدقت به عليهم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم صدق ابن مسعود وزوجك وولدك أحق من تصدقت به عليهم رواء البخاري) فيه دلالة على أن الصدقة على من كان أقرب من المتصدق أفضل وأولى والحديث ظاهر في صدقة الواجب ويحتمل أن المراد به التطوع والاول أوضح ويؤيده ما أخرجه البخاري عن زينب امرأة ابن مسعود انها قالت يا رسول الله أيجزئ عنان فجعل الصدقة في زوج فقير وابناه أخ أيتام في مجورنا فقال صلى الله عليه وآله وسلم لا أجر الصدقة وأجر الصلة وأخرجه أيضاً مسلم وهو واضح في الصدقة الواجبة لقوله أيجزئ عنا ولقوله صدقة وصلة اذا الصدقة عند الاطلاق تتبادر في الواجبة وهو دليل على جواز صرف زكاة المرأة في زوجها وهو قول الجمهور وفيه خلاف أبي حنيفة ولا دليل له يقاوم النص المذكور ومن استدلل

له بانها تعود اليها بالنفقة فكأنها ما خرجت عنها ففسد أو ورد عليه أنه يلزمه منع صرفها صدقة
 التطوع في زوجها مع أنه يجوز صرفها اليه اتفقا أو ما الزوج فاتفقوا على أنه لا يجوز له صرف
 صدقة واجبة في زوجته قالوا لان نفقتها واجبة عليه فتستغنى بها عن الزكاة قاله المصنف في التتبع
 وعندى في هذا الأخير توقف لان غنى المرأة بوجود النفقة لا يصيرها غنية الفنى الذى يمنع من محل
 الزكاة لها وفي قوله ولأنه ما يدل على اجرائها في الولد الا انه ادعى ابن المنذر الاجماع على عدم جواز
 صرفها الى الولد وجلاو الحديث على أنه في غير الواجبة أو أن الصرف الى الزوج وهو المنفق على
 الاولاد أو أن الاولاد للزوج ولم يكونوا منها كما يشعر به ما وقع في رواية أخرى على زوجها وأيتام
 في جبرها عليهم وأولاد زوجها سواء أيتاما باعتبار اليتيم من الأم ﴿وعن ابن عمر﴾ رضى الله
 عنهما (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يرزأ الرجل) والمرأة (يسأل الناس
 أموالهم حتى يأتى يوم القيامة وليس في وجهه مزعة) بضم الميم وسكون الزاى فعين مهملة (لحم
 متفق عليه) الحديث دليل على قبح كثرة السؤال وان كل مسئلة تذهب من وجهه قطعة لحم حتى
 لا يبقى فيه شئ لقوله لا يرزأ ولنفذ الناس عام مخصوص بالسلطان كما يأتى والحديث مطلق في قبح
 السؤال مطلقا وقد عارضه البخارى بمن يسأل كثيرا كما يأتى يعنى من سأل وهو غنى فانه ترجم له بياض من
 سأل كثيرا لان سأل الحاجة فانه يباح لذلك ويأتى قرىبا بيان الفنى الذى يمنع من السؤال قال
 الخطابى معنى قوله وليس في وجهه مزعة لحم يحتمل ان يكون المراد به يأتى ما قاطلا لا قدره ولا جاء
 أو يعنى في وجهه حتى يسقط لحمه عقوبة له في موضع الخيانة لكونه أذل وجهه بالسؤال او انه
 يبعث ووجهه عظيم ليكون ذلك شعاره الذى يعرف به يؤيد الاول ما أخرجه الطبرانى والبارى من
 حديث مسعود بن عمرو لا يرزأ العبد يسأل وهو غنى حتى يجاق وجهه فلا يكون له عند الله وجه
 وفيه أقوال أخر ﴿وعن أبي هريرة﴾ رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وأله وسلم من يسأل الناس أموالهم تكثرا فإني سأله جبراً فليستقل أو ليستكثر واه مسلم)
 قال ابن العربي ان قوله فإني سأله جبراً معناه انه يعاقب بالناو ويحتمل ان يكون حقيقة أى انه
 يصير ما يأخذ جبراً يكوى به كفى مانع الزكاة وقوله فليستقل أمر الله بكم ومثله ما عطف
 عليه والله شديد من باب اعمالوا ما شئتم وهو متعبر بقصر السؤال للاستكثار ﴿وعن
 الزبير بن العوام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لان يأخذ أحدكم حبله فأتى بهزيمة
 الخطب على ظهره فيبيعها فيكف الله بها) أى بقيتها (وجهه مخبره من ان يسأل الناس اعطوه
 أو منعه ورواه البخارى) الحديث يدل على ما دل ما قبله عليه من قبح السؤال مع عدم الحاجة وزاد
 بالحث على الاكتساب ولو أدخل على نفسه المشقة وذلك لما يدخل السائل على نفسه من ذل
 السؤال وذلة الردان لم يعطه المسؤول ولما يدخل على المسؤول من الضيق في مله ان اعطى كل من
 سأل وللشافعية وجهان في سؤال من له قدرة على التكسب اصحهما انه حرام لظاهر الاحاديث
 والثانى انه مكروه بثلاثة شروط انه لا يذل نفسه ولا يلج في السؤال ولا يؤذى المسؤول فان فقد
 أحدها فهو حرام بالاتفاق ﴿وعن سمرة بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 المسئلة كد يكذبها الرجل وجهه الا أن يسأل الرجل سلطاناً وفي أمر لا بد منه رواه الترمذى
 وحسنه) أى سؤال الرجل أموال الناس كد أى خدش وهو الا تروى رواية كدوس وأما سؤاله

من السلطان فإنه لا مذمة فيه لأنه انما يسأل عما هو حق له في بيت المال ولا منة للسلطان على السائل لأنه وكيل فهو كسؤال الانسان وكيله ان يعطيه من حقه الذي لديه وظاهره انه وان سأل السلطان تكثرأ فإنه لا بأس فيه ولا اثم لأنه جعله قيسا للامر الذي لا بد منه وقد فسر الامر الذي لا بد منه حديث قيسه وفيه لا يحل السؤال الا لثلاثة ذى فقر مدقع أو دم موبع أو غرم مقطوع الحديث وقوله أو في أمر لا بد منه أي لا يتم له حصوله مع ضروره

(باب قصة الصدقات)

أي قصة الله للصدقات بين مصارفها **﴿عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ﴾** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **﴿قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَا تَحُلْ الصَّدَقَةَ لَغْنَى الْأَخْنَسَةِ لِعَامِلٍ عَلَيْهَا وَرَجُلٍ اشْتَرَاهَا بِجَالِهِ أَوْ غَارِمٍ أَوْ غَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُسْكِينٍ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ مِنْهَا هَدَى لَغْنَى مِنْهَا رِوَاءُ أَجْدَوْ أَوْ دَاوُدَ ابْنِ مَاجِهٍ وَصَحَّحَهُ الْحَافِظُ وَأَعْلَاهُ الْإِسْرَافُ﴾** ظاهراً أعلا ما اخرج المذكورون جميعاً وفي الشرح ان التي أعلت بالارسال رواية الحافظ التي حكى مصنفها وقوله لغنى قد اختلفت الاقوال في حد الغنى الذي يحرم به قبض الصدقة على اقوال وليس عليها ما تسكن له النفس من الاستدلال لان المحبت ليس لغوا حتى يرجع فيه الى تفسيره لغة ولانه في اللغة امر نسبي لا يتعين في قدر ووردت أحاديث معينة لقدر الغنى الذي يحرم به السؤال كحديث ابى سعيد عند الترمذي من سأل وله أوقية فقد ألحف يقال ألحف في المسئلة ألح فيها وزمها كذا في النهاية وعند أبي داود من سأل منكم وله أوقية أو عدلها فقد سأل الحافظ وأخرج أيضاً من سأل وله ما يغنيه فانما يستكثر من النار قالوا وما يغنيه قال قدر ما يعيش به ويغديه مصنف ابن حبان فهذا قدر الغنى الذي يحرم معه السؤال وما الغنى الذي يحرم معه قبض الزكاة فالظاهر انه من يجب عليه الزكاة وهو من يملك مائتي درهم لقوله صلى الله عليه وآله وسلم امرت أن أخذها من أغنيائكم وأردها في فقرائكم فقابل بين الغنى وأفادته من تجب عليه الصدقة وبين الفقير وأخباره من ترذفيه الصدقة هذا أقرب ما يقال فيه وقد بينه السيد في رسالة جواب سؤال وأفاد حديث الباب حلها للعامل عليها وان كان غنياً لأنه ما أخذ أجره على عمله لا فقره وكذلك من اشتراها بجاله فانما قد وافقت محصرها وصارت ملكاً له فإذا باعها فقد باع ما ليس بركته حين البيع بل هو ملكه وكذلك الغارم تحله وان كان غنياً قال اهل العلم الغارمون اهل الدين ان استدأوا الغير معصية أو تابوا وليس لهم وفاة أو اصلاح ذوات البين وكذلك الغازي يحل له ان تجهز من الزكاة وان كان غنياً لأنه ساع في سبيل الله قال الشارح ويلحق به من كان قائماً بمصلحة عامة من مصالح المسلمين كالقضاء والاقتناء والتدريس وان كان غنياً وأدخل أبو صيد من كان فيه مصلحة عامة في العاملين وأشار اليه البخاري حيث قال باب رزق الحاكم والعاملين عليها وأراد بالرزق ما يرزقه الامام من بيت المال لمن يقوم بمصالح المسلمين كالقضاء والفتيا والتدريس فله الاخذ من الزكاة فيما يقوم به مدة القيام بالمصلحة وان كان غنياً قال الطبري انه ذهب الجمهور الى جواز اخذ القاضي الاجرة على الحكم لأنه يشغله الحكم عن القيام بمصالحه غير ان طائفة من السلف كرهوا ذلك ولم يحرموه وقالت طائفة أخذ الرزق على القضاء ان كانت جهة الاخذ من الخلال كان جائزاً لاجتماع من تركه فانما تركه تبرعاً وأما اذا كانت هناك شبهة فالاولى الترك ويحرم اذا كان المال يؤخذ لبيت المال من غير وجهه واختلف اذا كان

الغالب حراما وأما الاخذ من المتحايكين في جواز خلاف ومن جوزه فقد شرط له شرائط وباقى
 ذكر ذلك في باب القضاء وانما لما تعرض له الشارح هنا تعرضنا له (وعن عبد الله بن عدى بن
 خيار) بكسر الخاء المجهية فيا تحسنة آخر مراده وعبد الله يقال انه ولد على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم بعد في التابعين روى عن عمرو وعثمان وغيرهما (ان رجلين حدثاهما انهما انما روى
 الله صلى الله عليه وآله وسلم يسألانه من الصدقة فقلب فيهما النظر) فسر الرواية الاخرى
 بلفظ فرفع فينا النظر وخفضه (فراهما جلدين فقال ان شئتما أعطيتكما ولا حظ فيهما لغنى ولا
 لقوى مكتسب رواه أحمد وقواه أبو داود والنسائي) قال أحمد بن حنبل ما أجوده من حديث
 وقوله ان شئتما أى ان أخذ الصدقة ذلة فان رضيتم بها أعطيتكما أو انها حرام على الجلد قال
 شئتما تناول الحرام أعطيتكما قاله توبيا وتقليظا والحديث من أدلة تحريم الصدقة على الغنى
 وهو تصريح بمفهوم الآية وان اختلف في تحقيق الغنى كما سلف وعلى القوى المكتسب لان
 حرقته صيرته في حكم الغنى ومن أجاز له تناول الحديث بما لا يقبل فانه قال في البصر انه أراد بالقوى
 المكتسب من له كسب حاصل فيصير به غنيا وتعب بأنه قد دخل في الغنى فلا حاجة للعطف
 (وعن قبيصة) بفتح القاف فيا مكسورة (ابن مخارق) بضم الميم فانه مبهمة فراه مكسورة
 بعد الالف (الهلالى) وقد على النبي صلى الله عليه وآله وسلم عندنا في اهل البصرة روى عنه
 ابنه قطن وغيره (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان المسئلة لا تقبل الا لاجل احد
 ثلاثة رجل) بالكسر بدل من ثلاثة ويصح رفعه بتقدير أحدهم (تعمل حاجة) بفتح الحاء
 وهو المال بحمله الانسان عن غيره (خلت المسئلة حتى يصيبها ثم يمس ويدرجل أصابته
 جائحة) أى آفة (اجتاحت) أى أهلك (ماله فخلت المسئلة حتى يصيب قواما)
 بكسر الف ما يقوم بجاحته وسدخلته (من عيش ورجل أصابته فاقة) أى حاجة
 (حتى يقوم ثلاثة من ذوى الحجى) بكسر المهملة والجيم مقصور والعقل (من قومه) لانهم
 أخبر بهما يقولون أو قائلين (لقد أصابت فلانا فاقة فخلت المسئلة حتى يصيب قواما من
 عيش فاسوا من من المسئلة يا قبيصة سمعت) بضم السين (يا كلها) أى الصدقة اثنت
 لانه جعل السمعت عبارة عنها والافاضة فيه (سمعتا) السمعت الحرام الذى لا يحل كسبه
 لانه سمعت البركة أى يذهبها (رواه مسلم وأبو داود وابن خزيمة وابن حبان) الحديث
 دليل على انها تحرم المسئلة الثلاثة الاولى بل تعمل حالة وذلك ان يحصل الانسان عن
 غيره ديناً أريد أو يصالح بحال بين طائفتين فانها تحصل له المسئلة وظاهره وان كان غنيا فانه
 لا يلزمه تسليمه من ماله وهذا هو أحد الخصال التى الذين يحل لهم أخذ الصدقة وان كانوا أغنيا كما سلف
 في حديث أبي سعيد والثانى من أصاب ماله آفة معاوية أو أرضية كالبرد والغرق ونحوه بحيث لم
 يبق له ما يقوم بعيشه خلته المسئلة حتى يحصل ما يقوم ويسدخلته والثالث من أصابته فاقة
 ولكن لا تحل له المسئلة الا بشرط ان يشهد له من أهل بلده لانهم أخبر بحاله ثلاثة من ذوى
 العقول لامن غلب عليه الغباوة والتغصيل والى كونهم ثلاثة ذهب الشافعية للنص فقالوا
 لا يقبل فى الاعسار أقل من ثلاثة وذهب غيرهم الى كفاية الاثنين قياسا على سائر الشهادات وجعلوا
 الحديث على التدب ثم هذا محمول على من كان معروفا بالغنى ثم افتقر ما اذا لم يكن كذلك فانه

يصل له السؤال وان لم يشهد له بالفاقه وقد ذهب الى تحريم السؤال ابن أبي ليلى وانها تسقط به
العدالة والظاهر من الاحاديث تحريم السؤال الا لثلاثة المذكتورين او ان يكون المسؤل
السلطان كما سلف (وعن عبد المطلب بن ربيعة بن الحرث) بن عبد المطلب بن هاشم سكن
المدينة ثم تحول عنها الى دمشق ومات بها سنة ٦٢ وكان أتي الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يطلب منه ان يجعله عاملا على بعض الزكاة فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الصدقة لا تنبغي لآل محمد
الحديث وفيه قصة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الصدقة لا تنبغي لآل محمد
انما هي أو سائح الناس) هو بيان لعلة التحريم (وفي رواية) أي سلم عن عبد المطلب (فانما التحل
لمحمد ولا لآل محمد وامامهم) فأفاد ان لفظ لا تنبغي أراد به التحل فيقيد التحريم أيضا وليس
لعبد المطلب المذكور في الكتب الستة غير هذا الحديث وهو دليل على تحريم الزكاة على محمد صلى
الله عليه وآله وسلم وعلى آله فأما عليه صلى الله عليه وآله وسلم فإنه أجاع وكذا ادعى الاجاع على
سحرتهما على آله ابن خزيمة ونقل الجواز عن أبي حنيفة وقيل ان منعوا خمس الخس والتحريم هو
الذي دلت عليه الاحاديث ومن قال بخلافه قال متأولا لها ولا وجه للتأويل وانما يجب التأويل
اذا قام على الحاجة اليه دليل والتعليل بأنها أو سائح الناس قاض بتحريم الصدقة الواجبة عليهم
لأنها لا تليها التي يطهر بها من يجرى بها كما قال تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم
وتركهم بها الآن الآية تزلت في صدقة النفل كما هو معروف في كتب التفسير وقد ذهب طائفة الى
تحريم صدقة النفل أيضا على الآل واختاره السيد في حواشي ضوء النهار لعموم الأدلة وفيه انه
صلى الله عليه وآله وسلم كرم آله عن ان يكونوا محلا للفسالة وشر فهم عنها وهذا هي العلة المنصوصة
وقد ورد التعليل عند أبي نعيم مرفوعا بان لهم في خمس الخس ما يكفيهم أو يغنيهم فهم اعلمتان
منصورتان ولا يلزم من منعهم من الخس ان تحل لهم فان من منع الانسان عن ماله وحقه
لا يكون منع له محلا له ما حرم عليه وقد بسط السيد القول في رسالة مستقلة وفي الماراد بالآل
خلافه والاقرب ما فسرهم به الراوي وهو زيد بن أرقم بأنهم آل علي وآل العباس وآل جعفر وآل
عقيل انتهى قلت ويريد وآل الحرث بن عبد المطلب لهذا الحديث فهذه تفسير الراوي وهو مقدم
على تفسير غيره كما قرر في علم الاصول فالرجوع اليه في تفسير آل محمد عنها الظاهر لان لفظ الآل
مستترك وتفسير راويه دليل على الماراد من معانيه فهو آله الذين فسرهم به زيد بن أرقم في صحيح
مسلم وأما تفسيرهم هنا بنى هاشم اللازم منه دخول من أسلم من أولاد أبي لهب ونحوهم فهو
تفسير بخلاف تفسير الراوي وكذلك يدخل في تحريم الزكاة عليهم بنو المطلب بن عبد مناف كما
يدخلون معهم في قسمة الخس كما يقصده قوله (وعن جبير) يضم الجيم وفتح الباء (ابن مطعم)
يضم الميم وسكون الطاء ابن نوفل بن عبد مناف القرشي أسلم قبل الفتح ونزل المدينة ومات بها
سنة ٥٤ وقيل غير ذلك رضي الله عنه (قال مشيت أنا وحنان بن عوف الى النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فقلنا يا رسول الله أعطيت بني المطلب من خمس خيبر وتركتنا ونحن وهم منك بمنزلة
واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما بنو المطلب بنو هاشم) المراد بنو هاشم
آل علي وآل جعفر وآل عقيل وآل الحرث ولم يدخل آل أبي لهب في ذلك لأنه لم يسلم منهم في عصره
صلى الله عليه وآله وسلم أحد وقيل بل أسلم منهم عتبة وعتب ابنا أبي لهب وثبنا معه صلى الله

عليه وآله وسلم في حنين (شيء واحد رواه البخاري) الحديث دليل على ان بنى المطلب يشاركون
 بنى هاشم في سهم ذوى القربى وتحريم الزكاة أيضا دون من عداهم وان كانوا في النسب سواء
 وعلمه صلى الله عليه وآله وسلم باقرارهم على الموالاة كما في آخر تعليقه بأنهم لم يبقارقونا
 في جاهلية ولا اسلام فصاروا كالشيء الواحد في الاحكام وهو دليل واضح في ذلك وذهب اليه
 الشافعي وخالفه الجمهور وقالوا ان صلى الله عليه وآله وسلم اعطاهم على جهة التفضل لا الاستحقاق
 وهو خلاف الظاهر بل قوله شيء واحد دليل انهم يشاركونهم في استحقاق الخمس وتحريم الزكاة
 واعلم ان بنى المطلب هم اولاد المطلب بن عبد مناف وجبير بن مطعم من اولاد نوفل بن عبد مناف
 وعثمان من اولاد عبد شمس بن عبد مناف فبنو المطلب وبنو عبد شمس وبنو نوفل اولادهم في
 درجة واحدة فلذا قال عثمان وجبير للنبي صلى الله عليه وآله وسلم انهم وبنى المطلب بمنزلة واحدة
 لان الكل ابناء عم واعلم انه كان لعبد مناف أربعة اولاد هاشم والمطلب ونوفل وعبد شمس
 ولهاشم من الاولاد عبد المطلب وصفي وابوصى واسد ولعبد المطلب من الاولاد
 عبد الله وابوطالب وحزمة والعباس وابولهب الحرث وعبد العزى وجعل ومقوم
 والغيداق وضرار وزير ﴿ وعن أبي رافع ﴾ هو مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قيل اسمه ابراهيم وقيل هرمن قيل كان له عباس فوجه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما سلم
 العباس بشر أبو رافع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باسلامه فاعتقهم في خلافة علي عليه
 السلام كما قاله ابن عبد البر (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث رجلا على الصدقة) أي على
 قبضها (من بنى مخزوم) اسمه الارقم (فقال لا بنى رافع اصحبي فانك نصيب منها فقال حتى
 أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأسأله فأسأله فأسأله فقال مولى القوم من انفسهم وانها لا تصل
 لنا الصدقة رواه أحمد والثلاثة وابن خزيمة وابن حبان) الحديث دليل على ان حكمه مولى آل
 محمد صلى الله عليه وآله وسلم حكمهم في تحريم الصدقة قال ابن عبد البر في التمهيد انه لا خلاف
 بين المسلمين في عدم حل الصدقة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وبنى هاشم ولمواليم وذهب مالك
 وهو قول الشافعي الى عدم تحريمها عليهم لعدم المشاركة في النسب ولانه ليس لهم في الخمس سهم
 وأجيب بان النص لا تقدم عليه هذه العلل فهي مردودة فانهم ترفع النص ثم هذا نص على تحريم
 العمالة على الموالى وبالأولى على آل محمد لانه أراد الرجل الذى عرض على أبي رافع ان يوليه
 على بعض عمله الذى ولاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فينال عمالة لأن المراد انه يعطيه من أجرته
 فانه جازى لابي رافع أخذه اذ هو داخل تحت الخمسة الذين يحل لهم لانه قدم ذلك الرجل أجرته
 فيعطيه من ملكه فهو حلال لابي رافع فهو نظير قوله فيما سلف ورجل تصدق عليه من فاهدى
 منها ﴿ وعن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يعطى
 عمر العطاء فيقول أعطه أفقر مني فيقول خذ فتموله أو تصدق به وما جامل من هذا المال وأنت خير
 مشرف ﴾ بالشيخين المججمة والراء والقائم من الاشراف وهو التعرض للشيء والحرص عليه
 (ولاسائل نخذه وما أفلا فلا تتبعه نفسك أى لا تعلقها بطلبه رواه مسلم) الحديث أفاد ان العامل
 ينبغي له أن يأخذ العمالة ولا يردها فان الحديث في العمالة كما صرح به في رواية مسلم والاكثر
 على ان الامر في قوله نخذه للتدب وقيل للوجوب قيل وهو مندوب في كل عطية يعطاها الانسان

فانه سبب له قبولها بالشرطين المذكورين في الحديث هذا اذا كان المال الذي يعطيه منه حلالا
 وأما عطية السلطان الجائر وغيره عن ماله حلالا وحرما فقال ابن المنذر ان أخذها جائز مخصص
 فيه ويجوز ذلك تعالى قال في اليهود سمعون لك كذب أكلون للسحت وقد رهن درعه صلى الله
 عليه وآله وسلم من يهودي مع علمه بذلك وكذا أخذ الجزية منهم مع علمه بذلك وان كثيرا من أمورهم
 عن الخنزير والمملات الباطلة انتهى وقال بعضهم ان عطية السلطان الجائر لا ترد لانه ان علم ان
 ذلك عين مال المسلم وجب قبوله وتسليمه الى مالكه وان كان محتسبا فهو مظلمة يصرفها على مستحقها
 وان كان ذلك عين مال الجائر ففيه تقليل لباطله وأخذ ما يستعين باقتضاه على معصيته قال السيد
 وهو كلام حسن جازع في قواعد الشريعة الأربعة يشترط في ذلك ان يامن القايض على نفسه من
 محبة المحسن الذي جبات القلوب على حب من أحسن اليها وان لا يؤهم الغير ان السلطان على الحق
 حيث قبض ما أعطاه وقد بسط السيد في حواشي ضوء النهار في كتاب البيع ما هو أوسع من هذا

«كتاب الصيام»

هو لغة الامساك فم الامساك عن القول والعمل من التماس والدواب وغيرها قال أبو عبيد كل
 عمل عن كلام أو طعام أو صبر فهو صائم وفي الشرع امساك مخصوص في وقت مخصوص بشروط
 مخصوصة فصلها الاحاديث الاتية وهو الامساك عن الاكل والشرب والجماع وغيرهما ما ورد به
 الشرع في النهار على الوجه المشرع ويقع ذلك الامساك عن الرفث والغو وغيرهما من
 الكلام المحرم والمكروه ولو جرد الاحاديث بالنهاية عن باقي الصوم زيادة على غيره وكان مبسداً فرضه
 السنة الثانية من الهجرة (عن أبي هريرة) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم لا تقدموا رمضان) فيه دليل على اطلاق هذا اللفظ على شهر رمضان وحديث أبي
 هريرة عند أحمد وغيره مرفوعا لا تقولوا اجاء رمضان فان رمضان اسم من أسماء الله تعالى ولكن
 قولوا شهر رمضان حديث ضعيف لا يقيم ما ثبت في الصحيح (بصوم يوم ولا يومين الا رجلا) كذا
 في نسخ بلوغ المرام ونظفه في البازي أن يكون رجلا قال المنصف يكون ثمة أي يوم واحد رجل
 ونظما مسلم الا رجلا بالنصب قلت وهو قياس العربية لانه استثناء متصل من مذكور والرفع
 بتقدير يكون بقرينة الرواية الاخرى (كان يصوم صوما فليصمه متيق عليه) الحديث دليل على
 تحريم صوم يوم أو يومين قبل رمضان قال الترمذي بعد رواية الحديث والعمل على هذا عند أهل
 العلم كرهوا ان يتجمل الرجل الصيام قبل دخول رمضان لعني رمضان انتهى وقوله لعني رمضان
 تقصد لعني بانه مشروط بكون الصوم احتياطا لا لو كان صوما مطلقا كالنفل المطلق والنذر ونحوه
 قلت ولا يخفى انه بعد هذا التقيد يلزم منه جواز تقديم رمضان بأي صوم كان وهو خلاف ظاهر
 النهي فانه عام لم يستثن منه الا صوم من اعتاد صوماً معلوماً ووافق ذلك آخر يوم من شعبان
 ولو أراد صلى الله عليه وآله وسلم الصوم المقتد بما ذكرنا لقال الامتناعاً ونحو هذا اللفظ وانما نهى
 عن تقديم رمضان لان الشارع قد علق بالدخول في صوم رمضان برؤية هلاله لا بتقديم عليه
 بخلاف النص أمر او نهى وفيه ابطال لما يقوله الباطنية من تقدم الصوم يوم أو يومين قبل رؤية
 هلال رمضان وزعمهم ان اللام في قوله صوموا روية في معنى مستقلين لها وذلك لان الحديث
 يقيد ان اللام لا يصح جعلها على هذا المعنى وان وردت له في مواضع قال في معنى اللب ان اللام

قوله وهو قياس العربية الخ
 أي جواز النصب على
 الاستثناء وان كان المختار
 الرفع على البدل لانه يعنى
 قال ابن مالك
 وبعدتني أو كني اتعب
 اتباع ما اتصل فالرفع في
 رواية بلوغ المرام على
 المختار والشارح حفظه
 الله جعله بتقدير يكون وقع
 الله المسلمين اه معصيه

في قوله صوموا لرؤيته بمعنى بعد ومثله وأفطروا لرؤيته انتهى وذهب بعض العلماء ان النهي عن الصوم من بعد النصف الاول من يوم سادس عشر من شعبان لحديث أبي هريرة مرفوعا اذا اتصف شعبان فلا تصوموا أخرجه أصحاب السنن وغيرهم وقيل انه يكره بعد الاتصاف ويحرم قبل رمضان يوم أو يومين وقال آخرون يجوز من بعد اتصافه ويحرم قبله يوم أو يومين اما جواز الاول فلا نه الاصل وحديث أبي هريرة ضعف قاله السيوطي سابق له تضعفه في باب صوم التطوع ويحرم بغير ما هنا فينظر والله أعلم قال أحمد وابن معين اثمكروا ما تحريم الثاني فحديث الباب وهو قول حسن (وعن عمار بن ياسر) رضى الله عنه (قال من صام اليوم الذي يثك) بغير الصيغة مستدلى (فيه فقد عصى أبا القاسم ذكره البخاري تعليقا ووصله) الى عمار (الخمس) وزاد النصف في القح اذا كم وانهم وما لوم من طريق عمرو بن قيس عن أبي اسحق ولنظنه عندهم كما عند عمار بن ياسر فأتى بشاة مصلية فقال كذا اقتضى بعض القوم فقال اتى صائم فقال عمار من صام الخ (وصححه ابن خزيمة وابن حبان) قال ابن هب البر هو مستند عندهم لا يختلفون في ذلك انتهى وهو موقوف لقضا من فروع حكا ومعناه مستفاد من أحاديث النهي عن استقبال رمضان بصوم واحد من الامم بالصوم لرؤيته واعلم ان يوم الثك هو يوم الثلاثين من شعبان اذا لم ير الهلال في ليلة بغير سائر أو نحوه فيجوز كونه من رمضان وكونه من شعبان والحديث وما في منشاء يدل على تحريم صومه واليسمى ذهاب الشافعي واختلاف الصحابة في ذلك منهم من قال يجوز صومه ومنهم من منع منه وعندهم عصيانا لابي القاسم والادلة مع الحريمين وأما ما أخرجه الشافعي عن فاطمة بنت الحسين ان عليا عليه السلام قال لان أصوم يوما من شعبان أحب الى من أن أفطر يوما من رمضان فهو اثر منقطع على انه ليس في يوم شك يجزى بل بعد أن شهد عنده رجل على رؤية الهلال فصاموا من الناس بالصيام وقال لان أصوم الخ وعما هو نص في الباب حديث ابن عباس فان حال ينكم ويمنه صاحب فأكلوا العدة ثلاثين ولا تستقبلوا الشهر واستقبلوا أخرجه أحمد وأصحاب السنن وابن خزيمة وأبو يعلى وأخرجه الطيالسي بلفظ ولا تستقبلوا رمضان يوم من شعبان وأخرجه الدارقطني وصححه وابن خزيمة في صحيحه ولا يابى داود من حديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحفظ من شعبان ما لا يحفظ من غيره يصوم لرؤية هلال رمضان فان غم عليه عدة ثلاثين يوما ثم صام وأخرج أبو داود من حديث حذيفة مرفوعا لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة ثم صوموا حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة وفي الباب أحاديث واسعة قدالة على تحريم صوم يوم الثك من ذلك قوله (وعن ابن عمر) رضى الله عنهما (قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا رآه بقوه) أى الهلال (فصوموا واذا رآه بتموه فافطروا فان غم) بضم الجهمه وتشديد الميم أى حال ينكم ويمنه غيم (عليكم فاقدموا له متفق عليه) الحديث دليل على وجوب صوم رمضان لرؤية هلاله وافطار أول يوم من شوال لرؤية هلاله وظاهره اشتراط رؤية الجميع له من المخاطبين لكن قام الاجماع على عدم وجوب ذلك بل المراد ما يثبت به الحكم الشرعي من اخبار الواحد العدل أو الاثنين على الخلاف في ذلك فعنى اذا رآه بتموه اذا وجدت فيما ينكم الرؤية فيدل هذا على ان رؤية بلد رؤية لجميع أهل البلاد فيلزم الحكم وقيل لا تعتبر لأن قوله اذا رآه بتموه خطاب لنام مخصوصين به وفي المسئلة أقوال

ليس على أحد دليل ناهض والقرب لزوم أهل بلد الرؤية وما يتصل به من الجهات التي على
سمتها في قوله لرؤية دليل على ان الواحد اذا اتفرد برؤية الهلال لرؤية الصوم والافطار وهو قول
أئمة المذاهب الاربعية في الصوم واختلقوا في الانظار فقال الشافعي يقطر ويختصمه وقال الاكثر
يسقم صائما احتياطا كذا قاله في الشرح ولكنه تقدم في اول باب صلاة العبد ان لم يزل يترك
يقين نفسه ويتابع حكم الناس الامجد بن الحسن الشيباني وان الجمهور يقولون انه يتعين عليه
حكم نفسه فيما يتقنه فما قضى هناما سلفه وسبب الخلاف قول ابن عباس لكريب انه لا يعتد
برؤية الهلال وهو بالشام بل يوافق أهل المدينة في صوم اليوم الحادي والثلاثين باعتبار رؤيته
بالتام لانه يوم الثلاثين عند أهل المدينة وقال ابن عباس ان ذلك من السنة وتقدم الحديث وليس
بخص فيما احتجوا به لاحتماله كما تقدم فالحق انه يعمل بيقين نفسه وما وافطاروا بحسن التكنم
بهم ما صونا للعبادة عن انهم ساءة الظن به (وسلم) أي عن ابن عمر (فان أغنى عليكم فاقدروا له
ثلاثين وللضاري) أي عن ابن عمر (فأكلوا العدة ثلاثين) قوله فاقدروا له هو امرهم من
همزة وصل وتكسر الدال وقض وقيل الضم خطأ وفسر المراد بقوله فاقدروا له ثلاثين بقوله
فأكلوا العدة ثلاثين والمعنى أفطروا يوم الثلاثين أي من شعبان واحسبوا تمام الشهر وهذا
أحسن تفاسيره وفيه تفاسير أخرى نقلها الشارح خارجة عن ظاهر المراد من الحديث قال ابن
بطال في الحديث دفع لمرأة المتصمين وانما المعمول على رؤية الهلال وقد نهي عن التكلف
وقد قال الباقي في الرد على من قال انه يجوز للحاسب والمتجهم وغيرهما الصوم والافطار اعتمادا
على التجوم ان اجماع السلف الماضي حجة عليهم وقال ابن زبيرة وهو مذهب باطل فقد نعت
الشريعة عن الخوض في علم التجوم لانه حديد وتخمين ليس فيه قطع قال الشارح قلت
والجواب الواضح عليهم ما أخرجه البخاري عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال أنا أمة
أمة لا تكتب ولا تحسب الشهر هكذا وهكذا يعني تسعا وعشرين مرة وثلاثين مرة (وله) أي
البخاري في حديث أبي هريرة (فأكلوا عدة شعبان ثلاثين) هو نص صحيح عفا الامر بالصوم
لرؤيته في رواية فان غم فأكلوا العدة أي عدة شعبان وهذه الاحاديث نصوص في أنه لا صوم
ولا افطار الا بالرؤية للهلال أو كمال العدة (وعن ابن عمر) رضي الله عنهما (قال تراى الناس
الهلال فآخبرت النبي صلى الله عليه وآله وسلم اني رأيت فصام وأمر الناس بصيامه رواه أبو داود
وصحبه ابن حبان والحاكم) الحديث دليل على العمل بخبر الواحد في الصوم دخولا فيه وهو
مذهب طائفة من أئمة العلم ويشترط فيه العدة والذهب آخرون الى انه لا بد من الاثنين لانها شهادة
واستدلوا بخبر رواد النسائي عن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب أنه قال جالت اصحاب رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم وسألتهم وحدوني أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال صوموا
لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكلوا عدة شعبان ثلاثين يوما الا ان يشهد شاهدان فدل
بغفوهه انه لا يكتفى بالواحد وأجيب عنه بأنه مفهوم والمنطوق الذي أفاده حديث ابن عمر
وحديث الاعرابي الا أن أقوى منه ويدل على قبول خبر الواحد قبل خبر المرأة والعبد وأما
الخروج منه فالظاهر أن الصوم والافطار مستويان في كفاية خبر الواحد وما حديث ابن عباس
وابن عمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم أجاز خبر واحد على هلال رمضان وكان لا يجوز شهادة الاقطار

الابنهم اذ قربان فانه ضعفه الدارقطني وقال تقر به حفص بن عمر الايلي وهو ضعيف ويدل لقبول
 خبر الواحد في الصوم دخولا ايضا قوله (وعن ابن عباس ان عرابيا جاء الى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فقال اني رأيت الهلال فقال يا شهيدان لا اله الا الله قال نعم قال يا شهيدان محمد رسول
 الله قال نعم قال فاذن في الناس يا بلال ان يصوموا غدا واهل الحسنة ومعه ابن خزيمة وابن حبان
 ورجع النسائي ارساله) فيه دليل كافى قبله على قبول خبر الواحد في الصوم ودلالة على ان الاصل
 في المسلمين العدة اذ لم يطلب صلى الله عليه وآله وسلم من الاعرابي الا الشهادة وفيه ان الاخرى
 الهلال جار مجرى الاخبار لا الشهادة وانه يكتفى في الايمان الاقرار بالشهادتين ولا يلزم التبري من
 سائر الاديان (وعن حفصة أم المؤمنين) رضى الله عنها (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له رواء الحسنة ومال الترمذي والنسائي الى ترجيح وقفه)
 على حفصة (ومعه مرفوع ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني) عن حفصة (لا صيام لمن لم
 يفرضه من الليل) الحديث اختلف الأئمة في رفعه ووقفه وقال أبو محمد بن حزم الاختلاف فيه يزيد
 الخبر قوة لان من رواء مرفوعا قدر واهم موقوفا وقد أخرجه الطبراني من طريق أخرى وقال
 رجالها ثقات وهو يدل على انه لا يصح الصيام الا بتبنيئ النية وهو ان ينوى الصيام في أى يوم من
 الليل وأول وقتها الغروب وذلك لان الصوم عمل والاعمال بالنيات وأجزاء النهار غيره منفصلة من
 الليل بقا فصل يتحقق فلا يتحقق الا اذا كانت النية واقعة في يوم من الليل وتشرط النية لكل يوم
 على انفراد وهذا مشهور من مذهب أحمد وله قول أنه اذا نوى من أول الشهر تجزئته وقوى هذا
 القول ابن عقيل بانه صلى الله عليه وآله وسلم قال لكل امرئ ما نوى وهذا قد نوى جميع الشهر ولان
 رمضان بمنزلة العبادة الواحدة لان القطر في لياليه عبادة أيضا يستعان بها على صومها رواه أطل
 في الاستدلال على هذا بما يدل على قوته والحديث عام للقرض والنفل والقضاء والندرة عينا
 ومطلقا وفيه خلاف ونفاصيل واستدل من قال بعدم وجوب التبييت بحديث البخاري انه صلى
 الله عليه وآله وسلم بعث رجلا يشادى في الناس يوم عاشوراء ان من أكل فليتم أو فليصم ومن لم
 يأكل فليأكل كل قالوا وقد كان واجبا ثم نسخ وجوبه بصوم رمضان ونسخ وجوبه لا يرفع سائر
 الاحكام فقيس عليه رمضان وما في حكمه من النذر المعلن والتطوع غرض عموم فلا صيام له
 بالقياس ولحديث عائشة الاتى فانه دل على انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم تطوعا من غير
 تبنيئ النية وأوجب بان صوم عاشوراء غير مسا للصوم رمضان حتى يقاس عليه فانه صلى الله
 عليه وآله وسلم ألزم الامساك لمن قدأ كل ولم يأكل كل فعمل انه أمر خاص ولانه انما أجرا عاشوراء
 بغير تبنيئ لتعذره فيقاس عليه ما سواه كن نام حتى أصبح على انه لا يلزم من تمام الامساك وجوبه
 انه صوم يجزئ وأما حديث عائشة وهو قوله (وعن عائشة) رضى الله عنها (فالتدخل
 على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم فقال دل عندكم حتى نقننا لال فاني اذا صائم ثم أتانا يوما
 فقلنا اهدى لنا حبس) فتح الحاء هو الترمع السمن والاقط (فقال أربنيه فلقد اصبحت صائما
 فاكل رواء مسلم) فالجواب عنه انه أعم من أن يكون بيت الصوم ولا فيعمل على التبييت لان
 المحفل يرد الى العام ونحوه على أن في بعض الروايات حديثها اني كنت أصبت صائما والحاصل ان
 الاصل عموم حديث التبييت وعدم الفرق بين القرض والنفل والقضاء والندرة ولم يقم ما يرفع

هذين الاصلين فيتعين البقاء عليهما (وعن سهل بن سعد) بن مالك انصارى خزر جي يقال كان
 اسمه حزنا فسماه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سهلا مات النبي صلى الله عليه وآله وسلم وله خمس
 عشرة سنة ومات بالمدينة سنة ٩١ وقيل سنة ٨٨ وهو آخر من مات من الصحابة بالمدينة رضي
 الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر متفق عليه)
 زادوا خبرا والصحور وزاد ابو داود لان اليهود والنصارى يؤخرون الافطار الى اشتباك النجوم
 قال في شرح المصابيح ثم صار في ملتنا شعارا لاهل البدعة وسمة لهم والحديث دليل على استحباب
 تعجيل الافطار اذا تحقق غروب الشمس بالرؤية أو باخبار من يجوز العمل بقوله وقد ذكر العلة
 وهي مخالفة اليهود والنصارى قال المذهب والحكمة في ذلك انه لا يراد في النهار من الليل ولانه ارفع
 بالصائم واقوى له على العبادة قال الشافعي تعجيل الافطار مستحب ولا يكره تأخيره الا لمن تعمد
 ورأى الفضل فيه قلت وفي اباحته صلى الله عليه وآله وسلم المواصلة الى السحر كما في حديث أبي
 سعيد ما يدل على انه لا كراهة اذا كان ذلك سياسة للنفس ودفع للشهوة الا ان الحديث وهو قوله
 (ولترمذي من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الله عز وجل أحب عبادي
 الى اعجلهم فطرا) دال على ان تعجيل الافطار أحب الى الله تعالى من تأخيره وان اباحه المواصلة
 الى السحر لا تكون أفضل من تعجيل الافطار ويراد بصايد الذين يفطرون ولا يواصلون الى
 السحر وأما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانه خارج عن عموم هذا الحديث لتخصيصه صلى
 الله عليه وآله وسلم بانه ليس مثلهم كما يأتي فهو أحب الصائمين الى الله تعالى وان لم يكن اعجلهم فطرا
 لانه قد آذن له في الوصال ولو اياما متصلة كما يأتي (وعن أنس) رضي الله عنه (قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تصصروا فان في الصعور) بفتح المهملة اسم لما يشعربه
 وروى بالضم على انه مصدر (بركة متفق عليه) زاد احمد من حديث أبي سعيد فلا تدعوه
 ولو ان تبصر أحدكم جوعه من ما فان الله وسلائكة يصالون على التضرع وظاهر الامر
 الوجوب ولكنه صرفه الى التذنب ما ثبت من واصلته صلى الله عليه وآله وسلم ومواصلته
 ويأتي الكلام في حكم الوصال ونقل ابن المنذر الاجماع على ان التضرع مندوب والبركة المشار
 اليها في اتباع السنة ومخالفة أهل الكتاب لحديث مسلم فروعا فصل ما بين صيامنا وصيام أهل
 الكتاب أكله السهر والتقوى به على العبادة وزيادة النشاط والتسبب للصدقة على من سأل وقت
 السهر (وعن سلمان بن عامر الضبي) قال ابن عبد البر في الاستيعاب انه ليس في الصحابة
 ضبي غير سلمان بن عامر المذکور رضي الله عنه (عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال
 اذا فطر أحدكم فليطهر على ثمران لم يجد فليطهر على ما فانه طهور رواه الخمسة وصححه ابن خزيمة
 وابن حبان والحاكم) والحديث قد روى من حديث عمران بن حصين وفيه ضعف ومن حديث
 أنس رواه الترمذي والحاكم وصححه ورواه أيضا الترمذي والنسائي وغيرهم من
 حديث أنس من فعله صلى الله عليه وآله وسلم قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفطر على
 رطبات قبل ان يصلّي فان لم يكن فثريد فان لم يكن حسا حسوات من ماء وورد في عند التمر
 انما ثلاث وفي الباب روايات في معنى ما ذكره دل على ان الافطار بما ذكره السنة قال ابن
 القيم وهذا من كمال شفقه صلى الله عليه وآله وسلم على أمته ونفعهم فان اعطاء الطبيعة الشيء

الخلومع خلو المعدة أدى الى قبوله وانتفاع القوى به لاسيما القوة الباصرة فانها تقوى به وأما
الماء فان الكبد يحصل لها بالصوم نوع يبس فان رطبت بالماء كل انتفاعها بالفضا بعد هذا مع
ما في القرو والمامن الخاصية التي لها تأثير في صلاح القلب لا يعلمها الا اطباء القلوب (وعن
أبي هريرة) رضى الله عنه (قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الوصال) هو ترك
القطر بالنهار وفي ليالي رمضان بالقصد (فقال رجل من المسلمين) قال المصنف لم أقف على اسمه
(فانك توأصل يا رسول الله فقالوا يكمن مثلي اني أبيت يطعمني ربي ويسقيني فلما أبا أن ينتهوا
عن الوصال واصل بهم يوما ثم يوما ثمراً والهلal فقال لو تأخر الهلal لزدتكم كلنشكل لهم حين
أبوأن ينتهوا متفق عليه) الحديث عند الشيخين من حديث أبي هريرة وابن عمر وعائشة
وأئس وتقر دم سلم بأخراجه عن أبي سعيد وهو دليل على تحريم الوصال لانه الاصل في النهي وقد
أبج الوصال الى الصبر لحديث أبي سعيد فأ يكمن أراد أن يواصل فليواصل الى الصبر وفي حديث
الباب هذا دليل على ان امساك بعض الليل مواصلة وهو ير دعي من قال ان الليل ليس محلا
للصوم فلا تعتقد بنيتة وفي الحديث دلالة على أن الوصال من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم
وقد اختلف في حق غيره فقبيل التحريم مطلقا وقيل يحرم في حق من يشق عليه ويساح لمن لا يشق
عليه والاول رأى الاكثر للنهي وأصله التحريم واستدل من قال انه لا يحرم بأنه صلى الله عليه وآله
وسلم واصل بهم ولو كان النهي التحريم لما أقرهم عليه فهو قرينة له للكرهية ورجح لهم وتخصيضا
عنهم ولانه قد أخرج أبو داود عن رجل من الصحابة نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عن العجامة والمواصلة ابقام ولم يصروهما على أصحابه اسناده صحيح وابقايتعلق بقوله نهى وروى
البخار والطبراني في الاوسط من حديث حمزة نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الوصال
وليس بالعزيمة ويذكر له أيضا مواصلة الصحابة فروى ابن أبي شيبة باسناد صحيح ان ابن الزبير كان
يواصل خمسة عشر يوما وذلك عن جماعة غيره فلو فهموا التحريم لما فعلوه ويذكر للجواز أيضا
ما أخرجه ابن السكن من فروعا ان الله لم يكتب الصيام بالليل فمن شاء فليتعبد به ولا جرم له قالوا
والتعليل أنه من فصل الصارى لا يقتضى التحريم وأنه قد علل تأخير الاقطار بأنه من فعل أهل
الكتاب ولا يقتضى التحريم واعتذر الجمهور عن مواصلته صلى الله عليه وآله وسلم بأصحابه بان
ذلك كان تقر بعالهم وتنكيلا بهم واحقل جواز ذلك لاجل مصلحة النهي في تأكيل جرهم لانهم
اذا باشر وظهرت اهلهم حكمة النهي وكان ذلك أدى الى قبوله لما يترتب عليه من الملل في العبادة
والتقصير فيما هو أهم منه وأرجح من وظائف العبادات والاقرين من الاقوال هو التفصيل قاله
السيد رحمه الله والذي يترج من النظر في الالة هو منع الوصال مطلقا وقوله صلى الله عليه وآله
وسلم وأ يكمن مثلى استفهام انكار وتوبيخ أى أ يكمن على صفتي ومنزلي من ربي واختلف في قوله
يطعمني ويسقيني فقبيل هو الى حقيقته كان يعلم ويسقي من عند الله وتعقب بأنه لو كان كذلك
لم يكن مواصلا وأجيب عنه بان ما كان من طعام الجنة على جهة التكريم فانه لا ينافي التكليف
ولا يكون له حكم طعام الدنيا وقال ابن القيم المراد ما يغذيها الله به من معارفه وما يفيضه على قلبه
من لذة مناجاته وقرع عينه بقره وتنعمه بحبه والشوق اليه وتوابع ذلك من الاحوال التي هي
غذاء القلوب وتنعمهم الارواح وقرعة العين وبهجة النفوس والقلب والروح بها أعظم غذاء

وأجودهم وأنفعهم وقد يقوى هذا الغذاء حتى يغني عن غذاء الأجسام برهمن الزمان كما قيل
لها أحايث من ذكراك تشغلها • عن الشراب وتلهيمها عن الزناد
لها بوجهك نور يستضيء به • ومن حديثك في أعقابها حادي
ومن له أدنى معرفة وشوق يعلم استغناء الجسم بغذاء القلب والروح عن كثير من الغذاء الحيواني
ولاسيما المسرور والفرحان الطافر عطوبه الذي قرئت عينه بحسبه وتتم بقره به الرضا عنه وساق
هذا المعنى واختار هذا الوجه في الاطعام والاشقاء وأما الوصال الى السهر فقد اذن صلى الله
عليه وآله وسلم فيه كما في صحيح البخاري من حديث أبي سعيد انه سمع النبي صلى الله عليه وآله
وسلم يقول لا تأموا فأيكم أراد ان يواصل فليواصل الى الصبح وأما حديث عمر بن الخطاب
مرفوعا إذا قبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا وغربت الشمس فقد أفطر الصائم فإنه
لا ينافي الوصال لان المراد افطر دخل في وقت الافطار لانه صار مفطر حقيقة كما قيل لانه لو صار
مفطر حقيقة لما ورد الحديث على تجهيل الافطار ولا النهي عن الوصال ولا استقام الاذن بالوصال
الى الصبح (وعنه) أي عن أبي هريرة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لم يدع
قول الزور) أي الكذب (والعمل به والجهل) أي السفه (فليس لله حاجة) أي ارادة (في
ان يدع شرا به وطعامه رواه البخاري وأبو داود واللفظ له) الحديث دليل على تحريم الكذب
والعمل به وتحريم السنه على الصائم وهما محرمان على غير الصائم أيضا الا ان التحريم في حقه
أكد كذا كذا في الزمان الشيخ واخيه لاسيما من الفقير والمراد من قوله فليس لله حاجة أي ارادة
بيان عظم ارتكاب ما ذكر وان صيامه كلاسيا ولا معنى لاعتبار المفهوم هنا فان الله لا يحتاج
الى أحد هو الغنى سبحانه كذا من بطلان وقيل هو كناية عن عدم القبول كما يقول الغضب لمن رد
شيأ عليه لا حاجة له في كذا وقيل ان معناه ان ثواب الصيام لا يقاوم في حكم الموازنة ما يستحق من
العقاب لما ذكره هذا وقد ورد في الحديث الاخر فان شاقه أحد وساء فليقل اني صائم فلا يشتم
مبتدئا ولا يجاوب (وعن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يقبل وهو صائم ويأشرو هو صائم) المباشرة الملامسة وقد ترجمني الوط في الفرج وليست
مراد هنا (ولكنه أملككم لآربه) بكسر الهمزة وسكون الراء فهو حدة وهو حاجة النفس
ووطرها وقال المصنف في التلخيص معناه لعضوه (متفق عليه واللفظ لمسلم وزاد) أي مسلم
(في رواية في رمضان) قال العلامة في الحديث أنه ينبغي لكم الاحتراز من القبلة ولا تتوجهوا
أنكم مثل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في استباحته لانه يملك نفسه ويأمن من وقوع
القبلة ان يتولد عنها ازال أو شهوة أو هيجان نفس أو شهوة ذلك وأنتم لا تأمنون ذلك فطري بكم كف
النفس عن ذلك واخرج النسائي من طريق الاسود قلت لعائشة يا سائر الصائم قالت لا قلت
أليس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأشرو هو صائم قالت انه كان أملككم لآربه وظاهر
هذا انها اعتقدت ان ذلك خاص به صلى الله عليه وآله وسلم قال القرطبي وهو اجتهاد منها وقيل
الظاهر انها ترى كراهة القبلة لغيره صلى الله عليه وآله وسلم كراهة تنزيه لا تحريم كما يدل له قولها
أملككم لآربه وفي كتاب الصيام ليوصف القاضي من طريق حماد بن سلمة ثلاث عائشة عن
المباشرة للصائم فكرهتها وظاهر حديث الباب جواز القبلة والمباشرة للصائم لدليل التماسي به

صلى الله عليه وآله وسلم ولا نهاذ كرت عائشة الحديث جوابا عن سأل عن القبلة وهو صائم
وجوابها فاض بالإباحة مستدلة بما كان يفعله صلى الله عليه وآله وسلم وفي المسئلة أقوال
الاول للملكة أنه مكر ومطلقا الثاني أنه محرم مستدلين بقوله تعالى فلا تبشروهن فانه منع
المباشرة في النهار وأجيب بان المراد بها في الآية الجماع وقد بين ذلك فعلة صلى الله عليه وآله وسلم
كما افاد حديث الباب وقال قوم انها تحرم القبلة وقالوا ان من قبل بطل صومه الثالث انه
مباح وبالغ بعض الظاهرة فقال انه مستحب الرابع التفصيل فقالوا لا يكره للشاب وبياح للشيوخ
ويروى عن ابن عباس ودليله ما أخرجه أبو داود انه صلى الله عليه وآله وسلم رجل فسأله عن
المباشرة للصائم فرخص له وأناه آخر فسأله فنهاه فاذا الذي رخص له شيخ والذي نهاه شاب الخامس
ان من ملك نفسه جاز له والا فلا وهو مروى عن الشافعي واستدل له حديث عمر بن أبي سلمة لما
سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخبرته أنه أم سلمة انه صلى الله عليه وآله وسلم يصنع ذلك فقال
يا رسول الله قد عقر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال اني أخشأكم لله فدل على انه لا فرق
بين الشاب والشيوخ والابنية صلى الله عليه وآله وسلم لعمر لاسيا وعمر كان في ابتداء تكليفه وقد
ظهر مما عرفت ان الإباحة أقوى الاقوال ويدل بذلك ما أخرجه أحمد وأبو داود من حديث عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه قال هشت يوما فقلت وأنا صائم فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم فقلت صنعت اليوم أمر اعظم فقلت وأنا صائم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
أرأيت لو غصفت جماد وأنت صائم قلت لا بأس بذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فقيم انتهى قوله هشت بفتح الهاء وكسر الشين معناه ارتحت وخففت واختلفوا أيضا فيما اذا
قبل أو نظرا أو بشرا فنزل أو أمضى فمن الشافعي وغيره انه يقضى اذا نزل في غير الخطر ولا قضاء
في الامذاء وقال مالك يقضى في كل ذلك ويكفر الا في الامذاء فيبقى فقط وعة خلافات أخر
والاظهر أنه لا قضاء ولا كفارة الا على مجامع والحق غير المجامع ببعيد (تنبيه) قولها
وهو صائم لا يدل انه قبلها وهي صائمة وقد أخرج ابن حبان في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها كان
يقبل بعض نسائه في الفريضة والتطوع ثم ساقيا سنده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
لا يمس وجهها وهي صائمة وقال ليس بين الخبرين تضاد لانه كان يملك اربه ونبه بقله ذلك على جواز
هذا الفعل لمن هو مثل حاله وتركه استعماه اذا كانت المرأة صائمة عليها لم يبارك في النسا من
الضعف عند الاشياء التي ترد عليهن انتهى (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم (رواه البخاري) قيل ظاهره انه وقع منه
الامر ان المذ كوران فترقن وأنه احتجم وهو صائم واحتجم وهو محرم ولم يقع ذلك في وقت واحد
لانه لم يكن صائما في احرامه اذا اراد احرامه وهو في حجة الوداع اذ ليس في رمضان ولا كان محرما في
سفره في رمضان عام الفتح ولا في شيء من عمره التي اعتمرها وان احتل انه صائم فلا الا انه لم يعرف
ذلك وفي الحديث روايات قال أحمد ان أصحاب ابن عباس لا يذكرون صياما وقال أبو حاتم
أخطأ فيه شريك انما هو احتجم وأعطى الخمام أجرة ثم شريك حدث به من حفظه وقد ساء حفظه
فعلى هذا الثابت انما هو احتجامة قلت والحديث يحتمل انه اخبار عن كل جملة على حدة وان
المراد احتجم وهو محرم في وقت واحتجم وهو صائم في وقت آخر والقرينة على هذا معرفة انه لم يتفق

له اجتماع الاحرام والصيام وأما تقيط شرك وانتقاله الى ذلك اللفظ فأمر بعدد الجمل على صحة روايته مع تأويلها أولى وقد اختلف في احتجيم وهو صائم فذهب الى انها لا تفطر الصائم الا كثر من الاثمة وقالوا ان هذا ما نسخ لحديث شدد ابن أوس وهو قوله ﴿ (وعن شدد ابن أوس) ﴾ رضى الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى على رجل بالقيح وهو يحتجيم في رمضان فقال أفطر الحاجم والمحجوم) رواه الترمذي وصححه أحمد وابن خزيمة وابن حبان الحديث قد صححه البخاري وغيره وأخرجه الاثمة عن ستة عشر من الصحابة وقال السيوطي في الجمع الصغير انه متواتر وهو دليل على ان الحجامة تفطر الصائم من حاجم ومحجوم وقد ذهب طائفة قليلة الى ذلك منهم أحمد بن حنبل وأتباعه لحديث شدد هذا وذهب آخرون الى انه يفطر المحجوم وأما الحاجم فانه لا يفطر عدا بالحديث ههنا في الطرف الاول ولا أدري ما الذي أوجب العمل ببعضه دون بعض وأما القائلون انه لا يفطر حاجم ولا محجوم فأجابوا عن حديث شدد هذا بأنه منسوخ لان حديث ابن عباس متأخر لانه صحب النبي صلى الله عليه وآله وسلم عام حجة وهو سنة عشر وشدد أصح عام الفتح كذا حكى عن الشافعي قال وتوفي الحجامة احتياطاً أحب الى ويؤيد النسخ ما يأتي في حديث أنس في قصة جعفر بن أبي طالب وقد أخرج الحازمي من حديث أبي سعيد مثله قال أبو محمد بن حزم ان حديث أفطر الحاجم والمحجوم ثابت بلارسل لكن وجدنا في حديث انه صلى الله عليه وآله وسلم نهي عن الحجامة للصائم وعن المواصله ولم يحرمهما بقاء على أصح ما به اسناده صحيح وقد أخرج ابن أبي شيبة ما يؤيد حديث أبي سعيد انه صلى الله عليه وآله وسلم رخص في الحجامة للصائم والرخصة انما تكون بعد العزيمة فدل على التسخير سواء كان حاجماً أو محجوماً وقيل انه يدل على الكراهة ويدل لها حديث أنس الا في وقيل انما قاله صلى الله عليه وآله وسلم في خاص وهو انه مر بهما وهما يقتاتان الناس رواه الواقفي عن يزيد بن ربيعة عن أبي الأشعث الصنعاني أنه قال انما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفطر الحاجم والمحجوم لأنهما كما يقتاتان الناس قال ابن خزيمة في هذا التأويل انه محجوم لان القائل به لا يقول ان الغيبة تفطر الصائم وقال أحمد وموسى سلم من الغيبة لو كانت الغيبة تفطر ما كان لاصوم وقد وجه الشافعي هذا القول وحمل الشافعي الافطار بالغيبة على سقوط أجر الصوم مثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم للمساكين والخبيثين لا يجعة له ولم يأمره بالاعادة فدل على انه اراد سقوط الاجر وحينئذ فلا وجه لجمع المحجومة كما قال ابن خزيمة وقال بغوى المراد افطارهما تعريضهما للافطار أما الحاجم فلانه لا يأمن وصول شيء من الدم الى جوفه عند المص وأما المحجوم فانه لا يأمن ضعف قوته بخروج الدم فيقول الى الافطار قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله في رد هذا التأويل ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم أفطر الحاجم والمحجوم نص في حصول الفطر لهما فلا يجوز ان يعتقد بقا صومهما والنبي صلى الله عليه وآله وسلم مخبر عنهما بالفطر لاسيما وقد اطلق هذا القول اطلاقاً من غير ان يقرنه بقرينة تدل على ان ظاهره غير مراد فلا جاز ان يرد مقارنه بالفطر دون حقيقته لكان ذلك تليسا لا بياناً للحكم انتهى قلت ولا ريب في ان هذا هو الذي دل له الحديث ﴿ (وعن أنس بن مالك) ﴾ رضى الله عنه (قال أول ما كرهت الحجامة للصائم ان جعفر بن أبي طالب احتجيم وهو صائم فربه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال افطر

هذان ثم رخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعنف الحجة للصائم وكان أنس يحجهم وهو صائم
 رواء الدارقطني وقواه قال ابن رباح ثقات ولا تعلم له علة وتقدم لهم من أدلة النسخ لحديث شداد
 (وعن عائشة) رضى الله عنها (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكل في رمضان وهو
 صائم رواء ابن ماجه بإسناد ضعيف) قال الترمذي لا يصح في هذا الباب شيء ثم قال واختلف
 أهل العلم في الكحل للصائم فكرهه بعضهم وهو قول سفيان وابن المبارك وأحمد وأصحق ورخص
 بعض أهل العلم في الكحل للصائم وهو قول الشافعي انتهى وخالف ابن شبرمة وابن أبي ليلى فقالوا
 أنه يقطر لقوله صلى الله عليه وآله وسلم الفطر عما دخل وليس مما خرج وإذا وجد طعمه فقد دخل
 وأجيب عنه بأن الأنس لم يكرهه العين ليست بمنفذ وإنما يصل من المسام فإن الإنسان قد
 بذلك قدمه بالحنظل فيجذب طعمه في فيه ولا يقطر وحديث القطر مما دخل علقه البخاري عن ابن
 عباس ووصله عنه ابن أبي شيبة وأما ما أخرجه أبو داود عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال في
 الأغلبيته الصائم فقال أبو داود قال في يحيى بن معين أنه حديث منكر انتهى ومسام البدن
 ثقبه التي يبر زعرقه ويخار باطنه منها كذا في المصباح (وعن أبي هريرة) رضى الله عنه
 (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من نسي وهو صائم فأكل وشرب فليتم صومه فإنما
 أطعمه الله وسقاه) وفي رواية الترمذي فإنما هو رزق ساقاه الله إليه (متفق عليه ولما كم)
 أي من حديث أبي هريرة (من أظفر في رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة وهو صحيح)
 وورود لفظ من أظفر يعم الجماع وانما يخص الأكل والشرب لكونهما الأغالب في النسيان قاله
 ابن دقيق العيد والحديث دليل على أن من أكل أو شرب ناسيا صومه فأنه لا يقطر ذلك دلالة
 قوله فليتم صومه على أنه صائم حقيقة وهو قول الجمهور وذهب غيرهم إلى أنه يقطر قالوا لأن
 الاسم الثمن المفطرات ركن الصوم فحكمه حكم من نسي ركنا من الصلاة فإنما يجب عليه
 الإعادة وإن كان ناسيا وتأولوا قوله صلى الله عليه وآله وسلم فليتم صومه بأن المراد فليتم أمساكه عن
 المفطرات وأجيب بأن قوله فلا قضاء عليه ولا كفارة صريح في صحة صومه وعدم قضائه له وقد
 أخرج الدارقطني إسقاط القضاء في رواية أبي رافع وسعيد المقبري والوليد بن عبد الرحمن وعطاء
 ابن يسار كلهم عن أبي هريرة وأفتى به جماعة من العصاة منهم على عليه السلام وزيد بن ثابت
 وأبو هريرة وابن عمر كما قاله ابن المنذر وابن حزم وفي سقوط القضاء أحاديث يشد بعضها بعضا ويتم
 الاحتجاج بها وأما القياس على الصلاة فهو قياس فاحدا الاعتبار لأنه في مقابلة النص على أنه
 منازع في الأصل وقد أخرج أحمد عن مولاة بعض العبايات أنها كانت عند النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم فألقى بقصعة من ثريد فأكل منه ثم ذكرت أنها كانت صائفة فقال لها أذا ليدن
 إلا أن بعد ما شئت فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتمى صومك فإنما هو رزق ساقاه الله إليك
 وروى عبد الرزاق أن أنسا جاء إلى أبي هريرة فقال له أصبحت صائما فطعمت قال لا بأس قال
 ثم دخلت على أنسا فطعمت وشربت قال لا بأس أطعمك الله وسقاك قال ثم دخلت
 على آخر فطعمت وطعمت فقال أبو هريرة أنت أنسا لم تنعقد الصيام (وعن أبي هريرة) رضى
 الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ذرعه التي) بالذال والراء والعين أي
 سبقه وغلبه في الخروج (فلا قضاء عليه ومن استقى) أي طلب التي بما خياره (فعلية القضاء

رواه الخمسة وأهلها أحد) بأنه غلط (وقواء الدارقطني) وقال البخاري لأمره محفوظا وقد روى عن غيره وجه ولا يصح أسامو أنكره أحد وقال ليس من ذابشي قال الخطابي يريد أنه غير محفوظ وقال يقال صحيح على شرطهما والحديث دليل على أنه لا يفطر بالتي الغالب لقوله فلا قضاء عليه إذ عدم إقضاء فرع العصاة وعلى أنه يفطر من طلب التي واستجلبه وظاهره وإن لم يخرج له في الأمر بالقضاء ونقل ابن المنذر الإجماع على أن تعمد التي يفطر قلت ولكنه روى عن ابن عباس ومالك وربيعة أن التي لا يفطر مطلقا إلا إذا رجع منه شيء فإنه يفطر ويحتمل ما أخرجه الترمذي والبيهقي بأسناد ضعيف ثلاث لا يفطرن التي والحجامة والاحتلام ويحجب عنه بحمله على من ذرعه التي بمصاين الأدلة وجلال العام على الخاص على أن العام غير صحيح والخاص أرجم منه سند أقال العمل به أولى وإن عارضته البراءة الأصلية (وعن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج عام الفتح إلى مكة) في رمضان سنة ثمان من الهجرة قال ابن اسحق وغيره أنه خرج يوم العاشر منه (فصام حتى بلغ كراع الغميم) بضم الكاف فراهوا الغميم بمجئمة مفتوحة وهو واد امام عصفان (فصام الناس ثم دعا بقدر من ماء فرفعه حتى نظروا الناس إليه فشرب) ليعلم الناس بإفطاره (ثم قيل لبعض ذلك أن بعض الناس قد صام فقال أولئك العصاة أولئك العصاة وفي لفظ فقيل له إن الناس قد شق عليهم الصيام وانما ينتظرون فيما علت فدعا بقدر من ماء بعد العصر فشرب رواه مسلم) الحديث دليل على أن المسافر أن يصوم وله أن يفطر وإن له الإفطار وإن صام أكثر النهار وخالف في الطرف الأول داود والامامية فقالوا لا يجزئ المسافر الصوم لقوله تعالى فعد من أيام آخر وبقوله أولئك العصاة وقوله ليس من البر الصيام في السفر وخالفهم الجاهية فقالوا يجزئ صومه لعله صلى الله عليه وآله وسلم والاية لا دليل فيما على عدم الاجزاء وقوله أولئك العصاة انما هو لئلا يفطروا بالافطار وقد عين عليهم وفيه أنه ليس في الحديث أنه أمرهم وانما يتيم على أن فعله يقتضي الوجوب وأما حديث ليس من البر الصيام في السفر فأنما قاله صلى الله عليه وآله وسلم فمن شق عليه الصيام ثم يتم الاستدلال بصرم الصوم في السفر على من شق عليه فأنما أفطر صلى الله عليه وآله وسلم لقولهم أنه قد شق عليهم الصيام فالذين صاموا بعد ذلك وصفهم بأنهم عصاة وأما جواز الإفطار وإن صام أكثر النهار فذهب أيضا إلى جوازه أكثر الجاهية وعلق الشافعي القول به على صحة الحديث وهذا إذا قوى الصيام في السفر وأما إذا دخل فيه وهو مقیم ثم سافر في أثناء يومه فذهب الجمهور أنه ليس له الإفطار وأجازة أحدوا صحق وغيرهم والظاهر معهم لأنه مسافر وأما الأفضل فذهب أبو حنيفة والشافعي إلى أن الصوم أفضل للمسافر حيث لا مشقة عليه ولا ضرر فإن تضرر فافطر أفضل وقال أحمد واسحق وآخرون الفطر أفضل مطلقا واحتجوا بالأحاديث التي احتج بها من قال لا يجزئ الصوم قالوا وتلك الأحاديث وإن دلت على المنع لكن حديث حمزة بن عمرو الآتي وقوله من أحب أن يصوم فلا جناح عليه أفاد بنفيه الجناح أنه لا بأس به لأنه محرم ولا أفضل واحتج من قال بأن الصوم أفضل أنه كان غائب فعلمه صلى الله عليه وآله وسلم في أسفاره ولا يخفى أنه لا بد من الدليل على الأثرة وتأولو الأحاديث المنع بأنه من شق عليه الصوم وقال آخرون الصوم والإفطار سواء لتعادل الأحاديث في ذلك وهو ظاهر حديث أنس سافر ناع رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم فلم يعب الصائم على الفطر ولا المقطر على الصائم وظاهره التسوية (وعن حمزة) بعدق أهل
 الجاز روى عنه ابنه محمد وعائشة مات سنة ٦١ وله غناون سنة (ابن عمر والاسلم) رضى
 الله عنه (انه قال يا رسول الله اجبني قوة على الصيام في السفر فهل على جناح) فقال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم هي رخصة من الله في أخذها بغير حق ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه
 رواه مسلم وأصله في المتفق من حديث عائشة أن حمزة بن عمرو سأل (وفي نسخة لمسلم أي رجل)
 أسرد الصوم فأخبره في السفر قال صم إن شئت وافطر إن شئت ففي هذا اللفظ دلالة على أنه سما
 سواء وتقدم الكلام في ذلك وقد استدل بالحديث من يرى أنه لا يكره صوم الدهر وذلك أنه
 أخبر أنه يسرد الصوم فأقره ولم ينكر عليه وهو في السفر في الحضر بالاولى وذلك إذا كان لا يضعف
 به ولا يفوت بسببه عليه حق وبشرط فطره العبدین والتشريق وأما انكاره صلى الله عليه وآله
 وسلم على ابن عمر وصوم الدهر فلا يعارض هذا لأنه علم صلى الله عليه وآله وسلم أنه سيضعف عنه
 وهكذا كان فإنه ضعف آخر عمره وكان يقول يا ليتني قبلت رخصة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وكان صلى الله عليه وآله وسلم يحب العمل الصالح ويحبهم عليه ران قل (وعن ابن عباس) رضى
 الله عنهما (قال رخص للشيخ الكبير أن يفطر ويظم عن كل يوم مسكينا ولا قضاء عليه رواه)
 الدارقطني والحاكم ومصححاه اعلم أنه اختلف الناس في قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية
 طعام مسكين فالمتصور أنهم منسوخة وأنه كان أول فرض الصيام أن من شاء اطعم مسكينا وافطر
 ومن شام صام ثم نسخت بقوله تعالى وإن تصوموا خير لكم وقيل بقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر
 فليصمه وقال قوم هي غير منسوخة منهم ابن عباس كما هنا وروى عنه أنه كان يقرؤها وعلى
 الذين يطيقونه أي يكلفونه ويقول ليست منسوخة هي للشيخ الكبير والمرأة الهمة وهذا هو الذي
 أخرجه عنه من ذكره المصنف وفي سنن الدارقطني عن ابن عباس وعلى الذين يطيقونه فدية طعام
 مسكين واحد فنطوع خيرا قال زاد مسكينا فهو خيرة قال وليست منسوخة لأنه رخص للشيخ
 الكبير الذي لا يستطيع الصيام باسناد صحيح ثابت وفيه أيضا أنه لا يرضى في هذا الكبير الذي
 لا يطيق الصيام ومرضى لا يشفي قال وهذا صحيح وعين في رواية قدر الاطعام وأنه نصف صاع من
 حنطة وأخرج أيضا عن ابن عباس وابن عمر في الحامل والمرضع أنه سما يفطران ولا قضاء وأخرج
 مثله عن جماعة من الصحابة وإنما يطعمان كل يوم مسكينا وأخرج عن أنس بن مالك أنه ضعف
 عاما عن الصوم فصنع بجنه من ثريد قد عاتل اثنين مسكينا فأشبعهم وفي المسئلة خلاف بين
 السلف فالجمهور إن الاطعام لازم في حق من لم يطق الصيام لكبره ونسوخ في غيره وقال جماعة
 من السلف الاطعام منسوخ وليس على الكبير إذا لم يطق الصوم اطعام وقال مالك يسحب له
 الاطعام وقيل غير ذلك والظاهر ما قاله ابن عباس والمراد بالشيخ العاجز عن الصوم ثم الظاهر
 أن حديثه موقوف ويحتمل أن المراد رخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم فغير الصيغة
 للعلم بذلك فان الترخيص إنما يكون توقيفا ويحتمل أنه فهمه ابن عباس من الآية وهو الأقرب
(وعن أبي هريرة) رضى الله عنه (قال جاء رجل) هو سلة أو سلطان بن حضرة البياض
(إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا كتب يا رسول الله قال وما أهلكك قال وقعت على)
 امرأتى في رمضان قال هل تجد ما تعتق رقبة) بالنصب بدل من ما (قال لا قال فهل تستطيع

أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل يجعد ما تطعم ستين مسكينا (الجمهور وان لكل مسكين
مدا من طعام ربع صاع (قال لا ثم جلس فأتى) بضم الهاء ثم غير الصيغة (النبي صلى الله
عليه وآله وسلم بعرق) بنسخ العين ولاء (فيه غم) ورد في رواية في غير الصحيحين فيه خمسة
عشر صاعا وفي أخرى عشرون (فقال تصدق بهذا قال على أفقر مني قايين لا يتبها) ننية
لابة وهي الحرة ويقال فيها لوبة فوبة بالنون وهي غير مأمورة (أهل بيت أحوج إليه منا فخصك
النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى بدت أن يسابه ثم قال اذهب فأطعمه أهلك رواء السبعة واللفظ
لمسلم) الحديث دليل على وجوب الكفارة على من جامع في نهار رمضان عامدا وذكر النووي أنه
اجماع معسر كان أو موسرا فالعسر ثبت في خدمته على أحد قولين للشافعية ثانيهما لا تستقر
في خدمته لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يبين له أنها باقية عليه واختلف في الرقبة فإنها عاملة مطلقة
فالجوهري وقيدوها بالمؤمنة جلالا للمطلق هنا على المقيد في كفارة القتل قالوا لأن كلام الله في حكم
الخطاب الواحد فيترتب عليه فيه المطلق على المقيد وقالت الحنفية لا يحمل المطلق على المقيد
مطلقا فيترتب الرقبة الكافرة وقيل يفصل في ذلك وهو أنه يقيد المطلق إذا اقتضى القياس
التقيد فيكون تقيد الرقبة بالقياس كالتخصيص بالقياس وهو مذهب الجمهور والعلة الجامعة هنا
هو أن جميع ذلك كفارة عن ذنب مكرر والنسبة والمسئلة مبسوط في الأصول ثم الحديث ظاهر
في أن الكفارة مرتبة على ما ذكر في الحديث فلا يجوز العُدول إلى الثاني مع إمكان الأول ولا
إلى الثالث مع إمكان الثاني لوقوعه مرتبا في رواية الصحيحين وروى الترمذي الترتيب عن
ثلاثين نفسا أو أكثر ورواية التفسير مرجوحه مع ثبوت الترتيب في الصحيحين ويؤيد رواية
الترتيب أنه الواقع في كفارة الظهار وهذه الكفارة شبيهة بها وقوله ستين مسكينا ظاهر مفهوما
أنه لا يجوز إلا إطعام هذا العدد فلا يجوز أقل من ذلك وقالت الحنفية يجوز في مصرف واحد
ففي القدوري من كتبهم فإن أطعم مسكينا واحد استين يوما أجراه عندنا وأن أعطاه في يوم واحد لم
يجز: إلا عن يومه وقوله اذهب فأطعمه أهلك فيه قولان للعلماء أحدهما أن هذه كفارة ومن قاعدة
الكفارات أن لا تصرف في النفس لكنه صلى الله عليه وآله وسلم خصه بذلك ورد بأن الأصل عدم
الخصوصية الثاني أن الكفارة ساقة عنه لا عساره ويدل حديثه على عليه السلام كله أنت
وعمالك فقد كثر الله عنك إلا أنه حديث ضعيف وأنها باقية في خدمته والذي أعطاه صلى الله عليه
وآله وسلم صدقة عليه وعلى أهله لم يعرفه صلى الله عليه وآله وسلم من حاجتهم وأعلم أنه صلى الله
عليه وآله وسلم لم يأمر في هذه الرواية بقضاء اليوم الذي جامع فيه إلا أنه ورد في رواية أخرى جهابو
داود من حديث أبي هريرة بلفظ كله أنت وأهل بيتك وصبر يوما واستغفر الله وإلى وجوب القضاء
ذهب الشافعي لعموم قوله تعالى فعند من أيام أخر وفي قول للشافعي أنه لا قضاء لأنه صلى الله عليه
وآله وسلم لم يأمره إلا بالكفارة لا غير وأجيب بأنه اتكل على ما علم من الآية وهذا حكم ما يجب
على الرجل وأما المرأة التي جامعها فقد استدل بهذا الحديث أنه لا يلزم إلا كفارة واحدة وأنها
لا تجب على الزوجة وهو الأصح من قول الشافعي وبه قال الأوزاعي وذهب الجمهور إلى وجوبها
على المرأة أيضا قالوا وإنما يذكرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع الزوج لأنها لم تعترف واعترف
الزوج لا يوجب عليها الحكم ولا حتم قال أن المرأة لم تكن صائمتين تكون طهرت من الحيض

بعد طلوع الفجر وأن بيان الحكم في حق الرجل ثبت الحكم في حق المرأة أيضا لما علم من تعميم الأحكام أو أنه عرف فقرها كما ظهر من حال زوجها واعلم أن هذا حديث جليل كثير التواتر قال المصنف في فتح الباري أنه قد اعتمد بعض المتأخرين من أدرك شيوخنا هذا الحديث فتسكلم عليه في مجلدين جع فيهما ألف فائدة وفائدة أنه منى وما ذكرنا فيه كفاية لما فهم من الأحكام وقد طول الشارح فيه ناقلا من فتح الباري (وعن عائشة وأم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم جنباً من جاع ثم يغتسل ويصوم متفق عليه وزاد مسلم في حديث أم سلمة ولا يقضى فيه دليل على صحة صوم من أصبح أى دخل في الصباح وهو جنب من جاع وإلى هذا ذهب الجمهور وقال النووي أنه إجماع وقد عارضه ما أخرجه أحمد وابن حبان من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا نوى للصلاة صلاة الصبح وأحدكم جنب فلا يصم صومه وأجاب الجمهور بأنه منسوخ وأن أباهره يرجع عنه لما روى له حديث عائشة وأم سلمة وأفتى بقولهما ويدل للنسخ ما أخرجه مسلم وابن حبان وابن خزيمة عن عائشة أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يستقبيه وهي تسرع من وراء حجاب فقال يا رسول الله تدركني الصلاة وأنا جنب فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنا تدركني الصلاة وأنا جنب فأصوم قال لست مثلنا يا رسول الله قد غفر الله لما تقدم من ذنبك وماتنا فقال والله إنى لأرجو أن أكون أخسأكم الله وأعلمكم بما أفتى وقد ذهب إلى التسخار المنذر والنطاي وغيرهما وهذا الحديث يدفع قول من قال إن ذلك كان خاصاً به صلى الله عليه وآله وسلم ورد البخاري بأن حديث عائشة أقوى سنداً حتى قال ابن عبيد البر أنه صحيح وقواتر وأما حديث أبي هريرة فأكثرا روايات كان يفتى به ورواية الرفع أقل ومع التعارض يرجح بقوة الطريق (وعن عائشة) رضى الله عنها (قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من مات وعليه صوم صام عنه وليه متفق عليه) فيمد دليل على أنه يجوز عن الميت صيام وليه عنه إذا مات وعليه صوم واجب والأخبار في معنى الأمر أى ليصم عنه وليه والأصل فيه الوجوب الآتية قد ادعى الإجماع على أنه لا تدب والمراد من الولي كل قريب وقيل الوارث خاصة وقيل عصبته وفي المسئلة خلاف فقال أصحاب الحديث وأبو ثور وجاعة أنه يجوز صوم الولي عن الميت لهذا الحديث الصحيح وذهب مالك وأبو حنيفة أنه لا يصام عن الميت وإنما الواجب الكفارة لما أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر فروعا من مات وعليه صيام أطم عنه مكان كل يوم مسكين الآتية قال بعد أخرجه غرب لا تعرفه إلا من هذا الوجه والصحيح أنه موقوف على ابن عمر قالوا ولائهم ورد عن ابن عباس وعائشة القسياب لا الطعام ولأنه الموافق لسائر العبادات فإنه لا يقوم بهما مكلف عن مكلف والحج مخصوص وأجيب بأن الآثار المروية من قسياب عائشة وابن عباس لا تقاوم الحديث الصحيح وأما قيام مكلف بعبادة عن غيره فقد ثبت في الحج بالنص الثابت فيثبت في الصوم فلا عذر عن العمل به واعتذار المالكية بعدم عمل أهل المدينة مبنى على أن تركهم العمل بالحديث حجة وليس كذلك كما عرف في الأصول وكذلك اعتذار الحنفية بأن الراوى أفتى بخلاف ما روى عذر غير مقبول إذ العبرة بما روى لا بما رأى كما عرف فيها أيضاً ثم اختلف القائلون بإجراء الصيام عن الميت هل يختص ذلك بالولي أولاً فقيل لا يختص بالولي فالصوم عنه أجتنى بأمه أجزأ كفاي الحج وانما ذكر الولي في الحديث للغالب

وقيل يصح أن يستقل به الاجنبي بغير أمر لانه قد شبهه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالدين حيث قال فدين الله أحق أن يقضى فكما أن الدين لا يختص بقضائه القريب فالصوم مشبهه ولل قريب أن يستحب قلت ظاهر الحديث اختصاص الولي بالصوم وكذا بالحج ولم يرد دليل على الصيام والحج عن غير القريب بل دل حديث الباب وما ورد في معناه على أنه يصوم الولي عن الميت وكذا يحج عنه القريب دون الاجنبي والغريب * وللتام فيما يشقون مذاهب *

﴿باب صوم التطوع وما نهى عن صومه﴾

﴿عن أبي قتادة الانصاري رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن صوم يوم عرفه فقال يكفر السنة الماضية والباقية﴾ قال ابن حجر في فتح الجوادوين صوم عرفة وهو تاسع ذى الحجة لانه يكفر السنة التي قبله والتي بعده كما في خبر مسلم والمكفر الصغائر التي لا تتعلق بالأدنى اذ الكبار لا يكفرها الا القوبة العصيمة وحقوق الأدمى متوقفة على رضاه فان لم تكن صفات زينة حسنة أو عصم في السنتين من اقتراف الذنب أو كثرة وخص بستين لانه من خصائصنا لعل صوم يوم عاشوراء مائتاً كدصوم الثانية قبله لكنها تسن للحاج وغيره وهو ما يسن لغير الحاج والحاج يسن له الفطر ولو قويا للاتباع وليستقوى على الدعاء (وسئل عن صوم يوم عاشوراء فقال يكفر السنة الماضية وسئل عن صوم يوم الاثنين فقال ذاك اليوم ولدت فيه أو بعثت فيه أو أُنزل علي فيه رواه مسلم) قد استشكل تكفيره ما لم يقع وهو ذنب الآية وأوجب بان المراد انه يوفق فيه لعدم الاثبات بذنب وسماه تكفير المناسبة الماضية وأنه ان أوقع فيها ذنباً وفق للاثبات بما يكفره وأما صوم يوم عاشوراء وهو العاشر من شهر المحرم عند الجاهلية فانه قد كان واجبا قبل فرض رمضان ثم صار بعده مستحباً وأما الحديث ان صوم يوم عرفة أفضل من صوم يوم عاشوراء وعلى صلى الله عليه وآله وسلم شرعية صوم يوم الاثنين بانه ولاديه أو بعث فيه أو أُنزل عليه فيه وكأنه شك من الراوى وقد اتفق انه صلى الله عليه وآله وسلم ولاديه وبعث فيه ويسن صوم تاسعاً لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لو عشت الى قابل لأصوم من التاسع قلت قبله واحتياطاً بعاشوراء ومخالفة لليهود وفيه دلالة على انه ينبغي تعظيم اليوم الذي أحدث الله فيه على عبده نعمة بصومه والتقريب فيه وقد ورد في حديث اسامة تعليل صومه صلى الله عليه وآله وسلم يوم الاثنين وان ليس بانه يوم تعرض فيه الاعمال وأنه يجب أن يعرض عمله وهو صائم ولا منافاة بين التعليلين ﴿وعن أبي أيوب الانصاري﴾ رضى الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من صام رمضان ثم أتبعه ستاً هكذا ورد مؤثماً ان عميرة أيام وهي مذكر لان اسم العدد اذ المذكر عميرة جازية الوجهان كما صرح به النخاعة (من شوال كان كصيام الدهر رواه مسلم) فيه دليل على استحباب صوم ستة أيام من شوال وهو مذهب أحد الشافعي وقال مالك يكره صومها قال لانه ما رأى أحداً من أهل العلم يصومها ولثلاثين وجوهاً والجواب انه بعد ثبوت النص لاحكام هذه التعليلات وما أحسن ما قاله ابن عبد البر انه لم يبلغ مالكا هذا الحديث يعني حديث مسلم قال ابن حجر في فتح الجواد ويسن صومها لمن أظفر رمضان بعذر على الوجه وان لم يحصل له الثواب المذكور لترتب في الخبر على صيام رمضان فان أظفر تعدياً حرم عليه صومها انتهى واعلم ان أجور صومها يحصل لمن صامها متفرقة أو متواليه من صامها عقيب العيد أو في أثناء الشهر

وفي سنن الترمذي عن ابن المبارك انه اختار ان يكون ستة ايام من شوال وقد روى عنه انه قال
من صام ستة ايام من شوال متفرقة فهو جائز قلت ولادليل على كونها من اول شوال اخبرني ابي
بها في شوال في أي ايامه صدق عليه انه اربع رضاء من شوال وانما شبهها بصيام الدهر لان
الحسنة بعشر أمثالها فربما عشرة ايام من ستة من شوال بشهر ربيع وليس في الحديث دليل
على مشروعية صيام الدهر و يأتي بيانه في آخر الباب واعلم انه قال الترمذي السبكي انه قد طعن في هذا
الحديث من لافهم له مغتر بقول الترمذي انه حسن يريد في رواية سعد بن سعيد الانصاري ان
يحيى بن سعيد قلت وجه الاعتراض ان الترمذي لم يصفه بالعمدة بل بالحسن والذي رأيته في
الترمذي بعد سياقه للحديث ما لفظه قال أبو عيسى حديث أبي أيوب حديث حسن صحيح ثم
قال وسعد بن سعيد هو أخو يحيى بن سعيد الانصاري وقد تكلم بعض أهل الحديث في سعد بن
سعيد من قبل حفظه انتهى قلت قال ابن دحية انه قال احمد بن حنبل سعد بن سعيد ضعيف
الحديث وقال النسائي ليس بالقوي وقال أبو حاتم لا يجوز الاشتغال بحديث سعد بن سعيد
انتهى ثم قال ابن السبكي وقد اعنتي شيخنا أبو محمد الدمي على جميع طرقه فاستندم بعضه
وعشر بن رجلار وودع سعد بن سعيدوا كثرهم حفاظ ثقات منهم الشيباني وتابع سعدا على
روايته أخوه يحيى وعبدربه وصقوان بن سليم وغيرهم ورواه أيضا عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ثوبان وأبو هريرة وجابر وابن عباس والبراء بن عازب وعائشة ولقد ثوبان من صام رمضان
فشهر بعشرة ومن صام ستة ايام بعد الفطر فذلك صيام السنة ورواه أحمد والنسائي (وعن أبي
سعيد الخدري) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من عبد يصوم
يوما في سبيل الله) هو اذا أطلق يراد به الجهاد (الاباعد الله بذلك اليوم عن وجهه الباربعين
حر يقاتل في سبيل الله واللفظ لمسلم) فيه دليل على فضيلة الصوم في الجهاد ما لم يصف بسببه عن قتال
عدوه وكان فضله ذلك لانه جمع بين جهاد عدوه وجهاد نفسه في طعامه وشرابه وكفى بقوله باعد
الله الخ عن سلامته من عذابها (وعن عائشة) رضى الله عنها (قالت كان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يصوم حتى نقول لا يفطر ويصوم حتى نقول لا يصوم وما رأيت رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم استكمل صيام شهر قط الا رمضان وما رأيت في شهر أكثر منه صياما في شعبان
متفق عليه واللفظ لمسلم) فيه دليل على ان صومه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن مختصا بشهر دون
شهر وانه كان صلى الله عليه وآله وسلم يسرد بالصيام أحيانا ويسرد النظر أحيانا ولعله كان يفعل
ما يقتضيه الحال من تجرده عن الاشغال فيتابع الصوم ومن عكس ذلك فيتابع الافطار ودليل
على انه يخص شعبان بالصوم أكثر من غيره وقد ثبت عائشة على عله ذلك فانخرج الطبراني عنها
انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم ثلاثة ايام في كل شهر فربما آخر ذلك فيجتمع عليه صوم
السنة فيصوم شعبان وفيه ابن أبي ليلى وهو ضعيف وقيل كان يصوم ذلك تعظيما لرمضان كما
أخرجه الترمذي من حديث انس وغيره انه سئل صلى الله عليه وآله وسلم أي الصوم أفضل فقال
شعبان لتعظيم رمضان قال الترمذي فيه صدقة بن موسى وهو عندهم ليس بالقوي وقيل كان
يصومه لانه شهر يغفل عنه الناس بين رجب ورمضان كما أخرجه النسائي وأبو داود وصححه ابن
خزيمة عن أسامة بن زيد قال قال يا رسول الله لم أرك تصوم في شهر من الشهور ما تصوم في شعبان

قال ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الأعمال إلى رب العالمين
فأحب أن يرفع فيه علي وآلها صائم قلت ويحتمل أنه يصومه لهذه الحكيم كلها وقد عارض
حديث أن صوم شعبان أفضل الصوم بعد رمضان بما أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعا
أفضل الصوم بعد رمضان صوم الحرم وأورد عليه أنه لو كانت أفضل لحافظ على الأكل من صيامه
وحديث عائشة يقتضي أنه كان أكثر صيامه شعبان وأجيب بأن تفصيل صوم الحرم بالنظر إلى
الشهر الحرم وفضل شعبان مطلق وأما عدم كثاره لصوم الحرم فقال النووي لأنه إنما علم ذلك
آخر عمره (وعن أبي ذر) رضي الله عنه (قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن
نصوم من الشهر ثلاثة أيام) وينها بقوله (ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وراه النسائي
والترمذي وصححه ابن حبان) الحديث ورد من طرق عديدة من حديث أبي هريرة بلفظ فإن
كنت صائما فقم الفريضة البيض أخرجه أحمد والنسائي وابن حبان وفي بعض النسخة عند
النسائي فإن كنت صائما فقم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وأخرج
أصحاب السنن من حديث قتادة بن ملحان كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمره أن يصوم
البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وقال هي كهيئة الدهر وأخرج النسائي من
حديث جرير مرفوعا صيام ثلاثة أيام من كل شهر صيام الدهر أيام البيض الحديث واسناده صحيح
ووردت أحاديث في صيام ثلاثة أيام من كل شهر مطلقة ومبينة بغير الثلاث وأخرج أصحاب السنن
وصححه ابن خزيمة من حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم عدة ثلاثة
أيام من كل شهر وأخرج مسلم من حديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم
من كل شهر ثلاثة أيام ما ياتي في أي الشهر صام وأما المدينة بغير الثلاث فهي ما أخرجه أبو داود
والنسائي من حديث حفصة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم في كل شهر ثلاثة أيام
الاثنين والخميس والاثنين من الجمعة الأخرى ولا معارضة بين هذه الأحاديث فإنها كلها دالة على
ندية صوم كل ما ورد وكل من الرواة حكى ما أطلع عليه الآن ما أمر به وحث عليه ووصى به أولى
وأفضل وأما فله صلى الله عليه وآله وسلم فله كان يعرض له ما يشغله من مراعاة ذلك وقد عر
الشارع أيام البيض والعلماء في تعيين الثلاثة الأيام التي سبب صومها من كل شهر أقوال عشرة
سردها في الشرح قال ابن حجر في فتح البواب في صيام أيام البيض ويسن صوم أيام السواد لتعميم
الأول بالنور فكان صومها شكر والثانية بالسواد فكان صومها لكشف سواد القلب ولقطفه في
الصفوة ويسن صوم أيام السواد خوفا ورهبته من ظلمة الذنوب انتهى ولم يذكر الدليل (وعن أبي
هريرة) رضي الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحل للمرأة) أي المزوجة
بدل قوله (أن تصوم وزوجها شاهد) أي حاضر (الأبنة متفق عليه واللفظ البخاري زاد أبو
داود وغير رمضان) فيه دليل على أن الوفا بحق الزوج أقدم من التطوع بالصوم وأما رمضان
فانه يجب عليها وإن كره الزوج ويقاس عليه القضاء فلو ناست التعل بغيره كانت فاعلة لحرم
(وعن أبي سعيد الخدري) رضي الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن
صيام يومين يوم الفطر ويوم النحر متفق عليه) فيه دليل على تحريم صوم هذين اليومين لأن أصل
النهي التحريم واليه ذهب الجمهور فلو قدر صومهما لم ينعقد نفيه في الظاهر لأنه نذر بمعية

وقيل يصوم مكانهم ما عنهما ﴿ (وعن نيشة) بضم النون وفتح الباء وسكون الياء يقال له نيشة
 الخبز بن عمرو وقيل ابن عبد الله الهذلي رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم أيام التشريق) هي ثلاثة أيام بعد يوم النحر وقيل يومان بعد النحر (أيام) كل وشرب
 وذكر الله عز وجل رواده مسلم) وأخرجه مسلم أيضاً من حديث كعب بن مالك وابن جبان من
 حديث أبي هريرة والنسائي من حديث بشر بن نصيم وأصحاب السنن من حديث عقبة بن عامر
 والبراز من حديث ابن عمر أيام التشريق أياماً كل وشرب وصلاة فلا يصومها أحد وأخرج أبو
 داود من حديث عمر بن حفص أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمرهم بأنظارها وبنهاهم عن
 صيامها أي أيام التشريق وأخرج الدارقطني من حديث عبد الله بن حذافة السهمي أيام أكل
 وشرب وبعمال البعال الواقعة النساء والحديث وما سقناه في معناه دال على النهي عن صوم أيام
 التشريق وإنما اختلقوا هل هو نهي تحريم أو تنزيه فذهب إلى أنه التحريم مطلقاً جماعة من
 السلف وغيرهم وبه ذهب الشافعي في المشهور وهو لا قالوا لا يصومها المتنع ولا غيره وجعلوه
 مخصوصاً بالقوله تعالى ثلاثة أيام في الحج لأن الآية عامة فيقبل يوم النحر وما بعده والحديث
 خاص بأيام التشريق وإن كان فيه عموم بالنظر إلى الخارج وغيره فيخرج خصوصه الكونه
 مقصوداً بالدلالة على أنها ليست محللاً للصوم وإن ذاتها باعتبار ما هي مؤهلة كإنها منافية
 للصوم وذهب آخرون إلى أنه يصومها المتنع ومن تصد عليه الهدي وهو المحصر والقارن
 لعموم الآية ولما أقامه الحديث وهو قوله ﴿ (وعن عائشة وابن عمر قال يرخص) بصيغة
 المجهول (في أيام التشريق أن يصمن الأيمن لم يجد الهدي رواه البخاري) فإنه أقاد أن صوم أيام
 التشريق جائز يرخص لمن لم يجد الهدي سواء كان حقاً أو فارناً أو محصر الإطلاق الحديث بناء
 على أن فاعل يرخص هو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنه من فروع وفي ذلك أقوال ثلاثة
 ثالثها أن أضاف ذلك إلى عهد محمد صلى الله عليه وآله وسلم كان حجة والأفلا وقد ورد التصريح
 بالفاعل في رواية للدارقطني والطحاوي إلا أنها باسناد ضعيف ولفظها ورخص رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم للمتنع إذا لم يجد الهدي أن يصوم أيام التشريق إلا أنه خص المتنع فلا يكون
 حجة لأهل هذا القول وقد روي من فعل عائشة وأبي بكر وقتياعلي عليه السلام وذهب جماعة
 إلى أن النهي للتنزيه وأنه يجوز صومها لكل أحد وهو قول لا ينهض عليه دليل ﴿ (وعن أبي
 هريرة) رضي الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تخصوص ليلة الجمعة بقيام من بين
 الياثي ولا تخصوص أيوم الجمعة بقيام من بين الأيام إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم رواده مسلم)
 الحديث دليل على تحريم تخصيص ليلة الجمعة بالعبادة بصلاة وتلاوة وغير معتادة إلا ما ورد به
 النص على ذلك كقراءة سورة الكهف فإنه ورد تخصيص ليلة الجمعة بقراءتها وسوراً أخرى وردت
 بها أحاديث فيها مقال وقد دل هذا بعمومه على عدم مشروعية صلاة الرغائب في أول ليلة
 جمعة من وجب ولو ثبت حديثها كان مخصوصاً لمن عوم النهي لكن حديثها تكلم العلماء فيه
 وحكموا بأنه موضوع ودل على تحريم التنقل بصوم يومها منفرداً قال ابن المنذر ثبت النهي
 عن صوم يوم الجمعة كثبت عن صوم يوم العيد وقال أبو جعفر الطبري يفرق بين العيد والجمعة
 بأن الإجماع منعقد على تحريم صوم يوم العيد ولو صام قبلها أو بعده وذهب الجمهور إلى أن النهي

عن افراد الجمعة الصوم للذين يستدلون بحديث ابن مسعود كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام وقلنا كان يظن يوم الجمعة أخرجه الترمذي وحسنه فكان فعله صلى الله عليه وآله وسلم قرينة على ان النهي ليس بالتحريم واجب عنه بأنه يحفل انه كان يصوم يومه ما قبله أو بعده ومع الاحتمال لا يتم الاستدلال واختلاف في وجه حكمته ريم صومه على أقوال أظهرها انه يوم عيد كما روى من حديث أبي هريرة مرفوعا يوم الجمعة يوم عيدكم وأخرج ابن أبي شيبة بأسناد حسن عن علي قال من كان منكم متطوعا من الشهر فليصم يوم الخميس ولا يصم يوم الجمعة فإنه يوم طعام وشراب وذكر وهذا أيضا من أدلة تحريم صومه ولا يلزم ان يكون كالعيد من كل وجه فإنه يزول حرمة صومه بصيام يوم قبله أو يوم بعده كما يفيد ما للحديث وهو قوله (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصوم من أحدكم يوم الجمعة الا ان يصوم يومه ما قبله أو يومه ما بعده متفق عليه) فإنه دال على زوال تحريم صومه لحكمة لانفصالها فلما أقرده بالصوم وجب فطره كما يفيد ما أخرجه البخاري وأحمد وأبو داود ومن حديث جويرية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل عليها في يوم جمعة وهي صائمة فقال لها أصمت أمس قالت لا قال اتصومين غدا قالت لا قال فاططري والأصل في الامر الوجوب (وعنه) أي عن أبي هريرة (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا تصف شعبان فلا تصوموا رواه الخمسة واستنكره أحمد) ومعه ابن حبان وغيره وانما استنكره أحمد لانه من رواية العلامة ابن عبد الرحمن قلت وهو من رجال مسلم قال المصنف في التقريب انه صدوق ورعا وهيم والحديث دليل على النهي عن الصوم في شعبان بعد اتصافه ولكن مقتد بحديث الآن وافق صومه اعتادا كما تقدم واختلف العلماء في ذلك فذهب كثير من الشافعية الى تحريمه لهذا النهي وقيل انه يكره الا قبل رمضان أو يومين فإنه محرم وقيل لا يكره وقيل انه مندوب وان الحديث موقوف بمن يضعفه الصوم وكانهم استدلوا بحديث انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصل شعبان برمضان ولا يخفى انه اذا تعارض القول والاعمال كان القول مقدما (وعن الصماء بنت بسر) بضم السين اسمها بية بضم الباء وفتح الهاء وتشديد الياء وقيل بجهة بن زيادة ميم هي اخت عبد الله بن بسر روى عنها أخوها عبد الله (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تصوموا يوم السبت الا فيما افترض عليكم فان لم يجدا أحدكم الاخلاء) بفتح اللام فامهله ممدود (عنب) بكسر العين وفتح النون الفا كلمة المعروفة والمراد قشره (أو عود شجر فليضعها أي يطعمها للقطر بهارواه الخمسة ورجاله ثقات الا انه مضطرب وقد أنكره مالك وقال أبو داود وهو منسوخ) أما الاضطراب فلا نراه وعبد الله بن بسر عن اخته الصماء وقيل عبد الله بن بسر وليس فيه ذكر اخته قيل وهذه ليست لعله قاذحة فإنه صحابي وقيل عنه عن أبيه بسر وقيل عنه عن الصماء عن عائشة قال النسائي هذا حديث مضطرب قال المصنف يحفل ان يكون عند عبد الله عن أبيه وعن اخته وعند اخته بواسطة وهذه طريق من صحيحه ورجع عبد الحق الطريق الاولى وتبع في ذلك الدارقطني لكن هذا التلون في الحديث الواحد بالاسناد الواحد مع اتحاد المخرج وبه الرواية وينبغي بطلان الضبط الا ان يكون من الحفاظ المكثرين المعروفين بجميع طرق الحديث فلا يكون ذلك دالا على قلة الضبط وليس الامر هنا كذلك بل اختلف فيه على الراوي أيضا عن

عبد الله بن بسر وأما إنكار مالك فإنه قال أبو داود عن مالك أنه قال هذا كذب وأما قول أبي داود أنه منسوخ فلهذا أراد أن ناضحه الحديث لا نقي وهو قوله ﴿ (وعن أم سلمة) ﴾ رضى الله عنها (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان أكثر ما يصوم من الأيام يوم السبت ويوم الأحد وكان يقول انهما يوم عابد للمشركين فأنا أريد أن أخالفهم أخرجه النسائي وصححه ابن خزيمة وهذا القوله قالته عن صومه كان أول الأمر حيث كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحب الموافقة لأهل الكتاب ثم كان آخر أمره صلى الله عليه وآله وسلم مخالفتهم كما صرح به الحديث نفسه وقيل بل انتهى كان عن أفراد الصوم لا إذا صام ما قبله أو ما بعده وأخرج الترمذي من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من الشهر السبت والأحد والاثنين ومن الشهر الآخر الثلاثاء والأربعاء والخميس وحديث الكتاب دال على استحباب صوم السبت والأحد مخالفة لأهل الكتاب وظاهره صوم كل على الأفراد والاجتماع ﴿ (وعن أبي هريرة) ﴾ رضى الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة ورواه الخمسة غير الترمذي وصححه ابن خزيمة وأما الحكم واستكره العقيلي) لأن في استناده هذيل الهجري ضعفه العقيلي وقال لا يتابع عليه والراوى عنه مختلف فيه قلت في انطلاصة أنه قال ابن معين لا يعرفه وأما الحكم فصحيح حديثه وأقره الذهبي في مختصر المستدرک ولم يعبه من الضعفاء في المعنى وأما الراوى عنه فاهـ حوشب بن عبدل قال المصنف في التقريب أنه ثقة والحديث ظاهر في تحريم صوم يوم عرفة بعرفة واليه ذهب يحيى بن سعيد الأنصارى وقال يجب افطاره على الحاج وقيل لأبى من به إذا لم يضعف عن الدعاء نقل عن الشافعي واختاره الخطابي والجمهور وعلى أنه يستحب افطاره وأما هو صلى الله عليه وآله وسلم فقد صرح أنه كان يوم عرفة بعرفة مفطرا في حجة ولكن لا يدل تركه الصوم على تحريمه ثم يدل أن الانطار هو الفضل لأنه لا يفعل إلا الفضل إلا أنه قد يعل المغضول لبيان الجواز فيكون في حقه أفضل لما فيه من التشرية والتبليغ بالفعل ولكن الظاهر التحريم لأنه أصل النهي ﴿ (وعن عبد الله بن عمر رضى الله عنهم ما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا صام من صام إلا يمتنع عليه) ﴾ اختلف في معناه قال شارح المصابيح فسر هذا من وجهين أحدهما أنه على معنى الدعاء عليه زجره عن صنيعه والآخر على سبيل الأخبار والمعنى أنه بمكابد سورة الجوع وحر الطراد واعتداد الصوم حتى خف عليه ولم يقتصر إلى الصبر على الجهد الذي يتعلق به الثواب كأنه لم يصم ولم تحصل له فضله الصوم ويؤيد أنه للأخبار الحديث وهو قوله (ولمسلم من حديث أبي قتادة لا صام ولا أفطر) ويؤيده أيضا حديث الترمذي عنه بلفظه لم يصم ولم يفطر قال ابن العربي إن كان دعاءه يوجب من دعائه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإن كان معناه الخبر فياوجب من أخبر عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه لم يصم وإذا لم يصم شرعا فكيف يكتب له ثواب وقد اختلف العلماء في صيام الأبد فقال بخرية طائفة وهو اختيار ابن خزيمة لهذا الحديث وما في معناه وذهبت طائفة إلى جوازه وهو اختيار ابن المنذر وتأولوا حديث النهي عن صيام الدهر بأن المراد من صام مع الأيام المنهى عنها من العبدين وأيام التشرية وهو تأويل مردود بنبيه صلى الله عليه وآله وسلم لأن عمرو عن صوم الدهر وتعليه بأن لنفسه عليه حقا ولا لله حقا وأضيفه حقا لقوله أما أن أفصوم وأفطر

فمن رغب عن سنن فليس مني فالتصريم هو الأوجه دليلاً ومن أدلتها ما أخرجه أحمد والسنن وابن
 خزيمة عن حديث أبي موسى مر فوعان صام الدهر ضيق عليه جهنم وعقديده وقال الجمهور
 يستحب صوم الدهر لمن لا يضعفه عن حق وتأولوا حديث النبي بتأويل غير راجح واستدلوا بإياه
 صلى الله عليه وآله وسلم شبه صوم ستين شوال مع رمضان وشبهه صوم ثلاثة أيام من كل شهر
 بصوم الدهر فالولان صاعته يستحق الثواب لما شبه به وأجيب بأن ذلك على تقدير مشر وعيته
 فأنه اتقى عنه كما أغتت الخمس الصلوات عن الخمسين صلاة التي قد كانت فرضت مع أنه لو صلاها
 أحسن وجوبه لم يستحق ثواباً بل يستحق العقاب ثم أخرج ابن السني من حديث أبي هريرة
 مر فوعان صام الدهر فقد وهب نفسه من الله عز وجل إلا بالاندري ما صحته

• (باب الاعتكاف) •

هو لغة لزوم الشيء وحبس النفس عليه وشراً للمقام في المسجد من شخص مخف عليه ومن على صفة
 مخصوصة (وقيام رمضان) أي قياماً ليلياً مصلحاً وتأليفاً للتووي قيام رمضان يحصل
 بصلاة التراويح وهو إشارة إلى أنه لا يشترط اشتراق كل الليل بصلاة التامة فيه ويأتي ما في كلام
 النووي (عن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قال من قام رمضان إيماناً أي تصديقاً وعداً لله للثواب واحتساباً) منصوب على أنه مقعول
 لأجله كالذي عطف عليه أي طلباً لرحمة الله وثوابه والاحتساب من الحسب كالاعتداد من العدد
 وإنما قيل لمن شوي بعمله وجهه الله احتساباً لأنه حيث أن يعتد بعمله بفعل في حال مباشرة الفعل
 كأنه معتد به فالله في النهاية (تقوله ما تقدم من ذنبه متفق عليه) يحتمل أنه أراد قيام جميع
 ليليه وإن من قام بعضها لا يحصل له ما ذكر من المغفرة وهو الظاهر وإطلاق الذنب شامل للكبائر
 والصغائر وقال النووي المعروف أنه يختص بالصغائر وبه جزم امام الحرمين ونسبه عياض
 لأهل السنة وهو مبني على أنها لا تغفر الكبائر إلا بالتوبة وقد زاد النسائي في روايته ما تقدم
 وما تأخر وقد أخرجها أحمد وأخرج من طريق مالك وتقديم معنى مغفرة الذنب المتأخر
 والحديث دليل على فضيلة قيام رمضان والذي يظهر أنه يحصل بصلاة إحدى عشرة ركعة
 كما كان صلى الله عليه وآله وسلم يفعل في رمضان وغيره كما انف في حديث عائشة وأما التراويح
 على ما اعتد الآن فلم تقع في عصره صلى الله عليه وآله وسلم إنما كان ابتدئها عمر في خلافته
 وأمر أباان يجمع بالاسم واختلاف في القدر الذي كان يصلي به فقيل كان يصلي بهم إحدى عشرة
 ركعة وروي إحدى وعشرون وروي عشر وركعة وقيل ثلاث وعشرون وقيل غير ذلك وقد
 قدمنا تحقيق ذلك (وعن عائشة) رضي الله عنها (قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم إذا دخل العشر أي العشر الأخيرة من رمضان) هذا التفسير مدرج من كلام الراوي (شد
 متره) أي اعتزل النساء (وأجابه وأيقظ أهله متفق عليه) وقيل في تفسيره شد المتر أنه
 كناية عن الشجر للعبادة قيل ويحتمل أن يكون المعنى أنه شد متره بجعه فلم يحمله واعتزل النساء
 أو شجر العبادة لأنه يبعد ما روي عن علي رضي الله عنه بل فقط فشد متره واعتزل النساء فان العطف
 يقتضي المغفرة وإيقاع الاحياء على الليل مجاز على لكونه زماناً لا لحياتاً بنفسه والمراد به الشهر

وقوله وأيقظ أهلي للصلاة والعبادة فيصمت فيه لانه خاتمة العمل والاعمال بخواتيمها (وعنها)
 أى عن عائشة (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يعتكف العشر الاواخر من رمضان
 حتى توفاه الله عز وجل ثم اعتكف أزواجه من بعده متفق عليه) فيه دليل على ان الاعتكاف
 سنة وأغلب عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأزواجه من بعده قال أبو داود عن أحمد
 لا أعلم عن أحد من العلماء خلافا ان الاعتكاف مسنون وأما المقصود منه فهو جمع القلب على
 الله بالتخلو مع خلو المعبد والاقبال عليه تعالى والتسميد كره الاعراض عما عداه (وعنها)
 أى عن عائشة (قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا أراد ان يعتكف صلى الفجر ثم دخل
 معتكف متفق عليه) فيه دليل على ان أول وقت الاعتكاف بعد صلاة الفجر وهو ظاهر في
 ذلك وقد خالف فيه من قال انه يدخل المسجد قبل طلوع الفجر اذا كان معتكفا نارا وقبل
 غروب الشمس اذا كان معتكفا بلا وأول الحديث بانه كان يطلع الفجر وهو صلى الله عليه وآله
 وسلم في المسجد ومن بعد صلاة الفجر يخاطب نفسه في الهل الذي أعده لاعتكافه قلت ولا يخفى
 بعده فانها كانت عادة صلى الله عليه وآله وسلم انه لا يخرج من منزله الا عند الاقامة للصلاة
 (وعنها) أى عن عائشة (قالت ان كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليدخل على رأسه
 وهو في المسجد فأرجله ومكان لا يدخل البيت الا الحاجة اذا كان معتكفا متفق عليه واللفظ
 للجاري) في الحديث دليل على انه لا يخرج المعتكف من المسجد بكل بدنه وأن خروج بعض
 بدنه لا يضر وفيه انه يشرع للمعتكف النظافة والغسل والحلق والتزين وعلى ان العمل السري من
 الافعال الخاصة بالانسان يجوز فعلها وهو في المسجد وعلى جواز استخدام الرجل زوجته وقوله
 الا الحاجة يدل على انه لا يخرج المعتكف من المسجد الا للامر الضروري والحاجة فسرهما
 الزهري بالبول والغائط وقد اتفق على استثنائهما واختلف في غيرهما من الحاجات كالاكل
 والشرب والحلق بالبول والغائط جواز الخروج للقصد والحاجة ونحوهما (وعنها) أى عن عائشة
 (قالت السنة على المعتكف ان لا يعود مريضا ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأة ولا يباشرها
 ولا يخرج حاجة الالم الا بدنه منه) مما سلف ونحوه (ولا اعتكاف الابصوم ولا اعتكاف
 الا في مسجد جامع رواه أبو داود ولا بأس برجاله الا ان الرابع وقف آخره) من قوله ولا اعتكاف
 الابصوم قال المصنف يانم الدارقطني ان القدر الذي من حديث عائشة قولها لا يخرج
 الا الحاجة وما عداه عن دونها انتهى من فتح الباري وهنا قال ان آخره موقوف وفيه دلالة على انه
 لا يخرج المعتكف لشيء مما عنيته هذه الرواية وانه أيضا لا يخرج لشهود الجمعة وانه ان فعل أى
 ذلك بطل اعتكافه وفي المسئلة خلاف كثير ولكن الدليل قائم على ما ذكرناه وأما اشتراط الصوم
 ففيه خلاف أيضا وهذا الحديث الموقوف دال على اشتراطه وفيه أحاديث منها في نفي شرطية
 ومنها في اثباتها والكل لا ينتهض حجة الا ان الاعتكاف عرف من قبله صلى الله عليه وآله وسلم ولم
 يعتكف الا صائما واعتكافه في العشر الاول من شوال الظاهر انه صامها ولم يعتكف الا من تألف
 شوال لان يوم العيد يوم شغله بالصلاة والنظية والخروج الى الجبابة الا انه لا تقوم بمجرد الفعل حجة
 على الشرطية وأما اشتراط المسجد فلا كثر على شرطية الا عن بعض العلماء والمرامح كونه
 جامعا ان تقام فيه الصلاة والى هذا ذهب أحمد وأبو حنيفة وقال الجمهور يجوز في كل مسجد

الا ان تلزمه الجمعة فاستحب له الشافعي الجامع وفيه مثل ما في الصوم من انه صلى الله عليه وآله وسلم
 لم يعتكف الا في مسجده وهو مسجد جامع ومن الاحاديث انه صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس على
 (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس على
 المعتكف صيام الا ان يجعله على نفسه وراه الدارقطني والحاكم والرازي وقفه ايضا) على ابن
 عباس قال البيهقي والصحيح انه موقوف ورفعوه وهم والاجتهاد في هذا مسرح فلا يقوم دليلا على
 عدم الشريعة وأما قوله الا ان يجعله على نفسه فالمراد ان يذبح بالصوم (وعن ابن عمر) رضي
 الله عنه (ان رجلا من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال المصنف لم أقف على تسمية
 أحدهم هو لا موقوله (أروا) بضم الهمزة على البناء المجهول (ليلة القدر في المنام) أي
 قيل لهم في المنام هي (في السبع الاواخر) فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أرى) بفتح
 الهمزة أي علم (رؤيا) كم قد توأطأت أي توافقنا لفظا ومعنى (في السبع الاواخر) كان
 متصرفا فليقررها في السبع الاواخر متفق عليه) وأخرج مسلم من حديث عمر مرفوعا
 التمسوها في العشر الاواخر فان ضعف أحدكم أو عجز فلا يغلبن على السبع البواق وأخرج أحمد
 رأى رجل ليلة القدر ليلة سبع وعشرين أو كذا فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم التمسوها في
 العشر البواق في الوتر منها وروى أحمد من حديث علي مرفوعا فان غلبتم فلا تغلبوا على السبع
 البواق وجمع بين الروايات بان العشر للاحتياط منها وكذلك السبع والتسع لان ذلك هو المظنة
 وهو أقصى ما يظن فيه الادراك وفي الحديث دليل على عظم شأن الرؤيا وجواز الاستناد اليها في
 الامور الوجودية بشرط ان لا يخالف القواعد الشرعية وعند أحمد عن ابن عباس غابا رها
 الاليلة ثلاث وعشرين لسبعين الحديث بطوله وفيه قصة (وعن معاوية بن أبي سفيان)
 رضي الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في ليلة القدر ليلة سبع وعشرين رواه
 أبو داود) مرفوعا (والرازي وقفه) على معاوية وله حكم الرفع (وقد اختلف في تعيينها
 على أربعين قولاً أو ردتها في فتح الباري) ولا حاجة الى سردها لان منها ما ليس في تعيينها كالقول
 بأنها رقت والقول بانكارها من أصلها فان هذه عددها المصنف من الأربعين وفيها أقوال أخر
 لا دليل عليها وأظهر الأقوال انها في السبع الاواخر وقال المصنف في الفتع بعد سرده الأقوال
 وأرجحها كلها انها في وتر العشر الاواخر وانها تنتقل كما يفهم من حديث هذا الباب وأرجأها وتوار
 الوتر عند الشافعية أحلى وعشرون وثلاث وعشرون على ما في حديثي أبي سعيد وعبد الله بن
 أنس وأرجأها عند الجمهور ليلة سبع وعشرين قال شيخ الاسلام ابن تيمية وبكل حال فلا يجزم بليلة
 بعينها انها ليلة القدر على الإطلاق بل هي مبهمه في العشر كدلت عليه النصوص انتهى قلت
 قال في ينبغي لباعثها ان يقرر انها في العشر الاواخر لعل الله سبحانه يتفضل عليه بإدراكها
 (وعن عائشة) رضي الله عنها (قالت قلت يا رسول الله أريت ان علمت أي ليلة ليلة القدر
 ما أقول فيم قال قولي اللهم انك عفو عني عفو عني رواه الخمسة غير أبي داود وصححه
 الترمذي والحاكم) قبل علامتها ان المطلع عليها يرى كل شيء ساجدا وقيل يرى الانوار في كل مكان
 ساطعة حتى في المواضع المظلمة وقيل يسمع سلاماً وخطاباً من الملائكة وقيل علامتها استجابة دعاء
 من وقعت له وقال الطبري ذلك غير لازم فانها قد تحصل ولا يرى شيء ولا يسمع واختلف العلماء هل

يقع الثواب المرتب لمن اتفق واقفها ولم يظهر له شيء أو توقف ذلك على كشفها ذهب إلى الأول
الطبري وابن العربي وآخرون وإلى الثاني ذهب الكثرون ويدل له ما وقع عند مسلم من حديث
أبي هريرة بلفظ من يقم ليلة القدر فيوافقها قال الووي أي يعلم أنها ليلة القدر ويحتمل أن يراد
بوافقها في نفس الأمر وإن لم يعلم هو ذلك ويرجع هذا المصنف وقال ولا تنكر حصول الثواب الجزيل
لمن قام لابتغاء ليلة القدر وإن لم يوفق لها وإنما الكلام في حصول المعين الموعود به (وعن أبي
سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تشد) بضم الدال على
أنه نفي ويروى بسكونه ما على أنه نهي (الرحال) جمع رجل وهو البعير كالسرج للفرس كناية عن
السفر لأنه لا زمة غلبا (إلا في ثلاثة مساجد المسجد الحرام) أي الحرم المحترم (ومسجد
هذا المسجد الأقصى متفق عليه) اعلم أن ادخال هذا الحديث في باب الاعتكاف لأنه قد
قيل أنه لا يصح الاعتكاف إلا في الثلاثة المساجد ثم المراد بالفي النبي مجازا كأنه قال لا يستقيم
شرعا أن يقصد بالزيارة الأهدء المقام لاختصاصها بما اختصت به من الزية التي شرعها الله تعالى
والمراد من المسجد الحرام هو الحرم كله لما رواه أبو داود والطائفة من طريق عطاء أنه قيل له هذا
الفصل في المسجد وحده أم في الحرم قال بل في الحرم كله ولأنه لما أراد صلى الله عليه وآله وسلم
التعيين للمسجد قال مسجدى هذا والمسجد الأقصى بيت المقدس سمى بذلك لأنه لم يكن ورواه
مسجد كما قاله الزحني شري والحديث دل على فضيلة المساجد هذه ودل مفهوم الحصر أنه يحرم شد
الرحال لقصد غير الثلاثة كزيارة العالين أحياء وأمواتا لقصد التقرب ولقصد المواضع
الفاضلة لقصد التبرك بها والصلاة فيها وقد ذهب إلى هذا الشيخ أبو محمد الجويني وبه قال القاضي
عباس وطائفة ويدل عليه ما رواه أصحاب السنن من أنكار أبي بصرة الغفاري على أبي هريرة
خروجه إلى الطور وقال لو أدركتك قبل أن تخرج ما خرجت واستدل بهذا الحديث ووافقه أبو
هريرة وذهب الجمهور إلى أن ذلك غير محرم واستدلوا بما لا ينهض وتناولوا حديث الباب بتأويلات
بعيدة ولا ينبغي التأويل إلا بعد أن ينهض على خلاف ما أولوه الدليل ولا دليل والاحاديث الواردة
في الحث على الزيارة النبوية وفضيلتها ليس فيها الأمر بشد الرحل إليها مع أنها كلها ضعاف
أو موضوعات لا يصح شيء منها الاستدلال ولم يتفق أن كثيرا من الفرق بين مسئلة الزيارة وبين
مسئلة السفر لها فصرقوا حديث الباب عن منطوقه الواضح بلا دليل بدعوا إليه وقد دل الحديث
على فضل المساجد الثلاثة وإن أفضلها المسجد الحرام لأن التقسيم ذكره على مزية المقدم ثم
مسجد المدينة ثم المسجد الأقصى وقد دل لهذا أيضا ما أخرجه البراء وحسن إسناده من حديث
أبي الدرداء عن عروة الصلوة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة والصلوة في مسجدى بالف صلاة
والصلوة في بيت المقدس بمئتين صلاة وفي معناه أحاديث أخرى ثم اختلف هل الصلاة في هذه
المساجد تتم القرض والفضل أو تنقص الأول قال الطحاوي وغيره أنها تنقص بالقرض لقوله صلى
الله عليه وآله وسلم أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة ولا يخفى أن لفظ الصلاة المعروف
بلام الجنس عام فيشمل التافلة إلا أن يقال لفظ الصلاة إذا أطلق لا يتبادر منه إلا القرية
فلا يشملها

يفتح الحاء وكسرها لغتان وهو فرض من أركان الاسلام الخمسة بالاتفاق وأول فرضه سنة
ست عند الجهور واختار الحافظ ابن القيم رحمه الله في الهدى انه فرض سنة تسع أو عشر
وفيه خلاف

(باب بيان فضله ومن فرض عليه)

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال العمرة الى العمرة
كفارة لما بينهما والحج المبرور قيل هو الذي لا يخالطه شيء من الاثم ورجحه النووي وقيل
المقبول وقيل هو الذي نظره ثمرته على صاحبه بان تكون حاله بعده خيرا من حاله قبله وأخرج
أحمد والحاكم من حديث جابر قيل يا رسول الله ما بالحج قال اطعام الطعام واقشاء السلام وفي
اسناده ضعف ولوث لتعين به التفسير (ليس له جزاء الا بخنة متفق عليه) العمرة لغة
الزيارة وقيل القصد وفي الشرع احرام وسعي وطواف وحلق أو تقصير ميت بذلك لانه يزاريها
الميت ويقصد وفي قوله العمرة الى العمرة دليل على تكرار العمرة وانما لا كراهة في ذلك ولا تحديد
بوقت وقالت المالكية تكرم في السنة أكثر من مرة واحدة واستدل بانه صلى الله عليه وآله
وسلم لم يفعلها الا من سنة الى سنة واقفاه صلى الله عليه وآله وسلم تحمل عندهم على الوجوب
أو الندب وأجيب عنه بانه علم من أحواله صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يترك الشيء وهو يستحب
فعله لدفع المشقة عن الامة وقد نذب الى ذلك بالقول وظاهر الحديث عموم الاوقات في شرعيها
واليه ذهب الجمهور وقيل الا للتلبس بالحج وقيل الا أيام التشريق وقيل ويوم عرفة وقيل الا أشهر
الحج لغير المفتع والقارن والاطهر مشروعيتهما طلقا ونحلا صلى الله عليه وآله وسلم اه في أشهر
الحج رد قول من قال بكرهتهما فانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يحقر عمره الا ربيع الا في أشهر
الحج كما هو معلوم وان كانت العمرة الزائدة في حجة فانه صلى الله عليه وآله وسلم حج فأراح كما
تفاهرت عليه الأدلة واليه ذهب الاثمة الاجلّة (وعن عائشة) رضي الله عنها (قالت
قلت يا رسول الله على النساء جهاد) هو اخبار مراد به الاستقهام (قال نعم عليهن جهاد
لا قتال فيهن) كأنها قالت ما هو (فقال الحج والعمرة) أطلق عليهما لفظ الجهاد مجازا
شبههما بالجهاد وأطلقه عليهما مجامع المشقة وقوله لا قتال فيه ايضاح للمراد وبذ كرهه عن
كونه استعارة والجواب من الاسلوب الحكيم (رواه أحمد وابن ماجه واللفظ له) أي لابن
ماجه (واسناده صحيح وأصله في الصحيح) أي في صحيح البخاري وأفاخت عبارته انه اذا أطلق
الصحيح فالمراد به البخاري وأراد بذلك ما أخرجه البخاري من حديث عائشة بنت طلحة عن عائشة
أم المؤمنين انها قالت يا رسول الله نرى الجهاد أفضل العمل أفلا نجاهد قال لا تكن أفضل
الجهاد حج مبرور وأفاد تقييد اطلاق رواية أحمد للصحيح وأفاد ان الحج والعمرة تقوم مقام الجهاد
في حق النساء وأفاد ايضا ظاهرا ان العمرة واجبة الا ان الحديث الاتي بخلافه وهو قوله
(وعن جابر) رضي الله عنه (قال أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعزاني) بفتح الهمزة
نسبة الى الاعراب وهم سكان البادية الذين يطلبون مساقط الغيث والكلا سواء كانوا من العرب
أو من والهيم والعرب من كان نسبته الى العرب تابسا وجمعه اعراب ويجمع الاعراب على

الاعراب والاعارب (فقال يا رسول الله أخبرني عن العمرة) أي عن حكمها كما أفاده
(أو أجبته هي قال لا) أي لا تجب وهو من الاكتفاء (وإن تعقر غيرك) أي من تركها
والأخيرة في الاجترار على نسيها وانها غير مستوية الطرفين حتى تكون من المباح والائتمان
بهذه الجمل تدفع ما يوههم انها اذا لم تجب ترددت بين الاباحة والتبطل كان ظاهرا في الاباحة
لانها الاصل فانما يهاتسها (رواه أحمد والترمذي) مرفوعا (والراجح وقفه) على جابر
فانه الذي سأله الاعرابي وأجاب عنه وهو عمل اللاجتهد فيه مسح (وأخرجه ابن عدي من وجه
آخر) وذلك انه رواه من طريق أبي عصمة عن ابن المنكدر عن جابر وأبو عصمة كذبوه (ضعيف)
لان في اسناده أبا عصمة وفي اسناد أحمد والترمذي أيضا الخواص من اراطه وهو ضعيف وقدرى
ابن عدي والبيهقي من حديث عطاء عن جابر الحج والعمرة فريضان سيأتى ما فيه والقول بأن
حديث جابر المذكور صحيحه الترمذي مردود وبما في الامام ان الترمذي لم يرد على قوله حسن في
جميع الروايات عنه واقطع ابن حزم فقال انه خبر مكذوب باطل وفي الباب احاديث لا تقوم بها
حجة ونقل الترمذي عن الشافعي انه قال ليس في العمرة شيء ثابت انها تطوع وفي ايحائها احاديث
لا تقوم بها الحجة كحديث عائشة الماضي وكالحديث الآتي وهو قوله (وعن جابر) رضى
الله عنه (مرفوعا الحج والعمرة فريضان) ولو ثبت لكان نافعا على ايجاب العمرة الا ان
المصنف لم يدركه من أخرجه ولا ما قبل فيه والذي في التلخيص انه أخرجه ابن عدي والبيهقي من
حديث ابن لهيعة عن عطاء عن جابر وابن لهيعة ضعيف وقال ابن عدي وهو غير محفوظ عن عطاء
وأخرجه أيضا الدارقطني من رواية يزيد بن ثابت بزيادة لا يضرك بأجمادات وفي احدي طريقه
ضعف وانقطاع في الاخرى ورواه البيهقي عن زيد بن ثابت من طريق ابن سيرين موقوفا
واسناده أصح وصححه الحافظ كمالا اختلفت الادلة في ايجاب العمرة وعدمه اختلف العلماء في
ذلك سلفا وخلفا فذهب ابن عمر الى وجوبها ورواه عنه البخاري تعليقا وصله عنه ابن خزيمة
والدارقطني وعلق أيضا عن ابن عباس انها القرينة في كتاب الله وأتموا الحج والعمرة لله وصله
عنه الشافعي وغيره وصرح البخاري بالوجوب وبوب عليه بقوله باب وجوب العمرة وفضلها وساق
خبر ابن عمر وابن عباس واستدل غيره للوجوب بحديث جعج عتيك واعمر وهو حديث صحيح
قال الشافعي لا أعلم في ايجاب العمرة أجود منه والى الايجاب ذهب الحنفية لما ذكر من الادلة
وأما الاستدلال بقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله فقد أجيب بأنه لا يقيد الا بوجوب الاتمام
وهو متفق على وجوبه بعد الاحرام بالعمرة ولو تطوعا وذهب الشافعية الى ان العمرة فرض في
الظهار والادلة لا تنهض عند التحقيق على الايجاب الذي الاصل عدمه (وعن أنس) رضى
الله عنه (قال قيل يا رسول الله ما السبيل) أي الذي ذكره الله في الآية (قال الزادو الرحلة)
رواه الدارقطني وصححه الحافظ (قلت والبيهقي أيضا من طريق سعيد بن أبي عمرو وبه عن قتادة
عن أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (والراجح ارماله) لانه قال البيهقي الصواب عن
قتادة عن الحسن مرسل قال المصنف يعني الذي أخرجه الدارقطني وسنده صحيح الى الحسن
ولا أرى الموصول الاوهما (وأخرجه الترمذي من حديث ابن عمر أيضا) أي كما أخرجه غيره
من حديث أنس (وفي اسناده ضعف) وان قال الترمذي انه حسن وذلك ان فيه راويا متروكا

الحديث وله طرق عن علي وعن ابن عباس وعن ابن مسعود وعن عائشة وعن غيرهم من طرق كلها ضعيفة قال عبد الحق طرقه كلها ضعيفة وقال ابن المنذر لا ثبت الحديث في ذلك مسندا والصحيح رواية المسرلة وقد ذهب إلى هذا التفسير أكثر الأمة فالزاد شرط مطلقا والراحلة لمن داره على مسافة وقال ابن تيمية في شرح العمدة بعد سرد ما ورد في ذلك فهو هذه الاحاديث مسندة من طرق حسان ومرسلة وموقوفة على ان مناط الوجوب الزاد والراحلة مع علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان كثيرا من الناس لا يقدر على المشي وأيضاً فان الله تعالى قال في الحج من استطاع اليه سبيلا امان يعني القدرة المعتدلة في جميع العبادات وهو مطلق المكنة أو قدرا زائدا على ذلك قال كان المعتبر هو الاول لم يحتاج الى هذا التقيد كما لم يحتاج اليه في آية الصوم والصلاة فنعلم ان المعتبر قد زائد على ذلك وليس هو الا المال وأيضاً فان الحج عبادة تقتصر الى المسافة فانقر وجوبها الى ملك الزاد والراحلة كالجهد ودليل الاصل قوله تعالى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج الى قوله ولا على الذين اذا ما أولئك لعملهم الآية انتهى وذهب ابن البربر وجماعة من التابعين الى ان الاستطاعة هي العصة لا غير لقوله تعالى وتزودوا فان خير اراد التقوى فانه يفسر الزاد بالتقوى وأجيب بأنه غير مراد من الآية كما يدل له سبب نزولها وحديث الباب يدل انه أراد بالزاد الحقيقة وهو وان ضعفت طرقه فكثرت انشده ضعفه والمراد به كفاية فاضله عن كفاية العول حتى يعود لقوله صلى الله عليه وآله وسلم كفى بالمعاصي ان يضيع من يعول أخرجه أبو داود وبيروني والحج وان كان للمال حراما أو يأنه عند الاكرو قال أحد لا يجوز (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأت بالمعاصي ان يضيع من يعول فمعرفة صلى الله عليه وآله وسلم ويحفل انفسها ولكنهم لم يروها قبل ذلك (ربكنا الوفاء) رتبة حرام محل قرب المدينة (فقال من القوم فقالوا المسلمون فقالوا من أنت قال رسول الله فرفقت اليه امرأة صبيفا فقالت ألهذا ج قال نعم والآخر) بسبب جهله وبجهالة أو بسبب سوء الهامع ذلك الحكم أو بسبب الامرين (أخرجه مسلم) والحديث دليل انه يصح مع الصبي ويستغنى عنه كان عمير أم لا حيث فعل وليه عنه ما يفعل الحاج والى هذا ذهب الجمهور ولكنه لا يجوز منه عن حجة الاسلام لحديث ابن عباس أيما غلام مع أهله ثم بلغ فعليه حجة أخرى أخرجه الخطيب والضياء المقدسي من حديث ابن عباس وفيه زيادة وصاقعة الطحاوي بأحد صحيح قال القاضي أجمعوا على انه لا يجوز له اذا بلغ عن فريضة الاسلام الا فرقة شذت فقالت يجوز له لقوله ثم فان ظاهره انه حج والحج اذا أطلق يتبادر منه ما يسقط الوجوب ولكن العامة ذهبوا الى خلاف ذلك قال النووي والولى الذي يحرم عن الصبي اذا كان غير مميز هو ولى ماله وهو أبوه أو جده أو الوصي أو القيم من جهة القاضي أو القاضي أو الامام أو اما الام فلا يصح احرامها عنه الا ان تكون وصية أو قيمة من جهة القاضي وقيل يصح احرامها واحرام العصة وان لم يكن لهم ولاية المال وصفة احرام الولي عنه ان يقول بقلبه جعلته محرما (وعنه) أي عن ابن عباس (قال كان الفضل ابن العباس رديف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي في حجة الوداع وكان ذلك في منى (فكانت امرأتان ختم) بفتح الخاء المعجمة وسكون الشاقيلة معروفة (فجعل الفضل ينظر اليها وتنتظر اليه وجعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصرف وجهه الفضل الى الشق الآخر فقالت يا رسول الله ان فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي) حال كونه (شيئا) منتصب على

الحال وقوله (كبرا) يصح صفة ولا ينافي اشتراط كون الحال منكراً اذا لم يجرحه ذلك عنها
(لا يثبت) صفة ثانية (على الراحة) يصح صفة أيضاً ويحتمل الحال ووقع في بعض الفاظه
وان تددته خشيت عليه (أفأج) نيابة (عنه قال نعم) أي جئني عنه (وذلك) أي
جميع ما ذكر (في حجة الوداع متفق عليه واللفظ للبخاري) في الحديث روايات أخر في
بعضها ان السائل رجل وأنه سأل هل يصح عن أمه فيجوز تعدد القضية وفي الحديث دليل على أنه
يجزئ الحج عن المكلف اذا كان مأبوساً منه القدرة على الحج بنفسه مثل الشفوخة فإنه مأبوس
زوالها وما اذا كان عدم القدرة لاجل مرض أو جنون يبرئ برؤسها فلا يصح وظاهر الحديث
مع الزيادة أي قوله وان شددته الخ أنه لا بد في صحة التبعيض عنه من الأمرين عدم نيابته على
الراحة والخشية من الضرر عليه من شدة من لا يضره الشدة كالذي يقدر على الحفة لا يجزئه حج
الغير عنه الا انه ادعى في الصرا الاجماع على ان العصاة وهي التي يستمسك معها قاعدة اشتراط
بالاجماع فان صح الاجماع فذلك والا فالدليل مع من ذكرنا قبل ويؤخذ من الحديث انه اذا تبرع
أحد بالحج عن غيره لم يمه الحج عن ذلك الغير وان كان لا يجب عليه الحج ووجهه ان المرأة لم تبن ان
أباهما تستطيع بالزاد والراحة ولم يستعمل صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك ورد هذا بأنه ليس في
الحديث الا الاجراء لا الوجوب فلم تعرض له وبأنه يجوز انما قد عرفت وجوب الحج على أبيها
كما يدل قولها ان فريضة الله الى قوله أدركت أي فأنه عبارة الله على علمها بشرط دليل الوجوب
وهو الاستطاعة واتفق القائلون باجزاء الحج عن فريضة الغير بأنه لا يجزئ الا عن موت أو عدم
قدرة من يجزئ ونحوه بخلاف النفل فإنه ذهب أحدوا أبو حنيفة الى جواز النيابة فيه عن الغير
مطلقا للتوسيع في النفل وذهب بعضهم الى ان الحج من فرض الغير لا يجزئ أحدا وان هذا
الحكم يختص بصاحب هذه القصة وان كان الاختصاص خلاف الاصل الا انه استدلل بزيادة
رويت في الحديث لفظ جئني عنه وليس لاحد بعدك ورد بان هذه الزيادة مروية باسناد ضعيف
وعن بعضهم انه يختص بالولد وأوجب عنه بان القياس عليه دليل شرعي وقدمه صلى الله عليه
وآله وسلم على العلة بقوله في الحديث فدين الله أحق بالقضاء كما يأتي فجعل دينا والدين
يصح ان يقضيه غير الولد بالاتفاق وما يأتي من حديث شبرمة قلت ظاهر حديث الباب ان الحج
نيابته تصح من قريب لقريب ولذا كان أو غيره فان الروايات الواردة في ذلك كلها في الأقارب
ولم يرد دليل واحد على ان الاجانب تصح عنهم النيابة في الحج وأما ان الدين يصح قضاؤه عن الغير
فهذا عام واخبار النيابة خاصة ولا تعارض بينهما فكل منهما معه دل في محله (وعنه) أي عن
ابن عباس (ان امرأه) قال المصنف لم أتق على اسمها ولا اسم أمها (من جهينة) بضم الجيم
وفتح الهاء وسكون الياء اسم قبيلة (جاءت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت أي أنذرت أن
تتجى ولم تصح حتى ماتت أفأج عنها قال نعم جئني عنها رأيته لو كان على أمك ديناً كنت قاضيته
انضوا الله فإنه أحق بالوفاء رواه البخاري) الحديث دليل على ان التأخير بالحج اذا مات ولم ينج
أجزأه ان يصح عنه ولده وقرينه ويجزئه عنه وان لم يكن قد حج عن نفسه لانه صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم لم يسألها اجت عن نفسها أم لا ولانه صلى الله عليه وآله وسلم شبه بالدين وهو يجوز ان يقضى
الرجل دين غيره قبل دينه ورد بانه سألني في حديث شبرمة ما يدل على عدم اجزاء حج من لم يصح عن

نفسه وأما مسئلة الدين فانه لا يجوز له ان يصرف ماله الى دين غيره وهو مطالب بدين نفسه وفي الحديث دليل على مشروعية القياس وضرب المثل ليكون أو وقع في نفس السامع وتشبيه الجمهور حكمه بالمعالم فانه دل على ان قضاء الدين عن الميت كان معلوما عندهم متقدرا ولهذا أحسن الالحاق به ودل على وجوب التعجيز عن الميت سواء أوصى أو لم يوص لان الدين يجب قضاءه مطلقا وكذا سائر الحقوق المالية من كفارة ونحوها والى هذا ذهب ابن عباس وزيد بن ثابت وأبو هريرة والشافعي ويجب ان تراعى الاجرة من رأس المال عندهم وظاهره ان يقدم على دين الأدي وهو أحد أقوال الشافعي ولا يعارض ذلك قوله تعالى وأن ليس للإنسان الا ما سعى لان ذلك عام خصه بهذا الحديث أو لان ذلك في حق الكافر وقيل اللام في الآية بمعنى على أي ليس عليه مثل ولهم اللعنة أي عليهم وقد بسط السيد القول في هذا في منة الفقار (وعنه) أي عن ابن عباس رضي الله عنهما (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيما صبي حج ثم بلغ الحنث) بكسر الحاء وسكون النون ثلثة أي الاثم أي بلغ ان يكتب عليه حسنة (فعليه ان يحج حجة أخرى وإيما عبد حج ثم اعتق فعليه ان يحج حجة أخرى رواه ابن أبي شيبة والبيهقي ورجاله ثقات الا انه اختلف في رفعه والحفوظ انه موقوف) قال ابن خزيمة الصحيح انه موقوف وللمحدثين كلام كثير في رفعه ووقفه وروى محمد بن كعب القرظي مرفوعا اني أريد ان أجدد في مسدور المؤمنين أيما صبي حج به أهله فأت اجزأت فان أدرك فعليه الحج ومثله قال في العبد رواه سعيد بن منصور ورواها في مراسيله واحتج به احمد وروى الشافعي حديث ابن عباس قال ابن تيمية والمرسل اذا عمل به الصباية حجة اقتضاها قال وهذا يجمع عليه ولانه من أهل العبادات فيصير منه الحج ولا يجوز له لانه فعله قبل أن يخاطب به (وعنه) أي عن ابن عباس رضي الله عنهما (قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب يقول لا يتخاون رجل بامرأة) أي أجنبية لقوله (الاومعها وذمحرم ولا تسافر المرأة لامع ذى محرم فقام رجل) قال المصنف لم أقف على نسبه (فقال ان امرأتى يا رسول الله خرجت حاجبة وانى اكتسبت في غزوة كذا وكذا فقل انطلق فحج مع امرأتك متفق عليه واللفظ لمسلم) دل على تحريم الخلوة الاجنبية وهو اجماع وقد ورد في حديث فان ثالثهما الشيطان وهل يقوم غير المحرم مقامه في هذا بان يكون معهما من يزيل معنى الخلوة اظاهر انه يقوم لان المعنى المناسب للنهي انما هو خشية ان يقع بينهما الشيطان الفتنة وقال القفال لا بد من المحرم عملا بلفظ الحديث ودل ايضا على تحريم سفر المرأة من غير محرم وهو مطلق في قليل السفر وكثيره وقد وردت أحاديث مقيدة هذا الاطلاق لانهم اختلفت ألقاظها في لفظ لا تسافر المرأة في مسيرة ليلة الامع ذى محرم وفي آخر فوق ثلاث وفي آخر مسيرة يومين وفي آخر ثلاثة أميال وفي لفظ بريد وفي آخر ثلاثة أيام قال النووي ليس المراد من التعديد ظاهره بل كمال ما يسمى سفرا فالمرأة تسير عنه الابا محرم وانما وقع التعديد عن أمر واقع فلا يعمل بمفهومه وللعلماء تناسيل في ذلك قالوا ويجوز سفر المرأة وحدها في الهجرة من دار الحرب والخافة على نفسها وقضاء الدين ورد الودبعة والر جوع من التشوز وهذا يجمع عليه واختلفوا في سفر الحج الواجب فذهب الجمهور الى انه لا يجوز للشابة الامع محرم وقيل قولنا عن الشافعي انها تسافر وحدها اذا كان الطريق أمنا ولم ينهض دليله على ذلك قال ابن دقيق العيد ان قوله تعالى ولله على الناس حج البيت

عموم شامل للرجال والنساء وقوله لا تسافر المرأة الامع ذى محرم يوم لكل أنواع السفر فتعارض
العمومان ويحسب بان أحاديث لا تسافر المرأة الحج الامع ذى محرم مخصوص لمعصوم الآية ثم
الحديث عام للشابة والعجوز وقال جماعة من الأئمة يجوز للعجوز السفر من غير محرم وكانهم نظروا
الى المعنى فخصوا به العموم وقيل لا يخص بل يجوز كالشابة وهل تقوم النساء والتقات
مقام المحرم للمرأة فأجازها البعض مستدلين بأفعال الصحابة ولا تنقض حجة على ذلك انه ليس بإجماع
وقيل يجوز لها السفر اذا كانت ذات حشم والادلة لا تدل على ذلك وأما أمره صلى الله عليه وآله
وسلم بالخروج مع امرأته فانه أخذ منه أحد انه يجب خروج الزوج مع زوجته الى الحج اذ لم
يكن معها غيره وغيره أحد قال لا يجب عليه وحل الامر على التنب قال وان كان لا يعمل على
التنب الاقرشة عليه فالقرينة عليه ما علم من قواعد الدين انه لا يجب على أحد بذل منافع
نفسه لتعصيل غيره ما يجب عليه وأضمن الحديث انه ليس للرجل منع امرأته من حج القرضية
لانها عبادة وقد وجبت عليها والاطاعة لخلق في معصية الخلق سواء قلنا انه على الفور أو التراخي
أما الاول فظاهر قيل وعلى الثاني أيضا فان لها ان تسارع الى برأمتها كما كان لها ان تصلي أول
الوقت وليس له منعها وأما ما أخرجه الدارقطني من حديث ابن عمر فروغ في امرأة لها زوج
ولها مال ولا ياذن لها في الحج ليس لها ان تنطلق الا بذن زوجها فانه محمول على حج التطوع جماعين
الحديثين على انه ليس في حديث ما يدل انها خرجت من دون إذن زوجها وقال ابن تيمية انه يصح
الحج من المرأة بغير محرم ومن غير المستطيع ومأصله ان من لم يجب عليه لعدم الاستطاعة مثل
المريض والفقير والمضروب والمقطوع طريقه والمرأة بغير محرم ونحو ذلك اذا تكلفوا شهود
المشاهد أجزأهم الحج ثم منهم من هو محسن في ذلك كالذي يخرج ماشيا ومنهم من هو موسي في ذلك
كالذي يخرج بالمسئلة والمرأة تتج بغير محرم وانما أجزأهم لان الاهلية تامة والمعصية ان وقعت
فقوى في الطريق لا في نفس المتصود (وعنه) أي عن ابن عباس رضي الله عنهما (ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم سمع رجلا يقول لبيك عن شربة) بضم الشين المجمة فوحدة ما كنة (قال
من شربة قال أغلى أو قريبي) شك من الروي (فقال سمعت عن نفسك قال لا قال حج عن
نفسك ثم حج عن شربة فزواه أبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان والراجح عند أحمد وقفه) وقال
البيهقي اساده صحيح وليس في هذا الباب أصح منه وقال أحد بن حنبل رفعه خطأ وقال ابن المذر
لا يثبت رفعه وقال الدارقطني المرسل أصح قال المصنف هو كما قال لكنه يقوى المرفوع لانه من
غير رجاله وقال ابن تيمية ان أحد حكم في رواية ابنه صالح عنه أنه مرفوع فيكون قد اطلع على ثقة
من رفعه قال وقد رفعه جماعة على انه وان كان موقوفا فليس لابن عباس فيه مخالف والحديث
دليل على انه لا يصح أن يحج عن غيره من لم يحج عن نفسه فاذا أحر من عن غيره فانه ينقدح امره
عن نفسه لانه صلى الله عليه وآله وسلم أمره أن يجعله عن نفسه بعد ان أبي عن شربة فدل على
أنها لم تنقدح التبعة عن غيره والاولو يجب عليه المضي فيه وان احرأه من تقدم مع العفة والفساد
وينقدح مطلقا بجهولا معلنا فجاز أن يقع عن غيره ويكون عن نفسه وهذا لان احرأه عن الغير
باطل لاجل النهي والنهي يقتضي الفساد بطلان صفة الاحرام لاوجب بطلان أصله وهذا
قول أكثر الامة انه لا يصح أن يحج عن غيره من لم يحج عن نفسه مطلقا مستطاعا كان أو لا لان ترك

الاستفصال والتفريق في حكاية الاحوال دال على العموم ولان الحج واجب في أول سنة من في
الامكان فاذا أمكنه فعله عن نفسه لم يجوز أن يفعل عن غيره لان الأول فرض والثاني نفل كن
عليه دين وهو مطالب به ومعه دراهم بقدره لم يكن له أن يصرفها الا الى دينه وكذلك كل ما احتاج
أن يصرفه الى واجب عنه فلا يصرفه الى غيره الا ان هذا لا يتم في المستطيع ولذا قيل انما يؤمر
بان يبدأ بالحج عن نفسه اذا كان واجبا عليه وغير المستطيع لم يجب عليه فجاء أن يحج عن غيره
ولكن العمل بظاهر عموم الحديث أولى وقد أفاد الحديث أيضا ان الحج انما يكون عن أخ أو
قريب لا عن أجنبي وغريب (وعنه) أي عن ابن عباس (قال خطبنا رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فقال ان الله كتب عليكم الحج فقام الاقرع بن حابس فقال أفى كل عام يا رسول
الله فقال لو قلت انما وجبت الحج مرة فزاد فهو تطوع رواه النخعي عن الترمذي وأصله في مسلم من
حديث أبي هريرة) وفي رواية زيادة بعد قوله لوجبت ولو وجبت لم تقو مواجها ولو لم تقو مواجها
عذبت والحديث دليل على انه لا يجب الحج لامرأة واحدة في العمر على مكلف مستطيع وقد
أخذ من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لو قلت نعم لوجبت انه يجوز أن يقوض الله الى الرسول صلى
الله عليه وآله وسلم شرع الاحكام ومحل المسئلة الاصول وفيه خلاف بين العلماء عندنا شارايه
الشارح

• (باب المواقيت) •

جمع ميقات والميقات ما حدد ووقت للعبادة من زمان أو مكان والتوقيت التعديد ولهذا يذكر في
هذا الباب ما حدده الشارع للاحرام من الاماكن (عن ابن عباس) رضى الله عنهما (ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وقت لاهل المدينة الخليفة) بضم الخاء وبعد اللام تحية تصغير حذقة
والخليفة واحدة الخلفاء والخليفة ثبت في الماموهى مكان معروف بينه وبين مكة عشر مرار حل وهي
من المدينة على فرسخ وبها المسجد الذى أحرم منه صلى الله عليه وآله وسلم والبرأ التي تسمى الآن
بئر على وهي أبعد المواقيت الى مكة (ولاهل الشام الخفجة) بضم الخاء وسكون الشاء المهمة فقهاء
سميت بذلك لان السبل احتجفت أهلها الى الجبل الذى هنالك وهي من مكة على ثلاث مرار حل
وتسمى مويعة كانت قرية قديمة وهي الآن خراب ولذا يجرمون الآن من رابع قبلها بمرحلة
لوجود الماميه للاغتسال (ولاهل نجد قرن المنازل) بفتح القاف وسكون الراء ويقال له قرن
النعالي بينه وبين مكة مرحلتان (ولاهل اليمن يللم) بينه وبين مكة مرحلتان (هن) أي
المواقيت (لهن) أي البلدان المذكورة والمراد لاهلها ووقع في بعض الروايات هن لهم
وفي رواية للضارى هن لاهلهم (ولن أفى عليهم من غيرهن ممن أراد الحج أو العمرة ممن كان دون
ذلك) المذكور من المواقيت (من حيث أنشأ حتى أهل مكة يجرمون من مكة) بجمع أو عرة
(منفق عليه) فهذه المواقيت التي عينها صلى الله عليه وآله وسلم لمن ذكروا من أهل الأفاق وهي
أيضا مواقيت لمن أفى عليها وأن لم يكن من أهل تلك الأفاق المعينة فانه يلزم الاحرام منها اذا أفى
عليها فاصدالبيان مكة لاجل التيسير ويدخل في ذلك ما اذا أراد الشاى مثلا الى ذى الحليفة
فانه يجب عليه الاحرام منها ولا يترك حتى يصل الى الخفجة فان أخر أساء ولزمه دم هذا عند الجمهور

وقالت المالكية انه يجوز له التأخير الى ميقاته وان كان الافضل له خلافه والحديث محتمل فان قوله من اهل ظاهر العموم لمن كان من اهل تلك الاقطار سواء ورد على ميقاته أو ورد على ميقات آخر فان له العدول الى ميقاته كما لو ورد الشامي على ذي الحليفة فانه لا يلزمه الاحرام منها بل يحرم من الحنيفة وعموم قوله ولين أتى عليهن من غيرهن يدل على انه يتعين على الشامي في مثلنا ان يحرم من ذي الحليفة لانه من غير اهلها قال ابن دقيق العبد قوله ولا اهل الشام الحنيفة يشهل من حرمن اهل الشام بذى الحليفة ومن لم يمر وقوله ولين أتى عليهن من غير اهلها يشهل الشامي اذا مر بذى الحليفة وغيره فهنا عموم ان قد تعارضتا انتهى حاصله قال المصنف ويحصل الانفكاك بان قوله من اهل مفسر لقوله مثلاً وقت لاهل المدينة ذاك الحليفة وان المراد باهل المدينة ساكنوها ومن سلك الطريق ميقاتهم فانه انتهى قلت وان صح ما روى من حديث عروة انه صلى الله عليه وآله وسلم وقت لاهل المدينة ومن مر بهم ذاك الحليفة بين ان الحنيفة انما هي ميقات الشامي اذا لم يأت المدينة ولان هذه المواقيت محيطة بالبيت كما حاطة بجوانب الحرم فكل من مر بجانب من جوانب الحرم لزمه تعظيم حرمة وان كان بعض جوانبه أبعد من بعض ودل قوله ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ على أن من كان بين الميقات ومكة فبقائه حيث أنشأ الاحرام امان من اهله ووطنه أو من غيره وقوله حتى اهل مكة من مكة دل على ان اهل مكة يحرمون من مكة وانها ميقاتهم سواء كان من اهلها أو من المجاورين أو الواردين اليها أحرم بحج أو عمرة وفي قوله من أراد الحج أو العمرة ما يدل انه لا يلزم الاحرام الا من أراد دخول مكة لاجل التسيك فلو لم يرد ذلك جازله لدخولها من غير احرام وقد دخل ابن عمر بغير احرام ولا نه قد ثبت بالاتفاق ان الحج والعمرة عند من أو جها انما يجب مرة واحدة ولو أوجبا على كل من دخلها ان يحج أو يعمر لوجب أكثر من مرة ومن قال انه لا يجوز بحج أو زرة الميقات الا احرام الا لمن استثنى من اهل الحاجات كالحطابين فان له في ذلك آثارا من السبق ولا قومها بحجته فدخل مريدا مكة لا ينوي نسكاً من حج ولا عمرة وجاوز ميقاته بغير احرام فانه اراداً أحد التسيكين أحرم من حيث اراد ولا يلزمه ان يعود الى ميقاته وأعلم ان قوله حتى اهل مكة من مكة يدل ان ميقات عمرة اهل مكة مكة كجمعهم وكذلك التارن منهم ميقاته مكة ولكن قال الحب الطبري انه لا تعلم أحد اجعل مكة ميقاتاً للعمرة وجوابه انه صلى الله عليه وآله وسلم جعله اميقاتاً لها لهذا الحديث وأما ما روى عن ابن عباس انه قال يا اهل مكة من أراد منكم العمرة فليجعل بينه وبينها بطن محسرو قال أيضاً من أراد من اهل مكة ان يعقر فخرج الى التنعيم وتجاوز الحرم فآثار موقوفة لا تقاوم المرفوع وأما ما ثبت من أمره صلى الله عليه وآله وسلم لما نثرت بالخروج الى التنعيم لتصرم بعمرة فلم يرد الا تطيب قلبها بدخولها الى مكة معقرة كصواحباتها لانهم أحرمت بالعمرة معه ثم حاضت فدخلت مكة ولم تطف بالبيت كما طفن كما يدل له قولها قلت يا رسول الله يصدر الناس بنسكين وأصدر نفسك واحد قال انتظري فان رجى الى التنعيم فاهل منه الحديث فانه يحتمل انها انما أرادت ان تشابه الاخيار من الحل الى مكة بالعمرة ولا يدل انها لاتصح العمرة الا من الحل لمن صار في مكة ومع الاحتمال لا يقاوم حديث الكتاب وقد قال طاوس لا أدري الذين يعقرون من التنعيم يؤجرون أو يعذبون قيل له فلم يعذبون قال لانه يدع البيت والطواف ويخرج الى أربعة أميال ويحجي أربعة أميال فطواف ما في طواف وكلما

طاف كان أعظم أجر من أن يمشى في غير عشي الآن كلامه في تفصيل الطواف على العمرة قال
أحمد العمرة بمكة من الناس من يختارها على الطواف ومنهم من يختار المقام بمكة والطواف وعند
أصحاب أحمد أن المكي إذا حرم بالعمرة من مكة كانت عمرة صحيحة قالوا ويلزمه دم لما ترك من
الاحرام من الميقات قلت ويأتينا أن الزامه الدم لا دليل عليه (وعن عائشة) رضي الله
عنها (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقت لاهل العراق ذات عرق) بكسر العين وسكون
الراء بعد ها قاف بينه وبين مكة مرحلتان وسمى بذلك لأن فيه عرفا وهو الجبل الصغير (رواه
أبو داود والنسائي وأصله عند مسلم من حديث جابر الأنصاري أن داود يشك في رفعه) لأن في صحيح مسلم
عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله سئل عن المهل فقال سمعت أحسبه رفعه إلى النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فلم يحرم برفعه (وفي البخاري أن عمر هو الذي وقت ذات عرق) وذلك أنها لما
فتحت البصرة والكوفة أي أرضهما والأفان الذي مصرهما المسلمون طلبوا من عمر أن يعين لهم
ميقاتا فعين لهم ذات عرق وأجمع عليه المسلمون قال ابن تيمية في المنتقى والنص بتوقيت ذات عرق
ليس في القوة كغيره فإن ثبت فليس بدع وقوع احتج ادعمر على وقعه فإنه كان موقفا للصواب وكان
عمر لم يبلغه الحديث فاجتهد بما وافق النص هذا وقد انعقد الإجماع على ذلك وقد روى رفعه بلا شك
من حديث أبي الزبير عن جابر عند ابن ماجه ورواه أحمد مر فوعا عن جابر بن عبد الله وابن عمر وفي
إسناده الخفاف بن أرقطاة ورواه أبو داود والنسائي والدارقطني وغيرهم من حديث عائشة أنه صلى
الله عليه وآله وسلم وقت لاهل العراق ذات عرق بإسناد جيد ورواه عبد الله بن أحمد أيضا عنها
وقد ثبت مرسلان مكحول وعطاء قال ابن تيمية وهذه الأحاديث المرفوعة الجياد الحسنان يجب
العمل بغيرها مع تعددها وبجيتها مستندة ومرسلان من وجوه شتى انتهى وأما قوله (وعند
أحمد وأبي داود والترمذي عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقت لاهل المشرق
العقيق) فإنه وإن قال فيه الترمذي أنه حسن فإن مداره على يزيد بن أبي زياد وقد تكلم فيه غير
واحد من الأئمة قال ابن عبد البر أجمع أهل العلم على أن احرام العراقي من ذات عرق أحرامهم
الميقات هذا والعقيق أي بعد من ذات عرق وقد قيل إن كان لحديث ابن عباس هذا أصل فيكون
نحوه والاروق ذات عرق كان في حجة الوداع حين أكمل الله دينه كما يدل له ما رواه الحرث بن
عمر والسهمي قال أئمت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو بمعى أو عرفات وقد أطاف به الناس قال
فيحيى الأعرابي فإذا رأوا وجهه قالوا هذا وجه مبارك قال ووقت ذات عرق لاهل العراق رواه
أبو داود والدارقطني

• (باب وجوه الاحرام) •

جمع وجه والمراد بها الأنواع التي تتعلق بها الاحرام وهو الحج والعمرة أو مجموعهما (وصفته)
أي كيفيته التي يكون فعلها بها محرما (عن عائشة) رضي الله عنها (قالت خرجنا) أي
من المدينة وكان خروجه صلى الله عليه وآله وسلم يوم السبت لخمس بقين من ذي القعدة بعد
صلاته الظهر بالمدينة أربعا وبعد أن خطبهم خطبة عليهم فيها الاحرام وواجباته ومنه (مع
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حجة الوداع) وكان ذلك سنة عشر من الهجرة حيث بذلك

لأنه صلى الله عليه وآله وسلم ودع الناس فيها ولم يصح بعد هجرة نبيه (فخامن أهل بعرة)
فكان ممتعا (ومنامن أهل بيج وعمره) فكان قاربا (ومنامن أهل بيج) فكان مقردا (وأهل
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالجح فأما من أهل بعرة فخل عند قدمه) مكة بعد اتانته
ببقية أعمال العمرة (وأما من أهل بيج أو جمع بين الحج والعمره فلم يصل حتى كان يوم النحر متفق
عليه) الإهلال رفع الصوت قال العلماء هو هنا رفع الصوت بالتلبية عند الدخول في الأحرام ودل
حديثها على أنه وقع من مجموع الركب الذين صحبوا في هذه الأنواع وقد رويت عنها روايات
تختلف هذا وجمع بينها بما يأتي وقد اختلف في أحرام عائشة بما إذا كان لاختلاف الروايات
ودل حديثها على أنه وقع من ذلك الركب الأحرام بأنواع الحج الثلاثة فالحرم بالحج هو من حج
الأفراد والحرم بالعمره هو من حج التمتع والحرم بهما هو القارن ودل حديثها على أن من أهل الحج
مقرد الله عن العمرة لم يحمل اليوم الضر وهذا بخلاف ما ثبت من الأحاديث من أربعة عشر حكايها
في الصحيحين وغيرهما أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر من لم يكن معه هدى أن يفسخ حجه إلى
العمره قيل فيقول حديث عائشة على تقييده من كان معه هدى وأحرم بيج مقردا فإنه كن ساق
الهدى وأحرم بالحج والعمره معا وقد اختلف العلماء قديما وحديثا في القسح للحج إلى العمرة دل
هو خاص بالذين حجوا معه صلى الله عليه وآله وسلم أولا وقد بسط ذلك ابن القيم في زاد المعاد وأقرده
السيد برسالة ولا يحتمل هنا نقل اختلاف والأطالة واختلف العلماء أيضا فيما أحرم به صلى الله
عليه وآله وسلم والاكثر أنه أحرم بيج وعمره وكان قارنا وحديث عائشة هذا دل أنه صلى الله عليه
وآله وسلم أحرم بالحج مقردا **السكن** الأدلة الدالة على أنه حج قارنا واسعة جدا واختلفوا أيضا
في الأفضل من أنواع الحج والأدلة تدل على أن أنصاهما القرآن وقد استوفى أدلة ذلك ابن القيم
وذهب القاضي محمد بن علي الشوكاني إلى أن أفضلها التمتع وهو الرابع وأجاب عن أدلة أفضلية
القران بما جوبه شافية

• (باب الأحرام) •

هو الدخول في أحد التسكين والتشاغل بأعماله بالنية (عن ابن عمر) رضي الله عنهما قال
ما أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الأمن عند المسجد أي مسجد ذي الخليفة (متفق
عليه) هذا قاله ابن عمر رداعلي من قال أنه صلى الله عليه وآله وسلم أحرم من البيداء فإنه قال
بيد أو كم هذه التي تكذبون على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه أدخل منها ما أهل الحديث
وفي رواية أنه من عند الشجرة حين قام به بعبره والشجرة كانت عند المسجد وعند مسلم أنه صلى
الله عليه وآله وسلم ركع ركعتين بذي الخليفة ثم إذا استوت به الناقة فأمته عند مسجد ذي الخليفة
أهل وقد جمع بين حديث الإهلال بالبيداء والإهلال بذي الخليفة أنه صلى الله عليه وآله وسلم أهل
منهما وكل من روى أنه أهل بكذا فهو راو لما سمعه من أهله وقد أخرج أبو داود والحاكم من
حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما صلى في مسجد ذي الخليفة ركعتين أهل بالحج حين
فرغ منهما فسمع قوم يحفظونه فلما استقلت به راحته أهل وأدرك ذلك منه قوم لم يشهدوا في
المرّة الأولى فسمعوا حديث ذلك فقالوا إنما أهل حين استقلت به راحته ثم مضى فلما علا على شرف
البيداء أهل وأدرك ذلك قوم لم يشهدوه فنقل كل ما سمع الحديث ودل الحديث على أن الأفضل أن

يحرم من الميقات لاقبله فان أحرم قبله فقال ابن المنذر أجمع أهل العلم على ان من أحرم قبل
الميقات فهو محرم وهل يكره قبل نعم لان قول الصحابة وقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاهل
المدينة هذا الحليفة يقتضي الاهلال من هذه المواقيت ويقضى بنق النقص والزيادة فان لم تكن
الزيادة محرمة فلا أقل من أن يكون تركها أفضل ولولا ما قبل من الاجماع بجواز ذلك لقلنا بقصره
لادلة التوقيف ولان الزيادة على المقدرات من المشروعات كاعداد الصلوات ورى الجار لا تشرع
كالنقص منها وانما لم يحرم بقصره ذلك لذكرنا من الاجماع ولانه روى عن علقمة بن العصابة تقديم
الاحرام من الميقات فاحرم ابن عمر من بيت المقدس وأحرم أنس من العقبة وأحرم ابن عباس من
الشام وأهل عمران بن حصين من البصرة وأهل ابن مسعود من القادسية وورد في تفسير الآية
ان الحج والعمرة تمامهما ان تحرم بهما من ديرة أهلك من على وابن مسعود وان كان قد تولى
بان مراده ما ان ينشئ لهما سفرا من أهله فقد ورد أثر عن علي بلفظ تمام العمرة ان تنشئ لهما من
بلادك أي ينشئ لهما سفرا من بلدك كما أنشأ صلى الله عليه وآله وسلم لعمرة الحديبية
والقضية سفر من بلدك وبذلك التأويل ان عليا لم يفعل ذلك ولا أحد من الخلفاء الراشدين
ولم يحرموا الحج ولا عمرة الا من الميقات بل لم يفعله صلى الله عليه وآله وسلم فكيف يكون ذلك تمام
الحج والعمرة ولم يفعله صلى الله عليه وآله وسلم ولا أحد من الخلفاء ولا جاهر الصحابة نعم الاحرام
من بيت المقدس مخصوصه وورده حديث أم سلمة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يقول من أهل من المسجد الأقصى بعمره أو حجة غفر له ما تقدم من ذنبه ورواه أحمد وفي لفظ من
أحرم من بيت المقدس غفر له ما تقدم من ذنبه ورواه أبو داود ولفظ من أهل بحجة أو عرفة من
المسجد الأقصى الى المسجد الحرام غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وأوجب في الجنة ثلث من
الراوى ورواه ابن ماجه بلفظ من أهل بعمر من بيت المقدس كانت كفارة لما قبلها من الذنوب
فيكون هذا مخصوصا ببيت المقدس فيكون الاحرام منه خاصة أفضل من الاحرام من المواقيت
وبذلك أحرام ابن عمر منه ولم يفعل ذلك من المدينة على ان منهم من ضعف الحديث ومنهم من
تأوله بان المراد ينشئ لهما السفر من هناك (وعن خلاد) بفتح الخاء وتشديد اللام آخره
دال مهملة (ابن السائب) بالسين المهملة (عن أبيه) ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال أتاني جبريل عليه السلام (فاخرجني ان أمر أصحابي ان يرفعوا أصواتهم بالاهلال
رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن حبان) وأخرج ابن ماجه ان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم سئل أي الاحمال أفضل قال قال العج والتج وفي رواية عن السائب عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم أتاني جبريل فقال كن جهاجا ثم جأوا العج رفع الصوت والتج فخر بالبدن كل ذلك دال على
استجاب رفع الصوت بالتلبية وان كان ظاهر الأمر الوجوب وأخرج ابن أبي شيبة ان أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانوا يرفعون أصواتهم بالتلبية حتى تبع أصواتهم وإلى هذا
ذهب الجمهور وعن مالك يرفع صوته بالتلبية الا عند المسجد الحرام ومسجد منى (وعن زيد بن
ثابت) رضى الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخر دلا هلاله واعتسل رواده الترمذي
وحسنه) وغربه وضعفه العقيلي وأخرجه الدارقطني والبيهقي والطبراني ورواه الحافظ
والبيهقي من طريق يعقوب بن عطاء عن أبيه عن ابن عباس اغتسل رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم ثم لبس ثيابه فلما أتى ذا الحليفة صلى ركعتين ثم قعد على بعيره فلما استوى به على البساط أحرم بالحج ويعقوب بن عطاء بن أبي رباح ضعيف وعن ابن عمر قال من السنة أن يغتسل إذا أراد الأحرام وإذا أراد دخول مكة ويستحب التطيب قبل الأحرام لحديث عائشة كنت أطيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالطيب ما أقدر عليه قبل أن يحرم ثم يحرم متفق عليه ويأتي الكلام في ذلك ﴿وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عما يلبس المحرم من الثياب فقال لا تلبسوا القمص ولا العمامة ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف إلا أحد لا يجدا النعلين﴾ أي لا يجدهما يباعان أو يجدهما يباعان ولكن ليس معهن فاضل عن حوائجها الأصلية كما في سائر الأبدال (فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين ولا تلبسوا من الثياب شيئا من الزعفران ولا الورس) يفتح الواو وسكون الراء آخره سين مهملة (متفق عليه واللفظ لمسلم) وأخرج الشيخان من حديث ابن عباس سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب بعرفات من لم يجد أزارا فليلبس سراويل ومن لم يجد نعلين فليلبس خفين ومثله عند أحمد والطاهر أنه تابع حديث ابن عمر يقطع الخفين لأنه قاله بعرفات في وقت الحاجة وحديث ابن عمر كان في المدينة قاله ابن تيمية في المنتقى واتفقوا على أن المراد بالتصريم هنا على الرجل ولا ينطق به المرأة في ذلك وأعلم أنه تحصل من الآية أنه يحرم على المحرم الحلق رأسه وليس القمص والعمامة والبرانس والسراويل ولوب عس ورس أو زعفران ولبس الخفين إلا لعدم غيرهما فيثمه ما ويلبسهما والطيب والوطء والمراد من القمص ككل ما أحاط بالبدن مما كان من تفصيل وتقطيع والعمامة ما أحاط بالأس فليطعمها غيرهما عما يغطي الرأس قال الخطابي ذكر البرانس والعمامة معا ليدل على أنه لا يجوز تقطيع الرأس إلا بالعتاد ولا بالنادر كالبرانس وهو كل ثوب رأسه منه ملتصق به من جبة أو دراعة أو غيرها وأعلم أن المصنف لم يأت بالحديث فيما يحرم على المرأة المحرمة والذي يحرم عليها في الأحاديث الانتقاب أي لبس النقاب كما يحرم لبس الرجل القمص والخفين فيحرم عليها النقاب ومثله البرقع وهو الذي فصل على قدر ستر الوجه لأنه الذي ورد به النص كما ورد بالنهي عن القمص مع جواز ستر الرجل لبدنه بغيره اتفاقا فكذلك المرأة المحرمة تستر وجهها بغير ما ذكرناه من الثوب ومن قال أن وجهها كسرأس الرجل المحرم لا يغطي بشيء فلا دليل معه ويحرم عليها لبس القفازين ولبس مامسه ورس أو زعفران من الثياب ويباح لها ما أحببت من غير ذلك من حلية وغيرها وأما الصدو والطيب وحلق الرأس فالظاهر أنها كالرجل في ذلك وأما الانغماس في الماء مباشرة المحمل بالأس وستر الرأس باليد وكذا وضعه على الخفة عند النوم فإنه لا يضرب لانه لا يسعى لابساً والخفاف جمع خف وهو ما يكون إلى نصف الساق ومثله في الحكم الجورب وهو ما يكون إلى مافوق الركبة وقد أجمع لم يجز له ليجد النعلين بشرط القطع إلا أنك قد سمعت ما قاله في المنتقى من نسخ القطع وقد رجحه في الشرح بعد أطالة الكلام بذكر الخلاف في المسئلة ثم الحق أنه لا يندفع على لبس الخفين لعدم النعلين وخالف الخفية فقالوا يجب القدية ودل الحديث على تحريم لبس مامسه الزعفران والورس واختلف في العلة التي لأجلها النهي هل هي الزينة أو الراهنة فنذهب إلى الجمهور إلى أنها الراهنة فالوصار الثوب بحيث إذا أصابه الماء لم يظهر له راحته جاز الأحرام فيه وقد ورد في رواية الآن يكون غسلا وان كان فيها مقال

كانت حالته ما تزوج به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا بعد ما حل ذكره البخاري ثم ظاهر النبي
 في الثلاثة التحريم إلا أنه قيل إن النبي في الخطبة لقتلته وإنه إجماع فإن جمع الإجماع في ذلك
 ولا طعن في صحة الإجماع أنه هو التحريم ثم رأيت بعد هذا نقلاً عن ابن عقيل الحنبلي أن التحريم
 الخطبة أيضاً قال ابن تيمية لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الجميع ثم ما وجدنا أحداً ولم يفصل
 وموجب النهي التحريم وليس ما يعارض ذلك من أثر أو نظر (وعن أبي قتادة الأنصاري)
 رضي الله عنه (في قصة صيد الجار الوحش وهو غير محرم) وكان ذلك عام الحديبية (قال فقال
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يصحبه وكانوا يحرمين هل منكم أحد أمره أو أشار إليه بشئ قالوا
 لا قال فكلوا ما بيني من لحمه متفق عليه) قد امتنع كل علم أحرار أبي قتادة وقليل من المقاتلات
 وأجيب عنه بما جوبه منها أنه كان بعثه النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو وأصحابه لكشف عدوهم
 في الساحل ومنها أنهم يخرج مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل بعثه أهل المدينة ومنها أنهم لم
 تكن المواقف قد وقعت في ذلك الوقت والحديث دليل على جواز كل الحرم لصيد البر والمعاد
 إذا صاده غير محرم ولم يكن منه أمانة على قتله بشئ وهو رأي الجاهل والمحدثين فيه وقيل
 لا يحل أكله وإن لم يكن منه أمانة عليه ويرى هذا عن علي وابن عباس وابن عمر خلا بظاهر
 قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما على أنه أريد بالصيد المصيد وأجيب عنه بأن المراد
 في الآية الاصطيد ولو لفظ الصيد وإن كان متردداً بين المعنيين لكن بين حديث أبي قتادة المراد
 وزاد في الحديث جابر بن عبد الله عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال صيد البر لكم حلال ما لم
 تصيدوه أو تصيدكم أخرجه أصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان والحاكم إلا أن في بعض
 رواه قال لا يصح المستوفى في التنقيص وعلى تقدير أن المراد في الآية الحيوان الذي يصاد
 فقد ثبت تحريم الاصطيد من آيات أخرى ومن الأحاديث وقع البيان بحديث جابر فإنه نص في
 المراد بالحديث زيادة وهي قوله صلى الله عليه وآله وسلم هل معكم من لحمه شئ في رواية هل
 معكم من شئ قالوا نعم أرسله فأخذها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأكلها أخرجه مسلم
 إلا أنه يتفق الشيخان على إخراج هذه الزيادة واستدلال المانع لأكل الحرم الصيد مطلقاً بقوله
 (وعن الصعب) بفتح المهملة وسكون العين (ابن حنامة) بفتح الحيم وتشديد الشاء اللبني
 رضي الله عنه (أنه أهدى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جاراً وحشياً) وفي رواية جار
 وحش قطرد ما في أخرى لحم جار وحش وفي أخرى بهز جار وحش وفي رواية عضد من لحم
 صيد كلها في مسلم (وهو بالأنواء) بالموحدة ممدود (أو بوزان) بفتح الواو وتشديد الدال وكان
 ذلك في حجة الوداع (فروى عليه وقال إن لم تره) بفتح الدال رواه المحدثون وأنكره المحققون من
 أهل العربية وقالوا صوابه أنه الاله القاعد في تحريك الساكتين إذا كان بعده ضمير المذكر
 الغائب على الأصح قال النووي في شرح مسلم في ردّه ونحوه المذكور ثلاثة أوجه أحدها انضم
 والثاني الكسر وهو ضعيف والثالث الفتح وهو أضعف منه بخلاف ما إذا اتصل به ضمير الملوثة
 فتحرر عنها فانه بالفتح (عليك إلا أناسم) بضم الحاء والراء أي محرمون (متفق عليه) وقال (١)
 دل على أنه لا يحل لحم الصيد للمحرم مطلقاً إلا أنه علل على الله عليه وآله وسلم رده بكونه محرماً ولم
 يستعمل هل صاده لأجله أو لا يدل على التحريم مطلقاً وأجاب من جوزه بأنه محمول على أنه

(١) أي المانع منه

صيد لاجله صلى الله عليه وآله وسلم فيكون جعابنه وبين حديث أبي قتادة الماضي والجمع بين
 الأحاديث إذا أمكن أولى من اطراح بعضها وقد دل لهذا أن في حديث أبي قتادة الماضي عند
 أحمد وابن ماجه بإسناد جيد أعاصدته له وأنه أمر أصحابه يأكلون ولم يأكل حين أخبرته أني
 أصطدته له قال أبو بكر النيسابوري قوله أصطدته لك وأنه لم يأكل منه لا أعلم أحدا قاله في هذا
 الحديث غير معمر قلت معمر ثقة لا يضر تفردده وبشهادة الزيادة حديث جابر الذي قدمناه وفي
 الحديث دليل على أنه ينبغي قبول الهدية وإبانة المانع عن قبولها إذا ردها وأعلم أن ألفاظ
 الروايات اختلفت فقال الشافعي إن كان الصعب أهدي للنبي صلى الله عليه وآله وسلم الجارحيا
 فليس للحرم ذبح جوار وحشي وإن كان أهدي لحرم جارف يستعمل أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان
 قد فهم أنه صاده لاجله وأما رواية أنه صلى الله عليه وآله وسلم أكل كل منه التي أخرجها البيهقي فقد
 ضعفها ابن القيم ثم أنه استقوى من الروايات رواية لحرم جارف قال لأن الشافعي رواية من روى
 جارا لأنه قد يسمى الجرباسم الكل وهو شائع في اللغة ولأن أكثر الروايات انصفت أنه بعض من
 أبعاض الجوار وأنما وقع الخلاف في ذلك البعض ولا تناقض بينهما فإنه يعقل أن يكون المهدي
 من الشق الذي فيه العجز الذي فيه رجل (وعن عائشة) رضي الله عنها (قالت قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم خمس من الدواب كلهن فاسق يقتلن في الحرم الغراب والحذأة) بكسر
 الحاء مفعول الذال بعدها همزة (والعقرب) يقال على الذكرو الأنثى وقد يقال عقربة (والفأرة)
 بهمزة ساكنة ويجوز تخفيفها ألفا (والكلب العقور متفق عليه) وفي رواية في البخاري زيادة
 ذكر الحية فكانت سستا وقد أخرجها بلقطه استأبوعوانة وسر دانخس مع الحية ووقع عند أبي داود
 زيادة السمح العادي فكانت سبعا ووقع عند ابن خزيمة وابن المنذر زيادة الذئب والفرفس كانت
 تسعا لأنه نقل عن الذهلي أنه ذكرهما من تفسير الكلب العقور ووقع ذكر الذئب في حديث
 مرسل رجاله ثقات وأخرج أحمد مرفوعا الأمر للحرم يقتل الذئب وفيه راو ضعيف وقد دلت
 هذه الزيادات أن مفهوم العدد غير مراد من قوله خمس والدواب بتشديد الباء جمع دابة وهو
 ما دبت من الحيوان وظاهره أنه يسمى الطائر دابة وهو يطابق قوله تعالى ومما ساء في الأرض
 الأعلى الله رزقها وكأين من دابة لا تعلم رزقها الله رزقها وقيل يخرج الطائر من لفظ الدابة
 لقوله تعالى ومما ساء في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه ولا حية لأنه يحتمل أنه عطف خاص
 على عام وهذا وقد اقتص في العرف لفظ الدابة بنوات الأربع القوائم وتسجيلها فواسق لأن
 الفسق لغة الشروخ ومنه ففسق عن أمر ربه أي خرج ومضى العاصي فاسقا فخرج عن طاعة
 ربه ووصفت المذكورة بالشر وجها عن حكم غيرها من الحيوانات في تحريم قتل المحرم لها
 وقيل شر وجها عن غيرها من الحيوانات في حل أكله لقوله تعالى وأفسق أهل غير الله به فسمى
 ما لا يؤكل فسقا وقال تعالى ولأنما كلوا مما يذبح باسم الله عليه وأنه فلسق أو شر وجها عن حكم
 غيرها بالأيذاء أو الأفساد وعدم الإتيان وإذا جاز قتلهم للحرم جاز لئلا بالاولى وقد ورد بلقط
 يقتلن في الحسل والحرم عند مسلم وفي لفظ ليس على المحرم في قتلهم جناح فدل أنه يقتلها الحرم
 في الحرم وفي الحل بالاولى وقوله يقتلن أخبار يحمل قتلهم وقد ورد بلقط الأمر وبلقط نفي الجناح
 ونفي الحرج على قتلهم فدل على حل الأمر على الإباحة وأطلق في هذه الرواية لفظ الغراب وقيد

عند مسلم من حديث عائشة بالابقع وهو الذي في ظهوره أو بطنه يخالض فذهب أئمة الحديث إلى
تقييد المطلق بهذا وهي القاعدة في حمل المطلق على المقيّد والقدرح في هذه الرواية بالشذوذ
وتدليس الراوي مدقوع بالصرح الراوي بالسماع فلا تدليس وبأنها زيادة من عدل ثقة حافظ
فلا شذوذ وقال المصنف وقد اتفق العلماء على إخراج الغراب الصغير الذي يأكل الحب ويقال
له غراب الزرع وأفتوا بجواز أكله ففي ما عدا من الغرابان المحق بالابقع والمراد بالكلب هو
المعروف وتقييد بالعقور يدل أنه لا يقتل غير العقور ونقل عن أبي هريرة تفسير الكلب العقور
بالأسد وعن زيد بن أسلم تفسيره بالحية وعن سفيان أنه الذئب خاصة وقال مالك كل ما عقر الناس
وأخافهم وعدا عنهم مثل الأسد والثور والقهد والذئب هو الكلب العقور ونقل عن سفيان وهو
قول الجمهور واستدل بذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم اللهم سلط عليه كلبا من كلابك فقتله
الأسد وهو حديث حسن أخرجه الحاكم (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما (أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم احتجهم وهو محرم) وذلك في حجة الوداع بمكة يقال له الحى بجل بين مكة
والمدينة (متفق عليه) دل على جواز الحجامة للمحرم وهو واجب في الرأس وتغيره إذا كان للحاجة
فإن قطع من الشعر شيئا كان عليه فدية الحلق وإن لم يقطع فلا فدية عليه وإن كانت الحجامة لغیر
عذر فإن كانت في الرأس حرمت أن قطع معها شعر الحزمة قطع الشعر وإن كانت في موضع لا شعر
فيه فهي جائزة عند الجمهور ولا فدية وكرها قوم وقيل تجب فيها الفدية وقد نبه الحديث على
قاعدة شرعية وهي أن محرمات الأحرار من الحلق وقتل الصيد ونحوها مباح للساجدة وعليه
الفدية في احتياج إلى حلق رأسه ولبس قميصه مثلا لحرا وبرداً ببيع لذلك ولزمته الفدية بقوله
دل قوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه الآية وبين قدر الفدية بقوله (وعن
كعب بن جحرة) بضم المهملة وسكون الجيم وبالراء وكعب صحابي جليل حليف الأنصار نزل
الكوفة ومات بالمدينة سنة ٥١ (قال جلت) مغيرة (الرسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم والقمل يتناثر على وجهي فقال ما كنت أرى) بضم الهمزة أى أظن (الوجه بلغ بك
ما أرى) بفتح الهمزة من الرؤية (أتجد شاة قلت لا قال تصوم ثلاثة أيام أو تطعم ستة مساكين
لكل مسكين نصف صاع متفق عليه) وفي رواية للبخاري مروي رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم بالحديث ورأيتي يتفقت خلافا قال أنوذك هو أمك قلت نعم قال فاحلق رأسك الحديث
وفيه فقال نزلت في هذه الآية فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه الآية وقد روى
الحديث بالفاظ عديدة وظاهره أنه يجب تقديم النسل على النوعين الآخرين إذا وجدها
وظاهر الآية الكريمة وسائر روايات الحديث أنه مخير في الثلاث جميعا وإذا قال البخاري في أول
باب الكفارات خبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم كعبا في الفدية وأخرج أبو داود من طريق
الشعبي عن ابن أبي ليلى عن كعب بن جحرة أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال إن شئت فأسلك نسيكة
وإن شئت فقصم ثلاثة أيام وإن شئت فاطعم الحديث والظاهر أن القصير أجمع وقوله نصف صاع
أخذ جاهل العلماء بظاهره لا مروي عن أبي حنيفة والثوري أنه نصف صاع من خنطة وصاع
من غيرها (وعن أبي هريرة قال لما فتح الله على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أراد به فتح مكة
وأطلقه لأنه المعروف (قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الناس) أى خاطبوا وكان قيامه

ثاني الفتح (حمد الله وأثنى عليه ثم قال ان الله حبس عن مكة القبل) تعرضا لهم بالمئة التي
من بها تعالى عليهم وهي قصة معروفة مذكورة في القرآن (وسلط عليها رسوله والمؤمنين)
ففتحوها عنوة (وانها لم تحل لاحد كان قبلي وانما أحلت لي ساعة من نهار) هي ساعة دخوله
اياها (وانها لا تحل لاحد بعدى فلا ينقر) بالبناء للمجهول (صديها) أي لا يزعجها أحد ولا ينصبه
عن موضعه (ولا يحتل) بالهاء المجتمة بمعنى للمجهول أيضا (شوكها) أي لا يؤخذ ولا يقطع
(ولا تحل ساقطها) أي لقطتها وهو هذا اللفظ في رواية (الامتشد) أي معترف لها ويقال له
منشد ولطالها ناشد (ومن قتل له قتل فهو بخير النظرين) أما أخذ الذية أو قتل القاتل (فقال
العباس الا لا ذخري يا رسول الله) بكسر الهمزة وسكون الهمزة والذال المجتمة وكسر انهاء المجتمة بت
معروف طيب الرائحة (فانا نجعله في قبورنا ويؤثنا فقال الا لا ذخري متفق عليه) فيه دليل على
أن فتح مكة كان عنوة لقوله لم تحل وقوله وسلط عليها وقوله لا تحل وعلى ذلك الجاهل به وذهب
الشافعي الى أنها فحقت صلحا مستدلا بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقسمها على العامين كما
قسم خيبر وأجيب عنه بأنه صلى الله عليه وآله وسلم من على أهل مكة وجعلهم الطلقاء وصانهم
عن القتل والسبي والنساء والذرية واغتنام الأموال افضا لامنه على قرايته وعشيرته وفيه دليل
على أنه لا يحل القتال لاحد بعده صلى الله عليه وآله وسلم بمكة قال الماوردي من خصائص
الحرم ان لا يحارب أهله وان بقوا على أهل العسل وقالت طائفة بجواز وفي المسئلة خلاف
وتحريم القتال فيها هو الظاهر ويؤيده قوله صلى الله عليه وآله وسلم فان ترخص أحد لقتال
رسول الله فقولوا ان الله أذن لرسوله ولم يأن لكم فدل ان حل القتال فيها من خصائصه صلى الله
عليه وآله وسلم قال القرطبي نفاها الحديث يقتضي تخصيصه صلى الله عليه وآله وسلم بالقتال
لاستدراجه عن ذلك الذي أئجه مع أن أهل مكة كانوا اذنًا مستحقين للقتال لصيدهم من
المسجد الحرام واخراجهم أهله منهم وكفرهم وقال به غير واحد من أهل العلم قال ابن دقيق العيد
بأن كذا القول بالتحريم بان الحديث يدل على أن المأذون فيه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يؤذن
فيه لغيره ودل على تحريم تنفير صيدها وبالاولى تحريم قتله وعلى تحريم قطع شوكها وينفذ تحريم
قطع ما لا يؤذى بالاولى ومن الجب أنه ذهب الشافعي الى جواز قطع الشوك من فروع الشجر
كما قتله عنه أبو ثور وأجاز جماعة غيره وعلموا ذلك بأنه يؤذى فأشبه الفواسق قتل الفواسق هو
القياس على النص وهو باطل على انك قد عرفت أنه لم يقيم دليل على أن قتله قتل الفواسق هو
الذية واتفق العلماء على تحريم قطع شجرها الذي لم يستتبه الا دميون في العادة وعلى تحريم
قطع خيلاها وهو الرطب من الكلا فاذا يس فهو الحشيش واختلقوا فيما يستتبه الا دميون
فقال القرطبي الجهور على الجواز وأفاد أنها لا تحل لقطتها الا ان يعرفها بأدوا لا يملكها وهو
خاص بلقطه مكة وأما غيرها فيجوز ان يلتقطها بنية الفلأ بعد التعريف لها سنة ويأتى ذكر الخلاف
في المسئلة في باب اللقطة ان شاء الله تعالى وفي قوله ومن قتل له قتل فهو بخير النظرين دليل على أن
الخيار للولي ويأتى الخلاف في ذلك في كتاب الجنایات وقوله فجعله في قبورنا أي نسديه خلل الحجارة
التي تجعل على الصد وفي البيوت كذلك يجعل فيما بين الخشب على السقف وكلام العباس
يحتمل أنه شفاعته اليه صلى الله عليه وآله وسلم ويحتمل أنه اجتهد منه لماعلم من أن العموم غالبه

التقصير كله بقول هذا مما تدعو اليه الحاجة وقدعه من الشريعة عدم الحرج فقرر صلى الله عليه وآله وسلم كلامه واستثناء ما يوحى أو اجتهد منه صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ (وعن عبد الله ابن زيد بن عاصم) رضى الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إن إبراهيم حرم مكة) وفي رواية إن الله حرم مكة ولا منافاة فالمراد أن الله حكم بحرمتها وإبراهيم أظهر هذا الحكم على العباد (ودعا لاهلها) حيث قال اجعل هذا البلد آمنا وارزق أهله من الثمرات وغيرهما من الآيات (وأنى حرمت المدينة) هي طي بالغلبة لمدينة صلى الله عليه وآله وسلم التي هاجر إليها فلا يتبادر عند الإطلاق الإلهي (كما حرم إبراهيم مكة والى دعوت في صاعها ومدها) أى فيما يكال بهما لأنهما ميكانان معروفان (بمثل مادعا إبراهيم لاهل مكة متفق عليه) المراد من تحريم مكة تأمين أهلها من أن يقتلوا وتحريم من دخلها لقوله تعالى ومن دخله كان آمنا وتحريم صيدها وقطع شجرها وعرضها كلها والمراد من تحريم المدينة تحريم صيدها وقطع شجرها ولا يحدث فيها حدث وفي تحريم المدينة خلاف وورد تحريمها بالتواطؤ كثيرة وروى ما بين لابتيها التوارد الرواة عليها ولقوله ﴿ (وعن عليّ كرم الله وجهه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة حرم ما بين حجر) بالعين المهملة قيسه جبل بالمدينة (التي نورروا مسلم) ثوب بالمثناة وسكون الواو آخره رافى القاموس أنه جبل بالمدينة قال ومنه الحديث الصحيح وذ كره هذا الحديث ثم قال وأما قول أبي عبيد بن سلام وغيره من الأكابر الاعلام إن هذا التقصيف والصواب إلى أحد لأن ثورا أنما هو مكة فغير جسيم لما أخبرني الشجاع البجلي الشيخ الزاهد عن الحافظ أبي محمد عبد السلام البصري إن هذا أحد جبالنا إلى ورائه جبلا صغير يقال له ثور وكرر سؤالي عن طوائف من العرب العارفين بتلك الأرض فكل أخبرني أن اسمه ثور ولما كتب إلى الشيخ عفيف الدين المطري عن والده الحافظ الثقة قال إن خلف أحد عن شماله جبلا صغيرا مدورا يسمى ثورا يعرفه أهل المدينة خلقا عن سلف انتهى وهو لا ينافي حديث ما بين لابتيها لأنهما حاران تكسفتانها كافي القاموس وغيره وورد مكتسفتان المدينة فحديث غير وثور يفسر اللاتين

﴿باب حفة الحج ودخول مكة﴾

أراد به بيان المناسك والأتان بها مرتبة وكيفية وقوعها وذ كره حديث جابر وهو واف بجميع ذلك ﴿ (وعن جابر بن عبد الله) رضى الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حج) عبر بالمناخي لأنه روى ذلك بعد تقضي الحج حين سأله عنه محمد بن علي بن الحسين كافي صحيح مسلم (آخر حنامة) أى من المدينة (حتى أتينا ذا الحليفة فقلت أسماء بنت عيسى) بصيغة التصغير امرأه أبي بكر الصديق رضى الله عنه يعنى محمد بن أبي بكر (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اغتسلوا واعتفروا) بسين مهملة هو شد المرأة على وسطها شيئا ثم تأخذ نحره عريضة تجعلها في محل الدم وتشد طرفيها من ورائها ومن قدامها إلى ذلك الذي شدته في وسطها وقوله (نوب) بيان لما تستقر به (وأحرى) فيه أنه لا يمنع النقص صحة عقد الأحرار (وصلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المسجد) مسجد ذي الحليفة أى صلاة التيمم كذا ذكره النووي في شرح مسلم والذي في الهدى النبوي أنها صلاة الظهر وهو الأولى لأنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى خمس

صلاوات بنى الخليفة الخامسة هي الظهور وسافر بعدها (ثم ركب القصواء) بفتح القاف ثم صاد
مهمله فواو فالف ممدود وقيل بضم القاف مقصور وخطئ من قاله لقب لواقته صلى الله عليه وآله
وسلم (حتى إذا استوت به على البيداء) اسم محل (أهل) رفع صوته (بالتوحيد) أى أفراد
التلبية لله وحده بقوله (ليبك اللهم ليبك ليبك لا شريك لك ليبك) وكانت الجاهلية تزيد في
التلبية لاشرى كما هو لك غلظك وممالك (ان الحمد) بفتح الهمزة وكسرها والمعنى واحد وهو
التعليل (والعملة والملك لاشرى لك حتى إذا أتينا البيت استلم الركن) أى مصحه يده
وأراحه الحجر الأسود وأطلق الركن عليه لأنه قد غلب على العيان (فرمل) أى فى طوافه بالبيت
أى أسرع فى مشيه مهرولا فباعدا بين الركنين اليسارين فقط فانه مشى بينهما كما يأتي فى حديث
ابن عباس قريبا (ثلاثا) أى مرات (ومنى أربعين مرة فى مقام إبراهيم صلى) ركعتى الطواف
(ورجع إلى الركن فاستلمه ثم خرج من الباب) أى باب الحرم (إلى الصفا فلما دنا) أى قرب
(من الصفا قرأ أن الصفا والمروة من شعائر الله ابدا) فى الاخذ فى السعى (عباد الله به فرق)
بكسر القاف (الصفا حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحدته وكبره) وبين ذلك بقوله (وقال
لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك له الحمد وهو على كل شئ قدير لا اله الا الله أعجز وعده)
بأظهاره تعالى للدين (ونصر عبده) يريد به نفسه الكريمة (وهزم الأحزاب) فى يوم الخندق
(وحده) أى من غير قتال من الآمنين ولا سبب لانهم كما أشار إليه قوله تعالى فأرسلنا
عليهم ريحا وجنودا لم تروها والمراد كل من تحزب لغيره صلى الله عليه وآله وسلم فانه هزمهم (ثم
دعا بين ذلك ثلاث مرات) دل أنه كرر ذلك المذكور ثلاثا (ثم نزل من الصفا) منتبها (إلى المروة
حتى انصبت قدما فى بطن الوادى) قال عياض فيه اسقاط لفظة لا بدعتهما وهي حتى انصبت
قدما فرمل فى بطن الوادى فسقط لفظ رمله قد ثبتت هذه اللفظة فى رواية لمسلم وكذا ذكرها
الهيذلى فى الجمع بين الصيحين (حتى إذا صعد) من بطن الوادى (مشى إلى المروة ففعل على
المروة كما فعل على الصفا) من استقباله القبلة إلى آخر ما ذكر (فذكر) أى جابر (الحديث)
بقلمه واقتصر المصنف على محل الحاجة (وفيه) أى فى الحديث (فلما كان يوم الترويه) بفتح
التاء وهو الثامن من شهر ذى الحجة معنى بذلك لانهم كانوا يتروون فيه اذ لم يكن يعرفه ماء
(فوجهوا إلى منى وركب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فصلى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء
والفجر ثم مكث) بفتح الكاف ثم ثلثة (قليل) أى بعد صلاة الفجر (حتى طلعت الشمس
فأجاز) أى جاوز المزدلف ولم يقف بها (حتى أتى عرفة) أى قرب منها لانه دخلها بديل (فوجد
القبه) خيمة صغيرة (قد ضربت له بغيره) بفتح النون وكسر الميم محل معروف (فنزل بها) فان
نمرة ليست من عرفات كذا فى الشرح وفى القاموس نمرة كفرحة موضع عرفات والجبل الذى
عليه أنصاب الحرم على عينك خارجا من المازمين تريد الموقف انتهى (حتى إذا زالت الشمس
أمر بالقصواء فرحلت له) مغيرة صغيرة مخففة الحاء المهمة أى وضع عليها رحلها (فأتى بطن
الوادى) وادى عرفة (نخطب الناس ثم أذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر) جمعا من
غير أذان (ولم يصل بينهما شيئا ثم ركب حتى أتى الموقف فجعل بطن ناقته القصواء إلى الصخرات
وجعل حبل) فيه مضطربا بالجيم والحاء المهمة والموحدة لما فتوحة أو ساكنة (المشاة)

وبما ذكره في النهاية وفسره بطريقهم الذي يملكونه في الرمل وقيل أراد صفتهم ومجتمعتهم في
 مشيهم تشبيهاً بمجمل الرمل (بين يديه واستقبل القبلة فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس وذهبت
 الصفرة قليلاً حتى غاب القرص) قال في شرح مسلم هكذا في جميع النسخ وكذا نقله القاضي
 عياض عن جميع النسخ قال قيل وما به حين غاب القرص قال ويحتمل أن يكون قوله حتى غاب
 القرص سبباً لقوله غربت الشمس وذهبت الصفرة فإن هذه قد تطلق مجازاً على مغيب معظم
 القرص فأزال ذلك الاحتمال بقوله حتى غاب القرص (ودفع وقد شق) بتخفيف النون ضم
 وضيق (للقصوى الزمام حتى ان دأسها بالصيب مورك) بفتح الميم وكسر الراء (رحله)
 بالحاء المهملة الموضع الذي يثني الراكب برجله عليه قد لم وسط الرجل اذا مل من الركوب
 (ويقول يده اليمنى) أي يشير بها قائلاً (يا أيها الناس السكينة السكينة) بالنصب أي
 الزموا (كلمة أي حبالاً) بالهمزة وسكون الباء من حبال الرمل وحبل الرمل ما طال منه وضمض
 (أرعى لها قليلاً حتى تصعد) بفتح التاء وضوحها يقال صعدوا صعداً حتى اذا أتى المزدلفة فصلى بها
 المغرب والعشاء بأذان واحد وقائمين ولم يسم أي لم يصل (بينهما شياً) أي نافلة (ثم اضطلع
 حتى طلع الفجر فصلى الفجر حين تبين له الصبح بأذان واقامة ثم ركب حتى أتى المشعر الحرام) وهو
 جبل معروف في المزدلفة يقال له قزح بضم القاف وفتح الزاي وحامهملة (فاستقبل القبلة
 فدعا وكبر وهلل فلم يزل واقفاً حتى أسفر) أي الفجر (جداً) بكسر الجيم اسفاً ايلاً (فدفع قبل
 ان تطلع الشمس حتى أتى بطن محسر) بضم الميم وفتح الحاء وكسر السين المشددة سمي بذلك لان
 قيل أذهب الفيل حسره أي كل وأعي (بفرك قليلاً) أي حرك دابته لتسرع في المشي
 وذلك مسافة مقدار رومة حجر (ثم سلك الطريق الوسطى) وهي غير الطريق التي ذهب فيها إلى
 عرفات (التي تخرج على الجرة الكبرى) وهي جرة العقبة (حتى أتى الجرة التي عند الشجرة)
 وهي حذلي وليست منها والجرة اسم تجمع الحصى سميت بذلك لاجتماع الناس بها يقال أجر بنو
 فلان اذا اجتمعوا (فرماها بجمع حصيات يكر مع كل حصاة منها كل حصاة مثل حصى الخلف)
 وقدر مثل حبة الباقلام (رعى بطن الوادي) بيان لعل الرعى (ثم انصرف إلى المعرف فصر ثم
 ركب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأفاض إلى البيت فصلى بمكة الظهر) فيه حذف أي
 فأفاض إلى البيت فطاق به طواف الأفاضة ثم صلى الظهر وهذا يعارضه حديث ابن عمر أنه صلى
 الله عليه وآله وسلم صلى الظهر يوم النحر يعني وجمع بينهما بأنه صلى بمكة ثم أعاده بأصحابه جماعة يعني
 لينالوا فضل الجماعة خلقه (رواه مسلم مطولاً) وفيه زيادات حذفها المصنف واقتصر على محل
 الحاجة هنا واعلم ان هذا حديث عظيم مشتمل على جل من القوائد ونفائس من مهمات القواعد
 قال القاضي عياض قد تكلم الناس على ما فيه من الفقه وأكثر ما وصف فيه أبو بكر بن
 المنذريراً كبيراً أخرج فيه من القصة مائة وثمنا وخمسين نوعاً قال ولولا نقصي لزيد على هذا العدد
 قريب منه قلت وليعلم ان الأصل في كل ما ثبت انه فعله صلى الله عليه وآله وسلم في حجه الوحي
 لا من أحدهما ان أفعاله في الحج بيان للبع الذي أمر الله به بخلاف القرآن والأفعال في بيان
 الوجوب محمولة على الوجوب والثاني قوله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم فمن ادعى
 عدم وجوب شيء من أفعاله في الحج فعليه الدليل ولنذكر ما يحتمل هذا المختصر من فوائده

ودلالته فبيده لالة على ان غسل الاحرام سنة للنفساء والحائض ولغيرهما بالاولى وعلى استئجار
 الحائض والنفساء وعلى محبة احرامهما وان يكون الاحرام بحسب صلاة فرض أو نفل فانه قد
 قيل ان الركنين التين اهل بعدهما قبر يضتا القبر وقد معناك ان الاصح انهما ركعتا الظهر ولانه
 صلاهما قصرا ثم اهل وانه يرفع صوته بالتلبية قال العلماء يستحب الاقتصار على تلبية النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم فان زاد فلا بأس فقد زاد عمر ليك ذا العمام والنفل الحسن ليك مر هو يامنك
 ومر غويا اليك وابن عمر ليك ومعديك والخبر بيدك والرغبا اليك والعمل وأنت ليك حقا حقا
 تعبدا ورقا وانه ينبغي للحاج القدوم أولا مكة ليطوف طواف القدوم وانه يستلم الركن قبل طوافه
 ويرمل في الثلاثة الاشواط الاول والرمل أسرع المشي مع تقارب الخطا وهو الخشب وهذا الرمل
 يفعل في ما صداما بين الركنين الميتين كما قد ناهى ثم يعني أربعاء على عادته وانه يأتي بعده تعلم
 طوافه مقام ابراهيم ويتلو ويأخذ من مقام ابراهيم مصلى ثم يجعل المقام بينه وبين البيت
 ويصلي ركعتين وقد أجمع العلماء انه ينبغي لكل طائف اذا طاف بالبيت ان يصلي خلف المقام ركعتي
 الطواف واختلوا هل هما واجبتان أم لا فقبيل بالرحوب وقيل ان كان الطواف واجبا
 والافسنة وهل يجبان خلف مقام ابراهيم حقا أو يجوز ثان في غيره فقبيل يجبان خلفه وقيل يندبان
 خلفه ولو صلاهما في الحجر أو في المسجد الحرام أو في أي محل من مكة جاز وفاتته القضية وورد
 في القرائن فمافي الاول بعد الفاتحة الكافر ونوفي الثانية بعدها الحمد واصل ودل على
 انه بشرع له الاستلام عند الخروج من المسجد كما فعله عند الدخول وانفقوا على ان الاستلام
 سنة وانه يسبي بعد الطواف ويدأس الصفا ويرقى الى اعلاه ويقف عليه مستقبل القبلة ويذكر
 الله تعالى بهذا الذكر ويدهو ثلاث مرات وفي المواطن حتى اذا انصبت قدماه في بطن الوادي سعى
 وقد معناك ان في رواية مسلم سقطا قلت رواية المواطنه يرمل في بطن الوادي وهو الذي
 يقال له بين الملين وهو مشرووع في كل مرتين السبعة الاشواط لافي الثلاثة الاول كافي طواف
 القدوم بالبيت وانه يرقى ايضا على المروة كما رقى على الصفا ويذكر ويصلي ركعتين ثم عمرته
 فان حلق أو قصر صار حلالا وهكذا فعل الصمابة الذين أمرهم صلى الله عليه وآله وسلم بفتح الحج
 الى العمرة واما من كان فارنا فانه لا يحلق ولا يقصر ويسعى على احرامه ثم في يوم التروية وهو ثامن
 ذي الحجة يصوم من أراد الحج من حبل من عمرته ويطلع هو ومن كان فارنا الى منى كما قال جابر فلما
 كان يوم التروية توجهوا الى منى أي توجه من كان واقفا على احرامه لتقام حجه ومن كان قد صار
 حلالا احرام وتوجه الى منى وتوجه صلى الله عليه وآله وسلم اليها را كافتل بها وصلى بها الصلوات
 الخمس وفيه ان الركوب افضل من المشي في تلك المواطن وفي الطريق أيضا وفيه اختلاف ودليل
 الفضلية فله صلى الله عليه وآله وسلم وان السنة ان يصلي بمضى الصلوات الخمس وان بيت بها هذه
 الليلة وهي ليلة التاسع من ذي الحجة وان السنة ان لا يخرجوا يوم عرفة منى الا بعد طلوع
 الشمس وان السنة ان لا يدخلوا عرفات الا بعد زوال الشمس وبعد الصلاة صلاة الظهر والعصر
 جميعا بعرفات فانه صلى الله عليه وآله وسلم نزل بمكة وليس من عرفات ولم يدخل الموقف الا بعد
 الصلوتين وان لا يصلي فيهما شيأ وان السنة ان يحطب الامام الناس قبل صلاة العصرين وهذه
 احدي الخطب المسنونة في الحج والثانية يوم السابع من ذي الحجة يحطب عند الكعبة بعد صلاة

الظهر والثالثة يوم الغر والرابعة يوم النفر الاول وهو اليوم الثاني من أيام التشريق ويأتي الكلام عليها في قوله ثم ركب إلى الموقف إلى آخره سنن وأدب منها أنه يجعل الذهاب إلى الموقف عند فراغهم من الصلاتين ومنها أن الوقوف راكبا أفضل ومنها أن يقف عند الصخرات وهي صخرات مفترشات في أسفل جبل الرحمة وهو الجبل الذي توسط أرض عرفات وأما ما اشتهر من العوام من الاعتناء بصعود الجبل وتوهمهم أنه لا يصح الوقوف إلا فيه فغلط بل الصواب جواز الوقوف في كل جزء من أرض عرفات وإن الفضيلة في موقف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند الصخرات ومنها استقبال القبلة في الوقوف ومنها أنه يبقى في الموقف حتى تغرب الشمس ويكون في وقوفه داعيا فاته صلى الله عليه وآله وسلم وقف على راحلته راكبا يدعوا الله عز وجل وكان في دعائه رافعا يديه إلى صدره وأخبرهم أن خير الدعاء يوم عرفه قود كرم دعائه في الموقف اللهم لك الحمد كالذي نقول وخيرا مما نقول اللهم لك صلاتي ونسكي ومحباي وعبادي واليك ما بي ولك ترائي اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر وسوا من الصدر وشتات الأمر اللهم أعوذ بك من شر ما تجيء به الريح ذكره الترمذي ومنها أن يدفع بعد تحقق غروبها بالسكينة ويأمر الناس بها أن كان مطاعا ويضم زمامه ركوها لا يسرع في المشي إلا إذا أتى جبلا من جبال الرمل أرخاه قليلا ليصطف على مر كوه بصعوده فإذا أتى المزدلفة نزل بها وصلى المغرب والعشاء جمعاً باذاناً واحداً وأقامتين وهذا الجمع متفق عليه وإنما اختلف العلماء في سببه فقيل أنه نسيك وقيل لأنهم مسافرون وأنه لا يصلي بينهما شيئا وقوله ثم اضطجع حتى طلع الفجر فيه سنن نبوية المبيت بمزدلفة وهو مجمع على أن نسيكاً وإنما اختلفوا هل هو واجب أو سنة والاصل فيما فعله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوديع كما عرفت وإن السنة أن يصلي الصبح في المزدلفة ثم يدفع منها بعد ذلك فيأتي المشعر الحرام فيقف به ويدعوا الوقوف عنده من المسالك ثم يدفع منه عند أسفار القبر أسفارا بلغا فيأتي بطن محسر فيسرع السير فيه لأنه محل غضب الله فيه على أصحاب القيل فلا ينبغي إلا فيه ولا البقاء به فإذا أتى الجمره وهي جمره العقبة نزل بطن الوادي ورماها بسبع حصيات كل حصاة تحية بالساقلا يكبر مع كل حصاة ثم يصرف بعد ذلك إلى المنحر فيخبران كان عنده يدين يدين ثم يرميها وأما هو صلى الله عليه وآله وسلم فانه فخر بيده الشريفة ثلاثا وستين بدنة وكان معه مائة بائة فقام عليها السلام بضر باقها ولم يذكر الخلق في حديث جابر هذا وسيأتي ذكره في حديث المسور بن مخرمة وأنه صلى الله عليه وآله وسلم خلق بعد فخره ثم بعد ركب إلى مكة فطاف طواف الافاضة وهو الذي يقال له طواف الزيارة ومن بعده يجعل كل ما حرم عليه بالأحرام حتى وطأ التماسا وأما إذا رمى جمره العقبة ولم يطف هذا الطواف فاته يجعل له ما عدا التساعف هذه الجمل من السنن والآداب التي أفادها هذا الحديث الجليل من أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم تبين كيفية أعمال الحج وفي كثير مما دل عليه هذا الحديث مما سقاها خلاف بين العلماء كثير في وجوبه وعدم وجوبه وفي لزوم النية بتركه وعدم لزومه وفي صحة الحج إن ترك منه شيئا وعدم صحته وقد طولب بذلك في الشرح واقتصرنا على ما أفاده الحديث فالأتي بما اشتمل عليه هذا الحديث هو الممثل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم والمقتدى به في أفعاله وأقواله (وعن خزيمة بن ثابت) رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا فرغ من نية في حج أو عرفة سأل الله

رضوانه والجنة واستعاذ برحمته النار واه الشافعي باسناد ضعيف) سقط هذا الحديث من نسخة الشارح التي وقف عليها السيد رحمه الله فلم يكلم عليه قلت وهو موجود في نسخ من الشرح غير ما وقف عليه السيد رحمه الله ووجه ضعفه ان فيه صالح بن محمد بن أبي زائدة وأبواؤا الذي وقد ضعفوه والحديث دليل على استحباب الدعاء بعد القراغ من كل تلبية يليها الحرم في أي حين بهذا الدعاء وشعوه ويحتمل ان المراد بالقراغ منها انتهاء وقت المشروعية وهو عند رمي جرة العقبة والاول أو وضع **﴿** (وعن جابر) رضي الله عنه **﴾** قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخرت ههنا ومنى كلها خضر فالحرم وفي رحالكم **﴾** جمع رحل وهو المنزل **﴾** ووقت ههنا وعرفة كلها موقف **﴾** وحديث عرفة ما خرج عن وادي عرة الى الجبال للقاء به محابلي بساتين في عام **﴾** (ووقت ههنا وجمع كلها لموسى وامسلم) **﴾** قال صلى الله عليه وآله وسلم انه لا يتعين على أحد شحره حيث شحر ولا وقوفه بعرفة وجمع حيث وقف بل ذلك موسع عليهم حيث شحروا في أي بقعة من بقاع منى فانه يجزئ عنهم وفي أي بقعة من بقاع عرفة وجمع وقفوا أجزأ وهذا زيادة في بيان التخصيف عليهم وقد كان أفاده تقرير ملن ج معه عن لم يقف في موقفه ولم يصرف في مشعره اتعن المعلوم انه ج معه ام لا تحصى ولا يتسع لها مكان وقوفه وشحره هذا الدم الذي محله منى هو دم القران والتمتع والاحصار والافساد والتطوع بالهدى واما الذي يلزم المعسر فله مكة واما سائر الدماء اللازمة من الجزآت فلهما الحرم المحرم وفي ذلك خلاف معروف **﴿** (وعن عائشة) رضي الله عنها **﴾** ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما جاء الى مكة تدخلها من أعلاها وخرج من أسفلها متفق عليه **﴾** هذا الخبر عن دخوله صلى الله عليه وآله وسلم عام الفتح فانه دخلها من محل يقال له كداء بفتح الكاف والمذخر منصرف وهي التنية التي ينزل منها الى المعلاة مقبرة أهل مكة وكانت معبة المرتقى فسئلها معارفة ثم عبد الملك ثم المهدي ثم سبغت كلها في زمن سلطان مصر المؤيد في حدود عشرين وثمانمائة واسفل مكة هي التنية السفلى يقال لها كداء بضم الكاف والقصر عند باب الشبيكة ويقول أهل مكة افتحوا دخل وضم واخرج ووجه دخوله صلى الله عليه وآله وسلم من التنية العليا ما روى انه قال أبو سفيان لا أسلم حتى أرى الخيل تطلع من كداء فقال له العباس ما هذا قال شئ تطلع بقلبي وان الله لا يطلع الخيل من هنالك أبدا قال العباس فذكرت بأسفيان بذلك لما دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منها وعند البيهقي من حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيف قال حسان فانشد

علمت بنيتي ان لم تزوها * تشرب التمتع مطلعها كداء

فتبسم صلى الله عليه وآله وسلم وقال ادخلوها من حيث قال حسان واختلف في استحباب الدخول من حيث دخل صلى الله عليه وآله وسلم والخروج من حيث خرج فقيل يستحب وانه يعدل اليه من لم تكن طريقه عليه وقال البعض انما فعله صلى الله عليه وآله وسلم لانه كان على طريقه فلا يستحب لمن لم يكن كذلك وقال ابن تيمية يشبه ان يكون وجه ذلك والله أعلم ان التنية العليا التي تشرف على الابطح والمقابر اذا دخل منها الانسان فانه يأتي من وجه البلدوا الكعبة مستقبها استقبالاً من غير انحراف بخلاف الذي يدخل من الناحية السفلى لانه يستدير البلدوا الكعبة فاستحب ان يكون ما يليه منها مؤخره هالتلا يستدير وجهها يعني اذا خرج من التنية العليا **﴿** (وعن ابن عمر)

رضي الله عنه (انه كان لا يقدم مكة الا بالليل) ليلة قدومه (بنى طوى) في التمام وس مثله الطاء
وتنوع موضع قريب من مكة (حتى يصبح ويتنقل ويذكر ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
أي انه فعله (متفق عليه) فيه استحباب ذلك وانه يدخل مكة ثم ياراه وهو قول الأكثر وقال جماعة
من السلف وغيرهم الليل والنهار سر أو النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة في عمرة البعرة
ليلا وفيه دلالة على استحباب القبل لدخول مكة (وعن ابن عباس) رضي الله عنه (انه كان
يقبل الحجر الاسود ويسجد عليه واهل الحياكم من فروعها واليهي وقوفها) وحسنه أجدو قدرناه
الازرق يستند الى محمد بن عباد قال رأيت ابن عباس جاء يوم التروية وعليه حلة من جلد راسه
فقبل الحجر ويسجد عليه ثم قبله ويسجد عليه ثلاثا واه أبو يعلى يستند من حديث أبي داود
والطبراني عن جعفر بن عثمان الخزازي قال رأيت محمد بن عباد بن جعفر قبل الحجر ويسجد عليه
وقال رأيت خالي ابن عباس يقبل الحجر ويسجد عليه وقال رأيت عمر قبل الحجر ويسجد عليه
وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبله وحديث عمر في صحيح مسلم انه قبل الحجر
والتزمه وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يك حقا يؤيد هذا فيه شرعية تقبيل
الحجر والسجود عليه (وعنه) أي عن ابن عباس (قال أمرهم) أي أمر النبي صلى الله عليه وآله
وسلم أصحابه الذين قدموا معه مكة في عمرة القضية (ان يرملوا) بضم الميم (ثلاثة اشواط) أي
يبرولون فيها في الطواف (ويعشوا أربعين مرة بين الركنين متفق عليه) حديث ابن عباس هذا أخرجه
الضاري في الحج وفي المغازي بلفظ أمرهم ان يعشوا الاشواط الثلاثة وان عشوا ما بين الركنين
وأخرجه مسلم أيضا كذلك وفي لفظ انه ان يرملوا ثلاثا ويعشوا أربعين لفظا في بعض ما بلغ
المرا من سبق القلم اذ لا يصح الكلام مع قوسها بين يعشوا وما بين الركنين (وعن ابن عمر انه كان
إذا طاف بالبيت للطواف الاول خب ثلاثا ومشى أربعين وفي رواية رأيت رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم إذا طاف في الحج أو العمرة اول ما يقدم فانه يسئ ثلاثة أطواف بالبيت ويعش
أربعة متفق عليها) واصل ذلك بوجه حكته ما رواه ابن عباس قال قدم رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم وأصحابه مكة فقال المشركون انه يقدم عليكم وقد قدوه فنهتكم حتى يثرب فامر النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أصحابه ان يرملوا الاشواط الثلاثة وان يعشوا بين الركنين ولم ينهه ان
يرملوا الاشواط كلها الا لابقاء عليهم أخرجه الشيخان وفي لفظ مسلم ان المشركين جلسوا بماء
الحجر وانهم حين رأوه يرملون قالوا هو لا يرملون الا في الحج وهم لا يرملون الا في الحج وهم لا يرملون
وفي لفظ لغوي انهم لا يرملون الا في الحج فكل هذا أصل الرمل وسببه اغاظة المشركين ودقو لهم وكان
هذا في عمرة القضية ثم صار سنة ففعل في حجة الوداع مع زوال سببه واسلام من في مكة وانما لم
يرملوا بين الركنين لان المشركين كانوا من ناحية الحجر عند حقيقة عان فلم يكونوا يرون من بين
الركنين وفيه دليل على انه لا بأس بقصد اغاظة الاعداء بالعبادة وانه لا ينافي اخلاص العمل بل هو
اضافة طاعة الى طاعة وقد قال تعالى ولا تقولن من عذونا الا كذب لهم به عمل صالح وقد ذهب
ابن الصباغ الى ان الرمل لا يكون فيما بين الركنين واجاب الجمهور القائلون بان الرمل من الحجر الى
الحجر بان ذلك انما كان في عمرة القضاء وقد ذكر سببه وهو الابقاء عليهم واماني حجة صلى الله عليه
وآله وسلم فانه رمل من الحجر الى الحجر وكان متأخر فيكون نامتوا ووجب الاخذ به وهو ما أخرجه

الشيخان اللفظ لمسلم عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم رمل من الحجر إلى الحجر ثلاثاً ومضى
أربعاً كذا في التلخيص (وعنه) أي عن ابن عباس رضي الله عنهما (قال لم أر رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يستلم من البيت غير الركنين اليمانيين رواه مسلم) اعلم أن للبيت أربعة أركان
الركن الأسود ثم اليماني ويقال لهما اليمانيان بتخفيف الياء وقد تشددوا غما قيل لهما اليمانيان
تغليبا كالأوين والقمرين والركن الآخر أن يقال لهما الشاميان وفي الركن الأسود فضيلتان
أحدهما كونه على قواعد إبراهيم عليه السلام والثانية كونه فيه الحجر وما اليماني ففيه فضيلة
كونه على قواعد إبراهيم عليه السلام وثاني مختص في تعويض الألف من إحدى ياءي النسب
فبقت الباء الأخرى مخففة وحكي ميمويه والجوهري وغيرهما التشديد بضائه على زيادة
الألف وبقيما ياء النسب بحالها وأما الشاميان فليس فيهما شيء من هاتين الفضيلتين فلهذا خص
الأسود بسنتي التقبل والاستلام للفضيلتين وأما اليماني فيستله ولا يقبله لأن فيه فضيلة واحدة
وانضقت الأمة على استحباب استلام الركنين اليمانيين واتفق الجاهل على أنه لا يسمع الطائفتين
الركنين الآخرتين قال القاضي وكان فيه أي في مسح الركنين خلاف لبعض العصاة والتابعين
وانتقض الخلاف واجمعوا على أنهما لا يستلمان وعليه حديث الباب (وعن عمر) رضي
الله عنه (أنه قبل الحجر وقال في أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا أني رأيت رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يقبل ما قبلتك متفق عليه) وأخرج مسلم من حديث سويد بن غفلة أنه قال
رأيت عمر قبل الحجر والزومة وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكحها وأخرج
البخاري أن رجلا سأل ابن عمر عن استلام الحجر فقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يستله ويقبله قال رأيت أن غلبت فقال دع رأيت باليمن رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يستله ويقبله وروى الأذرق من حديث عمر بن زائدة أنه قال له صلى الله عليه وسلم على السلام على يأمر
المؤمنين ويضرب وينقع قال وابن ذلك قال في كتاب الله قال وابن ذلك من كتاب الله عز وجل قال
قال الله وإذا أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم وأشهدهم على أنفسهم الست بر بكم قالوا
بلى شهدنا قال فلما خلق الله آدم مسح ظهره فأخرج ذرية من صلبه فقهرهم الله الرب وهم العبيد
ثم كتب مبشاهم في رق وكان لهذا الحجر عيانا ولسان فقال له افتح فالتفت فالتفت الرق وجعله في
هذا الموضع وقال تشهد لمن وأما قال باليمين يوم القيامة قال الراوي فقال عمر أهو بالله أن أعيش
في قوم ليست فيهم بأب الحزن قال الطبري إنما قال ذلك عمر لأن الناس كانوا أحد بني عهد بعبادة
الانصام فغشي عمران تقبل الحجر من باب تعظيم بعض الأحبار كما كانت العرب تفعل في الجاهلية
فأراد عمران أن يعلم الناس أن استلامه اتباع لتعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأن الحجر
ينقع ويضرب أنه كما كانت الجاهلية تعتقد في الأوثان انتهى قلت إن مصحح رواية الأذرق قال في
قوله على عليه السلام اجنبي عن المقام وليس في قوله قال قمه ذلك الرق دليل على أنه حجر يضر
وينقع فإن قول عمر من واد قول أبي الحسن من واد آخر

سارت مشرقا ومغربا • شتان بين مشرق ومغرب

(وعن أبي الطفيل) رضي الله عنه (قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يطوف
بالبيت ويستلم الركنين معجم) هو عصا محنية الرأس (معه ويقبل المحجمين رواه مسلم) وأخرج

الترمذي وغيره وحسنه من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأتي
 هذا الخبر يوم القيامة له عينان تصيران لسان ينطق به يشهدان استلمه بحق وروى الأزرقي
 بإسناد صحيح من حديث ابن عباس قال ان هذا الركن بين الله عز وجل في الأرض بصفحة بعباده
 مصافحة الرجل أخاه وأخرج أحمد الركن بين الله في الأرض بصفحة به خلقه والذي نفس ابن
 عباس بيده ما من امرئ مسلم يسأل الله عنده شيئاً إلا أعطاه إياه وحديث أبي الطفيل قال انه يجزئ
 عن استلامه باليد استلامه بالقرعة وقبيل الآية كالحجج والعصا وكذلك اذا استلمه بيده قبل يده
 فقد روى الشافعي انه قال ابن جرير لعطاء هل رأيت أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم اذا استلموا قبلوا أيديهم قال نعم رأيت جابر بن عبد الله وابن عمر وأبا سعيد وأبا هريرة اذا
 استلموا قبلوا أيديهم فان لم يكن استلامه لأجل الزجة فأم حياه ورفع يده وكبر لاروى انه صلى الله
 عليه وآله وسلم قال يا عمر انك رجل قوى لا تراحم على الخرفقوى الضعفاء ان وجدت خلوة
 فاستلمه والا فاستقبله وهما لكبر روماً جدوا للأزقي واذا أشار بيده فلا يقبلها لانه لا يقبل الا الحجر
 أو ما من الحجر فالمراد من قوله اذا استلموا قبلوا أيديهم أن ذلك حيث عساو الحجر بأيديهم (وعن
 يعلى بن أمية) رضى الله عنه (قال طاف النبي صلى الله عليه وآله وسلم مضطجاً يريد أنضمر
 روماً الخمسة إلا السائى وصححه الترمذي) الاضطباع افتعال من الضبع فتح المضجعة وسكون
 الموحدة وهو العضو ويسمى التأبط لانه يجعل وسط الرء تحت الابط ويبنى ضبعه الايمن وقيل
 يبنى ضبعه وفي النهاية هو ان يأخذ الأزارأ والبرءو يجعل تحت ابطه الايمن ويبنى طرفه على
 كتفه الايسر من جهتي صدره وظهوره وأخرج أبو داود عن ابن عباس اضطبع فكبروا واستكبر
 واستلم وكبر ثم رمى ثلاثة أطواف كانوا اذا بلغوا الركن الجاني وتقبسوا من قریش مشوا ثم يطلعون
 عليهم يرمون تقول قریش كانوا هم الغزاة قال ابن عباس فكانت سنة وأول ما اضطبعوا في عمرة
 القضاء ليستبينوا ذلك على الرمل ليرى المشركون قوتهم ثم صاوسنة ويضطبع في الاشواط
 السبعة فاذا قضى طوافه سوى شياه ولم يضطبع في ركعتي الطواف وقيل في الثلاثة الأولى لا غير
 (وعن أنس) رضى الله عنه (قال كان يمل من الملهل فلا ينكر عليه ويكبر منا المكبر فلا ينكر
 عليه متفق عليه) تقدم ان الأهلال رفع الصوت بالتليمة أو ولوقته حين الاحرام الى الشروع
 في الأهلال وهو في الخج الى أن يأخذ في رمي جرة العقبة وفي العمرة الى الطواف ودل الحديث
 على انه من كبر مكان التليمة فلا ينكر عليه بل هو سنة لأنه يريد أنس انهم كانوا يفعلون ذلك
 ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيهم فيقر كلا على ما قاله الان الحديث ورد في صفة غدوهم
 الى عرفات وفيه رد على من قال تقطع التليمة بعد صبح يوم عرفة (وعن ابن عباس) رضى الله
 عنهما (قال بعثنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في النقل) بفتح النام والقاف وهو متاع
 المسافرين كافي النهاية (أو قال في الضعفة) شمس الراوى (من جمع) بفتح الجيم وسكون الميم علم
 لمزدلفة سميت به لان آدم وسواها ابطوا اجتماعها كافي النهاية (بأيل) قد علم ان من السنة انه
 لا بد من الميث بجمع وانه لا يفيض من بات بها الا بعد صلاة الفجر بها ثم يقف بالمشعر الحرام ولا
 يدفع منه الا بعد اسفار الفجر جد او يدفع قبل طلوع الشمس وقد كانت الجاهلية لا يفيضون من
 جمع حتى تطلع الشمس ويقولون اشرق تيسر كما نفعه في خالفهم صلى الله عليه وآله وسلم الان

حديث ابن عباس هذا ونحوه يدل على الرخصة للضعفة في عدم استكمال الميت والتساقط للضعفة أيضا لحديث أسماء بنت أبي بكر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أذن للظعن بضم الظاء والعين وسكونه جامع لطيفة وهي المرافقة اليهودية ثم أطلق على المرافقة يهودية وعلى اليهودية يرافقة مراة كما في النهاية وحديث أسماء أخرجه الشيخان عن عبد الله مولى أسماء أنها زلت ليلته جمع عند المزدلفة فأقامت تصلي فصلت ساعة ثم قالت يا بني هل غاب القمر قلت لا فصلت ساعة ثم قالت يا بني هل غاب القمر قلت لا فصلت ساعة ثم قالت يا بني هل غاب القمر قلت نعم قالت فارتحلوا فأرتحلنا ومضينا حتى رمت جرة العقبة ثم رجعت فصلت الصبح في منزلها فقلت يا هنتام ما أنا إلا قد غلبنا قالت يا بني إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أذن للظعن ﴿وعن عائشة﴾ رضي الله عنها ﴿قالت استأذنت سودة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلته المزدلفة أن تدفع قبله وكانت ثبطة﴾ بفتح المثناة وسكون الموحدة فسر ها قوله ﴿ثبتي ثقيلة فاذن لها﴾ تنقح عليهما على حديث ابن عباس وعائشة وفيه دليل على جواز الدفع من مزدلفة قبل القبر ولكن العذر كما أفاده قوله وكانت ثبطة وجهور العلماء أنه يجب الميت بجزء دقة وبأن من تركه دم وذهب آخرون إلى أنه سنة أن تركه فاته الفضيلة ولا يتم عليه ولادم ويبيت أكثر الليل وقيل ساعة من النصف الثاني وقيل غير ذلك والذي فعله صلى الله عليه وآله وسلم الميت بها إلى أن صلى القبر وقد قال خذوا عني مناسككم ﴿وعن ابن عباس﴾ رضي الله عنهما ﴿قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تموا الجرة حتى تطلع الشمس رواء الجسة إلا النساء وفيه انقطاع﴾ وذلك لأن فيه الحسن العرنى بجلى كوفي ثقة أخرج به مسلم واستشهد به البخاري وغيره عن أبيه عن ابن عباس منقطع قال أحد الحسن العرنى لم يسمع عن ابن عباس وفيه دليل على أن وقت رمي جرة العقبة من بعد طلوع الشمس وإن كان الراي عن أبيه التقدم إلى منى وأذنه في عدم الميت بجزء دقة وفي المسئلة أربعة أقوال الأول جواز الرمي بعد نصف الليل للقادر والعاجز قاله أحمد والشافعي الثاني لا يجوز إلا بعد القبر مطلقا وهو قول أبي حنيفة والثالث لا يجوز للقادر إلا بعد طلوع القبر ولله عذر بعد نصف الليل والرابع للشورى والتضي أنه بعد طلوع الشمس للقادر وهذا أقوى الأقوال دليلا وأرجحها قيل لا ﴿وعن عائشة﴾ رضي الله عنها ﴿قالت أرسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بام سلمة ليلته النحر فمرت الجرة قبل القبر ثم مضت فأفاضت رواء أوداد وأسناده على شرط مسلم﴾ الحديث دليل على جواز الرمي قبل القبر لأن الطاهر أنه لا يفتي عليه صلى الله عليه وآله وسلم ذلك فقرره وقد عارضه حديث ابن عباس وجمع بينهما أنه يجوز الرمي قبل القبر لمن له عذر وكان ابن عباس لا عذره قلت يقدح في هذا الجمع ما أخرجه الستة وأحمد عن ابن عباس قال أتأمن قدّم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلته المزدلفة من ضعفه أهله وقد ذهب الشافعي إلى جواز الرمي من بعد نصف الليل للقادر والعاجز وقال آخرون لا يجوز إلا من بعد طلوع الشمس للقادر وهو الذي يدل فعله صلى الله عليه وآله وسلم وقوله في حديث ابن عباس المتقدم قريسا وهو وإن كان فيه انقطاع فقد عظم فعله صلى الله عليه وآله وسلم مع قوله خذوا عني الحديث وقد تقدمت أقوال العلماء في ذلك ﴿وعن عروة بن مضر﴾ رضي الله عنه ﴿بضم الميم وتشديد الراء وكسرها وبالضاد المعجمة والسين المهملة﴾ كوفي شهيد جده الوداع وصدر حديثه أنه قال أتيت رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم بالموقف يعني جمعا فقلت جئت يا رسول الله من جبل طى فاكلت مطيتي
وانعيت نفسي وفي لفظ فسرسي والله ما تركت من جبل الا وقتت عليه فسلم لي من ثم ذكر
الحديث (قال قال رسول صلى الله عليه وآله وسلم من شهد صلاتنا) يعني صلاة الفجر هذه يعني
بالمزدلفة (فوق سمعنا) أى في المزدلفة (حتى يدفع وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلا أو نهارا فقد تم
حجه وقضى نفسه رواه الخمسة وصححه الترمذى وابن خزيمة) فيه دلالة على انه لا يتم الحج الا
بشهود صلاة الفجر بمزدلفة والوقوف بها حتى يدفع الامام وقد وقف بعرفة قبل ذلك في ليل أو نهار
ودل على اجزاء الوقوف بعرفة في نهار يوم عرفة اذا كان من بعد الزوال أو في ليلة الاضحية وانه
اذا فعل ذلك فقد قضى نفسه وهو قضاء المناسك وقيل اذ هاب الشعر ومعه يوم الشرط ان من لم
يفعل ذلك لم يتم حجه وادعى ابن حزم وابن رشد في النهاية الاجماع على انه لا يجوز الوقوف يوم عرفة
قبل الزوال وفي كتب فقه الحنابلة ان وقت الوقوف بعرفة من طلوع فجر يوم عرفة الى طلوع فجر
النحر قال السيد في حصة الغفار والحاصل انه لا دليل على انه لا يقف الا من بعد الزوال فالظاهر مع
أحمد قال ابن تيمية في المتقى بعلم سابق حديث عروة بن مضر من هو حجة في ان نهار عرفة كله وقت
الوقوف انتهى واما الوقوف بعرفة فانه جمع عليه واما بمزدلفة فذهب الجمهور الى انه يتم الحج وان
قات ويلزم فيه دم ونهض ابن عباس وجماعة من السلف الا انه ركن كعرفة وهذا المفهوم دليل له
ويؤيد رواية النسائي ومن لم يدرك جمعا فلا يجزئ له وقوله تعالى واذا كروا الله عند المشعر الحرام
وفعله صلى الله عليه وآله وسلم مع قوله خذوا عني مناسككم وأجاب الجمهور بان المراد من
حديث عروة من فعل جميع ما ذكره من الحج وأتى بالكامل من الحج ويدل له ما أخرجه وأهل
السنن وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي انه أتاه صلى الله عليه وآله وسلم وهو واقف
بعرفات فاس من أهل نجد فقالوا كيف الحج قال الحج عرفة من جامع صلاة الفجر من ليلة جمع
فقدتم حجه وفي رواية لابي داود ومن أدرك عرفة قبل ان يطلع الفجر فقد أدرك الحج وفي رواية
الدارقطني الحج عرفة الحج عرفة قالوا فهذا صريح في المراد وأجابوا عن زيادة ومن لم يدرك جمعا
فلا يجزئ له باحقالها التناوب أى فلا يجزئ كمال الفضيلة وبانهار واية أنكروها أبو جعفر القليلي والقب
في انكارها جزأ وعن الآية انها لا تدل الا على الامر بالذكر عند المشعر لا على انه ركن وبان قوله صلى
الله عليه وآله وسلم بيان للواجب المستكمل للفضيلة (وعن عمر) رضى الله عنه (قال ان
المشركين كانوا لا يفيضون أى من مزدلفة حتى تطلع الشمس ويقولون أشرك) بفتح الهمزة فعل
أمر من الإشراق أى ادخل في الشروق (ثبير) بفتح التاء وكسر الباء فقتية فرامجل معروف
على يسار الذهاب الى منى وهو أعظم جبال مكة (وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خالفهم
فافاض قبل ان تطلع الشمس رواه البخاري) وفي رواية بزيادة كما تغير آخرجهما الاسمعيلى وابن
ماجه وهو من الاغارة الاسراع في العدو والقرس وفيه انه يسرع الدفع وهو الافاضة قبل شروق
الشمس وقدم حديث جابر حتى أسفر جدا (وعن ابن عباس وامامة بن زيد) رضى الله
عنهما (قالا لم ير لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلبى حتى رمى بحجرة العقبة رواه البخاري)
فيه دليل على مشروعية الاستمرار في التلبية الى يوم النحر حتى رمى بالحجرة وهل يقطعه عند الرمي
باول حصاة أو مع فراغه منها ذهب الجمهور الى الاول واجمدا الى الثاني ودل له ما رواه النسائي فلم

ير بل يلى حتى رى الجرة فلما رجع قطع التلبية وما رواه أيضا ابن خزيمة وقال حديث صحيح من
 حديث ابن عباس عن الفضل انه قال أقضت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فليزل يلى
 حتى رى جرة العقبة ويكبر مع كل حصة ثم قطع التلبية مع آخر حصة وهو بين الممراد من قوله
 حتى رى جرة العقبة أى أتم رميها وللعلم بخلاف من يقطع التلبية وهذه الأحاديث قد بينت
 وقت تركه صلى الله عليه وآله وسلم لها ﴿ (وعن عبد الله بن مسعود) رضى الله عنه (انه
 جعل البيت عن يساره) عند رميه جرة العقبة (ومنى عن يمينه) أى يقف تحت الجرة فى بطن
 الوادى ويجعل منى عن يمينه (ومكة عن شماله ويستقبل الجرة ويرى الجرة يسبع حصيات وقال
 هذا مقام الذى أنزلت عليه سورة البقرة) متفق عليه فام الاجماع على ان هذه الكيفية ليست
 بواجبة وانما هى مسجبة وهذا قاله ابن مسعود ردا على من يرميها من فوقها واتفقوا على ان سائر
 الجمار يرى من فوقها وخص سورة البقرة بالذكر لان غالب أعمال الحج مذكور فيها وأولها
 اشتملت على أكثر أمور الديانات والمؤملات وفيه جواز ان يقال سورة البقرة خلافا لمن
 قال يكره ولا دليل له ﴿ (وعن جابر رضى الله عنه قال رى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 الجرة يوم الترويض وأما بعد ذلك فاذا زالت الشمس وروا مسلم) تقدم الكلام على
 وقت رى جرة العقبة والحديث دليل ان وقت رى الثلاث الجمار من بعد زوال الشمس
 وهو قول جابر العلماء ﴿ (وعن ابن عمر) رضى الله عنهما (انه كان يرى الجرة الدنيا) بضم
 الدال وبكسر هاى الدينية الى مسجد الخيف وهى أول الجمرات التى ترى يوم ثانى الترويض
 (يسبع حصيات يكبر على اترك حصة ثم يتقدم ثم يسبل) بضم حرف المضارعة وسكون المهملة
 أى يقصد السبل من الارض (فيقوم فيستقبل القبلة فيقوم طويلا فيسجد وهو يرفع يديه
 ثم يرى الوسطى ثم يأخذ ذات الشمال) أى يعنى الى جهة شماله ليقف داعيا فى مقام
 لا يصيبه الرى (فيسبل ويقوم مستقبلا القبلة ثم يدهو ويرفع يديه ويقوم طويلا ثم يرى جرة
 ذات العقبة من بطن الوادى ولا يقف عندها ثم ينصرف فيقول ~~هكذا~~ كما رأيت رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم يقف به رواه البخارى) فبما قد دلت عليه الأدلة الماضية من الرى
 بسبع حصيات لكل جرة والتكبير عند كل حصة وفيه زيادة انه يستقبل القبلة بعد الرى
 للمجرتين ويقوم طويلا يدعو الله تعالى وقد فسر مقدار القيام ما أخرجه ابن أبى شيبة
 بأسناد صحيح ان ابن عمر كان يقوم عند المجرتين بمقدار ما تقرأ سورة البقرة وأنه يرفع يديه عند الدعاء
 قال ابن قدامة ولا تعلم فى ذلك خلافا إلا ما روى عن مالك انه لا يرفع يديه عند الدعاء وحديث
 ابن عمر دليل بخلاف ما قال مالك ﴿ (وعنه) أى ابن عمر (ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم قال اللهم ارحم المحلقين) أى الذين حلقوا رؤسهم فى حج أو عمرة عند الاحلال منهما
 قالوا) يعنى السامعين من العصابة قال المصنف فى الفتح انه لم يقف فى شئ من الطرق على اسم
 الذى تولى السؤال بعد البحث الشديده (والمقصرون) هم من حلقوا فى قوله تعالى
 قال ومن كفر على أحد الوجهين فى الآية كنه قيل قل وارحم المقصرين (يارسول الله قال فى
 الثالثة والمقصرون متفق عليه) وظهر انه دعا للمحلقين مرتين وعطف المقصرين فى الثالثة
 وقد روايات انه دعا للمحلقين ثلاثا ثم عطف المقصرين ثم انه اختلف فى هذا الدعاء من كان منه
 صلى الله عليه وآله وسلم فقبل فى عمرة الحديبية وجزءه امام الحرمين وقبل فى حجة الوداع وقواه

لما وقع السؤال عنه انما قرئت بقول السائل لم أشعر فيخص الحكم بهذه الحالة ويحمل قوله
لا حرج على نفي الاثم والدمع في الناسي والجاهل وبيق العامد على أصل وجوب اتباع الرسول
صلى الله عليه وآله وسلم في الحج والقابل بالفرقة بين العامد وغيره قد مشى أيضا على القاعدة في
أن الحكم اذا ترتب على وصف يمكن أن يكون معتبرا لم يجز اطراحه ولا شك ان عدم الشعور
وصف مناسب لعدم التكليف والمواخذة والحكم على به فلا يمكن اطراحه بالماق العامد به
اذ لا يساويه قال وأما التمسك بقول الراوي فاستدل عن شيء الخ لا شعاريان الترتيب مطلقا غير
مراعي فجوابه ان هذه الاخبار من الراوي تتعلق بما وقع السؤال عنه وهو مطلق بالنسبة الى
حال السائل والمطلق لا يدل على أحد الخاصين بعينه فلا يقيح في حال العمد ﴿وعن
المسور﴾ بكسر الميم وسكون السين وفتح الواو فرأى (ابن محرومة) بفتح الميم وسكون الهمزة وفتح
الزاي همزى قرشي مات النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو ابن ثمان سنين وسمع منه وحفظ عنه
انتقل من المدينة بعد قتل عثمان الى مكة ولم يزل بها الى أن حادها عكر بن يذفلة بجرحه
أجبارا فقتل وهو يصلي في أول سنة ٦٤ وكان من أهل الفضل والدين (ان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم فخر قبل أن يخلق وأمرأه بذاك رواء البخاري) فيه دلالة على تقديم النصر
قبل الخلق وقدم قريشاته المشروع قبيل وحديث المسور هذا انما هو اخبار عن فعله صلى الله
عليه وآله وسلم في عمرة المدينة حيث أحصر ففعل صلى الله عليه وآله وسلم بالذبح وقد بوب له
البخاري باب النصر قبل الخلق في الحصر وأشار البخاري الى ان هذا الترتيب يخص بالمحصر على
جهة الوجوب فانه أخرجه بمجناه هذا وقد أخرجه بطوله في كتاب الشروط وفيه انه قال لاصحابه
قوموا فاشعروا ثم اخلقوا وفيه قول أم سلمة صلى الله عليه وآله وسلم أخرجه ثم لا تكلم أحد منهم
كلمة حتى تمر به ذلك فخرج فخرج فخرج فخرج ثم دعا حالقه فلقه وكان الاحسن تأخير المصنف الى باب
الاحصار ﴿وعن عائشة﴾ رضى الله عنها (قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا
رميتم وحلقتم فقد حل لكم الطيب وكل شيء الا النسا امر واما أحمد وأبو داود وفي أسنده ضعف)
لانه من رواية الحاج بن أرطاة وله طرق أخرجه راء عليه وهو يدل على انه يجمع على الامر بن رمي
بجعة العقبة والخلق يحمل كل محرم على المحرم الا النسا فلا يحمل وطوئن الابعطواف الافاضة
والظواهر انه يجمع على حل الطيب وغيره الا الوطء بعد الرمي وان لم يخلق ﴿وعن ابن عباس﴾ رضى
الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس على النساء خلق وانما يقصرن رواء أبو داود
باسناد حسن) تقدم ذكر هذا الحكم في النسخ وانه ليس في حقهن الخلق فان خلقن أجزأ
﴿وعن ابن عمر﴾ رضى الله عنه (أن العباس بن عبد المطلب استأذن رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم ان يبيت بمكة ليالي من أجل سقايته) وهي ما عزم فأنهم كانوا يغتفرون بالليل
ويجعلونه في الجياض سيلا (فاذن له متفق عليه) فيمدل على انه يجب المبيت بمكة ليالي
النحر وثالثه الا ان له عذره لهذا ويرى عن أحمد والخليفة انه سنة قبل انه يخص هذا الحكم
بالعباس دون غيره وقيل بل ولين يحتاج اليه في سقايته وهو الاظهر لانه لا يتم وحده اعداد الماء
للشاربين وهل يخص بالماء أو يلحق به ما في معناه من الاكل وغيره وكذا حفظ ماله وعلاجه مرضه
وهذا الالحاق رأي الشافعي ويدل للاحاق قوله ﴿وعن عاصم بن عدي﴾ رضى الله عنه هو أبو

عبد الله وأمر أعر وحليف بن عبيد بن زيد بن عوف من الأنصار شهيداً وأما المشاهد
بعدها وقيل لم يشهد بها وانما خرج اليها معه صلى الله عليه وآله وسلم فمات على أهل مسجد
الضرا لشيء بلغه عنهم وضرب به بسهمه وأمره فكان من شهد معه مائة سنة وقيل استشهد
يوم اليمامة وقد بلغ مائة وعشرين سنة (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص رعاة الإبل
في الشيعة عن مكي بن ميمون يوم النحر ثم يوم البوئين) أي اليوم الثالث من ذلك اليوم واليوم الذي
قاتمهم الرى فيه وهو اليوم الثاني (ثم يوم النحر) أي اليوم الرابع اذ لم يتجملوا (رواه
الخمسة وصححه الترمذي وابن حبان) فان فيه دليلاً على انه يجوز لأهل الأعداء عدم الميت بنى
وانه غير خاص بالعباس ولا بسقاية وانما هو أحدث أحد سقاية جاز له ما جاز لأهل سقاية فزعم
﴿وعن أبي بكر﴾ رضي الله عنه (قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر
الحديث متفق عليه) فيه شرعية الخطبة يوم النحر وليست خطبة العيد فانه صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم لم يصل العيد في حجة ولا خطب خطبته وواعلم ان الخطب المشروعة في الحج ثلاث عند المالكية
والخفيفة الاولى سابع ذي الحجة والثانية يوم عرفة والثالثة ثاني النحر واذ الشافعي رابعة هي يوم
النحر وجعل الثالثة في ثالث النحر لاني ثابته قال لانه أول النحر وقالت المالكية والخفيفة ان خطبة
يوم النحر لا تعد خطبة انما هي وصايا عامة لانها مشروعة في الحج ورد عليها بيان العبادات معوها
خطبة وبانها اشتملت على مقاصد الخطبة كما افاده لفظها وهو قوله أذكرون أي يوم هذا قلنا الله
ورسوله أعلم فسكت حتى قلنا انه سيجيبه بغير اسمه فقال أييس يوم النحر قلنا بلى قال أي شهر هذا
قلنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى قلنا انه سيجيبه بغير اسمه فقال أييس ذا الحجة قلنا بلى قال أي بلد
هذا قلنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى قلنا انه سيجيبه بغير اسمه فقال أييس البلد الحرام قلنا
بلى قال فان دماءكم وأموالكم عليكم حرام كرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا إلى يوم
تلقون ربكم الأهل بلغت قالوا نعم قال اللهم أشهد فيبلغ الشاهد الغائب فرب مبلغ أوعى من
سامع فلا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم بعضاً أخرجه البخاري فاشتمل الحديث على
تظيم البلد الحرام ويوم النحر وشهدى الحجة والنبي عن الدماء والأموال والنبي عن رجوعهم
كفاراً وعن قتال بعضهم بعضاً والأمر بالإبلاغ من هذه من مقاصد الخطب ويدل على شرعية
خطبة ثاني يوم النحر قوله ﴿وعن سراء﴾ يفتح السين وتشديد الراء ممدود (بنت نهان) ففتح
التون وسكون الباء (فالت خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الروس) سمي بذلك
لا كلهم فيه رؤس الهدي (فقال أييس هذا أوسط أيام التشرى الحديث رواه أبو داود بإسناد
حسن) وهذه الخطبة الرابعة يوم الروس هو ثاني يوم النحر بالاتفاق وأوسط أيام التشرى
يحمل أفضلها ويحمل الاوسط بين الطرفين وفيه دليل ان يوم النحر منها ولفظ حديث السراء قالت
سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول أذكرون أي يوم هذا قالت وهو اليوم الذي يدعونه
يوم الروس قالوا الله ورسوله أعلم قال هذا أوسط أيام التشرى قال أذكرون أي بلد هذا قالوا الله
ورسوله أعلم قال هذا المشعر الحرام قال أي لأدري لعلى لا ألقاكم بعد عاى هذا (١) في عامكم
هذا حتى تلقون ربكم فيسألكم عن أعمالكم ألا فيبلغ أذكركم ألقاكم أهل بلغت فلما قدمنا
المدينة لم يلبث الا قليلاً حتى مات صلى الله عليه وآله وسلم ﴿وعن عائشة رضي الله عنها ان النبي

قوله بعد عاى هذا في عامكم
هذا كذا في أصله ولعله
بعد يومى هذا في عامكم هذا
وحرر لفظ الحديث اهـ

صلى الله عليه وآله وسلم قال لها طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة يكفيك لحجك وعمرتك رواه
 مسلم) فيه دليل على ان القارن يكفيه طواف واحد وسعي واحد للحج والعمرة واليه ذهب جماعة
 من الصحابة والشافعي وغيره وذهب الخنفي الى أنه لا بد من طوافين وسعين والاحاديث متواترة
 على معنى حديث عائشة عن ابن عمر وجابر وغيرهما واستدل من قال بالطوافين بقوله تعالى
 وأتموا الحج والعمرة لله ولادليل في ذلك فان التمام حاصل وان لم يطف الا طوافا واحدا وقد اکتى
 صلى الله عليه وآله وسلم بطواف وسعي واحد وكان قارنا كما هو الحق واستدلوا ايضا بحديث رواه
 زياد بن مالك قال في الميزان زياد بن مالك عن ابن مسعود ليس بحجة وقال البخاري لا يعرفه سمع
 من عبد الله وعنه روى حديث القارن يطفو طوافين وسعين انتهى وعلم ان عائشة
 كانت قد أهلت بعمرة ولكنها حضرت فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ارضي عمرتك
 قال النورى معنى رفضها اياها رفض العمل فيها وأتمام أعمالها التي هي الطواف والسعي وتقدير
 شعر الرأس فامرها صلى الله عليه وآله وسلم بالاعراض عن أفعال العمرة وان لم تحرم بالحج قصر
 قارنته وتقف بعرفات وتفعل المناسك كلها الا الطواف فتؤخره حتى تطهر ومن أدلة أنها صارت
 قارنة قوله صلى الله عليه وآله وسلم طوافك بالبيت الحديت فانه صريح انها كانت متلبة بالحج
 وعمرتين ثم اويل قوله صلى الله عليه وآله وسلم ارضي عمرتك بما ذكره النورى فليس معنى
 رفض العمرة الخروج منها وباطالها بالسكينة فان الحج والعمرة لا يصرح بالخروج منهما بعد الاحرام
 بهما بنية الخروج وانما يصح بالتعلل منهما بعد فراغهما (وعن ابن عباس) رضى الله عنهما
 (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل في السبع الذي أقام فيه رواء الخمسة الا الترمذي
 وحده الخاتم) فيه دليل على أنه لا يشرع الرمل الذي سلف مشروعيته في طواف القدوم في
 طواف الزيارة وعليه الجمهور (وعن أنس) رضى الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم رقد رقدته بالمحصب) بالمهملتين فوحدة بزنة مكرم اسم
 مفعول الشعب الذي يخرج الى الابطح وهو خيف بنى كانه (ثم ركب الى البيت فطاف به) أى
 طواف الوداع (رواه البخاري) وكان ذلك يوم الفراق وهو ثالث أيام التشريق فانه صلى الله
 عليه وآله وسلم رعى الجمار يوم النحر بعد الظهر وأخر صلاة الظهر حتى وصل المحصب ثم صلى الصلوات
 فيه كما ذكر واختلف السلف والخلف هل التحصيص سنة أم لا ففيل سنة وقيل لا وانما هو منزل نزل
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد فعله الخلفاء بعده تأسيابا صلى الله عليه وآله وسلم وذهب ابن
 عباس الى انه ليس من المناسك المستحبة والى مثله ذهب عائشة كما دلل له قوله (وعن عائشة)
 رضى الله عنها (انهم لم تكن تفعل ذلك اى النزول بالابطح وتقول انما رآه رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم لانه كان منزلا أسهم نحر وجهه واهمس) أى أسهل نحر وجهه من مكة راجعا الى المدينة
 قبل والحكمة في نزوله أنه فيه اظهار نعمة الله عليه باعزاز دينه واطهار كلمته وظهوره على الدين
 كله فان هذا المحل هو الذي تقاسمت فيه قريش على قطيعة بنى هاشم وكتبوا صحيفة القطيعة في
 القصة المعروفة واذا كانت الحكمة هي هذه فهي نعمة على الامة اجتمعين فينبغي نزوله لمن حج
 من الامة الى يوم الدين (وعن ابن عباس) رضى الله عنه (قال أمر) بضم الهمزة (الناس)
 نائب الفاعل (ان يكون آخر عهدهم بالبيت الا انه خفف عن الحائض متفق عليه) الأمر

للناس هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكذلك الخفيف عن الخائض وغير الراوى الصيغة للعلم
بالفصل وقد أخرجه مسلم وأحمد عن ابن عباس بلفظ كان الناس ينصرفون من كل وجهة فقال
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا ينصرف أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت وهو دليل على وجوب
طواف الوداع وبه قال جماهير السلف والخلف وخالف مالك وقال لو كان واجبا لم يخفف عن
الخائض وأجيب بأن الخفيف دليل الإيجاب إذ لو لم يكن واجبا لما أطلق عليه لفظ الخفيف
والخفيف عن أدليل على أنه لا يجب عليها فلا تنتظر الطهر ولا يلزم هادم بتركه لأنه ساقط عنهم أمن
أصله ووقت طواف الوداع من ثالث التصرّفاته يجوز إجماعا وهل يجوز قبله والظاهر عدم جرائه
لأنه آخر المتأسك واختلقوا إذا أقام بعده هل بعده أم لا قبل إذ انبقي بعده لشرا من زاد وصلاة جماعة
لم بعده وقيل بعده إذا أقام لقرىض ونحوه وقال أبو حنيفة لا يعيد ولو أقام شهرين ثم هل بشرع في
حق المعقر قيل لا يلزمه لأنه لم يرد إلا في الحج وقال الثوري يجب على المعقر أيضا والألزمه دم
(وعن ابن الزبير) هو عند الإطلاق يراد به عبد الله رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم صلاة في مسجدى هذا) الإشارة تفيد أنه الموجود عند الخطاب فلا بدخل في
الحكم ما زيد فيه (أفضل من ألف صلاة) وفي رواية خير وفي أخرى تعدل ألف صلاة (فبساواه
إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من صلاة في مسجدى هذا بمائة صلاة) وفي لفظ
عند ابن ماجه وابن زنجبيل بن عباس كمن حديث أنس صلاة في مسجدى بخمسين ألف صلاة
واسناده ضعيف وفي لفظ عند أحمد من حديث ابن عمر وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة
ألف صلاة فبساواه وفي لفظ عن جابر أفضل من ألف صلاة فبساواه أخرجهما أحمد وغيره (رواه
أحمد وصححه ابن حبان) وروى الطبراني عن أبي الدرداء قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة والصلاة في مسجدى بالف صلاة والصلاة في بيت
المقدس بخمسمائة صلاة ورواه ابن عبد البر من طريق البزار ثم قال البزار هذا إسناد حسن قلت
فعلى هذا يحمل قوله في حديث ابن الزبير بمائة صلاة أى من مساوات مسجدى فتكون بمائة ألف
صلاة فتوافق الحديثان قال أبو محمد بن حزم روى ابن الزبير عن عمر بن الخطاب بسند كالشمس
في العصة ولا يخالف لها من العناية قصار كالأجاع وقد روى بالقاط كثيرة عن جماعة من الصحابة
وعدهم فيها أطلعت عليه خمسة عشر صحابيا وسرأ أسماءهم وهذا الحديث وما في معناه دل على
أفضلية المسجدين على غيرهما من مساجد الأرض وعلى تفاضلهما فيما بينهما وقد اختلفت الأعداد
المضاعفة كما عرفت والأصل كتر الدال على عدم اعتبار مفهوم الأقل والحكم لا كثر لأنه سريع
ومبقت الإشارة إلى أن الأفضلية في مسجده صلى الله عليه وآله وسلم خاصة بالموجود في عصره قال
النووى لقوله في مسجدى والأضافة للعهد قلت ولقوله هذا ومثل ما قاله النووى من الاختصاص
نقل المصنف عن ابن عقيل الحنبلى وقال آخرون أنه لا اختصاص بالموجود حال تكلمه صلى الله
عليه وآله وسلم بل كل ما زاد فيه داخل في الفضيلة قالوا فائدة الأضافة الدلالة على اختصاصه دون
غيره من مساجد المدينة لأنها لا تستحق إجماعا راد فيه قلت بل فائدة الأضافة الأمران معا قال
من عم الفضيلة فيما زيد فيه أنه يشهد لهذا ما رواه ابن أبي شيبة والديلى في مسند الفردوس من
حديث أبي هريرة مرفوعا ولم يرد هذا المسجد إلى صنعاء لكان مسجدى وروى الديلى مرفوعا هذا

مسجدى وما يزيد فيه فهو منه وفي مسنده عبد الله بن سعيد المقرئ وهو واه وأخرج الديلمي أيضا
 حديثا آخر في معناه إلا أنه حديث معضل وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن أبي عمرة قال زاد عمر في
 المسجد من شامي ثم قال لو زدنا فيه حتى يبلغ الجبانة لكان مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم وفيه عبد العزيز بن عمران المدنى متروك ولا يحتجى عدمهم من هذه الآثار إلا إذا المرفوع معضل
 وغيره كلام صحابي ثم هل تم هذه المضاعفة القرض والنقل أو تنخص بالاول قال التواترى أنها
 تعدمها وخالفه الطحاوى والمالكى مستدلين بحديث أفضل صلاة المرفى ببيتة الا المكتوبة
 وقال المصنف يمكن بها حديث أفضل صلاة المرء على عمومته فتكون النافلة في بيته في مكة أو
 المدينة تضاعف على صلاتهم في البيت بغيرهما وكذلك في المسجد وان كانت في البيوت أفضل مطلقا
 قلت لا يحتجى ان الكلام في المضاعفة في المسجد لا في البيوت في المدينة ومكة أتم ترديهما المضاعفة
 بل في مسجدهما وقال الزركشى وغيره أنها تضاعف النافلة في مسجد المدينة ومكة وصلاتهما
 في البيوت أفضل قلت يدل لأفضلية النافلة في البيوت مطلقا محاذقته صلى الله عليه وآله وسلم
 على صلاة النافلة في بيته وما كان يخرج الى مسجده الا لاداء القرائن مع قرب بيته من مسجده ثم
 هذا التضعيف لا يخص بالصلاة بل قال الغزالي كل عمل في المدينة بالقوا خرج السبق عن جابر
 مرفوعا الصلاة في مسجدى هذا أفضل من أقص صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام واجتمع في
 مسجدى هذا أفضل من ألف جمعة فيما سواه الا المسجد الحرام وشهر رمضان في مسجدى هذا
 أفضل من ألف شهر رمضان فيما سواه الا المسجد الحرام وعن ابن عمر غنوه وقريب منه للطبرانى
 في الكبير عن بلال بن الحرث

باب القوات والاحصار

الاحصر المسح قال أكثر أئمة اللغة والاحصار هو الذى يكون بالمرض والهجوم والخوف وشحوا
 وإذا كان بالعدو قبيل له الحصر وقيل هما بمعنى (عن ابن عباس) رضى الله عنهما قال
 قد أحصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خلقا وجامع نساءه وشعره حتى اعتزعا ما تابلا
 رواه البخارى) اختلف العلماء إذا يكون الاحصار فقال الأكثر يكون من كل جانب يجلس
 الخارج من عدو ومن غير ذلك حتى أفتى ابن مسعود رجلا بلغه بأنه محصور واليه ذهب طوائف
 من العلماء منهم الحنفية وقالوا أنه يكون بالمرض والكسر والخوف وهذه منصوص
 عليها ويقسم عليها سائر الأعداء الممانعة ويدل عليه عموم قوله تعالى فإن أحصرتم الآية
 وإن كان سبب نزولها احصار النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالعدو فالعلم لا يقصر على
 سببه وفيه ثلاثة أقوال أحدها أنه خاص به صلى الله عليه وآله وسلم وأنه لا حصر بعده صلى
 الله عليه وآله وسلم الثاني أنه خاص بمن مثل ما اتفق له صلى الله عليه وآله وسلم فلا يطبق به الا من
 أحصره عدو كافر الثالث ان الاحصار لا يكون الا بالعدو وكثرا كان أو باغيا القول المصدر (١)

(١) هو قوله فيناضد
 فقال الأكثر الخ اه منه

هراً أقوى الأقوال وليس في غيرهم من الأقوال الآثار وفتاوى للعبادة وقد تقدم حديث البخاري
 وأنه صلى الله عليه وآله وسلم تحرق قبل أن يملق وذلك في قصة الحديبية قالوا وحديث ابن عباس
 هذا لا يقتضي الترتيب كما عرفت ولم يقصده ابن عباس إنما قصد وصف ما وقع من غير نظر إلى ترتيب
 وقوله ونحر هديه هو اخبار بأنه كان معه صلى الله عليه وآله وسلم هدى نحره هناك ولا يدل كلامه
 على إيجابه وقد اختلف العلماء في وجوب الهدى على المحصر فذهب الأكثر إلى وجوبه وإن لم
 ماله فقال لا يجب والحق معه فإنه لم يكن مع كل المحصرين هدى وهذا الهدى الذي كان معه صلى
 الله عليه وآله وسلم ساقه من المدينة مستغلبة وهو الذي أراد الله بقوله والهدى معكوفاً أن يبلغ
 محله والآية لا تدل على الإيجاب أعني قوله تعالى فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى وقوله
 اعقر ما قاتلنا فيل أنه يدل على إيجاب القضاء على من أحصر والمراد من أحصر عن التغل وأما
 من أحصر عن واجب من حج أو عمره فلا كلام أنه يجب عليه الاتيان بالواجب أن يمنع من أدائه
 والحق أنه لا دلالة في كلام ابن عباس على إيجاب القضاء فإن ظاهر ما فيه أنه أخبر أنه صلى الله عليه
 وآله وسلم اعقر ما قاتل ولا كلام أنه صلى الله عليه وآله وسلم اعقر في عام القضية ولكنهما عمرة
 أخرى ليست قضاء عن عمرة الحديبية أخرج مالك بلاغا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حل
 هو وأصحابه بالحديبية فنصر والهدى وحلقوا رؤسهم وحلوا من كل شيء قبل أن يطوفوا بالبيت
 وقبل أن يصل إليه الهدى ثم لم يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر أحداً من أصحابه ولا
 من كان معه أن يقضوا شيئاً ولا أن يعودوا للشيء وقال الشافعي فحلت أحصر ذبح وحل ولا قضاء
 عليه من قبل أن الله لم يذكر قضاء ثم قال لا نعلمنا من نواطي حديثهم أنه كان معه في عام الحديبية
 رجال معروفون ثم اعتمر واعمرة القضاء فتختلف بعضهم في المدينة من غير ضرورة في نفس ولا مال
 ولولزمهم القضاء لأمرهم بأن لا يتخلقوا عنه وقال إنما سميت عمرة القضاء والقضية للمقاضاة التي
 وقعت بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبين قريش لأعلى أنه واجب قضاء تلك العمرة وقول ابن
 عباس نحر هديه اختلف العلماء هل نحره يوم الحديبية في الحل أو في الحرم وظاهر قوله تعالى
 والهدى معكوفاً أن يبلغ محله أنهم نحره في الحل وفي محل نحر الهدى للمعصر أقوال الأول
 للجمهور وأنه يذبح هديه حيث يحل في حرم أو حل الثاني للحنفية أنه لا يفعله إلا في الحرم الثالث
 لابن عباس وجماعة أنه إن كان يستطيع البعث به إلى الحرم نحره في محل أحصاه وقبل أنه نحره في طرف الحديبية وهو
 وإن كان لا يستطيع البعث به إلى الحرم نحره في محل أحصاه وقبل أنه نحره في طرف الحديبية وهو
 من الحرم والأول أظهر (وعن عائشة) رضي الله عنها (قالت دخل النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم على ضباعة) بضم الصاد ثم يا محنفة بنت الزبير بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بنت
 عمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوجها المقداد بن عمرو فولدت له عبد الله وكرمة روى
 عنها ابن عباس وعائشة وغيرهما قاله ابن الأثير في جامع الأصول (فقال يا رسول الله أني أريد الحج

وأما شاكية فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم حجى واشترط على أن يحل حيث حبستني متفق عليه) فيمدل على أن الحرم إذا اشترط في إحرامه ثم عرض له المرض فإنه إن تعلل وأبى ذهب طائفة من الصحابة والتابعين ومن أئمة المذاهب أحسدوا سبق وهو الصحيح من مذهب الشافعي ومن قال أن عذرا لا يحصر يدخل فيه المرض قال بصير المرض محصر الله حكمه وظاهر هذا الحديث أنه لا يصير محصرا بل يحل حيث حصره المرض ولا يلزم ما يلزم المحصر من عدى ولا غيره وقال طائفة من الفقهاء أنه لا يصح الاشتراط ولا حكمه قالوا وحديث شعبة قصة عين موقوفة أو منسوخة وأن الحديث ضعيف وكل ذلك مردود إذا أصل عدم الخصوصية وعدم النسخ والحديث ثابت في الصحيحين وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وسائر كتب الحديث المعتمدة من طرق متعددة بأسانيد كثيرة عن جماعة من الصحابة ودل مفهوم الحديث أن من لم يشترط في إحرامه فليس له التعلل ويصير محصر الله حكم المحصر على ما هو الصواب أن الإحصار يكون بغير العذر (وعن عكرمة) هو أبو عبد الله عكرمة مولى عبد الله بن عباس أصله من البربر مع من ابن عباس وعاتكة وأبي هريرة وأبي سعيد وغيرهم ونسب إليه أنه يرى رأي الخوارج وقد أطال المصنف في ترجمته في مقدمة الفتح وأطال الذهبي في الميزان والأكبر على أطراحه وعدم قبوله (عن الجراح بن عمرو) بن أبي غزوة بفتح المعجمة وكسر الزاي وتشديد الياء (الأنصاري) رضي الله عنه المازني نسبة إلى جده مازن بن النجار قال البخاري له مصبوقى عنه صلى الله عليه وآله وسلم حديثين هذا أحدهما (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كسر) مفرصة (أو عرج) بفتح المهملة وكسر الراء وهو محرم لقوله (فقد حل وعليه الحج من قابل) إذا لم يكن قد أتى بالقرصة (قال عكرمة فأتى ابن عباس وأبا هريرة عن ذلك فقالا صدق) في أخباره عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (رواه الخمسة وحسنه الترمذي) الحديث دليل على أن من أحرم فاصابه مانع من مرض مثل ما ذكرنا وغيره فإنه يجرى حصول ذلك المانع ويصير حلالا وإن لم يشترط ويصير محصرا والمراد بقوله فقد حل أي أبيع له ذلك وصار حلالا فأثبت الثلاثة الأحاديث أن الحرم يخرج عن إحرامه بأحد ثلاثة أمور إما بالإحصار بإي مانع كان أو بالاشتراط أو بحصول ما ذكر من كسر أو عرج وهذا فحين أحصر وفاته الحج وأما من فاته الحج بغير إحصار فإنه اختلف العلماء في حكمه فذهب جماعة إلى أنه يفصل بإحرامه الذي

أحرمه الحج بعمره وعن الأسود قال سألت عمر من فاته الحج وقد أحرم به

فقال يهل بعمره وعليه الحج من قابل ثم لقيت يزيد بن ثابت فسألت

فقال مثله أخرجهما البيهقي وقيل يهل بعمره ويستأنف

لها إحراما آخر وقالت الشافعية والخنفية لا يجب

عليه الدم إذا شرع التعلل وقد تعلل

بعمره والأظهر ما قالوه لعدم

الدليل على إيجاب

الدم والله أعلم

- كل النصف الاول من فتح العالم لشرح بلوغ المرام

قال جامع مع الله بجمياته وبارك للمسلمين بطول بقائه كان الفراغ من زبره صبيحة يوم الخميس
ولعله الاحد والعشرون من شهر رجبى الاولى سنة ألف وثلاثمائة وواحدة من الهجرة المقدسة
عها الله بالخيرات واكتساب المبرات وحسن الختام والحمد لله تعالى جدا كثيرا لا يقف عند حد
وصلى الله وسلم على رسوله محمد وعلى آله وأصحابه أهل الجود والجود يتلوه النصف الآخر
ان شاء الله تعالى أوله كتاب البيوع

(صحة ما وقع من الغلط في طبع الجزء الاول من فتح الالام لشرح بلوغ المرام)

صحيحة	سطر	خطا	صواب
٥	٢٢	صحيحة	صحيحة
٥	٢٣	٢٢٥	٢٧٥
٦	١٠	غالبها	غالب ما
٨	١	بصحة	بصحة
٨	٢٥	٢٢٢	٢٧٧
٩	١٨	يجري	لايجري
١٠	٣٠	الرجل	الرجل والمرأة
١١	٩	الترتيب	الترتيب
١١	١٧	به	بها
١٢	١٩	الياء	الياء
١٤	١٧	اخبار لهما لهم	اخبار يحملها
١٥	١٦	لا يطهر	يطهر
٢٣	٢٣	وبعض	وبعضها
٣٠	٨	هم	هما
٣٩	٧	ناقص	ناقصة
٣٩	١٩	من	من غير
٤٢	١٧	دالاو كذلك	والا فكذلك
٤٣	٥	الحارود	الحارود
٤٤	١٨	٢٤	٧٤
٤٤	٢٣	انتقص	انتقص
٤٤	٢١	وهو	وهو أن
٤٧	١٧	يأتي	يأتي
٤٩	١٦	سواد	سواك
٤٩	٣٠	من	في
٥٩	١٤	لبسة	لبسة
٥٩	٢٤	لها	أما
٦٠	١١	عليه	عليه الاغتسال
٦٤	١١	يجزئه	يجزئه
٦٦	٢٤	من	على من
٨٠	٤	في	ظاهري
٨٧	٢	التنقيب	التنقيب الاعلام

صفحة	سطر	خطا	صواب
٨٩	١٠	حديثه	حديثه
٩٠	٧	للقائمة	القائمة
٩٣	٢٠	بالتخاذ	بالتخاذ
١٠٠	٢٣	سبع	سبع مواطن
١٠٢	٣٠	ينته	ينته
١٠٧	١	عمر	عمر
١١٦	١٢	يقول	أن يقول
١١٩	١	في المال	فالمال
١١٩	٩	وبالجملة	بالجملة
١٢٠	١٤	شهيد	شهد
١٢١	٢٥	على	وأعلى
١٢٣	٢٦	يصرف	لا يصرف
١٢٤	٤	تستعملهما	لم تستعملهما
١٢٤	٢٣	يقول	يقول
١٢٤	٣١	ثم	ثم
١٢٥	١	الثانية	الثانية
١٢٧	٢٣	على الجميع	عليهم
١٢٨	٢	ماجنس	جنس
١٢٨	٢	يقروه	ما يقروه
١٤٩	٢٧	المعيرة	المعيرة
١٥٣	٢٣	أولم	وان لم
١٥٤	٢٣	ان نية الخروج	ان الخروج
١٥٦	٥	رفع	رفع رأسه
١٦٢	٦	ذكرناها	ذكرها السيد الوالد
١٦٢	٦	أتينا	أنى
١٧٢	١٥	وى	وروى
١٧٣	٢٠	ان من	من
١٧٣	٢١	عنها	عما
١٧٨	٢٣	وفى الفتح ان بأخليفة	
		يقول ان المأموم	+
		لا يقول التسميع	
		لا فاعا ولا فاعدا	+
١٧٩	١٧		

خطا	صواب	سطر	
اماما	واماما	٢٥	
الاسير	الابسر	٧	١٨٥
بالسكون	بالكون	٢٨	١٨٧
أخرجها	أخرها	١	١٩١
حققنا	حقق	٦	٢٠٨
مؤلفاتنا	مؤلفات السيد الوالد	٦	٢٠٨
خطب	تخطب	٢٢	٢٠٩
ذكرنا	ذكر	٧	٢١٠
العدد	العدو	١٩	٢١٠
شرعية	علم شرعية	١٨	٢١٦
ويجده	عن جلده	١٥	٢١٧
السمس	الشمس	١٤	٢٢١
الاحايث	الاحاديث	١٧	٢٢٤
الكسوف	كسالة الكسوف	١٣	٢٢٥
الغرة	الغرة	٢٤	٢٣٩
فعل	جعل	١٧	٢٤٠
اذ	أو	٢٢	٢٤٠
يعوبل	يعوبل	٢٧	٢٤١
انه لم يعزه	انهم لم يعزوه	١٠	٢٤٨
طلبها	طلبه	٦	٢٤٩
فاخذ	فاخذته	٢٢	٢٥٩
عنده	عنده جذعة	١٩	٢٦٥
الفرس	فرس	٦	٢٦٧
النص	النقص	٣٠	٢٧٤
حققنا	حقق السيد الوالد	٣٠	٢٧٥
ذكرنا	ذكر	٣٠	٢٧٥
أي عن	أي من عن	٢١	٢٧٩
محرر السطور	السيد الوالد	٢٨	٢٧٩
دهم	درهم	٢٢	٢٨٠
له	له مذكر	٢٣	٢٨٤
الاحايث	الاحاديث	٢	٢٨٥
أخرى	أخرى	١٢	٢٩٠

صواب	خطا	نظر	صحيحة
بصيام	بقيام	٤٦	٣٠٤
المعنى	المعنى	١٤	٣٠٦
+	أو ثمر للعبادة	٣١	٣٠٧
النفل	الفعل	٢٩	٣١٠
شدته	شدته	٣	٣١٤
بقدره	بقدره	٣	٣١٧
الافى المستطيع	فى المستطيع	٤	٣١٧
لاؤه	الائه	٣٢	٣٢٤
أى الشروع	الى الشروع	٢٣	٣٣٦
متى يقطع	من يقطع	٤	٣٣٩
ويجعل متى عن عينه ومكة عن شماله ويستقبل الجرة	ويجعل متى عن عينه (ومكة عن شماله) ويستقبل الجرة	٧	٣٣٩
للعاملات	للمؤملات	١١	٣٣٩
نولى	نولى	٣٠	٣٣٩
عائى هذا الاوان دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة بلدكم هذا	عائى	٣١	٣٤٢

٤٦٦٣

